

دكتور راشد البراوي

العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى



ملازمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لاصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدل باشا بالقاهرة

العلاقات السبائية الدولية
والمشكلات الكبرى

تأليف

دكتور الاستاذ البرادى

الطبعة الثانية

1944



مكتبة الطبع والنشر
مكتبة النهضة العربية
و. ص. ح. ١٠٠٠
القاهرة

الطبعة الأولى ١٩٧٢

الرقابة الإدارية
المكتبة
الطبعة الثانية ١٩٨٢

رقم التصنيف ٧٤٧
١٧٩٧
١٧٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

لم يمضِ وقت قصير على صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب ،
ورحنا نستعد لإصدار طبعة ثانية منه ، حتى شهدت الساحة الدولية
تطورات متلاحقة وخطيرة تعين متابعتها وفحصها ، الواحد بعد الآخر ،
فكان هذا عاملا أدى الى تأخير أخراج المشروع الى حيز التنفيذ ، برغم
الضغط من جانب القراء في العالم العربي بوجه عام ، ومن جانب
الناشر الذي كاد التاجيل يستنفذ صبره ، بل وكرمه .

وها نحن أولاء نقدم هذه الطبعة وقد شهدت بالقياس الى سابقتها
الكثير من التنقيح والتعديل والتغيير ، بالحذف أو الإدماج أو الإضافة ،
وكذلك حرصنا في هذه الطبعة على تسجيل أحدث التطورات وخاصة
في جنوب شرقى آسيا وفى الشرق الأوسط والقارة الأفريقية .

وإذ نعتذر بسبب تأخر صدور الطبعة يساورنا الأمل فى أن تلقى
من رضاء القارئ ما يزيد عما ظفرت به الطبعة الأولى .

والله الموفق الى ما فيه الخير .

نوفمبر ١٩٨١

راشد البراوى

مقدمة الطبعة الأولى

السلام .. كلمة لها رنين يشيع البهجة وتعبر عن أمل البشرية وعن
أسمى مشاعرها .. كلمة شددت عليها الأديان السماوية ، وتغنى بها
الفلاسفة ودعاة الإصلاح . ويرغم ما تعرض له الإنسان من إشيع صنوف
الألم والعذاب على امتداد تاريخه الطويل ، بسبب أعمال العدوان ،
لم يفقد أبدا إيمانه بالسلام كضرورة تنبثق من نفس غريزة البقاء ، ولم
يقصر في الجهود الرامية إلى استبعاد الحرب ، وهي جهود أصبحت
اليوم أشد إلحاحا بعد الثورة التكنولوجية التي أطلقت القوة النووية من
عقالها فأخرجت المارد الذي يستطيع إذا لم نكبله ونسيطر عليه ، أن
يعصف بكافة الانجازات الحضارية التي حققها المجتمع البشري .

على ضوء هذه الحقيقة أخرجنا كتابنا هذا ، نوضح فيه العوامل
التي تلعب دورها في إثارة التوترات وخلق الصراعات واشعال الحروب ،
ونتناول بقدر من التحليل الموضوعي طائفة من المشكلات الكبرى التي
لا تزال تؤرق المجتمع الدولي المعاصر ، لأنها لم تحل بعد بصفة
نهائية ، وأما لأن الحل الذي أمكن الوصول إليه بالنسبة إلى بعضها ،
كان قاصرا نسبيا ومن ثم ولد آثارا لا تخلو من الخطورة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نعرض في كتابنا هذا للمحاولات
المتعاقبة من أجل التسوية السلمية للصراعات ، وارساء العلاقات بين
الشعوب على أسس من النظام والاستقرار والتعاون والاحترام المتبادل
للمصالح والحقوق . ونقيم من جهة ثالثة هذه المحاولات سواء تمثلت في
إنشاء هيئات دولية بالمعنى الواسع ، أو منظمات إقليمية ، أو اجتماعات
متعددة الأطراف ، أو اجتماعات القمة بين الدول الأعظم التي يمكن أن
تمسك في أيديها بمفاتيح السلام أو الدمار .

ونحن اذ نقدم كتابنا هذا ليحدونا الأمل في أن يكون ما تضمنه
من الدراما البشرية بجانبها القاتم والمشرق ، صرخة من القلب تعبر
عما ينبغي أن نعمله جميعا من أجل خلق عالم تسوده المحبة ويرفرف
عليه السلام الذى يمكن النوع البشرى من استغلال طاقاته على تنوعها
لما فيه الخير والعدل ..

والله الموفق ، أولا وأخيرا .

القاهرة فى أول يونيه ١٩٧٢

راشد البراوى

الفصل الأول

آراء ومشروعات

من الاغريق حتى الثورة الفرنسية

فى أولى محاضرات اللورد برايس Bryce فى الولايات المتحدة الأمريكية قال أنه يرى لزما عليه أن يستهل حديثه عن مسائل العلاقات الدولية ، بمعالجة موضوع « الطبيعة البشرية » ويقصد بها « الإنسان كما كان فى حالة الطبيعة » ، وفيها تعتبر الجماعات السياسية نفسها خارج القانون ، لا سلطان عليها الا لذاتها ، وتابى أن تعترف بأن لغيرها حقوقا قانونية ، أو أن عليها واجبات قانونية قبل الجماعات الأخرى .

وهنا نتساءل عن كنه « حالة الطبيعة » هذه : يرى أفلاطون مثلا أن الحرب هى العلاقة الطبيعية بين الجماعات . أما الداعون الى السلام فيستندون الى الفلسفة الرواقية التى تقول ان الإنسان لا يعدو أن يكون مخلوقا تتصارع فيه نزعة الشر مع الإدراك السليم ، فاذا ما خضعت هذه لسلطان العقل عاش المرء فى سلام ووئام مع غيره ، لأن الطبيعة نفسها تميل الى أن تبرز أسمى وأفضل ما فى النفس البشرية .

لكن : « فى محيط السياسة الدولية نجد أن المصالح المتشابكة تتمثل فى الدول المستقلة » . وتحل هذه المصالح المتشابكة عن طريق معاهدات واتفاقات اختيارية » ، ولكن « إذا كانت هذه المصالح معدودة من الأمور الحيوية التى لا يتيسر حلها عن طريق التوفيق بينها » ، فإن الأسلوب الوحيد لحلها فى محيط هذه السياسة الدولية هو الحرب » (١) . ومن هنا كانت قصة البشرية قصة منازعات وحروب بلا انقطاع . ولكن الملحمة البشرية لها جانب آخر يتمثل فى تلك المحاولات النظرية والعملية بهدف تنظيم العلاقات الدولية بما يعكس اتجاه المجتمع البشرى نحو عالم يسوده السلام .

(١) كارل بيكر : السبيل الى عالم أفضل (ترجمة عيسى العزیز اسماعيل) ، ص ١٠٤ .

أمثلة من الاغريق :

يزودنا تاريخ الاغريق بعدد من الأمثلة فهناك حلف دلفى وكان يفرض عقوبات ذات طابع دينى أو أدبى وكان الأعضاء يقسمون بأن لا يعمدوا الى تدمير مدينة عضو فى الحلف أو تحويل مجرى المياه الجارية كاجراء حربى .

والتحكيم قديم العهد ، فقد كانت عصبة البليبونيز تتطلب منه اعضائها ، ولعل أول تحكيم سجله التاريخ كان بين اسبرطة ومسينا (١٢٣ ق ٠ م) .

السلام الرومانى :

ثم قامت الدولة الرومانية فانصاع لحكمها معظم أوربا ، وانتشرت الحضارة الرومانية بتقاليدها وأنظمتها وقوانينها ، وثبتت روما فى نفوس شعوب القارة نوعا من القومية الاجتماعية ، لا يعرف وطنها ذا حدود معينة ، وتمتعت أوربا - أو قل تمتع الجزء الرومانى منها - بسلام دام قرنين (٣١ ق ٠ م - ١٨٠ م) . ويحدثنا جيبون أن القرن الثانى الميلادى كان عصرا تمتع فيه الجنس البشرى بأعظم قدر من الرخاء والسلام . ولكن السلام الرومانى كان الدافع عليه آتيا من أعلى ، ومن ثم كان ماله الزوال فى اليوم الذى يرتفع فيه سلطان الدولة .

محاولات لتوحيد أوربا :

وبزوال سلطان روما انتشرت الفوضى فى معظم أرجاء العالم الأوربى فترة امتدت من عام ٥٠٠ الى ١٠٠٠ م وتعرف باسم العصور المظلمة . ولكن سرعان ما بدأت أوربا تفيق من أثر الصدمة وتدخل فى العصر الوسيط ، وتستقبل عصر الاقطاع بمعناه الصحيح .

وحدثت محاولة لتوحيد أوربا على أيدي شلمان (٨٠٠م) ووضع البابا التاج على رأسه ، ولكن دب الخلاف بين خلفائه وقسمت أملاكه الشاسعة بين أحفاده الثلاثة بمقتضى معاهدة فردون (٨٤٣م) ، فكان ذلك نواة القوميات الجديدة التى تحرص على سيادتها وتنفر من الرضوخ لآى سلطان خارجى . ثم تجددت محاولة التوحيد على أيدي أوتو الأكبر وظهرت الدولة الرومانية المقدسة « وقام أنصارها يدعون الى توحيد أوربا تحت سلطان الامبراطور » .

تأثير المسيحية :

اعتنقت شعوب القارة الديانة المسيحية التي تدعو الى الاخاء والسلام، ولكن البعض من زعماء المسيحية اتخذوا من نشرها بحد السيف ذريعة لتوسيع سلطانهم . وفى الوقت نفسه مالت الكنيسة الى أن تصبح أداة للطغيان وجرفها تيار المادية فنافست الحكام الزمنيين ، وتمكنت أراضى شاسعة ، وأدعوا للبابا حق التدخل فى حياة الناس الدنيوية بل والاشراف على الحاكمين أنفسهم .

ولكن لم ينس الناس أن العالم المسيحى وحدة مترابطة الأجزاء ؛ وفى هذا المعنى قال البابا اربان : « لا تدعوا تعلقكم بالأرض التى نشأتم فوقها يقف عائقا فى الطريق ، لأن العالم كله مكان وملجأ للرجل المسيحى ووطن له » . وأعلن توما الأكوينى أن المسيحيين فى الأصل شعب واحد وانقسامهم الى شعوب متفرقة ودول مختلفة مسألة ثانوية .

والواقع أن الكنيسة لعبت دورا خطيرا فى المجتمع الغربى فى العصور الوسطى ، اذ أوجدت فى اتباعها شعورا بالوحدة التى تتسامى فوق اعتبارات العنصر والقومية واللغة . وكان البابا يرى من واجبه أن يحول دون الحروب الخاصة والدولية ، ومن هنا نجد أن المجامع الكنسية فى فرنسا طفقت منذ أواخر القرن العاشر الميلادى تدعو الى ما أطلق عليه أسم « السلام الكنسى » وهو الذى يقضى بتحريم الحرب فى فترات معينة ، ثم أعقب ذلك بعد حين اعلان « الهدنة الربانية » .

وجرت محاولات بهدف تنظيم السلام ، ففى عام ١٥١٨ مثلا ، وقع ملوك انجلترا وفرنسا وأسبانيا والبابا ليو العاشر على معاهدة « السلام العالمى » وفيها تعهدوا بالعمل على أن يسود بينهم سلام دائم ، وأنه اذا تعرض أحد الأطراف لاعتداء من جانب طرف آخر فان على حلفائه أن يسعوا لفض النزاع بالطرق الدبلوماسية ، فاذا لم ينته الأمر الى نتيجة عملية ، قدموا المعونة العسكرية للمعتدى عليه ، وهنا نرى صورة ما من فكرة « الأمن الجماعى » .

وأخرج دانتي كتابه « *De Monarchia* » وفيه يعرض قضية السلام فى وضوح بالغ ، فيقول ان الله اصطفى الانسان بمميزة العقل والتفكير مما يلزم للتأمل والعمل ، حتى ينعم الفرد بهناءة الحياة .

ولكن الجنس البشرى لن يستطيع الانتفاع بهذه القوة الكامنة الا فى ظل السلام العالمى . واذا كانت مصلحة الأسرة الواحدة تقتضى وجود ارادة عليا ترفع اليها الخلافات ، فأحرى بالجنس البشرى أن تكون له قوة مهيمنة تستهدف ارادتها تحقيق السلام .

هنا تتضح الحاجة الى وجود محكمة عليا أو أمير فوق الجميع . واذن فالعالم يحتاج الى القانون الذى يكبح الأهواء والأحقاد القومية ، وما ذلك القانون سوى العدالة التى تعطى كل أمرىء حقه . . فمن هو الإنسان الذى يمثل القانون ويحكم الجميع ولا يميل مع الهوى ؟ ليس هو الامبراطور الذى اذ ملكت يداه كل شىء لم تعد له رغبة فى أى شىء؟ لكن دانتى يشدد فى الوقت نفسه على أن الشعوب والممالك والمدن يجب تنظيمها وفق قوانين مختلفة ، والذين يعيشون فى أجواء مختلفة يتطلبون قواعد للحياة مختلفة ، ولكن فى المسائل المشتركة بالنسبة الى الجنس البشرى والكامنة فى نفسه ، يجب أن يخضع الجميع لحاكم واحد ، وأن ترشدتهم قاعدة واحدة نحو السلام .

أما بيير ديبوا فعارض فكرة دانتى ، ودعا الى اتحاد يضم دول غرب أوروبا ، فاذا نشب خلاف عين مجلس الاتحاد لجنة من المحكمين ، فاذا لم يقبل المتخاصمان التحكيم رفع الأمر الى البابا ويكون حكمه نهائيا . وأكثر من هذا فديبوا يشير باستخدام سلاح « المقاطعة الاقتصادية » ضد الطرف أو العضو الذى يأبى الرضوخ لقرار التحكيم .

الاسلام ودعوة السلام :

نتحول الآن الى الشرق حيث قامت الحضارة الاسلامية ونشأت دولة مترامية الأطراف ، استطاعت برغم اختلاف الأجناس والحضارات والتقاليد ، أن تحافظ على السلام . وفى ظل هذا السلام كانت حرية الرأى مكفولة الى حد كبير .

ومن عناصر الوحدة الاسلامية أيضا أن شعوب هذه الامبراطورية تأثرت بالغالبين واتخذت لغتهم وسيلة للتخاطب . ومن هذا نرى أن الاسلام أوجد نوعا من القومية أساسها الدين واللغة .

ارزم والفكرة الدولية :

أخذت العصور الوسطى تدنو من نهايتها ، واستعد المجتمع الأوربي

لاستقبال العصر الحديث الذى تعرف فترة الانتقال إليه باسم « النهضة » .
وشهد هذا العصر أحداثاً بالغة الأهمية منها الحروب الدينية وأخطرها
حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨ - ١٦٤٨) ؛ ونمو الروح القومية وظهور
كثير من الدول القومية ، والكشوف الجغرافية الكبرى فبدأت منذ القرن
السادس عشر الحركة الاستعمارية الأوروبية الكبرى التى أسفرت عن
سلسلة من الحروب .

فى غمرة التعصب والخلاف الدينى ظهر أرزم يذكر الناس بما نسوه .
بدأ الرجل بالتشكك فى عدالة الحرب ، ونفى بشدة الفكرة الغالبة فى
عصره ، والتى تعطى الحاكم الحق فى البت فى أمر على هذا القدر من
الخطورة . كذلك نراه ينكر شرعية الحرب ، ويهاجم حق الغزو ، ثم
يتساءل عما يمنع الالتجاء الى التحكيم .

أما من ناحية الفكرة الدولية فيقول ان أفضل الحالات هى التى
تتحقق فيها وحدة أوربا بشرط أن يكون على رأسها حاكم على صورة
الاله ! ولما كانت طبائع الناس على ماهى عليه فالأفضل أن نعمل على
انشاء عصبة من الدول ذات قوة معتدلة . وفى هذه الفكرة يمس الكاتب
مسألتين هما : فكرة « المحالفة المقدسة » و « سياسة التوازن الدولى » .
المشروع العظيم :

شهد الوزير الفرنسى سلى فى عهد الملك هنرى الرابع ، أهوال
الحروب الدينية ، ثم أوى الى العزلة بعد أن أقدم أحد المتعصبين على
اغتيال الملك . ثم طلع الرجل بما يعرف باسم « المشروع العظيم » .

يبدأ سلى بالاشارة الى الخطر الذى يهدد الأمن الأوربى نتيجة اتساع
رقعة أملاك آل هابسبرج ، وفى الوقت نفسه ينصح حكومته بالاقلاع عن
الحروب وسياسة التوسع والعدوان ، وهو فى استنكاره للحرب يستند
الى أنها تعود بالخسارة على كلا الغالب والمغلوب . ثم يدعو الى تكوين
جامعة تضم الشعوب المسيحية بالقارة ويكون لها مجلس يبحث فى
الخلافات التى قد يترتب عليها نشوب الحرب .

ولم تنقضى سنوات خمس على نشوب حرب الثلاثين عاماً حتى نشر
ايمريك كروشييه كتاباً دعا فيه الى انشاء عصبة أو مجلس من « البابا

والأتراك والاباطرة المسيحيين وعدد من الملوك والأمراء » وعلى الأعضاء أن يقسموا باحترام ما يصدره المجلس بأغلبية الأصوات ، وأن يقاوموا بقوة السلاح كل من يرفض الرضوخ للقرار الصادر اذ هو السبيل لأقامة سلام شامل .

وممن تأثر بهذا الكاتب هوجو جروشيوس الذى أخرج كتابه « قانون الحرب والسلام » فى عام ١٦٢٥ داعيا الى تقييد الحرب حتى تصبح أدنى الى الروح الانسانية .

غير أنه أعلن أن منع الحروب يقتضى منا أن نطبق على العلاقات الدولية المبادئ التى تحكم حقوق الأفراد والتزاماتهم فى ظل القانون المدنى . ولذلك لا يستطيع الأمراء والدول النجاة من الحروب الا بتوقيع عقد ، فهو الرابطة التى يقوم عليها المجتمع . وهذا العقد يتضمن بطبيعة الحال مراعاة القوانين واحترامها والتقييد بها .

وأخيرا وضعت حرب الثلاثين عاما أوزارها ، واجتمع مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨) ، وفيه واجه ممثلو الدول الكاثوليكية والبروتستانتية بعضهم بعضا على قدم المساواة . والحق ، لقد برز من ثنايا المفاوضات والاتفاقيات نظام الدول الأوربية الحديث القائم على أساس المساواة بين الدول المستقلة « ذات السيادة » وان اعترف بوجود دول كبرى وأخرى أقل منها شأنا .

مشروع وليم بن :

وفى غمرة حروب لويس الرابع عشر ، نشر وليم بن كتيبا (١٦٩٤) تضمن مشروعا يركز على الأفكار التالية :

١ - تأليف برلمان من الدول الأوربية يضع قواعد عادلة يرفعها الحكام وتعرض عليه كافة أسباب الخلاف التى تعجز الأساليب الدبلوماسية عن حله .

٢ - اذا رفضت دولة الرضوخ لقرار المجلس أو تباطأت فى تنفيذه وعمدت الى الحرب ، وجب على الأعضاء الآخرين ارغامها على احترام القرار الصادر .

٣ - هدف الاتحاد هو منع المنافسات المسلحة بين الأعضاء على أن لا يمس الشئون الداخلية للدول أو سيادتها أو إيراداتها .
سان بيير والسلام الدائم :

وفى السنة التى انتهت فيها حرب الوراثة الأسبانية بعقد صلح أو ترخت (١٧١٣) طلع سان بيير بكتابه « مشروع اتفاقية لتحقيق السلام الدائم » ، وفيه يطالب بأن يكفل للحكام الأطمئنان الكامل والسلامة الدائمة بشأن المحافظة على أشخاصهم وسلامة أراضي دولهم وبقاء العروش فى أعقابهم ، وذلك ضد المؤامرات والفتن والثورات من جانب رعاياهم . وينبغى أن تكون كافة المعاهدات تحت ضمان الاتحاد . ويقوم مجلس الاتحاد بوظيفة محكمة تحكيم اجبارية .

وتنص المادة (٤) من المشروع على أنه اذا رفض أحد أعضاء الاتحاد الالتزام بالقرار الصادر ، أو استعد للحرب ، أو عقد معاهدة لا تتفق مع نظم الاتحاد وقواعده ، فانه يطرد خارج نطاق الاتحاد الأوربي ، ويرغم بقوة السلاح على تنفيذ القرار أو يقدم الضمانات لاصلاح الضرر الناجم عن أعمال العدوان التى قام بها ، وأن يدفع التعويضات . ولا بد أن يكون تحت تصرف الاتحاد قوة مسلحة ، كما يقترح الرجل انشاء محكمة دائمة .

مقترحات وأفكار كانت :

لكن أهم ما كتب فى خدمة قضية السلام والتعاون الدولى ، دجة يراع الفيلسوف الألماني Kant فى مقالين : أحدهما « مقترحات رجل دولى للسلام العالمى » والآخر « نحو السلام الدائم » (١٧٢٥) .

يقول كانت انه اذا وقفت كل دولة من الأخرى موقف الحرية المطلقة غير المسؤولة ، فلن ينتج عن هذا سوى العداوة وتبادل الشرور والنكبات وهنا تدفع الطبيعة الناس بسوط الحرب وأعباء التسليح الفادحة الى نبذ حياة الهمجية ، فيؤسسون عصبة أمم تستطيع فيه حتى أقل الدول شأنًا أن تنتظر الأمن والسلامة .

أما فى المقال الثانى فان كانت يعنى بالجانب العملى ، فيقترح ألا تتضمن المعاهدات والاتفاقات الدولية أية تحفظات أو شروطاً سرية ، ويرى تحريم القروض الأجنبية بسبب ما تثيره من المشكلات ، ويعارض

التدخل فى شئون الأعضاء الداخلية (باستثناء حال الحرب الأهلية) ،
ويدعو الى الأخذ بالحكم الجمهورى (ويقصد الديموقراطى) وألا تعلن
الحرب الا بالموافقة التامة من جانب المحكومين .

قد تبدو الآراء التى أجملناها غريبة بالقياس الى عصر ملء
بالحروب ، ولكن عنصر الغرابة يتضاءل اذا ذكرنا أن القرن الثامن عشر
شهد ذروة الثورة الفكرية التى نبتت أصولها فى القرن الذى سبقه ، وكان
من مظاهر هذه الحركة المستنيرة ، روح انسانية وظابع دولى اذ كانت
النعمة التى ضرب عليها الفلاسفة وعلماء الاجتماع أن الانسان حيوان
اجتماعى ، وأن الناس جميعا أخوة أو يجب أن يكونوا كذلك ، وأن
رخاء المجتمع يجب أن يكون مسئولية الجميع .

الثورة وعصر نابليون :

كان شعار الثورة الفرنسية : « الحرية والاخاء والمساواة » ، ومعنى
هذا قيام عالم جديد تسوده الحرية وتعيش فيه الشعوب على قدم المساواة
فى الحقوق والواجبات . ولما تطورت الأحوال فى فرنسا راح زعماء
الثورة يمدون أيديهم الى الشعوب المهضومة الحقوق ويدعونها الى
الانتفاض على حكائهم المستبدين ، مما جعل الطبقات الحاكمة تستشعر
أكبر الخطر . ولهذا ففى ١٧ يوليه ١٧٩١ وجه الكونت كاونتر وزير
الامبراطور ليوبولد خطابا الى الدول يؤكد الواجب الملقى على عاتقها ،
باتخاذ سياسة مشتركة للمحافظة على السلام وسلامة الدول وحرمة
الممتلكات وقدسيتها المعاهدات ، ويذكر الدول بأن شعوب أوروبا أعضاء فى
أسرة واحدة تربطهم صلات الدين والثقافة والنظم .

بهذا الخطاب ولد نظام جديد . لم يعد ما يحدث فى دولة أمرا
يخصها وحدها ولكنه يهم الدول جميعا اذا تعرض السلام والأمن للخطر .

الفصل الثاني

قرن من السلام النسبي

في ٩ يونية ١٨١٥ وقعت الدول على معاهدة فيينا ، فهل حققت الآمال في انشاء عالم جديد ؟ يقول فردريك فون جنتر أن كل ما تمخض عنه مؤتمر فيينا هو ارجاع الأحوال السابقة ، واتفاقات بين الدول الكبرى ذات أهمية يسيرة بالنسبة الى التوازن والمحافظة على السلام في المستقبل . ولكن « العدالة - كما يشدد الكاتب نفسه - تقضى علينا أن نقول ان المعاهدة بشكلها الراهن لها ميزة . ذلك أنها أعدت العالم لبناء سياسى أكثر كمالا ، واذا قدر أن تجتمع مرة أخرى لاقامة نظام سياسى تصبح في ظله حروب الغزو من الأشياء المستحيلة وتضمن حقوق الجميع ، فان مؤتمر فيينا ، كجمعية تحضيرية ، لم يكن بلا جدوى » .

ونلاحظ كذلك ، أن المؤتمر وضع لأول مرة قانونا دوليا عاما حين نص على حرية الملاحة في الأنهار الدولية (المواد ١٠٨ ، ١١٧) ، كما سوى نهائيا الكثير من المسائل المتعلقة بالسلوك السياسى أو البروتوكول .

المحالفية المقدسة :

واذ نجح التحالف بين الدول الأوروبية في تحطيم أطماع فرنسا من ناحية السيطرة على القارة ، بدأت محاولة لبناء صرح دولى جديد على أساس « المحالفة المقدسة » و « المحالفة الرباعية » .

ففى تصريح بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ أعلن حكام روسيا والنمسا وبروسيا أنهم يهضون الى الاسترشاد فى حكمهم لشعوبهم وفى علاقاتهم بأية حكومة أخرى ، بمبادئ المسيحية وهى العدل والتسامح والسلام . هكذا ولدت « المحالفة المقدسة » .

المحالفه الرباعية :

اقترحتها بريطانيا وتلزم الموقعين عليها بالمحافظة على الترتيبات التي قررتها المعاهدات من حيث الحدود ، وذلك بالقوة المسلحة ولمدة عشرين عاما . وكان التوقيع فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ .

غير أن المهم فى الوثيقة نص المادة السادسة التى تقول: «لضمان وتسهيل تنفيذ المعاهدة الحالية ، ولتقوية الروابط التى تقوم بين الدول الأربع لخير العالم » فقد اتفقت فيما بينها ، على أن تجدد فى فترات معينة محدودة . اجتماعات « لبحث المصالح الكبرى المشتركة ودراسة الوسائل التى قد تبدو أنجح وأمثل لراحة الشعوب ورخائها والمحافظة على السلام . فى هذه المادة كونت العظماوات ما يشبه « مجلس أمم » وأقامت نوعا من « الحكومة العالمية » . وهكذا بدأت فترة فى التاريخ الأوربى أطلق عليها المؤرخون اسم « نظام المؤتمرات » .

مؤتمر اكس لاشايل :

اجتمع مؤتمر اكس لاشايل فى أول أكتوبر ١٨١٨ ووافق على جلاء قوات الاحتلال عن فرنسا ، ولكن لما طالب ممثل فرنسا بانضمامها الى المحالفة على قدم المساواة مع الدول الأخرى . تباينت وجهات النظر . كان من التناقض ادخال فرنسا فى محالفة تعد فى الواقع موجهة ضدها ، ولكن فى الوقت نفسه ففرنسا دولة كبرى برغم هزيمتها ولابد من اشتراكها بصورة فعالة فى كل ما يهم السلم الدولى .

هنا قدم القيصر اقتراحا بشأن عقد معاهدة تضامنية جديدة ، بمقتضاها لا تضمن كل دول أوربا ممتلكات بعضها البعض فحسب ، بل وتضمن شكل الحكم القائم فى ذلك التاريخ . رحب مترنيخ بمحالفة كهذه ذات طابع محافظ (أو رجعى) ، وأيدت بروسب الفكرة لدرجة أنها اقترحت فى المؤتمر انشاء جيش دولى مقره بروكس . أما كسلريه البريطانى فأعلن أنه ليس فى نية حكومته أن تؤيد تهديدات تخرج عن نطاق نصوص المعاهدات ، واعترض على فكرة المعاهدة المقترحة على أساس أنه يجب أن تتاح لكل دولة فرصة أن تعتمد بشأن سلامتها ، على عدالة وحكمة نظامها .

بروتوكول تروباو :

في عام ١٨١٩ صدرت قرارات كرسباد التي عدّها مترنيخ فوزا كبيرا لسياسة القمع ومقاومة الحركات القومية والدستورية في ألمانيا ، ولكن كسلريه احتج عليها باعتبارها تدخلا ليس له ما يبرره ، في حرية دول مستقلة ذات سيادة .

وفي هذا الوقت نشبت الثورة في أسبانيا . كان القيصر يود التدخل فلقى الاقتراح معارضة من جانب النمسا وانجلترا .

غير أنه في يولية نشبت الثورة في نابلي وأخذ مترنيخ يحبذ التدخل ، على أساس التفرقة بين الثورات ، فهناك ثورات من أعلى ، أي عن طريق الملوك والحكام ، وهذه مشروعة ، أما الثورات التي تقوم بها الشعوب نفسها فعمل غير مشروع يقتضى التدخل للقضاء عليه .

هنا رفض كسلريه أن تكون بلاده عضوا في عصبة دولية ضد نابلي . وازاء هذا الموقف اجتمع مؤتمر تروباو (٢٠ أكتوبر ١٨٢٠) ونجح مترنيخ في حمله على اصدار بروتوكول تروباو الشهر (١٩ نوفمبر) وفيه : « إن الدول التي تتغير حكوماتها بسبب الثورة التي نتائجها تهدد الدول الأخرى ، لا تصبح بصفة فعلية أعضاء في المحالفة الأوربية وتظل مبعدة عنها إلى أن يعطى موقفها ضمانات بالنظام والاستقرار القانونيين ... وإذا كانت هذه التغييرات تسبب تهديدا لغيرها ، فإن الدول تلزم نفسها بالوسائل السلمية ، وبقوة السلاح إذا لزم الأمر ، بأن تعيد الدولة المذنبة الى حظيرة المحالفة الكبرى » . وكان رد الفعل البريطاني مذكرة من كسلريه قال فيها ان البروتوكول يجعل من المحالفة « دولة فرق الدول » وأعلن في حزم أن انجلترا لن تكون شريكة في نظام يبدو أنه يتجه الى خلق نوع من الحكومة في أوربا .

لماذا أخفقت التجربة الدولية :

هناك أسباب كامنة وراء اخفاق التجربة الدولية ، فأولا لم يكن هناك أساس من أول الأمر للأعمال التي تقوم بها تلك المؤتمرات ، وفي هذا يقول وولف (العلاقات الدولية ، ص ٣٣) : إذا كنا نريد أن ننشئ جمعية من الأمم على غرار جماعة مكونة من الأفراد ، وبعبارة أخرى إذا كانت المسائل التي تتصادم فيها رغبات الشعوب ومعتقداتها ومصالحها

متعرض للبحث واتخاذ قرارات بشأنها ، فمن أوجب الأشياء الاتفاق مقدما على ما تستطيع تلك الجمعيات أن تنظر فيه من المسائل » .

وفضلا عن ذلك ، فالنظام كما أرادته الدول الاستبدادية ، ينحو الى خلق أداة أعلى سلطانا من أعضائها وغيرهم ، وتدعى لنفسها حق التدخل والاشراف .

نظام التفاهم والعمل المشترك :

لكن التجربة الدولية تولد عنها نظام جديد ذو طابع عملي لتنظيم شؤون القارة وبحث المسائل الكبرى التي تمس أعضائها ، وذلك في ظل « التفاهم والعمل المشترك » بين الدول الكبرى . لم تكن هناك معاهدة عامة تربط الدول بمبادئ عامة أو بفكرة معينة ، بل احتفظت كل دولة بحريتها التامة في العمل والتفاهم مع غيرها اذا بدا أن العمل المشترك يحول دون النزاع المسلح . هذا النظام الذي دام عهدا طويلا امتد حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ، أحسن ألفريد زيمرن التعبير عن روحه ومعناه ، بالعبارة الموجزة التالية : « نظام حقوق بلا واجبات ، ونظام مسئوليات بغير تنظيم » (١) .

وفي ظل النظام نستطيع أن نميز فترات ثلاثا :

١ - الفترة الأولى (١٨٢٢ - ٤٨) وفيها ساد السلام بين الدول الكبرى التي استطاعت أن تحل الكثير من المشكلات الناشئة عن نمو الروح القومية ، وعن الرغبة في تعديل التسوية التي قررها مؤتمر فيينا .

٢ - الفترة الثانية وتمتد حتى عام ١٨٧١ ، وفيها انتهت حرب القرم بعقد مؤتمر باريس (١٨٥٦) الذي أقر مبادئ على جانب كبير من الأهمية ، يعنينا منها ما له طابع دولي :

- النص على حياد البحر الأسود وفتحه للملاحة التجارية وحدها (م ٢) .

- دخول تركيا في دائرة (القانون العام) و « نظام الاتحياد الأوربي » ، وضممان استقلالها وسلامة أراضيها (م ٧) .

- تشكيل لجنة الدانوب من جميع الدول الموقعة على المعاهدة .

- عبر البروتوكول عن الرغبة في قيام الدول ، في حالة نشوب نزاع بينها ، بعرض الأمر على وساطة دولة صديقة قبل الالتجاء الى السلاح .

ومن أهم أعمال المؤتمر التصريح الذي وقعت عليه الدول (١٦/٤) بشأن القانون البحري ، وأهم ما فيه : الغاء الحرب البحرية الخاصة ، الراية المحايدة تحمى بضائع العدو (باستثناء المهربات الحربية) ، سفن المحايدين (باستثناء المهربات الحربية) غير عرضة للاستيلاء عليها الا اذا كانت تحمل راية العدو ، لكي يكون الحصار ملزما يجب أن يكون فعالا أى مؤيدا بقوة كافية حقيقية لتمنع الوصول الى شاطئ العدو .

الا أن الجهود الدبلوماسية لمنع الحرب بين بروسيا والنمسا (١٨٦٦) ، وبين فرنسا من جهة وبروسيا ومعها بقية ألمانيا من جهة أخرى (١٨٧٠) ، أخفقت . ومن ثم برزت حقيقتان مهمتان : لقد نجح النظام الأوربي في حصر الحرب بين الأطراف المتنازعة وحال دون تحولها الى حرب عامة تشترك فيها جميع الدول ، ولكنه عجز في الوقت نفسه عن منع القتال بين الدول العظمى .

٣ - وخلال الفترة الثالثة (١٨٧١ - ١٩١٤) أفلحت سياسة التفاهم والعمل المشترك في حل كثير من المشكلات . فعقد مؤتمر برلين (يونية ١٨٧٨) الذي حطم معاهدة سان ستيفانو (٣ مارس ١٨٧٨) التي فرضتها روسيا على الدولة العثمانية ، وحال دون نشوب حرب بين إنجلترا والروسيا بسبب تلك المعاهدة . وفي ١٨٨٠ اجتمع مؤتمر برلين لتسوية مشكلة متعلقة بالحدود بين تركيا واليونان . ولم يقف الأمر عند حد أوروبا ، بل امتدت تلك السياسة الى أفريقية ، فاجتمع مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) ووضع قواعد عامة تتبعها الدول في استيلائها على الأراضي الأفريقية .

الاتجاه الى التعاون الدولي : أسياه ومظاهره :

والواقع أن العالم شهد خلال القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، اتجاها متزايدا نحو التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي ، لا في مجال السياسة فحسب ، بل وفي ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة . ومن خصائص الفترة ازدياد الشعور بضرورة تقييد

الحرب ان لم يكن القضاء عليها ، ووضحت روح من الانسانية تؤمن بوحدة الجنس البشرى من حيث النشأة والتطور والغاية . وقوى وعى جديد ندعوه بالعقلية الدولية ، ويقصد بها القوة التى تتخطى حدود وطن الفرد الى الشعب الذى نبتت جذوره فى تربة أخرى .

وكان ثمة قوى تدفع نحو التعاون الدولى ، وفى مقدمتها التطور العظيم الشأن فى وسائل النقل وطرق المواصلات « فبعد أن كان العالم قطعاً متنافرة ، ودولاً منعزلة متنافرة ، ضمت شبكة المواصلات شتاته وقربت البعيد ووحدت الصفوف وألفت القلوب وأوجدت فى العالم رأياً عاماً وثقافة عامة ومبادئ عامة » (١) . وساعد على خلق الرأى العام الدولى استخدام الآلات فى الطباعة ، وانتشار الصحف والمجلات ، كما ساعد شيوع التعليم فى معظم البلدان المتحضرة على الاستفادة منها .

ويرتبط الانقلاب الصناعى الحديث بال رأسمالية والحركة العمالية . والرأسمالية لا تعرف حواجز قومية أو حدوداً وضعية . وازداد عدد الطبقة العاملة ، ولما كانت آمال العمال وآلامهم متماثلة ، كان من الطبيعى أن تتخذ الحركة العمالية طابعاً دولياً . كذلك كان من نتائج الانقلاب الصناعى ازدياد الانتاج الى حد بالغ فى الشعوب الصناعية بحيث لم تعد السوق المحلية قادرة على استيعابه ، الأمر الذى ترتبت عليه زيادة العلاقات بين أجزاء العالم . ولهذا ذهب البعض الى أن التجارة الدولية ستكون فى المستقبل العامل الذى يعمل على القضاء على الحروب (٢) .

واشتدت فى القرن التاسع عشر عملية « تآريب » العالم أى مده بأنموذج مشترك فى أساليب الحياة والمثل أساسه أوربى ، ومن نتائج تلك العملية الاتصال بالحضارات الأخرى .

وعظم نشاط الحركة السلمية ، ففي السادس من يونية ١٨١٤ دعا وليم آلن من جماعة « الأصدقاء » لفيفا من اخوانه ، بقصد النظر فى الوسائل المؤدية الى تحقيق سلام عالمى دائم ، ولم يمض عامان حتى

(١) حسين كامل سليم : تاريخ أوروبا الاقتصادية فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٥٢ .

Bryee : International Relations, P. 80.

تأسست أول جمعية عملية وأعلنت أن دعوتها تقوم على مكافحة الحروب بنوعيتها . وفى الولايات المتحدة ، وبفضل جهود وليم لاد ، تكونت « جمعية السلام الأمريكية » فى عام ١٨٢٨ . وفى عام ١٨٤٣/ عقد بلندن مؤتمر السلام العام . ثم انقسم أنصار الحركة السلمية أحزابا وشيعا بسبب مواقفهم من الأحداث الجارية ، ولكن لما بدأ سباق التسلح بعد عام ١٨٧١ ، هبوا يدعون الى مبدأين كبيرين : التحكيم ونزع السلاح .

ومن أمثلة التعاون الدولى إنشاء اتحاد البريد العالمى (١٨٧٤) ، واتحاد التلغراف ، والاتحاد المتري-، واتفاق السكر ، وتنظيم الملاحة فى الأنهار الدولية . ولقد بلغ عدد الاتحادات الدولية العامة نحواً من ٤٥ اتحاداً سنة ١٩١١ تنقسم الى أربع مجموعات طبقاً لدرجة التنظيم السائد فيها .

مؤتمرات لاهاى :

وقبل أن نترك الفترة التى انتهت فى صيف عام ١٩١٤ ، نرى لزاماً أن نعرض لبعض محاولات أولية ايجابية لفض المنازعات بالطرق السلمية ، وتتمثل أساساً فى مبدأى التحكيم والوساطة .

ففى ٢٤ أغسطس ١٨٩٨ وجه مورافيف وزير الخارجية الروسية ، دعوة الى مؤتمر لبحث الوسائل التى ينبغى اتخاذها بقصد المحافظة على السلم وخفض السلاح . رحب العالم بالدعوة ، واجتمع مندوبو دول عدة فى مدينة لاهاى (١٨ مايو - ٢٩ يونية ١٨٩٩) . ولما انفض المؤتمر كان الشعور عاماً بضرورة عقد اجتماع آخر وكانت النتيجة اجتماع مؤتمر لاهاى الثانى (١٩٠٧) ممثلاً لأربع وأربعين دولة .

عالج المؤتمران مجموعات من المسائل مثل :

(أ) مشكلة التسليح :

(ب) مسائل متصلة بشئون الحرب ، فتم التوقيع فى المؤتمر الثانى على عدة اتفاقيات بشأن تقييم اللجوء الى الحرب لتحصيل الديون التعاقدية وقواعد وعادات الحرب البرية وحقوق وواجبات الدول والأفراد المحايدين فى الحرب البرية ، وحكم مراكب الأعداء التجارية عند بدء الحرب ، والضرب بالقنابل بواسطة القوات البحرية فى زمن

الحرب ، وحقوق وواجبات الدول المحايدة فى الحرب البحرية ،
وغير ذلك .

(ج) تسوية الخلافات بالطرق السلمية ، وهنا قرر المؤتمر ثلاثة
أماليب أولها التحكيم ، فاعترفت الدول المتعاقدة بأن تسوية الصعوبات
القائمة بين الدول بواسطة قضاة من اختيارها وعلى أساس احترام
القانون ، هى أنجح وسيلة وأعدلها فى الوقت نفسه ، لفض المنازعات
التي تعجز الدبلوماسية عن تسويتها (المواد ٣٧ - ٣٨) . وكذلك ينطوى
التحكيم على التعهد بالخضوع بحسن نية للقرار الذى يصدر (المادة ٣٧
من اتفاقية عام ١٩٠٧) . لكن يلفت النظر أن المؤتمر استثنى من نطاق
المسائل القابلة للتحكيم ما تعلق منها بالمصلحة الحيوية ، وما يعتبر ماسا
بالشرف القومى ، وهذه الاستثناءات تشكل ثغرات واسعة . ومن أهم
نتائج المؤتمر إنشاء « محكمة التحكيم الدائمة » وجعل مقرها لاهاي .
وأقر المؤتمر أنه فى حالة خلاف بين دولتين فلاى دولة ثالثة أن تذكر
الطرفين بأن التحكيم مفتوح أمامها ، ولها أن تعرض مساعيها الحميدة
بالوساطة ، لفض الخلاف ، على ألا يعد تصرفها هذا عملا غير ودى ،
أو تطفلا بعيدا عن أصول السياسة واللياقة .

الفوضى الدولية :

غير أن الصورة البراقة نسبيا التي عرضناها ، لها جانبها القاتم ،
وتقصد بهذا بدء انتشار رواق الفوضى فوق المجتمع الدولى .

ويراد باصطلاح الفوضى الدولية « الحالة التي تكون فيها كل دولة
قانونا بالنسبة الى غيرها . ففي مجال القانون الدولى المستند الى قواعد
الفوضى الدولية ومقدماتها يكون حق كل دولة ذات سيادة فى البقاء
والمحافظة على الذات ، أول الحقوق والواجبات جميعها (١) . ولتوضيح
هذا الأمر الأخير « حينما ينشأ تعارض بين حق دولة فى المحافظة على
الذات وبين واجب تلك الدولة فى احترام حق دولة أخرى ، فان الاحتفاظ
بالذات يتغلب على الواجب » (٢) . ويقول كاتب المانى « لم يحدث

Zallicus, K : The Mirror of the Past, Piy

(١)

(٢) شرحه (ص ١٧ - ١٨) نقلا عن ريفيه فى كتابه « مبدأ قانون

الشعوب » .

مطلقا أن عقدت دولة معاهدة ما لسبب أو آخر خلاف المصلحة الذاتية .
ان السياسى الذى يتصرف بدافع غير هذا يستحق الشنق « (١) » . وبعبارة
مواجزة نقول انه فى حالات الفوضى الدولية يقوم القانون الدولى على
قاعدة « القوة هى الحق » .

ويحدثنا زلياكوس أن من الأهمية بمكان أن ندرك أن الفوضى الدولية
تطور حديث النشأة نسبيا فى حضارتنا ، وأنها الثمن الذى دفعته أوروبا
مقابل الانتقال من النظام الإقطاعى الى العصر الرأسمالى وما صحب ذلك
الانتقال من ظهور الدولة ذات السيادة والمرتكزة على السلطان الزمنى
الذى لا يتجزأ .

وكان حتما أن تصل الفوضى الدولية الى نهايتها المنطقية ، فنشبت
الحرب العالمية الأولى فى صيف عام ١٩١٤ .

(١) المصدر السابق ، ص ١٨ .

الفصل الثالث

عصبة الأمم : التجربة العظمى

كان الاعتداء على ولى عهد آل هابسبرج وزوجته فى بلدة سيراغيفو فى صيف عام ١٩١٤ أيذانا باكبر مجزرة على نطاق عالمى ، شهدتها الجنس البشرى خلال تاريخه السابق الطويل .

وانطلقت الحناجر تفصح عن هول المصائب ، فتقول : « يجب ألا تتكرر المأساة ! » . ولكن : كيف السبيل الى تحقيق الأمنية ؟
فى ١٣ يناير ١٩١٩ اجتمع مؤتمر الصلح لأول مرة ، وأقر بهيئته الكاملة (٢٥ يناير) القرار التالى :

١ - من الضروري للمحافظة على التسوية العالمية التى تجتمع الدول المتحالفة لوضعها ، من انشاء « عصبة أمم » لتنمية التعاون الدولى ، وضمان تنفيذ الالتزامات الدولية المقبولة ، وتهيئة ما يحول دون نشوب الحرب .

٢ - تنشأ هذه العصبة كجزء لا يتجزأ من معاهدة الصلح وتفتح أبوابها لكل أمة متمدينة يمكن الاعتماد عليها فى تنفيذ أغراض (العصبة) .

٣ - يجب أن تعقد العصبة اجتماعات دورية فى مؤتمر دولى ، ويكون لها مؤسسة وسكرتارية دائمتان لإدارة الأعمال فى الفترات الواقعة بين هذه المؤتمرات .

وهنا نسال : هل كان من الضرورى ادماج « العهد » فى معاهدة الصلح العامة ؟ المفروض أن المعاهدة هى التسوية التى ارتأها الغالب واعتزم حمل المغلوب على التقيد بها ، وهى فى العادة قد تتجاهل اعتبارات مختلفة وتمليها الروح السائدة فى نفوس الشعوب المنتصرة بعد ما قاسته من أهوال الحرب . أما العصبة فأداة الغرض منها تعاون أخوى عالمى يسوى بين الغالب والمغلوب فى الحقوق والواجبات ، وتحاول أن

تجتث بذور الحقد والبغضاء فى نفس الأخير بواسطة الاتصال الشخصى والتعاون السلمى . رأى بعض الكتاب أن الحاق العهد بالمعاهدة ضمان لنجاح الفكرة اذ كان رأى العام مستعدا لها ، فلو أجلت المناقشة فيها الى ما بعد الانتهاء من اقرار المعاهدات فمن المحتمل أن يتسرب الوهن الى المشروع وقد تظهر اختلافات تعصف به نهائيا . أما الألمان ويشاركونهم بعض المفكرين فيرون خلاف هذا .

رفعت اللجنة تقريرها الذى اتخذ شكله النهائى فى ابريل سنة ١٩١٩ وظهرت العصبية الى عالم الوجود .

مركز العصبية فى التاريخ :

ظهرت العصبية الى عالم الوجود بعد تجارب مؤلمة دامية ، ومهما تباينت وجهات النظر فالأمر الذى لا يحتمل الجدل أنها المحاولة الأولى من نوعها ، فهي ظاهرة من ظواهر التقدم الاجتماعى وناحية من نواحي تطور المجتمع الانسانى ، وفى هذا المعنى يقول رابارد W.E.Rappard « سواء سألنا أصدقاء العصبية أو خصومها ، وسواء سألنا ساسة أوروبا أو الأغلبية العظمى من المحكومين فى العالم ، وسواء استطلعنا رأى المؤرخ السياسى أو الفقيه الدولى ، فالجواب واحد وهو أن العصبية ، بخيرها وشرها ، وكمثل أعلى ونظام ، أصبحت عاملا له مغزى من الطبقة الأولى فى الشؤون الانسانية . فقد صارت فى كل مكان موضع الخلاف السياسى سواء فى الدول التى انضمت اليها أو التى ظلت تعيش بمنأى عنها ، وأثرت فى كل مكان فى سياسة الأحزاب والحكومات ، وحلت بعض الخلافات الدولية التى لولاها لظلت دون تسوية ، وولدت منازعات دولية لولا وجود العصبية لما نشأت » (١) .

ماهية العصبية :

يلاحظ المتتبع لمناقشات أعضاء لجنة المشروع كيف اعترض البعض على كلمة « عصبية » League لأنها تحمل معنى الارتباط الوثيق لتحقيق هدف معين ويكون موجها ضد طرف معين آخر وهذا لا يستقيم مع جوهر الفكرة التى أوحى بانشاء هذه المؤسسة العالمية ، ولهذا مال البعض الى استعمال كلمة « جمعية » كما ورد فى المشروع الفرنسى .

وليست العصبة هيئة منفصلة تعمل مستقلة عن الدول المشتركة فيها
وفوق سلطانها ، فهي دولية وليست دولة فوق الدول Super-stato
والواقع أن السيادة القومية واستقلال الأعضاء تكفلهما الطرق الآتية :
(أولا) اشتراط قاعدة الاجماع فيما خلا بعض أعمال الروتين
والاجراءات العادية .

(ثانيا) الممثلون في الجمعية يعملون بصفتهم ممثلين لحكوماتهم
لا للعصبة ، ولذا فهم خاضعون لتعليمات وزارات الخارجية في بلادهم .

(ثالثا) لا يرتبط العضو بقرار العصبة الا اذا صادق عليه .

(رابعا) حق انسحاب العضو من العصبة ولهذا النص أهميته لأنه
يوضح أن العصبة تفاهم مشترك Concert من دول مستقلة وليس
اتحادا federal union ، وأنها لا تهدف إلى إقامة حكومة عالمية
تسيطر على الدول الأعضاء (١) .

وفي الوقت ذاته يتعذر اعتبار العصبة « محالفة » alliance
لأن المحالفة علاقة خاصة بين دولتين أو أكثر ولها طابعها الخاص ،
وهذا ما لا يتفق مع استشارة الدول المحايدة أثناء صياغة العهد أو دعوتها
إلى الانضمام بعد الفراغ من ذلك ، ولا مع ما ينص عليه العهد من فتح
أبواب العصبة أمام جميع الدول . وفضلا عن هذا فقد ألقت معاهدات
الصلح على العصبة أعباء والتزامات معينة كالإشراف على ميناء دانزج
ووادى السار وأقاليم الانتداب ، مما يخرج عن نطاق المحالفة الخاصة ،
المحدودة المدى والأهداف .

ولا تعد العصبة معاهدة بين عدة دول إذ للجمعية العمومية أن تعالج
في اجتماعاتها أي مسألة تدخل في نطاق عمل العصبة أو قد تؤثر في
سلام العالم (٣/٣) ، كما أن للمجلس الوظيفية ذاتها (٤/٤) . وواضح
من تلك النصوص أن العصبة لا تعنى بالمسائل التي تخص الدول المتعاقدة
فحسب ، بل بكل ما يمس سلام العالم أجمع . وقد زادت المادة ٣/١١
هذا الأمر بيانا بأن أعطيت لكل عضو الحق في لفت نظر الجمعية العمومية
أو المجلس إلى كل « ما يهدد باضطراب السلام الدولي أو حسن التفاهم
بين الأمم التي يتوقف السلام عليها » .

الحقيقة أن العصبة مجموعة من الدول تعمل سويا على أساس مشترك ساعية الى تنمية مصالحها المشتركة بمجهود تعاونى واحد تعهدت الدول بسببه وبمحض رضائها مقدما ، أن تراعى بعض قواعد السلوك وأن تحد من حريتها فى العمل فى نواح معينة بقصد الصالح العام المتبادل .

العضوية :

تتكون العصبة من أعضاء مؤسسين (وردت أسماؤهم فى ملحق العهد ووقعوه مباشرة) ، وأعضاء غير مؤسسين وأسمائهم مذكورة كذلك فى الملحق ، وانضموا بتوقيع لاحق بدون تحفظ .

لكن نصت الفقرة الثانية على أن لاى دولة أو مملكة مستقلة dominion أو مستعمرة تحكم نفسها بنفسها self-governing colony أن تنتخب عضوا فى العصبة اذا وافق على دخولها ثلثا الأعضاء فى الجمعية العمومية ، وهذا النص يراد منه فتح الباب أمام روسيا والأعداء السابقين .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ظلت العصبة سنوات طويلا محرومة من عضوية دول أخرى لها أهميتها فى السياسة الدولية . فقد بقيت روسيا مبعدة عن هذه الهيئة الدولية مدى أربعة عشر عاما . ويبدو لنا التناقض من أنه كانت هناك علاقات دبلوماسية واقتصادية بين روسيا السوفيتية وكثير من الدول الرأسمالية التى هى فى الوقت نفسه أعضاء فى العصبة .

ولماذا لم تنضم ألمانيا الا فى وقت متأخر ؟ لقد كان ذلك خطأ جسيما ، اذ جعل الألمان يشعرون أنهم فى موقف دون غيرهم من الشعوب ، فنظروا الى العصبة بعين الشك .

أجهزة العصبة :

(١) الجمعية العامة وتتكون من ممثلى الدول الأعضاء . ولكل دولة الحق فى أن تبعث بممثلين لا يتجاوز عددهم ثلاثة ، ولكن لا يكون لها عند التصويت سوى صوت واحد (م ٣) وتجتمع اجتماعا عاديا مرة فى السنة ، واجتماعا غير عادى بناء على طلب يقدمه عضو أو أكثر بشرط موافقة الأغلبية على الطلب . وتضطلع الجمعية بمهام عدة بكل ما يمس سلامة العالم ، والنظر فى أية حالة حرب أو أزمة دولية تهدد بالحرب ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستتباب الأمن وفض المنازعات

الدولية واتخاذ الاجراءات اللازمة فيها . ويجب اشتراكها مع المجلس فى مسائل معينة كتعيين الأمين العام وقضاة محكمة العدل الدولية الدائمة . ولها وحدها انتخاب الأعضاء الجدد وانتخاب الدول التى تشغل مقاعد غير دائمة بالمجلس ، وتوجيه نظر الأعضاء الى ضرورة اعادة النظر فى معاهدة لم تعد قابلة للتطبيق أو الى وجود علاقات دولية يهدد بقاؤها سلام العالم (م ١٩) .

(ب) المجلس ويتكون من مندوبى الدول الكبرى المتحالفة والمشاركة معها ، الى جانب مندوبين عن أربعة من أعضاء العصبة بحرى انتخابهم من قبل الجمعية العمومية . ويجوز للمجلس بموافقة أغلبية الجمعية أن يعين Name أعضاء اضافيين من العصبة يكون ممثلوهم دائما أعضاء فى المجلس . ويجوز للمجلس بموافقة أغلبية الجمعية أن يزيد من عدد الأعضاء الذين تختارهم الجمعية للتمثيل فيه .

ويشارك المجلس الجمعية العمومية فى كثير من اختصاصاتها مما سلطت الإشارة اليه ، ولكنه ينفرد بالنظر فى مسائل متنوعة منها :

١ - وضع خطط التسليح الدولى وعمل اللازم لمنع النتائج الضارة المترتبة على ممارسة صناعة السلاح بواسطة الأفراد .

٢ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الضمان المتبادل الذى ينص عليه عهد العصبة .

٣ - وضع صكوك الانتخاب والاشراف على ما يتعلق بها .

٤ - طرد الأعضاء الذين يخلون بواجباتهم المنصوص عليها فى العهد .

٥ - الالتزامات المترتبة على نصوص معاهدات الصلح (حوض السار - دانزج - حماية الأقليات) .

(ج) الأمانة العامة وهى الصلة أو الرابطة بين الهيئتين سالفتي الذكر . وعلى الأمانة العامة مسئوليات لعل أهمها جمع المعلومات من كافة أرجاء العالم وتنظيمها وتوزيعها ، ولا شك أن الحقائق والاحصائيات الموثوق بها مما يساعد قضية السلام . ومما له قيمة كذلك المساهمة المستمدة من جانب الخبراء والموظفين فى المسائل التى تؤكد وحدة المصالح القومية .

ويقوم الأمين العام بوظيفة السكرتير فى اجتماعات الجمعية

والمجلس ، وهو الذى يحضر لها وينفذ القرارات الصادرة ، كما يدعو المجلس الى الانعقاد عند نشوب حرب أو نشوء حالة تهديد بالحرب . وهو الوسيط بين الدول المتنازعة والمجلس أو الجمعية العمومية . وعليه

كذلك تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات التى يبرمها الأعضاء فيما بينهم .

محكمة العدل الدولية الدائمة وأنشئت تنفيذا للمادة (١٤) من العهد ، وتتكون من خمسة عشر قاضيا يختارهم المجلس والجمعية من قائمة تضم أسماء من ترشحهم الدول الأعضاء . وبمقتضى لائحة المحكمة ينتخب القضاة بغض النظر عن جنسيتهم . ويشغل القاضى منصبه لمدة تسع سنوات ، يجوز انتخابه بعدها ، ولا يعزل الا بقرار يصدره زملاؤه باتفاق الآراء ، اذا فقد المؤهلات اللازم توفرها فيه .

(هـ) **مكتب العمل الدولى** وأنشئ عام ١٩١٩ للمساهمة فى قضية السلام بازالة الشرور والظلم والجرمان التى يتعرض لها فريق كبير من الناس مما « يحدث قلقا كبيرا يتعرض معه السلام والوفاق فى العالم للخطر » .

طريقة التصويت :

تصدر قرارات الجمعية العمومية باجماع آراء الدول الممثلة فى الاجتماع ، الا فيما نص صراحة على امكان صدوره بغير الاجماع (م ٥ ف ١) ، وينطبق النص ذاته على المجلس (م ٥ ف ١) . وفيما يلى بيان بالحالات التى يكتفى فيها بالأغلبية :

١ - انضمام أعضاء جدد الى العصبة فيكتفى بأغلبية الثلثين فى الجمعية (١) .

٢ - الموافقة على الأعضاء الجدد الذين يسميهم المجلس لشغل الكراسى الدائمة فيه ، والموافقة على زيادة عدد الأعضاء الذين يختارون لتنصيبهم فى التمثيل (يكتفى بالأغلبية ، مادة ٤) .

٣ - فيما يختص بالاجراءات يكتفى بأغلبية الأعضاء الممثلين فى اجتماع الجمعية العمومية أو المجلس (م ٥) . وهذه هى الحالة الوحيدة التى لا تستدعى اجماع رأى المجلس .

٤ - الموافقة على تعيينات الأمين العام بواسطة المجلس (أغلبية الجمعية م ٦) .

٥ - المنازعات التي ترفع الى المجلس ، فيجوز أن يكون التقرير بأغلبية الأصوات وكذلك الحال فى الجمعية حينما يحيل المجلس الأمر عليها (م ١٥) .

٦ - طرد العضو الذى يخل بواجباته (ممثلو جميع الأعضاء الآخرين بالمجلس) وليس هذا فى الاجتماع الخاص بذلك فقط (م ١٦) .

٧ - التصديق على التعديلات فى العهد (أغلبية الدول الممثلة فى الجمعية) ، ويجب أن يوافق جميع الأعضاء الممثلين فى المجلس (م ١٦) .
ويلاحظ أنه يجوز للعضو فى أى اجتماع أن يمتنع عن ابداء رأى .

أما القرار الصادر بما توصى به الجمعية العمومية فى نزاع دولى معروض طبقا للمادة (١٥) فيشترط لصدوره ملزما موافقة ممثلى جميع الدول ذوات المقاعد فى المجلس والأعضاء فى الجمعية العمومية وموافقة أغلبية باقى هؤلاء الأعضاء ، دون حساب ممثلى الدول المتنازعة فى الحاليتين .

أغراض العصبة :

(أولا) تقييد الحرب : وقد تضمن العهد نصوصا عدة رأها مؤدية الى ادراك تلك الغاية : -

(أ) تكفل الدول المشتركة فى العصبة سلامة أراضي بعضها البعض ، والاستقلال السياسى لكل عضو ضد الاعتداء . وفى حالة وقوع مثل هذا الاعتداء أو التهديد به ينصح المجلس بالوسائل التى يمكن بها الوفاء بهذا الالتزام (مادة ١٠) .

(ب) للعصبة أن تتخذ الاجراءات التى تراها كفيلة بحماية سلام الشعوب ، كما أن لكل عضو الحق فى لفت نظر المجلس أو الجمعية العمومية الى أى ظرف يؤثر فى العلاقات الدولية مما يهدد باضطراب حبل السلام الدولى . وإذا نشب الخلاف بين دولتين ليستا عضوين فى العصبة فلاى عضو أن يوجه نظرها اليه ، وللمجلس أن يجتمع كى يقرر ما يحب اتخاذه من الوسائل لحماية السلام ، بغض النظر عما اذا كان الخلاف حربا أم تهديدا بها ، أو يمس الأعضاء أو لا يمسهم (المادة ١١) .

(ج) التزمت الدول الأعضاء « بعدم اللجوء الى الحرب بادية ذى بدء لحل المنازعات فيما بينها » ويعرض النزاع على هيئة محكمين أو على مجلس العصبة ، وليس لها مهما كانت الأحوال أن تلجأ الى الحرب قبل انقضاء ثلاثة شهور من صدور حكم المحكمين أو قرار المجلس (المادة ١٢) . ويفهم من هذا أن الغرض الأول هو الابطاء والتأجيل وإتاحة الفرصة للوساطة وللزمن كي يفعل فعله فى تهدئة النفوس وإزالة عوامل التوتر .

(د) التزام الدول الأعضاء بأن تنفذ « بحسن نية » أى حكم من هيئة التحكيم ، وألا تلجأ الى الحرب ضد عضو يعمل بالقرار الصادر (المادة ١٣) .

(هـ) نصت المادة (١٥) على أنه اذا لم يتفق الطرفان على عرض النزاع على التحكيم فإن المجلس يتولى تسويته ، وحرمت المادة أى اللجوء الى الحرب مخالفة لقرار اجماعى يصدره المجلس (باستثناء الطرفين المتنازعين) .

(و) اذا لجأت دولة الى الحرب بدون التحكيم أو لم تحترم القرار الصادر أو العهد اعتبرت كأنها ارتكبت عملا حربيا ضد كل أعضاء العصبة ووجب على الأعضاء مقاطعتها ماليا وتجاريا ، كما يجب عليهم أن يحرموا على رعاياهم معاملة رعايا هذه الدولة وأن يعملوا على قطع كل اتصال بينها وبين رعايا الدول الأخرى من غير الأعضاء ، ويجب عليهم أن يعاونوا بجانب من قواتهم البرية والبحرية والجوية طبقا لتوصيات المجلس بقصد حملها على احترام التزاماتها (المادة ١٦) .

(ز) اذا كان النزاع بين عضو فى العصبة ودولة غير مشتركة فيها دعت هذه الدولة الى عرض الأمر على التحكيم أو القضاء أو المجلس ، وفى حالة ابيائها يقرر المجلس ما يراه من وسائل لتسوية النزاع بما يتفق وأغراض العصبة . أما اذا أعلنت الحرب فإن العصبة تطبق عليها المادة السادسة عشرة (المادة ١٧) .

اذا تأملنا النص الذى يقول ان « أى حرب أو تهديد بالحرب ، سواء كان يمس أى عضو من أعضاء العصبة مباشرة أو لا يمس ، تعتبر مسألة تهم العصبة بأسرها ، وتتخذ العصبة أى عمل يعد حكيما وفعالا لحماية

سلام الشعوب » (المادة ١١) فان هذه العبارات تعد ذات طابع انقلابى فى مجال العلاقات الدولية ، لأن العصبية ، بدلا من الانتظار حتى تنشأ الأزيمة ، لها أن تتخذ من الاجراءات ما تراه كفيلا بحماية سلام الشعوب ، دون أن يعد عملها تدخلا فى شؤون الغير ، ودون أن يعتبر مما يعترض عليه .

وتعتبر المادة (١٠) ضمانا متبادلا ولكننا نلاحظ أن نصها يقول انه فى حالة اعتداء أو تهديد باعتداء . . « فان المجلس يشير بالوسائل التى ينفذ بها الالتزام » . وهنا نتساءل : ماذا يحدث لو أن أحد الأعضاء لم يشأ قبول ما تشير به العصبية أو تنصح به ؟ ما التأكيد الذى يطمئن معه الشعب المهدد الى أن العصبية ستحافظ على ذلك الضمان ؟ الحق ، لقد ظلت المادة (١٠) ضمانا ناقصا ، ولم تهىء سبيل الاطمئنان السليم للشعوب المهددة بالاعتداء أو التى تخشى خطره .

والمادة (١٥) غاية فى الأهمية اذ تنص على التحكيم الاجبارى فى المنازعات الدولية ذات الصبغة الجدية ولا يجوز للمتنازعين التصويت ، ولكن تمشيا مع مبدأ سيادة الدولة اتفق أنه اذا لم يصل الأعضاء (الذين ليسوا طرفا فى النزاع) الى قرار اجماعى (جميع أعضاء المجلس زائدا أغلبية الممثلين الآخرين فى العصبية فى حالة الجمعية العمومية) فان الطرفين المتنازعين يستردان حرية العمل . وهنا نجد فجوة فى العهد ، اذ ماذا يكون الحال اذا كان لأحد الطرفين المتنازعين حليف هو عضو بالمجلس ، وما الضمان فى الوصول الى هذا القرار الاجماعى ؟

أما محكمة العدل الدولية فيتوجه الى حرمةا الطرفين المتنازعان اذا رغبا فى ذلك ، ولكن المدعى لا يستطيع أن يدفع بخصمه الى ساحتها بالرغم منه كما هو الشأن فى محاكم القضاء العادية . وهذا القصور حاولت بعض الدول علاجه عن طريق « المادة الاختيارية » الشهيرة والتى تعتبر تطورا له مغزاه .

نأتى الآن الى الحالة التى تقتضى تطبيق المادة (١٦) بما تنص عليه من جزاءات ، فبمقتضاها تتعهد الدول الأعضاء بتوقيع الجزاءات الاقتصادية ، أما العقوبات العسكرية فالمجلس وحده هو الذى يوصى بها . وهنا نجد فجوة ثانية فى العهد اذ من يكفل أن أعضاء العصبية لن

يغفلوا توصيات المجلس بشأن العقوبات العسكرية ضد المعتدى . ويلاحظ أيضا أن الدولة التي خرقت العهد ولجأت إلى الحرب تعتبر كأنها ارتكبت « عملا حربيا » ، وهنا برز السؤال وهو : هل « عمل الحرب » هذا ضد أعضاء العصبة ينطوى على « حالة حرب » ؟ ولقد تعددت التأويلات والتفسيرات بصدد هذه العبارة .

(ثانيا) تنظيم السلام :

نصت المادة (١٤) على إنشاء محكمة العدل الدولية وينحصر اختصاصها في سماع وتسوية الخلافات ذات الصبغة القانونية والتي يرفعها إليها الطرفان . وللمحكمة أن تقدم رأيا استشاريا في أى نزاع أو موضوع يطلبه المجلس أو تطلبه الجمعية العمومية .

ويحرم العهد المعاهدات السرية ولهذا اشترط تسجيل المعاهدات في مكتب العصبة وإداعتها على الملأ . ونص العهد كذلك على إلغاء أية معاهدة سابقة عليه ولا تتفق مع نصوصه (مع استثناء معاهدات التحكيم والاتفاقات المشابهة لمبدأ منرو) كما تعهدت الدول ألا تعقد بعد ذلك معاهدات تخالف نصوص العهد .

وأدرك واضعو العهد أن من الخطر إبقاء « الحالة الزاهنة » Status quo التي قررتها كل معاهدات الصلح إلى الأبد ، ولهذا خول للعصبة أن تنصح الأعضاء بإعادة النظر في المعاهدات التي تصبح غير قابلة للتطبيق وفي الأحوال الدولية التي قد يؤدي استمرارها إلى تعرض سلام العالم للخطر (المادة ١٩) .

ومن أعظم النصوص تلك التي تعهدت فيها الدول الموقعة بالعمل على خفض السلاح (المادة ٨) . وقد أخذ البعض على النص غموضه وضعفه إذ يفرض على الدول أن تخفض سلاحها إلى الحد الأدنى الذي يتفق وأمنها الوطنى ، وهذه عبارة مطاطة يمكن إساءة استغلالها .

ويتصل بموضوع التسليح ما جاء في المادة الثامنة (فقرة ٥) من أن الدول الأعضاء توافق على أن صناعة الذخائر وأدوات الحرب بواسطة المشروعات الفردية عرضة لاعتراضات خطيرة ، وخول لمجلس العصبة أن يشير بالوسائل التي تحول دون النتائج الشريرة المترتبة على هذه الصناعة .

وتنص المادة (٩) على انشاء لجنة دائمة لتشير بما يتعلق بتنفيذ النصوص السابقة الخاصة بموضوع التسليح .

(ثالثا) الالتزامات المترتبة على معاهدات الصلح :

للعصبة أن تشرف على اجراء عمليات الاستفتاء فى شلزويج وبروسيا الشرقية وسيليزيا العليا ، وأن تدير مدينة دانزج الحرة ، وتحكم اقليم السار لمدة ١٥ سنة ثم تعقد استفتاء بعد ذلك ليقرر ما اذا كان يضم الاقليم الى فرنسا أو يظل مندمجا فى ألمانيا . وقد نصت معاهدات الصلح على حقوق وامتيازات معينة للأقليات القومية والعنصرية والدينية فى البلاد المختلفة .

وخول العهد للعصبة على الأقل سيادة اسمية على المستعمرات الألمانية السابقة وأملاك الامبراطورية العثمانية التى وضعت تحت الانتداب ، وعلى الدول المنتدبة أن تقدم تقارير سنوية للعصبة التى لها أن تستشير لجنة دائمة فى كافة المسائل المتعلقة بمراعاة صكوك الانتداب . ونظرا لاختلاف درجة الرقى فى تلك المناطق قسمها العهد الى أقسام ثلاثة :

(أ) البلاد التى فصلت عن الدولة العثمانية ويكون الحكم فيها فى يد حكومة من أهلها تحت ارشاد الدولة صاحبة الانتداب .

(ب) بلاد على قدر متوسط من الحضارة مثل افريقية الشرقية ، وهذه وضعت تحت وصاية بريطانيا العظمى التى تتولى ادارة شؤونها مع حماية الأهلىن من العنف والرق .

(ج) البلاد الشديدة الانحطاط كمستعمرات ألمانيا فى المحيط الهادى شمالى خط الاستواء ، ومستعمرة افريقية الغربية الألمانية . وهذه الجهات تحكمها الدولة المنتدبة بنفسها مباشرة .

ونلمس الفكرة فى الانتداب مما جاء فى النص من « أن رخاء وتقدم مثل هذه الشعوب أمانة مقدسة فى عنق الانسانية » وأن « الطريقة » العملية لتنفيذ هذا المبدأ بطريقة فعالة تكون باسناد الوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم التى تؤهلها مواردها وخبرتها وموقعها الجغرافى لتحمل هذه المسئولية (المادة ٢٢) .

(رابعا) تشجيع وتنمية التعاون الانساني :

حسب المادة (٢٣) للعصبة أن تعمل وتشرف على الاتفاقات الدولية لتكفل « أحوالا انسانية عادلة من العمل للرجال والنساء والأطفال » ، و « حرية المواصلات والمعاملة العادلة للتجارة وبالنسبة الى جميع أعضاء العصبة » و « تنظيم التجارة في النساء والأطفال » ، والاتجار في الأفيون وغيره من العقاقير الخطرة ، والتجارة في الأسلحة والذخائر مع الدول التي تكون فيها الرقابة على هذه التجارة ضرورية للمصلحة المشتركة .

الفصل الرابع

محاولات دعم النظام الجديد

هزمت ألمانيا وجردت من سلاحها ولم تعد خطرا ، ولكن التجارب القاسية التي مرت بها فرنسا خلال حرب السبعين والحرب العالمية الأولى جعلتها لا تطمئن الى المستقبل وتخشى أن يأتى يوم يجتاح فيه الألمان من جديد حدودها الشرقية . وقد اقترح بعض الفرنسيين تجزئة ألمانيا الى ولايات مستقلة كما كان شأنها قبل عام ١٨٧١ ، ولكن أبت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الموافقة على الاقتراح .

وطالب الفرنسيون بامتلاك اقليم الراين أو اقامة دولة مستقلة فيه ولكن تنفيذ خطة كهذه يؤدى الى فصل خمسة ملايين من الألمان عن وطنهم الأصلي ، ويؤدى الى انهيار الاقتصاد الألماني وعجز ذلك البلد المغلوب عن الوفاء بالالتزامات المالية التي فرضتها عليه معاهدة فرساي . وهنا قنعت فرنسا بالنص على تجريد المنطقة من السلاح .

صورة معاهدة المعونة المتبادلة :

أخذت اللجنة المختلطة المؤقتة فى القيام بأبحاثها بصدد مسألة التسليح ، وسرعان ما بدت لها أهمية فكرة « الأمن » ولذا اقترحت نظاما من الضمانات المتبادلة ضد الاعتداء وقد لخص اللورد روبرت سيسل وجهة النظر هذه بقوله :

« لن يكون لأى مشروع يقصد به خفض سلاحها الا اذا حصلت على ضمانات مرضية بشأن سلامة أراضيها بحيث تكون هذه الضمانات ذات صبغة عامة . وأخيرا فهذه الضمانات رهينة بمشروع محدود معين لخفض السلاح » (١) وهكذا انتصرت فكرة الأمن الجماعى collective security التى تمثل وجهة النظر الفرنسية بوجه خاص .

وبعد مناقشات قُدمت الى الأعضاء صورة مشروع معاهدة المعونة المتبادلة ، وهى محاولة بارعة للجمع بين مزايا الضمان العام ونظام المحالفات الاقليمية ، مع استبعاد مساوىء كل منهما :

١ - بالاضافة الى الالتزامات الواردة فى المادة (١٦) من «العهد» ينص المشروع على امكانية عقد « اتفاقيات دفاعية اضافية » ، ويقوم المجلس بفحصها ليرى أنها لا تتعارض مع العهد ، ويجوز له - اذا لزم الأمر - أن يقترح تغييرات فيها .

٢ - « اذا اعتقد مجلس العصبة أن هناك أساسا معقولا للظن بأن تهديدا بالاعتداء قد نشأ ، ففى استطاعته أن يطبق العقوبات على الدولة المعتدية ، وأن يكلف أيا من الأطراف المتعاقدة التى يطلب منها معونتها العسكرية ، وأن يعين القوات التى تضعها تحت تصرفه كل دولة تقدم المعونة ، وأن يصف الاجراءات المتعلقة بالمواصلات والنقل مما يتصل بالعمليات ، وأن يعد خطة للتعاون المالى لكى يقدم للدولة التى حدث الهجوم عليها وللدولة التى تقدم المساعدة الأموال التى يحتاجان اليها من أجل العمليات ، وأن يعين القيادة العليا ويحدد الغرض منها وطبيعتها واجباتها » . وهذا الاجراء ذو أهمية قصوى ، ففى ظل « العهد » لا تستطيع العصبة اتخاذ مثل هذا العمل الا بعد نشوب الحرب بينما يمكنها المشروع المقترح من ذلك قبل نشوب الحرب بقصد منعها .

٣ - المشروع أكثر دقة فى تحديد المعتدى فاذا نشب القتال فعلا يستطيع المجلس أن يقرر أى الأطراف كان ضحية الاعتداء واذا كان يستحق المعونة من جانب أعضاء العصبة أو لا يستحقها . لم تحاول المعاهدة تعريف حالة الاعتداء ، ولكنها اقترحت أنه يجوز للمجلس أن يحدد مناطق محايدة يحرم على الطرفين اجتيازها . فاذا اجتازتها قوات أحد الطرفين كان هذا العمل عاملا (هاما) يساعد المجلس على تعيين الطرف الذى وقع منه الاعتداء . ويجوز للمجلس كذلك أن يقترح عقد هدنة ويدعو الطرفين المتنازعين الى عرض الأمر على المجلس أو المحكمة ، ورفض اجابة الدعوة فيها دليل آخر على الاعتداء .

٤ - يجوز للحكومات أن تتفق مع غيرها على اقامة عدد من المناطق المجردة من السلاح .

٥ - على المعتدى أن يتحمل جميع نفقة العمليات الحربية التي تقوم بها الدول لمنع الاعتداء ، وكذلك التعويض عن الأضرار .

٦ - تتعاون الدول الموقعة في مشروع عام لخفض السلاح يقترحه المجلس ، ومن المهم أن نلاحظ أنه حدد لخفض السلاح عامان ، ولا تمنح المعونة المتبادلة « إلا للأطراف التي تكون قد خفضت سلاحها » .

بروتوكول جنيف :

واذ لقي المشروع هذا المصير اتجهت الأنظار الى حل وجده الساسة في وسيلة التحكيم الاجباري . وهكذا نجد بروتوكول جنيف ينص على أنه اذا أخفق المجلس في الوصول الى قرار اجماعي فعليه أن يرفع الأمر الى لجنة « تحكيم » بدون تدخل من جانب الطرفين المتنازعين . فكان هذا الاجراء الغرض منه تقييد حق الدول في اللجوء الى الحرب وهو الحق المستمد من سيادتها .

اتفاقات لوكارنو :

اقترحت انجلترا ربط الشعوب التي تؤدي خلافاتها الى تجدد الصراع ، ويكون ذلك بعقد معاهدات بقصد المحافظة على السلام فيما بينها . وبعبارة أخرى تدرك الحكومة الانجليزية أن هناك « مناطق خطر » في القارة الأوروبية ، ولابد من اتفاق الدول التي تعنى بهذه المناطق بحيث يمكن ازالة العوامل التي قد تؤدي الى نشوب الحرب ، ولا يمكن الوصول الى هذا الا باتفاق يعقد بين فرنسا وألمانيا على أن تكون انجلترا نفسها طرفا فيه . وهكذا خرجت اتفاقات لوكارنو الى عالم الوجود وتم التوقيع عليها في ١٥ أكتوبر وتتضمن :

١ - المعاهدة بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، وهي معاهدة أمن تشمل بعض حالات بصدد تدخل المجلس .

٢ - الغرض من الاتفاقات الثنائية المعقودة بين فرنسا وبولنده ، وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا ، أن تكون الاتفاقات بين الأطراف المتعاقدة فعالة في ظل المادة (١٠) من عهد العصبة .

٣ - اتفاقات التحكيم الأربعة بين ألمانيا من جهة وكل من بلجيكا وفرنسا وبولنده وتشيكوسلوفاكيا على حدة من جهة أخرى ، وهي تنص على إنشاء لجان دائمة للتوفيق ترفع اليها الخلافات التي تنشأ بين الدول

- المتعاقدة . وتنص المادة (١٦) من هذه الاتفاقات الأربعة على رفع المنازعات فى حالات معينة الى محكمة العدل الدولية الدائمة .
- وترتب على الاتفاقيات انضمام ألمانيا الى عصبة الأمم (١٩٢٦) .

ميثاق بريان - كيلوج :

عرض السفير الأمريكى فى باريس (٢٠ يونية ١٩٢٧) على المسيو بريان مشروع معاهدة تنبذ بمقتضاها الدولتان الحرب كوسيلة لفض المنازعات بينهما وتتعهدان بتسويتها بالوسائل السلمية وحدها . وبعد شهر اقترح المسيو كيلوج على الوزير الفرنسى اشتراك الدولتين فى بذل مجهود لنيل قرار من الدول الكبرى بنبذ الحرب كأداة للسياسة القومية ، وبدأت مفاوضات انتهت بالاتفاق على التوقيع على الميثاق فى باريس (٢٧ أغسطس ١٩٢٨) ولم يأت عام ١٩٣٣ حتى انضمت اليه ٦٥ دولة ، وهو عدد يزيد على عدد الدول التى وقعت عهد العصبة .

هذا الميثاق يتضمن معنى ساميا اذ أخذ الضمير الانسانى يعترف بأن الحرب أكثر من جريمة ضد الحضارة .

الفصل الخامس

نذر الشر وبداية الانهيار

خطر الفاشية على السلام :

سخطت ايطاليا اذ نكث الحلفاء بما وعدوها به ، ثمنا لانحيازها اليهم ، وبمقتضى معاهدة لندن السرية (أبريل ١٩١٥) ، من حيث الحصول على ترنتينو والتيرول حتى ممر برنر ، وتريستا وأستريا وساحل دلماشيا باستثناء فيوم ، وميناء فالونا الألبانى ، فضلا عن بسط حمايتها على ألبانيا وأصاليا ، كما وعدوها بجزء من الممتلكات الألمانية فيما وراء البحار .

وترتب على الحرب ضيق شديد أصاب جماهير الشعب الايطالى ، وتصعد الجهاز الانتاجى مما أدى الى شيوع البطالة وخاصة فى المدن الكبرى ، واجتاحت البلاد فى عام ١٩٢٠ موجة من الاضرابات العمالية والاضطرابات . ازاء عجز الأحزاب التقليدية اتجه رجال المال والأعمال نحو جماعة حديثة ناشئة هى حزب الفاشيست بزعامة موسوليني . وتقوم الفاشية على أسس عدة ، فهى تمجد الدولة ، ولا تعتقد فى امكانية السلام العالمى وفائدته لأن النزعة السلمية معناها التسليم والجبن .

واستهل موسوليني عهده بتهديد اليونان ، ثم رمى الى التوغل الاقتصادى السياسى فى بلدان حوض الدانوب وفى البلقان ، وأراد أن يجعل من الأدرياتيك بحيرة ايطالية بالاستيلاء على ألبانيا وساحل دلماشيا ، وطمح فى تكوين امبراطورية فى شرق أفريقية ، تشمل الحبشة . وما من شك أن تنفيذ مثل هذا البرنامج كان يتطلب قوة عسكرية مناسبة ، ومن ثم عمل موسوليني على انشاء جيش كبير وقوة جوية ضخمة وأسطول بحرى قادر .

الآزمة الاقتصادية الكبرى وآثارها :

شهد خريف عام ١٩٢٩ بدء أعنف أزمة اقتصادية فى العصر الحديث ،

وانطلقت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن وقع
الأزمة في ألمانيا كان أعنف منه في أي بلد آخر . وكان من رأيها أن في
الامكان التغلب على الموقف لو قبل الحلفاء توقفها مؤقتا عن تنفيذ اتفاقية
التعويضات ، ولكن عارضت فرنسا . ولما عرض بروننج انشاء اتحاد
جمركي بين ألمانيا والنمسا كخطوة مؤدية الى انتعاش التجارة ، ثارت
فرنسا ولقيت التأييد من جانب إيطاليا ودول الوفاق الصغير .

وفي مايو ١٩٣١ أعلن بنك Credit Anstalt ، أكبر مصارف
فيينا عجزه عن الوفاء بالتزاماته ، وهذا حادث خطير لأن البنك يملك
نحو ٨٠٪ من صناعات النمسا . وحل الذعر المالي في ألمانيا وبدأ
الناس يسحبون أموالهم من المصارف ، ثم أفلس بنك دارمشتاد الكبير في
١٢ يولييه . واستحال تدبير الميزانية الحكومية عن طريق الاقتراض
الداخلي بعد أن أودى تضخم عام ١٩٢٣ بمدخرات الطبقة الوسطى ،
وهبطت قيمة الصادرات من ٦٣٠ مليون جنيه (١٩٢٣) الى ٢٨٠ مليون
(١٩٢٩) ، كما انخفضت الواردات بنسبة ٦٥٪ ، وبلغ عدد العاطلين
٦ ملايين . هنا تقدمت الاشتراكية الوطنية (النازية) تعبد الشعب
بالانقاذ ، فانساق وراءها وبدأ عصر التسليح الكبير ونقض الاتفاقات
وخرق العهود .

وفي إنجلترا صدر في سبتمبر ١٩٣١ قانون خرجت بمقتضاه عن
قاعدة الذهب ، وحذت دول أخرى حذوها .

غير أن الكارثة جاءت عن طريق الولايات المتحدة حيث وافق رئيس
الجمهورية (يونية ١٩٣٠) على تعريف جديدة رفعت الرسوم الجمركية
على نحو ٩٠٠ سلعة ، الى حد كبير ، فأسرعت الدول المختلفة تنظم
حياتها على هذا الأساس . ولقد اعترف المستر كوردل هل بأن تلك
السياسة القصيرة النظر والسيئة الطالع أحدثت أسوأ رد فعل في الدول
الأخرى . ففي أول مارس ١٩٣٢ صدر في إنجلترا قانون الرسوم على
الواردات ، وتسارعت الدول في هذا الاتجاه ، ومنع بعضها الاستيراد
أو أخضعه لقيود شديدة . ومما ساعد على نمو هذا الاتجاه انتشار فكرة
الوطنية الاقتصادية .

وحملت حدة الأزمة قيادة الفاشية على التماس مخرج فأقدمت على
مغامرتها في الحبشة . وارتفع سلطان رجال المال والعسكريين في

اليابان ، مما يفسر عدوانها على الصين ، كما سنوضحه فى موضع قادم ..

كان من الطبيعى فى جو خائق كهذا ، ملء بالريبة والخوف ، أن يخفق مؤتمر نزع السلاح . والحق ، لقد كانت الأزمة نقطة تحول فى تاريخ العالم فى فترة ما بين الحربين ، ويصح اعتبارها بداية عقد من الاضطراب الدولى كان لابد أن ينتهى بالحرب ، وهو ما حدث فعلا بعد انفجار الأزمة بعشر سنوات .

قيام النازية فى ألمانيا :

بدأت الحركة النازية المنظمة على يدى أدولف هتلر فى بافاريا التي كانت بها حركة انفصالية وأخرى تنحو صوب الشيوعية . وانحاز اليها القائد الكبير لودندورف والعسكريون وكبار الملاك والبروسيون من أنصار الملكية . وتقلب حظها الى أن جاءت فرصة ذهبية مع الأزمة الاقتصادية التي أصابت ألمانيا فى الصميم ، كما خدمها الحظ بموت ستريسمان ، المستشار ووزير الخارجية .

وكان لدى هتلر ما يعد به مختلف طوائف الشعب : الحد من ظاهرة التركيز فى الصناعة وتشجيع صغار الحرفيين ، حماية أصحاب المحال الصغيرة من منافسة المتاجر الكبيرة ، تخفيف فائدة الديون المستحقة على المزارعين وصغار رجال الأعمال أو الغائها تماما ، إجراء اصلاحات جذرية فى الأرض على حساب كبار الملاك ، وتوفير العمل للعمال العاطلين (١) . وفى الوقت نفسه بدأ حليفا للمحافظين من كبار رجال الصناعة وجماعة اليونكر والبروسيين الذين يهتم اتباع سياسة عدوانية فى الخارج (٢) . وهكذا تدفقت الأموال عليه .

زاد انتشار الحركة النازية وعظم خطرها ، وعين زعيمها مستشارا للرايخ فى يناير ١٩٣٣ ، وما لبث الداعية أن أصبح حاكم ألمانيا الفعلى وخاصة بعد أن خوله الريخستاج (أبريل ١٩٣٣) سلطات واسعة لمدة أربع سنوات . وهنا يمكن القول بأن « جمهورية ويمار » التي قامت سنة ١٩١٩ ، قد قضت نحبها وبدأت حياة الرايخ الثالث . وبهذا تمت

(١) Paul Einzig : Germany's Default or the Economics of Hitlerism' p. 33.

(٢) شرحه ، ص ٣٥ .

ثورة بعيدة المدى وتلقت الدول الخبر كنذير خطير . ولما مات هندنبرج (١٩٣٤) اتخذ هتلر لنفسه منصب رئيس الدولة ومستشارها ، ولقب بالزعيم (الفوهرر) .

وتقوم النازية على نظرية سيادة الجنس الارى . وهى تمجد الدولة وتحيطها بهالة من القداسة ، فهى فى نظرها كل شىء ، أما الفرد فخادم لها ويجب أن يندمج وتفنئ شخصيته فيها . وهى تدعو الى استخدام القوة ، لأن الوظيفة الجوهرية للدولة هى اعلان الحرب وشنها على الآخرين ، والذي يقرر ذلك هو الزعيم الذى يفترض فيه أنه يمثل الارادة الجماعية . وهذه الدولة لا بقاء لها بغير المستعمرات . ومن هنا يعتبر قيام النازية فى ألمانيا من أخطر العناصر التى تعرض لها السلم فى فترة ما بين الحربين .

موجة الدكتاتورية فى أوروبا :

لم تقف موجة الدكتاتورية عند هذا الحد ، بل طغت على بلاد أخرى فى أوروبا وآسيا والعالم الجديد ، منها بولندا والنمسا ورومانيا مما نشير اليه على سبيل المثال .

العدوان اليابانى على الصين :

فى ٣١ سبتمبر ١٩٣١ أبلغ المندوب الصينى العصبة أن القوات اليابانية احتلت مكدن قبل ذلك بثلاثة أيام ، وطالب بتطبيق المادة الحادية عشرة . فأعلنت اليابان أن الحادث غير خطير ، واتهمت القوات الصينية بنسف خط حديد منشوريا الجنوبية التابع لها ، وأكدت أن عمل السلطات اليابانية ما هو سوى اجراء لاقرار النظام والأمن ، ووعدت بالانسحاب بعد ضمان سلامة أرواح وممتلكات الرعايا اليابانيين .

قرر مجلس العصبة أن يطلب الى الطرفين الامتناع عن أعمال العنف وسحب قواتهما ، فقبلت اليابان وطلبت أن تسوى المشكلة عن طريق المفاوضات المباشرة .

ولما اجتمع المجلس فى ١٣ أكتوبر كان واضحا أنها مصممة على احتلال منشوريا ، وهنا برزت الولايات المتحدة الى الميدان والمحت الى رئيس المجلس بأنها ترحب لو دعيت . وهنا أخطأ المجلس بدعوتها الى

ارسال مندوب عنها ، ولكن قرار المجلس صدر بأغلبية الأصوات ، مما زاد من اتساع الهوة بين اليابان والعصبة .

وفى ٢٤ أكتوبر طلب الى اليابان سحب جيوشها قبل الاجتماع التالى المحدد له ١٦ نوفمبر ، فرفض المندوب اليابانى . أما انجلترا فقد تولى وزارة الخارجية فيها السير جون سيمون ، وكان غير مستعد للقيام بمظاهرة دبلوماسية كوسيلة للضغط على المعتدى . وأخيرا أصدر المجلس (١٢/١٠) قرارا يؤيد ما سبق اتخاذه من قرار فى ٣٠ سبتمبر ، وقبلته اليابان مع احتفاظها بحق العمل ضد قطاع الطرق ، كما تقرر أيضا تشكيل لجنة تحقيق ولكن من سوء الحظ أن زاد مركز الحزب العسكرى فى طوكيو قوة ، واتسعت العمليات الحربية بقصد اتمام غزو شمال الصين .

الفصل السادس

الطريق الى الهاوية أو

فوضى دولية شاملة

أخذ النظام الدولي يتعرض لضربات متلاحقة ، وتعرض الأمن الدولي لعمليات تخريب وتقويض ، وأسرع العالم الخطى نحو الهاوية السحيقة التي ما لبث أن تردى فيها .

العدوان على الحبشة :

فى ٥ ديسمبر ١٩٣٤ حدث اشتباك بين القوات الحبشية وجماعات من الفرق الوطنية الايطالية ، ورفضت ايطاليا الالتجاء الى التحكيم الذى نصت عليه معاهدة ١٩٢٨ ، فما كان من الحبشة الا أن طلبت رسميا (٣ يناير ١٩٣٥) تدخل العصبة وتطبيق نص المادة (١١) من العهد أمكن حمل الحكومة الايطالية على قبول التحكيم وبذلك سحب الالتماس الحبشى . لكن حدث اختلاف خطير أعجز لجنة التحكيم ، فتقدمت الحبشة بالتماس ثان (١٧ مارس) مطالبة بتطبيق المادة (١٥) ، أعقبته بثالث ، فوافق المجلس على لجنة التحكيم وقرر، نظر الخلاف فى اجتماع أغسطس اذا لم تقدم اللجنة تقريرها حتى نهاية يونية .

سقطت وزارة مكدونلد وخلفتها أخرى برئاسة بلدوين ، وتولى شئون الخارجية السير صمويل هور (٦ يونية) ، وبعد أسبوعين قدمت الحبشة طلبا رابعا على أساس أن الاعتداء وشيك الوقوع . وهنا قامت لندن بمحاولة للتفاهم والوساطة ، وتوجه ايدن الى روما عارضا عليها جزءا من الصومال البريطانى مقابل أن تمنح الحبشة امتيازات اقليمية واقتصادية لايطاليا ، ثم وافق هو والمسيو لافال فى اجتماع مجلس العصبة على اجراء مباحثات بين الدول الموقعة على معاهدة ١٩٠٦ ، على أن ينظر المجلس فى موضوع الخلاف بجلسة الرابع من سبتمبر مهما كانت نتيجة المفاوضات .

أخفقت المفاوضات فصار لزاما على المجلس معالجة المسألة فى اجتماع سبتمبر ، وقرر تشكيل لجنة للقيام بمحاولة أخيرة للتوفيق ، فأعدت مشروعا رفضه موسولينى . هنا كانت ايطاليا قد أكملت استعداداتها ، وبدأت العمليات الحربية فى ٢ أكتوبر ، فأسرع المجلس وقد استشعر الحرج ، بتشكيل لجنة وضعت تقريراً وافق عليه ، وأهم ما فيه خاتمته التى تقول : « انتهت أبحاث اللجنة الى اعتبار ايطاليا معتدية لأنها لجأت الى الحرب مخالفة بذلك تعهداتها وفق المادة (١٢) من عهد عصبة الأمم » . ومعنى هذه الفقرة تطبيق المادة (١٦) والجزاءات المنصوص عليها .

وبسبب التسويف ونتيجة لعدم تقرير حظر إرسال النفط الى الدولة المعتدية ، سقطت أديس أبابا (٥ مايو ١٩٣٦) ، وأعلن ايدن أن العقوبات أخفقت بعد نجاح الحملة الإيطالية وأنه لم يبق للدول الا أن تلجأ الى الحرب وهو ما لم يفكر فيه أحد ، وفى أول يولية أعلن للعصبة أن حكومته ترى الاستمرار فى العقوبات عملاً عديم الجدوى ، فقررت العصبة اهمالها .

وكانت نتيجة الفشل سريان الاعتقاد بحماقة الاعتماد على المنظمة الدولية وأخذت الدول الصغرى تكيف سياستها طبقاً لذلك . فاتجهت بولندا نحو ألمانيا ، وسخطت ايطاليا فتقربت من ألمانيا ، وولت فرنسا وجهها شطر روسيا ، ومالت المجر وبلغاريا نحو المحسور ، وعملت انجلترا على زيادة قوتها .

هتلر ينقض الاتفاقات والمواثيق :

بسبب انعدام الأمل فى نجاح مشروع خفض السلاح اقترحت فرنسا (يوتية ١٩٣٤) ميثاقاً شرقياً توقعه بولندا وروسيا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، على أن يكون تحت ضمان فرنسا والروسيا ، ولكن ألمانيا لم تبد موافقة على الفكرة . وفى ١٦ مارس ١٩٣٥ أقدم هتلر على عمل مفاجئ عندما أصدر مراسيم بأن ألمانيا لم تعد مقيدة بالنصوص العسكرية الواردة فى معاهدة فرساي . وكان رد الفعل احتجاجاً من جانب انجلترا وفرنسا ، واجتماعاً ضمهما مع ايطاليا فى بلدة ستريزا ، حيث صدر تصريح مشترك بأن الدول الثلاث تجد نفسها على اتفاق تام فى مقاومتها بكافة الوسائل العملية أى نقض للمعاهدات

من طرف واحد ، مما قد يعرض سلام أوربا للخطر . ثم اجتمع مجلس العصبة واتهم ألمانيا بنقض الالتزامات التي قبلتها ووقعتها .

لم يمض شهر على ستريزا حتى وقع التحالف بين فرنسا والروسيا (٢ مايو) ، كما عقدت الأخيرة تحالفا مع تشيكوسلوفاكيا . وفى ٢١ مايو ألقى هتلر خطابا رفض فيه قرار مجلس العصبة واتهم الدول المنتصرة بنقض فرساي لأنها لم تقم بنزع سلاحها ، وأبدى استعداد ألمانيا لعقد موثيق عدم اعتداء مع جيرانها وللمساهمة فى كل ما يحقق الأمن والسلام ولكن على أساس المساواة التامة . وفى صباح ٧ مارس من العام التالى أبلغ ممثلو بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا أن القوات الألمانية تزحف على منطقة الراين المنزوعة السلاح بمقتضى معاهدة فرساي .

التوسع اليابانى فى الصين :

انتهزت اليابان فرصة وقوع صدام بين القوات اليابانية والصينية على مقربة من بكين فى يولية ١٩٣٧ وبدأت حملتها الحربية دون اعلان حرب ، وفى نهاية العام التالى كان اليابانيون يسيطرون على الخطوط الحديدية ومصاب الأنهر وحوض نهر اليانجتسى الأوسط . أما ردود الفعل الدولية فتمثلت فى تقرير وضعته لجنة استشارية (سبق أن شكلتها العصبة عام ١٩٠٣) ، واجتماع ضم الدول الموقعة على معاهدة الدول التسع ، فنع بتصريح أكد فيه استنكاره لاستخدام القوة فى فض المنازعات ، وحث الطرفين على وقف القتال .

اتحاد النمسا وألمانيا :

لم تكد أوربا تفيق من أثر الصدمة الناتجة من نقض ألمانيا للنصوص العسكرية فى معاهدة فرساي ، حتى فوجئت بتمزيق صحيفة أخرى من الوثيقة ذاتها ، عندما أعلن فى الساعة الثامنة والرابع من صباح ١٢ مارس ١٩٣٦ أن القوات الألمانية فى طريقها الى فيينا ، وانتهزت بولندا فرصة الاضطراب فأجبرت لتوانيا على الاعتراف بضم فلنا .

الجهة الدكتاتورية :

وفى أول نوفمبر ١٩٣٦ أعلن موسوليني فى مدينة ميلان ، ظهور محور « روما - برلين » . وفى الخامس عشر من الشهر نفسه وقعت ألمانيا واليابان الميثاق ضد الكومنترن ثم انحازت اليه إيطاليا (١٢ ديسمبر) .

تمزيق تشيكوسلوفاكيا :

بعد أن حقق هتلر أهدافه فى النمسا وجه اهتمامه الى تشيكوسلوفاكيا وأخذ يثير مشكلة الأقلية الألمانية (٦٨٨ر٢٣٣ر٣ نسمة حسب احصاء ١٩٣٤) فى اقليم السوديت . وكان من مصلحة فرنسا والروسيا حماية هذه الدولة لأن انهيارها يجعل مركز ألمانيا قويا وخطيرا . وكان واضحا من تصريحات الساسة البريطانيين أنه اذا اشتبكت فرنسا فى حرب لهذا السبب فان بريطانيا سوف تقف الى جانبها . ولكن بريطانيا لم تكن قد أكملت استعداداتها بعد ، كما لم تنته المشكلة الأسبانية ، ولهذا كانت تأمل الوصول الى حل سلمى . وخطب هتلر مطالباً بحق تقرير المصير للأقلية الألمانية ووعدها بمساعدة الرايخ . وهنا توجه تشمبرلن لمقابلة هتلر وهناك أدرك استحالة الوصول الى حل سلمى الا عن طريق منح الأقلية حق تقرير مصيرها ، وأقرت فرنسا وجهة النظر البريطانية .

وأخيرا عقد مؤتمر ميونخ فى ٢٩ ديسمبر حيث تم الاتفاق الذى بموجبه انتقلت أراضى السوديت الى الرايخ الألمانى . أرادت تشيكوسلوفاكيا أن تحافظ على وحدة ما تبقى لها ، ولذا تقرر فى ١٩ نوفمبر ١٩٣٨ أن تصبح دولة اتحادية ، وأعطى استقلال محلى كامل لسلوفاكيا وروتينيا . ولكن ، بتأثير الدعاية الألمانية ، قدمت سلوفاكيا (٩ مارس ١٩٣٩) انذارا لحكومة براغ تضمن مطالب ان لم تجب فستكون النتيجة الانفصال النهائى أو الاستقلال التام . وفى اليوم التالى أقال الرئيس هاشا الوزراء السلوفاك . فر الآب تيسو الى ألمانيا وهنا زحفت قوات ألمانية واحتلت عدة مدن ، وعاد الرجل حيث أعلن استقلال سلوفاكيا . فى هذه اللحظة توجه هاشا الى برلين (١٥ مارس) حيث أرغم على توقيع وثيقة يطلب فيها حماية الرايخ ، فزحفت القوات الألمانية واحتلت براغ .

ثم أرغمت لتوانيا على التنازل للرايخ عن ميناء ممل . وأعقب هذا اتفاق تجارى بين رومانيا وألمانيا ، ينص على أن تقوم شركات رومانية - ألمانية مشتركة باستثمار موارد رومانيا المعدنية وخاصة البترول .

دانزج والممر البولندى :

قضت معاهدة فرساي بجعل دانزج ميناء حرا فى نطاق نظام بولنده الجمركى ، ومنحت هذه الدولة شقة من الأرض الألمانية عرضها حوالى ٤٠ ميلا كطريق للاتصال المباشر بالبحر . وبعد أن فرغ هتلر من مشكلة

ممل اتجه نحو بولندا فطالبها (٢١ مارس ١٩٣٩) بإعادة دانزج واعطائه شقة من الأرض عبر الممر لتصل بروسيا الشرقية بألمانيا ونكون له عليها السيادة . ورفضت بولندا المطالب .

وفى ٧ أبريل ١٩٣٩ اجتاحت القوات الايطالية ألبانيا . ثم فوجيء العالم فى يوم ٢٣ أغسطس بتوقيع ميثاق عدم اعتداء بين روسيا وألمانيا . وكانت النتيجة أن اجتاحت الجيوش الألمانية بولنده ، وبدأت الحرب العالمية الثانية .

الفصل السابع

التنظيم الدولي الجديد أو الأمم المتحدة

لم ينس الناس فى غمار الحرب العالمية الثانية وفى أتون ويلاتها ونكباتها ضرورة انشاء منظمة دولية جديدة تكون أقدر من عصبة الأمم على حفظ السلام العالمى والأمن الدولى ، وحماية الشعوب من العدوان، وتهيئة الأحوال المادية والمعنوية التى تكفل حياة آمنة مستقرة .

ومن هنا طالبت الشعوب أن يحاول عالم ما بعد الحرب العمل على ازالة الأسباب التى ولدت. الأدواء التى أصيب بها جسم المجتمع الانسانى . وهذه الرغبة الجياشة فى النفوس أعرب عنها الرئيس روزفلت فى رسالة الى الكونجرس (٦ يناير ١٩٤١) أوضح فيها الخطوط الرئيسية للهدف الذى ينبغى أن يضعه الحلفاء والشعوب المحبة للحرية نصب أعينهم ، فنادى بضرورة توافر عناصر أصبحت تعرف باسم الحريات الأربع وهى :

- ١ - حرية الكلام والتعبير عن الرأى .
- ٢ - حرية كل امرئ فى أن يعبد الله بالطريقة التى يراها .
- ٣ - التحرر من الفاقة والعوز .
- ٤ - التحرر من الخوف ويتم هذا عن طريق خفض عام للأسلحة الى حد وبطريقة لا تجعل أى شعب فى مركز يتيح له ارتكاب عدوان ماضى ضد جاره .

وفى ١٤ أغسطس ١٩٤١ تقابل الرئيس روزفلت والمستر تشريل على ظهر سفينة حربية على مقربة من سواحل جزيرة نيوفوندلند ، وأسفر الاجتماع عن الوثيقة التى أطلق عليها عبارة « ميثاق الأطلنطى » وتتضمن المبادئ الآتية :

- ١ - عدم التوسع الاقليمى أو غيره .

٢ - عدم إجراء تغييرات أقليمية الا بناء على رغبات الشعوب المختصة شريطة أن تكون لا الحرية الكاملة فى التعبير عن هذه الرغبات .

٣ - حرية كل شعب فى اختيار نوع الحكومة أو نظام الحكم الذى يرتضيه ، كما أن من الضرورى أن تسترد الشعوب التى اعتدى عليها بالقوة استقلالها وسيادتها .

٤ - تتمتع جميع الشعوب بفرص متساوية فى التجارة والحصول على المواد الأولية اللازمة لتقدمها الاقتصادى .

٥ - تحسين مستويات العمل ، والأمن الاجتماعى ، والتقدم الاقتصادى .

٦ - إقامة سلام يعيش فى ظله الناس آمنين من العوز والخوف .
٧ - تمكين الناس جميعا من حرية الملاحة عبر البحار والمحيطات بدون عائق .

٨ - نزع سلاح الأمم المعتدية الى أن يتم وضع نظام دائم لسلامة العامة ، وفى الوقت ذاته مساعدة وتشجيع كافة التدابير الأخرى التى تؤدى الى تخفيف عبء التسليح .

هذه الغايات النبيلة وجدت فى التصريحات من جانب الساسة وفى أعمالهم وتصرفاتهم أبلغ رد ساخر عليها اذ لم يمض وقت حتى صرح المستر نثرشل فى البرلمان البريطانى أن المادة الثانية من الميثاق لا تنطبق على أراضى الأعداء ، ثم عاد فأشار الى أن الميثاق ينبغى النظر فيه على أنه مرشد وليس بقاعدة . وقبل هذا تم الاتفاق بين روسيا وبريطانيا العظمى على أن تضم الأولى شرقى بولنده مقابل تعويض الدولة البولندية على حساب ألمانيا .

ودلت أقوال أخرى على أن المراد بالميثاق تطبيقه على الشعوب البيضاء بصفة خاصة .

وفى أول نوفمبر سنة ١٩٤٣ اجتمع ممثلو إنجلترا والروسيا والولايات المتحدة والصين ووافقوا على انشاء هيئة من الدول المحبة للسلام على أساس المساواة بينها ، كما قرروا تنظيم التسليح بعد الحرب .

وفى خريف عام ١٩٤٤ (٢١ أغسطس - ٧ أكتوبر) اجتمع مؤتمر

دمبارتن أوكس للنظر فى موضوع انشاء الهيئة الدولية . واستقر الرأى فى مؤتمر يالتا (٤ - ١٢ فبراير) على دعوة مؤتمر يعقد بسان فرانسكو لضباغة ميثاق تلك الهيئة .

وفى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٥ انعقد مؤتمر سان فرانسكو وختم أعماله فى ٢٦ يوبيه بعد أن وضع ميثاق الأمم المتحدة .

١ - أهداف المنظمة ومبادئها

تهدف الأمم المتحدة الى حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم وإزالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها . وعلى الهيئة تحقيق التعاون الدولى فى المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وتوفير احترام الحقوق الانسانية والحريات الأساسية ، على أن يكون تحقيق التعاون الدولى ونوفير احترام الحقوق والحريات بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو تفريق بين الرجال والنساء .

وتقوم الهيئة على المبادئ التالية :

- ١ - المساواة فى السيادة بين أعضائها جميعاً .
- ٢ - قيام أعضاء الهيئة بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم ، بحسن نية .
- ٣ - يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر .
- ٤ - يمتنع الأعضاء جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضى والاستقلال السياسى لاية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .
- ٥ - يقدم جميع الأعضاء كل ما فى وسعهم من عون الى « الأمم المتحدة » فى أى عمل تتخذه وفق الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة أى دولة تتخذ « الأمم المتحدة » ازاءها عملاً من أعمال المنع أو القسر .

٦ - تعمل الهيئة على أن تيسر الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ الأمن والسلم الدوليين .

٧ - الفقرات السابقة لا يجوز أن تطبق على المواقف والمنازعات الناشئة عن مسائل هي من صميم السلطان الداخلي للدولة .

وينقسم أعضاء الهيئة الى :

(أ) أعضاء أصليين وهم الذين اشتركوا في مؤتمر سان فرانسكو ، وكذلك الذين وقعوا تصريح الأمم المتحدة الصادر بتاريخ أول يناير ١٩٤٢ (وينطبق هذا الأمر الأخير على بولنده) .

(ب) أعضاء جدد واكتفى بأنهم « الدول المحبة للسلام » . ويشترط فيمن ينضم الى الهيئة أن يقبل الالتزامات التي يقضى بها الميثاق (كما كان الشأن في الانضمام الى العصبة) وأن يكون قادراً على تنفيذها . وقد أثار الأمر الأخير المناقشة والجدل اذ ود البعض تحديد شروط معينة وبالأخص ما تعلق بنوع نظام الحكم في الدولة وبسياسة حكومتها . ويتم قبول عضو جديد بقرار من الجمعية العمومية بناء على توصية مجلس الأمن .

ومما يلفت النظر أن الميثاق لا يقر الانسحاب من الهيئة كحق مطلق ، وإنما يراه رخصة لا يجوز استعمالها الا عند قيام ما يسوغها . ولكن الميثاق يقرر مبدأ فصل العضو أو وقفه عن التمتع بالامتيازات التي تسبغها العضوية ، دون الفصل .

التوسع في العضوية :

بدأت الأمم المتحدة حياتها الرسمية بواحد وخمسين عضواً ، ولكن لم يحل عام ١٩٥٥ حتى انضم اليها تسعة أعضاء جدد . وكانت هناك طلبات من احدى وعشرين دولة للانخراط في سلك المنظمة ولكن وقف في طريق قبولها الخلاف بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة . غير أن هذا العام نفسه شهد بداية النهاية بالنسبة الى مشكلة الراغبين في العضوية ، عندما تمت الموافقة في ١٤ ديسمبر على انضمام ١٦ دولة . وفي عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ كان انضمام السودان وتونس ومراكش واليابان وغانا والملايو . ثم أخذت طلبات الانضمام تنهال من جانب الدول الإفريقية وعدد من المستعمرات التي حصلت على استقلالها ، الى أن أصبحت المنظمة تضم ١٥١ عضواً في نهاية عام ١٩٨٠ .

هذا التوسع الكبير فى العضوية ترتبت عليه نتائج ذات شأن :

(أولا) للدول الآسيوية والأفريقية أغلبية نسبية ، فازدادت القوى المناهضة للاستعمار عددا ، ومضت فى طريقها فى الضغط على الدول الاستعمارية لتعجيل منح الاستقلال للبلاد غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، ونجحت فى حمل الجمعية العامة على اصدار قرارها الهام فى عام ١٩٦٠ عن « تصفية الاستعمار » (١) .

كذلك « تجدر الإشارة عند الكلام على آثار زيادة العضوية الى مطالبة الدول الآسيوية والأفريقية بمنحها عددا أكثر من المقاعد فى فروع الأمم المتحدة الرئيسية والثانوية على نحو يكفل التمثيل الجغرافى العادل » (٢)

(ثانيا) أن الزيادة فى قوة التصويت النسبية للدول الآسيوية والأفريقية ، جعل فى امكانها ، بمفردها أو بالانضمام الى الكتلة السوفيتية أو عدد من بلاد أمريكا اللاتينية ، أن تحبط أو تعطل أية قرارات تتطلب لاصدارها أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة .

(ثالثا) حتى بداية الستينات كانت للولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص أغلبية « آلية » فى الجمعية العامة ، ومن ثم استطاعت التأثير فى مواقف الدول بالنسبة الى الكثير من القرارات التى تتبناها وشنطن أو تعارضها ، ولعل أبرز مثال على هذا نجاحها طويلا فى الحيلولة دون انضمام جمهورية الصين الشعبية . غير أن هذه الأغلبية « الآلية » أخذت فى التقلص بالتدريج ، على ما كشفت عنه عمليات التصويت المتعلقة بانضمام الصين الشعبية ، وذلك خلال عامى ١٩٧٠ و ١٩٧١ .

(رابعا) آثار تضخم العضوية دعوات تتعارض مع جوهر الفكرة التى تقوم عليها « الأمم المتحدة » . فقال البعض ان الشعوب الآسيوية والأفريقية صار لها وزن كبير وبذلك تضاعلت قوة أوربا والولايات المتحدة .

ولاحظ بعض آخر أن الكثير من الأعضاء الجدد عبارة عن دول صغيرة ، سواء من حيث عدد السكان أو المساحة أو القوة الذاتية أو الأهمية فى الأسرة الدولية . فضلا عن هذا ، فالكثير من الدول الصغيرة مرتبط ،

(١) النظام الدولى والسلام العالمى ، مصدر سابق ، ص ٦٢٨ (من التعقيب الذى كتبه المترجم) .
(٢) شرحه .

فى صورة أو أخرى ، بالدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، وكثيرا ما يكون لهذا الارتباط تأثير لا ينكر فى تشكيل الموقف الذى تتخذه الدول الصغيرة من المسائل المعروضة للمناقشة واتخاذ قرارات بشأنها فى الجمعية العامة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات جرت الدعوة الى فكرة التمثيل النسبى وخاصة بصدد القرارات التى تتعلق بمسائل تتصل بالمحافظة على السلم والأمن الدولى . وما من شك أن الاقتراح يتعارض مع ما ينص عليه « الميثاق » من المساواة بين الأعضاء ، كما أن الأخذ به يؤدي الى انسحاب الكثير من الأعضاء من المنظمة فتفقد طابعها العالمى .

عضوية الدول الصغيرة جدا :

يستهل الأستاذ ستيفن شويل مقال له عن عضوية الدول الصغيرة جدا *mini-states* بأن يعيد الى الذاكرة كيف رفضت عصبة الأمم فى عام ١٩٣٠ انضمام امارة ليخشتاين *Lichstein* استنادا الى تقرير رفع الى الجمعية العامة فى هذا الشأن ، جاء فيه : « لا يمكن الشك فى أن امارة ليخشتاين دولة ذات سيادة من الناحية القانونية ، ولكن بسبب مساحتها المحدودة وصغر عدد سكانها وموقعها الجغرافى ، اختارت أن تعهد الى الغير ببعض خصائص السيادة . . . ليس لها جيش . وللأسباب سالفه الذكر نرى أن امارة ليخشتاين لا تستطيع تنفيذ جميع الالتزامات الدولية التى سوف يفرضها عليها العهد » .

هذه السابقة لم تأخذ بها الأمم المتحدة ، وترتب على قبول كافة طلبات الانضمام اليها ، أن أصبحت المنظمة تضم عددا غير قليل من دول صغيرة جدا (ميكروسكوبية على حد التعبير الفرنسى) لا تتجاوز مساحة الواحدة منها بضع مئات من الأميال المربعة ، ولا يزيد عدد السكان عن بضعة آلاف . وهنا يتساءل البعض عما اذا كان فى امكان

(١) The mini - states and the U. N. by Stephen Schwehl .

(الهيرالد تريبيون بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٧١ ، نقل عن (دى وشنطن بوست) .

بلاد كهذه أن تنهض بالالتزامات التي تتضمنها المادة الرابعة من الميثاق،
وهي التزامات أكثر بكثير مما نص عليه « عهد » عصبة الأمم .

ولقد أثير هذا الموضوع أكثر من مرة . فبرغم أن ممثل الولايات المتحدة أيد في مجلس الأمن عام ١٩٦٥ انضمام جزر مالديف Maldives الى الأمم المتحدة ، إلا أنه قال في الوقت نفسه : « اليوم ، فإن الكثير من الكيانات الصغيرة الآخذة في الظهور ، ومهما كانت رغبتها ، ربما لا تملك الموارد البشرية أو الاقتصادية في هذه المرحلة لمواجهة هذا المعيار الثاني (يقصد به القدرة على تنفيذ التزامات الميثاق) . وعلى ذلك ، فنحن نحث أعضاء المجلس وغيرهم من أعضاء الأمم المتحدة ، على المبادرة بأن يولوا هذه المشكلة اهتماما دقيقا في محاولة للوصول الى بعض مستويات متفق عليها ، وبعض حدود أدنى (أى من الموجود حاليا) ، لتطبق في حالة الذين سوف يتقدمون مستقبلا بطلبات العضوية في الأمم المتحدة » .

وفي التقرير السنوي الذي قدمه السكرتير العام في سنة ١٩٦٧ ، قال : « أود أن أقترح أنه قد يكون من المناسب أن تقوم الأجهزة المختصة بدراسة كاملة وشاملة لمعايير العضوية في الأمم المتحدة ، بقصد وضع القيود الضرورية على العضوية الكاملة ، بينما تقوم أيضا بتعريف أشكال أخرى من الارتباط تفيد كلا من الدول المتناهية الصغر والأمم المتحدة » .

٢ - الجمعية العامة

تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء « الأمم المتحدة » ، ويحدد عدد ممثلي كل دولة بخمسة (المادة ٩) على أن يكون لكل دولة صوت واحد أيا كان عدد مندوبيها (المادة ١٨) . ونص في محضر أعمال المؤتمر على أن هذا التحديد ينصب فقط على الأعضاء الأصليين وأن لكل دولة أن تعين أعضاء احتياطيين ومستشارين يكون لهم الحق أن يحلوا محل من يتغيب من الأعضاء الأصليين . وتعد الجمعية اجتماعات سنوية منتظمة ، كما تعقد دورات استثنائية إذا دعت الضرورة ويكون ذلك بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء الهيئة . وفيما يتعلق بالقرارات الهامة ، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين ، وانتخاب أعضاء كل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ،

والاعتراف بالأعضاء ، ووقف مباشرة حقوق وامتيازات الأعضاء ،
والقرارات الخاصة بالميزانية ، فينبغى لقرارها أن توافق عليها أغلبية
من ثلثى الأعضاء الحاضرين والمشاركين فى عملية التصويت . أما فيما
يتعلق بالمسائل الأخرى بما فى ذلك تحديد المسائل الإضافية التى يستدعى
اقرارها أغلبية الثلثين ، فيكتفى بالأغلبية العددية . وكل عضو يتأخر
مدة سنتين عن تسديد اشتراكه يحرم من حقه فى التصويت على أن يكون
للجمعية مع ذلك أن تسمح له بالتصويت اذا اقتنعت أن عدم السداد
راجع الى أسباب لا قبل له بها . وللجمعية وظائف عدة نجلها
فيما يلي : -

١ - تملك الجمعية النظر فى أية مسألة والمناقشة فيها ما دامت تدخل
فى نطاق الميثاق أو تتصل بسلطة أى فرع من فروع الهيئة أو وظائفها .
ولها كذلك أن تشير بتوصيات لأعضاء الهيئة أو لمجلس الأمن فى شأن أى
مسألة من هذه المسائل (المادة ١٠) .

٢ - الإشارة بتوصيات لتنسيق سياسة الوكالات Ageneies الدولية
التي تباشر أعمالها تحت سلطان الجمعية أو التى يكون لها علاقة وثيقة
بالهيئة (المواد ٥٧ و ٥٨ و ٦٠) ، وإصدار اللوائح اللازمة لسير الأمانة
(المادة ١٠) والإشراف على المناطق المشمولة بالوصاية (٨٧ و ٨٨) ،
والعمل على حسن سير النظام فى الهيئة عموما وإنشاء الهيئات
التابعة (٢٢) .

٤ - تنتخب ستة من أعضاء مجلس الوصاية (٢٣) ، وأعضاء
المجلس الاقتصادى والاجتماعى (٦١) ويعض أعضاء مجلس الوصاية
(٨٦ ج) . ويشترك مع مجلس الأمن فى انتخاب قضاة محكمة العدل
الدولية الدائمة ، وتعين الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن
(٩٧) وتقبل الأعضاء الجدد بناء على توصية نفس المجلس (٤) .

٥ - النظر فى ميزانيات الهيئة لقرارها وكذلك فى ميزانيات
التوكيلات .

٦ - لها بناء على توصية مجلس الأمن أن توقف أية دولة عن مباشرة
حقوق العضوية ومزاياها اذا كان قد اتخذ ضدها عمل من أعمال القسر
وأن تفصل العضو الذى يمضى فى انتهاك مبادئ الميثاق (٦٥) .

٧ - التوصية بناء على اقتراح ثلثي الأعضاء بتعديل أحكام الميثاق بذاتها أو أن تجمع مؤتمرا لهذا الغرض ، على أن التعديلات لا تصبح نافذة الا بعد تصديق ثلثي أعضاء الهيئة على أن يكون من بينهم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

والجمعية دورها الذي تلعبه في حفظ السلم والأمن الدوليين ، فلها أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في المحافظة على السلم والأمن ، وفي تشجيع خفض السلاح وتنظيم التسليح ، وتقديم التوصيات الى أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو كليهما (المادة ١١) ، ولها أن تناقش المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين اذا لفت نظرها اليها أي عضو من أعضاء مجلس الأمن أو غير عضو في ظروف معينة ، الا اذا كلن مجلس الأمن يعالج نزاعا أو موقفا فليس للجمعية أن تقدم أية توصيات بصدد تلك المسألة اذا لم يطلب منها ذلك مجلس الأمن (المادة ١٢) . ومع ذلك يجوز لها أن تلفت نظر مجلس الأمن الى المواقف التي يحتمل أن تعرض للخطر التعاون الدولي في الميادين السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية (المادة ١٣) . ولها سلطان معين على بعض توكيلات الأمم المتحدة . ومن حقها تلقي تقارير سنوية وخاصة من مجلس الأمن والنظر في هذه التقارير . ومن حقها كذلك مع مراعاة موافقة مجلس الأمن أن تحاط علما بكل المسائل التي ينظر فيها المجلس بمجرد فراغه من ذلك .

ويؤخذ على الميثاق من ناحية الجمعية العمومية أنها « تناقش » و « توصي » في المسائل المتعلقة بالسلم ولكن اذا ما تطلب الأمر عملا فيجب أن ينظر مجلس الأمن في المسألة .

وهنا قد يقول البعض انه لا جدوى من هذه المناقشات والتوصيات مادام القول الفعال للمجلس ، ولكن يرد على ذلك بأن هذه المناقشات والتوصيات تفصح عن رأى الدول ومشاعرها ورغباتها مما يكون له أثر في نفوس الدول الأخرى التي لا يسعها تجاهل قوة هذا الرأى العام العالمى . فكان تأثير الجمعية في مثل هذه الأمور تأثير معنوى له أهميته .

ومن وجوه النقد الموجهة الى الميثاق أنه يضاعف من مركز الجمعية الجمعية بالقياس الى مجلس الأمن . فكاننا رجعنا خطوة الى الوراء

بالنسبة الى عصر عصبة الأمم . كما أن هذا الأمر لا يتفق مع المبدأ الوارد في الميثاق بشأن المساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام . ويضرب النقاد مثلا لذلك أنه حيثما اعتدت اليابان على الصين سنة ١٩٣١ ، وإيطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥ ، كانت الجمعية العامة - لا مجلس العصبة - هي الراغبة في اتخاذ اجراءات قوية حازمة ضد الطرف المعتدى . ويرد المدافعون عن الميثاق بقولهم أن الدول الكبرى هي التي ينبغي أن يكون لها الصوت الحاسم طالما أن المسؤولية مرتبطة بالقوة . وبعبارة أخرى ، بما أن الدول الكبرى هي التي يقع على عاتقها عبء دفع الاعتداء فلا بد لها والحالة هكذا من أن تكون لها الكلمة الفاصلة . أما الدول الصغيرة فقد تتأثر بعواطفها وحماسها غير مقدرة نتيجة القرار الذي تبغى الوصول اليه . ولكن علينا أن نذكر أن هذه الدول الصغيرة لا تتصرف تصرفا بعيدا عن جادة العقل والصواب والمسئولية ، لأنها في حالة نشوب حرب تتحمل نصيبها منها الذي يتفق مع قواها ومواردها .

نمو سلطة الجمعية العامة :

نصت المادة (١٠) من الميثاق على أن « للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه » . ولها طبقا للمادة (١٤) « أن توضح باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف ، مهما يكن منشؤه ، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم » . هاتان المادتان بوجه خاص هيأتا للجمعية العامة فرصة أو امكانية توسيع اختصاصاتها وكسب المزيد من السلطات ، وراحت تتدخل باطراد في « المنطقة الخاصة » بمجلس الأمن (١) ، « وفي مقدمة مظاهر هذه الحركة ، ما ذهبت اليه الجمعية من انشاء أوضاع سياسية جديدة ، يتطلب تنفيذها وقرارها أكثر من محض التوصية التي تملكها الجمعية . مثال ذلك ما أوصت به الجمعية سنة ١٩٤٨ من تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية في الشطر الأكبر منها » (٢) ، وطلبت الى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ

(١) أ . ن . كلود : النظام الدولي والسلام العالمي ، ترجمة الدكتور عبد الله العريان ، ص ٢٤٢ .

(٢) الدكتور زكي هاشم : الأمم المتحدة ، الطبعة الثانية ، ص ٨٢ .

مشروع التقسيم ووجهته الى أن يعتبر أى محاولة لتغييره أو مقاومته انتهاكاً للسلام العالمى .

هذه التوصية اعتبرها الكثيرون تتجاوز سلطات الجمعية واختصاصاتها ، وفى هذا المعنى قال مندوب كوبا : « ان اصدار توصية بمقتضى المادتين العاشرة والحادية عشرة أمر مختلف كل الاختلاف عن تقرير خطة تؤثر فى سلامة أراضى شعب ومركزه القانونى والسياسى . ان هذه ليست توصية ، اذ التوصية يجوز رفضها ، أما الخطة المعروضة فذات طابع الزامى واضح ، اذ يقضى أحد نصوصها بأن تعتبر أية محاولة لتغييرها تهديداً للسلام أو عملاً عدوانياً تطبيقاً للمادة التاسعة والثلاثين من الميثاق » .

والواقع « أن أقوى عوامل نمو سلطة الجمعية العامة يكمن فى واقعة نشوب الخلاف بين الكتلتين الغربية والسوفييتية واتساع هوته على مر الأيام » (١) ، ولعل هذا الأمر كان أشد وضوحاً فى الظروف التى أدت الى قرار « الاتحاد من أجل السلام » ، ذلك أنه لما بدأ زحف قوات كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية استطاع مجلس الأمن أن يقوم بإجراء سريع نظراً لغياب المندوب السوفييتى بحجة تمثيل الصين الوطنية . ولكن لم تمض أسابيع قلائل حتى أدرك الاتحاد السوفييتى خطاه فعدل عن مقاطعة المجلس وراح يستخدم « الفيتو » لعرقلة أية تدابير أخرى يراد اتخاذها .

بات واضحاً أن المجلس مهدد باستمرار الشلل ، مما يقلل من فاعليته ، وهنا اتخذت الجمعية فى ٣ نوفمبر ١٩٥٠ ، وعلى أساس اقتراح أمريكى ، قراراً ينص على أنه « اذا أخفق مجلس الأمن ، بسبب عدم توفر الاجماع بين أعضائه الدائمين ، فى القيام بمسؤولياته الأساسية المتعلقة بحفظ الأمن الدولى فى الحالات التى يبدو فيها وقوع تهديد للسلام أو اخلال به أو عمل عدوانى ، تبحث الجمعية العامة الموضوع على الفور لاصدار التوصيات اللازمة للأعضاء لاتخاذ التدابير الجماعية المناسبة بما فى ذلك فى حالات الاخلال بالسلام أو العدوان ، استخدام القوات المسلحة عند اللزوم للمحافظة على السلام أو اعادته الى نصابه » ، وبهذا القرار « تكون الجمعية العامة ، فى الواقع ، قد حلت محل المجلس

(١) المصدر السابق ، ص ٨٥ .

كوكالة تقع على عاتقها المسؤولية الأولية فى نطاق الأمم المتحدة « (١) .
وما من شك أن القرار « يمثل مخالفة لروح الاتفاق الاجرائى الذى تم
الوصول اليه فى سان فرانسيسكو . . فى هذا المشروع (مشروع الاتحاد
من أجل السلام) تحترم الجمعية العامة تحديد الميثاق لسلطاتها بالقياس
الى طبيعتها كهيئة توصية ، ولكن من الواضح أنها تتجاوز دائرة
اختصاصها لتمتد الى النطاق المخصص لمجلس الأمن فى
سان فرانسيسكو (١) .

ويقضى القرار أيضا :

١ - بإنشاء « لجنة مراقبة السلم » ، ومشكلة لعامى ١٩٥١ - ١٩٥٢ ،
والغرض منها « أن تراقب وتبلغ عن الموقف فى أية منطقة يوجد فيها
توتر دولى من المحتمل أن استمراره يعرض المحافظة على السلم والأمن
الدولى للخطر » .

٢ - بتشكيل « لجنة التدابير الجماعية » كي « تدرس وتبلغ عن
الوسائل التى قد تستخدمها الجمعية فى دعم السلم والأمن الدولى » بما
فى ذلك استخدام القوات المسلحة ، مع مراعاة نظم الدفاع الجماعى
والتنظيمات الاقليمية ، وتقدم تقريرا عن مهمتها فى موعد غايته
أول سبتمبر ١٩٥١ .

٣ - توصية الدول الأعضاء بأن تعد فى حيوشها الوطنية قوات يمكن
استخدامها اذا لزم الأمر ، كوحدات تابعة للأمم المتحدة ، بناء على توصية
الجمعية العامة أو مجلس الأمن .

٤ - تمكين مجلس الأمن بقرار يصدر بأغلبية سبعة أصوات مطلقة
- ليس من بينها بالضرورة أصوات الأعضاء الدائمين - واللجنة المؤقتة
بقرار يصدر بالأغلبية ، من عقد الجمعية العامة فى ظرف أربع وعشرين
ساعة من تلقى السكرتير العام هذا الطلب .

ولقد تعرض قرار « الاتحاد من أجل السلام » للهجوم من جانب

(١) النظام الدولى والسلام العالمى ، مصدر سابق ، ص ٢٤٢ .

(٢) شرحه .

الاتحاد السوفييتى وممثلى الدول الشيوعية ، بوجه خاص ، باعتبار أنه يتعارض مع الميثاق أو ينتقص من سلطات واختصاصات مجلس الأمن . ولكن يرد على هذا بأن الجمعية ، طبقا للقرار ، انمسا توصى بتدابير جماعية ؛ وهى التوصية التى قد يتعذر الوصول اليها فى مجلس الأمن بسبب سوء استخدام حق النقض .

لكن مما يلفت النظر أن المعارضين وافقوا ، استنادا الى نصوص القرار ، على عقد دورة طارئة للجمعية العامة ، من أجل النظر فى الموقف الذى نشأ فى الشرق الأوسط نتيجة حرب الخامس من يونية ١٩٦٧ . كذلك ، وعلى نفس الأساس ، كانت الجمعية العامة قد اجتمعت فى دورة خاصة (١٧ سبتمبر ١٩٦٠) لبحث مسألة الكنفو ليوبولدفيل .

٣ - مجلس الأمن

يتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضوا (١) من أعضاء « الأمم المتحدة » لخمسة منهم عضوية دائمة (الاتحاد السوفييتى - الصين - فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية - المملكة المتحدة) ، لأن هذه الدول تفوق غيرها من حيث الطاقة والمقدرة . أما الأعضاء الباقون فغير دائمين وتنتخبهم الجمعية لمدة عامين ، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذى تنتهى مدته فورا . وتنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة والعشرين على أنه فى انتخاب ذوى المقاعد غير الدائمة يراعى بوجه خاص وقبل كل شىء ، مساهمة أعضاء « الأمم المتحدة » فى المحافظة على السلم والأمن الدوليين وفى مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافى العادل . ويبدو أنه تطبيقا لهذا المبدأ أنتخبت مصر ثم سوريا ثم مصر ثانية (الانتخاب الأخير عام ١٩٤٨) نيابة عن إقليم الشرق الأوسط .

ولكل عضو فى المجلس صوت واحد سواء كان عضوا دائما أو غير دائم . وتصدر القرارات بأغليات معينة تختلف حسب طبيعة الموضوع الذى يعرض على المجلس لبحثه :

٢ - تصدر قرارات المجلس فى المسائل - اذا كانت متخذة تطبيقا لأحكام الحلول السلمية للمنازعات - بموافقة سبعة أصوات منها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بعد استبعاد أصوات من كان طرفا فى النزاع

(١) زاد العدد فيما بعد الى ١٥ عضوا .

من التصويت . ومن هذه القرارات ما يتعلق بدعوة أطراف النزاع الى تسوية ما بينهما من نزاع عن طريق المفاوضة أو الوساطة أو بواسطة النوكيلات أو التنظيمات الاقليمية .

٣ - اذا كان القرار صادرا في أية مسألة أخرى فيجب أن يصدر بموافقة سبعة أصوات من بينها أصوات دوى المراكز الدائمة متفقة .

ولقد هوجمت امتيازات الدول العظمى في التصويت من جانب الدول الأخرى على أساس ان حق الاعتراض المخول لهذه الدول لا وجه له وخاصة بالنسبة للقرارات الصادرة في مرحلة الحل السلمي للمنازعات ، وخيف في هذا الشأن أن يؤدي استعمال هذا الحق الى عجز المجلس عن السيطرة على النزاع فيفلت الزمام من يده . ولكن الدول العظمى تمسكت بالصيغة الواردة في أحكام دومبارتن أوكس ولم يجد الهجوم نفعا . وقد وافقت الجمعية العامة في دورة ١٩٤٨ على توصيات ترمى الى عدم اساءة استعمال هذا الحق في مجلس الأمن .

ان « الأمم المتحدة » قامت على نظرية أساسية وهي استبعاد الحرب والقضاء عليها . وانه اذا أرادت الأمم أن تبرر كونها متحضرة فينبغي لها أن تتحد لمنع الاعتداء في المستقبل ولصده اذا لزم الأمر . ولكن هذه المنظمة الدولية تقوم على نظرية أخرى هامة وهي أن السلام يتوقف على الاجماع في الرأي ، لا من جانب جميع الدول كما كانت فكرة ويلسون . بل من جانب الدول التي تملك القوة لشن الحرب .

ولهذه النظرية الثانية نتيجة متفرعة عنها وهي أنه عند انشاء الأمم المتحدة لم يكن ثمة تفكير في منحها القوة على ارباب أية دولة من الدول الكبرى . ومن هاتين النظريتين نشأت فكرة حق الاعتراض Veto وجوهرها أو الداعي الى الأخذ بها ، أن أي عمل تقوم به جمعية هدفها كفالة السلام للعالم لا يكون فعالا الا عن طريق تعاون الدول الخمس الكبرى ، وعلى ذلك منح لكل منها حق الاعتراض في المسائل الجوهرية المتعلقة بالمحافظة على السلم الدولي . وبالرغم مما يقال عن اساءة استخدام هذا الحق أو عن مساوئه أو الرغبة في الحد من اطلاق استعماله ، فاننا لا نجد واحدة من الدول الكبرى تقبل القضاء على هذا المبدأ انجوهري لأن الغاءه يعتبر متعارضا ، لا مع سيادتها القومية فحسب بل ومع مصالحها وأمنها والمسئوليات الكبرى التي يلقيها الميثاق على عاتقها .

ويعمل مجلس الأمن بصفة مستمرة ولذا نجد لكل عضو فيه من يمثله فى مقر المجلس فى جميع الأوقات (المادة ٢٨) . وهذه ميزة بالنسبة الى مجلس العصبة الذى كان يجتمع ثلاث أو أربع مرات فى السنة وكذلك فى دورات خاصة .

ويضطلع المجلس بوظائف واسعة النطاق رئيسية . ففىما يتعلق بالمحافظة على السلم والأمن تنص المادة ٢٤ (ف ١) على أن أعضاء الأمم المتحدة « يعهدون الى مجلس الأمن بالتبعات الأساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين ويوافقون على أن يعمل هذا المجلس نائبا عنهم فى اضطلاعهم بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات » ، وفى هذا يختلف الميثاق عن عهد العصبة اختلافا جوهريا اذ كان « العهد » يجعل كلا من المجلس والجمعية مختصا بالتسوية السلمية للمنازعات وياتخاذ تدابير القسر ، فى حين أن الميثاق يجعل هذه الواجبات من اختصاص مجلس الأمن وحده .

وفى مسائل خفض السلاح أو التسليح اختص كل من المجلس والجمعية العمومية بنصيب . فالجمعية تنظر فى المبادئ المتعلقة بـ خفض السلاح وتنظيم التسليح (المادة ٧) ، بينما تنص المادة (٢١) على أن مجلس الأمن تساعد فى هذا لجنة أركان الحرب ، يكون مسئولا عن وضع خطط تعرض على أعضاء « الأمم المتحدة » لوضع برنامج لتنظيم التسليح .

وتستمد قوة الالتزام التى لقرارات المجلس من نص المادة ٢٥ وهو « يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها » . وهذا يخالف « عهد » العصبة حيث كان لكل عضو فى العصبة أن يقرر ما اذا كان يشترك أو لا يشترك فى تطبيق العقوبات . ولا تكون قرارات المجلس ملزمة الا اذا كانت متعلقة بمنع أعمال الاخلال بالأمن أو قمعها . أما بالنسبة الى الحل السلمى للمنازعات فليس للمجلس سوى سلطة ابداء المشورة أو التوصية . وحتى بالنسبة الى أعمال القسر فان نوع المعونة العسكرية التى يقدمها الأعضاء وقدرها وصفها انما تبينها الاتفاقات الخاصة المنصوص عليها فى المادة الحادية والأربعين .

وللمجلس سلطات بعيدة المدى بالنسبة للتسوية السلمية للمنازعات وفى الأعمال التى يقوم بها فى حالة تهديد السلم أو الاخلال به أو اتيان عمل من أعمال العدوان . فله أن يدعو طرفي النزاع للأخذ بالتدابير

الوقتية التي يراها ضرورية منعاً لتفاقم الموقف . وله أن يطلب الى أعضاء « الأمم المتحدة » أن يتخذوا الخطوات اللازمة التي لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة ، مثل وقف العلاقات الاقتصادية والمواصلات وقفا جزئيا أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية (المادة ٤١) . وإذا لم تكف هذه التدابير لجأ الى التدابير العسكرية مثل المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء « الأمم المتحدة » (المادة ٤٢) . ولهذا يتعهد جميع هؤلاء الأعضاء أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة لحفظ الأمن والسلم ومن ذلك حق المرور - ويجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم (المادة ٤٣/١ ، ٢) . ويلاحظ أنه « اذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة فانه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسنحة وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والأربعين له أن يدعو هذا العضو الى أن يشترك اذا شاء في القرارات التي يصدرها مجلس الأمن فيما يختص باستخدام وحدات من قواته المسلحة » (المادة ٤٤) .

ويبدو أننا أمام مبدئين متعارضين أحدهما المبدأ العام الذي يقضى بالوفاء بالالتزامات التي يفرضها الميثاق ، وثانيهما ذلك المبدأ الذي نستشفه من المادتين ٤٣ ، ٤٤ والذي بمقتضاه يترك أمر المساهمة المسلحة لتقدير العضو وطبقاً لاتفاق خاص . ومهما يكن من أمر فالحقيقة أننا هنا قد سرنا خطوة الى الأمام بالقياس الى ما كان عليه الحال وفقاً لنصوص « عهد » عصبة الأمم .

والمادة (٤٥) خاصة بالوحدات الجوية الأصلية التي تكون لدى الأعضاء والتي يمكن استخدامها فوراً لأعمال القسر الدولية المشتركة . ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها ويضع خطط أعمالها المشتركة وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وطبقاً للائحة أو الاتفاقات المشار إليها في المادة (٤٣) . ووظيفة لجنة أركان الحرب اسداء المشورة والمطلوبة للمجلس في كل ما يتصل بالحاجات الحربية اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين ولتنظيم التسليح وخفض السلاح . وهي مسئولة تحت اشراف مجلس الأمن ، عن التوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرفه (المادة ٤٧) . وهذه اللجنة

تساعد المجلس فى وضع الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسنحة
(المادة ٤٦) .

وللدول الأعضاء حقوق وعليها التزامات فيما يتعلق بتدابير القسر :
١ - قيامها كلها أو بعضها حسب ما يقرره المجلس بالأعمال اللازمة
لتنفيد قراراته لحفظ الأمن والسلم . وينفذ الأعضاء القرارات مباشرة
وبطريق العمل فى التوكيلات الدولية التى يكونون أعضاء فيها
(المادة ٤٨) .

٢ - تضافرها على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التى يقررها
المجلس (المادة ٤٩) .

٣ - اذا اتخذ مجلس الأمن تدابير منع أو قسر ضد أى دولة فان نكل
دولة أخرى عضو أو غير عضو تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن
هذه التدابير ، الحق فى أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه
المشاكل (المادة ٥٠) .

٤ - التنظيمات الاقليمية

يقف ميثاق « الأمم المتحدة » موقفا صريحا من التنظيمات الاقليمية ،
فنصت المادة (٥٢) على أنه ليس فى الميثاق ما يحول دون قيام
تنظيمات أو توكيلات اقليمية تعالج من الأمور « المتعلقة بحفظ السلم
والأمن الدوليين ما يكون العمل الاقليمى فيها صالحا ومناسبا . وذلك
بشرط اتفاق هذه التنظيمات أو التوكيلات ونشاطها مع مقاصد الأمم
المتحدة » ومبادئها . ويبذل أعضاؤها جهدهم لتدبير الحلول السلمية
للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية . بل ان مجلس
الأمن عليه تشجيع هذا العمل أو الاتجاه .

وهذا ولا ريب يخفف العمل عن الأمم المتحدة ، كما أن أعضاء هذه
التنظيمات قد يكونون بحكم تقاربهم أقدر على تفهم المنازعات والخلافات
واسبابها . وتخول المادة (٥٣) لمجلس الأمن سلطة استخدام هذه
التنظيمات فى أعمال القسر ، غير أنه لا يجوز القيام بأى عمل من أعمال
القسر بمقتضى هذه التنظيمات بدون إذن مجلس الأمن ، ويستثنى من
ذلك التدابير التى تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء ، وذلك حتى يحين
الوقت الذى قد يعهد فيه الى المنظمة بناء على طلب الحكومات ذات

الشأن بمسؤولية منع أى عدوان آخر من واحدة من تلك الدول . وأخيراً يجب أن يحاط مجلس الأمن فى كل وقت احاطة تامة بما يجرى من الأعمال أو يزعم القيام به منها بمقتضى تنظيمات اقليمية أو بواسطة توكيلات اقليمية لحفظ السلم والأمن الدوليين .

وقد أثنى الكثيرون على هذا الاتجاه من جانب الميثاق حتى أن مندوب الأرجنتين فى جلسة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ قال ان الاتفاقات الاقليمية خير مثال للتعاون الدولى . وقدم الوفد الأرجنتينى فى الجلسة ذاتها اقتراحا بدعوة السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية لحضور جلسات الجمعية العمومية . وبرغم الاعتراض من جانب مندوب الاتحاد السوفيتى أسفر الاقتراع على قبول الاقتراح عن اقراره باتفاق أربعة وثلاثين صوتا . وانتهز مندوب مصر الفرصة فقال انه يجب عدم قصر الدعوة على السكرتير العام لمنظمة الدول الأمريكية ، اذ يجب أن توجه الدعوة فى الوقت ذاته الى الأمين العام لجامعة الدول العربية بصفتها من التنظيمات الاقليمية ذات الروابط القوية المستندة الى ميثاق محدود .

٥ - المجلس الاقتصادى والاجتماعى

يشير الفصل التاسع من الميثاق (المادة ٥٨) الى أنه رغبة فى تهيئة شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية لعلاقات سلمية ودية بين الأمم ، علاقات تقوم على احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية ويجعل لها تقرير مصيرها ، تعمل « الأمم المتحدة » على :

(أ) تحقيق مستوى أعلى للاستخدام وتوفير أسباب الاستخدام (العمل) المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ، وتقرير التعاون الدولى فى شؤون الثقافة والتعليم .

(ج) إن ينتشر فى العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

ولا ريب أن هذه المبادئ المستوحاة من « الحريات الأربع » دليل على إدراك سليم من جانب الساسة باعتبار السلام العالمى مشكلة متعددة الجوانب ، وأن الجانب الاقتصادى فيها له خطره بل لعله الأساس فى مختلف المنازعات الداخلية والدولية . وازاء الاعتراف الصريح بهذه الحقيقة كان من الضرورى تنظيم الوسائل التى تكفل التقليل من الاحتكاك . ولهذا تقرر تأليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ثمانية عشر عضواً من « الأمم المتحدة » تنتخبهم الجمعية العامة وينتخب ستة من أعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات . ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذى انتهت مدته مباشرة ويكون لكل عضو من أعضاء المجلس مندوب واحد . أما وظائف المجلس فهى (المادة ٦٢) .

١ - القيام بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية فى شؤون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها . وله أن يوجه النظر الى مثل تلك الدراسات والى وضع مثل تلك التقارير ، وله أن يقدم توصياته الى الجمعية العامة والى أعضاء « الأمم المتحدة » والى التوكيلات الاحصائية ذات الشأن .

٢ - تقديم توصيات فيما يختص بنشر احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ومراعاتها .

٣ - اعداد مشروعات اتفاقات لعرضها على الجمعية العامة عن المسائل الداخلة فى اختصاصه .

٤ - الدعوة الى مؤتمرات دولية لدراسة هذه المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه . وله أن ينسق وجوه نشاط التوكيلات الاحصائية بالتشاور معها وتقديم توصياته اليها ، والحصول على التقارير منها بانتظام وابلاغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير ، ومدى مجلس الأمن بالمعلومات ومعاونته اذا طلب اليه ذلك ، وتنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف الداخلة فى اختصاصه .

ومن حيث التصويت لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد ، كما تصدر قراراته بأغلبية أعضائه الحاضرين والمشاركين فى التصويت .

٦ - نظام الوصاية الدولى

تقرر انشاء نظام دولى للوصاية يستهدف الأغراض التالية :

١ - توطيد السلم والأمن الدوليين .

٢ - العمل على ترقية أهل البلاد المشمولة بالوصاية وتقديمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال .

٣ - تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٤ - كفالة المساواة فى المعاملة فى الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء « الأمم المتحدة » وأهلها والمساواة بين هؤلاء أيضاً فيما يتعلق بإجراء القضاء .

ويطبق نظام الوصاية على الأقاليم المشمولة بانتداب ، والأقاليم التى قد تقتطع من الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية (١٤) والأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها . ولا يطبق النظام على الأقاليم الأعضاء فى « الأمم المتحدة » (تطبيقاً لمبدأ المساواة فى السيادة) . ويجوز أن تكون السلطة التى تباشر إدارة الأقاليم دولة أو أكثر أو « الأمم المتحدة » ذاتها . ويجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الإقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله ، ويباشر مجلس الأمن جميع وظائف « الأمم المتحدة » المتعلقة بالمناطق الاستراتيجية مما فى ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها . ونصت المادة (٨٤) على أن يكون من واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تكفل قيام الإقليم المشمول بالوصاية بنصيبه فى حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقاً لهذه الغاية يجوز لهذه السلطة أن تستخدم قوات متطوعة وتسهيلات ومساعدات من الإقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التى تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الأمن فى هذا الشأن ولأغراض الدفاع المحلى وإقرار حكم القانون والنظام داخل الإقليم . وتباشر الجمعية العامة وظائف « الأمم المتحدة » فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المساحات التى لم ينص على أنها مساحات استراتيجية ويدخل فى ذلك إقرار شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها .

ويتألف مجلس الوصاية على النحو التالى :

١ - مندوب عن كل دولة من الدول القائمة بالإدارة .

٢ - مندوب عن من يكون قد خلا من هذه الإدارة من الدول العظمى

الخمسة .

٣ - عدد كاف من المندوبين عن الدول الأخرى تختاره الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات بحيث يكون عدد الدول القائمة بالادارة الممثلة في المجلس معادلا لعدد الدول التي خلت منها .

والجمعية العامة ومجلس الوصاية الذي يعمل في ظل سلطانها النظر في التقارير التي ترفعها السلطة القائمة بالادارة ، وقبول العرائض وفحصها بالتشاور مع هذه السلطة ، وتنظيم زيارات دولية في أوقات يتفق عليها مع السلطات القائمة بالأمر . ونصت المادة ٨٨ على أن يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل اقليم مشمول بالوصاية ، وتقدم السلطة القائمة بالادارة تقريرا سنويا موضوعا على أساس هذه الأسئلة .

أما نظام التصويت فيقضى بأن يكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد ، كما تصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت . ويستعين مجلس الوصاية ، كلما كان ذلك مناسبا ، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالتوكيلات الاحصائية في كل ما يختص به كل منها من الشؤون .

بين الوصاية والانتداب :

ان نظرة الى التصريح المتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (الفصل ١١) والى أحكام الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من الميثاق والى النصوص الواردة فى « عهد » عصبة الأمم بشأن نظام الانتداب ، لتوضح لنا الفرق بين النظامين ، على الأقل من الناحية النظرية . ولقد كان الانتداب عرضة لانتقادات عدة منها :

١ - كان فى استطاعة لجنة الانتدابات الدائمة أن تنتقد الادارة المنتدبة ولكنها لم تكن مسئولة عن الادارة يوما بيوم ولا تستطيع أن تتدخل بشكل فعال اذا لمست نقائص أو مساوىء .

٢ - لم يكن لأهل الأقاليم المشمولة بالانتداب الحق فى تقديم العرائض والالتماسات رأسا الى لجنة الانتدابات الدائمة ، كما أن هذه الأخيرة لم تخول سلطة ارسال ممثلين عنها لدراسة الأمور والتأكد من أن التقارير التى تقدمها الدولة المنتدبة تطابق الواقع .

٣ - كان موقف اللجنة سلبيا ، فهي تستطيع توجيه النقد ولكنها لا تستطيع القيام باجراءات ايجابية لعلاج ما تلمسه من المساوىء والعيوب بقصد رعاية مصالح الاهلين . وقد حاول الميثاق الحالى التغلب على هذه النقائص ومواطن الضعف فى نظام الانتداب كما يتضح من نص المادة ٨٧ الخاصة بوظائف وسلطات الجمعية ومجلس الوصاية وهى :

- ١ - أن ينظر فى العرائض التى ترفعها السلطة القائمة بالادارة .
- ٢ - أن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطة القائمة بالادارة .
- ٣ - أن ينظم زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية فى اوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالادارة .
- ٤ - أن يتخذ هذه التدابير وغيرها وفقا للشروط المبينة فى اتفاقات الوصاية .

ولكننا نلاحظ من جهة أخرى بعض الجوانب التى يختلف فيها النظامان (١) . فلقد كان التفسير العام للمادة (٣٣) من عهد العصبة أن الاستقلال هو الهدف المشروع لشعوب الأراضى الواقعة تحت الانتداب . تمشيا مع مبدأ حق تقرير المصير الذى أعلنه الرئيس ويلسون فى نقاطه الأربع عشرة . ولكن المادة ٧٦ (ف ب) من ميثاق الأمم المتحدة أكثر تحفظا فتجعل هدف نظام الوصاية اطراد تقدم الأقاليم المشمولة به « نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما تلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه وتتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء صحتها » ، وهذه العبارات تتعارض مع النظرية التى تقول بحق الشعوب فى الحرية التى تشمل الاستقلال السياسى غير المقيد والنظام الديمقراطى فى الحكم .

وتنص المادة (٧٦ ف ج) على « تشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين » ، وهنا نتساءل : ألسنا نجد تناقضا بين فكرة عدم التمييز « بسبب الجنس »

(١) راجع المقال المنشور فى مجلة Foreign Affairs (أكتوبر ١٩٤٦) بقلم سير روبرت هولند وعنوانه Trusteeship Aspirations (ص ١١٨ - ١٢٩) .

ونظام الوصاية ذاته الذى يقوم على أساس تفوق الرجل الأبيض بالنسبة الى الأجناس الأخرى التى تسكن الأقاليم المشمولة بالوصاية ؟ ان هذه العبارات دليل على أن الرجل الأبيض لا يزال يعتقد بتفوقه على الأجناس الأخرى . وهو أمر لا يتفق مع روح العصر الحاضر أو ما ينبغى أن تكون عليه من حيث المساواة بين مختلف الأجناس .

وتمنع المادة (ف ب ، ج) من عهد العصبة انشاء تحصينات أو قواعد عسكرية بحرية فى الأراضى الخاضعة للانتداب . كما حرمت تجنيد الوطنيين لغير أغراض حفظ الأمن الداخلى والدفاع عن هذه الأراضى . وقد خرج الميثاق عن هذا المبدأ اذ ذكر فى المادة الرابعة والثمانين أنه « يجوز للسلطة القائمة بالادارة أن تستخدم قوات متطوعة وتسهيلات ومساعدات من الاقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التى تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الأمن فى هذا الشأن » . وفضلاً عن هذا فمثل هذه الفكرة قد تعطل « تقدم » هذه الأقاليم نحو « الاستقلال » اذ تستطيع الدول الوصية أن تفسر مقتضيات الأمن بما يتفق مع أطماعها وأهدافها الاستعمارية . وحسب المادة (٢٢) من العهد يطبق نظام الانتداب على المستعمرات والأراضى التى لم تعد نتيجة للحرب (العالمية الأولى) خاضعة لسيادة الدول التى كانت تحكمها من قبل . أما المادة (٧٧) من الميثاق فتجعل نظام الوصاية يشمل :

(أ) الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الأقاليم التى قد تقطع من الدول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(ج) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن ادارتها .

وتنص المادة (٢٢) من العهد على فرص متساوية لتجارة الأعضاء الآخرين فى الأراضى الخاضعة للانتداب من الدرجتين (ب ، ج) ، وهذه الفرص المتساوية تنصب على الرسوم الجمركية واستثمار الأموال والهجرة . واذا كان الميثاق يتضمن شيئاً من هذا فإن عبارته الخاصة بحماية مصالح الوطنيين قد تكون مثارا للخلاف وسوء التأويل .

ولقد حقق المجلس الأهداف المتوخاه منه . واذ أخذت البلاد التابعة لغيرها أو الموضوعه تحت الوصاية تشق طريقها الى الاستقلال ، أصبح المجلس فى ذمة التاريخ حقا .

٧ - محكمة العدل الدولية

تعتبر محكمة العدل الدولية ، طبقا للمادة (٧) من الميثاق ، أحد الفروع الرئيسية التى نص على انشائها . ويتناول الفصل الرابع عشر ، تشكيلها واختصاصاتها ، وذلك فى المواد ٩٢ - ٩٦ . فهى « الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة » (م ٩٢) ، ويعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافا فى النظام الأساسى للمحكمة . ويجوز لدولة غير عضو أن تنضم الى نظام المحكمة الأساسى بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن (م ٩٣) . ويتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم المحكمة فى أى قضية يكون طرفا فيها . فاذا امتنع أحد المتقاضين عن القيام بما يفرضه حكم أصدرته ، فللطرف الآخر أن يلجأ الى مجلس الأمن « ولهذا المجلس اذا رأى ضرورة فى ذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قرارا بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم » (م ٩٤) . وتقضى المادة (٩٦) بأنه لاى من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب الى المحكمة فتوى فى أية مسألة قانونية : وينطبق هذا الأمر أيضا على سائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها « ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك فى أى وقت » .

٨ - الأمانة العامة ودورها السياسى

خصص « عهد » عصبة الأمم المادة (٦) فحسب لموضوع الأمانة العامة ، واقتصر على النص بأن يكون للعصبة أمانة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء وعدد كاف من الموظفين ، كما يتولى الأمين العام عمله بصفته هذه فى كل اجتماعات الجمعية والمجلس . والحقيقة أن الذين وضعوا العهد صادفتهم صعوبة كبيرة اذ لم تكن هناك تقاليد وقواعد سابقة فى هذا الشأن يمكن الاسترشاد بها ، ومن هنا تركوا تطبيق المادة للتجربة ، وفى هذا لعب السير درموند ، أول أمين عام ، دورا بالغ الأهمية فى ارساء قواعد وتقاليد جديدة .

وكان من الطبيعي أن يسير « ميثاق » الأمم المتحدة خطوة أبعد مما ذهب اليه العهد . فنراه يقول فى المادة السابعة « تنشأ الهيئات الآتية كفروع رئيسية للأمم المتحدة : الجمعية العامة . . الأمانة العامة » ، لكن يرى البعض من الكتاب (١) ، أن اضعاء هذا الوصف عليها « فيه كثير من التجوز والمجافاه لمكانها الدستورى والواقعى » ، لأنها يحكم نصوص الميثاق « مجموعة من الموظفين برئاسة أمين عام ، تقوم بأداء وظائف هى كلها اعداد وتحضير للأعمال التى تؤدىها الهيئات الرئيسية . وتنفيذا لما ترسمه من خطط ومشروعات ، وفقا لما تضعه لها من ضوابط » ، فهى اذن « أداة تابعة لتلك الفروع الرئيسية وليست مستقلة عنها » ، وان كان هذا لا يعنى أنها أداة مجردة من كل سلطة ونفوذ ، اذ الواقع أنها استطاعت القيام بدور ايجابى فى قيام نظام الأمم المتحدة .

وتمشيا مع هذا الموقف من جانب الميثاق ، أفرد لها الفصل « الخامس عشر » ، فطبقا للمادة ٩٧ فان الجمعية العامة تعين الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن . ولقد قررت الجمعية العامة فى عام ١٩٤٦ أن يكون التعيين لمدة خمس سنوات . وهو يختار بأغلبية سبعة أصوات يجب أن يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين ، وما من شك أن هذا الشرط الأخير يعكس اهتمام الدول الكبرى بوجه خاص بالشخصية التى تشغل المنصب ، ويدل على ضرورة توافر صفات أو « مواصفات » معينة بحيث تلقى مثل هذه الشخصية القبول من جانب الكتلتين الغربية والشرقية .

وتنص المادة (٩٩) على أن « للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن الى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولى » وبهذا جعل الميثاق للأمين العام دورا سياسيا ، وهذا ما يجعل شاغل المنصب عرضة لتقلبات أهواء وأهداف الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

وطبقا للمادة ١٠١ (ف ٣) ينبغي فى استخدام الموظفين وفى تحديد شروط خدمتهم أن يراعى فى المكان الأول ضرورة الحصول على

(١) الدكتور زكى هاشم ، مصدر سابق ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة ، كما أن من المهم أن يراعى فى اختيارهم أكبر ما يستطيع من معانى التوزيع الجغرافى « . هذان المبدأان عن الكفاءة والتوزيع زادت أهميتهما بشكل واضح بعد التضخم الذى طرأ على عضوية الأمم المتحدة ، فام تعد تلك المنظمة هيئة يكاد أن تعتبر أوربية كما كان شأن عصبة الأمم . لكن التوفيق بين المبدأين ليس من الأمور السهلة ، وكثيرا ما يجرى التساهل نسبيا فى حالة الصفات والمستويات المطلوبة ، وذلك تحت ضغط اعتبارات سياسية معينة .

وتقول المادة ١٠٠ : « ١ - ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا فى تأدية واجبهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة . وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأى عمل قد يسئ إلى مركزهم بوصفهم موظفين دوليين مسئولين أمام الهيئة وحدها . ٢ - يتعهد كل عضو فى الأمم المتحدة باحترام الصفة الدولية البحت لمسئوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم » .

وكما حدث فى حالة الجمعية العامة ، أخذت سلطات ومسئوليات الأمين العام تزداد بمرور الأيام ، وأخذ يلعب دورا إيجابيا . فالقرير السنوى الذى يقدمه لم يقتصر على السرد والتسجيل ، وإنما يتضمن الإيحاء والتوجيه ، بل ولفت النظر والتحذير بسبب مواقف يمكن أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر . ويلاحظ بالنسبة إلى أوثانت مثلا أنه كان يبدى آراء فى المشكلات ، فى تصريحات أو مؤتمرات صحفية ، وهى آراء كانت تتعرض للنقد الشديد من بعض الدول . فكثيرا ما انتقد التدخل الأمريكى فى فيتنام ، واستنكر موقف إسرائيل من تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

لا شك أن شخصية شاغل المنصب ، سواء كان تريجفى لى أو همرشولد أو أوثانت لها أثر واضح . غير أن هناك أسبابا أعمق ، فى مقدمتها استمرار الخلاف بين الكتلتين ، وتضخم عضوية المنظمة الدولية . فبالنسبة إلى الأمر الأول كثيرا ما يلعب الأمين العام دورا هاما - وراء الستار فى الغالب من أجل التقريب فالتوفيق بين المواقف والاتجاهات

ووجهات النظر المتعارضة ، وهذه مهمة تحتاج الى قدر وافر من الحصافة الدولية .

وفيما يتعلق بالأمر الثانى فتضخم عضوية الأمم المتحدة صاحبه تضخم كبير فى النشاط ، ومن ثم أخذت الدول ترى من الأيسر والأفضل أن تعهد الى الأمين العام بكثير من ضروب النشاط والمسئولية . كما حدث خلال الحرب الأهلية فى الكونغو أثر استقلاله عام ١٩٦٠ ، وفى حالة أزمة السويس ١٩٥٦ وحرب الخامس من يونية ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل .

٩ - أحكام متنوعة :

كل معاهدة وكل اتفاق دولى يعقده أى عضو من « الأمم المتحدة » بعد العمل بالميثاق يجب تسجيله فى الأمانة العامة (١٠٢ ف ١) ، وإذا تعارضت التزامات الأعضاء وفقا لأحكام الميثاق مع أى التزام آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على الميثاق (م ١٠٣) .

ويعالج الفصل الثامن عشر موضوع تعديل الميثاق ، فنصت المادة (١٠٨) على أنه تسرى التعديلات التى تدخل على الميثاق على جميع الأعضاء اذا صدرت بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العمومية وصادق عليها ثلثا أعضاء « الأمم المتحدة » . ويجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء الهيئة لاعادة النظر فى الميثاق فى الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثى أعضائها وبموافقة سبعة من أعضاء مجلس الأمن ، وكل تغيير يوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثى أعضائه يسرى اذا صدق عليه وفقا لأوضاعهم الدستورية ثلثا أعضاء الهيئة ومنهم الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن .

بين عصبة الأمم والأمم المتحدة :

تقوم عصبة الأمم و « الأمم المتحدة » على أساس المبدأ التعاونى ، بمعنى أن كلا من الهيئتين تتألف من دول متساوية فى السيادة ، تشترك أو تتعاون فيما بينها على تحقيق صالح المجتمع الدولى .

ولم يكن الغرض اقامة صرح عالمى يعلو سلطانه على سلطان الدول ويملى ارادته عليها ، وبعبارة أخرى لم يحدث التفكير فى انشاء برلمان دولى يجرى العمل فيه وفق المتبع فى البرلمانات العادية فى البلدان

الديمقراطية . وقد أوضحنا كيف اعترف « العهد » بمبدأ أوضح وأعظم تأكيداً في ميثاق الأمم المتحدة وفي هذا تقول المادة الثانية « تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها » وهو نص لا نجد نظيراً له في عهد العصبة . إلا أنه ينبغي أن ننظر الى هذا الأمر من الناحية النظرية لأن الواقع يثبت أنه ينطبق على الدول العظمى التي اعترف لها الميثاق صراحة بحق الاعتراض ، أما الدول الصغرى فقد أثبتت الأحداث على الدوام كيف ترغم على أعمال قد يكون فيها انتقاص من سيادتها . وبكلمة موجزة تقول انه في الوقت الذي تقرر نصوص الوثيقتين مبدأ المساواة بين دول ذات سيادة ، فانها تؤكد عملياً نظرية تباين القوى بين الدول الأعضاء .

من ناحية الشكل نجد أن الأمم المتحدة تتكون من عناصر أكثر عدداً مما كان عليه الحال في عصبة الأمم ، فهناك الجمعية العمومية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية الدائمة والأمانة العامة ، بينما كانت الهيئات الرئيسية في العصبة هي الجمعية العامة والمجلس والأمانة العامة . وهذا التوسع في الأمم المتحدة يستند الى نظرية تعدد العناصر التي يتكون منها مبدأ السلامة والأمن الدولي ، وأن هذه العناصر ذات أهمية كبيرة مما يحسن معه التخصص في العمل مع كون هذه الهيئات في الوقت ذاته وثيقة الصلة بعضها ببعض ، والتنسيق فيما بينها ضروري لنجاح أغراض الأمم المتحدة . ويلاحظ أن عهد العصبة أشار الى أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين . ولكن الميثاق يسير خطوة أبعد الى الأمام فيرى أن انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي ضروري لأنه لايجاد ظروف من الاستقرار والخير العام اللازمين لحفظ العلاقات السلمية والودية بين الأمم ، ينبغي على الأمم المتحدة « أن تيسر حلولاً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية وسواها من المشاكل الانسانية وأن تعمل على احترام الحقوق الانسانية والحريات الأساسية » .

ويلفت النظر من الناحية الشكلية أمران لهما قدرهما من الأهمية . فقد رأينا الخلاف الذي ثار حول كلمة « العصبة » ولكن المنظمة الجديدة أطلق عليها عبارة « الأمم المتحدة » . وينبغي ألا يمتد بنا الخيال فنظن من وراء هذه العبارة تماسكاً أقوى مما كان في العصبة ، فشتان بين حقيقة « الأمم المتحدة » وحقيقة « الولايات المتحدة » الأمريكية .

وبقراءة الديباجة فى كل من الوثيقتين نجد فى « عهد » العصبة عبارة « الأطراف السامية المتعاقدة . . . » كما نجد النص ذاته فى مشروع دومبارتن أوكس ، ولكن نشب الجدل فى مؤتمر سان فرانسيسكو واستقر الرأى على أن تبدأ الديباجة بالعبارة « نحن شعوب الأمم المتحدة . . . » لأنها أوضح فى بيان الرابطة العالمية وفى أن هذه المنظمة الدولية وليدة ارادة الشعوب على أساس أن هذه الأخيرة بوجه عام أشد رغبة فى السلام وأعظم حرصا عليه . . حقيقة قد لا يكون لهذه الألفاظ قيمة من الناحية العملية فان الساسة منذ انشاء « الأمم المتحدة » يقومون بأعمال لو طرحت على حقيقتها أمام الرأى العام فى بلادهم لما نالت تأييده ، فضلا عن أن الحكومات هى التى تمثل الدول فى الهيئة . وقد لا تكون هذه الحكومات معبرة حقيقة عن ارادة الشعوب ولكن أنصار السلام ليرجون أن تصبح عبارة « نحن شعوب الأمم المتحدة » اسما على مسمى حقيقة . ويلاحظ كذلك أن ديباجة الميثاق تذكر أغراض « الأمم المتحدة » بشكل أعم وأشمل وأدق مما نجد فى ديباجة « العهد » .

وتمتاز « الأمم المتحدة » عن عصبة الأمم من ناحية أخرى . فقد كان « العهد » جزءا لا يتجزأ من معاهدات الصلح التى فرضت على المهزومين نتيجة لانهمزامهم . وقد تدارك الساسة فى الحرب العالمية الثانية هذا الأمر ، فالميثاق مستقل عن المعاهدات وهذا أصبح لأنه وثيقة لتنظيم دولى عالمى مفروض فيه أنه لا يفرق بين غالب ومغلوب بينما معاهدات الصلح يراد بها انتهاء حرب وتتضمن شروطا يقبلها المغلوب رغما عنه ، كما أنها تستوجب التعديل لهذا السبب ذاته كلما تغيرت الظروف .

الا أن « الأمم المتحدة » تسجل فوزا كبيرا للدول العظمى . ففى نظام العصبة كان انضمام أعضاء جدد إليها يتم بقرار من الجمعية العمومية ، أما فى الميثاق فلا بد من موافقة مجلس الأمن ، وإذا كان انضمام عضو جديد ينظر إليه على أنه مسألة تتعلق بالمبدأ وليس من مسائل الاجراءات فان احدى الدول الكبرى تستطيع الحيلولة دون اقرار طلب العضوية عن طريق استخدام حق الاعتراض .

وفى ظل نظام العصبة كان لكل من الجمعية العمومية والمجلس نفيس السلطات الا فى مسائل خاصة قلائل احتفظ بها لمجلس العصبة فى تصفية

معاهدات الصلح . وفى المسائل الأساسية التى تؤثر فى السلام العالمى كان من الممكن الالتجاء الى الجمعية اذا بدا أن المجلس لا يعالج نزاعا بنشاط كاف كما حدث خلال النزاع بين اليابان والصين أو بين ايطاليا والحبشة . أما فى الميثاق للجمعية العامة مدى واسع بشأن تقديم التوصيات فى ميادين مختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، وتصدر قراراتها بأغلبية الثلثين فى المسائل المتعلقة بالسياسة وبالأغلبية العادية فى مسائل الاجراءات . ويعقد الموازنة مع « عهد » العصبة نجد أن قرارات الجمعية العامة (ومجلس العصبة) كان لابد لصدورها من الاجماع الا فى المنازعات التى تنظر طبقا للمادة (١٥) من « العهد » وفى الحالات التى ينص عليها خلاف ذلك ، وكانت مسائل الاجراءات يصدر القرار فيها بأغلبية الثلثين .

. ونتيجة للصعاب الناجمة عن النقص نلاحظ أن النصوص الخاصة بالجزاءات ضد المعتدى أقوى فى الميثاق منها فى عهد عصبة الأمم . فالميثاق يقرر أن الدول الأعضاء تلزم نفسها بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وأن توافق على طلبه منها تقديم قوات مسلحة (وبخاصة قوات جوية) لمواجهة الطوارئ . وأكثر من هذه فالميثاق ينص على إنشاء لجنة أركان حرب . ويرى البعض فى بداية مثل هذه القوة الدولية ما يبشر فى المستقبل بقيام هيئة دولية تملك قوة كافية لمنع الدول من تكدير صفو السلام . ولكننا نلاحظ مشكلتين أولاهما أنه اذا كانت أعمال القسر موجهة ضد دولة صغيرة فليس ثمة حاجة الى مثل هذه القوة الدولية ، اذ يكفى القرار الاجماعى من جانب الدول ذوات المراكز الدائمة فى مجلس الأمن . والمشكلة الثانية أنه اذا أريد استخدام القوة الدولية ضد دولة من الدول الأعظم فلا بد أن تكون هذه القوة أكبر من قوة هذه الدول الى حد كبير ، أما مثل هذه القوة الرمزية فلن تجد نفعا اذا تعلق الأمر بالدول الكبرى . ولهذا يرى البعض أنه اذا أريد أن تكون القوة الدولية ذات تأثير فعال فينبغى خفض سلاح الدول الأعضاء بحيث لا تزيد قواتها المسلحة عما يلزم لأعمال حفظ الأمن الداخلى .

وبصدد نزع السلاح نجد بشأنه نصوصا صريحة فى المادتين ٨ ، ٩ من عهد العصبة ، وجعله من اختصاص مجلس العصبة ووضع له أساسه وبرنامج تحقيقه ، بينما ميثاق الأمم المتحدة لا يرد به الا عبارة عامة

بشأن هذا الموضوع ولكن نلاحظ أن الميثاق يأخذ بفكرة خفض التسليح ، ويجعل هذا خفض وتنظيمه بين يدي مجلس الأمن تعاونه في ذلك لجنة أركان الحرب . دون وضع أساس أو تحديد برنامج لهذا خفض .

والذي يعنى النظر في الميثاق يرى أنه لا يستعمل كلمة « حرب » ، ويبدو أن واضعى الميثاق استرشدوا بتجارب العصبة من حيث صعوبة تعريف الكلمة . ولما كانت الأمم المتحدة تعنى بحفظ السلم والأمن الدوليين لهذا نص الميثاق على التزام الدول بعدم استعمال القوة أو التهديد بالقوة ، فهي لها سلطة التدخل في المراحل الأولى من النزاع لا أن تفعل ذلك وتتخذ ما تراه من بعد أن تكون الحرب قد بدأت ، وهذا فارق له أهميته بين الوثيقتين الدوليتين .

الا أن الميثاق لا يتضمن مادة شبيهة بالمادة (١٠) من عهد العصبة الخاصة بضمان سلامة أراضي الدول الأعضاء واستقلالها السياسى الموجود ضد العدوان الخارجى ، ولعل هذا راجع الى أن المعاهدات المترتبة على الحرب العالمية الثانية لم تكن قد كمل بعضها أو وضع البعض الآخر حينما تمت صياغة الميثاق . وكذلك لا يتضمن الميثاق مثل المادة (١٩) من « عهد » العصبة وهى المادة الخاصة بالمعاهدات التى تصبح غير صالحة للتطبيق أو التى قد يعرض استمرارها سلام العالم للخطر (١) . وبرغم هذا فالميثاق يوصى بالنظر فى المواقف التى تضر بالرفاهية العامة للعالم .

والميثاق خطوة متقدمة من حيث التنظيمات الاقليمية . فالمادة (٢١) من « عهد » العصبة تذكر أن « الالتزامات الدولية من نوع معاهدات التحكيم والاتفاقات المحلية من نوع تصريح منرو ، والتى تضمن استتباب الأمن لا تعتبر منافية لنصوص هذا العهد » ، فكأن العهد يقف من هذه الاتفاقات أو الأنظمة المحلية موقفا سلبيا بمعنى أنه لا ينهى

(١) يجوز للجمعية من حين لآخر أن تشير على أعضاء العصبة باعادة النظر فى المعاهدات التى أصبحت غير قابلة للتطبيق والنظر فى الظروف الدولية التى من شأن استمرارها تعريض السلام العالمى للخطر .

عنها (١) . أما الميثاق فيقف منها موقفا ايجابيا ويخصص ثلاث مواد (٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) لبيان الشروط والأحوال التي يمكن فيها قيام هذه التنظيمات الاقليمية ، بشرط أن تتفق مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة (م ٥٢) . ويشجع مجلس الأمن تسوية المنازعات المحلية عن طريق هذه المنظمات الاقليمية ، بوله إذا كان ذلك مناسبا . أن يستخدم هذه التنظيمات والتوكيلات لتنفيذ الأعمال تحت سلطانه . فكان الميثاق ينظر الى التنظيمات الاقليمية كوسيلة يستفيد منها في حفظ السلم .

الأمم المتحدة في الميزان :

تعرضت « الأمم المتحدة » ولا تزال تتعرض للكثير من النقد الذي وصل الى الجذ الذي عنده يعتبر البعض أنها توشك أن تلحق بسابقتها « عصبة الأمم » . فيقال أنها تتأثر في تصرفاتها وفي قراراتها بسياسة ومصالح وأهداف الدولتين الأعظم بوجه خاص ، بحيث أنه إذا تعارضت وجهات نظرهما وقفت المنظمة عاجزة عن ايجاد الحل الملائم لاية مشكلة معروضة ، مهما كان عادلا وواضحا في الفائدة التي تعود منه على السلم والأمن . قد تنجح الأمم المتحدة اذا تعلق النزاع المطروح عليها بدول صغيرة ، ولكنها تخفق اذا كان متعلقا باحدى الدول العظمى .

وبعد انقضاء ربع قرن على مولد المنظمة ، ولمناسبة المناقشات التي شهدتها الجمعية العامة في دورتها العادية لعام ١٩٧١ ، حول انضمام الصين الشعبية ، وجهت المجلة الأمريكية Us. News & World Report السؤال الآتي الى المستر جورج بوش Bush ممثل الولايات المتحدة لدى « الأمم المتحدة » :

— « سيادة الوزير . يتساءل عدد كثير من الناس عما اذا كانت للأمم المتحدة أية قيمة حقا في عالم اليوم » . فكان الجواب :

« قيمتها الأساسية هي أنها مكان تستطيع أن تتحدث فيه بدلا من أن تطلق النار . وأشعر أنه لو لم تكن هناك أمم متحدة ، لكبرت منازعات صغيرة وأصبحت أشد خطورة بكثير . أظن أن للأمم المتحدة دورا مفيدا

(١) دكتور سامي جنييه : بين عهدين ، ص ٢٤٠ .

(٢) العدد الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

جدا هنا . لها دور سياسى هام فى محاولة المحافظة على السلم . من مزايا الأمم المتحدة والتي حظها من التقدير قليل ، فائدتها كمكان يمكن أن تزدهر فيه الدبلوماسية الهادئة فضلا عن الجدال العام . فلمدة حوالى ثلاثة أسابيع تبدأ فى ٢١ سبتمبر سوف تصبح نيويورك عاصمة العالم السياسية حيث يوجد وزراء خارجية معظم البلاد الكبرى . سوف تكون هناك فرص للقاءات عديدة ، ثنائية أو بين ٤ أو ٦ أو ١٠ من الدول ، دون ضجيج ودون دعوات رسمية وبلاغات وما الى ذلك . وبينما كل هذا النشاط لا يسفر دائما عن انطلاقات درامية ، فهو يعنى أن الأمم المتحدة تساعد على أداء وظيفتها فى ظل الميثاق ، بأن تكون مركزا للتنسيق بين أعمال الشعوب فى تحقيق الميثاق . ولكن للأمم المتحدة دورا مفيدا بدرجة بالغة ، فى كل المجال الاقتصادى والاجتماعى .

هذه الصورة التى تبعث على الأمل والثقة ، تقابلها صورة قاتمة يمكن أن تشيع اليأس . ففى رأى أحد الكتاب أن دور الأمم المتحدة فى العلاقات الدولية تضاعل الى حد كبير عندما جعلت الولايات المتحدة من المعلوم أنها تعتزم المطالبة بتطبيق الميثاق الذى ينص على سحب حق التصويت من العضو الذى لا يفى بالتزاماته المالية بانتظام لأكثر من عامين ، ومنذ ذلك الحين تبدأ الجلسات فى سبتمبر من كل عام فى جو من اللامبالاة المتزايدة . وفضلا عن ذلك ، فبرغم أن جدول أعمالها مشحون دائما إلا أنها من الناحية العملية تجد نفسها مبعدة عن الصراعات الكبرى ، كفيتنام مثلا ، والتى بشأنها يمنح الميثاق الجمعية حق تقديم توصيات الى مجلس الأمن . فقد امتنعت عن التصرف فى حالة بيافرا والبنغال ، خشية أن تتورط فى منازعات الكبار . كذلك خشيت الدول الصغيرة خلق سابقة تخول الأمم المتحدة التدخل فى شئونها الداخلية (١) .

وثمة رأى آخر . فالتقليل من قيمة الأمم المتحدة أمر لا يمكن أن يخطئه النظر . فأعضاؤها الأقوى نفوذا يكرسون نشاطا كثيرا لمنع الأمم المتحدة من التدخل فى المشكلات الكبرى ، ولا يشعرون أنهم بحاجة إليها . بل أن المؤهلات التى يتطلبونها فى السكرتير العام - مناسبة

(1) Nouvelles Chances Pour Les Nations Unies ?

1 — Les raisons d'un déperissement, par Jean Schwobel

(Le Monde' - 16 Octobre' 1971) .

قرار أوتانت بالتنحي في نهاية ١٩٧١ - وهي المزيد من التزام الحياد وعدم اغضاب أحد وألا تكون له آراء في المشاكل ، .هذه المؤهلات تدل على أن الدول الكبرى لا تريد أن تعهد الى الأمم المتحدة بدور ايجابي بالنسبة الى التعاون السياسى دولى .

ولا تظن الدول المتوسطة أن لدى الأمم المتحدة الكثير الذى تستطيع أن تقدمه لها . ولا تزال الدول الحديثة العهد بالاستقلال تثابر على استخدام المنظمة لتصفية الاستعمار ، ولكنها تشعر أن المنظمة خذلتها اذ تسمح للنظم القائمة على العنصرية فى جنوب أفريقية وروديسيا بالوجود . وأكثر من هذا ، فبدلا من أن تساعد الأمم المتحدة على تنمية المثل الأعلى عن الحكومة العالمية ، زادت من حدة القومية وشجعتها .

الفصل التاسع

من النتائج السياسية للحرب العالمية الثانية

١ - التسوية الاقليمية فى أوروبا

ترتب على هزيمة ايطاليا وألمانيا والدول الصغيرة التابعة لهما أن أدخلت تعديلات عدة على خريطة القارة الأوروبية ، بقصد القضاء على التغييرات التى تمت قسرا قبل نشوب الحرب كانضمام النمسا الى ألمانيا واستيلاء ايطاليا على ألبانيا ، وكذلك التغييرات التى أجريت خلال الحرب كتلك التى نجمت عن تحكيم فينا الذى فرضه هتلر على دولتى رومانيا وهنغاريا . وكان الهدف أيضا تصحيح الحدود بشكل يزيل بعض عناصر الخلاف مما كشفت عنه تجارب العشرين عاما التالية لمعاهدات الصلح السابقة ، ولهذا كان لابد من النظر بعين الاعتبار الى الجوانب الاقتصادية والسياسية والنفسية وغيرها لكل مشكلة على حدة . ومعنى هذا أن الحدود التى كانت موجودة قبل عام ١٩٣٩ لم تكن مقدسة . وانما يصح تعرضها لتعديل مناسب وان لم يكن من المفروض اجراء تعديلات خطيرة وحاسمة .

وبعض التغييرات والتعديلات فى القارة الأوروبية قررتها معاهدات الصلح التى وقعتها دول ايطاليا ورومانيا وهنغاريا وبلغاريا وفنلنده ، بينما البعض الآخر وضعت أسسه وخطوطه الرئيسية خلال المؤتمرات الدولية التى عقدها الحلفاء وبخاصة الدول العظمى الثلاث (الاتحاد السوفيتى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا العظمى) . وحدثت تغييرات جوهرية نتيجة الأمر الواقع ، فاذ تقدم الجيش الأحمر غربا فى طريقه الى وسط أوروبا خلال عامى ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ صار للاتحاد السوفيتى سيطرة كاملة على تلك المنطقة ، فمد حدوده الغربية أكثر مما توقع الحلفاء . ومما كانت عليه فى يونيه ١٩٤١ ، بحيث استولى على منطقة بتسامو فى

(١) سوف نفرد فصلا مستقلا لموضوع ألمانيا .

فنلنده والقسم الشمالى من بروسيا الشرقية ، واتفق مع تشيكوسلوفاكيا على التنازل له عن روتينيا . وبمقتضى الهدنة التى قدمت شروطها الى رومانيا (سبتمبر ١٩٤٤) وعدت هذه الدولة بترنسلفانيا أو القسم الأعظم منها ، لاجتذابها الى صف الحلفاء .

ومما يثير النقد أن تغييرات عدة أجريت بناء على الاتفاقات التى تمت بين قادة الدول العظمى الثلاث من وراء ظهور السكان الذين يتعلق الأمر بهم وبدون محاولة إجراء أى نوع من الاستفتاء يكشف عن رغباتهم، وهذا يتعارض مع ميثاق الأطلنطى الذى ينص صراحة على وجوب تعرف رغبات الأهالى فى مثل هذه الحالات .

وأكثر من هذا ، نلاحظ أن بعض الدول فسر تصريحات أصدرتها المؤتمرات تفسيراً أوسع مدى مما تحتمله كما هو الحال بصدد تعويض بولنده فى الغرب على حساب الأراضى الألمانية .

ايطاليا والمانيا ويوغوسلافيا :

تقرر المادة الأولى من معاهدة الصلح مع ايطاليا أن حدود هذه الدولة تعود الى ما كانت عليه فى أول يناير ١٩٣٨ وذلك بخلاف التعديلات الأخرى التى نصت عليها المواد ٢ و ٣ و ٤ و ١١ و ٢٢ من المعاهدة . وبمقتضاها استردت ألبانيا استقلالها وتحولت الى النظام الجمهورى ، وتعهدت ايطاليا أن تحترم سيادة واستقلال دولة البانيا . واستفادت اليونان من التسوية إذ تنازلت ايطاليا لها عن جزر الدوديكانيز على أن تظل مجردة من السلاح وعدد هذه المجموعة ١٢ جزيرة على مقربة من ساحل آسيا الصغرى ، وحوالى ٨٧% من سكانها من اليونانيين .

الا أن المفاوضات بشأن معاهدة الصلح مع ايطاليا أثارت نزاعاً بشأن مشكلات ثلاث ، الأولى خاصة بمنطقة فينيزيا جوليا ومدينة تريستا وقد طالبت بهما يوغوسلافيا على أثر تسليم ايطاليا سنة ١٩٤٤ . وإذا كانت أغلبية أهل تريستا من الطليان الا أن سكان المنطقة المجاورة من الصقالبة ويمتون بصلة الى شعب يوغوسلافيا . الا أن اعطاء تريستا ليوغوسلافيا معناه زحف النفوذ الروسى الى رأس بحر الادرياتيک وتهديد لايطاليا وبالتالي لمركز الدول الغربية فى تلك الدولة ، كما أن ابقاءها ايطالية معناه اتخاذ الدول الغربية منها قاعدة للتدخل فى شؤون أوروبا الوسطى

والبلقان . ومما زاد المسألة تعقيدا أن روسيا كان قد سبق وعدها للمارشال تيتو بتأييد مطالبه ، فتخليها عنه اضعاف لمركز الحزب الشيوعي في يوغوسلافيا بصفة خاصة والأحزاب الشيوعية في أوروبا الوسطى بوجه عام . وإذا سلمت الدول الغربية تضاعل نفوذها وهبطت سمعتها في إيطاليا وفرنسا وأوروبا الغربية . وللخروج من هذا المأذق تقرر تحويل تريستا الى مدينة حرة يضمن مجلس الأمن سلامتها واستقلالها (المادة ٢١) . وفيما عدا ذلك فقد أعطى معظم فينيزيا جوليا الى يوغوسلافيا عدا جزء من استريا . وقد لقيت التسوية استياء عاما في إيطاليا ويوغوسلافيا .

وأثار الفرنسيون اشكالا بطلب تعديل الحدود بينهم وبين إيطاليا في نقط معينة وهي مون سني (للاهمية الاستراتيجية) ، ومونت تابور (للحصول على طريق بين بريانسون ومودان) ، شابرتون (لحرمان إيطاليا من موقع حصين يتحكم في بريانسون) . وكذلك طالبوا بمدينتي بريجاوتندا ، وقد طال الأخذ والرد بشأن هذه المطالب وانتهى الأمر بالموافقة عليها .

رومانيا وهنغاريا وتشكوسلوفاكيا :

نصت معاهدة الصلح مع رومانيا على أن تصبح حدودها كما كانت في أول يناير سنة ١٩٤١ مع استثناء ما كان بينها وبين هنغاريا في سنة ١٩٣٨ (المادة الثانية) . وبمقتضى معاهدة الصلح مع هنغاريا تقرر أن تعود حدودها مع النمسا ويوغوسلافيا ورومانيا الى ما كانت عليه في أول يناير سنة ١٩٣٨ ، كما نص على أن قرار تحكيم فينا الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ يعتبر لاغيا (المادة الأولى) . ونصت المعاهدة مع بلغاريا على أن تكون حدودها كما كانت في أول يناير سنة ١٩٤١ (المادة الأولى) .

وفيما يلي تلخيص للتغييرات التي حدثت :

- ١ - استولى الاتحاد السوفييتي على روتينيا (من تشيكوسلوفاكيا) ويسارابيا وجزء من بوكوفينا (من رومانيا) .
- ٢ - أعيدت ولاية ترنسلفانيا الى رومانيا .

مصير دويلات البلطيق :

أعيدت حدود فنلنده الى ما كانت عليه في أول يناير ١٩٤١ ، وتنازلت

عن ميناء بتسامو الواقع فى أقصى الشمال ، كما قبلت أن تؤجر لجارتها الكبيرة ميناء بوركالا لإنشاء محطة بحرية فيه ويبعد عن العاصمة مسافة ١٥ - ٢٠ ميلا . إلا أنه فى عام ١٩٥٥ تنازل الاتحاد السوفييتى عن بوركالا وحق المرور .

أما استونيا ولتوانيا فقد قررت جمعيتهما التشريعية الجديدة الانضمام بصفة جمهوريات مستقلة الى الاتحاد السوفييتى . ولم يسع حلفاء البروسيا الا الموافقة على هذا التغيير الذى أصاب خريطة أوربا .

مشكلات بولنده :

غير أن أعظم التعديلات الاقليمية حدثت فى حالة بولنده التى أوجدتها الحرب العالمية الأولى . فلما شنت ألمانيا الحرب على بولنده فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ أسرعت الجيوش السوفيتية بالزحف من الشرق ، فانهارت المقاومة البولندية واقتسم الطرفان البلاد .

وكان للاتحاد السوفييتى فى هذا العمل الذى أقدم عليه دافع مزدوج ، فهو من جهة رآها فرصة لاسترداد المناطق التى يسكنها الروس ؛ ومن جهة أخرى فهو غير مطمئن الى مستقبل العلاقات مع ألمانيا ولذا فهو يريد تأمين حدوده حتى اذا ما عمدت ألمانيا الى نقض ميثاق عدم الاعتداء وهاجمت دارت رحي القتال فى أراضي بولندا وبهذا تتاح للروسيا فسحة من الوقت تنظم فيه خطط المقاومة .

ولم يكن من المنتظر أن تعترض الولايات لمتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى فقرر مؤتمر يالتا بالقرم (٤ - ١١ فبراير سنة ١٩٤٥) أن حدود بولندا الشرقية يجب أن تتبع خط كرزون مع اجراء تعديلات طفيفة لصالح بولنده فى مناطق معينة وتتراوح بين خمسة وثمانية كيلو مترات .

وترتب على هذه التغييرات أن فقدت بولنده حوالى نصف مساحتها وثلث عدد سكانها ولهذا نص فى مؤتمر القرم على أن تنال التعويض من الأراضي الألمانية فى الشمال والغرب على أن يرجىء تخطيط الحدود الغربية الى حين انعقاد المؤتمر الذى يبحث معاهدة الصلح مع ألمانيا . وفى تصريح بوتسدام الصادر فى ٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ أقر ساسة الدول الكبرى الثلاث وهم المارشال ستالين والرئيس ترومان والمستر آتلى النص

التالى بشأن بولنده : « ويتفق رؤساء الحكومات الثلاثة على أنه الى أن يتم التخطيط النهائى لحدود بولنده الغربية توضع تحت ادارة الدولة البولندية الاراضى الألمانية السابقة التى تقع شرقى خط يمتد من بحر البلطيق مباشرة غربى Swinemundo ومن ثم بحذاء نهر الأودر الى نقطة التقائه بنهر نيس الغربى وعلى طول النيس الغربى الى الحدود التشيكوسلوفاكية ، بما فى ذلك الجزء من بروسيا الشرقية غير الواقع تحت ادارة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية » . وهذه الاراضى الألمانية المشار اليها تشمل معظم بوميرانيا وجانبا من براندنبرج والقسم الأعظم من سيليزيا .

النمسا :

فى ١٥ مايو ١٩٥٥ تم التوقيع فى فيينا من النمسا وممثلى الدول الأربع على اتفاقية صلح :

- ١ - أعادت انشاء جمهورية النمسا بحدودها التى كانت قبل ١٩٣٨ .
- ٢ - حرّمت الاتحاد بين النمسا وألمانيا .
- ٣ - ضمنت حقوق الأقليات السلوفينية والكرواتية .
- وفى ٥ يولية صدر قانون ينص على حياد النمسا الدائم .

انفصال ايسلند واستقلالها :

أجرى استفتاء فى ٢٤ مايو من عام ١٩٤٤ أسفر عن اعلان الجمهورية فى ١٧ من يونيه ، فما كان من ملك الدنمرك الا أن اعترف بهذا العمل ، وهكذا انفصلت ايسلند وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة .

ويلاحظ أن لحلف الأطلنطى قاعدة عسكرية فى الجزيرة . لكن أسفرت الانتخابات العامة عام ١٩٧١ عن فوز حزب اشتراكى النزعة ، تردد آنذاك أنه سوف يسعى الى انهاء الوجود الأجنبى .

جرينلند وأهميتها الاستراتيجية :

تقع جزيرة جرينلند على مقربة من كندا وتبلغ مساحتها ٧٣٦,٥١٨ ميل مربع . وموقعها الاستراتيجى على جانب عظيم من الأهمية والخطورة بسبب وقوعها على أقصر طريق بين أمريكا وآسيا ، واذن فهى

حلقة هامة فى سلسلة الدفاع عن أمريكا الشمالية وهذا يفسر اهتمام الولايات المتحدة بها .

وتعنى روسيا كذلك بالأمر لأن سيطرة الولايات المتحدة على الجزيرة خطر على سلامة الاتحاد السوفيتى اذا ما نشبت حرب بين الدولتين . ولما سقطت الدنمرك ضحية للعدوان النازى عقدت الولايات المتحدة مع السفير الدنمركى بوشنطن اتفقا يعرف باتفاقية « كوردل هل - كلوفمان » فى ٩ أبريل سنة ١٩٤١ وبمقتضاه سمح للدولة الأمريكية بأن تنشئ فى الجزيرة مطارات وقواعد للارصاد الجوية ومحطات لاسلكية ، وكان المقرر أن ينقضى أجل الاتفاق بانتهاء الحرب ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث . وفى أبريل ١٩٥١ تم التوقيع فى كوبنهاجن على اتفاق يحل محل الأول للدفاع المشترك عن الجزيرة فى اطار حلف الأطلنطى . وطبقا للاتفاق الجديد تتمتع الولايات المتحدة فى المناطق الواقعة تحت القيادة الأمريكية ، بحقوق معينة دون الاخلال بسيادة الدنمرك . كما أن جميع مناطق الدفاع يمكن أن تستخدمها السفن والطائرات والقوات المسلحة التابعة لدول الحلف الأخرى . وفى عام ١٩٥٣ أصبحت الجزيرة جزءا لا يتجزأ من الدنمرك .

٢ - امبراطورية ايطاليا فى افريقية

يشتمل القسم السابع من معاهدة الصلح الايطالية على المواد الخاصة بالحبشة حيث نص على أن تعترف ايطاليا بسيادة واستقلال دولة الحبشة وأن تتعهد باحترامها (المادة ٢٣) ، وأن تنزل عن كل دعاويها بشأن مصالح خاصة أو نفوذ خاص (المادة ٣٤) . وهكذا صرح الوضع وعاد الى ما كان عليه قبل اعتداء ايطاليا على الحبشة .

أما فيما يتعلق بالملكات الايطالية الأخرى فى افريقية فان المعاهدة تتضمن بشأنها المواد التالية :

المادة ٢٣ (١) وتنص على تنازل ايطاليا عن كل حقوقها ودعاويها فى ليبيا وارتريا والصومال الايطالى .

٢ - تظل هذه الملكات فى ظل الادارة القائمة آنذاك حتى يتم التصرف فى أمرها .

٣ - يتم تقرير مصير هذه الممتلكات بواسطة حكومات الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا فى خلال سنة من دخول المعاهدة موضع التنفيذ ، وذلك وفقا للطريقة التى وردت فى التصريح المشترك الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ .

وهذا التصريح المشار اليه بالمادة (٢٣) صار جزءا من المعاهدة وهو عبارة عن الملحق الحادى عشر . وبمقتضى هذا التصريح يترك أمر البت فى شأن المستعمرات الايطالية الى الحكومات الأربع على ضوء رغبات ورفاهية السكان ومصالح السلم والأمن ، على أن يؤخذ فى الاعتبار وجهات نظر الحكومات الأخرى التى يهتمها الأمر . واذا عجزت الدول الأربع عن الاتفاق بشأن أى من هذه الأقاليم خلال السنة تحال المسألة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة كى تقدم توصية بشأنها ، والدول الأربع متفقة على قبول التوصية واتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذها . ونصت الفقرة الرابعة من التقرير على أن مندوبى وزراء الخارجية سيواصلون النظر فى مسألة المستعمرات الايطالية لكى يقدموا توصياتهم الى مجلس الأمن ولهم أن يرسلوا لجانا للتحقيق الى أى من مستعمرات ايطاليا السابقة لكى تمد المندوبين بالبيانات اللازمة ولتعرف وجهات نظر السكان المحليين .

دخلت معاهدة الصلح الايطالية فى دور النفاذ فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، ولكن تأخر البت فى مصير مستعمرات ايطاليا بسبب تضارب آراء الدول الأربع ، كما كانت الحلول المقترحة تتأثر بالاعتبارات المتولدة عن الانقسام البادى فى المجتمع الدولى بين الاتحاد السوفيتى من جهة والدول الغربية الثلاث من جهة أخرى .

وأخيرا توصلت الأمم المتحدة الى التسوية الآتية فى عام ١٩٥٠ :

- ١ - استقلال ليبيا فى موعد أقصاه عام ١٩٥٢ (١) .
- ٢ - انتداب ايطاليا لادارة الصومال الايطالى لفترة قدرها عشر سنوات تنتهى فى عام ١٩٦٠ (٢) .

-
- (١) أعلن الاستقلال فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ .
 - (٢) أعلن الاستقلال فى ٢٦ يونية ١٩٦٠ ، وبعد ذلك باربعة أيام (أول يوليه) انتهى الانتداب الايطالى .

٣ - انشاء اتحاد Federation بين ارقريا وأثيوبيا تحت تاج امبراطور الأخيرة ، مع منح الأولى درجة كبيرة من الاستقلال الذاتى . وتقررت فترة انتقالية لمدة عامين تتولى بريطانيا خلالها ادارة ارقريا الى أن يتم وضع الترتيبات اللازمة لقيام الاتحاد (١) .

٣ - الشرق الأوسط

حين نشبت الحرب العالمية الأولى رأى فيها العرب فرصة مواتية للخلاص من نير الحكم العثمانى ، وبدأ الاتصال بين الشريف حسين والانجليز ، وتبودلت مكاتبات سرية أهمها الكتاب المؤرخ فى ١٤ يولية من عام ١٩١٥ ، والذي فيه طالب الأمير العربى بالاعتراف باستقلال البلاد العربية . غير أن الحلفاء كانوا يضمرون فى نفوسهم خلاف ما يعلنونه بالسنتهم . وجرت بينهم مفاوضات سرية انتهت باتفاق سيكس - بيكو (مايو ١٩١٦) بشأن تقسيم الشرق العربى الى منطقتى نفوذ بين دولتى انجلترا وفرنسا . وبانتهاء الحرب نالت الدولة الأولى انتدابا على العراق وفلسطين وشرق الأردن ، كما حصلت الثانية على انتداب على سوريا ولبنان . وزاد من تعقيد الأمور تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ ، وفيه أن حكومة انجلترا « تنظر بعين العطف والارتياح الى المشروع الذى يراد به أن ينشأ فى فلسطين وطن قومى لشعب اليهود » ، وقد أقر مجلس عصبة الأمم هذا الاتجاه حينما وافق على صك الانتداب على فلسطين فى ٢٤ يولية ١٩٢٢ .

غير أن هذه التسويات لم تحمل العرب على الرضاء بذلك الوضع الجديد ، فقوى الشعور القومى ، وعظمت الرغبة فى التحرر . وساعد على ذلك الاتصال بالغرب عن طريق التجارة وغيرها من النواحي الاقتصادية والسياسية ، كما أن نمو طبقة المشتغلين بالصناعة والتجارة جعلها ترى فى الاستعمار ما يحد من هذا النمو وما يعوق بروز امكانياتها ، وكانت هذه الظاهرة شديدة الوضوح فى مصر وسوريا ولبنان بوجه خاص . وأكثر من هذا فالاحتكارات الاستعمارية لأهم موارد الثروة كانت عاملا فى اذكاء الروح القومية ، كما أحس الجميع أن الصهيونية خطر لا يهدد فلسطين وحدها ، بل انه سيمد مخالبه الى بقية البلاد العربية ، ومن هنا

(١) تم الاتحاد فى سبتمبر ١٩٥٢ .

نلمس سر مقاومة الشعوب العربية عامة ، والجماعات الواعية خاصة للصهيونية .

حاولت انجلترا أن تسوى علاقاتها مع البلدان الواقعة تحت نفوذها ووفقت الى عقد معاهدة مع امارة شرق الأردن (٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨) ، وأخرى مع العراق (فى ٣٠ حزيران « يونيو » سنة ١٩٣٠) ، وثالثة مع مصر (٦ أغسطس ١٩٣٦) ؛ غير أن هذه المعاهدات جميعها انما أبقت على جوهر الاستعمار والاحتلال ، وربطت هذه البلدان إلى عجلة الامبراطورية البريطانية . أما فلسطين فظلت مشكلتها دون حل ، كما أن فرنسا لم تحاول بصفة جدية خالصة أن تعمل على مقابلة أهل سوريا ولبنان في منتصف الطريق وتلبية بعض مطالبهم .

وأخيرا نشبت الحرب العالمية الثانية ، وكان سقوط فرنسا في صيف عام ١٩٤٠ وسيطرة انجلترا على الشرق نقطة تحول لها أهميتها ، اذ صار من الأمور التي لا تحتل الجدل أن نفوذ فرنسا أخذ في الاختفاء . ففي مايو من عام سنة ١٩٤١ زحف البريطانيون على سوريا ، واحتلوا لبنان في الشهر التالي ، وذلك لارتياهم في نوايا وتصرفات السلطات الفرنسية في هذين القطرين . وفي ٢٦ نوفمبر من نفس السنة أعلن الجنرال كاترو استقلال لبنان الكبير وسيادته وحقه في تعيين ممثليه الدبلوماسيين وتكوين القوات الحربية الخاصة به ، مع بقاء التسهيلات اللازمة للفرنسيين ما دامت الحرب قائمة . وسرعان ما دب الخلاف بسبب اصرار الفرنسيين على عقد معاهدة تسبق الجلاء ، في حين أعلن اللبنانيون أنهم يريدون استقلالا تاما وجلاء كاملا غير مشروطين .

وازاء هذا التعارض بين وجهتى النظر عمد الفرنسيون الى اعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية ورجال حكومته ، وحلوا البرلمان عنوة ، فغضب الشعب وناصرته الأمم العربية جميعا . أما في سوريا فقد أعقب الاحتلال البريطاني لها صدور وعد بمنحها الاستقلال ، ثم أعلن المندوب السامى الفرنسى بعد قليل استقلال الجمهورية وسيادتها . ثم توترت علاقات حينما وضحت نية الفرنسيين فى النكث بعهدهم ، وأخيرا تقرر تنفيذ استقلال القطرين العربيين اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٤ مع بقاء جيوش انجليزية وفرنسية فى أراضيها حتى تضع الحرب أوزارها .

ومرة أخرى تجدد الخلاف ، وعرض الأمر على مجلس الأمن حيث أبدت معظم الدول عطفها وتأييدها ، وفى النهاية جلت الجيوش الأجنبية ، وهكذا تحرر جانب من الشرق العربى بصورة كاملة . وحين يحاول البعض تعليل هذا النجاح تراه يضع الأهمية كلها فى جانب العوامل الخارجية ، ولكن هذه النظرة - مع تقديرنا لها - تغفل اعتبارات أخرى فى مقدمتها نمو الطبقات الواعية وازدياد الشعور القومى خلال فترة طويلة ، وأكثر من هذه التضحيات الكبيرة التى بذلها القطران . ان أية حركة تحريرية لا يقدر لها النجاح اذا لم تستند الى الكفاح الشعبى فى مختلف صوره وألوانه ، والدواء الذى يعالج به داء الاستعمار يجب أن يكون من الصناعة المحلية قبل أن يستورد من الخارج .

وقد كان للمجهود الذى بذلته الشعوب العربية ، وأنواع الضيق والحرمان والويلات التى عانتها خلال الحرب ، والوعود التى قطعها الحلفاء فى مناسبات شتى ، وازدياد وعى الطبقات المتعلمة ، وتكتل القوى الشعبية ، ونجاح أهل سوريا ولبنان - نقول ان هذه العوامل كلها كانت حافزا لبلاد أخرى على المطالبة بالاستقلال الحقيقى والسيادة الكاملة . فتقدمت مصر بمطالبها ، ولما أخفقت المفاوضات الثنائية مع انجلترا بسبب اصرار الأخيرة على ابقاء الوضع القائم فى السودان ، وعلى عقد معاهدة تحالف مشترك ، رفع المصريون نزاعهم الى مجلس الأمن فى صيف عام ١٩٤٧ ، ولكن لم يصدر قرار لصالحهم . وفى عام ١٩٥١ اتخذوا اجراء من طرف واحد ، فأعلنوا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وفى ٢٢ مارس ١٩٤٦ عقدت معاهدة الصداقة والتحالف بين شرق الأردن وبريطانيا (لتحل محل معاهدة فبراير ١٩٢٨) . اعترفت بريطانيا باستقلال شرق الأردن ، ولكنه كان استقلالا محوطا بقيود شديدة ، أهمها النصوص الواردة فى ملحق المعاهدة بشأن اقامة قوات بريطانية فى ذلك البلد العربى ، فضلا عن المساعدات التى يتعين عليه تقديمها فى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب مع طرف ثالث (المادة الخامسة) . وعلى أثر التوقيع نودى بالأمير عبد الله ملكا .

طلب الأردن الانضمام الى الأمم المتحدة ، فلم يتمكن بسبب الفيتو السوفييتى ، ولعدم اعتراف الولايات المتحدة بوضع الأردن كدولة

مستقلة . وهنا عقدت معاهدة جديدة مع بريطانيا فى مارس ١٩٤٨ ،
تضمنت أيضا قيودا عسكرية وخاصة بالدفاع .

ومن النتائج المباشرة للحرب العالمية الثانية اعتزام بريطانيا انهاء
انتدابها على فلسطين ورفع المسألة الى الأمم المتحدة التى وافقت فى
٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على تقسيم هذا البلد الى دولتين : احدهما
يهودية ، والأخرى عربية . وفى ١٥ مايو ١٩٤٥ انتهى الانتداب البريطانى
رسميا ، وفى نفس اللحظة أعلن زعماء الصهيونية قيام دولة اسرائيل .

٤ - انهيار اليابان والتغيرات الاقليمية

فى نوفمبر من عام ١٩٤٣ اجتمع روزفلت وشيانج كاي شيك وتشرشل
فى مؤتمر بالقاهرة مع مستشاريهم العسكريين والدبلوماسيين وأصدروا
تصريحا هاما جاء فيه « أن الحلفاء الثلاثة الكبار يشتبكون فى هذه
الحرب لكى يضعوا حدا لعدوان اليابان ولللاقتصاص منها بسببه . وهم
لا يطمعون فى الحصول على مغنم لأنفسهم ، وليست لديهم فكرة فى
توسع اقليمى » وغرضهم أن تنزع من اليابان جميع جزر المحيط الهادى
التي استولت عليها أو احتلتها منذ بداية الحرب العالمية الأولى فى عام
١٩١٤ ، وأن تعاد الى جمهورية الصين جميع الأراضي التي سلبتها
اليابان من الصينيين مثل منشوريا وفرموزا وبسكادورس . وستطرد
اليابان أيضا من جميع الأقاليم التي استولت عليها قسرا وجشعا . وان
الدول الثلاث المذكورة آنفا اذ تذكر استعباد شعب كوريا ، مصممة على
أن تصبح كوريا حرة ومستقلة فى الوقت المناسب . »

وفى البلاغ الذى أصدره رؤساء دول المملكة المتحدة والولايات المتحدة
الأمريكية وجمهورية الصين فى بوتسدام بتاريخ ٢٩ يوليه ١٩٤٥ والذى
أعلنوا فيه الشروط الخاصة بتسليم اليابان نجد الفقرة التالية لتفسير الأمر
السابق : « ستنفذ شروط تصريح القاهرة وستقتصر سيادة اليابان على
جزر هونشو وهوكايدو وكيوشو وشيكوكو وغيرها من جزر أصغر شأنا
كما تعينها » .

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ اجتمع مؤتمر موسكو وحضره وزراء خارجية
انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وأصدر عدة
قرارات يتعلق بعضها بالشرق الأقصى ومنها اقامة حكومة ديموقراطية

مؤقتة فى كوريا ويعاون فى هذه المهمة لجنة مشتركة تمثل قيادة الولايات المتحدة فى الجنوب والقيادة الروسية فى الشمال . واتفق الوزراء الثلاثة على الحاجة الى وجود دولة صينية موحدة وديموقراطية فى ظل الحكومة الوطنية . وكذلك أشار البلاغ الى أن روسيا والولايات المتحدة على « اتفاق تام » من حيث أن جلاء القوات الأمريكية والروسية عن الصين فى أقرب فرصة أمر مرغوب فيه .

ومن هذه التصريحات نحصل على النتائج التالية :

- ١ - انكماش اليابان بحيث تشمل جزرها الأصلية .
 - ٢ - استرجاع الصين للمناطق التى تنازلت عنها كرها لليابان ، أو انتزعت منها .
 - ٣ - نزع كوريا من اليابان واعادها لكى تكون حرة ومستقلة .
- ولكن عبارة « فى الوقت المناسب » الواردة فى تصريح القاهرة تستوقف النظر وتثير التساؤل عن مغزاها الحقيقى . ويخيل إلينا أن عدم البت الحاسم فى مستقبل كوريا راجع الى عدم رغبة كل من إنجلترا والولايات المتحدة خشية إثارة مخاوف الاتحاد السوفيتى نظرا لما لشبه الجزيرة من أهمية استراتيجية . وما من شك أن الصين وافقت على الصيغة على غير رضا حقيقى لأنها كانت تأمل أرجاع كوريا إليها .
- وزاد فى مخاوف أهل كوريا النصوص الواردة فى تصريح بوتسدام لأنها تنبئ، بصراحة عن التنافس بين روسيا والولايات المتحدة هناك وعن عدم الرغبة فى تحقيق الاستقلال بصورة سريعة .

ومعنى هذه التصريحات بالنسبة الى اليابان أن تتنازل عن فرموزا التى نالتها من الصين عام ١٨٩٥ ، وعن كوريا التى ضمتها سنة ١٩١٠ . « وجزر مارشال وكارولين وماريان وبيوللو التى منحت عليها انتدابا فى أعقاب الحزب العالمية الأولى ، ومنشوريا التى استثمرت فيها رؤوس أموال ضخمة نظيلة نصف قرن تقريبا . ويمكن تقدير هذه الخسائر من مراجعة هذه البيانات بشأن المساحة والسكان وان كانت الخسائر من ناحية الموارد الاقتصادية والمصالح المالية أشد فداحة وأعظم خطراً .

المساحة بالأميال المربعة	عدد السكان
--------------------------	------------

فرموزا	١٣ر٨٠٩	٣٦٠٩ر٠٤٢	سنة ١٩٣٦
--------	--------	----------	----------

كوريا	٨٥ر٢٣٠	٢١ر٠٥٨ر٣٠٠
-------	--------	------------

أما جزر المحيط الهادى فكانت ذات أهمية من حيث المطارات المقامة فيها وما بها من مرافىء للسفن . وخسرت اليابان أيضا الجزء الجنوبى من جزيرة سخالين . وكانت هذه الجزيرة ملكا للروسيا فيما بين عامى ١٧٨٥ ، ١٩٠٥ فلما هزمت هذه الدولة أرغمت بمقتضى معاهدة بورتسموت على التنازل عن النصف الجنوبى من الجزيرة الى اليابان . وفى ٣٠ مارس ١٩٤٤ وقعت الدولتان بروتوكولا ينص على أن ينقل للروسيا ما لليابان من امتيازات للبترول والفحم فى القسم الشمالى من سخالين ، وتتعهد لحكومة الروسية أن تقدم سنويا لليابان ٥٠.٠٠٠ طن متري من البترول المستخرج من آبار أوكها وذلك خلال خمس سنوات متوالية منذ وقت انتهاء الحرب ، وأن تدفع خمسة ملايين روبل لحكومة اليابان . ولقد كانت هذه الامتيازات مصدر خطر على روسيا لأن موقعها يجعل من المستحيل الاحتفاظ « بأسرار بحرية » فى أهم أجزاء الساحل من الوجهة الاستراتيجية . ومما أثار التساؤل ذلك النص « منذ وقت انتهاء الحرب » اذ أى حرب يقصد به ؟ وقد أوضحت صحيفة برافدا فى عددها الصادر فى أوائل ابريل سنة ١٩٤٤ أن المراد هو الحرب بالمحيط الهادى . وفى مؤتمر يالتا (فبراير ١٩٤٥) نص (لم يفصح عنه فى حينه) ويقضى بارجاع النصف الجنوبى من جزيرة سخالين الى روسيا .

ومن المهم أن نلاحظ أن مؤتمر بوتسدام ينص على ابقاء الصناعة اليابانية فى مستوى يكفل المحافظة على اقتصادها ويضمن دفع التعويضات ، ولهذا يسمح لليابان بنصيبها فى المواد الأولية والتجارة الخارجية . ولعل هذا من أعظم المسائل أهمية لأن مشكلة اليابان تنحصر فى الوصول بسلام الى موارد المواد الأولية والأسواق الخارجية اللازمة لتصريف منتجاتها الصناعية وغيرها ، حتى يتسنى التغلب على الصعاب الناجمة من ازدياد عدد السكان وبالتالي ازدياد الأيدى العاملة .

ولقد ربح الصين من ناحية أخرى اذ استردت فورموزا ومنشوريا . وقد عملت جمهورية الصين على تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى ، وفى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٥ وقعت الدولتان عدة اتفاقات وهى :

(أولا) معاهدة صداقة وتحالف وجاء فى المادة الخامسة منها أنه

بعد انتهاء الحرب تقوم علاقات الدولتين على أساس التعاون الودى الوثيق ، والعمل طبقا لمبادئ الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة اراضى كل منهما وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لآى منهما . ويتعهد كل من الطرفين الا يعقد محالفة آيا كانت ، وآلا يشترك فى آى حلف ، مما يكون موجهآ ضد الطرف الآخر .

(ثانيا) اتفاق بشأن سكة حديد شانج شون ويقضى بانشاء ادارة واحدة باسم سكة حديد شانج شون الصينية من السكة الحديدية الشرقية الصينية وسكة حديد جنوب منشوريا . وهذه الشبكة تصبح ملكآ مشتركآ للحكومتين وتستغلانها بالاشتراك ، وتؤلف شركة صينية - سوفيتية ذات مجلس ادارة من عشرة أعضاء يمثلون البلدين .

(ثالثا) اتفاق بتحويل ميناء بورت آرثر الى قاعدة بحرية تستخدمها الدولتان بالاشتراك لبوارجهما وسفنهما التجارية .

(رابعا) اتفاق يقضى بجعل ميناء دايرن حرا ومفتوحآ لتجارة وملاحة جميع الأمم ، وأن تؤجر الحكومة الصينية لروسيا الارصفة والمخازن على أساس اتفاق منفصل .

الفصل العاشر

انهيار النظام الاستعماري (أ) اليقظة الكبرى في آسيا

استهل روبرت. بين The Revolt of Asia كتابه Robert Payne (ص ٩) بقوله : « يتعلق هذا الكتاب بأعظم حادث فردي في التاريخ الانساني ، وذلك هو ثورة آسيا . فقبل أن تشق السفينتان طريقهما الى وسط الأطلنطي ، وقبل اعلان الحريات الأربع بوقت طويل ، كانت الثورة قد أصبحت محتومة كجزء من الجو التاريخي لعصرنا هذا ، شأنها في ذلك شأن اختراع المذيع والقنبلة الذرية » . وهكذا بدأ بعث آسيا ، وهي حقيقة أصبح على الدول الاستعمارية أن تدركها فتقلع عن تقاليدها من حيث اعتبار العالم الآسيوي منطقة استغلال .

ويعنينا من هذه الظاهرة جانبها الدولي ، ذلك أن تحرك آسيا للقضاء على الاستعمار معناه ازالة أكبر بواعث الاحتكاك الدولي ، ومن هنا فان تحرر آسيا يساعد على استتباب السلم والأمن الدوليين .

وثورة آسيا متعددة الجوانب والمظاهر . فقد كانت حركة قومية تستهدف الخلاص من السيطرة الاستعمارية ، وهي سعى للتخلص من بقايا النظام الاقطاعي ، وهي تطلع الى استغلال الموارد الطبيعية في الزراعة والصناعة ، وهي ديموقراطية تريد قيام الحكم على أساس سيادة الشعوب وتوفير الحريات الأساسية واحترام الحرمات البشرية ، ولها طابعها الديني من حيث التحرر من البدع والخرافات التي تعرقل التقدم . ويقظة آسيا لا تشبه الثورات المحدودة الهدف التي عرفها التاريخ ، بل أنها شبيهة من حيث تعدد جوانبها وغاياتها بعملية انتقال أوربا من العصور الوسطى الى العصر الحديث . والحق ، انها نقطة تحول في تاريخ البشرية .

واذ نعرض العوامل الرئيسية في هذه النهضة نذكر في المقدمة امتلاك

الأجانب من أفراد وشركات ، للكثير من مصادر الثروة ، ففى دلتا سهل بانكوك فى بورما نجد أقلية من المراهبين وأصحاب المال ممن وفدوا على البلاد من جنوب الهند كانوا يملكون نحو ربع المساحة المنزرعة أرزا ، وفى شبه جزيرة الملايو مزارع واسعة لانتاج المطاط تملكها الشركات الأجنبية ، وتكونت بالهند الصينية البنوك العقارية الفرنسية التى استطاعت الاستحواذ على مناطق كبيرة على حساب صغار الحائزين .

وفضلا عن هذا فأساليب الانتاج الزراعى بسيطة متأخرة فلا يتمشى الانتاج مع سرعة تكاثر السكان ، فانحط مستوى المعيشة وانتشرت المجاعات والأوبئة .

وقامت بالهند والصين وكوريا ومنشوريا صناعات آخذة فى النمو ، فتكونت طبقة وسطى وطنية تصطدم مصالحها مع الاستغلال الأجنبى ، واجتذبت الى صفها الطوائف العاملة فى المدن .

وللغرب أثره بما أدخله من نظم فى التعليم وأساليب فى الحياة ، وآلات أحدثت تحولا فى المجتمع ومواصلات ساعدت على تكوين الرأى العام . ونادت بعثات التبشير المسيحية بأخوة أفراد الجنس البشرى ، وفهم الآسيويون من ذلك أنهم متساوون مع الأجناس الأخرى .

وعجلت الحرب العالمية الثانية بعملية التطور ، فمن جهة شهدت الشعوب الآسيوية هزيمة المستعمرين فلم تعد تخشاهم ، ومن جهة أخرى خرجت الدول الاستعمارية كهولنده وفرنسا وانجلترا من الحرب منهوكة القوى فعجزت عن الضغط على الحركات التحريرية بقوة وعنف . ولما سقطت اليابان وجد أهالى البلاد التى خضعت لهذه الدولة مقادير وافرة من الأسلحة استخدموها فى المقاومة ، كما كان كفاحهم ضد الاستغلال اليابانى تجربة لها أهميتها .

وسببت الحرب تقدما واسع الخطى فى العلوم الطبيعية والكيمائية ، فأصبحت مادة النيلون مثلا تهدد ثروة الصين من الحرير بالكساد ، كما صار المطاط الصناعى خطرا على الملايو واندونيسيا . وصحب الحرب نقص فى المواد وتضخم نقدى كبير فارتفعت أثمان السلع وساعت حبال الجماهير فى كل مكان . ولعل هذه الروح الجديدة والشعور بأن شعوب

آسيا وحدة متماسكة أو ينبغي أن تكون كذلك ، تتمثلان في المؤتمر الآسيوي الذي عقد بدلهي الجديدة فيما بين ٢٣ مارس ، ٢ أبريل سنة ١٩٤٧ بدعوة من المجلس الهندي للشؤون العالمية لأنه كما قال نهرو « هناك شعور واسع الانتشار بأن الوقت قد حان لكي نجتمع نحن شعوب آسيا ونتماسك ونسير سويا الى الأمام » . وبرغم الطابع الثقافي للمؤتمر فقد كان قادة الشعوب الآسيوية الذين حضروا الجلسات يريدون من ورائه أن يناقشوا في صراحة المشكلات السياسية التي تواجه هذه البلاد في عالم ما بعد الحرب .

ولقد تحدث جواهر لال نهرو فوصف المؤتمر بأنه نقطة تحول فاصلة في تاريخ آسيا ، وشاطره الزعماء الآخرون هذا الرأي . وتناول المؤتمر الموضوعات الرئيسية التالية :

- ١ - الحركات القومية .
- ٢ - الهجرة والمشكلات العنصرية .
- ٣ - التقدم الاقتصادي والخدمات الاجتماعية .
- ٤ - المسائل الثقافية .
- ٥ - مشكلات المرأة .

ولقد انعقد الاجتماع على أن الخطوة الأولى الجوهرية هي تصفية النظم الاستعمارية بآسيا ، وإقامة الحكم الذاتي .

أندونيسيا :

تنتشر جزر الهند الشرقية من الطرف الجنوبي للملايو حتى ساحل استراليا الشمالى ، ومساحتها ٧٣٥٢٦٨ ميلا مربعا ، والجزر الرئيسية جاوه وسومطرة وسلبيس وبورنيو وغانة الجديدة . ولهذه أهميتها الاقتصادية بسبب ما تنتجه من المطاط وقصب السكر ، والأرز ، والبتروول والقصدير ، ولهذا اتجهت إليها أنظار الدول الكبرى .

والدولة القوية التي تملكها تتحكم فيما بين المحيطين الهادى والهندي ، وتهدد الملايو والهند الصينية والصين واستراليا ، الأمر الذي يفسر قول المستر كودل هل « ان أى تغيير في مركز هذه الجزر بالنسبة الى الدول الأخرى سيؤثر مباشرة في أطماع دول كثيرة . انها مهمة جدا

فى العلاقات الدولية بالمحيط الهادى كله ، وأى تدخل فى شؤونها الداخلية أو أى تغيير فى حالتها الراهنة ، خلاف التغييرات التى تتم بالطرق السلمية - سيؤدى حتما الى تعزيز الأمن والسلام لا فى محيط الجزائر فحسب ، بل وفى المحيط الهادى كله .

ولعل فى مقدمة أسباب الانتفاض الفاقة الشديدة نتيجة اختلال التوازن بين الزراعة ومعدل الزيادة فى عدد السكان (١) .

وتحدث الاندونيسيون عن الحركة الوطنية فى بلادهم بأنها « إعادة البناء الوطنى » المشتمل على جميع نواحي الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها . ويرجع تاريخها الى أربعين عاما خلت حين أسس طلبة مدرسة الطب فى جواكرتا (باتافيا) جمعية بودى أوتومو Budi Utomo مطالبة بالتوسع فى التعليم ورفع مستوى الأحوال الاجتماعية . وكان نشاط الجمعية محدودا لأنها فى واقع الأمر تمثل الطبقة الوسطى المثقفة . وفى بداية عام ١٩١١ تألفت الرابطة الاسلامية Sarikat Islam التى سرعان ما رسمت لنفسها أهدافا سياسية واضحة وأصبحت حزبا شعبيا .

غير أن الطابع الدينى للجمعية دفع بالبعض الى تأسيس « الحزب الهندى الشرقى » (نسبة الى جزر الهند الشرقية) وأساس الفكرة فيه أن هناك شعبا ينتمى الى أمة واحدة ، ويعيش فى بلد واحد ، وتربطه صلات وتقاليد واحدة بغض النظر عن العقيدة . وقد أشاعت هذه الروح القلق والاضطراب فى نفوس المستعمرين فلبأوا الى أساليب القهر والعنف .

وجاءت الحرب العالمية الأولى بنظرية تقرير المصير فكانت حافزا على ازدياد الوعى القومى . وفى ديسمبر سنة ١٩١٧ تكونت « رابطة الأحزاب السياسية الوطنية الاندونيسية » وأصدرت الجبهة الوطنية قرارات عدة منها المطالبة بالغاء المعتقلات والسخرة الاجبارية وبعض مواد القانون الجنائى التى كانت سيفا مسلطا على الحركة الوطنية

(١) أقل من جزء من عشرين من واحد فى المائة كان دخل الفرد ١١٢ جنيها وأكثر فى العام (روبرت باين ، مصدر سابق ، ص ٢٢) .

والنشاط العمالي . وهنا عمسدت السلطات الى القمع وحوكم الدكتور سوكارنو فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ وحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات ، ولكن صدر العفو عنه سنة ١٩٥٢ وحضر اجتماع مؤتمر اندونيسيا الكبرى الذى نظمته ودعت اليه الرابطة . ثم تشعبت الاتجاهات وبرزت التيارات المختلفة ولكنها جميعا تتفق على المبادئ الأساسية وهى استقلال اندونيسيا والديموقراطية والعدالة الاجتماعية ، فأصبح السبيل مفتوحا لالتقاءها وتكوين جبهة واحدة منعا لتشتت الجهود ، وذلك سنة ١٩٣١ باسم « الرابطة السياسية الوطنية الأندونيسية » وتضم أحزابا عدة . وفى المؤتمر الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ تقرر المطالبة بإنشاء برلمان منتخب وتكون الحكومة مسئولة أمامه . وفى أغسطس سنة ١٩٤٠ طالبت الرابطة بالأميرين التاليين :

١ - تحويل « مجلس الأمة » القائم الى برلمان منتخب حتى يكون لكل من الأحزاب السياسية والطوائف الأخرى بأندونيسيا عدد مناسب من ممثليها .

٢ - تحويل رؤساء للمصالح الحكومية الى وزراء يكونون مسئولين أمام البرلمان .

عمدت الحكومة الهولندية الى التسوية ، وأخيرا فى سبتمبر عام ١٩٤١ اجتمع « مؤتمر الشعب الأندونيسى » فى جوجاكرتا وقرر تحويله الى « مجلس الشعب الأندونيسى » ليكون هيئة تمثل الشعب .

استمرت الحال هكذا الى أن أنزلت اليابان قواتها (٩ مارس سنة ١٩٤٢) وبعد جلاء الهولنديين حاولوا استمالة أهل البلاد فصدر تصريح الملكة ولهمينا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وينص على عقد مؤتمر يمثل جميع أجزاء الامبراطورية بقصد وضع نظام على أساس ثابت من المشاركة التامة . وجاء فى التصريح كذلك « وبدون استباق توصيات المؤتمر القادم فانى أتصور أنها تتجه نحو انشاء مجموعة ممتلكات مستقلة Commonwealth تشترك فيها الأراضى الواطئة واندونيسيا وسورينام وكوراكاو على أساس الاعتماد على الذات وحرية التصرف بالنسبة الى كل جزء فيما يتعلق بشؤونه الداخلية ، مع الاستعداد لتبادل المعونة . ومثل هذا المزج بين الاستقلال والتعاون يستطيع أن يهيىء للمملكة وأجزائها

القوة على تحمل مسئوليتها كاملة من الوجهتين الداخلية والخارجية « ،

احتل اليابانيون البلاد وأخذوا يتوعدون الى السلاطين وأعادوا الزعيمين سوكارنو وشهير من منفاهما وبدأوا فى تكوين ميليشيا موالية لهم ووعدوا بمنح البلاد استقلالها عند نهاية الحرب . ولكن المقاومة السرية لم تفتقر عن السير فى طريقها ، خاصة وقد عمد اليابانيون الى الاستيلاء على الكثير من المواد الغذائية والأولية . وفى نوفمبر سنة ١٩٤٣ بعد زيارة سوكارنو وحتى الى طوكيو وعد اليابانيون بأن يمنحوا اندونيسيا مجلسا استشاريا . وفى سبتمبر من العام التالى قدموا وعدا بالاستقلال ثم جمعوا مجلسا فى يولية سنة ١٩٤٥ لبحث المسائل المترتبة على الاستقلال . ولكن فى ١٦ أغسطس سلمت اليابان ، وفى اليوم التالى أعلن قيام الجمهورية الاندونيسية . وصدر الدستور المؤقت وفى مقدمته « نحن الشعب الاندونيسى نعلن بهذا استقلالنا . ان الاستقلال حق لكل شعب . وأى شكل من أشكال الاستعباد يجب القضاء عليه لكونه مخالفا للإنسانية . فى جمهورية أندونيسيا الشعب صاحب السيادة » .

ولكن القوات الهولندية ومعها القوات البريطانية عمدت الى استرجاع البلاد والقضاء على الجمهورية الناشئة ودارت الحرب بين الفريقين وعرض الأمر على مجلس الأمن على أساس أن الحالة تهدد الأمن والسلم الدوليين ، وذلك أثناء اجتماعه بلندن فى فبراير سنة ١٩٤٦ . وبعد ذلك أخذت تدور المفاوضات بين الجمهورية والحكومة الهولندية ، ووقع الطرفان معاهدة لينجارجاتي فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ .

وفى هذه المعاهدة تعترف هولنده بالجمهورية حكومة تباشر سلطتها فى جاوة ومادورا وسومطره وأن تضم تدريجيا المناطق التى تحتلها قوات الحلفاء وهولنده . ويتعاون الطرفان على انشاء دولة اتحادية ديموقراطية تدعى الولايات المتحدة الاندونيسية من أراضى الهند الهولندية عدا المناطق التى تأبى ذلك وهذه تقوم علاقات خاصة بينها وبين كل من الولايات المتحدة الاندونيسية وهولنده والأجزاء التى تتكون منها الولايات المتحدة الاندونيسية هى الجمهوريات وبورنيو واقليم الشرق العظيم دون أن يخل ذلك بحق سكان أى جزء آخر فى أن يقرر بالطريقة الديموقراطية أن ينظم مركزه فى الولايات المتحدة الاندونيسية على نحو آخر . وتقوم جمعية تأسيسية بوضع دستور الولايات المتحدة وتنص المادة (م ٧ - المشكلات السياسية)

(٦) على انشاء اتحاد هولندي - أندونيسى تشترك فيه المملكة الهولندية بما فيها هولندا ، وذلك للنهوض بالمصالح المشتركة لكل من هولندا وأندونيسيا . وتكون للاتحاد الهولندي الأندونيسى هيئات خاصة للنهوض بالمصالح المشتركة وهى التعاون فى العلاقات الخارجية والدفاع واذا دعت الضرورة المسائل المالية والاقتصادية والثقافية . ويرأس ملك هولندا الاتحاد الهولندي الأندونيسى وتصدر المراسيم والقرارات الخاصة بالمصالح المشتركة بواسطة هيئات الاتحاد باسم الملك . ولتنمية مصالح كل من أندونيسيا وهولنده يعين كل منهما مندوبا ساميا لدى الآخر . وتبذل حكومتا هولنده والجمهورية جهودهما لانشاء كل من الولايات المتحدة الأندونيسية والاتحاد الهولندي الأندونيسى قبل أول يناير سنة ١٩٤٩ . وتنص الفقرة الثانية من المادة (١٧) على أن « تسوى حكومتا هولندا والجمهورية بالتحكيم أى خلاف قد ينشأ من هذه الاتفاقية ويستعصى حله فى مؤتمر يجمع بين الوفدين وفى تلك الحالة يعين بالاتفاق بين الوفدين شخص من جنسية أخرى رئيسا له صوت فاصل . واذا لم يتسنى الاتفاق بين الوفدين على ذلك فيتم التعيين بواسطة رئيس محكمة العدل الدولية » .

الا أن العلاقات بين الجمهورية والدولة الهولندية تعرضت للتوتر من وقت لآخر ، وتدخل مجلس الأمن فى الأمر . وعقدت هدنة وتألفت لجنة توفيق من قبل الأمم المتحدة لتسوية الخلافات . ولكن فجأة نجد هولنده تنقض الهدنة فى يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وتبعث بقواتها لاحتلال عاصمة الجمهورية بحجة القضاء على الارهابيين ، كما أعلنت حكومة تلك الدولة فى بيانها أنها لن تدخر وسعا لانشاء ولايات اندونيسيا المتحدة (ثلاث عشرة ولاية أندونيسية لا تربطها أية صلة سياسية بالجمهورية) . وقد أثار هذا العدوان الرأى العام الحر بالعالم . وبعثت لجنة التوفيق ببرقية الى سكرتير الأمم المتحدة تطلب اجتماع مجلس الأمن للنظر فورا فى المشكلة ، وتقرر عقد الاجتماع فى ٢٠ ديسمبر .

وقد قرر مجلس الأمن وقف القتال فورا واطلاق سراح زعماء الجمهورية .

وبعد استقلال اندونيسيا ظل النزاع قائما مع هولنده حول موضوع السيادة على ايربان الغربية (غينيا الجديدة الغربية) . وفى ديسمبر

عام ١٩٦١ أعلن الرئيس سوكارنو أنه سيستولى عليها بالقوة وأخذ يجرئ الاستعدادات اللازمة . ولكن بفضل جهود ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة فى المفاوضات بين الطرفين نقل الهولنديون ادارة المنطقة الى « الهيئة التنفيذية المؤقتة » التابعة للأمم المتحدة ، فنقلت الهيئة الادارة الى اندونيسيا (١ - ٥ - ١٩٦٣) وتقرر اجراء استفتاء قبل نهاية عام ١٩٦٩ أسفر عن انضمام ايريان الغربية الى اندونيسيا .

الهند الصينية :

تتكون الهند الصينية الفرنسية من كوشين شين (مستعمرة فرنسية) وأنام وكمبوديا وتونكين ولاوس Laos (وكلها محميات فرنسية) . وكان أهل كوشين شين وأنام وتونكين البالغ عددهم أربعة أخماس السكان يكونون امبراطورية أنام . ومعنى كلمة فيت نام Viet-nam « الشعب الذى ينتمى الى أنام » وزعيم هذه الحركة القومية والاصلاحية فى الوقت ذاته « هوشى منه » Hit-Chih-Minh الذى اشترك مع زملاء له قبل الحرب الأخيرة فى انشاء هيئة تعرف باسم Viet - Minh ولكن السلطات الفرنسية طاردته وجعلت ثمنا لرأسه ففر الى شونكينج وأقام بها الى أن عاد عام ١٩٤١ ليواصل نشاطه وجهوده .

وترجع ثورة البلاد الى عوامل مختلفة أساسها الأحوال الاقتصادية السائدة ، فأغلبية الشعب تئن من وطأة الفقر الشديد ، فضلا عن هذا حرمت السلطات الفرنسية تكوين النقابات العمالية .

ومن عوامل السخط أن الذين تلقوا علومهم فى المعاهد والجامعات بفرنسا لم يعهد اليهم بمناصب رئيسية فى الحكومة التى احتكرها الفرنسيون .

ولا ننسى كذلك أثر انتصار اليابان على الروسيا سنة ١٩٠٥ ، والحرب العظمى وحق تقرير المصير ، وثورة سن يات سن بالصين .

ولقد تعددت الفتن فكان الفرنسيون يخدمونها ، وأخيرا تأسست سنة ١٩٣١ « عصبة استقلال فييت نام » من جماعات سياسية مختلفة وطالبت باصلاحات زراعية تتناول نظم الملكية والايجار وطريقة التوزيع وأساليب الانتاج الزراعى ، فضلا عن تمثيل البلاد بشكل واسع فى البرلمان الفرنسى . ولما سقطت فرنسا وسمحت لليابان باحتلال البلاد ، اتسع

نطاق الحركة الاستقلالية وعقدت العصبة مؤتمرا سنة ١٩٤٢ طالب بأمور عدة منها : انتخاب جمعية وطنية لوضع دستور ديموقراطى ، تنظيم جيش وطنى ، مصادرة أملاك اليابانيين والفرنسيين وانشاء بنك وطنى تملكه الدولة ، القضاء على الأمية ، والعناية بالصحة والخدمات الاجتماعية .

حاولت فرنسا خلال الحرب استمالة أهل البلاد ، ففى ديسمبر سنة ١٩٤٣ أعلنت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى أنها ستمنح الهند الصينية مركزا سياسيا جديدا فى نطاق مجموعة الشعوب الفرنسية بحيث يزيد من عنصر الديموقراطية ويفسح المجال أمام الأهلى لتولى المناصب الحكومية كلها . وفى مؤتمر برازافيل (١٩٤٤) وضعت اقتراحات بشأن تحويل امبراطورية فرنسا الاستعمارية الى اتحاد يتكون من المستعمرات الفرنسية التى تمنح كلا منها قدرا من الحكم الذاتى .

وفى مارس سنة ١٩٤٥ وافقت الحكومة الفرنسية على قانون يقضى بانشاء اتحاد (من ولايات) الهند الصينية تتمتع فيه كل ولاية باستقلال داخلى فى نطاق الاتحاد الفرنسى .

ولما سقطت اليابان أعلن قيام جمهورية فييتنام الديموقراطية فى الثانى من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ثم أخذت القوات الفرنسية تنزل الى البلاد ودارت رحى معارك حامية وارتكب الطرفان فظائع كثيرة . وأخيرا اضطرت السلطات الفرنسية الى الاعتراف بهذه الجمهورية مارس ١٩٤٦) وتشمل مقاطعتى أنام وتونكين وذلك داخل نطاق الهند الصينية . أما كوشين شين فتقرر اجراء استفتاء حر فيها لتعرف وجهة نظر سكانها . وبالرغم من هذا الاتفاق شجع الفرنسيون على قيام جمهورية ذات استقلال ذاتى فى المقاطعة ، الأمر الذى أثار سخط الجمهورية واحتجاجها وأدى الى تجدد الحرب والاضطرابات الداخلية . وبالرغم من أن كوشين شين أصغر من تونكين الا أنها غنية بدليل أنها - قبل الحرب الأخيرة - كانت تمد ميزانية الهند الصينية بنسبة ٨٧% من الإيرادات الكلية .

كوريا ومصيرها :

فى التصريح الصادر فى ختام مؤتمر القاهرة نقراً أن الدول الثلاث الكبرى . اذ تذكر استعباد شعب كوريا ، تبدى تصميمها على أن تصبح كوريا حرة مستقلة « فى الوقت المناسب » . وهنا تستوقف النظر عبارة

« فى الوقت المناسب » اذ اشاعت القلق فى نفوس قادة كوريا وحملتهم على التساؤل عن السبب الذى من أجله لم ينص صراحة على استقلال بلادهم عقب هزيمة اليابان مباشرة . وأكثر من هذا فكيف تتفق هذه العبارة مع تذكر رؤساء تلك العظماوات للاستعباد الذى خضع له الشعب الكورى كرها ؟

وفى ديسمبر ١٩٤٥ اجتمع مؤتمر موسكو وحضره وزراء خارجية بريطانيا العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأصدر قرارات خاصة بكوريا وهى :

(أولا) اقامة حكومة ديموقراطية مؤقتة فى كوريا

(ثانيا) يعاون فى تنفيذ هذه المهمة لجنة مشتركة تمثل قيادة الولايات المتحدة فى الجنوب والقيادة الروسية فى الشمال .

(ثالثا) وضع كوريا تحت وصاية دولية تتكون من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين ، لمدة أقصاها خمس سنوات .

ولما سقطت اليابان تقدمت القوات الروسية والأمريكية لاحتلال كوريا ، ويفصل بين منطقتى الاحتلال خط عرض ٣٨ شمالا ، ومعنى هذا فصل المنطقة الشمالية الصناعية عن المنطقة الجنوبية الزراعية وفى هذا اضرار باقتصاديات البلاد ومصالحها .

وقام الروس فى منطقة احتلالهم بتقوية مركز أنصارهم وعملوا اصلاحا زراعيا وأجروا انتخابات فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ أسفرت عن فوز اليساريين . وكذلك تأسست فى المنطقة الأمريكية جمعية تشريعية مؤقتة من تسعين عضوا ، نصفهم بالانتخاب والنصف الآخر بالتعيين من قبل السلطات الأمريكية .

وقد استمر الاحتكاك بين الدولتين وانتهى الأمر بقيام جمهورية شعبية فى منطقة الاحتلال السوفيتية ، وكذلك تكونت حكومة ديموقراطية فى القسم الأمريكى وأعلن الأمريكيون تأييدهم لهما واستعدادهم لمداة المعونة اليها . وقد عرضت روسيا جلاء قوات الدولتين عن كوريا

باجمعها ، ولكن الولايات المتحدة أعرضت عن الاقتراح وعدته مناورة دبلوماسية كما قالت أنه لو تم ذلك لكان معناه أن يزحف جيش الجمهورية الشعبية المعد اعدادا حسنا ويكتسح الحكومة الديموقراطية فتصبح البلاد كلها ضمن دائرة النفوذ الروسى ولو بطريق غير مباشر . واتهم الروس الأمريكيين بأنهم يشجعون تقسيم البلاد ، ويؤيدون العناصر الموالية لهم .

جمهورية بورما :

فى عام ١٨٨٦ أكملت بريطانيا السيطرة على بورما ، ثم ضمتها الى حكومة الهند سنة ١٩٢٤ وهو وضع لم يرض عنه الأهلون لأنهم ينتمون الى الجنس المغولى ، فضلا عما يشعرون به من الاستياء من الهنود الذين هاجروا الى بورما واشتغلوا بعملية اقراض النقود ومارسوا الكثير من الأعمال التجارية والحرف التى تتطلب المهارة والحدق . والواقع أن هؤلاء المهاجرين يكونون الطبقة الوسطى ، وقد استطاعوا بفضل ثرائهم وعن طريق تقديم القروض لصغار الفلاحين فى المناطق التى تزرع أرزا ، من الاستحواذ على مساحات واسعة .

وتنتج بورما الأرز والأخشاب كما تنطوى تربتها على ثروة معدنية من البترول والزنك والبوكسيت والحديد . وكان الصادر من الأرز قبل الحرب العالمية الثانية حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون طن فى السنة أى ما يربو على ما كانت تصدره سيام والهند الصينية الفرنسية مجتمعتان .

وترجع جهود الوطنيين الى نفر من الطلاب الذين تعلموا فى المعاهد الأوروبية خاصة وتشبعوا بالكثير من المبادئ السياسية والاصلاحية ، ثم ازداد الوعى بينهم على أثر تصريح ويلسون بشأن حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

وسارت الحركة القومية خطوات مختلفة . ففى عام ١٩١٩ نص قانون الهند على نقل بعض وظائف الحكومة ومسئولياتها الى وزراء مسئولين أمام هيئة تشريعية منتخبة ؛ وبمقتضى قانون بورما الصادر عام ١٩٣٥ زيد من المسئوليات التى يضطلع بها ممثلو الشعب ، غير أن هذه الاصلاحات كانت دون ماتريد البلاد . فلما بدأت الحرب الثانية سافر رئيس الوزراء يوساو الى لندن وعرض على الحكومة البريطانية

المساعدة فى أعباء الدفاع مقابل وعد باقرار نظام الدومنيون فى أقرب وقت ، ولكنه لقى اعراضا ، بل اتهم بالتواطؤ مع اليابان واعتقل ، كما زج فى السجون بنفر من الوطنيين . فلما زحفت القوات اليابانية على بورما لقيت معاونة من فريق كبير من أهلها . وفى ٣ يونيه سنة ١٩٤٢ دعا الجنرال ييدا اليابانى زعماء بورما وأدلى اليهم بالتصريح التالى : « انى هنا لأبلغكم أن الحكومة اليابانية الامبراطورية لن تنكث الوعد الذى قطعه رئيس وزرائنا الجنرال توجو بشأن استقلال بورما . ولكن منح الاستقلال خلال الحرب أمر غير عملى ولا يمكن التفكير فيه . ان مصيركم مرتبط بنصر يابانى . وبعد أن تنتهى الحرب نهاية مظفرة ستحصل بورما على الاستقلال . ان على بورما أن تأخذ أهبتها لحرب طويلة الأمد وأن تعبىء جميع موارد البلاد للحرب ، أما الذين يعرقلون المجهود الحربى أو يرفضون الانفاق على مطالب الحرب فان السلطات العسكرية ستعاملهم بلا شفقة » . وهذا التصريح خيب الآمال لأن اليابان لم تشأ اعلان الاستقلال فى الحال وانما أرجأته الى المستقبل وهو وعد لا يصح الركون اليه ، فضلا عن أن العبارات التهديدية نذير للفلاحين بوجه خاص (١) . وفى الحقيقة سرعان ما أخذ هؤلاء ينفرون من اليابان بسبب الاستيلاء على المحاصيل ، وبدأت حركة مقاومة للاحتلال . حقيقة أعلن الاستقلال فى أغسطس سنة ١٩٤٣ لكن المستقبل بدأ غامضا بالنسبة الى البعض .

ولما سقطت اليابان وأخذت القوات البريطانية تسترجع البلاد تألفت « عصبة حرية الشعب المعادية للفاشية » بقيادة أونج سان وصارت أقوى حزب سياسى فى البلاد . وقد حاولت انجلترا تجاهل العصبة ولكنها اضطرت أخيرا الى اشراك رجالها فى المجلس ، بل ان رئيسها سان الذى أصبح نائبا للحاكم العام البريطانى صار يضطلع لأول مرة بشؤون الدفاع ومسائل السياسة الخارجية .

وفى يناير من عام ١٩٤٧ اجتمع مؤتمر من الطرفين فى مدينة لندن حيث تم الاتفاق على دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لتقرر مستقبل البلاد ومركزها بالنسبة الى الامبراطورية . وقد اجريت الانتخابات وأحرزت

(1) Robert Payne : The Revolt of Asia, pp. 249 - 250 .

العصبة أغلبية كبيرة . واجتمعت الجمعية حيث قررت فى ١٧ يونية ١٩٤٧ أن تكون بورما جمهورية مستقلة .

وتم وضع الدستور ويقوم على الأركان الآتية :

(١) انشاء « اتحاد بورما » ويكون لأهل المناطق الجبلية مركزا مساويا لبورما ذاتها مع تمتعهم بقدر من الاستقلال الداخلى فى الشؤون المحلية .

(٢) ويعالج الفصلان الثالث والرابع من الدستور الحياة الاقتصادية والاجتماعية فنص على تحسين أحوال العمال والفلاحين ، وتحريم الملكيات الكبيرة ، واتباع نظام الاقتصاد الموجه على أساس المشروعات المؤممة أو التعاونية ، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية والتعليمية .

(٣) ينتخب رئيس الجمهورية كل خمس سنوات من قبل مجلسى البرلمان اللذين يعقدان جلسة مشتركة ويجرى الانتخاب بطريقة الاقتراع السرى ، وهو يوقع القوانين والتشريعات فاذا لم يفعل فى ظرف سبعة أيام أصبحت القوانين نافذة كأنما وقعها . وله أن يرفض حل أو تأجيل مجلس النواب بناء على مشورة رئيس الوزراء الذى يفقد الثقة ، ولكن يجب فى هذه الحالة أن يطلب رئيس الجمهورية من مجلس النواب تعيين اسم رئيس وزراء جديد .

(٤) يمارس الوزراء السلطة التنفيذية وهم مسئولون أمام مجلس النواب ، ويجب أن تكون للوزارة أغلبية فى المجلس .

(٥) السلطة التشريعية فى يد برلمان من مجلسين أولهما مجلس القوميات ويتكون من ١٢٥ مقعدا لمقاطعة بورما فيه ٥٣ مقعدا ، وثانيهما مجلس النواب وينتخب أعضاؤه بطريق الانتخاب المباشر .

(٦) ينص الدستور على استقلال السلطة القضائية .

وواضح مما تقدم أن دستور بورما يقوم على محاولة المزج بين فكرتين أو فلسفتين وهما الديمقراطية البرلمانية والاشتراكية الحكومية (١) .

(1) Sir Raibeart M. Mac Dougall : Burma Stands Alone, pp . 549 - 550 (Foreign Affairs, Vol. 26, No. 3, April 1948) .

وفى ١٧ أكتوبر من عام ١٩٤٧ وقعت المعاهدة بين بورما وبريطانيا العظمى وفى المادة الأولى منها تعترف حكومة المملكة المتحدة بجمهورية اتحاد بورما دولة كاملة الاستقلال والسيادة . وتنص المواد الأخرى على أمور عدة منها احتفاظ بعض الأشخاص بالرعية البريطانية ، ودفع معاشات للموظفين الانجليز السابقين ، واستمرار العمل بالالتزامات الدولية وبعض التزامات تعاقدية معينة ، وعقد معاهدة لتنظيم أمور التجارة والملاحة ، والتزام نصوص اتفاقية الدفاع المعقودة بتاريخ ٢٩ أغسطس . ويتضمن ملحق المعاهدة نصا بشأن دفع التعويض للشركات البريطانية اذا صودرت أو أمت وذلك خلال المدة السابقة لعقد المعاهدة التجارية والملاحية . وتنص اتفاقية الدفاع على جلاء القوات البريطانية واستعانة بورما ببعثة عسكرية بريطانية واستيراد بعض المعدات الحربية من إنجلترا ، وامتيازات متبادلة بشأن استعمال المطارات والموانى (١) .

الهند وباكستان :

فى فبراير ١٩٤٦ قررت بريطانيا ارسال بعثة وزارية الى الهند لتجرى مناقشات مع نائب الملك والزعماء السياسيين الهنود ، حول مستقبل البلاد الدستورى . واقترحت اللجنة قيام حكومة مؤقتة يتولى فيها الهنود جميع الوزارات ، وذلك الى أن يتم انتخاب جمعية تأسيسية تتولى اعداد الدستور المقبل . ورفضت اللجنة فكرة قيام دولة اسلامية مستقلة .

وافق حزب المؤتمر على تكوين الحكومة المؤقتة التى تولت مسئولياتها فى ٢ سبتمبر . ولما اجتمعت الجمعية التأسيسية فى ٩ ديسمبر من العام نفسه قاطعتها العصبة الاسلامية والولايات الهندية . وهنا أعلنت الحكومة البريطانية فى ٢٠ فبراير ١٩٤٧ أنها تعتزم نقل السلطة الى أيدي الهنود ، فى موعد غايته يونيه ١٩٤٨ .

استقال اللورد ويفل ، نائب الملك ، وخلفه الفايكانت مونتابتن (٢٣ مارس ١٩٤٥) الذى أجرى مشاورات مع زعماء الهنود ، أعلن بعدها أن الحل الوحيد هو تقسيم شبه القارة الى دولتين . وفى ١٨ يونيه ١٩٤٧ صدر قانون الاستقلال وأصبح نافذا من ١٥ أغسطس . وفى عام ١٩٥٠ أصبحت الهند جمهورية ديموقراطية ذات سيادة ، وأعلنت باكستان فى عام ١٩٥١ أنها جمهورية اسلامية ، وذلك مع بقاء الدولتين فى الكومنولث .

(١) المصدر السابق .

(ب) انتصار القومية فى أفريقيا

كانت خريطة أفريقية فى عشية الحرب العالمية الأولى على النحو التالى :

١ - الممتلكات الفرنسية وتتكون كالتى :

- (أ) فى شمال أفريقية : الجزائر ، وتونس ، ومراكش .
- (ب) أفريقية الغربية الفرنسية وتضم السنغال وغينيا وساحل العاج وداهومى والسودان الفرنسى وموريتانيا والنيجر وفولتا (العليا) .
- (ج) أفريقية الاستوائية التى أصبحت تتكون من جابون والكنغو الأوسط وأبانجى شارى وتشاد .
- (د) جزيرة مدغشقر والصومال الفرنسى .

٢ - الممتلكات البرتغالية وتشمل الرأس الأخضر، وغينيا (البرتغالية)، وجزر الأمير وساو توميه ، وأنجولا وموزمبيق . ومساحتها جميعا ٧٩٤ر٩٥٩ ميل مربع .

٣ - الممتلكات الألمانية وكانت : أفريقية الغربية الألمانية (تقع بين أفريقية الغربية البرتغالية وروديسيا الشمالية واتحاد جنوب أفريقية) والكمرون ، وتوجولاند ، وأفريقية الشرقية الألمانية .

٤ - ممتلكات بلجيكا وهى الكنگو (٧٥٧ر٩٠٤ ميل مربع) ، واعترف مؤتمر برلين (١٨٨٤) بالملك ليوبولد رئيسا لدولة الكنگو ، ثم ضمت الى بلجيكا نفسها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧ .

٥ - الممتلكات الإيطالية وشملت ليبيا وارتريا والصومال الإيطالى .

٦ - الممتلكات البريطانية وتكونت من :

(أ) أفريقية الشرقية البريطانية وتضم الى جانب جزيرتى زنجبار وبمبا ، كينيا وأوغندا .

(ب) أفريقية الجنوبية البريطانية وتشمل روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ومحميات باسوتولاند وبشوانالاند وسوازيلاند .

(ج) أفريقية الغربية البريطانية وتضم نيجيريا وغامبيا وساحل الذهب وسييراليونى .

وكان اتحاد جنوب أفريقية جزءا من الامبراطورية البريطانية ولكنه .
حصل على وضع الممتلكات المستقلة فى عام ١٩١٠ ، وكذلك احتلت
بريطانيا مصر عام ١٨٨٢ واشتركت فى ادارة السودان بمقتضى اتفاقية
فرضتها عام ١٨٩٩ .

وترتب على هزيمة ألمانيا فى الحرب أن نزعته منها ممتلكاتها فى
القارة . وطبق نظام الانتداب وفقا للترتيب التالى :

(ا) قسمت توجولاند الى قسمين ، أحدهما تحت الانتداب الفرنسى ،
والآخر انتدبت له بريطانيا التى ألحقته اداريا بمستعمرة ساحل الذهب .
(ب) تم الشئء نفسه بالنسبة الى الكمرون ، وألحقت بريطانيا
القسم الخاص بها اداريا ببنيجيريا .

(ج) وضعت أفريقية الشرقية الألمانية تحت الانتداب البريطانى
وصارت تعرف باسم تنجانيقا .

(د) انتدبت بلجيكا لادارة رواندا - أوروئدى .

(هـ) انتدب اتحاد جنوب أفريقية لادارة اقليم أفريقية الجنوبية
الغربية .

وبمقتضى معاهدة فرساي (١٩١٩) ضمت الى موزمبيق المنطقة
الواقعة جنوب روفاما Rovama والمعروفة باسم « مثلث كيونجا »
وكان من أفريقية الشرقية للألمانية . وانتهزت بريطانيا فرصة انضمام الدولة
العثمانية الى جانب ألمانيا فأعلنت حمايتها على مصر .

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين اعترفت بريطانيا بأن مصر دولة
مستقلة ذات سيادة وذلك بمقتضى تصريح صدر من جانب واحد فى ٢٨
فبراير ١٩٢٢ ، ولكنه كان استقلالا أقرب الى الصورية منه الى الحقيقة
اذ كان مصحوبا بتحفظات تجعل اليد العليا فى ادارة شئون البلاد للدولة
البريطانية ، بطريق مباشر أو غير مباشر .

واذ لم تكن ايطاليا راضية عما آل اليها نتيجة انضمامها الى الحلفاء
فى الحرب العالمية الأولى ، عمدت الى احتلال الحبشة (١٩٣٥) ،
والتجا الامبراطور هيلاسلاسى الى انجلترا . وفى يونية ١٩٣٦ تقرر

ضم الحبشة الى الصومال الايطالى ، وتكونت وحدة جديدة باسم « أفريقية الشرقية الايطالية » .

ولقد شهدت الفترة التالية لانتهاى الحرب العالمية الثانية انهيار النظام الاستعمارى نتيجة نمو وتصاعد الوعى القومى . والواقع أن عوامل عدة أسهمت فى خلق هذا الوعى وتنميته منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وفى مقدمتها تأثير الكنيسة اذ كانت من الادوات الفعالة فى تقويض النظام الاستعمارى ، ذلك أن الرغبة فى نشر المسيحية تطلبت أن يطالع الأفريقيون الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد ، وما كان فى الامكان ادراك هذه الغاية لو اقتصر الأمر على طبعاته باللغات الأوربية ومن هنا صار لزاما العمل على نشره باللغات واللهجات السائدة بين ذلك العدد الكبير من الشعوب والقبائل والعشائر الأفريقية ، وكانت النتيجة أن تحول ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ من هذه اللغات واللهجات الى أسلوب الكتابة ، فقامت الصحافة وراحت تعالج الموضوعات العامة ، وصار فى امكان الزعماء نشر أفكارهم . ولم يقف دور الكنيسة عند هذا الحد ، بل قامت الارساليات بانشاء المدارس فى مختلف الجهات وفى داخل القارة بالغابات والمناطق البعيدة عن العمران .

وأنشأت الادارة الأوربية وبالتعاون مع المؤسسات الدينية والخيرية عددا من المدارس الأولية بصفة خاصة . وبرغم قصور التعليم فقد كان له تأثير كبير فى اذكاء الروح القومية اذ صار من الميسور الاطلاع على ثمار الفكر العالمى ، كما أمكن اصدار الصحف بما يفسح المجال أمام متابعة التطورات العالمية .

وفضلا عن ذلك فان معرفة اللغات الأجنبية – وكانت وسيلة التدريس – أتاحت الفرصة للاستماع الى الاذاعات الأجنبية ، وهذه الظاهرة صارت أشد بروزا بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت الاذاعة من الأسلحة الفعالة التى استخدمتها الدول جمعاء لنشر آرائها وفلسفتها . وكذلك أدى التعليم ، على انخفاض مستواه ، الى ظهور طبقة بوجوازية متعلمة صغيرة ، مبعدة عن الحكم والامتيازات الاقتصادية . وهذه الطبقة رأت فى تحطيم الاستعمار السبيل لتنمية مصالحها .

نعلم أن الدافع على استعمار أفريقية كان الاستفادة من مواردها ؛

ووجود ثروة معدنية ضخمة أدى الى حركة تصنيع لم يسبق لها مثيل فى تاريخ القارة . وترتب على الثورة الصناعية والتقدم الاقتصادى نشوء قوتين تتعارض مصالحهما مع المصالح الأجنبية المسيطرة ، وهما : البورجوازية الوطنية وتتمثل فى المشتغلين بالتجارة الصغيرة وممارسة الحرف التى تتطلب المهارة . أما القوة الثانية فتتمثل فى نشوء طبقة عمالية ضخمة يربط بين أفرادها نوع العمل الرخيص المرهق الذى يؤدونه ، والأجور المنخفضة التى تؤدى لهم ، وابعادهم عن الأعمال الحاذقة لصالح العمال البيض . وأخيرا - وليس آخرا - كان للتصنيع وما صحبه من تيسير الانتقال وقيام المدن ، آثار واضحة فى اضعاف النظام القبلى .

وكان للحربين العالميتين دورهما فى اذكاء الشعور الوطنى . ففى كل منهما أسهم الأفريقيون ، أملا فى جزاء ، فى احراز النصر . وأبرزت الحربان أفكارا جديدة وولدت تنظيمات جديدة . ففى عام ١٩١٨ طلع الرئيس ويلسون ببرنامجه المكون من أربع عشرة نقطة لتحقيق السلام . فالبند الخامس يعالج موضوع الدعاوى الاستعمارية ويتحدث عن مصالح الشعوب التى يعنيها الأمر ، وأنه يجب أن يكون لها وزن يتساوى مع المطالب العادلة . وتمشيا مع المبادئ التى نادى بها الرئيس الأمريكى أقيم نظام الانتداب الذى يعتبر - على الأقل من الناحية النظرية - خطوة تقدمية لأنه اعترف دولى بأن الاستعمار أصبح خطأ تاريخيا وأن سياسة الضم المباشر لم يعد لها مكان فى المجتمع الدولى المعاصر ، ثم جاء « ميثاق الأطلنطى » (١٤ أغسطس ١٩٤١) فتحدث صراحة عن « حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكم الذى يعيشون فى ظله » ومن الطبيعى أن يندرج هذا على المستعمرات . وتضمن « ميثاق » الأمم المتحدة عبارة تقرير المصير . والفصل الحادى عشر منه عبارة عن تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى . والفصل الثانى عشر يتعلق بنظام الوصاية الدولى ، وتقرر المادة ٧٦ أن من أهدافه الأساسية « العمل على ترقية الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال . . » .

ولعب التضامن الآسيوى الأفريقى دورا هاما فى تأييد الحركات القومية ، ففى مؤتمر باندونج (١٨ - ٢٤ أبريل ١٩٥٥) اتخذت قرارات على جانب كبير من الأهمية . فبالنسبة الى مشاكل الشعوب التابعة :

ناقش المؤتمر الآسيوى الأفريقى مشاكل الشعوب التابعة والاستعمار ، والشروع التى تنتج عن إخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبى . واتفق المؤتمر على ما يأتى :

(أ) إعلان أن الاستعمار فى جميع مظاهره ، شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

(ب) إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب .

(ج) دعوته الدول المعنية الى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب .

قبل عام ١٩٦٠ ، وبخلاف ليبيريا ومصر ، استقلت ليبيا (١٩٥١) والسودان وتونس ومراكش (١٩٥٦) وغانا (١٩٥٧) وغينيا (١٩٥٨) . وكانت سنة ١٩٦٠ سنة الاستقلال فى الواقع ، ففيها استقلت موريتانيا ، ومالى ، وساحل العاج ، والنيجر ، وتشاد ، وفولتا العليا ، والكمرون ونيجيريا ، وجمهورية أفريقية الوسطى ، وجابون ، وتوجو ، وداهومى ، والكنغو ليوبولدفيل (زائير الآن) وجمهورية الكونغو (الكونغو برازافيل) والصومال ، ومدغشقر (مالاچاش) .

ولم تتوقف الحركة الوطنية عن إحراز المزيد من النجاح ، فشهدت السنوات التالية استقلال : سيراليون وتنجانيقا (١٩٦١) ، ورواندا وبوروندى والجزائر وأوغندا وزنجبار (١٩٦٢) ، وكينيا (١٩٦٣) ، وزامبيا وملوى وتنزانيا (١٩٦٤) ، وغامبيا وروديسيا (١٩٦٥) ، وبتسوانا ولسوتو (١٩٦٦) ، وغينيا الاستوائية وسوزايلاند (١٩٦٨) . واطردت العملية وأخذت بلاد القارة الباقية تظفر بحريتها الواحدة تلو الأخرى ، وكانت آخر السلسلة تتمثل فى زمبابوى .

الا أن مولد الأخيرة لم يكن بالسهل ، اذ كانت هناك قوى متعددة وهى :

الأقلية البيضاء ، والأغلبية الوطنية ، وبريطانيا التى كانت ترى أنها صاحبة السلطة الشرعية ، ومعنى هذا أن الحركة الوطنية كان عليها أن تقاتل جبهتين تمثلهما العنصرية البيضاء والاستعمار البريطانى .

وترجع نشأة الأقلية البيضاء الى تدفق البيض على روديسيا منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وأخذت أعدادهم تتزايد باطراد ، وبدأت

عملية انتزاع الأراضي من الأفريقيين وتوزيعها على البيض . ولتمكين سيطرة الآخرين منحهم بريطانيا الحكم الذاتي فى عام ١٩٢٣ ، وأعلن الدستور فى العام نفسه .

وفى عام ١٩٣٠ تملك البيض المناطق التى بها مناجم التعدين ، أى حوالى نصف مساحة البلاد تقريبا .

وفى عام ١٩٥٣ أنشئ « اتحاد وسط أفريقيا » من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند ، ولكنه ألغى فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ ، وحصلت زامبيا (روديسيا الشمالية) وملاوى (نياسالاند) على استقلالهما فى عام ١٩٦٤ .

وقامت فى روديسيا الجنوبية حكومة بيضاء برئاسة ايان سميث Ian Smith الذى أعلن فى ٧ نوفمبر ١٩٦٥ استقلال روديسيا من جانب واحد ، ثم أعلنها جمهورية مستقلة خارج الكومنولث فى ٢ فبراير عام ١٩٧٠ . وهذا التصرف لم تعترف به بريطانيا ، كما استنكرته الدول الأخرى ، وفى يولييه ١٩٧٤ أجريت انتخابات فاز فيها حزب ايان سميث بجميع المقاعد .

أما عن الحركة الوطنية فقد تأسس فى سبتمبر ١٩٥٧ حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى واختير جوشوا نكومو رئيسا له ، ولكن الحكومة حلته وقبضت على جميع قادته . وفى عام ١٩٦٠ تكون الحزب الديموقراطى الوطنى الذى حل فى ديسمبر من العام التالى . وهنا شكل الوطنيون « حزب اتحاد شعب زمبابوى » فقامت حكومة الأقلية البيضاء باعتقال زعمائه ، ولكن هذا لم يحل دون ازدياد الحركة الوطنية قوة وحدة .

الا أن الانقسام أخذ يدب فى صفوف الوطنيين ابتداء من عام ١٩٦٤ ، فخرج ندابانجى سيتولى وشكل الاتحاد الوطنى الأفريقى لزمبابوى (ZANu) . ولكن الحزبين أعلنوا الكفاح المسلح فى عام ١٩٦٧ .

واذ بدا واضحا استحالة بقاء الوضع على ما هو عليه ، تم الوصول فى ٣ مارس ١٩٧٨ الى تسوية أقرها مؤتمر انعقد فى سالسبورى ، وتقضى بانتقال السلطة رسميا الى الأفريقيين فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ أو قبل ذلك ، وقيام حكومة مؤقتة تتمثل فى مجلس دولة يسيطر عليه الآخرون ، ومجلس

وزراء يمثل فيه البيض والسود بالتساوى . الا أن الجبهة الوطنية بزعامة
تكومو وموجابى أعلنت رفضها للتسوية ، فازداد تفاقم الأزمة .
وفى ١٧ أكتوبر ١٩٧٩ قررت بريطانيا عودة الشرعية ابتداء من يناير
١٩٨٠ . وأخيرا شكلت أول وزارة فى زمبابوى المستقلة برئاسة ألبرت
موجابى .

ولعل أخطر الأحداث خلال الصراع من أجل الاستقلال ، كان الانقسام
بين الجبهات الوطنية الذى تحول الى حرب أهلية بين أتباع كل من
تكومو وموجابى ، ولكن كان واضحا أن النصر سوف يكون من حظ
الآخر ، وأيده رأى العام الأفريقى وغيره .

ولم يقف الأمر عند تحقيق الاستقلال للدول التى أشرنا اليها ، بل
نشطت الدعوة الى الوحدة الأفريقية ، وقامت «منظمة الوحدة الأفريقية»
فى عام ١٩٦٣ (١) .

غير أن طريق ما بعد الاستقلال لم يكن كله مفروشا بالورود ، فقد
شهدت القارة حروبا أهلية فى الكنگو ونيجيريا (٢) وتعرض ما لا يقل
عن ٢٨ بلدا للاضطرابات والانفعالات والثورات ، ويسود نظام الحزب
الواحد فى ٢٦ دولة أفريقية .

وصورة التطور الاقتصادى تستوقف النظر . فبرغم أن القارة تضم
٨% من سكان العالم ، فان نصيبها من المنتج القومى الاجمائى العالمى
لا يتجاوز الواحد فى المائة . وزاد الدخل بالنسبة الى الفرد بنسبة ١٥
فى المائة خلال الستينات . وهبط نصيبها من الصادرات العالمية من
٢٦% فى علم ١٩٦٣ الى ٣% فى عام ١٩٦٩ . والموارد المتاحة لبنك
التنمية الأفريقى ضئيلة ، ومن ثم فقدته على تقديم القروض لأغراض
التنمية محدودة الى درجة كبيرة (٣) .

ومع كل فالمستقبل مشرق ويبشر بالآمال الواسعة . فالقارة غنية

-
- (١) سنتحدث عنها لمناسبة المنظمات الاقتصادية الاقليمية .
(٢) نفرد للحركات الانفصالية الكبرى فى أفريقية وأسيا فصلا قائما
بذاته .
(٣) مجلة « تايم » الأمريكية بعددها الصادر بتاريخ أول فبراير
عام ١٩٧١ .

بالمعادن المختلفة ، والأرض خصبة ، وعدد السكان قليل . وهذه الموارد الاقتصادية والبشرية لم تستغل تماما وعلى نحو صحيح . ولو أن الأرض مزروعة بطريقة سليمة لوفرت مقادير ضخمة من الغذاء يمكن تصديرها الى المناطق الأخرى بالعالم التى تعاني من قصور الانتاج الغذائى ونقص التغذية .

لكن ، حتى يتسنى تحقيق التقدم ، لابد من بذل جهود كبيرة للتغلب على العديد من المشكلات ، وفى مقدمتها قلة التعليم بشكل واضح بوجه عام ، برغم أن عدد أبناء المدارس زاد الى الضعف أو الى أربعة أمثاله فى بعض البلاد الأفريقية منذ حصولها على الاستقلال . وتتمثل المشكلة الكبرى الثانية فى بدائية التكنيكات ، ومن ثم يتعين العمل بكافة السبل على الاستفادة من ثمار الثورتين العلمية والتكنولوجية ، وهو الأمر الذى تنبه له القادة فى الكثير من بلاد القارة . وأخيرا - وليس آخرا - فالاستقرار السياسى هو من القوى الدافعة على التقدم ، ولعل زائير ونيجيريا مثلا تقدمان الدليل على سرعة التقدم بعد أن تمكنتا من القضاء على الحركات الانفصالية التى سببت الكثير من الدمار .

الفصل العاشر

الحرب وتغير ميزان القوى

من أخطر النتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية التغيير البالغ الذى طرأ على القوة النسبية للدول العظمى التى كانت حتى عام ١٩٣٩ توجه سياسات العالم بوجه عام ، ان لم تكن تتحكم فى مصائر شعوبه . ويدل على جوهر هذا التبدل أنه لم تكد الحرب تضع أوزارها حتى صار واضحاً أن مصير العالم أصبح متوقفاً على العلاقة بين عملاقين هما : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى . كما ظهر العالم وقد انقسم الى معسكرين ، أحدهما غربى تتزعمه الدولة الأولى ، والآخر شرقى تقف على قمته القوة الأعظم الثانية .

وحتى تتبين هذه الصورة الجديدة نعرض هنا ، وبايجاز ، قوة ومركز الدول الكبرى فى نهاية الصراع العالمى الذى اشتبكت فيه ، بدافع أو آخر .

١ - الولايات المتحدة

لعل أبرز الآثار بالنسبة الى الولايات المتحدة ، الزيادة الهائلة ، بصورة مطلقة ونسبية ، فى الاقتصاد الوطنى والطاقة الانتاجية ، وفى استثماراتها الخارجية ، فضلاً عن قوتها العسكرية .

فقد ارتفع المنتج القومى الاجمالى من ٨٤ر٥ بليون دولار (متوسط السنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩) الى ٢٣٦ بليوناً عام ١٩٤٦ . وبرغم تناقص الأيدى العاملة فى القطاع الزراعى من ٩ر٥ ملايين (١٩٣٩) الى ٨ر٣ ملايين (١٩٤٦) ، كانت الزيادة فى الانتاج الزراعى ٣٦ فى المائة ، وذلك راجع الى زيادة المساحة المنزرعة بنسبة ١٠٪ ، ومضاعفة الأسمدة ، والتوسع فى استخدام الآلات ومن ذلك ارتفاع عدد الحرارات من ١ر٤ مليون سنة ١٩٣٦ الى ٢ر٦ مليون، سنة ١٩٤٦ .

ونلاحظ كذلك زيادة فى الانتاج الصناعى ، فقد زاد الرقم القياسى من ١٠٩ سنة ١٩٣٩ (١٩٣٥ - ٣٩ = ١٠٠) الى ١٨٢ سنة ١٩٤٧ .

ويدل على قوة الولايات المتحدة المبالغ الضخمة التي قدمتها الى الدول الأجنبية ، سواء بمقتضى قانون الاعارة والتأجير (١٦ مارس ١٩٤١ - أول سبتمبر ١٩٤٦) ، أو على هيئة منح ، أو طبقا لمشروع مارشال . فمنذ نهاية الحرب حتى أول أكتوبر ١٩٤٧ قدمت مساعدات مالية بلغت ١٦ر٦ بليون دولار (خارج برنامج مارشال) .

وخرجت الولايات المتحدة من الحرب وهى صاحبة قوة حربية هائلة :

١٩٤٥	١٩٤١	
٢٣	١٧	بوارج
٢٨	٧	حاملات طائرات
٧٠	—	سفن حراسة لحاملات الطائرات
٧٢	٣٧	طرادات
٣٧٣	١٧٢	مدمرات
٣٦٥	٧	حارسات المدمرات
٢٤٠	١١٣	غواصات

وزاد عدد الرجال فى البحرية من ٣٧٥ر٠٠٠ الى ٣٣٨٩ر٠٠٠ ، وعدد السفن الخاضعة لاشراف ادارة البحرية من ٤٥٠٠ (١٩٤١) الى ٩١٢ر٠٠٩ (١٩٤٥) ، وعدد الطائرات التابعة للجيش والبحرية من ٨٠٠٠ الى ١٢٠ر٠٠٠ خلال الفترة ذاتها . كذلك لا ينبغي أن ننسى حقيقة على جانب كبير من الأهمية فى ذلك الحين ، وهى أنه عندما انتهت الحرب كانت الولايات المتحدة هى الوحيدة التى تملك سر صناعة القنبلة الذرية . أضف الى ذلك أن سقوط اليابان واحتلالها من جانب القوات الأمريكية ، ووجود حكومة حزب الكومنتانج فى الصين وهى حكومة موالية لأمريكا ، كل ذلك جعل من الولايات المتحدة القوة الأعظم فى حوض الباسفيك .

هذه الاعتبارات التى ذكرناها أو ألمحنا اليها ، تمثل عنصر قوة كان لابد من أن يؤخذ فى الحسبان عند تقييم مركز هذه الدولة فى ميدان السياسة العالمية .

٢ - الاتحاد السوفييتى

خرج الاتحاد السوفييتى من الحرب وقد أصيب بخسائر فادحة .
وطبقا لتقدير لجنة فوق العادة شكلتها الحكومة السوفييتية لبيان خسائر
البلاد ، بلغت قيمة الخسائر المادية المباشرة ٦٧٩ بليون دولار . وغير
المباشرة بما يعادل ١٨٩٠ بليوناً (وهى تشمل نفقات الحرب وخسائر
الدخل القومى) . وقدرت الخسائر فى الأرواح بسبعة ملايين .

الا أن هذه الخسائر يقابلها توسع كبير فى المناطق الشرقية من البلاد .
ففى النصف الأول من عام ١٩٤٥ مثلاً ، بلغ الانتاج الصناعى فيها ضعف
ما كان عليه خلال الفترة المماثلة من عام ١٩٤١ . فقد زاد الانتاج بالأورال
مثلاً بنسبة ٢٦٠ ٪ ، وفى سيبيريا ١٨٠ ٪ ، وفى إقليم الفولجا ٢٤٠ ٪ .
وخلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٤ زاد انتاج بعض السلع فى الأقاليم الشرقية ،
بالنسب الآتية (٪) سبائك الحديد ٥٨ ، الكوك ١٠٤ ، الفحم ٨ - ١٠٠ .

وترتب على الحرب تغيير فى علاقات الاتحاد السوفييتى التجارية
مع البلاد الأجنبية . وفى الفترة ١٩٢٥ - ٣٨ كانت ألمانيا وبريطانيا
والولايات المتحدة أهم عملائه ، تمسده بنسبة ٤٠ - ٦٠ ٪ من وارداته
وتأخذ حوالى نصف صادراته . ولم تكن التجارة مع دول شرق أوروبا
تتعدى ٢ ٪ من مجموع تجارة الاتحاد الخارجية . غير أن هذه الظاهرة
الآخيرة تغيرت بشكل واضح فى أعقاب الحرب ، وذلك راجع الى أسباب
عدة منها خروج ألمانيا من المنافسة ، وقيام حكومات فى هذه البلدان
موالية للروسيا أو على علاقات ودية معها . والجدول التالى يلقى ضوءاً
على هذه الحقيقة .

نصيب الاتحاد السوفييتى فى التجارة الخارجية

لشرق أوروبا (٪)

١٩٤٦	١٩٣٨	
٧٦	—	بلغاريا
١١	١٨	تشيكوسلوفاكيا
٢١	٠٨	فنلندا
٣٦	—	هنغاريا
٦٠	٠٥	بولندا

غير أن الاتحاد السوفييتي خرج من الحرب قويا من نواح أخرى لها أهميتها :

أولا - أصبح يملك أقوى قوة عسكرية برية .

ثانيا - اتسعت رقعته اتساعا كبيرا وقد سبق أن بينا ذلك فى فصل سابق .

ثالثا - قامت حكومات شيوعية فى بلاد شرق أوربا ، وارتبطت معه بمعاهدات صداقة ومعونة متبادلة ، ومعنى هذا أنه أنشأ منطقة عازلة تحمى حدوده الغربية فى حالة ما اذا نشب صراع مسلح مصدره الغرب .

رابعا - بهزيمة ألمانيا زال أكبر خطر كان يهدد روسيا ، كما حدث فى الحربين العالميتين الأولى والثانية .

خامسا - قوى مركزه فى الشرق الأقصى بعد سقوط اليابان ، وبسبب استيلائه على أجزاء تابعة لها . ولم تمض أربع سنوات على انتهاء الحرب حتى استولى الشيوعيون على الحكم فى الصين ، وعقدوا معاهدة صداقة وتحالف مع الاتحاد السوفييتي .

٣ - المملكة المتحدة

كانت إنجلترا تشغل قبل الحرب مركزا هاما فى مجالات السياسة والاقتصاد والقوة البحرية . فقد بلغت قيمة استثماراتها فى الخارج ٤٠٠٠ مليون جنيه تدر عليها دخلا يوازى ربع ما كانت تتسلمه من الخارج . وكانت الامبراطورية البريطانية تملك ٣٠٪ من الحمولة التجارية العالمية أى ضعف ما كان للولايات المتحدة .

وقدر دخلها من الخدمات الملاحية فى السنة بنسبة ١٢٪ من دخلها العام . أما من حيث الطاقة الصناعية فقد كان المتوسط السنوى من انتاج الفحم ٢٣٣ مليوناً من الأطنان المترية ، تصدر منه ٤١ مليوناً ، كما بلغ انتاج الصلب ١٣ مليون طن سنة ١٩٣٧ .

هذا المركز القوى تعرض لتغيير خطير بفعل الحرب ، فتجولت بريطانيا من دولة دائنة الى أخرى مدينة ولم يحل شهر يونية ١٩٤٥ حتى كانت قد باعت ما قيمته ١١١٢ مليون جنيه من استثماراتها الرأسمالية

فيما وراء البحار ، ونقص الاحتياطي من الذهب والدولارات من ٨٦٤ مليون دولار (١٩٣٨) الى ٤٥٣ مليونا .

وتراكم عليها من الديون الاسترلينية ٢٧٩٥ مليون جنيه ، تضاف الى دين قدره ٧٦٠ مليونا كان عليها سنة ١٩٣٨ ، وذلك بالاضافة الى القرض الأمريكى الكبير الذى عقده .

وصارت حمولة البحرية البريطانية أقل من ٢٣٪ من مجموع الحمولة العالمية ، وأقل من نصف حمولة الولايات المتحدة ، كما تعرض أسطولها الحربى لخسائر فادحة . وفى هذا قال أحد الكتاب : « ازاء السيادة البحرية التى احتفظت بها انجلترا زمنا طويلا ، فان اختفاءها يجب أن يعد من أهم نتائج الحرب العالمية الثانية » (١) .

وانخفض الدخل من الاستثمارات بالخارج الى ما دون ١٠٠ مليون جنيه فى السنة . وأصبحت صادرات البلاد تعادل ٤١٪ من مستواها قبل الحرب .

وطرأ تحول خطير على كيان الامبراطورية البريطانية فلم تمض سنوات قلائل على انتهاء الحرب ، حتى أصبحت بورما جمهورية مستقلة ، وصدر قانون انتقال السلطة فى شبه القارة الهندية - الباكستانية ، وحدث الشىء نفسه بالنسبة الى سيلان ، وقررت ايرلندا قطع الصلات التى تربطها بالامبراطورية . أما اتحاد جنوب أفريقية فأخذت النزعة الانفصالية فيه تزداد قوة . وصارت كندا من ناحيتى الاقتصاد والدفاع أقرب الى مسaire الولايات المتحدة منها الى انجلترا .

وفى الشرق الأدنى ألغت بريطانيا انتدابها على فلسطين فى مايو ١٩٤٨ ، مما نشير اليه على سبيل المثال لا الحصر :

٤ - دول أخرى

وأصيبت فرنسا بضربات شديدة ، ففقدت ما حمولته ٢ مليون طن من بحريتها التجارية (الحمولة الكلية قبل الحرب ٢٩ مليون) ،

(1) J. E. Tyler ; Great Britain, the United States and the Future . p. 46 .

وقدّرت خسائر ذلك البلد بما قيمته ٢١ بليون دولار . وهبط انتاجها من المواد الغذائية الى حوالى ٦٠٪ من مستوى ما قبل الحرب .

وخرجت فرنسا من الشرق الأدنى باستقلال سوريا ولبنان ، وكانت النزعة القومية فى ممتلكاتها الأخرى تزداد قوة ، وخاصة فى الهند الصينية .

وخرجت ايطاليا وألمانيا واليابان مهزومة ومنهوكة القوى ، وفقدت ايطاليا واليابان ما كان لهما من ممتلكات فيما وراء حدودهما ، واقتطعت من ألمانيا أجزاء كبيرة ، كما أصبح انقسامها الى دولتين منفصلتين حقيقة واقعة .

والخلاصة أن العالم فى عشية الحرب العالمية الثانية كانت تلعب الأدوار الأولى على مسرحه دول سبع هى : ألمانيا ، وإنجلترا ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى ، وفرنسا ، واليابان وايطاليا . وبانتهاء الحرب لم يقف فى الصف الأمامى سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

هاتان القوتان الأعظم كانتا تمثلان نظامين اجتماعيين متعارضين كل التعارض . وكان الشك المتبادل هو الطابع المميز للعلاقة بين هاتين القوتين ، كل منهما تعتقد أن الأخرى تهدف الى القضاء عليها ، وكل منهما تسعى الى احتواء خطر الثانية وإبعاده بقدر الامكان . ومن هنا نشأت فكرة الأحزمة الواقية أو العدوانية فليس ثمة فرق فى الحقيقة بين الأمرين ، أى نشأت فكرة الأحلاف العسكرية .

الفصل الحادى عشر

المواثيق والمنظمات الاقليمية

تقوم المواثيق والمنظمات الاقليمية على مبدأ تحقيق فكرة السلامة المشتركة على أساس اقليمى . وتوضيح ذلك أن هناك مناطق مليئة بعوامل الخطر من نواح معينة ، وفى هذه الحالة تفضل الدول الواقعة فى نطاقها أن تتفق فيما بينها على الوسائل التى تكفل حفظ الأمن والسلم ، وابعاد عوامل الاحتكاك ، ومقاومة أى عدوان أو تهديد بالعدوان قد تتعرض له بصورة فردية أو جماعية . ويستند أنصار هذا الأسلوب فى تأييده والالتجاء اليه ، الى أن الدول البعيدة عن منطقة الخطر قد لا تجد لها مصلحة مباشرة فى الحرص على دفع العدوان .

ولا يقتصر أمر هذه التنظيمات على الجوانب الدفاعية والمسائل السياسية ولكنه قد يشمل التعاون فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها من العوامل ذات الأثر فى التقريب بين الشعوب والمجتمعات . وقد تكون لبعض الدول مصلحة معينة فى الابقاء على وضع من الأوضاع أو على تسوية مترتبة على معاهدة ، ومن ثم ترى من الخير لها الاتفاق على سياسة مشتركة تهدف الى تحقيق هذه الأهداف . كذلك يراد بأمثال هذه التنظيمات والتجمعات أن تتكون لأعضائها قوة جماعية تكون ذات أثر فى الدفاع عن مصالحها بين الكتل أو الدول الكبيرة .

والملاحظ أن هذه التنظيمات تحقق قدرا طيبا من النجاح فى ميادين التعاون الاجتماعى والثقافى ، الا أنه لا ينبغى المغالاة فى قيمتها بالنسبة الى توفير الأمن لأعضائها والدفاع عن سلامة أراضيها واستقلالها بسبب ضعف قواها ازاء الدول الكبرى ، ولهذا - مثلا - تحطم الاتحاد بين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا بسبب ظهور النازية وبدئها فى

انتهاج سياسة عدوانية . وإذا كان الاتحاد الأمريكى (منظمة الدول الأمريكية الآن) قد وقى نصف الكرة الغربى شر الأطماع الخارجية ، فينبغى أن نذكر أن الفضل راجع الى ما تملك الولايات المتحدة من قوة .

ومن عوامل الضعف فى هذه التنظيمات التفاوت فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فضلا عن هذا فان منظمة اقليمية تضم بين أعضائها دولة بالغة القوة ، سرعان ما تخضع لنفوذ الأخيرة الى حد كبير . وأكثر من هذا أن هذه التنظيمات قد تنجح فى حل مشكلات سياسية أو اقتصادية ذات أهمية مشتركة بالنسبة الى أعضائها ، ولكن هذا غير كاف بسبب وجود مشاكل وثيقة الصلة بالأحوال العالمية عامة ، لا يستطيع تنظيم صغير أو متوسط أن يؤثر فيها .

ولقد وقف « عهد » عصبة الأمم موقفا سلبيا من التنظيمات الاقليمية . غير أن اخفاق الجهود التى بذلت فى سبيل تحقيق فكرة الأمن الجماعى لفت الأنظار الى مبدأ الموائيق الاقليمية ، وهو ما نلمسه واضحا فى مشروع اتفاقية المعونة المتبادلة ، وفى ميثاق لوكارنو ، واتفاقية وشنطن بشأن الحالة فى الشرق الأقصى والباسفيك . وفى عام ١٩٣٤ تقدمت فرنسا باقتراح يهدف الى عقد سلسلة من الموائيق الاقليمية بين دول البحر المتوسط ، ودول وسط أوروبا ، ودول شرق أوروبا . ولكن الظروف القائمة آنذاك حالت دون خروج الفكرة الى حيز التنفيذ . أما « ميثاق » الأمم المتحدة فكان موقفه ايجابيا على ما سبق لنا بيانه عند الحديث عن « الأمم المتحدة » .

ولقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين مجموعة من أمثال هذه الموائيق والتنظيمات الاقليمية ، أهمها :

(١) التحالف الصغير : Little Entente بين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا ويوغوسلافيا من أجل المحافظة على ما حققته من مكاسب اقليمية بعد انحلال امبراطورية آل هابسبرج . ولقد نشأ هذا التحالف عن طريق عقد معاهدات ثنائية بين تشيكوسلوفاكيا (١٩٢٠/٨/١٤) ، وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا (١٩٢١/٤/٢٣) ورومانيا ويوغوسلافيا (١٩٢١/٦/٧) . وفى اجتماع عقد بجنوا اتفقت الدول الثلاث (١٩٢٢) على سياسة مشتركة ، ثم وقعت معاهدة بينها فى ٢١ مايو ١٩٢٢ .

وثرتب على وصول هتلر الى أعنة الحكم أن زادت مخاوف أعضاء التحالف ، فوقعوا (١٦ فبراير ١٩٢٣) على ميثاق يقوم على مبدئين : التوحيد الكامل فى سياستهم العامة ، واقامة صرح تنظيمى يشمل مؤتمرا من وزراء الخارجية ، وسكرتارية دائمة ، ومؤتمرا اقتصاديا .

ونتج عن سقوط تشيكوسلوفاكيا وانحياز رومانيا الى ألمانيا أن انهار التحالف .

(٢) ميثاق البلقان : خلال انعقاد المؤتمر العالمى للسلام فى أثينا (أكتوبر ١٩٢٩) أخذ ممثلو الدول البلقانية يمهدون السبيل لفكرة اقامة اتحاد يزيل ما بينها من عوامل التوتر والخلاف . وفى ٩ فبراير ١٩٣٤ وقع اتفاق بين اليونان ورومانيا وتركيا ويوغوسلافيا ، وينص على جواز انضمام دول أخرى اليه ، غير أن هذا لا يتم الا بالموافقة الاجماعية من جانب المؤسسين . وفى يوليو ١٩٣٨ عقدت معاهدة بين أعضاء الميثاق ريلغاريا وتعهدت فيها الدول الخمس بعدم اللجوء الى القوة اذا نشب خلاف بينها .

(٣) ميثاق دول البلطيق : (١٢) سبتمبر ١٩٣٤) وفيه تعهدت استونيا ولااتفيا ولتوانيا بالعمل المشترك فى مسائل السياسة الخارجية التى تؤثر فى الدول الثلاث ، وأن تتبادل المعونة السياسية والدبلوماسية ، وتعقد بانتظام مؤتمرات لتحقيق هذا الغرض ، وتحل الخلافات والمنازعات بالطرق الودية .

(٤) ميثاق سعد آباد : وهو اتفاق بين ايران وتركيا والعراق وأفغانستان وقع فى ٨ يولية ١٩٣٧ ، وجدد فى ديسمبر ١٩٤٢ لمدة تنتهى فى ٢٥ يونية ١٩٤٨ .

وننتقل الآن الى عرض التنظيمات الاقليمية التى وجدت من قبل الحرب العالمية الثانية ، وكذلك التنظيمات التى ظهرت الى عالم الوجود بعد تلك الحرب .

(١) الكومنولث

فى عام ١٨٣٨ حدثت اضطرابات فى كندا العليا وكندا السفلى ،

فقررت الحكومة البريطانية ارسال اللورد درام Durham للتحري
تقدم تقريراً أعلن فيه أن العلاج الوحيد يكون بمنح أهل المستعمرات نفس
نوع الحكم الذاتى فى جميع شئونهم الداخلية ، على نحو ما يتمتع به
الانجليز أنفسهم . وكانت النتيجة اقامة الحكم المسئول فى المستعمرات
الأمريكية الشمالية (١٨٤٦ - ٤٩) ، ثم فى استراليا ونيوزيلندا بعد
ذلك بسنوات .

ثم جاءت مرحلة ثانية لها أهميتها ، وهى تحويل المستعمرات الى
« ممتلكات مستقلة » dominions أى توحيد المجموعات المتجاورة
من المستعمرات لانشاء كيانات قومية . وفى عام ١٨٦٧ قررت المقاطعات
الرئيسية الأربع فى شمال أمريكا الشمالية تكوين اتحاد federation
باسم « دومنيون كندا » . ولكن تأخرت العملية فى المستعمرات الأخرى ،
فأعلن قيام « كومونولث أستراليا » فى عام ١٩٠١ ، و « اتحاد جنوب
أفريقية » فى ١٩١٠ ، ولم تظفر نيوزيلندا بالتسمية « دومنيون »
رسمياً الا فى سنة ١٩١٧ .

وبسبب ما صاحب الحرب العالمية الأولى من مسئوليات ومطالب ،
صار لزاماً أن تشارك بلاد الدومنيون فى تشكيل السياسة الخارجية . وفى
مارس ١٩١٧ أنشئت « وزارة الحرب الامبراطورية » وهى خلاف الوزارة
البريطانية بلندن . وفى الاجتماع الثالث للهيئة الجديدة فى نوفمبر
١٩١٨ أدعت الممتلكات المستقلة الحق فى أن تمثل فى مؤتمر الصلح .
وعند التوقيع على المعاهدة فى نهاية الحرب ، وقع الوفد البريطانى
بالنيابة عن الامبراطورية البريطانية ككل ، ووقع مندوبو الممتلكات
المستقلة ، كل عن بلده . ثم تدعمت الشخصية الجديدة لبلدان الدومنيون
عندما انضمت الى عضوية عصبة الأمم .

وكان لزاماً تحديد بعض الاعراف التى تحكم العلاقات فى داخل
الكومونولث واعطائها قوة القانون ، ومن ثم جاء « قانون وستمنستر
Statute of Westminster لعام ١٩٣١ » فنص على أن أى قانون يسنه
البرلمان الامبراطورى ، لا يمتد أثره الى أى من بلاد الدومنيون الا برضاء
الآخر ؛ كما خول لكل من هذه البلاد وضع قوانين ذات أثر فعال .

وكان من أثر انهيار النظام الاستعماري فى آسيا بعد الحرب العالمية

الثانية ، انضمام أعضاء جدد الى الكومنولث ، وهم الهند وباكستان وسيلان . وهنا ثارت مشكلة الولاء للتاج فى حالة بلد كالهند قرر الأخذ بالنظام الجمهورى . ذلك أن المؤتمر الامبراطورى لعام ١٩٢٦ عرف « مجموعة المجتمعات التى تحكم نفسها بنفسها والمكونة من بريطانيا العظمى والممتلكات المستقلة » بأنها « مجتمعات مستقلة استقلالا داخليا تاما فى داخل الامبراطورية البريطانية ، متساوية فى الوضع ولا تخضع واحدة منها للآخرى فى أية ناحية من نواحي شئونها الداخلية أو الخارجية ، وان كان يوحد بينها جميعا ولاء مشترك للتاج » .

هذا النص على الولاء للتاج ينطبق على الملكيات من أعضاء الكومنولث ، مثل كندا وأستراليا ، ولكن لا يمكن أن ينطبق على بلد جمهورى النظام . ولحل الأشكال اجتمع مؤتمر رؤساء الوزارات فى عام ١٩٤٩ وأصدر تصريحاً جاء فيه :

« أبلغت حكومة الهند حكومات الكومنولث الأخرى بعزم الشعب بأنه فى ظل الدستور الذى يوشك أن يتقرر ، سوف تصبح الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة . ومع هذا ، فان حكومة الهند أعلنت وأقرت رغبة الهند فى استمرار عضويتها الكاملة فى كومنولث الشعوب وقبولها الملك كرمز الارتباط الحر بين شعوبها الأعضاء وانه بصفته هذه رئيس الكومنولث ، ان حكومات بلاد الكومنولث الأخرى ، التى لم يتغير أساس عضويتها ، تقبل عضوية الهند المستمرة وترحب بها تمشياً مع نصوص ذلك التصريح » .

هذه الصيغة التى توصل اليها المؤتمر أتاحت الانضمام الى الكومنولث من جانب عدد من البلاد الأفريقية التى حصلت على استقلالها من بريطانيا ، مثل غانا وأوغندا وسيرا ليونى الخ . وبانضمام الدول الآسيوية والأفريقية تأكد الطابع الجديد للكومنولث وهو تعدد الأجناس التى يشتمل عليها .

ويلاحظ أنه بخلاف المملكة المتحدة ، وفى كل من البلاد الأعضاء فى الكومنولث (عدا البلاد المنصوص على أنها لا تدين بالولاء للتاج) فان الملكة يمثلها حاكم عام يضطلع بكثير من وظائف الملكة فى انجلترا ، مثل دعوة وحل وتأجيل البرلمان ، والتصديق على القوانين ، وتعيين الوزراء والقضاة . وكان قد تم الاتفاق فى المؤتمر الامبراطورى لعام ١٩٣٠ ،

على أن يكون تعيين الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس وزراء الدومينيون المعنى .

وجميع أعضاء الكومنولث يمثلهم فى المملكة المتحدة موظفون يطلق على الواحد منهم اسم « المندوب السامى » . ولحكومة المملكة المتحدة موظفون مثلهم فى كل من البلاد المعنية ، كما أن الشئء نفسه نلقاه بين أعضاء الكومنولث .

ان الكومنولث قائم على أسلوب التعاون والتشاور ، وهو يتحقق عن طريق :

١ - وزارة علاقات الكومنولث ، وعن طريقها يجرى تلقى البيانات والمعلومات من وزارة الخارجية فى حكومات الكومنولث فيما وراء البحار ، ونقل البيانات والمعلومات اليها .

وهذه البيانات تشمل جميع المسائل ذات الأهمية المشتركة مثل : الشؤون الخارجية ، والدفاع ، والمسائل الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - المندوبون السامون وهم يلعبون دورا هاما فى تيسير عملية التشاور ، وفى دعم العلاقات بين أعضاء الكومنولث .

٣ - اجتماعات رؤساء الوزارات ، وفيها يتم استعراض المسائل الدولية ومسائل الكومنولث مما له أهمية مشتركة بالنسبة الى الأعضاء . وهذه الاجتماعات لا تتخذ قرارات ، ولكنها مكان للنقاش والبحث وتفهم مختلف وجهات النظر .

٤ - مجموعة من اللجان والمنظمات الدائمة مثل المكاتب الزراعية والعلمية .

ولقد تعرض الكومنولث لتغييرات عدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فانضمت نيوفوند لاند الى اتحاد كندا فى عام ١٩٤٨ ، وانفصلت بورما (١٩٤٨) وأرلند الحرة (١٩٤٩) ثم اتحاد جنوب أفريقية (١٩٦٠) الذى أصبح يطلق عليه اسم جمهورية جنوب أفريقية . وفى نفس الوقت زاد عدد الدول الأعضاء زيادة واضحة بسبب استقلال الكثير من المستعمرات البريطانية السابقة فى آسيا وأفريقية وغيرهما ، وكانت النتيجة أن صارت الأجناس الملونة تشكل الأغلبية الكبرى .

وتعرض الكومنولث للكثير من المشاكل والأحداث التي كشفت عما ينطوى عليه هذا التنظيم من تناقضات وما يعانيه من توترات . فانجلترا تتهم أحيانا بأنها تتصرف دون استشارة الأعضاء الآخرين ، أو على الأقل دون اخطارهم مقدما بما تعتزم الاقدام عليه من أعمال . وأبرز مثال على هذا كان الانذار الذى وجهته هى وفرنسا الى مصر واسرائيل فى أكتوبر ١٩٥٦ ، والذى أدانه نهرو رئيس وزراء الهند ، باعتبار أنه انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة .

ويبدى الآسيويون والأفريقيون سخطهم على موقف انجلترا من السياسة العنصرية التى تنتهجها جمهورية جنوب أفريقية وكذلك روديسيا بعد أن أعلنت الاستقلال من جانب واحد . وطالب الكثير من الدول الأفريقية بالتدخل الفعال من جانب بريطانيا أثر اعلان روديسيا استقلالها ، ولكن هذه المطالبات لم تلق صدًى ايجابيا . وزاد السخط بعد الاتفاق المبدئى الذى توصلت اليه بريطانيا مع حكومة روديسيا فى نوفمبر ١٩٧١ .

ولما تولى ادوارد هيث رئاسة الوزارة البريطانية بعد فوز المحافظين فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٧٠ ، أعلن أنه يعتزم استئناف ارسال الأسلحة الى جنوب أفريقية ، الأمر الذى أثار الدول الأفريقية الأعضاء بوجه خاص ، اذ اعتبروا مثل هذا التصرف دعما لجمهورية جنوب أفريقية فى سياستها القائمة على التفرقة العنصرية ، حتى أن بعض هذه الدول هدد بالخروج من الكومنولث .

وفى ظل هذا الجو المكهرب اجتمع مؤتمر رؤساء الوزارات فى سنغافوره (١٤ - ٢٢ يناير ١٩٧١) وحضره ممثلو احدى وثلاثين دولة من دول الكومنولث . أثار المؤتمر الموضوع ودار جدل عنيف وطويل ، ولكنه انتهى الى تشكيل لجنة لبحث الأمر ، من ثمانية أعضاء أغلبهم يمثلون البلاد المعتدلة . وكانت وجهة نظر بريطانيا تتمثل فى ضرورة دعم الدفاع فى جنوب أفريقية لحماية طريق رأس الرجاء الصالح ، بحجة وجود الأسطول السوفييتى فى المحيط الهندى .

ويرى فريق كبير فى انجلترا نفسها أن الكومنولث يعتبر الآن خطأ تاريخيا ، وأن هذا التنظيم لا جدوى منه ، بل انه عبء أكثر منه كسب لبلادهم . فقد أصبح مجموعة من الشعوب الملونة وصارت الدول الأعضاء البيضاء أقلية لا وزن لها .

ودول الكومنولث لا تراعى مصالح بريطانيا ، بل وكثيرا ما تتخذ سياسات معادية لبريطانيا . وحتى فى المجال الاقتصادى يزداد اتجاه الأعضاء الى بلاد غير انجلترا ، ومن أمثلة ذلك أستراليا التى أقامت علاقات تجارية واسعة مع الولايات المتحدة واليابان .

ولقد تعرض الكومنولث لضربة عندما أعلنت باكستان فى فبراير ١٩٧٢ خروجها منه احتجاجا على موقف بريطانيا منها خلال حرب الأخيرة مع الهند وما بعدها ، مما سنعرض له بالتفصيل فى فصل قادم .

وفيما يلى بيان عن البلاد الأعضاء فى

تاريخ الانضمام	عدد السكان	البلد
١٩٧٣- ٧- ١٠	٥١٨ر٠٠٠	جزر بهاما
١٩٦٦- ١١- ٣٠	٢٥٤ر٠٠٠	بربادوس
١٨٦٧- ٧- ١	٢٣ر٢٣١ر٠٠٠	كندا
١٩٧٤- ٢- ٧	١١٠ر٠٠٠	جرينادا
١٩٦٦- ٥- ٢٦	٨٣٠ر٠٠٠	جيانا
١٩٦٢- ٨- ٦	٢ر٠٦٠ر٣٠٠	جاميكا
١٩٦٢- ٨- ٣١	١ر٢٠٠ر٠٠٠	ترينداد وتوباجو
	٥٥ر٩٦٨ر٣٠٠	بريطانيا
١٩٦٤- ٩- ٢١	٣٠٠ر٩٠٠	مالطه
١٩٦١- ٣- ١٣	٦٠٠ر٠٠٠	قبرص
١٩٦٦- ٩- ٣٠	٦٧٥ر٠٠٠	يوتسوانا
١٩٧٥- ٢- ١٨	٤٩٥ر٠٠٠	جامبيا
١٩٥٧- ٣- ٦	٩ر٢٠٠ر٠٠٠	غانه
١٩٦٣- ١٢- ١٢	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠	كينيا
١٩٦٤- ١٠- ٤	١ر٢١٤ر٠٠٠	ليثوسو
١٩٦٤- ٧- ٦	٥ر١٧٥ر٠٠٠	ملاوى
١٩٦٨- ٣- ١٢	٨٨١ر٩٠٠	موريشس
١٩٦١- ١٠- ١	٧٩ر٧٥٩ر٠٠٠	نيجيريا

١٩٧٦- ٦-٢٩	٦٠٠ر٠٠٠	سيشل
١٩٦١- ٤-٢٧	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	سيراليونى
١٩٦٨- ٩- ٦	٥٣٠ر٠٠٠	سوازيلاند
١٩٦٢-١٢- ٩	١٤ر٥٠٠ر٠٠٠	تنزانيا
١٩٦٢-١٠- ٩	١١ر٠٠٠ر٠٠٠	أوغندا
١٩٦٤-١٠-٢٤	٤ر٥٠٠ر٠٠٠	زامبيا
١٩٧٢- ٤-١٨	٧١ر٤٩١ر٠٠٠	بنجلادش
١٩٤٧- ٨-١٥	٦٠٤ر٠٠٠ر٠٠٠	الهند
١٩٥٧- ٨-٣١	١٢ر٢٣٠ر٠٠٠	ماليزيا
١٩٦٥-١٠-١٥	٢ر٢٩٤ر٩٠٠	سنغافوره
١٩٤٨- ٢- ٤	١٣ر٨١٩ر٠٠٠	سرى لانكا
١٩٠١- ١- ١	١٣ر٣٣٨ر٠٠٠	أستراليا
١٩٠٧- ٩-٢٦	٣ر١١٠ر٧٠٠	نيوزيلند
١٩٧٠-١٠-١٠	٥٥٩ر٠٠٠	فيجى
١٩٦٨- ١-٣١	٧ر٥٠٠	ناورو
١٩٧٥- ٩-١٦	٢ر٨٥٠ر٠٠٠	بابوا غينيا الجديدة
١٩٧٠- ٦- ٤	٩٠ر٢٠٠	تونجا
١٩٧٠- ٨-٢٨	١٥١ر٣٠٠	ساموا الغربية

(٢) منظمة الدول الأمريكية

حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على استقلالها عن بريطانيا العظمى فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، كما شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر استقلال الممتلكات البرتغالية والأسبانية فى العالم الجديد ، وهكذا ربطت بين جمهوريات النصف الغربى للكرة الأرضية رابطة الكفاح القومى . وفضلا هذا كانت بينها صلات الانتماء الى عالم يبعد عن أوربا وغيرها من القارات ، والحرص على أمنها وسلامتها من العدوان الخارجى ، والتقارب فى النظام السياسى ، والحاجة الى سيادة السلام بينها حتى تتوافر على النهوض والارتقاء واستثمار مواردها وثرواتها الطبيعية ولهذا ردد بعض الكتاب فكرة قيام اتحاد من الجمهوريات الأمريكية ، وأخذت الفكرة تسير فى طريق التحقيق حينما أشار وزير خارجية الولايات المتحدة عام ١٨٨٠ الى أن على الجمهوريات الأمريكية أن تتشاور بقصد الحيلولة دون نشوب الحروب فيما بينها .

وفى ٢٠١٢ مارس من عام ١٨٩٠ اجتمع بوشنطن مؤتمر يمثل هذه الدول وقرر أن يقوم القانون العام للشعوب الأمريكية على أساس التحكيم ، ثم أخذت تتوالى المؤتمرات فى فترات منتظمة لتقرير قواعد التعاون فى الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية حسب نشوء الحاجات .

الا ان فكرة التعاون الوثيق بين الدول الأمريكية كانت تصطد من وقت لآخر بكثير من الصعاب أهمها :

١ - كان من أثر الحرب بين الولايات المتحدة وأسبانيا سنة ١٨٩٩ أن ألفت ظلا من الشك على أهداف الولايات المتحدة التى ظهرت أمام الكثيرين ذات طابع استعماري وخشيت الدول اللاتينية الصغرى أن دورها قد يأتى بعد كوبا فتعتمد الولايات المتحدة الى السيطرة أو الاستيلاء عليها . وهذا يفسر سوء حالة الجو الذى انعقد فيه مؤتمر مدينة مكسيكو (١٩٠١ - ١٩٠٢) . وقد حاول ممثلو الولايات المتحدة تهدئة هذه المخاوف باقتراح حل كافة المنازعات عن طريق التحكيم فلم يتحمس الجميع للاقتراح . كذلك ثارت الشكوك وأحاطت بمؤتمر ريودى جانيرو سنة ١٩٠٦ وذلك بسبب فرض تعديل بلات على كوبا وثورة بنما والتدخل فى شئون الجمهورية الدومينيكية . وكذلك نلاحظ بصدد السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى تنافسا على زعامة نصف الكرة الغربى بين الولايات المتحدة وجمهورية الأرجنتين .

٢ - الاختلاف فى المستوى الاقتصادى والسياسى والثقافى فقد كانت الولايات المتحدة على جانب كبير من الاستقرار السياسى والتفوق الاقتصادى بالقياس الى زميلاتها اللاتينية . وفضلا عن هذا فبرغم أن الأخيرة كانت تتبع النظام الديمقراطى الا أنه فى الحقيقة لم يكن مستقر الدعائم ، ولذا تعرضت هذه البلاد لثورات واضطرابات داخلية كثيرا ما أسفرت عن خضوعها للحكم المطلق بصورة سافرة أو مستترة .

٣ - نظرت الدول اللاتينية بعين الجزع الى تغلغل التجارة الأمريكية وتسرب رؤوس الأموال الأمريكية بسرعة وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى حتى ذهب البعض الى أن الاستعمار الأمريكى الاقتصادى سيحل محل الاستعمار الأيبيرى السابق .

٤ - نتيجة لازمة الاقتصادية العالمية الكبرى عمدت الولايات المتحدة (م ٩ - المشكلات السياسية)

الى رفع الرسوم الجمركية واغلاق الباب فى وجه منتجات الدول الأخرى، الأمر الذى أثر فى تجارة الأمم اللاتينية وجعلها تعتمد الى الأخذ بسياسة الوطنية الاقتصادية حماية لنفسها ولاقتصادها .

٥ - نظرت الدول الأمريكية الى مبدأ منرو على أنه سلاح تشهره الولايات المتحدة حتى يخلو لها المجال كى تبسط سيطرتها على العالم الجديد بأسره ، وساعد على شيوع هذه الفكرة ما كانت تعتمد اليه الولايات المتحدة أحيانا من التدخل فى الأمور الداخلية للبلاد اللاتينية .

٦ - ظهرت نزعة بين الشعوب اللاتينية بقصد تكتلها لمواجهة الضغط من جانب الولايات المتحدة ، ولا شك أن هذه الروح لا تتفق مع مبدأ الشعور الأمريكى الموحد .

وكان أهم ما عنى به موضوع فض الخلافات بالطرق السلمية . وأول ما نلقاه فى سبيل تحقيق هذه الغاية معاهدات بريان (١٩١٣ - ١٤) وتتضمن تعهدا من جانب الموقعين عليها بأن يخضعوا خلافاتهم للتحقيق والتوفيق ، على أن يتعهد الطرفان المتنازعان بعدم اللجوء الى القوة حتى يصدر قرار اللجنة المختصة . ويلاحظ أنه فى سنة ١٩٠٧ اتفقت خمس من دول أمريكا الوسطى على انشاء محكمة عدل ذات اختصاص بالنظر فى كافة المنازعات دون استثناء ، كما أجاز للأفراد مقاضاة الدول (الموقعة) ولكن هذه المحكمة توقفت عن الوجود سنة ١٩١٧ حين أنكرتها جمهورية نيكاراغوا . واقترحت الولايات المتحدة التحكيم الاجبارى فى المنازعات المترتبة على دعاوى مالية ووقعت دول تسع اتفاقا فى هذا المعنى ، ثم وقع اتفاق سنة ١٩١٠ وبمقتضاه قبلت الدول الموقعة أن ترفع الى محكمة التحكيم الدائمة بلاهاى أو الى أية محكمة خاصة كافة الدعاوى بشأن الخسائر المالية أو التعويض مما لايمكن تسويته بالأساليب الدبلوماسية ، وهو الاتفاق الذى أسفر عنه مؤتمر بيونس آيرس .

وبمقتضى معاهدة جوندرا (١٩٢٣) تقرر أن المنازعات التى لا يمكن حلها بالوسائل الدبلوماسية أو بأسلوب التحكيم ترفع الى لجنة تحقيق وأنشئت لجنتان دائمتان لهذا الغرض فى مدينتى واشنطن ومونتفيدو . ولأى من الطرفين المتنازعين أن يطلب التحقيق وعلى اللجنة أن تخطر الطرف الآخر فورا ، كما أن عليها أن تقدم تقريرها خلال سنة ، ويتعهد الطرفان المتنازعان بعدم تعبئة قواتهما على مقربة من الحدود خلال ستة أشهر تالية لصدور تقرير اللجنة .

ولما اجتمع مؤتمر الاتحاد الأمريكى بمدينة هافانا عام ١٩٢٨ أُعْتُبِرَ حرب الاعتداء جريمة ترتكب ضد الانسانية ، وقرر أن تتعهد الشعوب الأمريكية بالالتجاء الى الوسائل السلمية لحل ما بينها من منازعات . وأعلنت الدول الموقعة على الميثاق الأرجنتينى (١٩٣٣) أنها تنكر حرب الاعتداء لا فى علاقاتها بعضها ببعض فحسب بل وفى علاقاتها مع الدول التى لم توقع على الميثاق ، كما التزمت بعدم الالتجاء الى أساليب العنف فى حل الخلافات على الأراضى . ومن المبادئ التى قررها الميثاق عدم الاعتراف بالتسوية الاقليمية التى تترتب على وسائل غير سلمية ، وعدم الاعتراف بصحة احتلال أو امتلاك أرض بالقوة المسلحة .

أما فيما يختص بالدفاع عن الدول الأمريكية فقد اجتمع مؤتمر فى مدينة ليما ببيرو فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ وذلك فى وقت تخرجت فيه الأحوال الدولية بأوربا وآسيا ، وأعلن الرئيس روزفلت « أن الدفاع القومى أصبح الآن مسألة دفاع قارى . . بالتعاون مع الجمهوريات العشرين الأخرى وكندا » . وأسفر المؤتمر عن موافقة اجماعية على ما يعرف باسم « تصريح المبادئ الأمريكية » وهو تأكيد لمذهب عدم التدخل . وتحريم استخدام القوة كأداة للسياسة القومية أو الدولية ، وتأييد مبدأ التسويات السلمية للمنازعات والتصريح بأن التعاون الدولى شرط لازم للمحافظة على المبادئ سالفة الذكر . غير أن أهم عمل قام به المؤتمر إصدار « تصريح ليما » الذى ينص على أنه فى حالة تعرض سلم وأمن أية جمهورية أمريكية أو سلامة أراضيها للتهديد فان مثل هذا التهديد يهم جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأمريكى وعليها أن تتخذ الخطوات التى تملئها الظروف دون الاساءة الى سيادة كل منها . وهذه العبارة الأخيرة أريد بها ازالة الشكوك من نفوس الدول اللاتينية ازاء سياسة الولايات المتحدة .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية اجتمع فى بنما ممثلو الولايات المتحدة وعشرين دولة أمريكية وأصدروا تصريحا هامما فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، وبعد الاشارة الى تضامن الشعوب الأمريكية وحيادها قرروا أن لهم الحق فى انشاء منطقة سلام تمتد الى مسافة ثلاثمائة ميل من السواحل الأمريكية وفى داخل هذه المنطقة تحرم أعمال الدول المحاربة سواء بالبر أو بالبحر أو الجو . وعلى الجمهوريات ، بصفة مشتركة أو فردية ، أن تنشئ دوريات بحرية وجوية للتأكد من مراعاة الدول المحاربة لحياد هذه المنطقة . وأقر وزراء الخارجية انشاء لجنة مالية

واققتصادية استشارية تمثل الدول الأمريكية وتتكون من الخبراء والمختصين . وصاغ المندوبون تصريحاً عاماً بشأن حياد الجمهوريات الأمريكية ويتضمن عدم التصريح باستخدام أى أرض أمريكية كقواعد للعمليات الحربية أو السماح بطيران الطائرات المحاربة على أراضي النصف الغربى من الكرة الأرضية . وأقر التصريح قواعد لحجز السفن والتفتيش . ولكن الدول المحاربة أبت الاعتراف بقانونية هذه المنطقة المحايدة وأكدت أنها لن تلقى بالاً الى ذلك لأن خصومها لن يتقيدوا بالأمر .

وانعقد مؤتمر هافانا (٢١ - ٣٠ يولييه سنة ١٩٤٠) والسبب المباشر فى عقده الخوف من أن تلجأ ألمانيا الى الاستيلاء على المستعمرات الأمريكية التابعة للدول التى اجتاحتها ، والرغبة فى مكافحة الطابور الخامس ، ومعالجة ما طرأ على تجارة الدول الأمريكية من الاضطراب . وقد عبر المستر كوردل هل عن أغراض المؤتمر بقوله انها تنحصر فى « حماية استقلال الجمهوريات الأمريكية وسلامها ورفاهيتها » ، وقرر المؤتمر أنه اذا تعرضت أرض أمريكية تابعة لدولة أوربية لأن تستولى عليها دولة غير أمريكية فان الشعوب الأمريكية تتولى أمرها الى أن تعاد الى صاحبها الشرعى . ولا شك أن هذا انذار موجه الى دول المحور اذا ما فكرت فى الاعتداء على الممتلكات الأوربية فى العالم الجديد . وفى مؤتمر ريودى جانيرو سنة ١٩٤٢ أوصى المؤتمر الدول الممثلة فيه بقطع علاقاتها مع دول المحور . ومن وسائل التعاون الدفاعى بين الشعوب الأمريكية انشاء لجنة الدفاع عن الدول الأمريكية سنة ١٩٤٢ .

ومن أهم المؤتمرات ذلك الذى عقد فى مدينة المكسيك (٢١ فبراير - ٨ مارس سنة ١٩٤٥) وحضره ممثلو عشرين دولة (عدا الأرجنتين)

حيث أصدروا تصريح شابولتبك Act of Chapultepec

الخاص بالمساعدات المتبادلة والتضامن الأمريكى . وينص على أن أى عمل عدوانى ضد أية دولة من الدول الأمريكية يؤثر فى أمن وتضامن القارة الأمريكية . وعلى أنه فى حالة اعتداء أو خطر اعتداء تتشاور الدول الأمريكية فيما بينها بصدد التدابير التى قد يكون من المرغوب اتخاذها . وقد أراد بعض الأعضاء انشاء أداة تكفل تنفيذ العمل الجماعى ولكن لم تنفذ الفكرة بسبب اعتراض ممثل الولايات المتحدة الذى أشار الى قرب انعقاد مؤتمر سان فرنسيسكو ليضع ميثاق الأمم المتحدة . وأخيراً

توصل المؤتمر الى صيغة للنص على تدابير غير عسكرية ضد المعتدى ،
بل واستخدام القوة المسلحة خلال فترة الحرب .

وفى عام ١٩٤٨ انعقد المؤتمر التاسع فى بوجوتا وحضره ممثلو
احدى وعشرين دولة أمريكية . ولهذا الاجتماع أهمية بالغة اذ أصدر
ميثاق « منظمة الدول الأمريكية » ونص الميثاق على المساواة فى السيادة
بين الدول الأعضاء ، وحرّم تدخل أية دولة فى شئون أخرى الا فى حالة
التدابير للمحافظة على السلم والأمن .

وقرر الميثاق انشاء الأجهزة والترتيبات الآتية :

١ - مؤتمر الدول الأمريكية ويجتمع مرة كل خمس سنوات باعتباره
السلطة العليا .

٢ - اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء للتشاور ، ويمكن الدعوة
اليه لمعالجة مشكلات طارئة مهمة وخاصة أعمال العدوان أو التهديد
بالعدوان .

٣ - مجلس المنظمة وهو عبارة عن هيئة دائمة مقرها مدينة وشنطن ،
وتعاونها ثلاثة أجهزة فنية (مجلس اقتصادى واجتماعى ، مجلس رجال
الفقه ، مجلس ثقافى) .

وانعقد فى كراكاس (١ - ٢٨ / ٣ / ١٩٥٤) أول مؤتمر بعد انشاء
منظمة الدول الأمريكية ، وأسفر عن صدور الوثيقة المعروفة باسم « اعلان
التضامن » وهو استنكار قوى للتدخل من جانب الشيوعية الدولية ، كما
قرر أن تسلط أو تحكم الحركة الشيوعية الدولية على المؤسسات السياسية
بأية دولة أمريكية ، ومد النظام السياسى لدولة خارجية الى نصف الكرة
الغربى ، سوف يشكل تهديدا لسيادة واستقلال الدول الأمريكية ، ويعرض
سلام المنطقة للخطر ، ويقتضى الاجتماع من أجل التشاور بصدد اتخاذ
العمل المناسب وفقا للمعاهدات القائمة .

ومما يلفت النظر أن جواتيمالا رفضت التصديق على الاعلان ، كما
امتنعت كل من المكسيك والأرجنتين عن التصويت .

بعد ذلك حدثت تطورات فى منطقة البحر الكاريبى اعتبرت تهديدا
للسلم ، مما استلزم أن يلتقى وزراء الخارجية للتشاور ، وكان خامس
اجتماع لهم فى مدينة سننتياجو علم ١٩٥٩ ، حيث صدر « اعلان سننتياجو »
وفيه أن وجود نظم الحكم المعادية للديمقراطية يشكل انتهاكا للمبادئ

التي بنيت على أساسها منظمة الدول الأمريكية ، ويعرض السلم والتضامن والعلاقات الطيبة في نصف الكرة الغربى للخطر » . وكان المقصود آنذاك التوترات الناتجة من الجهود الثورية الرامية الى قلب الدكتاتوريات ، فكان المنظمة أرادت المحافظة على الأوضاع القائمة .

وحدث أن وجهت فنزويلا الاتهام الى جمهورية الدومينيكان بالاشتراك في محاولة لاغتيال الرئيس الفنزويلي بيتانكور ، فدعت الى اجتماع لوزراء الخارجية . انعقد الاجتماع (١٦ أغسطس ١٩٦٠) في سان جوزيه بكوستاريكا ، وطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية فوراً مع جمهورية الدومينيكان ، ووقف التجارة معها وقفا جزئيا على أن يكون البدء بمنع ارسال الأسلحة ومعدات الحرب اليها ، على أن يقرر مجلس المنظمة ما يراه مناسبا من تدابير اقتصادية أخرى . غير أن المجلس ألغى العقوبات بعد سقوط تروجيلو رئيس جمهورية الدومينيكان .

وكان الموقف في كوبا قد أصبح يشكل تهديدا للسلم في نظر الدول الأمريكية التي خشيت أن تمتد اليها مبادئ كاسترو الثورية ، وهنا عقد في يناير ١٩٦٢ اجتماع لوزراء الخارجية ، حيث جرت فيه مناقشات عنيفة وبالجهد تمكن من اصدار قرار بطرد كوبا من المنظمة .

ولم يمض وقت حتى راحت فنزويلا تتهم كوبا بأنها شحنت سرا أسلحة للقوى الموالية للشيوعيين ، فاجتمع وزراء الخارجية في مدينة واشنطن (يولية ١٩٦٤) وقرروا توقيع العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية على كوبا ، غير أن المكسيك وشيلي وأورجواي وبوليفيا رفضت الموافقة على القرار .

والواقع أن الموقف من كوبا منذ الثورة التي تزعمها فيدل كاسترو ، كشف بصورة درامية عن التناقضات والتوترات في داخل منظمة الدول الأمريكية ، حيث كان الكثيرون يعتقدون أن المنظمة انما أنشئت لتخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أولا وقبل كل شيء . وكان يسود الشعور أيضا بأن الجار الغنى في الشمال يعامل اخوانه من أبناء أمريكا اللاتينية كأنهم من القصر ، أى لم يبلغوا سن الرشيد من النواحي السياسية والاجتماعية . وسخطت العناصر الراديكالية على الولايات المتحدة بسبب تأييدها لنظم الحكم الدكتاتورية ، وللأوضاع الاجتماعية التي تخدم مصالح الطبقات الرجعية المسيطرة على الحكم في أغلبية دول العالم الأمريكى - اللاتينى .

ولقد شهدت أمريكا اللاتينية فى السنوات الأخيرة مجموعة من التطورات التى تنطوى على أخطار تتعرض لها مصالح الولايات المتحدة . فالنظم العسكرية اليسارية فى بيرو (١) وبوليفيا استولت على أكبر استثمارات فى البلدين وهى شركات النفط . ومنذ انتخب أليندى رئيسا لجمهورية شيلى راح يطبق برنامج الماركسى بالنسبة الى الاستثمارات الأمريكية ، وأكبرها شركات النحاس . ولكن أليندى أقدم على خطوة تعتبر خطيرة فى نظر واشنطن ، اذ قرر عدم تعويض الشركات المؤممة لأنها استولت على الكثير من ثروة البلد بدون وجه حق . وحتى جيانا قررت الاستيلاء على صناعة البوكسيت المملوكة للمصالح الأجنبية ، على أن تدفع التعويض من الأرباح المستقبلية ، ولقد قال فوربس برنام Forbes Burnham رئيس وزرائها ، « ان البعض من أغنى مواردنا جرى استغلاله مع أقل قدر من الاشتراك من جانب أهل جيانا أو من أخذ مصالح جيانا فى الاعتبار » (١) ، وفى الأرجنتين كان الشعور المعادى للولايات المتحدة يشكل الشعار الذى يأمل عن طريقه ، السياسيون من اليمين أو اليسار الوصول الى الحكم (٢) .

ووراء هذا كله الاعتقاد - على ما ذكرت مجلة نيوزويك - بأن المستفيد الأكبر من « التحالف من أجل التقدم » هو الولايات المتحدة . ويضرب الأمريكيون اللاتين الكثير من الأمثلة التى تؤيد دعواهم ، فيقولون انه فيما بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٦ حصلت أمريكا اللاتينية على قروض واستثمارات أمريكية قدرها ستة بلايين دولار ، ولكنها دفعت ضعف هذا المبلغ على صورة أقساط ديون وفائدة عن القروض وأرباح محولة الى الولايات المتحدة . وفى الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٨ حققت الشركات الأمريكية أرباحا من عملياتها هناك بلغت ٧ بلايين دولار ، وفى الوقت نفسه هبطت قيمة ما استوردته الولايات المتحدة من أمريكا اللاتينية من ٢١ الى ١٢ فى المائة من مجموع تجارة الأخيرة ، بينما خلال الفترة ذاتها زاد مجموع واردات الولايات المتحدة بأكثر من ٤٠٠ فى المائة .

٣ - جامعة الدول العربية

برغم خضوع البلاد العربية قرونا للحكم العثمانى وما سرى فيه من

(١) حدث فيها انقلاب يمينى فى عام ١٩٧١ .

(٢) نيوزويك ، عدد ٣ مايو ١٩٧١ .

عوامل التخلف والانحلال ، ظلت محتفظة بالكثير من تقاليدھا المشتركة ، كما كانت بينها روابط اللغة والدين . وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أخذت تنتشر الدعوات الى الاصلاح والنهوض ، فقام الوهابيون فى شبه الجزيرة العربية ينادون بالتححرر من السيطرة العثمانية ، وبتطهير الحياة الاسلامية مما طرأ عليها من بدع لا تمت بصلة الى الاسلام . وقام محمد على فى مصر يعمل على السير بها فى قافلة التقدم الغربى ، وانتشر تأثيره الى المشرق ، ويبدو أنه كان يهدف الى احياء الدولة العثمانية بمختلف أجزائها حتى تقف حائلا دون أطماع الدول الغربية . واذا كانت أهداف محمد على ، وأهداف ابنه ابراهيم بتوجه خاص ، من حيث خلق دولة عربية موحدة ، لم يقدر لها التحقيق ، الا أن هذه الحركة كانت عاملا قويا أسهم فى اليقظة العربية فيما بعد . وقام الكثيرون من المفكرين والكتاب يدعون الى احياء العلوم والآداب العربية كمقدمة لايقاظ الوعى .

ولكن ظروف أخرى كان لها أثرها الكبير فى تنبيه الأذهان ، وفى مقدمتها المبادئ التى بشرت بها الثورة الفرنسية ، ونجاح الحركات القومية فى أوروبا ، والثورة الصناعية التى وجهت أنظار الغرب نحو استغلال الوطن العربى . ومن هنا تميز القرن التاسع عشر فى نصفه الأخير بدعوة اصلاحية ترمى الى تحقيق أغراض عدة منها اقامة حكم الشورى ، والأخذ بأساليب الحضارة الغربية من مختلف جوانبها ، والدعوة الى تكتل الشعوب العربية . وتألفت جمعيات عدة . ثم نشبت الحرب العالمية الأولى وخيل الى العرب أنها فرصة للخلاص بعد أن وعدهم الحلفاء بالتححرير من نير الأتراك العثمانيين ، ولكن هذه الآمال صدمت فى عنف حينما انجلت الحرب عن اقتسام البلاد العربية بين الدولتين الغربيتين ، انجلترا وفرنسا ، تحت ستار الانتداب . وهنا أخذت النهضة العربية تتخذ طابعا قوميا سداه ولحمته الخلاص من الاستعمار الغربى . الا أن فكرة الاتحاد العربى لم تخمد بل وجدت أنصارا وزادت قوة وبخاصة اذ أدرك الجميع أن قضايا العرب واحدة وأن حلها لا يتأتى الا بالتكتل . وكان هناك رأيان أحدهما يرى انشاء دولة عربية موحدة ، والاخر يحبذ قيام اتحاد من الدول العربية . وهذا الأخير الذى يأخذ فى الاعتبار أهمية العامل القومى وغيره من الاعتبارات هو الذى قدر له النجاح . وكان للحرب العالمية الثانية أثرها فى شحذ

الهمم وتسهيل السبيل بعد خروج فرنسا من سوريا ولبنان ، وقد بدا تعاون العرب وتغاطفهم واضحا جليا خلال الأحداث والمحن التي حاقت بهذين البلدين . ومما زاد من الشعور بالحاجة الى الاتحاد ، الأهداف الصهيونية اذ أدرك الجميع أن من واجبهم مقاومتها لأن نجاح الصهيونية وليدة الاستعمار الغربى خطر على كيانهم كافة .

ولقد لمست بريطانيا العظمى الروح العربية الجديدة وأرادت استمالة رأى العام العربى وبخاصة قبل اقدامها على غزو سوريا ولبنان وتخليصهما من نفوذ حكومة فيشى الموالية للألمان . فأصدر المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية تصريحاً بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ جاء فيه « لقد خطا العالم العربى خطوات واسعة فى طريق التقدم ، وهو يطمح الآن الى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالماً متماسكاً ، ويرجو أن تعاونه بريطانيا العظمى فى بلوغ هذه الغاية . ويسرنى أن أعلن باسم حكومة صاحب الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة وعن استعدادها لمساعدة القائمين بها حالما تتوفر لديها الأدلة على تأييد الرأى العام العربى لها » . وكرر الوزير نفس النقاط السابقة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ . وفى ٢١ مايو من العام ذاته صرح رئيس وزارة مصر (مصطفى النحاس باشا) بأنه سيدعو ممثلى كل من الدول العربية على حدة للتشاور فى بيان نوع العلاقة التى يراد قيامها فيما بين بعضها . ولقد أثار موقف بريطانيا الكثير من التساؤل ، ويرى البعض أنها أرادت من وراء قيام اتحاد عربى انشاء قوة ترعى مصالحها ازاء الخطر المعرضة له من جانب الولايات المتحدة من جهة والروسيا من جهة أخرى (١) .

ومهما كانت حقيقة نوايا الدولة البريطانية فان قادة العرب رأوا من المستحسن استغلال تلك الظروف لاجراج فكرتهم الى حيز التنفيذ . وقد اجتمعت لجنة فى مدينة الاسكندرية (٢٥ سبتمبر - ٧ أكتوبر ١٩٤٤) وانتهت الى اصدار بروتوكول الاسكندرية الذى وردت فيه العبارات التالية البالغة الأهمية « ان ممثلى هذه الدول اثباتا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين البلاد العربية جميعا ، وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصالح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيتها وآمالها ،

(١) دكتور كمال الغالى : ميثاق جامعة الدول العربية ص ٢٩ .

واستجابة للرأى العام العربى فى جميع الأقطار العربية ، اتفقوا على تأليف (جامعة الدول العربية) للدول العربية أن تنضم اليها على قدم المساواة » .

وأخذت اللجنة المختصة تعمل على صياغة ميثاق للجامعة الجديدة ، ووقعه ممثلو دول سوريا وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر ، وذلك فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، ووقعته مملكة اليمن فى صنعاء فى يوم ٥ مايو ، وفى العاشر من الشهر ذاته دخل الميثاق فى دور النفاذ وظهرت جامعة الدول العربية الى عالم الوجود لأول مرة .

وتتألف الجامعة من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى الانضمام الى الجامعة (المادة ١) (١) .

وحددت المادة (٢) الأغراض المتوخاة من انشاء الجامعة فيما يلى :

١ - توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها .

٢ - النظر فى شئون البلاد العربية ومصالحها .

٣ - التعاون فى الشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية ، وفى الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعمل وأمر الزراعة والصناعة ، وفى شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد ، وفى شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

٤ - التعاون مع الهيئات الدولية التى تنشأ لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية (المادة ٣ فقرة ٣) .

وحسب الميثاق هناك مجلس ولجان دائمة وأمانة عامة . ويتألف المجلس من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها ، وهو الذى يقوم بتحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيما بينها من اتفاقات فى مختلف

(١) أصبح عدد الدول الأعضاء ٢١ دولة .

الشؤون التى سبق ذكرها . وينعقد المجلس انعقادا عاديا مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وأكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة (المادة ١١) . وأهم اختصاصات مجلس الجامعة التوسط فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع الحرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما (م ٥ ف ٢) . وإذا وقع اعتداء من دولة على عضو من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس فورا فيقرر التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء (م ٦) . وتعرض عليه ميزانية الجامعة للموافقة عليها قبل بدء كل سنة مالية ويحدد نصيب كل من دول الجامعة فى النفقات ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء (م ١٣) . ويعين المجلس بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة (م ١٢ ف ٢) ، كما يضع نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين (م ١٢ ف ٢) . ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره باجماع الدول عدا الدولة المشار اليها (م ١٨ ف ٢) . وقد أنشئت لجنة تعرف باسم اللجنة السياسية من وزراء الخارجية وهى تنعقد فى حالتين مختلفتين ، ففى خلال انعقاد مجلس الجامعة فانها تعمل كلجنة فرعية ، وفيما بين أدوار انعقاد المجلس تقوم بتنسيق الخطط السياسية للدول الأعضاء فى الظروف الطارئة .

ونصت المادة الرابعة من الميثاق على أن تؤلف لكل من الشؤون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول . ويجوز أن يشترك فى اللجان أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

ويتضمن الميثاق نصوصا خاصة بفض المنازعات ، ويلاحظ أنه لا يجيز الالتجاء الى القوة لفض النزاع بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة

(م ٥ ف ١) فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما . وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته . وهنا نرى أن الالتجاء الى المجلس يتم بموافقة الطرفين المتنازعين ، وذلك بشرط ألا يكون النزاع متعلقا باستقلال الدولة أو سيادتها أو أراضيها ، فاختصاص المجلس هنا تحكيمى فى الواقع وان كان هذا التحكيم ليس الزاميا ، وللمجلس أيضا التوسط فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب ، وهو توسط يراد به التوفيق بينهما .

أما دفع الاعتداء فقد نظمت أمره للمادة السادسة التى تنص على أنه اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا . ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع فاذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الاجماع رأى الدولة المعتدية . ولكن الميثاق لا يوضح لنا ماهية هذه التدابير التى يتخذها المجلس وهذه ناحية قصور أو نقص لها أهميتها . وضرورة الاجماع لا شك أنها معطلة لعمل المجلس اذ من المحتمل والراجح أن تجد الدولة المعتدية نصيرا لها يمتنع عن الموافقة على ما يراد اتخاذ من تدابير ، واذا قيل ان عهد العصبة وميثاق الأمم المتحدة ينحوان هذا النحو ، نقول اننا هنا نلمس النقص فى الجامعة لأن واضعى الميثاق استرشدوا بعهد العصبة مع أن دول الجامعة العربية متجانسة فى أشياء كثيرة وأن الغرض الذى يستهدفه الكثيرون زيادة توثيق الصلات فتصبح الجامعة أقوى من كونها عصبة أو « أمم متحدة » . وهذا أمر يعتقد الكثيرون أن صائغى الميثاق لم يضعوه موضع الاعتبار اللائق .

وفى رأى بعض الباحثين أن الميثاق ينطوى على اتجاهين متعارضين: أحدهما يتجه نحو خلق اتجاه عربى هام وهذا ما نلمسه من العبارات التالية « واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية » (الديباجة) ، و « النظر فى شؤون البلاد العربية ومصالحها » (م ٢ ف ١) ، و « يجوز أن يشترك فى اللجان أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى » (م ٤ ف ٢) . أما الاتجاه الآخر فهو الذى يحرض

على تأكيد الناحية القومية الفردية وسيادة الدول الأعضاء . فالجامعة تتألف من الدول العربية المستقلة (م ١ ف ١) ، ومن أغراض الجامعة « تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها » (م ٢ ف ١) و « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض » (م ٩ ف ١) ، و « تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها » (مادة ٨) ، وإذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة » (م ٨ ف ١) . ويضاف الى ذلك ضرورة الاجماع مما أشرنا اليه قبلاً .

وقد تعرضت بعض نصوص الميثاق ومواده لكثير من الاعتراض والنقد وبصفة خاصة المادة التاسعة المتعلقة بالمعاهدات اذ قيل انه بالرغم من أن المعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين فان بعض هذه المعاهدات قد ينطوى على تهديد لسلامة الأعضاء الآخرين بصورة غير مباشرة مما قد ينجم عنه تفكك كيان الجامعة . ولهذا ارتفعت أصوات تطالب بتعديل الميثاق بحيث لا يكون لأى عضو الحق فى عقد معاهدة مع عضو آخر أو مع دولة غير عضو الا بعد عرضها على مجلس الجامعة وحتى يطمئن جميع الأعضاء الى أنها لا تتعارض مع روح التعاون العربى والأغراض الحقيقية للجامعة . وإذا اعترض البعض بأن فى هذا تقييداً لسيادة الأعضاء فاننا نقول ان من الواجب النظر الى التجانس بين الدول العربية والى الهدف البعيد الذى تنتجه نحوه حركة التعاون العربى .

وتنص المادة (١٨) على حق الانسحاب وهو ما يتعارض حقيقة مع فكرة الاتحاد العربى الوثيق العربى . وبمقتضى المادة (١٩) يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل الميثاق ، ولكن - وهنا نقطة الضعف - « للدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه » (ف ٣) ، مع أن الغرض من مثل هذا التعديل جعل الروابط بين دول الجامعة أمتن وأوثق (ف ١) .

ولقد تعرضت الجامعة لمحنة نتيجة زيارة الرئيس المصري لاسرائيل في أواخر عام ١٩٧٧ ، ثم التوقيع على اتفاقيتي كامب دافيد اللتين أعقبهما التوقيع على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل . وكانت النتيجة النهائية أن انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين مصر من جهة ومعظم الدول العربية الأخرى ، مما سوف نذكره بالتفصيل عند الحديث عن فلسطين .

منظمات أخرى في العالم العربي (١)

(أ) اتحاد الجمهوريات العربية :

في أواخر ديسمبر ١٩٦٩ اجتمع بطرابلس عاصمة الجمهورية العربية الليبية ، الرؤساء جمال عبد الناصر وجعفر نميري ومعمار القذافي وأصدروا اعلانا هو ميثاق بالعمل من أجل الوحدة ، كما قرروا :

(١) حدثت محاولات للتجمع العربي ولكنها أخفقت ومنها :

(أ) الاتحاد الهاشمي (فبراير - يوليه ١٩٥٨) : في ١٤ فبراير ١٩٥٨ اجتمع الملك فيصل (العراق) والملك حسين (الأردن) على عجل لبحث ما ينطوي عليه انشاء الجمهورية العربية المتحدة من معان وآثار ، ثم أعلنوا في أثر مباحثات سريعة ، تكوين اتحاد من الدولتين الهاشميتين . وطبقا لنصوص الاتفاق يحتفظ كل من الملكين بسيادته في بلده ، ولكنهما تعهدا بالعمل تدريجيا على توحيد قواتهما المسلحة واقتصادهما وسياساتهما الخارجية وتمثيلهما الدبلوماسي في الخارج . وأعلن قيام الاتحاد رسميا في ١٩ مايو برئاسة فيصل . ولكن ثورة ١٤ تموز في العراق واعلان الجمهورية وضع نهاية للاتحاد ، وفي أغسطس ١٩٥٨ أعلن الملك حسين رسميا نهاية التنظيم .

(ب) اتحاد الدول العربية المتحدة (مارس ١٩٥٨ - ديسمبر ١٩٦١) : في ٨ مارس ١٩٥٨ تم التوقيع في دمشق على « اتحاد الدول العربية المتحدة » من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية . وطبقا لنصوص الاتفاق تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها ، علم أن تتولى الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي يضمها الاتحاد .

وانتهت حياة الاتحاد في ديسمبر ١٩٦١ .

١ - انشاء مجلس للقيادة السياسية العليا يجتمع مرة كل أربعة أشهر فى أى مكان يقررونه .

٢ - انشاء مجلس تنفيذى مشترك يضم ممثليهم أو من يختارونهم من معاونيهم فى جميع المجالات وذلك لكى يضع هذا المجلس توصياته بسياسات العمل من أجل الوحدة ، وذلك حتى تعرض عليهم لابداء الرأى فيها .

٣ - انشاء لجنة فكرية خاصة تتولى من الناحية النظرية بلورة الاتجاهات السائدة فى أوطانهم وفى عالمهم ، « ذلك أن وحدة الفكرة هى التمهيد الحقيقى لوحدة التصور ، ثم وحدة التخطيط ، ثم وحدة التنفيذ » .

وفى ٢٩ أبريل ١٩٧١ وافقت المؤسسات السياسية والدستورية فى الجمهورية العربية المتحدة على وثائق اعلان الاتحاد ، وكانت قد سبقت الموافقة عليها من جانب المؤسسات المختصة فى كل من الجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية .

وفيما يلى أهم الأحكام الأساسية للتنظيم الجديد :

١ - الهدف من قيام الاتحاد هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة وحماية الوطن العربى والدفاع عن استقلاله ، وبناء المجتمع العربى الاشتراكى والعمل على تحرير الأراضى العربية المحتلة ، ودعم حركة التحرر الوطنى العربية وحركات التحرر الوطنى فى العالم .

والاتحاد مفتوح أمام جميع الدول العربية الأخرى التى تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل تحقيق المجتمع العربى الاشتراكى الموحد .

١ - يختص الاتحاد بالأمور التالية :

(أ) وضع أسس السياسة الخارجية .

(ب) مسائل السلم والحرب .

(ج) تنظيم وقيادة الدفاع عن الاتحاد ، مع قيام قيادة عسكرية مسئولة عن التدريب والعمليات .

(د) حماية الأمن القومى . وإذا وقعت اضطرابات من الداخل أو الخارج فى احدى الجمهوريات تهدد أمنها أو أمن الاتحاد ، تخطر حكومة هذه الجمهورية السلطات الاتحادية فوراً لكى تقوم هذه الأخيرة

باتخاذ الاجراءات الضرورية ضمن حدود صلاحيتها لحفظ الأمن والنظام .
وفى حالة ما اذا كانت حكومة احدى الجمهوريات فى وضع لا يسمح لها
بطلب العون من الاتحاد ، أو اذا كان أمن الاتحاد فى خطر فللسلطات
الاتحادية المختصة أن تتدخل وبدون طلب لحفظ النظام واعادة الأمور
الى نصابها .

(هـ) تخطيط الاقتصاد القومى ووضع خطط التنمية العامة المشتركة
وقيادة المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الاتحادى .

(و) وضع سياسة تعليمية وتربوية تهدف لبناء جيل قومى عربى
اشتراكى مؤمن .

(ز) قبول أعضاء جدد ويكون ذلك باجماع الرأى فى مجلس رئاسة
الاتحاد .

٣ - تقوم فى الاتحاد المؤسسات الآتية :

(أ) مجلس رئاسة الاتحاد ويعتبر السلطة العليا ، ويتكون من رؤساء
الجمهوريات ، وينتخب رئيسا له من بين أعضائه ، ويتخذ قراراته
بالاجماع .

(ب) عدد من الوزراء يعينهم مجلس الرئاسة وهم المسئولون أمامه .
(ج) مجلس الأمة ويتولى مهمة التشريع فى اختصاصات الاتحاد ،
ويشكل من ممثلين عن مجالس الشعب لكل من الجمهوريات بعدد متساو
من الأعضاء .

(د) محكمة دستورية اتحادية تعين بقرار من مجلس الرئاسة .

٤ - لكل جمهورية فى حدود اختصاصها الدستورى أن تبرم المعاهدات
والاتفاقات مع الدول الأجنبية وأن تتبادل معها التمثيل الدبلوماسى
والقنصلى .

٥ - تكون القيادة العامة للقوات المسلحة فى كل من الجمهوريات
الداخلية فى الاتحاد لرئيس الجمهورية أو لمن تحدد النظم المعمول بها
فى كل جمهورية .

(ب) محاولات التجمع فى منطقة الخليج العربى :

اجتمع بالدوحة (٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٦٨) مؤتمر يضم حكام
الامارات العربية فى منطقة الخليج العربى لتحقيق التعاون والتنسيق

والدفاع عن مصالحهم بعد القرار الذى اتخذته بريطانيا بالانسحاب من المنطقة بنهاية عام ١٩٧١ .

وفى اليوم الأول للاجتماع قدمت قطر مشروعات بإنشاء اتحاد مركزى يضم أم القيوين والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان ، باسم « اماره الساحل العربى المتحدة » ، وتسمى كل اماره من الامارات المتعاقدة « ولاية » ، وتنضم هذه الامارات الجديدة الى « اتحاد الامارات العربيه » .

وفى ٢٧ فبراير أقر المؤتمر « اتفاقية اتحاد الامارات العربيه » التى حملت توقيعات : البحرين ، قطر ، رأس الخيمة ، عجمان ، أبو ظبى ، دبی ، أم القيوين ، الشارقة ، والفجيرة ، وتضمنت الاتفاقية النصوص الآتية :

١ - يشرف على شئون الاتحاد « المجلس الأعلى » ويشكل من الحكام الذين يتناوبون رئاسة المجلس سنويا ، وتصدر قراراته بالاجماع . وهو يرسم السياسة العليا للاتحاد فى المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، ويختص باصدار القوانين الاتحادية اللازمة فى هذا الشأن .

٢ - يعاون المجلس الأعلى مجلس يسمى « مجلس الاتحاد » ، وهو الهيئة التنفيذية للاتحاد ، ويحدد القانون طريقة تشكيله .

٣ - يكون للاتحاد محكمة اتحادية عليا يحدد القانون تشكيلها ونظامها واختصاصاتها .

٤ - يصدر من المجلس الأعلى قرار بتعيين المقر الدائم للاتحاد .

٥ - يعمل بالاتفاقية اعتبارا من ٣٠ مارس ١٩٦٨ .

غير أن الاتحاد لم يقدر له الخروج الى عالم الوجود . وأخيرا أعلن فى ١٨ يولية ١٩٧١ قيام « دولة الامارات العربيه المتحدة » وذلك بعد اجتماعات مطولة فى دبی بين حكام الامارات (عدا قطر والبحرين) . وتضم الدولة الحديثة ستا من الامارات اذ رفضت رأس الخيمة التوقيع على دستور الاتحاد .

ولقد أصدر الحكام فى ختام اجتماعاتهم البيان التالى :

(م ١٠ - المشكلات السياسية)

« بعونه تعالى واستجابة لرغبات شعبنا العربى ، فقد قررنا نحن
حكام امارات أبو ظبى ، ودبى ، والشارقة ، وعجمان ، وأم القيوين
والفجيرة ، اقامة دولة اتحادية باسم دولة الامارات العربية المتحدة .
وقد تم فى هذا اليوم المبارك التوقيع على الدستور المؤقت لدولة الامارات
العربية » . وأضاف البيان أنه « شكلت لجان لاعداد التشريعات الضرورية
للاتحاد وأجهزته ، لعرضها علينا فى اجتماعنا القادم ، الذى سيعقد فى
المستقبل القريب فى أبو ظبى ، وذلك لاستكمال الاجراءات اللازمة لاعلان
دولة الامارات العربية المتحدة وتشكيل حكومتها وانشاء أجهزتها ، لكى
تمارس مسئولياتها فى خدمة الشعب وبناء مستقبله الزاهر ، ولتتعاون
مع شقيقاتها الدول العربية » .

ولقد أوردت صحيفة « الأنوار » اللبنانية أنه كانت هناك عقبات
ثلاث ولكن أمكن تذليلها ، وهى :

١ - تخصيص نسبة ٥% من موارد الامارات الغنية بالبتترول لحكام
الامارات غير المنتجة للنفط ، بالإضافة الى تخصيص نسبة ٦% من الموارد
البتروولية لتطوير الامارات نفسها . وقد وافقت أبو ظبى ودبى على هذا
الطلب .

٢ - نسبة التمثيل بالمجلس الاتحادى وقد تم الاتفاق على منح ٨
مقاعد لكل من أبو ظبى ودبى ، ٦ مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة
(التى رفضت التوقيع على الدستور) ، ٤ مقاعد لكل من عجمان
وأم القيوين والفجيرة ، على أن يصار بعد انتهاء المرحلة المؤقتة الى
احصاء عدد السكان فى كل من اماره واجراء التمثيل على هذا الأساس .

٣ - التصويت فى المجلس الاتحادى ، وقد اتفق على أن كل قرار
يجب أن يتخذ بأغلبية ٥ أصوات من بينها صوتا أبو ظبى ودبى ، واعتبر
أن لهاتين الامارتين حق الفيتو .

وأضافت الصحيفة أن عدم توقيع اماره رأس الخيمة على الدستور
يرجع الى اصرارها على الشروط الآتية :

١ - القبول بالدستور الذى سبق أن وضعه حكام الامارات التسع وعدم
ادخال تعديلات عليه .

٢ - أن يجرى التصويت بالاجماع ، ولا يكون لأى اماره حق الفيتو .

٣ - أن المساعدات المقدمة للامارات غير المنتجة للبترول ، يجب أن تقدم الى حكام الامارات شخصيا لكي يتولى كل منهم انفاقها فى امارته وحسبما يراه .

ولقد بادرت البحرين وقطر فيما بعد الى اعلان استقلالهما ، وانضمتا الى جامعة الدول العربية ، كما وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها العادية لعام ١٩٧١ ، على قبولهما أعضاء فى المنظمة الدولية .

(٥) منظمة الوحدة الأفريقية

كان قيام منظمة الوحدة الأفريقية خاتمة سلسلة من المحاولات الأضيق نطاقا بدرجة أكبر أو أصغر . ففي عام ١٩٥١ تكون « اتحاد مالى » من السنغال والسودان الفرنسى ، ولكن ما لبث أن انفرط عقده عندما انسحبت السنغال وأعلنت استقلالها فى أغسطس من العام التالى . وشهد عام ١٩٥٩ نفسه حركة لربط دول ساحل العاج وداهومى وفولتا العليا والنيجر ، واتخذت هذه الحركة الاتحادية اسم « مجلس الوفاق » وتصدر قراراته بالاجماع .

وخلال الفترة الممتدة من ٣ الى ٧ يناير ١٩٦١ اجتمع بالدار البيضاء ممثلو غانا وغينيا ومالى والمملكة المغربية والجمهورية العربية المتحدة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وتم التوقيع على ميثاق تضمن طائفة من المبادئ الرئيسية مثل الوحدة الأفريقية الكاملة ؛ عدم الانحياز ؛ محاربة الاستعمار بشكله القديم والجديد ؛ واقامة تعاون بين الدول الأفريقية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . غير أن هذه المنظمة لم تحقق أهدافها المعلنة لأسباب متنوعة منها الانفصال الجغرافى بين الأعضاء ، وتفاوت نظمها السياسية والاجتماعية . غير أن أهميتها تتمثل بالدرجة الأولى فى أنها جمعت لأول مرة بين الدول الأفريقية العربية وغير العربية .

وتمخض مؤتمر تاناناريف (سبتمبر ١٩٦١) عن خروج « اتحاد الدول الأفريقية والملجاشية (١) » ، وهو اتحاد دول مستقلة ذات سيادة ، وأبوابه مفتوحة أمام كل دولة أفريقية مستقلة ، على أن يتم قبول انضمام

(١) يتكون من جمهوريات : الكاميرون ، وسط أفريقية ، جابون ، فولتا العليا ، الكنگو (برازافيل) ، ملجاش ، ساحل العاج ، مورتانيا ، داهومى ، النيجر ، السنغال ، تشاد .

أى عضو جديد باجماع الآراء ، وطبقا للمادة الثانية من الميثاق « يهدف الاتحاد - فى مجال السياسة الخارجية - الى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لدعم تضامنها والمحافظة على أمنها الجماعى ، والمساعدة على تقدمها ، وتثبيت السلم فى أفريقية وملجاش والعالم » .

وخلال الفترة ٨ - ١٢ مايو ١٩٦١ انعقد فى مونروفييا مؤتمر ضم دول مجموعة برازافيل ، وسبع دول أخرى لا تنتمى الى مجموعة معينة (١) ، ولم يشترك فى الاجتماع دول مجموعة الدار البيضاء . وأصدر المؤتمر بيانا مشتركا يضمن مبادئ ستة يجب أن تقوم عليها العلاقات بين دول القارة :

- ١ - المساواة المطلقة فى السيادة .
 - ٢ - عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول .
 - ٣ - احترام سيادة كل دولة ، والاعتراف بحقوقها فى الوجود وفى تنمية شخصيتها بدون منازع .
 - ٤ - استنكار الحركات الهدامة الممولة من دول خارجية .
 - ٥ - اقامة تعاون أساسه التضامن والتسامح وحسن الجوار ، واستنكار قيام أية دولة بدور الزعامة على غيرها .
 - ٦ - الوحدة المنشودة فى الوقت الحاضر ليست هى الوحدة السياسية ، ولكنها وحدة الآمال ووحدة العمل من أجل التضامن الاجتماعى والسياسى الأفريقى .
- وتضمن البيان أيضا التوصية بالعمل من أجل انشاء منظمة شاملة ذات صفة استشارية تعمل على تحقيق المبادئ سالف الذكر .
- نجح مؤتمر مونروفييا فى أن ضم دولا لم يسبق لها الانتماء الى أية مجموعة ؛ وفى التقريب بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية وزميلاتها الناطقة بالانجليزية . ولكنه أخفق فى تحقيق هذا اللون من التقارب بين الدول الراديكالية والمعتدلة ؛ وهذا الأمر الأخير كان لازما اذا أريد خلق منظمة أفريقية شاملة .

(١) اثيوبيا ، توجو ، تونس ، سيراليونى ، الصومال ، ليبيريا ، نيجيريا .

وأخيرا ، وبعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات تم فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ التوقيع فى اديس أبابا على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وتضم دول القارة ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة (م ٢/١) . ولكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة حق الانضمام (م ٤) .

أما أهداف المنظمة فحددها الفقرة (١) من المادة الثانية وهى : دعم وحدة دول افريقيا وتضامنها ، تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا ؛ الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها ، القضاء على الاستعمار على جميع أشكاله فى أفريقيا ، تشجيع التعاون الدولى ، آخذين فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

وطبقا للمادة (٣) يعلن الأعضاء ارتباطهم بالمبادئ الآتية : المساواة فى السيادة ؛ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ؛ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقوقها الثابتة فى استقلال كيانها ، التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم ؛ الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسى فى جميع صورته ، وكذلك ألوان النشاط الهدام الذى تقوم به دول مجاورة أو أى دول أخرى؛ التفانى المطلق فى سبيل قضية التحرر التام للأراضى الأفريقية التى ما زالت تابعة ؛ تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

والفروع الرئيسية للمنظمة هى : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ؛ مجلس الوزراء ؛ الأمانة العامة ، لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم (م ٧) . والمؤتمر هو الجهاز الأعلى للمنظمة ، ويقوم بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة للقارة بغية تنسيق السياسة العامة للمنظمة (م ٨) ، وهو يجتمع مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أى دولة عضو وموافقة أغلبية الأعضاء ، كما يجتمع فى دورات غير عادية (م ٩) ، ويضع لائحته الداخلية (م ١١) ، ويعين أمينا عاما اداريا للمنظمة (م ١٦) .

ويتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية أو أى وزراء آخرين يعينهم الأعضاء (م ١٢) ، ويكون مسئولا أمام المؤتمر ؛ ويعهد اليه بالأعمال التحضيرية لاجتماعات الأخير ، كما يقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر (م ١٣)؛ وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة (م ١٤/٢) .

وطبقا للمادة (٢٠) ينشئ المؤتمر اللجان المتخصصة التى يراها لازمة ، بما فى ذلك : لجنة اقتصادية واجتماعية ، لجنة للتربية والثقافة ، لجنة للصحة والرعاية الصحية والتغذية ، لجنة للدفاع ، لجنة علمية فنية للابحاث .

تقييم مواقف المنظمة :

لا يمكن أن ننكر أن قيام منظمة الوحدة الأفريقية كان خطوة حاسمة فى مسيرة القارة ، ولكن هذا لا ينفى ضعف فاعلية هذا التنظيم . فيبدو أن أهم ما كان مؤتمر أديس أبابا يحرص عليه هو توفير قدر من الاستقرار للدول الأفريقية حديثة العهد بالاستقلال وتجنبيها أخطار الصراعات ، حتى ولو كان هذا الحرص يتعارض مع منطق أوضاع خلقها العصر الاستعماري .

لقد حاول ميثاق المنظمة ابقاء الحدود على ما هى عليه ، لأن اثارها يمكن أن يفجر الموقف فى القارة ، وإذا كان البعض ربما يلتمس العذر لذلك الموقف إلا أنه كان واضحا أن الوضع لن يستمر لأن الحدود القائمة كانت من خلق الاستعمار ، ومن ثم أغفلت العديد من الاعتبارات العرقية واللغوية ، وهذا ما حدث بالفعل فيما بعد ، ولعل أبرز مثال عليه كان الصراع الذى نشب بشأن أوجادين .

وقضلا عن هذا نلاحظ أن المنظمة وقفت موقفا سلبيا من العديد من القضايا والمشكلات مما أتاح الفرصة أمام قوى خارجية للتدخل .

فبينما أنقسمت الآراء فى المنظمة حول ما يجب عمله بالنسبة الى أنجولا حيث كان التدخل الأمريكى ظاهرا ، كما تدخلت بالمثل حكومة بريتوريا ، فتدخلت كوبا لانهاء الأزمة . واتخذت المنظمة الموقف ذاته بالنسبة الى الحرب بين أثيوبيا والصومال بسبب مشكلة أوجادين ، وهو صراع حسمه لصالح أثيوبيا التدخل من جانب كوبا والاتحاد السوفييتي . ولم تفعل المنظمة شيئا له شأنه عندما زحفت قوات تنزانيا على أوغندا ، وهو التدخل الذى انتهى باسقاط نظام هيدى أمين .

ولقد تفجرت مشكلة الصحراء الأسبانية منذ عام ١٩٧٥ ، فقامت المنظمة - على استيحاء - بمحاولات لحلها ، فعرضت المشكلة على ما يسمى بلجنة الحكماء التى أعدت تقريرا عرض على مؤتمر القمة

المنعقد فى مونروڤيا فى الفترة من ١١ الى ٢١ يولييه من عام ١٩٧٩ ،
أوصى بوقف اطلاق النار واجراء استفتاء حول مصير المنطقة ، تحت
اشراف كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . ويرغم حصول
التقرير على موافقة أغلبية الثلثين ، الا أن المغرب أعلنت رفضها له
وانسحب وفدها من المؤتمر ، كما عارضته دول أفريقية أخرى أو امتنعت
عن التصويت ، بينما لم تشترك غيرها فى هذا التصويت .

ومن المشكلات التى سوف تضطر المنظمة الى مواجهتها فى المستقبل،
موقفها من تدخل طرف أفريقى فى شئون طرف آخر . هذا الأمر ليس
بجديد ولكن المنظمة التزمت ازاءه نوعا من الصمت أو التغاضى
أو الاستنكار المشوب بالتحفظ . الا أن المستقبل سوف يفرض على المنظمة
نوعا من الايجابية اذا ما نشأت مواقف مماثلة .

ويؤخذ على المنظمة أنها لم تبذل جهودا جادة من أجل تحقيق
التكامل الاقتصادى ، وفى اعتقاد المراقبين أن هذا الموقف يمثل نقطة
ضعف خطيرة لابد من معالجتها اذا كانت شعوب القارة حريصة على
الاسراع بالتنمية .

الفصل الثاني عشر

الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية

أشرنا من قبل الى اتجاه القوتين الأعظم ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ، الى تكوين تنظيمات معينة كوسيلة من وسائل الدفاع عن النفس أو من وسائل العدوان . ولم يقف الأمر عند حد المنظمات ذات الطابع السياسي والعسكري بصفة خاصة ، ولكنه تعداها الى تجمعات ذات صبغة اقتصادية بصفة رئيسية .

وفيما يلي عرض موجز لأهم التجمعات .

(أولا) في المجال السياسي والعسكري

حلف الأطلسنطى :

في أوائل وجود الأمم المتحدة أصبح الشقاق ظاهرا بين سياسات الدول الغربية من جهة والاتحاد السوفييتي وشركائه من جهة أخرى . وكان التباين من العمق بحيث لم يعد فى الامكان النظر الى المنظمة العالمية على أنها أداة قادرة على توفير نظام مؤثر للأمن الجماعى على نطاق العالم ككل ؛ ومن ثم أدركت الدول الغربية أنها بحاجة الى اقامة نظام متكامل من الأمن الجماعى والتعاون يكفل لها القدر الواجب من الحماية ضد أى عدوان يمكن أن تتعرض له .

وكانت أول خطوة فى هذا السبيل توقيع بريطانيا وفرنسا فى ٤ مارس ١٩٤٧ على « معاهدة تحالف ومساعدة متبادلة » مدتها خمسون عاما ، وبمقتضاها التزمت كل من الدولتين أن تقدم للأخرى كل ما فى قدرتها من التأييد العسكرى وغيره اذا اشتبكت أى منهما فى حرب مع ألمانيا . كذلك نصت معاهدة دنكرك هذه على التشاور بصدد المسائل التى تمس علاقات البلدين الاقتصادية . ولكنها لم تنص على قيام أى جهاز رسمى لتنفيذ نصوص المعاهدة .

ثم جاءت الخطوة التالية فى ٧١ مارس ١٩٤٨ حينما تم التوقيع فى بروكسل من جانب الأراضى الواطئة وبلجيكا وفرنسا ولوكسمبرج والمملكة المتحدة على « معاهدة التعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والدفاع عن النفس الجماعى » .

وتعلن الديباجية تصميم الأطراف المتعاقدة على اعادة تأكيد ايمانهم بحقوق الانسان الأساسية ، ودعم مبادئ الديمقراطية والحرية الشخصية والحرية السياسية والتقاليد الدستورية وحكم القانون والمحافظة عليها ، وتقوية الروابط الاقتصادية والاجتماعية التى توحد فيما بينهم ، وأن يقدموا الى بعضهم البعض المساعدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وذلك فى سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين ومقاومة أية سياسة تقوم على العدوان .

والى جانب التعهد بالتشاور على الفور بصدد أى موقف قد يشكل تهديدا للسلم فى أية منطقة ينشأ فيها هذا التهديد ، وكذلك فى حالة عودة ألمانيا الى انتهاج سياسة عدوانية ، نصت المادة الرابعة على أنه اذا أصبح أى من الأطراف المتعاقدة موضع هجوم مسلح فى أوروبا ، فان الأطراف المتعاقدة الأخرى سوف يقدمون للطرف الذى تعرض للهجوم كل ما فى وسعهم من معونة عسكرية وغيرها وذلك طبقا لنصوص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

كذلك نصت المعاهدة (المواد ١ - ٣) على تنسيق الأنشطة الاقتصادية والتوقيع على اتفاقات اجتماعية وثقافية بين الأطراف . وطبقا للمادة (٩) يجوز للأطراف وبالاتفاق فيما بينهم أن « يدعوا أية دولة أخرى للانضمام الى المعاهدة الحالية بشروط يتفق عليها بينهم وبين الدولة التى تجرى دعوتها » .

ونصت المادة (٧) على انشاء « مجلس استشارى » باعتباره وسيلة دائمة للتشاور حول جميع المسائل المتصلة بالمعاهدة . وفى عام ١٩٤٨ أنشأ هذا المجلس المكون من وزراء خارجية الدول الخمس « تنظيما دائما للدفاع » يكون وزراء الدفاع الخمسة المسئولين عنه . كذلك شكلت « لجنة مالية واقتصادية » تعمل تحت اشراف وزراء المالية فى الدول المتعاقدة . وأنشئت أيضا لجان تختص بالجوانب العسكرية مثل : اللجنة الاجتماعية،

لجنة معاشات الحرب ، اللجنة الثقافية ، لجنة الصحة العامة ، وغيرها؛
وعقد عدد من الاتفاقات مثل الاتفاقات المتعددة الأطراف عن الأمن
الاجتماعى والمساعدة الاجتماعية والطبية الخ .

كان واضحا أن المعاهدة كانت تعنى التهديد من جانب الاتحاد
السوفييتى ، فضلا عن أعمال التخريب التى تلقى التأييد من جانبه
وتعرض للخطر النظام الاجتماعى والسياسى القائم فى أقاليم الأطراف
المتعاقدة . لكن كان واضحا بالمثل أن هذه الدول الغربية الخمس خرجت
من الحرب منهوكة القوى ، عسكريا واقتصاديا ، وأعجز من أن تقف
بمفردها أمام التهديد السوفييتى ، وأن أى نظام للدفاع الاقليمى لن يكون
مؤثرا وراذعا الا اذا ساندته الولايات المتحدة بطاقتها الاقتصادية
والعسكرية الهائلة . وفى الوقت نفسه أدركت هذه الدولة الأخيرة أن أمنها
وأمن نصف الكرة الغربى وثيق الارتباط بأمن أوروبا الغربية وأنه اذا
انهارت الأخيرة تعرضت سلامة الولايات المتحدة لكبر التهديد . وعلى
ضوء هذا الإدراك المتبادل برزت فكرة توسيع نطاق النظام الذى قرره
معاهدة بروكسل بحيث يشمل البلاد الغربية على كلا شاطئى الأطلنطى .
وفى خريف ١٩٤٨ وربع العام التالى دارت مفاوضات فى واشنطن بين
ممثلى المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا والأراضى الواطئة ولوكسمبرج
وكندا والولايات المتحدة ، ثم وسعت فيما بعد لتشمل النرويج والدنمرك
وايطاليا والبرتغال وأيسلندا . وانتهى الأمر بأن وقعت البلاد الاثنى عشر
على معاهدة شمال الأطلنطى فى ٤ أبريل ١٩٤٩ . وفى فبراير من عام
١٩٥٢ انضمت اليها تركيا واليونان .

وكان انضمام الدولتين الأخيرتين مثار اعتراضات ، فهما أولا لاتطلان
على المحيط الأطلسى ومن ثم لا يتمشى انضمامهما حتى مع اسم الاتفاقية .
وثانيا فان لهما حدودا مشتركة مع الاتحاد السوفييتى (تركيا) أو مع
بلاد ترتبط بالاتحاد السوفييتى بحكم تماثل النظام الاجتماعى . ولكن
استطاعت الولايات المتحدة التغلب على هذه الاعتراضات ، فانضمام
هاتين الدولتين يكمل سلسلة تطويق الاتحاد السوفييتى ويوفر قواعد
عسكرية من جوية وبحرية فى شرق البحر المتوسط . أضف الى هذا أن
تركيا يمكن أن تكون همزة وصل بين حلف الأطلنطى وأى نظام قد
ينشأ للدفاع عن الشرق الأوسط .

وتؤكد ديباجة المعاهدة تصميم الأطراف المتعاقدة « على حماية حرية شعوبهم وتراثهم المشترك وحضارتهم . . وتنمية الاستقرار والرفاهية فى منطقة شمال الأطلسى . . وتوحيد جهودهم من أجل الدفاع الجماعى والمحافظة على السلم والأمن » . وتوضح المادة (١) علاقة المعاهدة بميثاق الأمم المتحدة ، حيث يتعهد الأطراف « طبقا لما هو مقرر فى ميثاق الأمم المتحدة ، أن يفضوا أية منازعات دولية قد يشتبكون فيها ، بالوسائل السلمية وبطريقة لا يتعرض معها السلم والأمن والعدل الدولى للخطر ، وأن يمتنعوا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقوة أو باستخدام القوة بأية طريقة لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة » . وهذا النص كان لازما حتى يستبق أى هجوم يمكن أن يوجه الى التنظيم المقترح على أساس أنه يتعارض مع وجود الأمم المتحدة أو مع ميثاقها . ويلاحظ أنه عندما هوجمت المعاهدة على أساس أنها تعتبر خروجاً على مبادئ الأمم المتحدة ، كان رد الأطراف هو أن الميثاق يجيز قيام مثل هذه التنظيمات الإقليمية لأغراض الدفاع عن النفس وتنمية السلم والأمن الدوليين .

ويتعهد الأطراف أيضا بتقوية أنظمتهم الحرة عن طريق توفير ظروف الاستقرار والرخاء ، وبالسعى الى القضاء على الصراع فى سياساتهم الاقتصادية الدولية (المادة الثانية) ، وبالمحافظة على وتنمية قدرتهم الفردية والجماعية على مقاومة الهجوم المسلح (المادة الثالثة) وبالتشاور سويا حينما تكون سلامة أراضى أى من الأطراف أو استقلاله السياسى أو أمنه موضع تهديد (المادة الرابعة) .

وطبقا للمادة الخامسة « يتفق » الأطراف على أن هجوما مسلحا ضد واحد أو أكثر منهم فى أوربا أو أمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوما ضدهم جميعا ، ومن ثم يتفقون على أنه اذا وقع مثل هذا الهجوم فان كلا منهم ، اذ يمارس حق الدفاع عن النفس الفردى أو الجماعى الذى تعترف به المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، سوف يساعد الطرف أو الأطراف موضع الهجوم ، بأن يتخذ على الفور بصفته الفردية أو بالاشتراك مع الأطراف الأخرى ، العمل الذى يراه ضروريا بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة ، لاعادة والمحافظة على الأمن فى منطقة شمال الأطلسى » .

وتصف المادة السادسة الظروف التى تطبق فيها المادة الخامسة ، وأصبح نصها هكذا بعد انضمام تركيا واليونان : « لغرض المادة ٥ فإن هجوما مسلحا على واحد أو أكثر من الأطراف يعتبر أنه يشمل هجوما مسلحا :

١ - على أرض أى من الأطراف فى أوروبا أو أمريكا الشمالية ، وعلى المقاطعات الجزائرية لفرنسا ، وعلى أرض تركيا أو على الجزر الواقعة فى اختصاص أى من الأطراف فى منطقة شمال الأطلنطى شمالى مدار السرطان .

٢ - على قوات وسفن أو طائرات أى من الأطراف حينما تكون فى أو فوق هذه الأراضى أو أية منطقة أخرى فى أوروبا كانت قوات الاحتلال التابعة لأى من الأطراف ، قد وضعت فيها فى تاريخ دخول المعاهدة فى دور التنفيذ أو البحر المتوسط أو منطقة شمال الأطلنطى شمالى مدار السرطان (١) » .

ونصت المادة التاسعة على تشكيل مجلس يعهد اليه ببحث المسائل المتعلقة بتنفيذ المعاهدة وبإقامة أية هيئات مساعدة ضرورية . واجتمع هذا المجلس لأول مرة فى واشنطن (سبتمبر ١٩٤٩) وكان مكونا من وزراء خارجية جميع الأطراف ، وشكل لجنة دفاع (وزراء الدفاع) ولجنة عسكرية (رؤساء الأركان) . وفى سبتمبر ١٩٥٠ قرر المجلس انشاء قوة متكاملة فى أوروبا تحت قيادة ورقابة مركزية . وفى ١٩٥١ عين قائد أعلى لأوروبا ، ثم أنشئت فى عام ١٩٥٢ قيادة مماثلة للأطلنطى . وقسمت القيادة الأوروبية الى أربعة قطاعات (الشمال ، الوسط ، الجنوب والبحر المتوسط) . وفى فبراير ١٩٥٢ أصلح التنظيم المدنى للحلف ونقل المقر الدائم الى باريس .

ويلاحظ أن القرارات فى حلف الأطلنطى تتخذ بالاجماع ، « وينبغى أن يلاحظ أن الناتو بينما يبقى على سيادة أعضائه الفردية ، قد حقق درجة واسعة من التنسيق الاختيارى فى سياساتهم وأرسى نوعا جديدا من

(١) البروتوكول الخاص بانضمام اليونان وتركيا والموقع عليه بلندن فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ .

التعاون الشامل بين شعوب قارتين الحرة فى وقت السلم « (١) ،

فى عام ١٩٥٠ وضح اتجاهان رئيسيان فى أوربا ، أحدهما ضرورة مشاركة ألمانيا فى الدفاع عن نفسها وعن أوربا الغربية ، والآخر يرى أنه لا ينبغى السماح لألمانيا بالعودة الى التسليح بغير قيود أو رقابة . وعلى سبيل التوفيق بين الاتجاهين طلعت فرنسا بما عرف آنذاك باسم « مشروع بليفين » ويقضى بإعادة تسليح ألمانيا داخل جيش أوربي تندمج فيه الوحدات الوطنية تحت قيادة يعلو اختصاصها اعتبارات السيادة القومية . وتنفيذا لهذا المشروع وقعت فرنسا وألمانيا الاتحادية وبلجيكا وإيطاليا والأراضى الواطئة ولوكسمبورج على اتفاقية فى باريس فى ٢٧ مايو ١٩٥٢ لإنشاء الجماعة الأوروبية للدفاع European Defence Community غير أن الجمعية الوطنية الفرنسية قررت فى أغسطس من ١٩٥٤ عدم التصديق على الاتفاقية .

ومن ثم صار من المتعين وضع ترتيب جديد وهنا اجتمع بلندن خلال المدة من ٢٨ سبتمبر الى ٣ أكتوبر مؤتمر ضم ممثلى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا فضلا عن الدول الست سالفة الذكر . وفى هذا المؤتمر تقرر :

١ - إنهاء نظام الاحتلال الذى تتولاه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٢ - دعوة ألمانيا الاتحادية الى الانضمام الى معاهدة بروكسل .

٣ - أن تقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضمانات معينة بشأن إبقاء قوات مسلحة فى القارة الأوروبية ، كما تعلن كندا إعادة تأكيد عزمها على تنفيذ الالتزامات المفروضة عليها بموجب عضويتها فى حلف الأطلسنطى .

٤ - أن تقرر الدول الأعضاء فى حلف الأطلسنطى والمثلة فى المؤتمر دعوة ألمانيا الاتحادية الى الانضمام الى الحلف .

وعلى أثر ذلك اجتمع فى باريس (٢٠ - ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤) مؤتمر

(1) Satow's Guide to Diplomatic Practice ' Fourth Edition , edited by Sir Neville Bland ' P. 471.

قرر تعديل معاهدة بروكسل بإضافة بروتوكول يجعل ألمانيا وإيطاليا طرفين فيها . وفى الوقت نفسه وقع جميع أعضاء حلف الأطلسى بروتوكولا ينص على انضمام ألمانيا الاتحادية الى هذا التنظيم .

وبرغم بقاء حلف الأطلسى على قيد البقاء حتى الآن ، وبرغم أنه وفر رادعا حمى أوروبا الغربية من أى تهديد محتمل ، حقيقى أو وهمى ، إلا أن الروح التى أملتته تعرضت لكثير من التيارات التحتية . فمن جهة لم يأخذ الأعضاء فيه حكاية التهديد السوفييتى مأخذ الجسد ، بل ان حكومات أوروبا الغربية وحتى فى أوقات ازدياد حدة التوتر الدولى ، لم تقدم للحلف الحد الأدنى من القوات التقليدية وهو الحد الذى كان يجمع عليه الخبراء العسكريون .

وكان قرار ديجول بأن على فرنسا أن تخرج من الحلف بمثابة دعوة الى أعضاء آخرين بانتهاج هذا المسلك ، فراح الناس فى النرويج يناقشون مزايا الحياد بين الكتلتين المتصارعتين ، ورأى فريق فى الدنمرك أنهم يكسبون من سياسة التهدئة ، وغضبت تركيا لأن الحلف لم يناصر دعاواها بشأن قبرص ، كما استاءت البرتغال لأنه لم يؤيد سياستها الاستعمارية فى أفريقية .

وكان ثمة شعور يسود الكثير من الدوائر فى أوروبا الغربية من ناحية أن الولايات المتحدة هى التى لها الكلمة العليا ، فهى صاحبة القدرات النووية الضخمة ومع ذلك لا تشرك فيها حلفاءها . كذلك أحست الدول الغربية أن الولايات المتحدة تتخذ قرارات خطيرة دون استشارتها مقدما على نحو ما فعلت فى كوريا ثم فى فيتنام ، ومثل هذا الأمر ينطوى على خطر جرها الى صراع نووى اذا ما تطورت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الى مواجهة شاملة تستخدم فيها أسلحة الدمار الحديثة .

وفى الوقت نفسه كانت أوروبا الغربية يساورها قلق من ناحية مستقبل السياسة الأمريكية . فقد تقرر وشنطن خفض أو سحب قواتها من أوروبا ، ولعل الاحساس بالخطر الممثل فى احتمال كهذا انما يبلغ ذروته فى ألمانيا الاتحادية . ان حلف الأطلسى يعتمد بشدة على القدرات النووية الأمريكية ، كما أن وجود الأسطول السادس فى البحر المتوسط أمر ضرورى لأمن هذه المنطقة .

أما عن مستقبل حلف الأطلسي في السبعينات فكان يتوقف على عوامل ثلاثة في أوروبا . أولا وقبل كل شيء تصميم ومقدرة أمريكا على المحافظة على التزامها بالدفاع عن أوروبا . أو اذا قررت الانسحاب من القارة ، عزم أعضاء الحلف الآخرين على سد الثغرة . ثانيا نجاح أو فشل التحركات الحالية من أجل تخفيف التوترات بين الغرب والبلاد الشيوعية بأوروبا الشرقية . وثالثا القدرة على الوصول الى اتفاق بشأن برلين (١) .

ويقول الكاتب الذي أورد العوامل الثلاثة المشار إليها ، ' برغم الشكوك بشأن الولايات المتحدة فهناك ما يدعو الى التفاؤل . فبعد خمسة وعشرين عاما من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فإن في كل عاصمة - بالشرق والغرب - يسود اعتبارات السياسة الخارجية احساس بتغيير تاريخي . لقد حلن الوقت كي يواجه الحلفان الموجودان في أوروبا ، كلا منهما الآخر ، على مائدة مؤتمر لايجاد سلام من حيث الواقع يمتد حتى نهاية القرن وما بعد ذلك ' ، والموقف الحالي هو الذي جعله حلف الأطلسي في الامكان .

منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا « سياتو »

Southeast Asia Treaty Organisation (SEATO)

نشأ هذا التنظيم بمقتضى « معاهدة الدفاع الجماعي عن جنوب شرق آسيا » Southeast Collective Defence Treaty التي وقعها بمدينة مانيلا في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ ممثلو دول : أستراليا ، باكستان ، تايلاند ، فرنسا ، الفلبين ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية . وفي ١٩ فبراير من العام التالي دخلت المعاهدة في دور التنفيذ ، ونطاقها يشمل جنوب شرقي آسيا بوجه عام ومنطقة جنوب غربي الباسفيك. الواقعة جنوبي خط عرض ٢١ .

وكان تكوين السياتو استجابة للفكرة الأمريكية عن ضرورة حماية المنطقة ضد ما دعتة نزعة التوسع الشيوعي ، وخاصة بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم في الصين في أواخر عام ١٩٤٩ ، والصراع الذي

(1) N. A. T. O. IN THE (SEVENTIES) by Lieutenant - Colonel A. L. Barker (' The Army Quarterly And Defence Journal ' October' 1970' p.17) .

نشأ في كوريا سنة ١٩٥٠ ، وأحداث الهند الصينية حيث انتهت بخروج فرنسا من جهة وقيام نظام حكم شيوعي في فيتنام الشمالية من جهة أخرى . هذا بالإضافة الى حركات التمرد المسلحة في الايو والفلبين والتي اعتقدت الولايات المتحدة انها من تدبير الشيوعيين وبمساندة منهم . والواقع أن جون فوستر دلاس ، وزير خارجية الولايات المتحدة كان يأمل أن يتطور التنظيم الذي عمل على انشائه الى نوع من حلف الأطلنطي في جنوب شرقى آسيا .

وتعهد الموقعون على المعاهدة بأمور رئيسية هي :

١ - التشاور فيما بينهم بغرض اتخاذ العمل المشترك ضد العدوان المباشر أو غير المباشر الموجه ضد أى منهم .

٢ - تقديم المعونة الذاتية والمتبادلة لمنع ومواجهة الأنشطة التخريبية الموجهة من الخارج .

٣ - التعاون في تنمية التقدم الاقتصادي والرخاء الاجتماعى .

وليس لحلف جنوب شرقى آسيا جهاز مركزى للدفاع على غرار ما نلقاه في منظمة شمال الأطلنطي ، وأن كانت هناك لجنة تخطيط عسكرى ، وتظل جميع القوات المسلحة تحت الاشراف المباشر للدول الأعضاء . ومن ثم ففوة الحلف مستندة الى الأسطول السابع من تايوان والفلبين ، والقوات الأمريكية البرية والجوية في فيتنام وجوام وتايلاند . وعلى ذلك فلو قررت واشنطن الانسحاب نهائيا من جنوب شرق آسيا ، فإن الحلف يتحول في هذه الحالة الى شبح لا أكثر ولا أقل . بل انه ليُدفن في صمت وهُدوء اذا ما تفاهمت مع هانوى على نوع من التسوية .

ويلاحظ أن كمبوديا ولاوس وفيتنام استبعدت من العضوية تمشيا مع نصوص اتفاقيات جنيف (١٩٥٤) وان كان المفروض أن أراضيها داخلة في نطاق التنظيم اذا شاءت . غير أن كمبوديا ذكرت في عام ١٩٥٥ وحذت حذوها لاوس سنة ١٩٥٦ ، انها لا ترغب في مثل هذا النوع من الحماية . ولما كان أربعة من الأعضاء المؤسسين يمثلون دولا غربية فالحقيقة أن الحلف صار شبيها بناد للرجل الأبيض .

وكان انضمام باكستان راجعا في الأصل الى الأمل في أن يساعدها

الحلف فى حالة نشوب أى مشكلات مع الهند . غير أن الأمريكيين أضافوا ملحقا الى المعاهدة يقرر أن النوع الوحيد من العدوان الذى يهمهم هو العدوان الشيوعى ، ومن ثم لن يتدخل الحلف الا اذا أصبحت الهند دولة شيوعية . ثم راحت العلاقات بين باكستان والصين الشعبية تتحسن فى السنوات التالية وبذا أصبحت الدولة الأولى تشغل داخل الحلف مركز «العضو النائم» كما يقال ، واذا كانت ظلت تحتفظ بعضويتها فيه فما ذلك الا لأنه نوع من صلة تربطها بالغرب .

أما الفلبين فكانت فى الأصل مستعمرة أمريكية والنفوذ الأمريكى غالب فيها ، وليس لها اتصال بالبر الآسيوى ، وبذلك لا يعنىها صراع القوة الدائرة فى جنوب شرقى القارة . والعضو الوحيد الذى يبقى على ولائه للغرب هو تايلاند لأنها لم تكن أبدا مستعمرة غربية وبذلك لم تتأصل فيها جذور الشعور المعادى للغرب ، ولكن ربما يتحول الوضع نتيجة للتسلط الأمريكى على سياسة هذا البلد .

ومن عوامل الاستياء فى صفوف الأعضاء شعورهم بأن الولايات المتحدة تريد أن تتخذ من الحلف أداة لخدمة أغراضها ، وأنها تتصرف على نحو يورطهم دون استشارتهم مسبقا ، وكان أول دليل فى نظرهم سياستها فى توسيع نطاق تدخلها فى فيتنام . ولعل هذا هو السبب ، من بين أسباب أخرى ، الذى جعل فرنسا لا تشترك فى المؤتمرات التى يعقدها وزراء الحلف ، فضلا عن اعتقادها بضرورة إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى فيتنام خاصة وجنوب شرقى آسيا بوجه عام ، ومن هنا كانت دعوة الرئيس ديجول الى تحييد الهند الصينية .

الحلف المركزى

حاولت بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وفى سبيل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية ، أن تتخذ من جامعة الدول العربية وسيلة لاقامة نظام للدفاع عن الشرق الأوسط ولكن الجامعة عجزت عن تحقيق تضامن بين العرب بحيث يخدم هذا الغرض . كذلك سرعان ما تبين لبريطانيا عقم المعاهدات الثنائية التى سبق أن عقدتها مع بعض البلاد العربية ، وذلك بسبب نمو النزعة القومية .

كذلك راحت الولايات المتحدة توجه اهتمامها الى المنطقة ، فلعبت

(م ١١ - المشكلات السياسية)

دوراً حاسماً في قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، واشتركت مع حليفتيها الغربيتين ، بريطانيا وفرنسا ، في اصدار « التصريح الثلاثي » في ٢٥ مايو ١٩٥٠ . وبعد أن انضمت تركيا واليونان الى حلف الأطلسي نشأت فكرة مد نطاقه عن طريق هاتين الدولتين ليشمل الشرق الأوسط ، وبذلك يمكن اتمام عملية تطويق الاتحاد السوفييتي .

وفي اخراج هذه الفكرة الى حيز التنفيذ جاءت المبادرة من جانب تركيا التي نجحت في توقيع ميثاق مع العراق (ميثاق بغداد) في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ فكان أول حلقة في « الحزام الشمالي » Northern Tier وانضمت بريطانيا الى الميثاق (١٥ أبريل) وباكستان (٢٣ سبتمبر) وايران (١٢ أكتوبر) ولم تنضم الولايات المتحدة ولكنها كانت عضوا في اللجان الاقتصادية والعسكرية ومكافحة أعمال التخريب .

وينص الميثاق على الأمور التالية :

ـ التعاون من أجل الأمن والدفاع .

ـ الامتناع عن أى تدخل كان في شئون كل طرف الداخلية ، وتسوية أى نزاع بين الأطراف المتعاقدة بطريقة سلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ـ عدم تعارض نصوص الميثاق مع أية التزامات دولية عقدها أى طرف من الأطراف المتعاقدة مع دولة أو دول ثالثة .

ـ الباب مفتوح أمام انضمام أية دولة عضو في جامعة الدول العربية أو أية دولة أخرى معنية بالأمن والسلام في هذه المنطقة .

ـ اقامة مجلس دائم على مستوى الوزراء .

ـ مدة الميثاق خمس سنوات قابلة للتجديد لفترات مماثلة .

ـ يجوز لأي طرف الانسحاب باخطار كتابي قبل انتهاء أى من الفترات المشار إليها بستة أشهر .

كان المأمول أن تنضم الى الميثاق بلاد عربية أخرى ولكن بادرت مصر الى شن هجوم عنيف عليه على اعتبار أنه يتعارض مع ميثاق الدفاع العربى ، وأنه يربط المنطقة العربية بأحد الأحلاف الدولية الكبرى ،

وأن أى نظام دفاعى يجب أن ينبثق من شعوب المنطقة . ثم جاءت ثورة ١٤ تموز (يولية) فى العراق ضربة مؤثرة ، وفى ٢٤ مارس ١٩٥٩ انسحب هذا البلد من الميثاق رسميا . وانتقل مقر الميثاق من بغداد الى أنقرة ، وتغير اسمه الى « اتفاقية المنظمة المركزية »

Central Treaty Organisation (CENTO)

غير أن الحلف المركزى فقد فاعليته بالتدريج لأسباب عدة منها :

١ - تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وعدد من البلاد العربية وإيران وباكستان ، وازدياد الاتجاه لدى شعوب المنطقة نحو انتهاز سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز الى الكتلة الدولية الكبرى .

٢ - ازدياد الشعور المعادى للولايات المتحدة بوجه خاص نتيجة موقفها من القضايا العربية .

٣ - ازدياد الوجود السوفييتى فى البحر المتوسط .

ميثاق وارسو :

فى ١٤ مايو ١٩٥٥ اجتمع قادة الاتحاد السوفييتى ، ألمانيا الديمقراطية ، ألبانيا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا وهنغاريا فى العاصمة البولندية حيث تم التوقيع على « معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة » . وحضر الاجتماع وزير دفاع جمهورية الصين الشعبية بوصفه مراقبا .

والسبب الرسمى فى اقامة هذا الحلف نلقاه فى ديباجة المعاهدة ، حيث أن الأطراف المتعاقدة « ... اذ تأخذ فى الاعتبار فى نفس الوقت الموقف الذى طرأ فى أوروبا نتيجة التصديق على اتفاقات باريس التى تنص على تكوين تجمع عسكري جديد فى صورة اتحاد أوربي غربى الى جانب إعادة تسليح ألمانيا الغربية وادماج ألمانيا الغربية فى كتلة شمال الأطلنطى ، مما يزيد من التهديد بحرب أخرى ويخلق تهديدا للأمن القومى للدول المحبة للسلام ... » .

معنى هذا أن ميثاق وارسو كان ردا على حلف الأطلنطى . ففى عام ١٩٥٤ رفضت الدول الغربية المقترحات السوفييتية بشأن نظام أمن أوربي يتضمن تحييد ألمانيا وتقسيمها بصفة دائمة ، وبدلا من ذلك فهذه الدول الغربية دعت جمهورية ألمانيا الاتحادية الى الانضمام الى اتحاد أوروبا

الغربية وراحت تعمل على ادخالها فى حلف الأطلسى طبقا لاتفاقيات باريس الموقع عليها فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٤ . ولهذا ، فى نوفمبر ١٩٥٤ اجتمع بموسكو مؤتمر من دول شرق أوروبا وهدد باقامة تنظيم عسكري مشترك اذا تم التصديق على اتفاقيات باريس . واذ تم هذا التصديق فى ٥ مايو ١٩٥٥ وانضمت ألمانيا الغربية الى حلف الأطلسى بعد ذلك بأربعة أيام ، تم التوقيع على اتفاقية وارسو .

وفيما يلى أهم نصوص الوثيقة الأخيرة :

١ - الامتناع فى علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها ، وتسوية منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية حتى لا يعرضوا السلام والأمن الدوليين للخطر مادة (١) .

١ - تعلن الأطراف المتعاقدة استعدادها للاشتراك فى جميع التعهدات الدولية المراد بها حماية السلام والأمن الدوليين ، وللعمل من أجل اتخاذ تدابير فعالة ، بالاتفاق مع الدول الأخرى الراغبة فى التعاون فى هذه المسألة ، نحو اجراء خفض عام للأسلحة وتحريم الأسلحة الذرية والهيدروجينية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل (مادة ٢) .

٣ - التشاور حول جميع المسائل الدولية المهمة المتصلة بمصالحهم المشتركة ، والتشاور على الفور فى حالة ما اذا رأى أحدهم نشوء تهديد بهجوم مسلح على واحدة أو عدة دول من الموقعة على الاتفاقية ، وذلك تمشيا مع مصالحهم فى تنظيم دفاعهم المشترك ودعم السلام والأمن (مادة ٣) .

٤ - فى حالة هجوم مسلح فى أوروبا على واحدة أو عدة دول من الدول الموقعة على الاتفاقية من جانب أية دولة أو مجموعة من الدول ، فان كل دولة طرف فى الاتفاقية ، وممارسة حق الدفاع عن النفس الفردى أو الجماعى طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، سوف تقدم للدولة أو الدول التى هوجمت المعونة الفورية بصفتها الفردية وبالاتفاق مع الأطراف الأخرى ، وبكافة الوسائل التى قد تراها ضرورية بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة (مادة ٤) .

٥ - انشاء قيادة مشتركة لقواتهم المسلحة (مادة ٥) ولجنة سياسية استشارية تضم ممثلا عن كل طرف (مادة ٦) .

٦ - عدم الاشتراك فى أى ائتلاف ومحالفات ، وألا تعقد أية اتفاقات تتعارض أغراضها مع أغراض المعاهدة (مادة ٧) .

٧ - تنمية وتقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية « متمسكين بمبادئ الاحترام المتبادل لاستقلالهم وسيادتهم » ، وعدم التدخل فى شئونهم الداخلية « (مادة ٨) .

٨ - الباب مفتوح أمام انضمام دول أخرى بغض النظر عن نظمها الاجتماعية وأنظمة الحكم فيها (مادة ٩) .

٩ - مدة الاتفاقية ٢٠ سنة تمد أوتوماتيكيا الا اذا أخطر أحد الأطراف برغبته فى الانسحاب قبل اتمامه بسنة (مادة ١١) .
وتكمن الأسباب فى انشاء هذا الحلف الشيوعى فى النواحي الآتية :

(أولا) تنظيم التأييد للسياسات السوفييتية وتنسيق السياسات القومية .

(ثانيا) تنظيم التعاون العسكرى بطريقة لا تتعارض مع سياسة ستالين العسكرية ازاء دول شرق أوروبا ، وهى سياسة كانت فى آن واحد بدائية (فرض نظم الجيش السوفييتى حتى فى أبسط التفاصيل) ومبذدة حيث كل دولة كانت مرتبطة مع الاتحاد السوفييتى باتفاقية ثنائية دون محاولة تنسيق التدريب العسكرى مثلا (١) .

ويعانى حلف وارسو من نقاط ضعف عديدة . فهناك أولا رومانيا التى اتخذت مبدأ « عدم التدخل » فى شئون البلاد الأخرى ، وراحت ابتداء من عام ١٩٦٣ تحتفظ بحق اتخاذ قراراتها فى السياسة الخارجية والدفاعية . فمثلا عمدت فى نوفمبر ١٩٦٤ الى خفض مدة الخدمة العسكرية من ٢٤ الى ١٦ شهرا .

وعلى أثر اجتماع يوغوسلافى - رومانى فى مايو ١٩٦٦ تحدث شوشيسكو مؤيدا « الغاء الكتل العسكرية وازالة القواعد الأجنبية وسحب القوات الأجنبية من أرض البلاد الأخرى » وعلى أثر ذلك قام بريجنيف بزيارة بوخارست (١٠ - ١٣ مايو) . وفى يونية ١٩٦٦ استقبلت

(1) The Evolution of the Warsaw Pact by Malcolm Makintosh

(Adelphi Papers, No. 58. June 1969)

رومانيا شو ان لاي ، ثم اقامت علاقات دبلوماسية مع المانيا الاتحادية فى يناير ١٩٦٧ . كذلك رفضت التسليم بأن الميثاق يوفر أساسا دستوريا يبرر التدخل فى تشيكوسلوفاكيا ، على ما جاء فى اعلان الجمعية الوطنية بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٦٨ .

وكانت أزمة المجر فى عام ١٩٥٦ وتدخل القوات السوفييتية حادشا أشاع المرارة فى النفوس ، وهى مرارة زادت حدة بعد تدخل قوات الحلف فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ .

(ثانيا) فى المجال الاقتصادى

مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة

فى يناير ١٩٤٩ أنشئ « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة » (الكوميكون COMECON) ويضم الاتحاد السوفييتى ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، وهنغاريا . ثم انضمت ألبانيا (فبراير) (١) ، وجمهورية المانيا الديمقراطية (سبتمبر ١٩٥٠) ثم جمهورية منغوليا (يونية ١٩٦٢) .

وفى يونية ١٩٦٢ عقد اجتماع على مستوى عال ، ضم ممثلين عن الأحزاب الشيوعية وأحزاب العمال فى البلاد الأعضاء ، فأوصى بالتنسيق بين خطط التنمية وهى فى مرحلة الاعداد ، كما دعا الى شبكة من المدفوعات المتعددة الأطراف .

ويستهدف هذا التنظيم : تنسيق التعاون فى الميادين الاقتصادية والفنية والعلمية ، تنمية تقسيم العمل بين الدول الأعضاء عن طريق التنسيق بين خططها الاقتصادية والتخصص فى الانتاج ، اجراء البحوث للاقتصادية والفنية والعلمية ذات الأهمية بالنسبة الى الأعضاء ، اعداد وتنفيذ المشروعات ذات الطابع الجماعى فى مجالات الصناعة والزراعة والنقل والطاقة ، الخ ، تنمية التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ، تبادل المعلومات عن الانجازات العلمية والفنية .

(١) توقفت عن المشاركة فى نشاطه فى نهاية ١٩٦١ بسبب خلافها مع دول ميثاق وارسو .

لكن. الآمال الطموحة التي كانت معقودة على إنشاء المجلس لم تتحقق على النحو الذى كان متوقعا . فمنذ البداية واجه هدف التكامل الاقتصادى صعبا وخاصة من جانب رومانيا التي أظهرت أنها تعتزم السير فى طريق التصنيع الشامل ، بما فى ذلك الاسراع بتوسيع الصناعات المعدنية والكيماوية وصنع الآلات ، وهو اتجاه يتعارض مع سياسة التخصيص فى المواد الأولية والمنتجات الزراعية . كذلك ترى رومانيا أن خطط التنمية يجب أن تخضع لسيادة الدولة ، ومن ثم يجب أن تأخذ فى الاعتبار المصلحة القومية العليا ، وهذا يتنافى بطبيعة الحال مع السياسة التي تهدف الى اشراف الكوميكون على خطط التنمية فى البلاد الأعضاء ، بما ينطوى عليه مثل هذا الاشراف من تدخل فى هذه الخطط وتعديلها حسب الاعتبارات الخاصة بالمجموعة ككل .

وثمة شعور يسود فى أغلب البلاد الأعضاء بأن صناعاتهم مربوطة أو مقيدة بمهمة تزويد السوق السوفييتية ، وأن الاتحاد السوفييتى هو المصدر الرئيسى الذى يحصلون منه على الوقود والمواد الأولية .

ويلاحظ من جهة أخرى وجود اتجاه نحو التوسع فى إنشاء العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بلاد الغرب . فرومانيا مثلا تشتري الآن نحو ٤٥ فى المائة من وارداتها من الدول الغربية . وبرغم أن تجارة هنغاريا مع بلاد الكوميكون لا يزال لها الأولوية الا أن اتصالاتها مع الغرب تسير فى طريق النمو المطرد . وفى معظم بلاد المنظمة عقدت اتفاقات تجارية لمدة خمس سنوات مع البلاد الغربية ، وكانت من قبل تعقد لمدة اثنى عشر شهرا . وهذا الاتجاه الى تنمية العلاقات مع الغرب راجع الى الرغبة فى الاستفادة مما حققه من تقدم تكنولوجى . كما أنه يعكس من جهة ويساعد من جهة أخرى على الاتجاه نحو تخفيف حدة التوتر بين الغرب والشرق . فالتخفيف الذى لمسنا بعض مظاهره فى المجال السياسى يتمشى معه تخفيف مماثل فى المجال الاقتصادى .

السوق الأوروبية المشتركة :

فى أبريل من عام ١٩٥١ وافقت الأراضى الواطئة وألمانيا (الاتحادية) وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ولوكسمبرج على مشروع اتفاق لإنشاء « الجماعة الأوروبية للفحم والصلب » ، وأعلن الموقعون عليه تصميمهم على أن

يستبدلوا المنافسات التاريخية بينهم بادماج مضالحتهم الأساسية ، وأن « يرسوا ، عن طريق خلق مجتمع اقتصادى ، أساس مجتمع عريض ومستقل بين شعوب ظلت المنازعات الدموية تقسمهم زمنا طويلا ، وأن يرسوا أسس مؤسسات قادرة على توجيه مصيرهم المشترك فى المستقبل » . وفى يوليو من العام التالى صدقت الحكومات الست على الاتفاق .

ولقد أنجزت. « الجماعة » الكثير خلال السنوات العشر الأولى مثلا من انشائها، فتضاعف انتاج الصلب تقريبا، وترتب على الغاء الحواجز الجمركية وما فى حكمها من قيود ، اعادة تنظيم لصناعة الفحم على نطاق واسع ، وتحسنت مستويات المعيشة بالنسبة الى العمال فى هاتين الصناعتين .

كان النجاح الذى حققته هذه الجماعة حافزا قويا لدعاة الوحدة الأوروبية على مواصلة جهودهم . وفى يونية ١٩٥٥ اجتمع وزراء خارجية الدول الست سالفة الذكر ، فى مسينا لمناقشة مقترحات تستهدف المزيد من التكامل الاقتصادى فى أوروبا . وفى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وقعت الدول الست على اتفاقيتين فى روما ، دخلتا فى دور التنفيذ اعتبارا من أول يناير ١٩٥٨ ، وهما :

(أ) اتفاقية انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومظهرها الأساسى اقامة سوق مشتركة ، ومن هنا كانت عبارة السوق الأوروبية المشتركة التى دخلت فى الاستعمال العادى .

(ب) اتفاقية انشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية « يوراتوم » Euratom لتنسيق الأبحاث النووية ومشروعات الطاقة الكهربائية فى داخل البلاد الأعضاء .

وتتضمن الاتفاقية الأولى القواعد والوسائل الآتية :

١ - بالنسبة الى المبادلات التجارية فى داخل التنظيم الجديد : الغاء الحواجز الجمركية خلال فترة انتقالية تتراوح من ١٢ الى ١٥ سنة (قد تمتد الى ١٧) ، الغاء قيود الحصص على التصدير فى ختام المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية على الأكثر ، أما الحصص على الواردات فيتم زوالها فى نهاية الفترة ، تعديل التعريفات الجمركية بحيث تصبح هناك تعريفية جمركية موحدة فى نهاية فترة الانتقال .

٢. حرية الانتقال : حرية انتقال العمال في موعد أقصاه نهاية فترة الانتقال ، حرية السفر والاقامة ، عدم المتفرقة بين مواطني الدول الأعضاء من ناحية فرص العمالة أو مستوى الأجور وغير ذلك من شروط العمل وظروفه ، إلغاء القيود وفقا لبرنامج معين والمفروضة على إقامة رعايا الأعضاء. وإنشاء الوكالات والفروع والمشروعات المملوكة لرعايا عضو في بلد عضو آخر ، إلغاء القيود المفروضة على ممارسة شتى أنواع النشاط الصناعي أو التجاري أو المهني أو الحرفي طبقا لقواعد تقرر ومراحل تحدد ، إلغاء القيود في وجه انتقال رؤوس الأموال .

٣ - وضع نظام يكفل المنافسة الحرة داخل بلاد الجماعة .

٤ - بالنسبة الى السياسة الاقتصادية : تنسيقها بحيث يتحقق التوازن في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فضلا عن الثقة في عملاتها ، اعتبار السياسة الخاصة بسعر الصرف من المسائل ذات الأهمية المشتركة ، العمل على تنسيق السياسة التجارية بحيث تتوافر في نهاية فترة الانتقال الظروف التي تتيح تطبيق سياسة مشتركة في ميدان العلاقات التجارية الدولية .

٥ - تكوين هيئة زراعية أوروبية لرسم سياسة زراعية مشتركة .

ونصت الاتفاقية على إنشاء الأجهزة التالية :

(أ) الجمعية وتتكون من أعضاء تعينهم المجالس النيابية ، ويعرض عليها التقرير السنوي ، ولها أن تستفسر عن نشاط السوق وعملها . وأصبحت تعرف منذ عام ١٩٦٢ باسم « البرلمان الأوروبي » ، واعتبارا من عام ١٩٧٨ أصبح اختيار الأعضاء بالانتخاب المباشر . ويختلف عدد ممثلي كل عضو حسب أهميته النسبية .

(ب) المجلس ويتألف من ٦ وزراء كل منهم يمثل إحدى الدول الأعضاء ، وهو الهيئة التنفيذية . وأصبح العرف يقضى بأن تتخذ القرارات فيه بالاجماع ، حرصا على وحدة الصف ، وزيد العدد بعد انضمام الأعضاء الجدد .

(ج) اللجنة وهي أهم الأجهزة ، فهي التي تشرف على تنفيذ أحكام الاتفاقية ، وتتولى تنفيذ قرارات المجلس ، وتشارك في قرارات الأخير عن طريق تقديم المقترحات وفق شروط محددة .

(د) المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويضم ممثلين عن مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء .

(هـ) محكمة العدل للبت فى الخلافات التى تنشأ بين الأعضاء ،
وهى صاحبة الاختصاص فى تفسير نصوص الاتفاقية ، وتنظر فيما يرفع
إليها من الأفراد أو المشروعات أو الحكومات أو الأجهزة الأخرى
بالجماعة .

وتتضمن المادة ٣٢٧ شروط واجراءات الانضمام . فيجب أن تكون
الدولة التى تطلبه أوروبية أو من الأقاليم الأفريقية المرتبطة بالدول
الأوروبية ، ولا بد من موافقة المجلس بالاجماع .

ولما حصلت أغلبية البلاد الأفريقية التابعة لبعض أعضاء الجماعة ،
على استقلالها ، ثارت مشكلة بشأن الموقف الذى يتخذ أزماءها ، وانتهى
الأمر بالتوقيع على اتفاقية يوانده Youande (٣٠ يولييه ١٩٦٣) مع
٢٨ دولة أفريقية أصبحت تتمتع بما يعرف باسم أسلوب أو نظام المشاركة .
ولا شك أن هذا المخرج كانت تمليه اعتبارات معينة منها : الروابط
القديمة بين تلك الدول الأفريقية وبعض أعضاء الجماعة ، حاجة الجماعة
الى الموارد الطبيعية التى تلزم الجماعة وهى بلاد متقدمة فى الصناعة ،
تشكل الدول الأفريقية المعنية سوقا طيبة أمام منتجات الجماعة الصناعية ،
حاجة الدول الأفريقية من أجل تحقيق تقدمها الاقتصادى ، الى ما يمكن
أن تزودها به بلاد الجماعة من المعرفة والخبرات الفنية ومن رؤوس
الأموال .

وثمة بلاد لم تكن أوروبية لتصبح أعضاء فى الجماعة ، ولا ينطبق
عليها ، أيضا ، مبدأ الانتساب الذى تقرر فى اتفاقية يوانده ، ولكنها كانت
راغبة فى خلق نوع ما من الارتباط مع الجماعة . وهنا لجأت الأخيرة
الى أسلوب المعاهدات القائمة على أساس المعاملة التفضيلية المتبادلة .
وكانت اسرائيل أول من استفاد من هذا الأسلوب .

انضمام بريطانيا ودول أخرى :

— لم تكن بريطانيا من الدول الموقعة على اتفاقية الجماعة الاقتصادية
الأوروبية ، بل انها عملت من جانبها على خلق تنظيم جديد باسم « الرابطة
الأوروبية للتجارة الحرة » . الا أنها ما لبثت أن أعادت التفكير فى موقفها
هذا ، فتقدمت فى ٩ أغسطس من عام ١٩٦١ تطلب فتح باب المفاوضات
من أجل تحديد شروط انضمامها الى السوق الأوروبية المشتركة ، وسرعان
ما حذت حذوها أيرلندا والدنمرك . وفى العام التالى تقدمت النرويج
بطلب مماثل .

وشهد يناير ١٩٦٣ أول اعتراض من جانب ديجول عندما صرح بأن على بريطانيا أن تنتهي بالدرجة الكافية التي تؤهلها للاشتراك في السوق ، وفي ١٨ من الشهر نفسه طلبت فرنسا من شركائها وقف المفاوضات مع بريطانيا .

تجمد الموقف ، إلا أنه في ١٠ نوفمبر ١٩٦٦ صرح المستر هازولد ويلسون أمام مجلس العموم بأنه يعتزم تقديم طلب للانضمام . وفي ١١ مايو ١٩٦٧ تقدمت بريطانيا وأيرلندا والدنمرك بطلبات رسمية بشأن الانضمام الى السوق طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من اتفاقية روما ، وفي يولية جددت النرويج طلبها . وفي ٧ أكتوبر أعلنت لجنة السوق « رأيا » حول مشكلة انضمام الدول الأربع وأوصت بفتح باب المفاوضات . ومرة أخرى اعترض ديجول (٢٧ نوفمبر) على أساس أن الاقتصاد البريطاني لا يزال لا يتمشى مع السوق . والواقع أن اعتراضات الرئيس الفرنسي تتمشى بدرجة أكثر أو أقل مع موقفه من حلف الأطلسي بوجه عام ومن الولايات المتحدة بوجه خاص . حقيقة كان الاقتصاد البريطاني يعاني اختلالا خطيرا طال أمده في ميزان المدفوعات ، كما حاولت بريطانيا الحث على منح امتيازات معينة لبعض منتجات عدد من بلاد الكومنولث . غير أن موقف ديجول يفسره بالدرجة الأولى اعتقاده بأن العلاقة الخاصة التي تربط بريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الدولة الأولى تابعا للأخيرة ، ومن ثم فانضمامها يمكن أن يؤدي الى تسلط أمريكي على السوق ، بطريق غير مباشر ، أي عن طريق بريطانيا .

غير أن استقالة ديجول أحييت الآمال بصدد الطلب البريطاني ، خاصة وقد كان يلقي تأييدا من جانب شركاء فرنسا . ففي مؤتمر القمة المنعقد في لاهاي في ديسمبر ١٩٦٩ قبل الرئيس الفرنسي الجديد بومبيدو ، مبدأ توسيع السوق وفتح باب المفاوضات بعد ذلك بستة أشهر مع الدول الأربع ، وهذا يعنى أنه قد رفع بصورة ضمنية الحظر الذي سبق أن فرضه سلفه على انضمام بريطانيا . ففي يونية ١٩٧٠ اتفقت الدول الست على القاعدة المشتركة التي تقوم عليها المفاوضات ، وشهد العام بدء المفاوضات مع الطالبين الأربعة .

وبعد أشهر من الأخذ والرد ، ومن التعثر ، وخاصة بشأن مدي

مساهمة بريطانيا المالية في ميزانية السوق ، ثم الاتفاق (١١ - ١٢ مايو ١٩٧١) على فترات الانتقال الزراعية والصناعية ، وعلى مشكلة السكر من الكومنولث . ثم جاء لقاء باريس (٢٠ - ٢١ مايو) بين ادوارد هيث وجورج بومبيدو ، ففتح الطريق أمام حل المشكلات الرئيسية التي كانت ما تزال معلقة . وفي ٢٣ يونيو تم حل جميع المشكلات المتعلقة بانضمام بريطانيا .

وأخيرا تم في ٢٢ يناير ١٩٧٢ التوقيع في بروكسل على وثائق انضمام الدنمرك وبريطانيا وأيرلندا والنرويج . وهكذا ولدت « أوروبا العشر » . وهذا الانضمام يصبح نافذ المفعول اعتبارا من أول يناير ١٩٧٣ بعد التصديق من جانب المؤسسات الدستورية المختصة .

ونصت الاتفاقيات على فترة انتقالية لمدة أحد عشر عاما . وتلقت النظر أته خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٤ أجرت الدول العشر مفاوضات مع الدول الأفريقية والملاشنية الثمانية عشرة المنتسبة للسوق ، حول تجديد معاهدة يوانده . ويمكن لدول الكومنولث الأفريقية ودول الكومنولث الواقعة في منطقة البحر الكاريبي وفي المحيط الهندي ، أن تتفاوض مع السوق المشتركة الموسعة بشأن عقد اتفاقيات من نفس النوع .

لكن النرويج لم توافق على الانضمام الى هذا التنظيم ، وما يزال موقف شعبها كذلك حتى اليوم . إلا أنه دارت مفاوضات بشأن انضمام اليونان التي تحقق لها هذا الأمر اعتبارا من أول يناير ١٩٨١ . إلا أنه بعد وصول الاشتراكيين في اليونان الى الحكم بزعامه باباندريو أعلن أن بلاده سوف تنسحب من عضوية السوق . وكذلك تقوم أسبانيا والبرتغال بمحاولات للانضمام الى الجماعة .

والواقع أن السوق الأوروبية المشتركة أصبحت قوة بشرية تزيد على عدد سكان الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ يبلغون ٢٥٣ مليون نسمة ومساحة أقاليمهم ٥٩١٠٠٠ ميل مربع .

ويزداد وضوح قوة السوق الموسعة اذا أخذنا في الاعتبار تقدم الدول الأعضاء في مجالات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا ، والموارد والأسواق التي توفرها البلاد المنتسبة حاليا للسوق أو التي سوف تنتسب اليها وكذلك التي لها علاقة ببعض الدول الأعضاء كبلاد الكومنولث في حالة بريطانيا مثلا ، وهذا الى جانب المزايا المترتبة على اتفاقيات المعاملة التفضيلية .

الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

بعد اخفاق المفاوضات من أجل انشاء « منطقة أوروبية للتجارة الحرة » ظلت الاتصالات قائمة بين البلاد المنتمية إلى « منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي » التي ليست أعضاء في « الجماعة الاقتصادية الأوروبية » ، وذلك بقصد اقامة نوع من الاتحاد فيما بينها . وهذه البلاد هي : البرتغال ، بريطانيا ، الدنمرك ، السويد ، سويسرا ، النرويج والنمسا .

وفي نوفمبر ١٩٥٩ تم التوقيع بالأحرف الأولى على «اتفاق ستكهولم» لانشاء « الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة » وتم التصديق عليه في مايو ١٩٦٠ .

ونص الاتفاق على القواعد الآتية :

١ - التعهد بالغاء التعريفات الجمركية والعقبات القائمة في وجه حرية التجارة وذلك بالنسبة إلى المنتجات الصناعية ، على أن يتم الاعفاء على مدى عشر سنوات ، غير أن المدة أطيلت بالنسبة إلى البرتغال حتى عام ١٩٨٠ بسبب تخلفها الصناعي .

٢ - عدم اخضاع المنتجات الزراعية لنصوص الاتفاق الرئيسية .

٣ - حظر اعانة الفروع المشتغلة بالتصدير .

٤ - منع دخول البضائع إلى المنطقة عن طريق عضو تعريفته الجمركية منخفضة لكي يعاد تصديرها خالية من الرسوم إلى عضو آخر التعريفه فيه عالية .

٥ - حرية كل عضو في أن يقرر التعريفات الخاصة به بالنسبة إلى غير الأعضاء في الرابطة .

وفي عام ١٩٦١ تم التوقيع على اتفاق ترتبط به فنلندا بهذا التنظيم . وقد تمكنت الرابطة من تحقيق الغاء الرسوم على المنتجات الصناعية بحلول عام ١٩٦٧ .

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

تم التوقيع عليها في ٣ يونية ١٩٥٧ واعتبرت نافذة اعتبارا من أبريل ١٩٦٤ بعد أن صدقت عليها حكومات الكويت والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية . وتنص الاتفاقية على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ورعاياها

على قدم المساواة حرية : انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال ؛ تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ؛ الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ؛ النقل والترحيل واستعمال وسائل النقل والمراقبة والمطارات المدنية ؛ وحقوق التملك والإيصال والارث . كذلك تنشأ هيئة دائمة تعرف باسم « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » ويشكل من ممثل متفرغ (أو أكثر) لكل طرف ، وتؤازره لجان اقتصادية وإدارية تعمل تحت إشرافه .

الفصل الرابع عشر

الخلاف بين الصين والاتحاد السوفييتي (١)

فى عام ١٩٥٠ وقع الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية معاهدة تحالف تنص المادة الخامسة منها على أن « يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ، بروح من الصداقة والتعاون ، وتمشيا مع مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل للسيادة القومية والسلامة الإقليمية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر ، أن يعمل على تنمية ودعم الصلات الاقتصادية والثقافية بين الصين والاتحاد السوفييتى ، وأن يقدم للآخر كل مساعدة اقتصادية ممكنة وأن ينفذ التعاون الاقتصادى الواجب » .

وراحت التصريحات الصادرة عن الجانبين خلال سنوات أعقبت التوقيع على تلك الوثيقة ، تؤكد وتشدد على قوة الروابط بين البلدين . فلمناسبة الاحتفال بمرور خمس سنوات على عقد المعاهدة تحدثت مدام صن يات سن فى بكين بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٥ فقالت : « لقد أصبحت العلاقات الصينية - السوفييتية نموذجا . انها أشبه بحلم تحقق بالنسبة الى البلاد المتأخرة فى كل جزء من العالم » . ومن ناحية موسكو قال ستيبانوف فى عام ١٩٥٤ « .. ان الحزب الشيوعى الصينى المجيد ، برئاسة ماوتسى تنج ، والذى يطبق بصورة خلاقة الماركسية على الأحوال القائمة فى الصين ، يقود شعوبها من نجاح الى نجاح » . ووصفت دائرة المعارف السوفييتية (طبعة ١٩٥٤) ماوتسى تنج بأنه « شخصية حكومية وسياسية صينية بارزة ، منظر ماركسى عظيم ، زعيم مجرب للحزب الشيوعى الصينى وقائد الشعب الصينى ومؤسس الدولة الديموقراطية الشعبية فى الصين » .

(١) راجع فى هذا كتابنا « الصراع الكبير بين الصين والاتحاد السوفييتى » (١٩٦٤) .

لكن ، ما أن عقد المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفييتى فى أوائل عام ١٩٥٦ ، حتى تفجرت فيه قنبلة أحدثت دويا هائلا حينما ألقى خروشوف خطابه الشهير بجلستى ٢٤ و ٢٥ فبراير ، وفيه شن أعنف هجوم على سلفه ستالين ، أو بالأحرى على الستالينية نفسها ، ثم بدأ بعد ذلك عملية تصفيتها أو عملية القضاء على مساوئها . هذا الهجوم لم يكن موضع الرضا من جانب المندوبين الصينيين ويبدو أنهم أحسوا أنه موجه اليهم بطريق غير مباشر بوجه عام والى زعيمهم ماو بوجه خاص ، وذلك عندما شدد خروشوف النكير على مسألة عبادة الفرد .

وتتلخص الحجج الصينية فى أنه برغم أن ستالين ارتكب أخطاء معينة ، بعضها يتعلق بالمبدأ والبعض الآخر من النوع الذى ما كان فى الوسع تجنبه نظرا لعدم وجود سوابق يمكن أن تسترشد بها دكتاتورية البروليتاريا ، إلا أنه ما من شك أن للرجل مزاياه التى تبين المقارنة الموضوعية أنها أعظم بكثير من أخطائه (١) .

وفى المؤتمر العشرين الذى سلفت الاشارة اليه ، أعلن خروشوف أن « التعايش السلمى » ينبغى أن يكون السياسة التى ينتهجها الحزب الشيوعى السوفييتى . وقال تفسيرا لهذه الدعوة أن العصر الحاضر يتميز بعاملين : وجود أسلحة ذات قوة تدميرية لم يحلم بها الانسان من قبل ، كما أصبح المعسكر الاشتراكى على قدر من القوة يستطيع على الأقل أن يمنع الرأسماليين والامبرياليين من أن يطلقوا الحرب من عقالها . وفى خطاب ألقاه خروشوف فى اجتماع للعمال فى نوفر سيبريسك بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٥٩ فسر التعايش بأنه « استمرار للصراع بين النظامين الاجتماعيين » ولكنه صراع بوسائل سلمية بدون حرب . . اننا نعتبره صراعا اقتصاديا وسياسيا وأيديولوجيا ، ولكنه ليس صراعا عسكريا .

هذا الاتجاه تكمن وراءه أسباب على جانب كبير من الأهمية ، بغض النظر عن الجوانب النظرية أو العقائدية . فيحدثنا الخبير السوفييتى

(١) يلاحظ بالنسبة الى هذه النقطة بالذات أن الفترة التالية لوفاة ماوتس تنج شهدت حملة مطردة من جانب القادة الجدد فى الصين ، حملة انتقاد موجهة الى سياسة ماو وأساليبه ، وهو ما يشبه ما جرى بالنسبة الى الاتحاد السوفييتى بعد وفاة ستالين .

فيدوروف « أن عملية تنمية التكنولوجيا لآبادة الناس أدت الى موقف يجعل من المستحيل استخدام الأسلحة لحل المشكلات السياسية كما كان يحدث طيلة آلاف السنين » .

عندما أعلن خروشوف الاتجاه الجديد الذى يرى أن يسير فيه الحزب الشيوعى السوفييتى وبالتالي الحركة الشيوعية الدولية ، وافقت عليه بكين اعتقادا منها بأنه لا يعدو أن يكون مناورة يراد بها اظهار المعسكر الاشتراكى بمظهر الحريص على السلام ، ولكنها ما لبثت أن تبينت أن فكرة التعايش السلمى انما هى استراتيجية جديدة تستهدف تحسين العلاقات مع الامبرياليين ، ورأت فى الأحداث ما يؤيد رأيها هذا ، وخاصة عندما قام رئيس الوزراء السوفييتى بزيارة الولايات المتحدة (١٥ - ٢٧ سبتمبر ١٩٥٩) ، ولذلك ففى ١٦ سبتمبر هاجمته صحيفة « العلم الأحمر » محذرة من أية أوهام بشأن الطبيعة الحقيقية للامبريالية . ولم يقف الأمر عند هذا الحد اذ استغلت بكين فرصة الاحتفال بالذكرى التسعين لمولد لينين ، لتعلن على لسان المنظرين فيها أن تجنب نشوب حرب فى العصر الحاضر وان كان ممكنا من الناحية النظرية ، فان تحقيق هذا الأمر أقل احتمالا مما يتراءى للسوفييت ، اذ طالما يظل النظام الامبريالى قائما فلا سبيل الى الغناء الحرب . وأضافوا أن واجب الماركسيين - اللينينيين ألا يخدعوا بهذه النزعة السلمية البورجوازية ، ويجب ألا يتحولوا عن هذا الرأى حتى ازاء التهديد بشن حرب نووية شاملة . الا أنه يجب الا تخدعنا أمثال هذه الأفكار التى أطلقت لمناسبات أو لأغراض معينة ، اذ لم تمض سنوات حتى قامت علاقات طبيعية بين الصين الماركسية والولايات المتحدة الامبريالية كما كان يدعوها الماركسيون .

ويعتبر العاشر من سبتمبر ١٩٥٨ يوما حاسما فى تاريخ الشيوعية الدولية بوجه عام وفى العلاقات الصينية السوفييتية بوجه خاص ، اذ فيه أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى برنامجها فى انشاء كوميونات الشعب . كان الاعلان الصادر بهذا الشأن نقطة تحول لهسا مغزاها الايديولوجى العميق كما يتضح من هذه العبارة الواردة فيه : « يبدو أن تحقيق الشيوعية فى بلدنا ليس بعيدا جدا الآن . يجب أن نستخدم على نحو فعال كوميون الشعب وعن طريقه نجد الطريق الثابت

(م ١٢ - المشكلات السياسية)

للانتقال الى الشيوعية » . وسار تشن يو - تا Ta - yo - Tchen خطوة
أبعد حين صرح بأن المشروع الذى ابتدعه ماوتسى تنج معناه أن قد بدأ
الانتقال فى الصين من الاشتراكية الى الشيوعية ، وهو ما لم يتحقق فى
بلد آخر داخل الكتلة الشيوعية .

هذا الثناء على ماو كان يتضمن معنى لابد أن يتجاوز حدود الصين
وأن تلاحظه الأحزاب الشيوعية فى البلاد الأخرى . فليس من قبيل
الصدفة المحضة أنه عند اعلان برنامج الكوميونات لأول مرة ، راح
تشن يو - تا يستشهد بلينين الذى سبق له أن أشار الى أن فى آسيا ظروفًا
خاصة لا تعرفها الشعوب الأوروبية وتتطلب أساليب خاصة تتلاءم معها .
ومغزى الإشارة والاستشهاد أن فكرة الكوميون يمكن أن تصبح بديلاً
عن الفكرة السوفييتية بوصفها الطريق الذى يمكن أن تسير فيه البلاد
المتخلفة من أجل تحقيق التنمية .

ويبدو أن السوفييت أخذوا على غرة ، اذ فى يونيه ١٩٥٨ كان
خروشوف لا يزال يضيف الثناء على الرفاق الصينيين بسبب استخدامهم
« الأساليب اللينينية » فى بناء نظام تعاونى زراعى . وبرغم أن الاعلام
السوفييتى لم يهاجم الكوميونات علناً ، الا أننا نلاحظ أن الصحف تحدثت
عن تحقيق الكوميونات بدلاً من « تحقيق الشيوعية » كما جاء فى البيان
الصينى ، كما أشارت الى الكوميونات باعتبارها « صورة من مستوى
منحط لتنظيم المجتمع الاشتراكى فى الصين » كما قالت صحيفة لىنجراد
سكايأ برافدا فى ٢٣ أكتوبر ١٩٥٨ .

حقيقة ساد هدوء ظاهرى بين البلدين بصدد هذا الموضوع ، لكن وجود
عضو مستقل من حيث الواقع *de Facto* بسياساته الداخلية ، فيه انكار
لمبدأ الوحدة الأيديولوجية . كما أنه « ما من امبراطورية أو كنيسة
استطاعت المحافظة على نفسها ولها عاصمتان . ان على موسكو وبيجينج
أن تفكرا فى مصير روما وبيزنطه (١) » .

ثم جاء المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى ،
فزادت الهوة اتساعاً . كانت العلاقات مع الغرب تخيم على جو المؤتمر ،

(1) ZBIGNIEW . K. BREZINSKI : The Soviet Bloc. Unity and
conflict (1960), P. 370.

وكانت التطورات التي تثير القلق إعادة تسليح ألمانيا الغربية ونمو اقتصادها بشكل يلفت النظر ، وشيوع الرخاء في بلاد السوق المشتركة ، وتردد الحديث عن انشاء وحدة أوروبية تتجاوز النطاق الاقتصادي . عندئذ عمد الاتحاد السوفييتي الى محاولة سبر غور التحالف الغربي ، ومن هنا كان استئناف التجارب النووية وتجربة القنبلة التي تتجاوز قدرتها التدميرية ٥٠ ميغا طن ، واطلاق الصواريخ الموجهة في الباسفيك ، ومطالبة فنلندا باتخاذ تدابير دفاعية ضد ألمانيا الغربية . لكن السير في هذا الطريق كان ينطوي على خطر التعجيل بنشوب حرب نووية . وهنا اتخذ الرئيس السوفييتي من المؤتمر منبرا يعلن من فوقه تأجيل التاريخ الذي سبق تحديده وهو الحادي والثلاثون دن ديسمبر ، لتوقيع معاهدة صلح مع ألمانيا الديموقراطية ، كما صرح جروميكو أن الباب لا زال مفتوحا لتسوية أزمة برلين .

كانت المشكلة التي واجهت خروشوف في المؤتمر هي أن يظهر للحاضرين أن في الامكان دفع قضية الشيوعية قدما وبصورة فعالة ، دون المخاطرة بالتعرض للدمار الذي تسببه حرب نووية ، ولهذا راح يضع التأكيد على ما للكتلة الشيوعية من قوة عسكرية واقتصادية . ثم أخذ يستنكر موقف المتزمتين الذين تحولوا بعناد عن فهم حقائق الحياة : « مثل هذا الموقف يتخذه المتعصب مولوتوف . انه وأمثاله لا يفهمون التغيرات التي طرأت على الجو الدولي ، والظواهر الجديدة في الحياة » . كان خروشوف يركز هجومه على مولوتوف ، ولكنه في الواقع كان يوجه الكلام الى الرفاق الصينيين .

وكانت أول علامة على التوتر والمتاعب ، تتجلى في عدم حضور حزب العمال الألباني ، ثم أعقبه الهجوم الذي شنه خروشوف على الحزب الألباني وقادته ، في التقرير المقدم الى اللجنة المركزية (١) واتهمهم فيه بالابتعاد عن « الخط المتفق عليه بوجه عام والذي تسير فيه الحركة الشيوعية بكليتها ، حول أهم المسائل في الأزمنة الحديثة » . ولم يفت المعنى الذي قصده الرئيس السوفييتي على الصينيين ، ولذلك فبعد يومين وقف شو ان لاي يتحدث باسم الحزب الصيني ، فحمل على الولايات المتحدة واصفا اياها بأنها « أسوأ عدو للسلام » ، وأصر

(١) نشرته برافدا في ١٥ أكتوبر .

على أن جميع تصرفات الامبريالية الأمريكية « تظهر أنه لا يزال يواجهنا خطر الحرب » ، وربط بين ما أسماه اتجاه يوغوسلافيا التنقيحي وبين الامبريالية الأمريكية وبذا وجه نقدا غير مباشر لسياسة خروشوف في مهادنة يوغوسلافيا . الا أن المفاجأة تمثلت في الحملة العنيفة التي شنّها على خروشوف بسبب موقف الأخير من ألبانيا ، وكان مما قاله في هذا الصدد : « أى لوم علنى ومن جانب واحد ، يوجه الى أى حزب شقيق ، لا يساعد الوحدة ولا يساعد على حل المشكلات . ان عرض نزاع بين الأحزاب الاخوة أو البلاد الاخوة ، علنا أمام العدو ، مما لا يمكن اعتباره موقفا ماركسيا - لينينيا » .

ولم يمض وقت قصير حتى غادر شو ان لاي موسكو عائدا الى بكين . فقدم ذلك العمل المفاجيء من جانبه دليلا جديدا على أن العلاقة بين البلدين دخلت في مرحلة متدهورة .

في مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢ أذاع الرئيس الأمريكى كينيدي ، بالراديو والتليفزيون ، رسالة بالغة الخطورة جاء فيها : « ان هذا التحويل العاجل لكوبا الى قاعدة استراتيجية هامة . . يشكل تهديدا ظاهرا لسلام وأمن جميع الأمريكتين ، مما ينطوى على تحد صارخ ومتعمد لميثاق ريو وتقاليد هذا الشعب ونصف الكرة الغربى . . وهذا العمل يناقض أيضا التأكيدات المتكررة من جانب المتحدثين باسم الاتحاد السوفييتى والتي قدموها علانية وسرا من أن . . الاتحاد السوفييتى ليس به حاجة أو رغبة فى وضع صواريخ استراتيجية فى أرض أى شعب آخر » . وراح الرئيس الأمريكى يحدد الاجراءات التى أمر باتخاذها ، وهى وقف تكديس هذه الأسلحة الهجومية ، ومنع وصول الشحنات من جميع المعدات الحربية الهجومية الى كوبا ، وأمر أيضا بمواصلة المراقبة الدقيقة لكوبا وبناء القواعد فيها . وكان الاجراء الثالث بالغ الخطورة اذ جاء فيه « سوف تكون سياسة هذا الشعب أن تعتبر توجيه أى صاروخ نووى من كوبا ضد أى شعب فى نصف الكرة الغربى كأنه هجوم من جانب الاتحاد السوفييتى على الولايات المتحدة ، يتطلب الاستجابة الثارية ضد الاتحاد السوفييتى » .

ثم قال : « . . وانى أدعو رئيس الوزراء خروشوف أن يوقف ويزيل هذا التهديد الخفى ، المستهتر والاستفزازى ، للسلام العالمى وللعلاقات المستقرة بين بلدينا . . . ان أمامه فرصة الآن ليعيد العالم بعيدا عن

هاوية الخراب بأن يعود الى كلمات حكومته نفسها وهي أنها غير ذات حاجة أو رغبة فى وضع الصواريخ خارج أرضها ، وأن يسحب هذه الأسلحة من كوبا - وبأن يمتنع عن أى عمل يؤدي الى توسيع نطاق الأزمة الحالية وتعميقها - ثم يشترك فى البحث عن حلول سلمية دائمة » .

وقف العالم يلهث من الرعب اذا ما تطورت الأمور وانطلقت أسلحة الدمار النووية من عقالها . وأخذت اشارات الخطر التى يطلقها كينيدي تهز أعصاب السوفييت بشدة . وهنا اقترح الاتحاد السوفييتى سحب صواريخه من كوبا اذا أزيلت الولايات المتحدة قواعد الصاروخية فى تركيا . غير أن هذا الاقتراح الذى أذاعته الخارجية السوفييتية كان مختلفا عن البرقية التى بعث بها خروشوف فى ٢٠ أكتوبر معربا عن استعدادة لسحب صواريخه بشرط تقديم الضمانات الى كوبا بعدم غزوها ، وهذه البرقية لم تنشرها وشنطن .

واجتمع مجلس الحرب بوشنطن واستقر الرأى على تجاهل المقترحات المتعلقة بمسائل « خارج نطاق نصف الكرة الغربى » . كان هذا العمل مقامرة أمريكية ، ولكن لعل الأمر لم يكن كذلك تماما اذ كانت التقارير تشير الى أن السوفييت لم يكونوا على استعداد للحرب . ولم يفت وشنطن أن تجعلهم يعلمون أنه الى جانب الاستعدادات البحرية الضخمة وامكانية غزو كوبا ، فان هناك ١٥٤ صاروخا من طراز بولاريس ، ١٠٣ من طراز أطلس ، ١٠٥ من طراز جوبتر وثور ، ٥٤ من طراز تيتان ، على استعداد لتحويل الاتحاد السوفييتى الى أكوام من الأنقاض خلال ثلاثين دقيقة ، وهذا خلاف ٨٥٠ صاروخا متوسطة المدى ، ١٦٠٠ قاذفة قنابل من ذات المدى البعيد ، ٣٧ حاملة طائرات ، وهذه كلها تعادل ثلاث أو أربع مرات قدرة السوفييت فى الجو (١) .

وأخيرا فى صباح يوم الأحد بتوقيت وشنطن ، وفى الظهر بتوقيت موسكو ، أعلن فى الاذاعة السوفييتية أن الحكومة ستذيع بيانا هاما . انه عبارة عن مذكرة جديدة بعث بها خروشوف الى كينيدي بأنه أمر بوقف العمل فى القواعد الصاروخية ، ووافق على استرجاع الأسلحة التى تعتبرها الحكومة الأمريكية ذات صفة هجومية ، وكذلك وعد بالسماح لمراقبين تابعين للأمم المتحدة بالتأكد من نزع القواعد .

(1) Henry M. Pachter : Collision Course : the Cuban Missile Crisi and Co - existence (1963) ' p.157 ,

تنفس العالم الصعداء ، ولكن الذى يعنينا من الأزمة ما كان لها من رد فعل بالنسبة الى العلاقات الصينية - السوفييتية . ان رأى بكين بصدد موقف موسكو من الأزمة ، عبرت عنه الصحيفة عندما قالت فى مقالها الرئيسى بالعدد الصادر فى ٨ مارس ١٩٦٣ ، ان الاتحاد السوفييتى ارتكب خطأ الشخص « المغامر » حين أدخل الصواريخ فى كوبا ثم « استسلم » بعد ذلك للامبريالية الأمريكية حين وافق على سحبها . وكتبت صحيفة « الشعب » التى تصدر فى بكين بعددها الصادر فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٢ ، فوصفت الخاتمة التى انتهت اليها الأزمة بأنها انتهاك لسيادة كوبا لأن المفاوضات التى دارت بين الأمريكين والسوفييت والاتفاقات التى توصلوا اليها ، كلها كانت من وراء ظهر الكوبيين ودون أخذ رأيهم .

وتعرضت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى للموضوع فقالت انه كان هناك سبيلان للعمل فى أثناء الموقف فى البحر الكاريبى : قاما السير فى ركاب المجانين (ويقصد بهم دعاة الحرب) واشعال نار حرب نووية عالمية ، واما استغلال الفرص التى أتاحها ارسال الصواريخ ، لاتخاذ كافة التدابير من أجل الوصول الى اتفاق بشأن الحل السلمى للأزمة ومنع الاعتداء على الجمهورية الكوبية . واختار الاتحاد السوفييتى الطريق الثانى « وانا لواثقون أننا فعلنا الشيء الصحيح » .

هذا عرض موجز لبعض العوامل الكامنة وراء الخلاف بين قطبى العالم الشيوعى (١) . ويقول بعض المراقبين أنه عند تقييم هذا الصراع ينبغى ألا نقلل من شأن عنصر كامن فى النفوس وان لم يفصح عنه أصحابه ، ذلك هو عنصر الخوف من ناحية المستقبل . لقد تم التوسع الروسى من قبل فى اتجاه الشرق نحو الباسفيك وعلى حساب مساحات شاسعة من القارة الآسيوية . وهذا التوسع بطبيعة الحال سد الطريق أمام الصينيين فى امكانية الانتشار شمالا حيث سيبيريا مثلا ، وهى اقليم شاسع يمكن أن يكون متنفسا لهم وأن يهيىء بعض الحل لمشكلتهم السكانية . ويظهر أن أكبر ما يخشاه الروس أن يصبحوا أو يمسوا فيجدون على أبوابهم أكثر من ١٠٠٠ مليون صينى تضيق بهم أرض بلادهم فيرنون بأبصارهم الى سيبيريا السوفييتية .

(١) سوف نشير الى بعض نواح من الموضوع فى فصل قادم لمناسبة التقارب الصينى - الأمريكى .

الفصل الخامس عشر

(١) من مخلفات العصر الاستعماري

(أولا) النزاع العربي - الاسرائيلي

في عام ١٩١٥ أقنعت بريطانيا وفرنسا الزعماء العرب بالثورة ضد الدولة العثمانية ، فوعدتا حسين شريف مكة بأنهما مقابل مساندته لهما ، سوف يعترفان بعد انتهاء الحرب لصالح الحلفاء ، بدولة عربية مستقلة تضم فلسطين وسوريا ولبنان والعراق . لكن ما لبثت الدولتان أن وقعتا في ٩ مايو من العام التالي على اتفاق سايكس - بيكو Sykes - Picot السري ، وبموجبه يكون العراق وفلسطين من نصيب بريطانيا ، بينما تدخل سوريا ولبنان في منطقة نفوذ فرنسا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ان بريطانيا وعدت اليهود ، ومن وراء ظهر العرب ، بوطن لهم في فلسطين ، وهذا الوعد تضمنه تصريح بلفور الذي صدقت عليه الوزارة البريطانية في ٢ نوفمبر ١٩١٧ ، وتضمنه : « تنظر حكومة جلالتها بعين العطف الى انشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وسوف تستخدم أفضل جهودها لتسهيل تحقيق هذا الغرض ، على أن يكون مفهوما بوضوح أنه لن يعمل شيء يمكن أن يسيء الى الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو ما يتمتع به اليهود من تفوق ووضع سياسي في أي بلد آخر »

هذا التصريح أيده مجلس الحلفاء الأعلى بسان ريمو (٢٤ أبريل ١٩٢٠) ، وفي سنة ١٩٢٢ أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يؤيد فيه انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، كما صدقت الولايات المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين وذلك في الاتفاق الذي عقده مع بريطانيا في ديسمبر ١٩٢٤ .

والملاحظة التي ينبغي التشديد عليها هي أنه لا تصريح بلفور ، ولا صك الانتداب أو قرار الكونجرس ، يشكل « التزاما » سياسياً بانشاء « دولة يهودية » .

وخلال الفترة ١٨٨٢ - ١٩١٧ هاجر الى فلسطين حوالي ٧٥٠٠٠ من اليهود ، أغلبهم من وسط أوروبا وشرقها . غير أن الهجرة زادت بشكل واضح بعد وصول النازي الى الحكم في ألمانيا ، فتدفق الألوف مما حدا بالأغلبية العربية أن تطلب من بريطانيا وقف الهجرة .

وشهد عام ١٩٣٦ اضراباً عربياً عاماً ، أعقبته أعمال عنف بين العرب واليهود ، وضد البريطانيين - فعينت الحكومة البريطانية فى أغسطس لجنة برئاسة بيل Peel أوصت لأول مرة بتقسيم فلسطين ، وهذه التوصية أقرتها لجنة وودهد التى توجهت الى فلسطين فى أبريل ١٩٣٨ .

وهنا أصدرت الحكومة البريطانية فى ١٧ مايو كتاباً أبيض تحدث عن قيام فلسطين مستقلة خلال عشر سنوات ، ويصبح فيها اليهود أقلية بصفة دائمة . وتضمنت السياسة الجديدة المقترحة اشتراك اليهود والعرب فى حكومة مؤقتة بدستور يوضع بعد خمس سنوات وينص على وطن قومى يهودى . ونص الكتاب على قصر الهجرة اليهودية على ٧٥٠٠٠ خلال السنوات الخمس التالية بحيث يشكل اليهود ثلث مجموع السكان فى عام ١٩٤٤ ، أما بعد ذلك فتتوقف الهجرة على ارض العرب .

رفض العرب واليهود المشروع . ورغبة فى عدم اثاره العرب خلال ظروف الحرب العالمية الثانية ، وسعى الى كسب ودهم ، اتخذت بريطانيا اجراءات صارمة ضد الهجرة ، وهنا راحت الجماعة الصهيونية تعد نفسها لقتال البريطانيين . وفى أول مايو ١٩٤٦ أوصت لجنة تحقيق أنجلو - أمريكية بدخول ١٠٠ ألف يهودى على الفور ، وأن تظل فلسطين تحت الانتداب الى أن يتم وضعها تحت الوصاية الدولية ، وألا تكون عربية أو يهودية ولكن دولة تتساوى فيها حقوق أبناء الأديان الثلاثة .

وأخيراً قررت الحكومة البريطانية أن تضع المشكلة فى أيدي الأمم المتحدة ، فطالبت فى ٢ أبريل ١٩٤٧ بدعوة الجمعية العامة الى دورة خاصة للنظر فى تشكيل لجنة تبحث مسألة فلسطين ، على أن ترفع تقريرها الى الجمعية فى دور انعقادها العادى .

وافقت الجمعية فى دورتها الخاصة على الاقتراح البريطانى ، وشكلت لجنة من ممثلى ١١ من الدول الأعضاء ، مع استبعاد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن . وفى ٣١ أغسطس ١٩٤٧ رفعت اللجنة تقريرها الى السكرتير العام ، وفيه أوصت ببعض المبادئ العامة :

- إنهاء الانتداب ومنح الاستقلال فى أقرب وقت ممكن .

- تكون هناك فترة انتقال تسبق الاستقلال ، على أن تكون قصيرة بقدر الامكان ، وخلالها تكون السلطة التى توكل اليها مهمة الادارة والاعداد للاستقلال ، مسئولة أمام الأمم المتحدة .

ـ ضرورة الوحدة الاقتصادية .

أما بالنسبة الى المستقبل فرأت الأغلبية تقسيم البلد الى دولة عربية وأخرى يهودية وقُدس مستقلة ، وأن تحصل الدولتان على الاستقلال بعد فترة انتقالية قدرها سنتان وبعدها تخضع القدس لنظام الوصاية الدولية . أما تقرير الأقلية فاقترح انشاء دولة اتحادية تضم دولة عربية ودولة يهودية ، بعد فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات ، وتكون عاصمتها القدس .

وفى الدورة العادية وافقت الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، بأغلبية الثلثين على قرار بشأن « مشروع لتقسيم فلسطين مع اتحاد اقتصادى » ويقضى بانتهاء الانتداب ، وانسحاب القوات البريطانية فى موعد أقصاه أول أغسطس ١٩٤٨ ، وبعد جلائها بشهرين تخرج الدولتان العربية واليهودية ونظام القدس الدولى الى عالم الوجود .

وعين قرار التقسيم حدود الأقاليم الثلاثة . فكانت مساحة الدولة العربية ٣٣٧٦ ميلاً مربعاً أى ٤٢ر٨٨٪ من المساحة الكلية ، ويقطنها ٧٢٥ر٠٠٠ عربى ، ١٠ر٠٠٠ يهودى . أما الدولة اليهودية فتشمل ٥٨٩٣ ميلاً مربعاً أى ما يعادل ٥٦ر٤٧٪ من المساحة الكلية ، وتضم ٤٩٨ر٠٠٠ يهودى ، ٤٠٧ر٠٠٠ عربى .

قبل اليهود القرار بينما رفضه العرب . وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن قيام دولة اسرائيل ، من جانب واحد ، بعد أن أبلغت بريطانيا لجنة فلسطين المشكلة من قبل الامم المتحدة ، أنها ستنتهى انتدابها فى ١٥ مايو . وهنا نلاحظ أن القرار نص على قيام الدولة اليهودية بعد خروج القوات البريطانية بشهرين أى ليس قبل يوليه .

وكان من أثر هذا التصرف أن دخلت قوات الدول العربية فلسطين ، وهكذا بدأت الحرب العربية - الاسرائيلية التى انتهت بتوقيع اتفاقات الهدنة طبقاً للقرار الصادر من مجلس الامن فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ، وهذه الاتفاقات عقدت مع مصر (٢٤ فبراير ١٩٤٩) ، ومع لبنان (٢٣ مارس) ثم الأردن (٣ أبريل) وسوريا (٢٠ يولية) .

وترتب على الحرب استيلاء اسرائيل على مناطق عربية لم تكن ضمن حدودها كما رسمها قرار التقسيم ، فأصبحت مساحتها ٨٠٠٠ ميل

مربع (٤٠ر٧٧٪ من المساحة الكلية لفلسطين) . كذلك ترتب على الحرب طرد مئات الألوف من العرب الفلسطينيين من ديارهم ، وهكذا نشأت مشكلة اللاجئين .

وشهدت السنوات التالية لاتفاقات الهدنة عدم تنفيذ اسرائيل الكثير من قرارات الأمم المتحدة ، وازدياد حدة المقاطعة الاقتصادية العربية ، وإغلاق قناة السويس في وجه الملاحة الاسرائيلية ، وفرض القيود في خليج العقبة على التجارة من وإلى اسرائيل ، وكثرة حوادث الاشتباكات على الحدود بين اسرائيل وجيرانها .

غير أن أهم حادث كان تأميم قناة السويس في يولة ١٩٥٦ ، مما أثار انجلترا وفرنسا وبدأ التوطؤ مع اسرائيل . وفي ٣٩ أكتوبر أعلنت الأخيرة قيامها بغزو سيناء بحجة تحطيم القواعد التي تعمل منها جماعات الغدائين . وفي اليوم التالي بعثت الدولتان الغربيتان بانذار الى كل من مصر واسرائيل تطالبان فيه بوقف إطلاق النار في ظرف ١٢ ساعة ، وسحب القوات الى مسافة ١٠ أميال الى الشرق والغرب من القناة ، وأن تقبل مصر احتلالهما لمواقع رئيسية في بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

قبلت اسرائيل الانذار ورفضته مصر . وفي ٣٠ أكتوبر طلبت الولايات المتحدة اجتماعا عاجلا لمجلس الأمن ، ثم قدمت مشروع قرار يدعو اسرائيل الى الخروج من مصر ويطلب الى جميع الدول الأعضاء الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها ، وعن تقديم أية معسونة عسكرية أو اقتصادية أو مالية لاسرائيل طالما لا تمتثل لهذا القرار . ولكن المشروع ، وكان الاتحاد السوفيتي قد تبنى مثله ، تحطم على صخرة الفيتو من جانب بريطانيا وفرنسا . وهنا اقترحت يوغوسلافيا في اليوم التالي دعوة الجمعية العامة الى اجتماع خاص طبقاً لقرار « الاتحاد من أجل السلم » .

انعقدت الجمعية في أول نوفمبر ، وقدمت الولايات المتحدة مشروع قرار يدعو الى وقف إطلاق النار، ويحث الأطراف على الانسحاب وراء خطوط الهدنة ، ويوصي الدول الأعضاء بالامتناع عن ادخال المواد الحربية الى منطقة التوتر ، كما حث على اتخاذ الخطوات من أجل إعادة فتح القناة . وتمت الموافقة على القرار .

واقترح وزير خارجية كندا انشاء أداة لحفظ السلام ، وطالب السكرتير العام بعمل ترتيبات مع الدول الأعضاء من أجل تشكيل قوة

تابعة للأمم المتحدة لتحافظ على السلام عند الحدود الى أن يتم وضع تسوية سياسية ، فوافقت الجمعية على مشروع القرار الكندي .

وهكذا شكلت قوة الطوارئ الدولية ، وكان المفهوم من المناقشات التي دارت أنها ستكون ذات مهمة مؤقتة ، وقال مندوب الهدنة انه لما كانت القوة ستعمل في الأراضي المصرية فلا بد من الحصول على موافقة مصر ، وفي ٨ فبراير ١٩٥٧ عقد همرشولد اتفاقا مع الحكومة المصرية بشأن وضع القوة الدولية ، وقررت مصر بوضوح أن القوة يجب أن تغادر أراضيها اذا طلبت منها الحكومة ذلك .

وخلال السنوات الثلاث السابقة على عام ١٩٦٧ زاد التوتر على الحدود بين اسرائيل وسوريا ، ووصل الى درجة المواجهة العسكرية من وقت لآخر وخاصة في منطقة طبرية . وكان رد الفعل الاسرائيلي يتمثل في شن غارات ثأرية كبيرة منها الغارة على قرية السموع الاردنية في نوفمبر ١٩٦٦ . وفي يناير ١٩٦٧ تجدد النزاع عند الحدود الاسرائيلية - السورية ، وفي ابريل من العام نفسه حدث اشتباك أشد خطورة ، اشتركت فيه الطائرات من الجانبين وأسقط الاسرائيليون ست طائرات سورية .

وفي شهر مايو صدرت سلسلة من التهديدات بغزو سوريا ، أطلقها زعماء اسرائيل ، وأعلن اشكول في ١٤ مايو أنه اذا استمرت عمليات الفدائيين فسوف تكون المواجهة أمراً لا مفر منه .

كانت مصر مرتبطة باتفاق للدفاع المشترك مع سوريا ، وهنأ صدرت الأوامر الى جزء من الجيش المصري بالتحرك الى سيناء ، اعتقاداً بأن وجود القوات المصرية في سيناء سوف يردع اسرائيل عن مهاجمة سوريا . وعندئذ طلبت مصر (١٦ مايو ١٩٦٧) من الماجور جنرال ريكي سحب جميع قوات الأمم المتحدة المتمركزة عند حدودها ، ثم أخطرت السكرتير العام بذلك في ١٨ مايو ، فاستجاب ولم يجد من الضروري دستوريا ولا من المناسب سياسياً دعوة الجمعية العامة لبحث المسألة ولكنه أبلغ الأمر الى مجلس الأمن في ١٩ مايو . وكانت وجهة نظر الدكتور رالف يانثس المشرف على اتفاق الهدنة ومساعد أوثانت ، أن قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تشكل كلا متكامل لا يمكن تجزئته ، قاما أن تقبل بكليتها أو لا تقبل . وهذا هو الرأي الذي استند اليه السكرتير العام في قراره بسحب قوة الطوارئ من كافة مناطق تمركزها ومنها شرم الشيخ .

وفى ٢٢ مايو أعلنت القاهرة اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية ، فضلا عن السفن الأجنبية التى تحمل مواد استراتيجية الى اسرائيل . جرت محاولات دبلوماسية من أجل الحيلولة دون تفجر الموقف ولكن فى صباح الاثنين ٥ يونيه شن الاسرائيليون هجوما جويا على المطارات المصرية ، وبدأت الحرب .

اجتمع مجلس الأمن ، فبدأ الخلاف بين وجهتى النظر الأمريكية والسوفيتية . فالولايات المتحدة ربطت الانسحاب باجراء مناقشة بين الأطراف المعنية بهدف انهاء حالة الحرب بينهم ، وطالب الاتحاد السوفيتى بانسحاب غير مشروط الى حدود ما قبل ٥ يونيو . وانتهى الأمر بصدور قرار وقف اطلاق النار دون النص على الانسحاب ، فقبلته القاهرة واسرائيل (٨ - ٦) واسرائيل وسوريا (١١ - ٦) .

وعلى نحو ما حدث فى أزمة ١٩٥٦ عقدت الجمعية العامة دورة طارئة فى ١٩ يونية ، ولكنها عجزت عن الوصول الى قرار فعال بصدد الانسحاب ، فقررت تأجيل تلك الدورة ، (٢١ يولية) وطلبت الى السكرتير العام تقديم محاضر الاجتماع الى مجلس الأمن . وبذلك أعادت المشكلة الى المجلس حيث للدول الكبرى حق الفيتو .

والقرار الوحيد الذى اتخذته الجمعية بأغلبية ٩٩ صوتا ضد لاشئ ، كان الاقتراح الباكستانى بأن الجمعية تعلن بطلان التدابير التشريعية التى اتخذها البرلمان الاسرائيلى بادماج القدس القديمة والمناطق المحيطة بها ، ادارياً واقتصادياً ، فى دولة اسرائيل .

اجتمع مجلس الأمن وأمامه (٧ نوفمبر) مشروع قرار مقدم من الهند ومالى ونيجيريا ، وآخر أمريكى ، وثالث من الاتحاد السوفيتى . وأخيراً قدم اللورد كارادون مشروع قرار تمت الموافقة عليه بالاجماع فى ٢٢ نوفمبر . هذا القرار نص على انسحاب القوات الاسرائيلية وراء « حدود آمنة ومعترف بها » وانهاء حالة الحرب وتعيين ممثل خاص يتبع الأمم المتحدة ، لاجراء الاتصالات مع مختلف الأطراف .

عين السويدي الدكتور يارنج لهذه المهمة وبدأ المشاورات مع مختلف الأطراف المعنية . وهنا وضح التعارض فى وجهات النظر ، فبينما أصرت اسرائيل على المفاوضات المباشرة ، أعلن وزير الخارجية المصرية فى مارس ١٩٦٨ أن بلاده لن تدخل فى أمثال هذه المباحثات سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . وكان مؤتمر الملوك والرؤساء العرب

الذى انعقد بالخرطوم فى سبتمبر ١٩٦٧ قد أعلن أنه « لا صلح ، ولا اعتراف ، ولا مفاوضات » مع اسرائيل .

وبرغم هذه القرارات ما لبثت المناوشات أن بدأت واتخذت طابعا عنيفا من الجانبين ، وهنا اقترح المستر روجرز وزير الخارجية الامريكية فى ١٩ يونية ١٩٧٠ ، وقف اطلاق النار على امتداد القناة لمدة ٩٠ يوما وخلال هذه الفترة تجرى مباحثات عن طريق يارنج بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن . فى نظر الدبلوماسية الامريكية كان ثمة خطر من نشوب جولة رابعة بين العرب واسرائيل ، وهو احتمال يمكن أن يؤدي الى مواجهة بين الدولتين الأعظم .

وقبلت مصر المبادرة الامريكية ولكن الواضح أن القبول كان مربوطا بموضوع الانسحاب ، على ما جاء فى خطاب السيد / محمود رياض الى المستر روجرز بتاريخ ٢٢ يولية . ووجدت اسرائيل أن من الصعب للغاية أن ترفض الاقتراح وخاصة بعد أن قبلته مصر .

أما الفدائيون الفلسطينيون فعارضوا المبادرة . وتدهورت العلاقات بينهم وبين السلطات فى الأردن بسبب قبول الملك حسين الاقتراح الأمريكى . ونشبت الحرب بينهم وبين القوات المسلحة الأردنية ، وهى حرب أثارت امكانية التدخل الأمريكى فى المنطقة ، كما دعمت الاعتقاد بأن لا سبيل الى سلام دون رضا الفلسطينيين .

وزاد من التعقيد أنه بعد أول اجتماع مع جوناو يارنج فى ٢٥ أغسطس ١٩٧٠ ، قاطعت اسرائيل المباحثات ، متهمة القاهرة بخرق شروط وقف اطلاق النار عن طريق تحريكها صواريخ سام ٣ الى منطقة التسكين عند القناة . وفى ٣ سبتمبر أيدت واشنطن الزعم الاسرائيلى وطلبت « تصحيح » مواقع الصواريخ ، ثم رخصت ببيع مزيد من طائرات الفانتوم الى اسرائيل .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ توفى جمال عبد الناصر فجأة وخلفه الرئيس محمد أنور السادات الذى أعلن فى ١٧ أكتوبر أنه سيعمل على تحرير كافة الأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وتحقيق تسوية مشكلة اللاجئين . وبالنسبة الى الأزمة العربية - الاسرائيلية أعلن أن المسألة ليست هى وقف اطلاق النار ولكنها ازالة الاحتلال الاسرائيلى ، ثم تعهد باعادة فتح القناة خلال ستة أشهر ، وبأنه سيمد فترة وقف اطلاق النار الى تاريخ محدد بما يتيح للسفير يارنج وقتا لوضع التفاصيل ، وأنه سيضمن حرية المرور فى مضيق تيران مع وجود قوة

دولية فى شرم الشيخ يضمها مجلس الأمن . وأضاف أنه عند تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، بجميع أجزائه ، فان مصر ستوافق على سلامة أراضي كل دولة فى المنطقة واستقلالها السياسى .

كان الهدف من هذه المبادرة أن تدفع بإسرائيل الى موقف يكون أمامها أحد أمرين : اما أن تستجيب بشكل ايجابى ومرن ، واما أن تكشف عن نواياها الحقيقية أمام الرأى العام العالمى .

وفى يوم ١٤ مارس ١٩٧٢ أذاع الملك حسين بيـــــــــانا تضمن مشروعا أعده يقوم على اقواعد الآتية :

١ - تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة وتسمى بهذا الاسم .

٢ - تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين : (أ) قطر فلسطين ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها فى الانضمام اليها . (ب) قطر الأردن ويتكون من الضفة الشرقية .

٣ - تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة وفى الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن .

٤ - تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين .

٥ - رئيس الدولة هو الملك ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزى . أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالمملك ويمجلس أمة ينتخب أعضاؤه بالاقتراع السرى المباشر وبعدد متساو من الأعضاء من كل من القطرين .

٦ - تكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية، وللمملكة قوات مسلحة واحدة .

٧ - تنحصر مسئوليات السلطة التنفيذية المركزية فى الشئون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة ، بينما يتولى السلطة التنفيذية فى كل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطرى من أبنائه أيضا .

٨ - يتولى السلطة التشريعية فى كل قطر مجلس شعب ينتخب الحاكم العام للقطر .

٩ - السلطة القضائية فى القطر لمحاكمة .

١٠ - تتولى السلطة التنفيذية فى كل قطر جميع شؤونه باستثناء

مايحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية .

الا ان كافة الجهود والمبادرات العربية من أجل الوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية لم تسفر عن أية نتائج ايجابية أو ملموسة بسبب تعنت اسرائيل التى كانت تعيش فى أطار وهم من ناحية تفوقها العسكرى . ولكن لم يكن فى الامكان السماح ببقاء حالة الملاحرب والملاسلم ، وراحت مصر ترسم الخطوات اللازمة لانهاء تلك الحالة ، وأخيرا ، فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣ عبرت القوات المسلحة المصرية قناة السويس الى الضفة الشرقية ثم حطمت خط بارليف الذى كان الاسرائيليون يعتقدون فى مناعته . وهنا تدخلت الولايات المتحدة فزودت اسرائيل بالعتاد الحربى وخاصة الدبابات ونشبت بين الجانبين المصرى والاسرائيلى أكبر معركة بالدبابات . ولقد كان من نتائج هذه الحرب أن فرضت الدول العربية حظرا على تصدير النفط ثم قفز سعره مما أقنع دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة بضرورة التحرك حتى لا تزداد الأمور سوءاً . وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ بوقف اطلاق النار والعمل على تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ والدخول فى مفاوضات من أجل تحقيق السلام الدائم فى الشرق الاوسط .

وفى ٢١ ديسمبر من العام نفسه اجتمع مؤتمر جنيف برئاسة الولايات المتحدة ،الامريكية والاتحاد السوفيتى تحت علم الأمم المتحدة واشتركت فيه مصر والأردن واسرائيل . وأجل المؤتمر جلساته بعد ٢٤ ساعة من افتتاحه . وأعلنت الأمانة العامة للمنظمة الدولية بيانا تحدث عن تشكيل لجنة عمل عسكرية لبحث موضوع الفصل بين القوات المتحاربة ، وأعلن أن المؤتمر سوف ينعقد على مستوى وزراء الخارجية اذا اقتضت التطورات ، وفى ١٨ يناير ١٩٧٨ تم التوقيع على الاتفاقية الأولى للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية ، ولم يمض وقت حتى وقعت سوريا اتفاقية مماثلة مع اسرائيل .

وفى نوفمبر ١٩٧٤ اجتمع مؤتمر قمة عربى بمدينة الرباط اتخذ مجموعة من القرارات تضمنت المبادئ الأساسية التالية وهى :

تحرير جميع الأراضي العربية التي احتلت في حرب يونيو ١٩٦٧،
تحريراً كاملاً ، وتحرير القدس العربية ، والالتزام باعادة الحقوق
الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية
باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وأن قضية فلسطين تهم
العرب جميعاً ولا يجوز لأى طرف عربى أن يتخلى عن هذا الالتزام .

وفى سبتمبر من عام ١٩٧٥ تم التوقيع على الاتفاقية الثانية
للفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية .

وبرغم هذه الجهود ظل الجمود مسيطراً على الموقف ، وأخيراً
أعلن الرئيس المصرى أنه سوف يقوم بزيارة القدس ويلتقى بقيادة
اسرائيل ، وتمت الزيارة فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٧ . وبرغم هذه المبادرة
المصرية لم يتحرك الجانب الاسرائيلى تحركاً ايجابياً ، وأخيراً اجتمع
فى كامب ديفيد مؤتمر ضم رئيس الولايات المتحدة ورئيس جمهورية
مصر العربية ورئيس وزراء اسرائيل .

وفى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ تم التوقيع على اتفاقيتين احدهما تمثل
اطاراً للسلام فى الشرق الأوسط ، والثانية عبارة عن اطار اتفاقية
السلام المقترح انجازها بين مصر واسرائيل . وفيما يلى أهم المبادئ
العامة :

- احترام سيادة ووحدة أراضى واستقلال كل دولة فى المنطقة .
- الحكم الذاتى الكامل لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة .
- انتهاء الحكم العسكرى الاسرائيلى والادارة المدنية الاسرائيلية
من الضفة الغربية وقطاع غزة .
- بدء مفاوضات باشتراك الفلسطينيين لتقرير الوضع النهائى
للضفة الغربية وقطاع غزة بعد ثلاث سنوات على الأكثر من بدء
الفترة الانتقالية على أساس مبادئ قرار مجلس الأمن رقم
٢٤٢ .

- استرداد مصر لشبه جزيرة سيناء بالكامل . ومقابل هذا فإن
على اسرائيل ومصر والدول العربية التى ترغب فى الانضمام
الى عملية السلام هذه :

- اقامة علاقات عادية بينهم .
- انتهاء المقاطعة الاقتصادية .

– قبول وجود قوات تابعة للأمم المتحدة على الجانبين وفي شرم الشيخ ، ووجود مناطق أخرى يحدد فيها حجم القوات المسلحة للجانبين مع قبول محطات انذار مبكر .

وفي ٢٧ مارس ١٩٧٩ تم التوقيع على اتفاقية السلام المصرية / الإسرائيلية على أن تصبح نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها . ونورد هنا نصوص الاتفاقية :

الذبيحة .

اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لاقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

اذ تؤكدان من جديد التزامهما « باطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد » المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .

واذ تلاحظان أن الاطار المشار اليه انما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر واسرائيل فحسب ، بل أيضا بين اسرائيل وأى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام على هذا الأساس .

ورغبة منهما في انهاء حالة الحرب واقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .

واقترناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل الى تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي بكافة نواحيه .

واذ تدعوان الاطراف العربية الأخرى في النزاع الى الاشتراك في عملية السلام مع اسرائيل على أساس مبادئ اطار السلام المشار اليه آنفا واسترشادا بها .

واذ ترغبان أيضا في انماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية وفي وقت السلم .

قد اتفقتا على الاحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرية لسيادتهما من أجل تنفيذ الاطار الخاص بخقد معاهدة السلام بين مصر واسرائيل .

(م ١٣ – المشكلات السياسية)

« المادة الأولى »

١ - تنتهى حالة الحرب بين الطرفين وَيُقَام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ - تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء الى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الاول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ - عند اتمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه فى الملحق الاول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

« المادة الثانية »

أن الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما فى ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوى .

« المادة الثالثة »

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم ، وبصفة خاصة :

أ (يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضييه واستقلاله السياسى .

ب (يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

ج (يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو

استخدامها أحدهما ضد الآخر ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيـه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر .

كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم و التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع . كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائى بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل الى اقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

« المادة الرابعة »

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك منـاطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الاول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق الطرفان عليها .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة فى المناطق الموضحة بالملحق الاول ويتفق الطرفان على الا يطلب سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم الا بموافقة مجلس الأمن

التابع للأمم المتحدة بما فى ذلك التصويت الايجابى للاعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه فى الملحق الاول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

« المادة الخامسة »

١ - تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها بحق المرور الحر فى قناة السويس ومداخلها فى كل من خليج السويس والبحر الابيض المتوسط وفقا لاحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المطبقة فى جميع الدول . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من اسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتمييز فى كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو ايقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوى .

كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

« المادة السادسة »

١ - لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للامين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتها الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة .

« المادة السابعة »

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات .

٢ - اذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم .

« المادة الثامنة »

يتفق الطرفان على انشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

« المادة التاسعة »

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥م .

٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

٤ - يتم اخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

بالنسبة الى مصر أدت الاتفاقية الى استرداد ثلثي شبه جزيرة سيناء بما فيها من ثروات معدنية ونفطية وامكانيات للتنمية الاقتصادية ومن المقرر أن يتم فى ٢٥ أبريل من عام ١٩٨٢ الجلاء عن بقية الأقليم .

ولكن كانت للمبادرة المصرية والاتفاقيات التى تلتها ردود فعل فى الساحة العربية ، فانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين مصر من جهة ومعظم الدول العربية من جهة أخرى ، كذلك أقدمت الأخيرة على خطوة أخرى هى نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة الى تونس .

الا أنه فى عام ١٩٨١ أعلنت المملكة العربية السعودية ما أصبح معروفا باسم مشروع الأمير فهد ويتضمن النقاط الثمانى الآتية :

١ - انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى العربية التى احتلتها نتيجة حرب عام ١٩٦٧ ، ومن بينها القدس الشرقية .

٢ - ازالة المستوطنات على الأرض المحتلة منذ ١٩٦٧ .

٣ - ضمان حرية العبادة فى جميع الأماكن المقدسة .

٤ - حق الفلسطينيين فى العودة الى وطنهم مع تعويض من لا يرغبون فى هذا .

٥ - تقرير فترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة .

٦ - انشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية .

٧ - حق جميع دول المنطقة فى العيش فى سلام .

٨ - كل هذه المبادئ تضمنها الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية .

وتضاربت ردود الفصل ازاء المشروع ، فبينما رفضته اسرائيل باعتبار أنه يهدف فى النهاية الى تصفيتا ، قالت المصادر الغربية أن فيه نواحي ايجابية مشجعة ، ويصلح أساسا لمفاوضات تؤدى الى حل المشكلة . أما الدول العربية فتفاوتت مواقفها بين معارض ومؤيد ومتحفظ .

عرض المشروع على المؤتمر الذى عقده الدول العربية فى مدينة فاس وحضرته احدى وعشرون دولة ، ولكن فوجيء الجميع بالملك الحسن الثانى يعلن تأجيل المؤتمر الى موعد لم يحدد ، وذلك بعد ساعات من افتتاحه .

وأيا كانت النتيجة فلا ريب أن هذا المشروع يعتبر أول محاولة عربية للوصول الى تسوية شاملة للنزاع مع اسرائيل .

(ثانياً) الصراع فى فيتنام

شهدت السنوات السابقة على نشوب الحرب العالمية الثانية بروز شخصيتين قدر لهما أن تلعبا دوراً بالغ الأهمية فى تاريخ الهند الصينية بوهما : نجوين أى كوك (معناها الوطنى Nguyen . I Quoc الذى أصبح يعرف باسم هوشى منه ، ونجو دينك ديم Ngo Dink Diem الذى صار فيما بعد رئيساً لجمهورية فيتنام الجنوبية وظل يشغل المنصب الى حين اغتياله فى عام ١٩٦٣ .

وكان للحرب أثر كبير فى تنمية الدعوة الى التحرر من الاستعمار الفرنسى . فقد تشجعت الحركة الوطنية بفعل الانتصارات السريعة التى أحرزتها اليابان وهى شعب أسويى ، كما استهواها الشعار الذى أعلنه اليابانيون وهو « آسيا للأسويين » . وسقطت هيبة الفرنسيين بعد الهزائم التى أصيبوا بها سواء فى أوروبا أو فى آسيا . وترقب على سقوط فرنسا فى عام ١٩٤٠ أن زحفت اليابان على الهند الصينية ولكنها لم تستحوذ على فيتنام الا فى عام ١٩٤٥ وأعلنت قيام « دولة مستقلة » فيها .

وفى هذه الفترة ، ومن أجل تنظيم الحركة الوطنية ، تم انشاء « العصبة الفيتنامية من أجل الاستقلال » ويقال لها اختصاراً « فييتمنة » Nhatminh . والعصبة منظمة أنشأها قبل ذلك بسنوات الحزب الشيوعى فى الهند الصينية ، ولكن ما لبث أن انخرط فى سلكها أعداد كبيرة من الوطنيين من غير الشيوعيين ، وبذلك أصبحت العصبة حركة وطنية تسعى الى الحرية والاستقلال .

لم تمض شهور خمسة على استيلاء اليابانيين على فيتنام حتى سقطت اليابان واستسلمت . ولما انعقد مؤتمر بوتسدام (١٩٤٥) قرر أن يتولى جيش الصين الوطنية والقيادة البريطانية فى جنوب شرق آسيا ، تسلم الادارة من اليابان فى الهند الصينية الى أن يعود الفرنسيون ، ولكن قبل أن يتم ذلك بادر هوشى منه فأعلن فى سبتمبر ١٩٤٥ أن فيتنام أصبحت جمهورية ديمقراطية مستقلة .

عاد الفرنسيون فى أوائل ١٩٤٦ وبدأت المواجهة بينهم وبين غييتمنه . وفى صيف العام نفسه انعقد مؤتمر فى فونتبلو من أجل

التوصل الى تسوية ، ولكنه أخفق بسبب اصرار « هو » على قيام دولة فيتنامية موحدة تتمتع بالاستقلال التام ، وتضم تونكين وأنام وكوشين . وبينما كان الفرنسيون على استعداد لمنح قدر من الاستقلال المحلى لحميتى تونكين وأنام ، تمسكوا بكوشين شين وكانت مستعمرة فرنسية . وفى نوفمبر ضربوا هايفونج بالمدافع فردت فيتمنه بشن هجوم على هانوى ، وبدأ صراع دام قرابة ثمانية أعوام .

حاول الفرنسيون مقاومة الحركة الوطنية فاستدعوا بنهاية ١٩٤٧ ، الامبراطور السابق باو داي للحكم . وبمقتضى اتفاقات الاليزيه (مارس ١٩٤٩) اعترفوا به رئيسا للدولة ، ومنحوا حكومته الحد الأدنى من المسؤوليات داخل الاتحاد الفرنسى ، وفى ظل ذلك التنظيم تركت مسائل الدفاع والشئون الخارجية فى أيدي فرنسا .

وهنا أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن باو داي « يبذل جهوداً مخلصه لتوحيد جميع العناصر الوطنية حقا فى داخل فيتنام » وأعربت عن الأمل فى أن اتفاقات الاليزيه سوف تشكل الأساس للتحقيق المطرد لأمانى الشعب الفيتنامى المشروعة . وهكذا اعترفت بحكومته فى ٧ فبراير ١٩٥٠ .

ويلاحظ بهذا الصدد أنه عندما بدأت الحرب العالمية الثانية لم تنظر الولايات المتحدة الى الهند الصينية بما فيها فيتنام على أنها ذات أهمية خطيرة .

وعندما كان اليابانيون يهددون بالاستيلاء على فيتنام سأل القائد الفرنسى هناك عما اذا كان فى امكان الولايات المتحدة تقديم المعونة العسكرية فما كان من سمير ولز Sumner Wells الا أن أوضح له ان بلاده لا ترغب فى التورط . وعندما سأل الفرنسيون عما اذا كان ثمة بديل عن الاستسلام ، كان رد ولز : « هذا ما أفعله لو كنت مكانكم » . وخلال الحرب لم يكن روزفلت راغبا فى أن يرى فرنسا تستعيد امبراطوريتها اذا انتهت الحرب بفوز الحلفاء ، لكنه فى الوقت نفسه لم يكن يحبذ فكرة الاستقلال التام ، ولهذا نراه يقترح فى مؤتمر يالتا نظام وصاية للهند الصينية . غير أن كل أفكار بهذا الشأن انتهت بموته .

أشبرنا الى اعتراف الولايات المتحدة بحكومة باو داي ، وكان من أثره أن أعلن الرئيس ترومان فى ٢٧ يونيو ١٩٥٠ أنه أمر بالاسراع فى

إرسال المعونة العسكرية • ولقد بلغت المعونة الأمريكية ، من عسكرية واقتصادية ، خلال السنوات ١٩٥٠ - ٥٤ نحو ٢٦ بليون دولار •

ويزعم هذا الدعم الأمريكى ، ويرغم أن الفرنسيين كانوا أكثر عدداً من فييتمنه ، إلا أنهم أصيبوا بهزائم متوالية بلغت الذروة عندما استسلموا فى دين بيان فى Dien Bien Phu فى ٧ مايو ١٩٥٤ • وذلك راجع الى أسباب عدة منها أن الرأى العام الفرنسى كان معارضا فى استمرار القتال بعدما عاناه فى الحرب العالمية الثانية ، وأن الرئيس الأمريكى أيزنهاور كان ضد جر بلاده الى الحرب بسبب معارضة الحلفاء وخاصة انجلترا من جهة ، واعتقاده من جهة أخرى باستحالة تحقيق نصر عسكرى نتيجة الموقف السياسى حيث الشعب الفيتنامى يؤيد فييتمنه •

وهنا يعرض سؤال آخر : لماذا قبلت فييتمنه وقف إطلاق النار برغم ما حققته من انتصارات ؟ ولعل الجواب يكمن فى خوف هوشى منه من أن الأمريكيين قد يتدخلون لصالح فرنسا ، مدفوعين بحقيقة ظهور الصين الشعبية •

فى اليوم التالى لسقوط دين بيان فو بدأت المفاوضات فى جنيف فى مؤتمر كانت قد دعت اليه مجموعة من الدول من أجل ايجاد تسوية لمشكلة الصراع الدائر منذ ثمانى سنوات • وختمت المفاوضات فى ٢١ يوليه باتفاق تضمن النقاط التالية :

(١) اعتبار خط عرض ١٧ شمالا حداً يفصل بين فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية •

(٢) جلاء قوات كل من الفريقين عن أراضى الآخر •

(٣) حظر دخول قوات جديدة أو أى شكل من الامدادات العسكرية •

(٤) عدم اقامة قواعد أجنبية فى أى من القسمين •

(٥) للسكان الخيار فى الإقامة بالشمال أو فى الجنوب •

وأهم جزء فى الاتفاق هو التصريح الذى صدر باسم المؤتمر ووافقته عليه ثمان من الدول المشتركة ، وفيه :

« يعلن المؤتمر أنه بقدر ما يتعلق الأمر بفيتنام ، فان تسوية المشكلات السياسية والتي تتم على أساس احترام مبادئ الاستقلال والوحدة وسلامة الأراضي ، سوف تسمح للشعب الفيتنامي بأن يتمتع بالانتخاب بالاقتراع السري ، وسوف تجرى الانتخابات العامة في يولييه ١٩٥٦ تحت اشراف لجنة دولية » .

وفي وثيقة منفصلة صرحت الولايات المتحدة : « ان حكومة الولايات المتحدة اذ هي مصممة على تكريس جهودها لدعم السلام وفقاً لمبادئ وأغراض الأمم المتحدة ، تأخذ علماً بالاتفاقات المعقودة في جنيف . . (و) سوف تنظر بقلق شديد الى أى تجديد للعدوان بما يتعارض مع الاتفاقات سالفة الذكر . . سوف تواصل السعى لتحقيق الوحدة عن طريق انتخابات حرة تشرف عليها الأمم المتحدة . . تكرر الولايات المتحدة موقفها التقليدي وهو أن للشعوب الحق في تقرير مستقبلها . . »

ولقد زعمت أمريكا ومعها ديم فيما بعد بأنهما غير ملتزمين باتفاق جنيف لأنهما لم يوقعا عليه ، ولكن يجب أن يلاحظ بهذا الصدد أن الولايات المتحدة كانت قد أبدت موافقتها الضمنية على الاتفاق عندما أعادت بيدل سميث الى المؤتمر وكان قد انسحب منه . ولقد اعترف أيزنهاور في كتابه « تفويض بالتغيير » اذ قال : « نشأ اهتمامنا المباشر بهذه المفاوضات من افتراض أن الولايات المتحدة سوف يتوقع منها أن تتصرف كأحد الضامنين لأي اتفاق يجرى التوصل اليه » ويظهر أن الولايات المتحدة أرادت أن تملأ الفراغ الذي سوف يترتب على انسحاب فرنسا من الهند الصينية .

كانت اتفاقات جنيف هي بين فرنسا وهوشي منه ، ولم توقع عليها الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية . ويؤخذ عليها وعلى التصريح النهائي غموض الصيغة . فقد لاحظ أن المراد بخط عرض ١٧ أن يكون حداً مؤقتاً بين دولتي فيتنام وألا يفسر على أنه حد سياسي دائم ، كما اعترف باستقلال فيتنام كلها ووحدتها وسلامة أراضيها .

وقررت المادة (٧) أن للشعب الفيتنامي - والمفروض أن هذا يشمل القسمين - أن يتمتع « بالحرية الأساسية التي تضمنها مؤسسات ديمقراطية تنشأ نتيجة انتخابات عامة حرة عن طريق الاقتراع السري »

على أن تجرى هذه الانتخابات فى يوليه ١٩٥٦ . ولكنها لا تجد نصاً يوضح الطريقة التى يمكن أن يتحقق بها هذا الهدف .

وبرغم هذا كله فقد كان التقسيم الذى أسفرت عنه اتفاقات جنيف ينطوى على مزايا نسبية . فهو قد أتاح لفيتنام الشمالية مزايا اقتصادية ووفرة ، لأن كل ثروة فيتنام المعدنية موجودة فى الشمال وخاصة فى إقليم التلال الواقع شرقى النهر الأحمر (الحديد ، الزنك ، القصدير ، الولفرام ، المنجنيز) ، وإلى الشرق أيضاً حتى خليج تونكين رواسب من الفحم لها شأنها . أما الجنوب فتغلب عليه الزراعة ، وأهم أجزائه الدلتا التى تعتبر من أغنى المناطق إنتاجاً للأرز فى العالم .

وأعطت الاتفاقات السكان الحق فى البقاء فى الشمال أو فى الجنوب ، وكانت النتيجة أن هاجر حوالى ٨٥٠ ألفاً إلى الجنوب وبذلك خسر الشمال قوة بشرية قادرة . غير أن إعادة توطين هذا العدد الضخم كان مشكلة ضخمة واجهت حكومة سايجون ، ونشأ شقاق بين الشماليين (اللاجئين) والجنوبيين ، أصبح عنصراً دائماً فى السياسة الفيتنامية ، زاد من حدته أن معظم الشماليين من الكاثوليك بينما أغلبية أهل الجنوب من البوذيين .

فى عام ١٩٥٥ أجرى استفتاء فى فيتنام الجنوبية أسفر بما يكاد أن يكون اجماعاً عن عزل باو داى واختيار ديم أول رئيس للجمهورية ، وفى العام التالى انتهت جمعية تأسيسية من وضع دستور جديد شبيه بدستور الولايات المتحدة . غير أن سياسة ديم راحت فى السنوات التالية تثير السخط فى صفوف الشعب . فقد تركزت السلطة فى أيديه هو وأقاربه والمقربين إليه ، مما أدى إلى انتشار الرشوة والفساد . ومنع تكوين الأحزاب السياسية مما حرم البلاد من وجود المعارضة وهى من أهم عناصر النظام الديمقراطى الليبرالى أضف إلى ذلك أن ديم كان أكثر اعتماده على اللاجئين الذين وفدوا من الشمال ، مما أثار حفيظة الجنوب وخاصة الأغلبية البوذية .

وهنا يثور السؤال عن الأسباب التى دفعت الولايات المتحدة إلى التدخل فى فيتنام .

لعل أول ما يتبادر إلى الذهن أنها رأت أن خروج فرنسا من الهند الفرنسية سوف يخلق فراغاً حاولت أن تملأه ، عن طريق إقامة نظام حكم موال لها حيثما تستطيع ذلك ، وكانت فيتنام الجنوبية تمثل فى

نظرها مكاناً مثاليا بسبب خوف هذا البلد من استيلاء فيتنام الشمالية عليه أو قيام نظام حكم فيه موال للشمال أو تسيطر عليه عناصر يسارية .

وبعد وصول الشيوعيين الى الحكم فى الصين ، ورفض الولايات المتحدة الاعتراف بالوضع الجديد ، راحت ترسم سياسة هدفها احتواء الصين ، وهذا تطلب من وجهة النظر الامريكية ، أن يكون لامريكا وجود عسكرى فى جنوب شرق آسيا ، الى جانب مثيله فى كوريا الجنوبية واليابان ومناطق كثيرة فى الباسفيك . وقررت واشنطن أن فيتنام الجنوبية تمثل أصلح مكان لمثل هذا الوجود العسكرى ، او خيل اليها أنها اذا لم تتدخل فسوف يستولى الشيوعيون على فيتنام الجنوبية ، ولن تلبث دول الهند الصينية أن تسقط ، الواحدة تلو الأخرى ، فى قبضة الشيوعية .

نعمت فيتنام الجنوبية بسلام نسبى لسنوات قلائل . غير أن سياسة ديم من جهة ، وازدياد السيطرة الامريكية من جهة أخرى ، كل هذا خلق مناخا مناسبا أمام جبهة التحرير المعروفة باسم « فييت كونج » فازدادت قوة نتيجة ما كانت تتلقاه من عون من الشمال ، وبسبب التأييد المطرد من جانب الشعب وخاصة فى صفوف أهل الريف . ولمواجهة الضغط المتزايد من جانب الفيت كونج زادت الولايات المتحدة من تدخلها ، فبعثت بالآلوف من رجالها فى صورة بعثات ومستشارين . غير أن نقطة التحول سرعان ما وصل اليها الموقف عندما قامت الطائرات الامريكية فى أغسطس ١٩٦٤ ، وبناء على أوامر من الرئيس جونسون نفسه ، بضرب المنشآت على ساحل فيتنام الشمالية ، انتقاما لاقدام أحد زوارق الطوربيد التابعة للأخيرة على ضرب المدمرة الامريكية مابوكس فى خليج تونكين . وراحت الولايات المتحدة وقد وجدت نفسها فى حرب شاملة ، ترسل الامدادات حتى بلغ عدد القوات الامريكية هناك قريبا من نصف المليون فى أوائل عام ١٩٦٨ .

غير أن الرواية الرسمية التى بررت بها الحكومة الامريكية قصف فيتنام الشمالية ، تنقضها وثائق البنتاجون السرية التى سربها الزنوج الى الصحف الامريكية فى عام ١٩٧١ . فقد تبين من هذه الوثائق أن الأجهزة السرية الامريكية دبرت قبل ذلك الحادث بوقت طويل ، قيام فرق سرية بعمليات تخريب فى داخل فيتنام الشمالية .

وتكشف أيضاً أن بعض القطع البحرية التابعة لحكومة سايجون ، وبناء على أوامر من الجنرال وستمور لاند قائد القوات الامريكية فى

فيتنام ، قامت بضرب شواطئ فيتنام الشمالية وموانئها سراً وخلال تلك العمليات أطلق أحد زوارق الطوربيد التابعة لحكومة هانوى النار على المدمرة الامريكية وكانت موجودة فى المنطقة .

وتضيف الوثائق أن قسماً كبيراً من المسؤولين فى البنتاجون والبيت الابيض كان من رأيهم ضرب فيتنام الشمالية ، كما تحدث نائب وزير الدفاع الامريكى آنذاك ، فى مذكرة له ، عن « القيام بعمليات يكون القصد منها أن تستدرج العدو الى الرد ، بحيث يعطينا الرد الذى يقوم به العدو سبباً كافياً لان نشرع فى تصعيد القتال اذا أردنا ذلك ! » (١) .

وبمرور الوقت زاد الموقف الامريكى حرجاً . فبرغم الامدادات العسكرية والغارات الجوية المتواصلة ، لم تتمكن الولايات المتحدة وحكومة سايجون من التغلب على الفيت كونج والقضاء عليها . وفى ٣٠ يناير ١٩٦٨ شن الوطنيون الهجوم الكبير المعروف باسم حملة تيت Tet ، وكان الغرض الرئيسى منه خلق الانطباع لدى غير المطلعين على حقائق الأمور ، بأن الفيت كونج قوة لا يمكن قهرها ، ولهذا على الحقائق الأمور ، بأن الفيت كونج قوة لا يمكن قهرها ، ولهذا الأمر أهمية لا تنكر فى الحرب النفسية . ومن الأهداف أيضاً دفع أهل فيتنام الجنوبية الى الثورة ، وقلب حكومة نجوين فان ثيو (٢) ، واثارة التمرد فى صفوف جيش الجنوب .

ولقد بذلت خلال السنوات التالية محاولات كثيرة ، من وراء الكواليس فى الغالب ، من أجل الوصول الى تسوية . وفى مارس ١٩٦٥ قدم أوثانت ، سكرتير عام الأمم المتحدة ، مشروعاً من نقاط ثلاث هى :

— يوقف الامريكيون القصف الجوى لفيتنام الشمالية .

— يعقب ذلك اجراء خفض كبير ، من جانب جميع الاطراف ، فى كل نشاط عسكري بالجنوب .

— اشتراك جبهة التحرير فى أية مناقشات للسلام .

لم يتحمس الامريكيون للمشروع ، خشية أن وقف اطلاق النار قد يستغل للتخريب من جانب الفيت كونج . وكانت فيتنام الشمالية ضد « تدخل » الأمم المتحدة ، وفى ابريل ١٩٦٦ صرح رئيس وزرائها فام فان دونج Pham Van Dong بأن الأمم المتحدة « لا حق لها آيا كان فى المشكلة الفيتنامية » .

(١) تعليق أحمد بهاء الدين فى صحيفة « الاهرام » بتاريخ ٢٠ أكتوبر

١٩٧١ .

(٢) انتخب رئيساً فى سبتمبر ١٩٦٧ .

وأعلنت بريطانيا فى يونيه ١٩٦٥ أن بعثة تمثل الكومنولث سوفه
تتبعى مع الأطراف المعنية الى مناقشة طريقة عقد مؤتمر ، ولكن
الاقتراح كان مصيره الرفض من جانب الاتحاد السوفيتى والصين.
الشعبية وفيتنام الشمالية . وفى أكتوبر من العام التالى قدم جورج
براون وزير خارجية بريطانيا ، مشروعا من سبع نقاط ، لم يلق
استجابة من هوشى منه . وفى ديسمبر بعث برسالة الى دين راسك
وزير خارجية الولايات المتحدة ، والى رئيس وزراء كل من فيتنام
الشمالية وفيتنام الجنوبية ، مقترحا عقد اجتماع بين الحكومات الثلاث
المعنية فى أرض بريطانيا (هونج كنج مثلا) . قبلت الولايات المتحدة
وفيتنام الجنوبية الاقتراح . أما فيتنام الشمالية فلم ترفضه رفضا
مباشرا ولكنها جعلت من الواضح أنه لا يمكن قبوله .

وبعث البابا برسائل يناشد فيها السلام ، فأرسل هوشى منه ردا
طالب فيه لا بوقف عمليا قصف الشمال فحسب ولكن بانسحاب القوات
الامريكية أيضا والاعتراف بجبهة التحرير وترك الفيتناميين يفضون
مشاكلهم بأنفسهم ، وهذا معناه أن يطلب من الامريكيين أن يقبلوا
الهزيمة الكلية .

ويتضح التباين بين الطرفين من الشروط التى وضعها كل منهما
كحل للأزمة . وفى ٨ أبريل ١٩٦٥ حدد رئيس وزراء فيتنام الشمالية
موقف بلاده فى النقاط الأربع التالية :

١ - الاعتراف بحقوق الشعب الفيتنامى القومية الأساسية وهى :
السلام ، والاستقلال ، والسيادة ، والوحدة وسلامة الاراضى . وطبقا
لاتفاقات جنيف يجب أن تسحب الحكومة الامريكية جميع القوات
الامريكية من فيتنام الجنوبية وكذلك الأشخاص العسكريين والأسلحة من
جميع الانواع ، يجب نزع قواعدها العسكرية هناك وانهاء التحالف
العسكرى بينها وبين فيتنام الجنوبية وكذلك سياستها من حيث التدخل
والعدوان فى فيتنام الجنوبية . وطبقا لاتفاقات جنيف يجب أن توقف
أمريكا أعمال الحرب ضد فيتنام الشمالية وأن توقف تماما كل اعتداء
على اراضى الأخيرة وسيادتها .

٢ - الى أن يتم التوحيد السلمى لفيتنام ، وبينما لاتزال مقسمة
مؤقتا الى منطقتين ، يجب احترام النصوص العسكرية الواردة فى
الاتفاقات ، وهى :

(١) تمتنع المنطقتان عن الانضمام الى أى تحالف عسكرى مع
البلاد الأجنبية .

(ب) لا تكون هناك قواعد عسكرية أجنبية أو قوات أجنبية .

٣ - شئون فيتنام الجنوبية الداخلية يجب أن يحلها شعب فيتنام نفسه دون تدخل أجنبي ، وطبقاً لبرنامج جبهة التحرير .

٤ - التوحيد السلمى فى كلتا المنطقتين دون تدخل أجنبى .
أما فيتنام الجنوبية ، فقد أورد رئيس وزرائها فى ٢٢ يونيو ١٩٦٥ النقاط الأربع الآتية :

١ - يوقف الشيوعيون أنشطتهم التخريبية والعسكرية المؤيدة من الخارج ضد استقلال وحرية شعب فيتنام الجنوبية ، يجب على سلطات هانوى حل جميع المنظمات والهيئات الخاضعة لها ، والتي خلقتها فى فيتنام الجنوبية ، وأن تسحب قواتها وكادراتها السياسية والعسكرية التى أدخلتها بطريقة غير مشروعة .

٢ - لشعب فيتنام الجنوبية أن يحل مشاكله الداخلية كما يريد دون تدخل من الخارج ، وهذا لا يتم الا اذا وضعت هانوى حداً لعدوانها وحملة التخويف التى تشنها ضد شعب فيتنام الجنوبية .

٣ - بمجرد توقف عدوان فييت كونج سوف يكون فى امكان حكومة فيتنام الجنوبية والشعوب الصديقة التى ساعدتها ، وقف التدابير العسكرية داخل فيتنام الجنوبية وخارج حدودها . وسوف تكون الحكومة مستعدة لأن تطلب من الشعوب الصديقة أن تسحب قواتها العسكرية من فيتنام الجنوبية ، ولكنها تحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ كافة التدابير التى تراها لازمة للمحافظة على القانون والنظام وكفالة أمن الشعب ، وكذلك الحق فى طلب أية مساعدة خارجية من جديد فى حالة عدوان جديد ، أو التهديد بالعدوان .

٤ - يجب ضمان استقلال وحرية شعب فيتنام الجنوبية بطريقة فعالة .

نجح الضغط الداخلى فى الولايات المتحدة والضغط الخارجى من جانب الرأى العام العالمى ، فى اقناع وشنطن بضرورة السعى جدياً الى التوصل لحل ، كذلك كان ما تحملته فيتنام الشمالية من أعباء فادحة عاملاً له أثره فى اقناعها بوجوب اتخاذ خطوات ايجابية . وهكذا مهد الطريق لمؤتمر باريس الذى بدأ أعماله فى ١٣ مايو ١٩٦٨ . ومنذ ذلك

الحين و « حوار الطرشان » دائر بين الوفود الأربعة ، على حد تعبير جاك ديكورنوي (١)
هذا المؤتمر (٢) سبقته خطوات مهدت له .

١ - في ٢٨ يناير سنة ١٩٦٧ أعلن نجوين دي ترينك وزير خارجية هانوي أنه إذا أوقفت الغارات الجوية بدون شروط فسوف تكون اللقاءات في حيز الامكان . كانت تلك السنة سنة الحملة الدبلوماسية الشيوعية التي أعقبها الهجوم العسكري ابتداء من يناير ١٩٦٨ .

٢ - حدثت مرونة في الموقف الأمريكي عندما قال الرئيس جونسون في تكساس في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ : « إن الولايات المتحدة على استعداد لموقف كل قصف جوي ويحرق فيتنام الشمالية ، عندما يؤدي هذا على الفور إلى مناقشات مثمرة . اننا نفترض بالطبع أنه بينما تجري المناقشات فلن تستغل فيتنام الشمالية وقف القصف أو الحد منه » .

٣ - بدأ هجوم تيت الشهير Tet في ٣٠ يناير ١٩٦٨ . ورغم أنه حقق مكاسب عسكرية متواضعة إلا أنه حقق نجاحاً ملفتاً للنظر في الحرب النفسية ، إذ أشاع انطباعاً لدى كثيرين ممن لم يتابعوا الحرب عن قرب ، بأن الفيت كونج لا يمكن أن تقهر ، كما أنه هز أمريكا وجعل الأصوات ترتفع عالياً تطالب بالخروج من الهند الصينية .

٤ - أعلن الرئيس جونسون في ٣١ مارس ١٩٦٨ وقف الغارات الجوية وقفاً جزئياً . لم تثر هانوي صعباً وقبلت بدء المباحثات .

(١) صحيفة الموند بعددها الصادر في ١٤ مايو ١٩٧١ .
(٢) يحدثنا جونسون في مذكراته انه في اثناء تناوله طعام الافطار صباح ٣ ابريل ١٩٦٨ نقلوا اليه نبأ صادرا من سنغافورة نقلا عن راديو هانوي ، مجمله ان هانوي مستعدة للتفاوض . وبعد قليل جيء له بنص الاذاعة ، وجاء في البيان المذاع - بعد ديباجة طويلة :
« من الواضح أن حكومة الولايات المتحدة لم تستجب كلية وبطريقة صحيحة للمطلب العادل لحكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية وللرأي العام التقدمي » .
في الولايات المتحدة وللرأي العام العالمي ، الا أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية - من جانبها - تعلن استعدادها لارسال ممثلها من أجل اجراء اتصال مع ممثلي الولايات المتحدة لاتخاذ قرار مع الجانب الأمريكي بشأن الوقف غير المشروط للقصف الجوي ولجميع أعمال الحرب الاخرى المواجهة ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية حتى يمكن أن تبدأ المحادثات .
واستجابت واشنطن للدعوة ، ولكن تخطت بدء المباحثات بسبب الخلاف على المكان الذي تجرى فيه ، وأخيرا تم الاتفاق على اختيار باريس .

دار الجدل فى مؤتمر باريس بين الأطراف الأربعة . وفى ٨ مايو ١٩٦٩ قدم وفد جبهة التحرير مشروعاً من عشر نقاط ، يقضى بإقامة حكومة انتقالية لأهل الجنوب غير المنحازين الى الزمرة الحاكمة (Thica - Ku - Hnoug) ورفضت النقاط الثمانى التى تقدم بها الرئيس تيكسون بشأن « الانسحاب المتبادل » .

ثم ذهب نيكسون خطوة أبعد فبعد لقائه مع ثيو ، رئيس فيتنام الجنوبية ، فى جزيرة ميدواى (يونيه ١٩٦٩) أصبحت « الفتنة » هدف سياسته المعلن ، بمعنى العمل على جعل فيتنام الجنوبية قادرة على الصمود والدفاع عن نفسها بقواها الذاتية مما يسمح فيما بعد بانسحاب القوات الامريكية . وبعد هذا اللقاء أعلنت جبهة التحرير قيام حكومة ثورية مؤقتة مالبثت أن راحت عدة حكومات تعترف بها .

وشهد عام ١٩٧٠ ازدياد التباعد ، اذ وقع فى مارس انقلاب كمبوديا الذى أطاح بالامير سيهانوك وتدخلت القوات الامريكية لتأييد الانقلاب . ثم حدث تعقيد آخر فى عام ١٩٧١ عندما جرت عملية غزو لاوس فى فبراير ، بغرض حرمان الفيت كنج من الحصول على الامدادات عبر طريق هوشى منه . ولكن النجاح الذى حققته العملية كان محدوداً واضطر المغيرون الى الانسحاب . ولقد تباينت الآراء بصدد نتيجة الهجوم المشار اليه ، فقليل أنه أثبت نجاح الفتنة حيث أن القوات التى قامت به كانت تابعة لحكومة سايجون ، بينما رأى البعض فى الانسحاب دليلاً على فشل هذه السياسة وعلى أن حكومة سايجون لا تستطيع الصمود اذا ما خرجت القوات الامريكية من البلاد .

وبرغم هذه الظروف المعاكسة ، لم تتوقف الاتصالات من وراء الكواليس . وفى أغسطس ١٩٦٩ أرسل الرئيس نيكسون مستشاره لشئون الأمن القومى الدكتور هنرى كيسنجر ، الى باريس لاستكشاف امكانية التفاوض بالطرق السرية لمعرفة ما اذا كان فى الامكان انهاء حالة الجمود العلنية ، وتعددت رحلات كيسنجر السرية الى باريس ، وخلال بعضها تقابل مع بعض المسئولين فى حكومة فيتنام الديمقراطية .

وفى ٢٦ يناير ١٩٧٢ أعلن نيكسون اقتراحة المكون من ثمان نقاط « من أجل الوصول الى تسوية عن طريق المفاوضة » .

م - ١٤ - المشكلات السياسية (

١ - يتم الانسحاب الكلى من فيتنام الجنوبية لجميع القوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى المتحالفة مع حكومة فيتنام الجنوبية وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ التوقيع على اتفاق .

٢ - وبموازاة الانسحاب يتم إطلاق سراح جميع العسكريين والمدنيين الأبرياء الذين أسروا فى جميع أرجاء الهند الصينية .

٣ - المبادئ التالية سوف تحكم مستقبل فيتنام الجنوبية السياسية :
- يترك هذا المستقبل لشعبها يقرره بدون تدخل خارجى .
- اجراء انتخاب حر ديمقراطى لرئاسة الجمهورية خلال ستة أشهر من الاتفاق ، وتنظيمه وتجريه هيئة مستقلة تمثل جميع القوى السياسية التى سوف تضطلع بالمسؤوليات فى تاريخ الاتفاق . وقبل اجراء الانتخاب بشهر يقدم رئيس الجمهورية ونائبه استقالتهم .

وتعلن الولايات المتحدة من جانبها أنها لن تؤيد أى مرشح ، وسوف تلتزم الحياد الكامل وتقبل نتيجة الانتخاب وأية عمليات سياسية أخرى يجريها الفيتناميون الجنوبيون أنفسهم ، وأنها على استعداد للدخول فى أى علاقة بشأن معونتها العسكرية والاقتصادية مع أية حكومة تقوم فى البلاد .

ويتفق الطرفان على أن تنتهج فيتنام الجنوبية ، هى وبلاد الهند الصينية ، سياسة خارجية تتمشى مع اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ ، وعلى أن توحيد فيتنام ينبغى أن يتقرر على أساس المناقشات والاتفاقات بين فيتنام الشمالية والجنوبية بدون ضغط من جانب أى من الطرفين وبدون تدخل خارجى .

٤ - يحترم الطرفان اتفاقات ١٩٥٤ بشأن الهند الصينية ، واتفاقات ١٩٦٢ بشأن لاوس .

٥ - المشكلات القائمة بين بلاد الهند الصينية سوف تجرى تسويتها من جانب الأطراف فى الهند الصينية ، على أسس الاحترام المتبادل لاستقلال كل منها وسيادته وسلامة أراضيه وعدم التدخل فى شؤونه الداخلية .

٦ - وقف اطلاق النار فى جميع أنحاء الهند الصينية بحيث يبدأ
فى اليوم الذى يتم فيه التوقيع على الاتفاق .

٧ - يكون هناك اشراف دولى على النواحي العسكرية من هذا
الاتفاق ، بما فيها وقف اطلاق النار ونصوصه ، وافراج عن أسرى الحرب
والمدنيين الأبرياء ، وانسحاب القوات الأجنبية من الهند الصينية .

٨ - يكون هناك ضمان دولى للحقوق القومية الأساسية لشعوب
الهند الصينية ، ولوضع جميع البلاد فى الهند الصينية ، والسلام الدائم
فى هذه المنطقة .

ويختلف المشروع الجديد عن المشروع الذى أعلنه نيكسون فى
خطاب له بالتليفزيون بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٦٩ ، وكان يتضمن خمس
نقاط هى : وقف اطلاق النار ، عقد مؤتمر جديد لبحث موضوع الهند
الصينية ، واعداد جدول زمنى لانسحاب القوات (دون تحديد مدة كما
فى المقترحات الجديدة) ، حل سياسى « يعكس ارادة شعب فيتنام
الجنوبية » ، الافراج فورا عن أسرى الحرب .

كان رد الفعل أن أصدر وفد فيتنام الشمالية فى مباحثات باريس
بيانا اتهم فيه الرئيس نيكسون باطلاق التهديدات بالحرب . وقال البيان
انه فى الوقت الذى كانت فيه ادارة نيكسون ترفض الدخول فى مفاوضات
جادة ، فانها فعلت كل ما فى وسعها لتنفيذ سياسة « فتنمة » الحرب
والاسراع بها ، ووسعت نطاق الحرب فشملت كل الهند الصينية .

كذلك أصدر وفد فييت كونج بيانا وصف فيه المقترحات الامريكية
بشأن وقف اطلاق النار واجراء انتخابات جديدة بأنها مشروع للايقاع
على الحكومات الخاضعة لأمريكا فى الهند الصينية .

وأخيرا أدركت واشنطن عبث التشبث بموقفها فقررت وضع حد
للصراع والانسحاب من هذا البلد ، وكانت النتيجة الحتمية انهيار نظام
فيتنام الجنوبية ، وأصبح الطريق ممهدا لتوحيد شطرى فيتنام فى
دولة ماركسية واحدة .

(ج) صراع الأشقاء

بمخرج الولايات المتحدة على مذكرنا ، وبتوحيد الشعب الفيتنامي في دولة واحدة تطبق المذهب الماركسي ، وبدأت الهند الصينية تدخل في دولة واحدة تطبق المذهب الماركسي ، بدأت الهند الصينية تدخل التوسعية ، ويبدو أن قادة فيتنام ظنوا أنه بمخرج الأمريكيين نشأ فراغ في هذه المنطقة الاستراتيجية في جنوب شرق آسيا ، وأنهم مؤهلون بحكم وزنهم البشري وخبرتهم في القتال وانتصاراتهم ضد فرنسا أولاً ثم الولايات المتحدة ثانياً ، ملء هذا الفراغ ، وحتى تدعم فيتنام موقفها عقدت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي في نوفمبر ١٩٧٨ لعلها تجد فيه سنداً لتحقيق أهدافها وحماية لها من جارتها القسوية ونعني بها الصين الشعبية . وهذه المعاهدة رأى فيها الاتحاد السوفيتي أداة لتغلغل نفوذه في الهند الصينية وللضغط أيضاً على الصين الشعبية . والتزاع بين كمبوديا وفيتنام تاريخي يترد إلى القرن السابع عشر عندما عمدت إمبراطورية أنام إلى إخضاع كمبوديا إلى سلطانها . ومما زاد من شعور العداء حدة ، سوء تخطيط الحدود بين هذين البلدين .

وكان الشيوعيون الكمبوديون منقسمين إلى: (١) الخمر Khmer الفيتمنة ، (٢) الخمر الحمر الذين أسسوا في عام ١٩٦٢ حزبا بزعامة بيول بوت Pol Pot الذي تمكن من الوصول إلى الحكم بعد أن قلب لون نول Lon Nol الذي كان من الموالين للمعسكر الغربي بوجه عام وللولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص .

يوصل بول بوت إلى السلطة تفجر الخلاف مع فيتنام . لقد اتبع الرجل الخط الصيني في تطبيق الماركسية ، وانتهج في الداخل سياسة قمع عنيف راح ضحيته أعداد كبيرة ، ويبدو أنه كان في هذا متأثراً باتجاهات الثورة الثقافية في الصين ، ويزعم اتباعه أنه كان الهدف إلى تنقية الشيوعية الكمبودية من الانحرافات عن الخط المستقيم . أما فيتنام فأخذت بالخط السوفيتي . وهكذا كان بين البلدين اختلاف أيديولوجي . كذلك في الوقت الذي كانت ميول بوت تتجه نحو تأييد السياسة الصينية على المجال الدولي ، كانت فيتنام تؤيد السياسة السوفيتية .

ولم يقف الخلاف عند هذا الحد بل أن حاكم كمبوديا عمل على طرد الاقلية الفيتنامية من بلاده .

وتحرك الخمر الفيتنمة ضد خصومهم وبدأوا يحشدون قواهم ويستولون على المناطق واحدة بعد أخرى ، وفى ٤ ديسمبر ١٩٧٨ أعلنوا إنشاء « الجبهة القومية للانقاذ الوطنى لكمبوديا » التى أعلنت أنها تسيطر سيطرة كاملة على بنوم بن ، ثم شكلت المجلس الثورى لشعوب كمبوديا ، الذى غير أسم الدولة الى « جمهورية كمبوديا الشعبية » ، وسرعان ما وقعت الحكومة الجديدة بزعامه هنج سامرين معاهدة صداقة وتعاون مع فيتنام .

وأعلن بول بوت أن قوات فيتنام هى التى قامت بغزو كمبوديا ، وأن خصومه ما كانوا يستطيعون اسقاطه لولا التدخل العسكرى الفيتنامى . وأضاف أن هذا الغزو كان بتأييد من الاتحاد السوفيتى ودول ميثاق وارسو . ولا شك أن سقوط نظام بول بوت كان هزيمة سياسية للصين الشعبية التى أصدرت بيانا فى ٣ يناير ١٩٧٩ اتهمت فيه فيتنام بشن الحرب على كمبوديا وغزو أراضيها خدمة للاتحاد السوفيتى من جهة ، ولضم كمبوديا الى فيتنام من جهة أخرى . وهكذا اتخذ الموضوع بعداً آخر هو الصراع بين الصين والاتحاد السوفيتى .

ولم تقف بكين عند حد الاستنكار والتنديد ، ولكنها عمدت الى اجراء عسكرى ، ففي ١٧ فبراير من العام نفسه شنت هجوما على الاراضى الفيتنامية وتوغلت قواتها الى عمق يبلغ حوالى ٧٠ كيلو مترا ، ولكن لو أن هدف الصين كان اجبار فيتنام على سحب قواتها من كمبوديا فهذا الغرض لم يتحقق ، ولم يمض وقت حتى أوقفت بكين هجومها وسحبت قواتها .

(٤) صراعات الحدود بين

الصومال واثيوبيا

فى عام ١٨٨٩ قامت الحبشة بضم منطقة أو جادين وكان هذا ثمنا تقاضته لقاء اشتراكها مع القوات البريطانية فى اخفاء الثورة المهدية فى السودان . وفى عام ١٨٩٤ عقد اتفاق حول الحدود الواقعة بين الاراضى الصومالية الخاضعة لبريطانيا واطاليا ، وبمقتضاه سيطرت الدولة الاولى على هود ، وسيطرت الثانية على أوجادين . وكان من نتائج انتصار الإجباش على الطليان فى عدوة فى مارس ١٨٩٦ ، أن حصلت الحبشة على هود بموجب معاهدة عام ١٨٩٧ ، وشهد العام الأخير نفسه بداية الصراعات بشأن أوجادين ، واتفقت الحبشة وبريطانيا حول الحدود ولكن الخرائط لم تعلن انذاك .

وفى ١٦ مايو ١٩٠٨ تم التوقيع على معاهدة بين اثيوبيا واطاليا جعلت أوجادين جزءا من الدولة الاولى .

وفى عام ١٩٤١ وضعت المنطقة سالفة الذكر تحت الادارة العسكرية البريطانية ، ونصت اتفاقية بتاريخ ٣١ يناير ١٩٤٣ على اعتبار أوجادين جزءا منفصلا عن اثيوبيا . وتجددت الاتفاقية فى ١٩ يناير من العام التالى ونصت على بقاء الاحتلال العسكرى البريطانى لفترة عشر سنوات أخرى بعدها تتخلى بريطانيا عن الاقليم نهائيا لاثيوبيا .

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤ وقعت بريطانيا مع اثيوبيا اتفاقية تعهدت فيها الدولة الاولى بسحب الحكم العسكرى من هود وجزء من أوجادين على أن تتولى اثيوبيا ادارتها اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، فأثارت الاتفاقية غضب الصوماليين اذ أنها وضعت جزءا من الاراضى الصومالية تحت سيطرة اثيوبيا .

وفى ٢٦ يونيه ١٩٦٠ أعلن استقلال الصومال البريطانى ، وأعلن استقلال الصومال الايطالى فى أول يوليه من العام نفسه على أساس الاتحاد بين الصومال البريطانى والصومال الايطالى ، ونص دستور

الدولة الجديدة على وحدة الأراضي الصومالية بالطرق القانونية والوسائل السلمية . ويلاحظ أن دولة الصومال الجديدة ليست إلا خطوة أولى نحو تحقيق فكرة « الصومال الكبير » ، ومعنى هذا أن ينضم اليها حوالي نصف مليون صومالي يقطنون منطقة أوجادين بأثيوبيا حتى سيطوح الهضبة الوسطى الرئيسية ، أى ما يقرب من ثلث مساحة البلد الأخير ، وهذا ما لم يكن من السهل أن تسلم به أثيوبيا ، والمعروف أن الامبراطور هيلا سلاسى اختج حين علم باعتزام بريطانيا منح الصومال الخاضع لها استقلاله ، وبأنها لا تغارض اتحاده مع الصومال الايطالى بعد استقلاله . ولكن يجب أن يلاحظ أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية نص صراحة على « عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة » ، وبهذا رفض المؤتمر الأول لرؤساء الدول الأفريقية الذين وقعوا على الميثاق ، الطلب الذى تقدمت به الدولة الصومالية « بحق تقرير المصير للمناطق الصومالية المتاخمة للجمهورية الصومالية » .

وفى يناير وفبراير من عام ١٩٦٤ نشب قتال عنيف على الحدود بين البلدين ، وهنا ناشدهما مجلس الوزراء الأفارقة المنعقد فى دار السلام فى الفترة من ١٢ الى ١٥ فبراير ، وقف إطلاق النار . ودارت مباحثات فى الخرطوم (٢٤ - ٣١ مارس ١٩٦٤) أسفرت عن عقد اتفاقية بين الدولتين تقضى بوقف إطلاق النار وبأن يسحب كل من الطرفين قواته على مسافة معينة من الحدود ، ولكن الصوماليين شنوا هجوما جديدا فى شهر أبريل ، وفى نهاية عام ١٩٦٥ تجدد القتال فى منطقة الحدود . ولكن ما ليث الامبراطور هيلاسلاسى ورئيس وزراء الصومال أن وقعا (مارس ١٩٦٧) على اتفاق يتضمن أسسا لتسوية النزاع بشأن الحدود . وفى فبراير من العام نفسه وبعد مباحثات بين الطرفين ، صدر بيان مشترك نص على تكوين لجنة مشتركة تجتمع كل ثلاثة أشهر لتعمل على حل المشكلة .

ثم حدثت تطورات مهمة فى البلدين فى السنوات التالية ، وفى ٢٩ فبراير ١٩٦٩ نشبت الثورة فى الصومال وأسفرت عن قيام نظام حكم جديد . وفى ٢٧ يولييه من عام ١٩٧٤ وقع تمرد فى أثيوبيا وأرغم الامبراطور على التزام قصره . وهنا برز اسم الكولونيل منجستو هايلي ماريام بوصفه رئيس المجلس العسكرى الحاكم .

كان واضحاً أن لكلا النظامين الجديدين أهدافه ، فالنظام الصومالى كان مصمماً فيما يبدو على حسم الموقف لصالح يلاده وخاصة يعد أن أخذت قوته العسكرية تزداد بفضل ما تلقاه من معونات سوفيتية . وكان نظام الحكم فى اثيوبيا عاقد العزم على عدم المساس بوحدة اثيوبيا ولو اقتضى الأمر الدخول فى صراع ساخن . وهنا قرر مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى سبتمبر ١٩٧٥ تشكيل لجنة من رؤساء ١٨ دولة أفريقية لبذل المساعى لى اثيوبيا من أجل التوصل الى تسوية سلمية مع جارتها .

وفى عام ١٩٧٧ - ٧٨ اشتعلت نار الحرب الثانية بين الدولتين ، وتدخلت القوات النظامية الصومالية فعبرت الحدود الى داخل اثيوبيا لتساعد الثوار من جبهة التحرير الصومالية الغربية « WSLF وجبهة تحرير آبو الصومالية

(SALF) Somali Abo Liberation Front

ولكنها اضطرت فى أوائل مارس ١٩٧٨ الى الانسحاب . وبرغم تصميم الثوار على مواصلة القتال الا أنه بات واضحاً أن الصومال أصبحت عاجزة عن الاستمرار فى الحرب ، بسبب ازدياد القوة الاثيوبية العسكرية نتيجة الحصول على أسلحة سوفيتية من جهة وعلى الخبرة العلمية من القوات الكوبية . أضف الى هذا أن عبء الحرب وما أعقبها أثقل كاهل الصومال حيث تدفق عليها اللاجئين ، فضلاً عن تعرض البلد لجفاف عنيف فى عالم ١٩٨٠ .

الا أن هناك دلالات على إمكانية التوصل الى تسوية سلمية للنزاع بين الصومال واثيوبيا وفى أوائل عام ١٩٨١ قام حسن جوليدي رئيس دولة جيبوتى بزيارة كينيا واثيوبيا واليمن الجنوبية والصومال والسودان ووقع على معاهدات صداقة مع اثيوبيا والصومال . وكانت الزيارات ناجحة بالنسبة الى بلده ، فحصل على اتفاق عام بشأن النقل مع اثيوبيا وبذلك وضع ترتيباً للرقابة المشتركة على الخط الحديدي من أديس أبابا الى جيبوتى . وحصل من الصومال على تأكيد من جديد بأن ليس لها مطالب فى جيبوتى . ولقد أكد رئيس جيبوتى خلال رحلاته المشار إليها بأن هناك حاجة الى عدم التدخل فى الشؤون الداخلية وإلى إبعاد أى تدخل اجنبى فى منطقة القرن الأفريقى ، وإلى تنسيق الجهود من أجل تسوية المشكلات والخلافات الاقليمية :

وثمة اقتراح أبداه جولييد لكل من منجستو وسياد برى وهو عقد مؤتمر لمشكلات القرن الأفريقى ، وهذا الاقتراح فكرة سبق أن تقدمت بها فرنسا فى عام ١٩٧٨ .

ويلاحظ أن اثيوبيا قامت بجهود بهدف عزل الصومال ، فنجحت فى تطبيع علاقاتها مع السودان وكينيا، كما زار منجستو هذين البلدين ، وتوجه رئيس كينيا الى الخرطوم ، وذهب الرئيس السودانى جعفر نميرى الى أديس أبابا فى نوفمبر ١٩٨٠ . وفى أواخر أبريل من عام ١٩٨١ عقد اجتماع ضم وزراء خارجية كينيا والسودان واثيوبيا لبحث أمن الحدود وتخطيطها .

الفصل السادس عشر

(٢) من مخلفات العصر الاستعماري

الحركات الانفصالية

(أولا) نيجيريا وأزمة بيافرا

حصلت نيجيريا على استقلالها في أول أكتوبر من ١٩٦٠ ، وكان رئيس الوزراء الحاج سير أبو بكر تافاوا باليوا مسلما من قبيلة الهوسا في الشمال ، وكان مليئا بالآمال المشرقة بالنسبة الى مستقبل البلد . ولكن ما أن حل عام ١٩٦٦ حتى اهتز الاستقلال الهزيل وتحطم عندما عملت جماعة من الضباط على الاستيلاء على السلطة ، فقتل رئيس الوزراء وغيره من زعماء الهوسا ، وتولى ايرونسي Aguiyi Ironsi رئاسة حكومة عسكرية فيدرالية ، وهو ضابط شاب ينتمي الى قبيلة الايبو بالاقليم الشرقي .

عمد ايرونسي الى الغاء الرئاسة والمناصب الوزارية والأحزاب السياسية ، وفي مايو من العام نفسه الغى تقسيم البلاد الى أقاليم وأعلن أن نيجيريا دولة واحدة تنقسم الى مديريات . لكن لم تمض أسابيع حتى نشبت الاضطرابات في الشمال ، وهنا كان لابد من اختيار رئيس للدولة ، وكان من بين المرشحين أجوكو الحاكم العسكري للاقليم الشرقي وكان بدرجة صاغ وفي سن الثانية والثلاثين ، غير أن الضباط اختاروا الكولونيل يعقوب جونغ GOWON وكان في الحادية والثلاثين من العمر .

وعلى أثر تولية السلطة بدأ العنف القبلي في الشمال وتعرض الايبو المقيمون هناك لهجمات من جانب القبائل الشمالية ، وراح الألوف منهم يتدفقون على الاقليم الشرقي وهو موطنهم الأصلي .

وفي ٢٩ يناير ١٩٦٧ تقابل جونغ وأجوكو في أبوري Aburi بغانة بقصد الوصول الى حل للأزمة التي تهدد البلاد ، وقدمت تنازلات

بالاقليم الشرقى غير أن العلاقات ظلت تتدهور وتراعى شبح الحرب الأهلية . وفى ٢٧ مايو ١٩٦٧ خطب أوجوكو فى الجمعية الاستشارية بالاقليم الشرقى فقال « ان الذين منكم تتبعوا التصريحات فى الشمال وفى لاجوس خلال الأشهر الماضية ، قد سمعوا تهديدات بالقوة ضد هذا الاقليم . هل لى أن انتهز هذه الفرصة لأذكر لكم أنه ما من قوة فى هذا البلد أو فى أفريقية السوداء ، لتخضعنا بالقوة » . وفى اليوم نفسه أعلن جيون حالة لاجوس خلال الأشهر الماضية ، قد سمعوا تهديدات بالقوة ضد هذا الاقليم . الشرقى ، كما فرضت العقوبات الاقتصادية على الاقليم الأخير .

وفى ٣٠ مايو أذاع أوجوكو إعلانا بالاستقلال جاء فيه : « ان الاقليم المعروف باسم شرق نيجيريا هو والرف القارى التابع له » سوف يكون من الآن فصاعداً دولة مستقلة ذات سيادة باسم بيافرا . وانى أعلن أن جميع الروابط السياسية بينها وجمهورية نيجيريا الاتحادية قد حلت تماماً » . وكان هذا الاقليم المنشق يضم ١٢ مليوناً حوالى ثلثهم من الايبو والباقون من قبائل الأقلية ، ومساحته ٣٠٠.٠٠٠ ميل مربع تقريباً .

وجرت محاولات للتوفيق بقصد القضاء على الانفصال . وفى ٢ سبتمبر ١٩٦٧ أعلن جيون أنه اذا تخلى أوجوكو عن الانفصال وقبل التقسيم الإدارى الجديد ، فسوف تنهى لاجوس جميع العمليات العسكرية .

وقرر مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى كينشاسا (١٤/٩/١٩٦٧) إرسال بعثة الى لاجوس فوصلت اليها فى ٢٢ - ٢٣ نوفمبر . وفى ١٥ - ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨ اجتمعت اللجنة الاستشارية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية مع ممثلى الطرفين فى نيامى عاصمة جمهورية النيجر ، ثم تأجل الاجتماع الى أديس أبابا . وهنا تدخلت فرنسا ونسفت المفاوضات وذلك عندما أصدرت الوزارة الفرنسية بياناً انطوى على اعتراف غير رسمى ببيافرا ، اذ قال ان النزاع « يجب فضه على أساس تقرير المصير » ؛ وفى أول أغسطس وقبل اجتماع أديس أبابا بخمسة أيام قال الرئيس ديغول انه يريد الاعتراف ببيافرا .

واستمرت الحرب وراحت تزداد قوة وعنفاً وقسوة ، ولكن النهاية كانت محتومة . واضطر البيافريون الى الاستسلام وفر زعيم الحركة

الانفصالية من البلاد ، وبهذا تأكدت حقيقتان كبيرتان ، احدهما فشل النظام القبلى ، والاخرى أن الاتجاهات الانفصالية مآلها الاخفاق .

لكن يعنينا من هذه المأساة الدامية مواقف الدول والمنظمات الدولية والاقليمية . فبريطانيا كانت فى مقدمة الدول المؤيدة للحكومة الاتحادية وقدمت لها الأسلحة ولكن بمقايير لا تكفى الحرب . ويرجع موقف بريطانيا الى مصالحها البترولية فى نيجيريا ممثلة فى « شل - النفط البريطانية » وللحكومة البريطانية فيها مصلحة قدرها ٤٨٩٪ وقددرت الاستثمارات فى قطاع البترول بنحو ٣٠٠ مليون جنيه . وكانت بريطانيا فى الوقت نفسه تخشى اذا اتخذت موقفاً مخالفاً ، أن يستغل الاتحاد السوفيتى الفرصة وينفرد بتقديم المساعدة . وهذا الأمر الأخير كان مبعث قلق الولايات المتحدة اذ بلغت استثمارات شركات البترول الأمريكية نحو ١٥٠ مليون دولار .

قلنا ان المساعدات العسكرية البريطانية لم تكن كافية وهنا تقدم الاتحاد السوفييتى بسد الثغرة ، ولقد أشاد سفير نيجيريا لدى موسكو فى بيان له بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٧١ بالمساعدات التى قدمتها الأخيرة وشملت « قاذفات ومقاتلات ومدفعية .. » .

وثمة أسباب عدة تكمن وراء الموقف السوفيتى ، منها تقديره بأن النصر فى النهاية هو للحكومة الاتحادية ، وادراكه لأهمية أن يكون له موطئ قدم فى أفريقية السوداء وحتى لا يدع المجال كله للدول الغربية ، وفضلا عن ذلك رأى أن منظمة الوحدة الأفريقية تؤيد الحكومة الاتحادية ، ومن ثم اذا انتهج سياسة مضادة للأخيرة أغضب المنظمة وأخيراً - وليس آخراً - فالاتحاد السوفييتى ربما كان يعارض مبدأ الانفصال على أساس الجنس والجنسية لأن هذا يمكن أن يثير تساؤلات فى الأجزاء غير الروسية من الاتحاد السوفييتى . وبرغم وجهة هذه الفكرة من الناحية النظرية الا أنه لا ينبغى الأخذ بها على اطلاقها ، كما سوف يتضح لنا عند الحديث عند أزمة باكستان .

أما الدول المؤيدة لبيافرا ففى مقدمتها فرنسا التى قدمت الأسلحة سراً عن طريق جابون وساحل العاج ، وبلغ ذلك الذروة فى عام ١٩٦٨ . ولعل البترول يكمن وراء سياسة ديجول ، فأكبر المنابع البترولية تقع

فى الاقليم الشرقى . ومن الذين أيدوا بيافرا البرتغال وجنوب أفريقية
والاقلية البيضاء فى روديسيا .

واذا انتقلنا الى منظمة الوحدة الأفريقية وجدنا أغلبية أعضائها
نقف موقف المعارضة من بيافرا ، ذلك أن قادة الدول الأفريقية خشوا
إذا أيدوها أن يؤدى ذلك الى اثاره النزاعات الانفصالية فى بلادهم . ولم
يعترف ببيافرا سوى جابون وساحل العاج وتنزانيا وزامبيا .

ومما يلفت النظر أن الامم المتحدة اتخذت موقفا مؤداه أن الحرب
الدائرة فى نيجيريا تقع خارج اختصاص المنظمة العالمية . ولعل هذا
الموقف كان وليد تجربة كاتانجا واخفاقها .

وبمجرد انتهاء العمليات العسكرية كانت هناك مشكلات ملحة ،
فهناك أولا تقديم الغوث والمعونة للجوع والمشردين ، واعادة الألوف من الايبو
الذين فروا الى خارج بلادهم .

وهناك ثانيا تحقيق المصالحة والعمل على أن يسود السلام ،
وهناك كانت مبادرات جوون مشجعة فكان قبوله لاستسلام المتمردين
مشرفا ، ومنح العفو لهم باستثناء أجوكو وأقرب أنصاره ، ووعد الايبو
والقبائل الأصغر منهم بأنهم سوف يشتركون فى الحكومة الاتحادية على
قدم المساواة مع الولايات الأخرى .

ويرغم ذلك لايمكن القول بأن الصعاب كلها قد تم اجتيازها ،
فهناك احساس بالسخط على الايبو . وقد ينشب الصراع حول تقسيم
السلطة بين اليوروبا (غرب نيجيريا) والهوسا والفولانى (الشمال)
والاقلية المقيمة فى « الحزام الاوسط » . وكذلك فالمنافسات القبلية سوف
تتطلب وقتا وجهودا وحكمة حتى يتسنى القضاء عليها أو على الأقل
حصرها فى أضيق الحدود .

ومن الصعاب أيضاً وضع تنظيم دقيق للعلاقة بين الحكومة المركزية
والحكومات المحلية . وما من شك أن المشكلة الاقتصادية هى التى ينبغى
أن تستأثر بأعظم الاهتمام ، وهذا ماتعمل من أجله الحكومة وخاصة بعد
التوسع فى انتاج البترول وما ترتب عليه من زيادة فى العائدات .

(ثانيا) الحركة الانفصالية فى باكستان

ومولد بانجلادش

فى عام ١٩٤٠ طالب الزعيم المسلم الكبير محمد على جناح بإنشاء دولة اسلامية قائمة بذاتها . وتحقق أمله عندما أصدرت الحكومة البريطانية « قانون استقلال الهند » وفى أغسطس ١٩٤٧ ظهرت باكستان الى عالم الوجود ، مكونة من قسمين ، أحدهما فى الغرب والآخر فى الشرق هو البنغال الشرقية ، تفصل بينهما ١٠٠٠ ميل من أراضى الدولة الهندية ، وهذا الانفصال الجغرافى - الى جانب عوامل أخرى - هو الذى ألقى ظلالا من الشك حول صلابة الوحدة الوطنية فى هذا البلد وإمكانية دوامها .

ويلاحظ أنه باستثناء الرابطة المعنوية بين جناحى الدولة ، وهى رابطة قوامها وحدة العقيدة الدينية والكراهية للهندوس ، فإن بينهما حواجز متعددة كان يمكن أن تشكل عنصر تهديد لباكستان . فأهل الغرب من البنجابيين والباثانيين وأبناء بلوختان والسند ، وهم من سلالة الأريين ممن اجتأحوا شبه القارة الهندية - الباكسانية فى الألف الثانية قبل الميلاد ، ويتكلمون لغة تعرف باسم « أوردو » وتكتب بالحروف العربية ، ولكنها مزيج من الفارسية والهندية ، وهم يمتازون بطول القامة ، وتميل بشرتهم الى البياض . أما البنغاليون من أهل الاقليم الشرقى فأكثر اتصالا بالجنس الدرافيدى الذى أخضعوه لسلطانهم ، وهم قصار القامة ، ويتحدثون البنغالية وهى لغة ذات أصل هندى - آرى . ويقول البنغاليون ان كلمة باكستان ذاتها تتكون من الحروف الأولى من الأجناس المقيمة فى القسم الغربى ، ويرد الاخيريون بأن الاسم معناه « أرض الأطهار » .

وبرغم أن مساحة الاقليم الشرقى لا تتجاوز سدس المساحة الكلية لباكستان ، إلا أنه يضم أكثر من نصف السكان . فاذا أخذنا فى الاعتبار شدة الكثافة السكانية ، الى جانب التخلف الزراعى فى الشرق ، عرفنا أن الانفجار السكانى مع قصور الانتاج الغذائى كان من العوامل الكامنة وراء محنة البنغاليين .

ويعتبر الجوت أهم ما ينتجه ويصدره الاقليم الشرقى ، وهو المصدر الرئيسى لنحو ٧٠ في المائة من حصيلة باكستان من العملات الأجنبية « ومع ذلك كان حوالى ٦٠٪ من حصيلة الصادرات هو من نصيب الغرب . وأكثر من هذا فان نحو ثلاثة أرباع ما حصلت عليه البلاد من معونات أجنبية كان يذهب الى الغرب أيضاً . وبهذا الصدد ذكرت مجلة « تايم » (٢ أغسطس ١٩٧١) أنه منذ عام ١٩٥٢ بلغت المعونة الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة لباكستان ، ٤٣ بلايين دولار . وهذه المعونات الأجنبية أسهمت بدرجة بالغة فى تنمية الجناح الغربى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

وانتهجت باكستان سياسة تصنيع وراء نظام من التعريفات الجمركية الحامية جداً والحصص ، وذلك بغرض توفير بديلات من الانتاج المحلى عن السلع الصناعية المستوردة . وكانت النتيجة قيام عدد كبير من الصناعات فى الغرب ، تفتقر الى الكفاية ويفرض انتاجها على الشرق . وفى الستينات كان حوالى ٤٠٪ من جميع صادرات الغرب الصناعية يباع للشرق الذى كان مضطراً ، من ثم ، الى شراء سلع كان فى إمكانه أن يستوردها من البلاد الأجنبية بسعر أقل . وفى الوقت الذى كانت تقدم فيه الاعانات للصناعة ، كانت الضرائب تفرض على الصادرات الزراعية . والنتيجة أنه خلال العشرين سنة التالية لقيام الدولة بلغت التحويلات من الشرق حوالى ٢٦ بليون دولار ، على ما جاء فى تقرير هيئة الخبراء المرفوع الى لجنة التخطيط لمناسبة الخطة الخمسية الرابعة (١) .

ويضيف المصدر السابق أن الشرق يحصل على ٢٠٪ فقط من الانفاقات الحكومية على التنمية فى الخطة الخمسية الأولى ، برغم أن هذه النسبة ارتفعت الى ٣٦٪ فى الخطة الثالثة (١٩٦٥ - ٧٠) . والتقديرات عن الاستثمارات الخاصة والعامة سوية تجعل نصيب الشرق يزيد زيادة طفيفة على ٣٠٪ خلال معظم الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٨ ، والنتيجة أنه بينما فى الفترة ١٩٥٩ - ٦٦ كان الدخل بالنسبة الى الفرد فى القسم الغربى أعلى منه فى الشرق بنسبة ٣٢٪ ، فان هذه النسبة ارتفعت الى ٦١٪ فى ١٩٦٩ / ٧٠ (٢)

(١) *Anguished Thoughts on Bangla Desh*, by Dipak Mazundar and Peter Wiles Encounter, October 1971.

(٢) شرحه .

ولم يكن البنغاليون أحسن حظاً في الإدارة والجيش ، فقد كانوا يشغلون ٢٥ ٪ من الوظائف الحكومية ، ٥ ٪ من الجيش البالغ ٢٧٥٠٠٠ ٠ وتحديثنا مجلة « تايم » (مصدر سابق) أنه كانت هناك ٢٠ أسرة من كبار أصحاب الملايين في الغرب تتحكم في ثروة البلاد : تملك ثلثي الصناعة خماس أصول المصارف وشركات التأمين .

وثمة عوامل أخرى أسهمت في زيادة حدة التباعد من جانب الشرق فعلى أثر لاختفاق في الحرب حول كشمير ، حرمت الحكومة الباكستانية الاتجار والاتصال الاقتصادي مع لهند ، وكان الأثر خطيراً بالنسبة الى الاقليم إذ حرم من استخدام ميناء كلكا في تجارته الخارجية ، كما حرم من لفحم الهندي الرخيص . وفي نوفمبر ١٩٧٠ حدث اعصار رهيب في خليج البنغال يقال ان ضحياته من أبناء الاقليم الشرقي بلغت نحواً من نصف مليون نسمة ، وتباطأت لسلطات المركزية في تقديم العون اللازم ، نتيجة التعقيد البيروني .

لهذه الأسباب التي جملناها كان البنغاليون يطالبون بقدر وافر من الاستقلال الذاتي Autonomy ، وشنوا طيلة تسع سنوات بعد انشاء الدولة ، حملة من أجل هذا الهدف ، ولكن جاء دستور ١٩٥٦ الجديد لا ينص على شيء من هذا ، الأمر الذي كان لابد أن يؤدي الى ازدياد هوة الخلاف . وفي أكتوبر ١٩٥٨ ، وعلى أثر شهور من الاضطراب السياسي كان أغلبه في باكستان الشرقية ، انتزع أيوب خان السلطة من السياسيين للقدامى ، ولكنه لم يحاول أن يفعل شيئاً لارضاء مطالب البنغاليين .

وكانت أقوى المنظمات السياسية في الشرق هي « عصبة عوامي » . هذه الجماعة لم تكن في الأصل من دعاة الانفصال وانما طالبت باستقلال إداري واقتصادي كبير لباكستان الشرقية . وفي عام ١٩٦٢ أعاد تنظيمها الشيخ مجيب الرحمن الذي أصبح سكرتيراً لها ، حتى تكون تنظيماً شعبياً حقيقياً .

وفي فبراير ١٩٦٦ تقدمت العصبة ببرنامج من نقاط ست أهمها :

١ - ابقاء مسائل الدفاع والشئون الخارجية للحكومة المركزية .

- ٢ - لكل من الاقليمين حق انشاء عملته الخاصة به ، وأن تكون له -
على الأقل - سياسة نقدية ومالية وتجارية مستقلة .
٣ - يكون لكل قسم حق انشاء قوات أو تنظيمات شبه عسكرية
تابعة له .

ولكن هذه المطالب لم تلق القبول وزجت الحكومة بالشيخ مجيب
فى السجن .

وفى ٢٥ مارس ١٩٦٩ ، وبعد وقوع قلاقل عنيفة فى باكستان
الشرقية ونشوء صراعات اجتماعية فى الاقليم الغربى ، سلم أيوب خان
السلطة الى الجيش الذى أعلن الأحكام العرفية وأوقف العمل بالدستور . وفى
اليوم التالى صرح يحيى خان الذى أسندت اليه مهمة تنفيذ الأحكام
العرفية ، أنه يريد اجراء انتخابات حرة حتى تأتى جمعية تأسيسية
تضع دستوراً جديداً . وفى ٤ أبريل أصبح رئيساً لجمهورية باكستان .

وفى ٢٨ نوفمبر أعلن الرئيس اجراء انتخابات عامة حدد لها
الخامس من أكتوبر عام ١٩٧٠ ، وأن أغلبية المقاعد يجب أن تكون من
نصيب باكستان الشرقية ، وعلى الجمعية التى سوف تنتخب أن تضع
دستوراً للبلاد خلال فترة أقصاها ١٢٠ يوماً . وفى مارس ١٩٧٠ نشر
برنامجاً لتنظيم البلاد ، يتضمن دستوراً يقترح « الحد الأقصى من
الاستقلال الذاتى » للاقليمين ، ثم أعلن فى أول يولييه تقسيم باكستان
الغربية الى أربع مقاطعات على رأس كل منها حاكم عسكرى .

الحرب الأهلية وعلان بانجلاديش :

أجريت الانتخابات فى ٧ ديسمبر ١٩٧٠ ، وكان المقرر أن يكون
نصيب الشرق ١٦٩ مقعداً من مجموع مقاعد الجمعية التأسيسية البالغ
٣١٣ . كان المظنون فى رأى الزعماء السياسيين فى الغرب أن مجيب
الرحمن وعصبته لن يفوزوا بأكثر من ٦٠٪ من المقاعد المخصصة للاقليم
الشرقى ، وبذلك يكون فى الامكان قيام ائتلاف يضم الأحزاب الصغيرة
هناك والأحزاب الغربية . ولكن جاءت النتائج مخيبة لكافة التوقعات
أذ ظفرت العصبة ب ١٦٧ مقعداً . معنى هذا أن مجيب يمكن أن يصبح
رئيساً لوزراء باكستان ، وأن الدستور الذى يراد من الجمعية التأسيسية
اعداده سوف يأخذ بأراء « عوامى » بشأن الاستقلال المحلى .

(م ١٥ - العلاقات السياسية)

وفى ٢٧ يناير من العام التالى تقابل بتو زعيم أكبر أحزاب الغرب مع الشيخ مجيب للاتفاق على حل وسط بشأن الدستور المقبل ، ولكن المباحثات بين الرجلين أخفقت . كان مجيب يصر على مطالبه المعروفة ، وكان بتو يرى الوحدة الوطنية هى الشئ الذى يجب عدم الانتقاص منه بأى حال .

وفى ١٣ فبراير دعا الرئيس يحيى خان الجمعية الى الاجتماع فى الثالث من مارس . وازاء القرار الذى اتخذه بتو بمقاطعتها ، رأى الرئيس تأجيل الاجتماع . وازاء تصاعد التوتر فى الشرق ، وتعثر محاولات التسوية بين الزعماء ، عدل الرئيس عن قراره وقرار دعوة الجمعية الى الاجتماع فى ٢٥ مارس ، وهنا وضعت « عوامى » أربعة شروط لاشتراكها فى الجمعية منها : رفع الأحكام العرفية ؛ نقل السلطات الى ممثلى الشعب . ثم توجه الرئيس الى دكا لمقابلة مجيب عبد الرحمن من أجل الوصول الى حل للأزمة التى أصبحت تنذر بالتحول الى انفجار . ولكن كافة المحاولات أخفقت فعاد يحيى خان الى كراتشى فجأة وسرا ، وفى مساء ٢٦ مارس ألقى خطابا أعلن فيه أن عصبة عوامى تعتبر خارجة على القانون ، وأن مجيب عبد الرحمن حاول الاساءة الى سلامة باكستان « وهذه الجريمة لن تظل بدون عقاب » ، وأن الأخير اقترح فى مباحثاته معه اصدار اعلان بانهاء الأحكام العرفية ، وتقسيم الجمعية الوطنية الى اثنتين : احدهما للشرق والثانية للغرب .

وفى اليوم نفسه ، وعن طريق محطة اذاعة سرية ، أعلن مجيب استقلال باكستان الشرقية التى تصبح « جمهورية بانجلادش الشعبية » ، وبهذا ، على حد قول دبلوماسى غربى : « انتهى يوم الاعتدال . فبعد كل ما فعله الباكستانيون الغربيون ، فما من زعيم الآن أو شخص قد يصبح زعيما فى باكستان الشرقية ، سواء أكان شيوعيا أم لم يكن ، يجرؤ الآن على الحديث عن الاعتدال ازاء باكستان الغربية » (١) .

مواقف القوى الخارجية :

أثارت أحداث باكستان ردود فعل متباينة فى العالم الخارجى . ففى لندن قال المتحدث باسم وزارة الخارجية : « اننا نأسف لأن الموقف فى باكستان الشرقية وصل الى العنف ، ونأمل أن يعود سريعا الى مجراه العادى » . ولم يكن فى وسع بريطانيا أن تفتهج أسلوبا آخر ، فباكستان

عضو فى الكومنولث ، كما تبلغ الاستثمارات البريطانية فيها نحو ١٣٠ مليون جنيه استرلينى .

وفى واشنطن قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ان حكومة بلاده « تتابع الموقف عن كثب وبقلق » . والواقع أن الولايات المتحدة كانت فى مركز حرج ، فهى لا تريد اغضاب باكستان العضو فى الحلف المركزى وفى حلف جنوب شرقى آسيا ، ومن ثم نعتبر جسرا يربط بين المصالح الأمريكية فى الشرقين الأوسط والأقصى . كذلك يلاحظ أن الولايات المتحدة قدمت لباكستان منذ قيامها فى عام ١٩٤٧ معونات اقتصادية بلغت ٣ر٤ بلايين دولار ، وملايين كثيرة فى صورة معدات عسكرية (١) ، ولو أنها اتخذت موقف المعارضة أو على الأقل النقد العلنى المباشر لدفعت بباكستان الى أن تزيد تقاربها من الاتحاد السوفييتى أو الصين الشعبية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كانت الأسلحة التى استخدمها الجيش الباكستانى أسلحة أمريكية ، ولهذا ذكرت الصحف فى ذلك الحين أن واشنطن أبلغت حكومة باكستان على لسان سفيرها فى عاصمة الأخيرة وعن طريق السفير الباكستانى فى واشنطن ، أنها كانت تقدم الأسلحة من أجل الدفاع ضد العدوان الخارجى أو ضد أعمال التخريب الشيوعية فى داخل البلاد ، وكلا الشرطين لا ينطبقان على حركة الانتفاض فى باكستان الشرقية .

وفى نيودلهى أعربت انديرا غاندى فى البرلمان الهندى عن الأسف لتدخل الجيش ، « فالأمر لا يتعلق فقط بتصفية حركة ولكن بارسال الدبابات ضد شعب أعزل من السلاح » . وأمام البرلمان أعلن وزير خارجية الهند فى ٢٧ مارس أن « تطور الموقف فى باكستان الشرقية يسبب قلقا عميقا للحكومة » . وشن الكثيرون من النواب حملات عنيفة على باكستان وطالبوا حكومتهم بالتدخل الى جانب أهل البنغال ، مما حدا بحكومة باكستان الى الاحتجاج على اعتبار هذا الموقف يعتبر تدخلا فى شئونها الداخلية .

ومن موسكو بعث الرئيس نيكولاى بودجورنى بنداء ناشد فيه الرئيس يحيى أن يوقف « اراقة الدماء والقمع » . غير أن النداء المشار اليه تضمن

(١) مجلة US. News And World Report بالعدد الصادر بتاريخ ١٢ أبريل

هذه الفقرة ذات المغزى الهام « كذلك تسبب القلق فى الاتحاد السوفييتى بفعل عمليات اعتقال واضطهاد السيد رحمن والسياسيين الآخرين الذين حصلوا على مثل هذا التأييد المقنع (بكسر النون) من جانب الأغلبية الساحقة من أهل باكستان الشرقية فى الانتخابات العامة الحديثة العهد » . وهذه العبارة عن مجيب الرحمن وغيره من الساسة تعتبر اعترافا بالحركة الانفصالية برغم أنه لم تكن هناك حكومة فى باكستان الشرقية هى موضع الاعتراف الدولى ، على الأقل من ناحية الاتحاد السوفييتى .

وثمة تفسيرات متباينة لهذا الموقف السوفييتى منها :

١ - أن موسكو كانت منذ زمن تضيق بازدياد التقارب بين باكستان والصين الشعبية .

٢ - أنها كانت تتوقع نجاح الحركة الانفصالية فى الأجل الطويل ومن ثم تريد أن تكسب اعترافا بالجميل من جانب المسئولين فى باكستان الشرقية .

٣ - أنها فعلت ذلك ارضاء لحكومة الهند التى تعطف على الانفصاليين .

أما بالنسبة الى الصين الشعبية فقد قال شوان لاي فى رسالة بعث بها الى الرئيس الباكستانى وأذيعت فى ١٢ أبريل ، أن يحيى خان وغيره من القادة « عملوا الكثير النافع لمساندة توحيد باكستان ومنعها من التحرك نحو الانشقاق » . اننا نعتقد أنه عن طريق المشاورات وجهود فخامتكم وزعماء مختلف الجهات فى باكستان ؛ فان باكستان سوف تعود بالتأكيد الى الأحوال العادية . وفى رأينا أن توحيد باكستان ووحدة شعوب باكستان الغربية والشرقية ضمانات أساسية لكى تصل باكستان الى الرخاء والقوة » .

وفى ١٣ أبريل بعث رئيس الوزراء الصينى بالرسالة التالية الى يحيى خان (الثالثة منذ بدأت الحرب الأهلية فى ٢٦ مارس) :

« اذا جرؤ دعاة التوسع الهنود على شن عدوان ضد باكستان ، فان الحكومة الصينية سوف تساند بحزم ، على غرار ما فعلت دائما ، حكومة

وشعب باكستان فى نضالهما العادل من أجل المحافظة على سيادة واستقلال الدولة الباكستانية » .

والواقع أن مركز الصين الشعبية كان حرجا وذلك لأكثر من سبب :

١ - فهى من جهة حليفة نظام يحيى خان ، كما أنها فى الوقت نفسه راعية حركات التحرير . فالاعتبارات العملية تفرض عليها الوقوف الى جانب الحكومة الشرعية فى باكستان ، بينما تفرض عليها الاعتبارات الأيديولوجية أن تساند ما تعتبره حركة تحرير فى باكستان الشرقية .

٢ - الصين ، شأنها شأن الولايات المتحدة الأمريكية ، سبق أن زودت باكستان بالأسلحة التى تستخدم فى ضرب أهل باكستان الشرقية .

٣ - خلال الشهور القلائل السابقة على نشوب الحرب الأهلية كانت هناك علامات تنم عن ذوبان الجليد فى العلاقات بين بكين ونيودلهى ، وهى العلاقات التى تجمدت بعد حرب الحدود بين البلدين فى عام ١٩٦٢ .

٤ - ومما يلفت النظر أن الصين انتظرت حتى يوم الخميس لتعلن الى شعبها عن وجود قتال فى باكستان الشرقية ، وفعلت ذلك بأن نشرت رسالة بودجورنى الى يحيى خان ورد الأخير عليها .

الحرب الهندية الباكستانية :

قلنا انه فى ٢٦ مارس ١٩٧١ أعلن من اذاعة سرية عن قيام جمهورية بنجلادش ، وأصبح واضحا بما لا يدع مجالا للشك أن شعب باكستان الشرقية قد فقد كل أمل فى تسوية سلمية فقرّر فصم صلة تجاهلت مصالحه الأساسية كما عبر عنها قادته منذ قيام باكستان . وهنا ارتكبت حكومة يحيى خان الخطأ الذى كلفها فيما بعد ، الجناح الشرقى من البلاد . فبدلا من العمل على تهدئة الأمور بطريقة فعالة وإيجابية ، أو على الأقل بدلا من محاولة انقاذ ما يمكن انقاذه من سفينة أوشكت أن تغرق نهائيا ، أطلقت يد العنف على نطاق واسع وراحت قواتها ترتكب الكثير من الاعمال التى ذهب ضحيتها الألوف من البنغاليين على ماردته الكثير من وسائل الاعلام آنذاك .

لكن أخطر ما تمحضت عنه تلك السياسة أنها دفعت بالملايين الى عبور الحدود الى الأراضي الهندية سعيا وراء ملجأ من الارهاب . وما من شك أن الارهاب كان له صداه اذ أثار الضمير العالمى ، وجعل الرأى العام العالمى يتحول بالتدريج ضد باكستان . وأهم من هذا أن مشكلة اللاجئين زادت من توتر ، بل ومن تسميم ، العلاقات مع الهند وأتاحت للأخيرة مبررا تستند اليه فى انتهاج موقف كان لا بد وأن ينتهى بنشوب الحرب بين البلدين .

كانت كل الدلائل تشير الى حتمية تفجر الموقف فى شبه القارة . وراحت الهند تشن حملة ذكية لكسب الرأى العام العالمى ، فركزت على الجانب الانسانى فى مشكلة اللاجئين ، وعلى ما تلقيه على عاتقها من عبء مالى فادح . وفى هذه الاثناء كالت المباحثات مع الاتحاد السوفييتى تسير قدما وفى سرية تامة ، وانتهت بالتوقيع فى ٩ أغسطس على اتفاقية صداقة وتعاون . وازاء اطراد التدهور فى الموقف أعلنت فى ٢٣ أكتوبر تعبئة الاحتياطى ، وفى مثل هذا اليوم من الشهر التالى أعلنت باكستان حالة الطوارئ . وأخيرا ، وبعد فترة من المناوشات على حدود بنجلادش بدأت الحرب الهندية - الباكستانية فى ٣ ديسمبر ، وفى السادس من الشهر نفسه اعترفت نيودلهى رسميا بجمهورية بنجلادش .

هنا يمكن أن يثور السؤال عن الدوافع الكامنة وراء موقف الهند . بالطبع لا يمكن اغفال الجانب الانسانى ، خاصة وأن مأساة البنغاليين كان لها ردود فعل عنيفة فى بنى جنسهم من أبناء الدولة الهندية . كذلك يجب عدم التقليل من شأن الناحية المالية . فطبقا للمصادر الهندية كان عدد اللاجئين أحد عشر مليونا كانوا سيكلفون الهند عندما يحل مارس ١٩٧٢ ، أى بعد اثنى عشر شهرا من بدء تدفقهم ، نحواً من ٢٩٠ مليونا من الجنيهاً (الاسترلينى) (١) ، وهذا مبلغ ضخّم قمين أن يشكل تهديدا لمشروعات التنمية . وبرغم أهمية هذه الاعتبارات التى أشرنا اليها ، فقد يتراءى للبعض أنها ما كانت لتدفع بالهند فى طريق يؤدى الى صراع مسلح يمكن فى ظل صراعات القوى الكبرى ومصالحها ، أن يفلت زمامه

(١) Why They Went To War, by Anthony Mascarenhas, The Sunday Times, December 5, 1971.

فيتخذ أبعاداً تتجاوز الحدود المقدرة والمرسومة . واذن ، يمكن أن تكون هناك اعتبارات أخرى لها قوتها واغراضها .

ليس من شك أن تقسيم شبه القارة الى دولتين مستقلتين بعد قرار بريطانيا بنقل السلطة الى أبناء البلاد ، لم يكن موضع الرضا الحقيقي من جانب الزعماء الهنود ، وإذا كانوا قد قبلوا به فعلى مضض وخشية أن الرفض قد يعطل الاستقلال . ومنذ ذلك الحين تعرضت العلاقات بين الدولتين الجديدتين للكثير من عوامل الاحتكاك والتوتر ، من أهمها الخلاف بشأن كشمير . ومن ثم يجوز القول بأن الهند ربما وجدت في انفصال البنغال حتى لو تحقق عن طريق حرب مع باكستان ، فرصة للقضاء على وضع قائم منذ عام ١٩٤٧ وتعدده غير طبيعي . حقيقة لاتزال باكستان قائمة كعضو في الأسرة الدولية ، برغم الهزيمة والانفصال . ولكنها مع كل ، لم تعد تشكل مصدر قلق من جهة ، بل وربما من جهة أخرى قد يجد من التطورات في المستقبل المنظور أو البعيد ما يحقق حلم الهند في قيام كيان سياسى واحد في شبه القارة . ومما يلفت النظر بهذا الصدد أنه لما وجهت الانتقادات الى الولايات المتحدة بسبب موقفها المعادى للهند عندما نشبت الحرب ، صرحت المصادر بأنها بتصرفها هذا قد حالت دون تحطيم باكستان كلية ، وهو ما كان يبدو أنه هدف الهند ، على حد تفسيرات مصادر ادارة نيكسون .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يكون في عرض موجز لخلفية العلاقات الهندية - الباكستانية ما يمكن أن يلقي بعض ضوء على دوافع السياسة الهندية . فباكستان سبق لها أن دخلت عضوا في حلف جنوب شرقى آسيا ، وهذه العضوية نظرت اليها الهند بعين الشك . ثم جاء الصراع بين الأخيرة والصين الشعبية حول الحدود ، وأصبحت هيبة الهند بنكسة ، ليس فقط في شبه القارة ، ولكن في آسيا بوجه عام . بعد ذلك بسنوات أخذت باكستان توثق علاقاتها مع بكين ، وربما اعتبرت نيودلهى هذا التقارب مبعث خطر محتمل .

على ضوء هذه الصورة يجوز التساؤل : هل قررت الهند أن تجعل من صراع ولو مسلح مع باكستان ، ساحة لاختبار قوتها من ناحية ، واختبار مواقف القوى العالمية الكبرى من ناحية ثانية ؟ فى الأمر مخاطرة بدون

شك ، ولكن يبدو أنها كانت مخاطرة محسوبة ، وأن الهند كانت واثقة من تفوقها العسكى على باكستان اذا ما أصبحت الحرب لا مفر منها ، وهو ما يمكن أن نتبينه من الأرقام الآتية : (١)

الهند باكستان

(١) عدد أفراد القوات العسكرية

فرقة مدرعة	فرقة مدرعة
لواء مدرع	لواء مسلح مستقل
١٣ فرقة مشاة	١١ فرقة مشاة
١٠ فرق جبلية	
٢ لواء شبه عسكى	
قوات شبه عسكرية ١٠٠.٠٠٠	قوات شبه عسكرية ٢٥٠.٠٠٠
مجموع الجيش ٨٠٠.٠٠٠	مجموع الجيش ٣٠٠.٠٠٠
(ب) الأسلحة	

١١٥٠ دبابة من طراز سنثوريون ٥٠٠ دبابة من طراز شيرمان ،
 وشيرمان ، ت ٤/٥٤ الروسية الصنع ، باتون ، ٥٩ الصينية ، وشافى ،
 ومن طراز فيجايانتا Vijayanta ووكر الخفيفة ، وسيارات مدرعة
 من حاملات الجنود

٣٥٠ سيارة مدرعة

(ج) المدفعية

٣٠٠٠ مدفع	١١٠٠ مدفع
-----------	-----------

(د) القوات الجوية

٦٢٥ طائرة قتال	٢٧٠ طائرة قتال
د ١ سرب قاذفات خفيفة	٣ أسراب قاذفات خفيفة ،
١٤ سرب من الطائرات الاعتراضية	١٣ سرب من القاذفات المقاتلة ،
٢٣٢ طائرة هليكوبتر	٢ سرب من طائرات الاستطلاع
	٧٢ طائرة هليكوبتر

(١) The Strategy for a quick decision, by David Divine, The Sunday Times, December 5, 1971.

(ه) البحرية

٢٢٠ سفينة

٥٥ سفينة

٥ مدمرات وسفن حراسة

حاملة طائرات ، طرادان ،

٢ فرطاقة سريعة

٤ غواصات ، ١٨ مدمرة

١٤ أشكال متنوعة

وفرقاطة ، ٢٩ من أنواع مختلفة

والى جانب هذا التفوق المباشر كانت الهند ستحارب فى ظروف،
مواتية لها وفى غير صالح خصمها . فعندما تزحف قواتها على باكستان،
الشرقية فلن يتجاوز الأمر عبور الحدود ، ثم تجد نفسها تعمل الى جانب
جماعات ترحب بها وترى فيها المنقذ والمخلص . أما باكستان فلم يكن
أمامها من طريق سريع لارسال تعزيزات ، فالغرب تفصله عن الشرق أرض
هندية ، كما أن محاولة ارسال قوات بطريق البحر عملية تنطوى على
خطورة بالغة بسبب ضعف البحرية الباكستانية . وأكثر من هذا فالجيش
الباكستانى فى الشرق سوف يعمل وسط أمواج بشرية معادية الى حد بعيد
من أبناء الاقليم ، الى جانب تعرضه للخطر من جانب القوات الهندية
الزاحفة . ومن ثم فنهايته كانت مقررة سلفاً .

وفى الشهور القلائل الأخيرة بدأ من تصريحات وأقوال زعماء
الدول الكبرى ما يجعل أية مغامرة من جانب الهند مأمونة الجانب ،
ونعنى من ناحية استبعاد تدخل خارجى . وفى ٨ نوفمبر وفى حفل أقيم
للسيدة انديرا غاندى فى باريس ، أعلن الرئيس بومبيدو أن « الأزمة
وهى سياسية فى أصلها ، يجب أن تبحث عن حل سياسى ، وهذا يفترض
رضاء الشعوب المعنية » . وفى البيان السوفييتى - الهندى المشترك
(١١/٨) أن « الجانبين . . . يؤكدان اعتقادهما الراسخ بأنه لا يمكن
أن يكون هناك حل عسكرى . وهما يريان من الضرورى اتخاذ تدابير
عاجلة للوصول الى حل سياسى وخلق ظروف أمن من أجل عودة
اللاجئين الى ديارهم ، وهذه الحقيقة وحدها تخدم مصالح الشعب
الباكستانى بجملته » . وفى ١٢ نوفمبر أدلى روجرز وزير خارجية
الولايات المتحدة بتصريح قال فيه : « سوف نعمل دبلوماسيا كل ما نقدر

-عليه لمنع حرب ، ولكن اذا نشبت فلسنا ننوى التورط فيها » . وفى أول
ديسمبر أوقفت واشنطن رخص تصدير العتاد الحربى الى الهند . وصرح
مندوب الصين لدى الأمم المتحدة (١٩ نوفمبر) : ان حل المشكلة التى
ظهرت فى باكستان الشرقية مسألة باكستانية داخلية تماماً لا يمكن أن
يحلها سوى الشعب الباكستانى نفسه ، وليس لأى شعب الحق ، تحت أى
عذر ، فى التدخل فيها .

موقف الأمم المتحدة :

طلبت الولايات المتحدة دعوة مجلس الأمن الى الاجتماع ، لتنظيم
وقف إطلاق النار والسماح بانسحاب قوات الهند وباكستان . وأعلن
المتحدث باسم الرئيس نيكسون أن واشنطن تأمل وقف إطلاق النار على
الفور وانسحاب القوات العسكرية .

اجتمع المجلس فى ساعة متأخرة من مساء يوم ٤ ديسمبر . وعند
بدء الاجتماع اقترح الاتحاد السوفيتى وبولندا دعوة ممثلين لباكستان
الشرقية الى حضور الاجتماع ، فعارضت الولايات المتحدة والصين . وفى
اليوم التالى (١٢/٥) قدم المندوب الأمريكى مشروع قرار يطالب بوقف
إطلاق النار وانسحاب القوات ، وأيدته الصين برغم أنه لم « يستنكر
العدوان المسلح ضد باكستان » . وانتقد المندوب السوفيتى المشروع على
اعتبار أنه متحيز ، وقال ان من الخطألقاء المسؤولية على الحكومة
الهند عن موقف نشأ ، فقد كانت الهند بالفعل ضحية أزمة سياسية
الحكومة الباكستانية هى الملومة عليها . واستخدم الاتحاد السوفيتى حق
الفيتو ضد المشروع الأمريكى .

وفى الاجتماع الثانى للمجلس (٥ ديسمبر) تقدمت الصين بمشروع
قرار لم يدرج فى جدول الأعمال ، ويدعو الهند الى سحب قواتها
المسلحة « فوراً وبدون قيد أو شرط » كما يطلب أيضاً من باكستان
سحب قواتها « التى أرسلتها الى الأراضى الهندية للهجوم المضاد » .
وقدم الاتحاد السوفيتى مشروع قرار يدعو الى « تسوية سياسية فى
باكستان الشرقية ينتج عنها وقف القتال » . ويلاحظ أن المشروع
السوفيتى لم يتضمن الدعوة الى وقف إطلاق النار . وصوتت الصين ضد
هذا المشروع .

واستخدم الاتحاد السوفيتي حق الفيتو للمرة الثانية عندما عارض مشروع قرار تقدمت به الأرجنتين وأربع دول أخرى من غير الأعضاء الدائمين ، يطلب وقف إطلاق النار والانسحاب على طول الحدود . وانتقدت المصادر السوفيتية المشروع لأنه تفادى مسألة تسوية سياسية في باكستان الشرقية ، وهبط بكل شيء إلى دعوة للهند وباكستان باتخاذ التدابير من أجل وقف لإطلاق النار وسحب القوات المسلحة . وهذا المشروع أيضا يترك مشكلة اللاجئين بغير حل ، كما سوف يستمر القمع ضد المدنيين في باكستان الشرقية (١) .

وفي الاجتماع الثالث (٦ ديسمبر) تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع قرار آخر يدعو إلى «وقف عاجل لإطلاق النار وجميع كافة أعمال القتال، وفي الوقت نفسه يدعو حكومة باكستان إلى القيام بعمل فعال نحو تسوية سلمية في باكستان الشرقية ، بالاعتراف الفوري بإدارة شعب باكستان الشرقية كما عبرت عنها انتخابات ديسمبر ١٩٧٠ » . وتقول صحيفة الجارديان البريطانية أن الاتحاد السوفيتي كان يعتمد تعطيل مجلس الأمن حتى يتاح للجيش الهندي أكثر وقت ممكن للتوغل في باكستان الشرقية « (٢) » . ولكن المشروع السوفيتي هذا تعرض للرفض أيضا .

وأزاء عجز المجلس عن الوصول إلى قرار متفق عليه ، اقترحت الصومال (أيدها الولايات المتحدة والصين بينما امتنعت بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي عن التصويت) إحالة المسألة إلى الجمعية العامة . وفي ٨ ديسمبر اتخذت الجمعية قرارا تقدمت به الأرجنتين (١) ، يطلب إلى الدولتين إصدار القرارات بشأن وقف إطلاق النار على الفور والبدء في سحب قواتهما إلى ما وراء حدودهما القومية . كذلك يطلب زيادة الجهود بقصد أن تخلق بسرعة الظروف اللازمة لعودة لاجئي باكستان الشرقية إلى ديارهم وبمحض اختيارهم ، وكانت الموافقة بأغلبية ١٠٤ من الأصوات ضد ١٠ من بينهم الهند والكتلة السوفيتية ، وامتناع ١١ عن التصويت من بينهم بريطانيا وفرنسا . ومما يستوقف النظر أن

(١) صحيفة التايمز بتاريخ ١٢/٢٦ ، والجارديان في ١٩٧١/١٢/٢٧ .

(٢) ١٧٩٢/١٢/٧ .

(١) ومعها ١٣ دولة .

رومانيا ويوغوسلافيا كانتا من المؤيدين ، بينما عارضت القرار كروبا ومنغوليا .

وفى اليوم التالى أعلنت باكستان رسمياً قبول القرار الصادر عن الجمعية العامة ، وأعربت عن أملها فى أن تتخذ الأمم المتحدة التدابير الحاسمة والملموسة لتنفيذ القرار الدولى .

وفى ١٠ ديسمبر أعلنت انديرا غاندى أن بلادها لم تقبل نداء الجمعية العامة ولم ترفضه ، وأكدت أن النص هو موضع الدراسة . ولكنها لم تخف نواياها حيث أكدت أن الهند سوف تتخذ كافة التدابير لإقامة بنجلادش مستقلة . ومعنى هذا أنها كانت واثقة من النتيجة التى سوف يسفر عنها القتال ، ومن ثم فهى ليست فى عجلة من أمرها بحيث تقبل القرار .

وبالفعل ، وبعد أن اشتد الضغط على قوات باكستان فى الجبهة الشرقية ، استقالت حكومة باكستان الشرقية (١٤/١٢) ، وفى ١٦ من الشهر نفسه استسلمت هذه القوات بدون قيد أو شرط ، وفى اليوم التالى أعلن الرئيس يحيى قبوله قرار الهند بوقف إطلاق النار . وفى العشرين من الشهر قدم استقالته ، وخلفه محمد على بوتو الذى سرعان ما أفرج عن الشيخ مجيب الرحمن .

هكذا انتهت الحرب فى شبه القارة ، ومن الناحية العسكرية على الأقل ، ولكنها كشفت عن حقائق لها شأنها تتصل بمواقف القوى العظمى ، لعل أهمها أن هذه القوى يمكن أن تؤيد طرفاً أو آخر فى نزاع من هذا القبيل مهما قيل فيه ومهما اتسع نطاقه فى منطقته ، فهو نزاع محدود ، ولا تسمح بجرها إلى التدخل أو التورط المباشر فيه حتى لا ينقلب الأمر إلى مواجهة هى جد رغبة فى تجنبها ، ما دام النزاع لا يشكل تهديداً فعلياً لمصالحها الحيوية .

لاشك أن الاتحاد السوفيتى قدم معونة للهند لا يمكن إنكارها . فمنذ عام ١٩٥٦ وهو يزودها بأسلحة قتل ان قيمتها بلغت ٦٥٠ مليون دولار . وكانت معاهدة الصداقة والتعاون التى وقعها مع الهند دعماً أدبياً لها .

من جهة ، كما يمكن اعتبارها وسيلة ضغط على باكستان ، أو - وهو الأهم - نوعا من التحذير للولايات المتحدة والصين بالألا تتورطا فى النزاع بشكل عملى ومباشر . وخلال نظر مجلس الأمن للموضوع استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو ، ثم تقدم بمشروعات قرارات بعلم أنها ستلقى نفس المصير على أيدي واشنطن وبكين ، وكان هدفه فى الواقع تعطيل اتخاذ أى قرار واتاحة فسحة كافية من الوقت أمام القوات الهندية كي تنهى عملياتها فى باكستان الشرقية ، وبذلك تصبح الأمم المتحدة أمام أمر واقع لا سبيل لغير الاعتراف به . وبرغم ذلك كله فالاتحاد السوفيتى لم يتدخل ، وكل ما فى الأمر أنه راهن على الجواد الذى سوف يفوز فى السباق ، وكان الرهان نتيجة حسابات دقيقة لقوى الطرفين المتصارعين النسبية ، ومواقف القوى العظمى الأخرى .

وبرغم وقوف الولايات المتحدة والصين الى جانب باكستان لم تحاول أى منهما التورط المباشر فى الصراع ، وهذا ما أعرب عنه روجرز قبل خشوب الحرب ، مما سبق أن ذكرناه . والواقع ، لم يكن أحد يتصور تورطا من هذا القبيل . فبالنسبة للولايات المتحدة فإنها كانت تعاني الكثير من تدخلها فى فييتنام ومن الخطر أن تعمل على زيادة أعبائها باتخاذ موقف مماثل فى شبه القارة ، كما أن أى تدخل مباشر لم يكن ليسكت عليه الاتحاد السوفيتى ، ولابد أن ينسف سياسة التقارب بين القوتين الأعظم ويجعل لقاء نيكسون مع قادة الكرملين فى عداد المستحيلات . وكذلك فالصين لم تكن لتفكر فى تدخل عسكري مباشر ، خشية ما يترتب عليه من انعكاسات دولية وما يثيره من رد فعل فى الاتحاد السوفيتى بوجه خاص .

ومع ذلك يحدثنا بيتر هازليرست (١) فى رسالة من نيودلهى أن الولايات المتحدة والصين حذرتا الاتحاد السوفيتى من أنهما قد تضطرا إلى مساعدة باكستان اذا تعرضت سلامة جناح الأخير الغربى للتهديد . وقالت صحيفة التايمز (٢) اللندنية أن البيت الأبيض ناشد فى ١٥ ديسمبر ، الاتحاد السوفيتى أن يمارس ضبط النفس فى الأزمة الهندية -

(١) التايمز بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧١ .

(٢) التايمز بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧١ .

الباكستانية ، وقال انه اذا استمر الصراع فسوف يؤثر فى العقات الامريكية - السوفييتية .

وكشف نظر المشكلة أمام مجلس الأمن عن ظواهر تستوقف النظر ، أولها وقوف الصين والولايات المتحدة موقفا متماثلا هو تأييد باكستان ، وتحميل الهند مسئولية تصعيد النزاع فى شبه القارة بحيث وصل الى حالة الحرب الفعلية . وثانيا ، بينما كانت وجهة نظر الولايات المتحدة وقف اطلاق النار وانسحاب القوات فى الوقت نفسه ، فصل الاتحاد السوفييتى بين الأمرين ، وظل يركز على مسألة التسوية السياسية .

نتائج أسفرت عنها الحرب فى شبه القارة

والآن ، ماذا كانت النتائج التى تمخض عنها الصراع ، بالنسبة الى القوى الثلاث الخارجية ؟ يقول المعقب الامريكى جيمس رستون (١) . ان الصراع لم يكن حربا محلية فقط ، اذ كان وراءه «صراع بين قوة الصين والاتحاد السوفييتى ، وصراع بين موسكو وواشنطن ، وعند هذه النقطة فى القصة وهى بالتأكيد ليست الفصل الأخير ، ربما كان الاتحاد السوفييتى كسب أرضاً أكثر مما كسبه أى طرف آخر . . فى الصراع بين الهند وباكستان عاد الاتحاد السوفييتى الى « أطماعه القاريخية لقد رأى فرصة لاضعاف ارتباط واشنطن الطويل بالهند وتجربة الهند الديمقراطية فى آسيا ولخلق تحالف جديد مع الهند واضعاف الصين وتمزيق أوصال باكستان ، وأن يفعل هذا فى وقت تكون فيه الممرات بين الصين والهند يسدها الجليد ولا تستطيع الصين أن تشن بسهولة هجوما مضادا فى الشمال » .

ليس من شك أن النهاية التى أسفرت عنها الحرب قد رفعت من هيبة الاتحاد السوفييتى لا فى شبه القارة فحسب ، ولكن فى آسيا بوجه عام وربما فى مناطق أخرى من العالم . فهو قد أسهم على طريقته الخاصة ، فى توجيه لطمة الى كل من الولايات المتحدة والصين . وفى الوقت نفسه ظفر بالاعتراف بالجميل من جانب الهند وبنجلادش ، وهذه العلاقة بالدولتين يمكن أن تدعمها فى السنوات القادمة ، حاجة الاثنتين ،

(٣) انترناشيونال هيرالد تريبون بتاريخ ١٨ - ١٩ ديسمبر ١٩٧١ .

وبنجلادش بوجه خاص ، الى المعونة الاقتصادية . ومن الممكن أيضاً .
التكهن بأن هذه المكاسب قد تكون ورقة يلعب بها فى المباحثات التى كان
مقرر أن تجرى خلال زيارة الرئيس الأمريكى الى موسكو .

لكن لهذه الصورة وجهها آخر ليس بمثل هذا الاشراف . فالولايات
المتحدة لا ينتظر منها أن تقبل فى يسر النكسة السياسية التى أصيبت بها ،
ومن المحتمل أن تلجأ الى اجراءات مضادة على سبيل التعويض ، بالتشدد
فى مناطق أخرى من العالم فيها نزاع غير مباشر بين هاتين القوتين
الأعظم ، كما قد تعتمد من جهة أخرى الى اصلاح العلاقات مع الهند
وأن تبنى جسوراً مع بنجلادش ومن ثم تقدم ما يلزم الدولتين من معونة
اقتصادية .

ويمكن أن يكون لموقف الاتحاد السوفييتى رد فعل غير موات فى
بلاد أفريقية وغيرها ، تعرضت أو يمكن أن تتعرض لحركات انفصالية
على نحو ما حدث فى حالة باكستان . أمثال هذه الدول ربما ساءها
أن تجد قوة عظمى لها وزنها الكبير فى السياسة العالمية ، تمنح تأييدها
للحركات الانفصالية .

ويضيف دافيد بونافيا فى رسالة من موسكو (١) ، ناحية أخرى
فقال : « على موسكو أن تستشعر القلق بشأن مضامين تورطها باكثر
مما ينبغى فى صراع له أنغام دينية . وتضم روسيا ملايين من المسلمين
فى أراضيها الواقعة فى وسط آسيا . وهى تسعى وراء صداقة جميع الدول
العربية تقريباً ، وحسن النية من جانب جيرانها المسلمين تركيا وإيران ،
وكلتا الأخيرتين مرتبطتان بباكستان عن طريق الحلف المركزى » .
أما عن الصين فتقول الايكونوميست البريطانية (٢) أنها (أى
الصين) أصيبت بنكسة كبرى فى الصراع الذى نشب بين الهند وباكستان .
« فأياً كان السبب فى عدم مرونة الصين ، فينبغى أن يكون واضحاً الآن
لقادتها أنه ليس ثمة كسب فى تأييد دكتاتور عسكرى ليس غير محبوب من
عدد من أصدقاء الصين فحسب ، ولكنه من الخاسرين أيضاً » . لقد
حاول الصينيون أن يقلبوا سياستهم رأساً على عقب ويعملون على
التقرب الى الهند . « ولكن أكثر الأشياء احتمالاً هو أن يضعوا أموالهم
وهذا يعنى دعايتهم ومدافعهم التى يقدمونها ومعسكراتهم لتدريب رجال

(١) صحيفة التايمز بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١ .

(٢) بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٧١ .

العصابات ، وراء نوع السياسيين فى بنجلادش ممن يفضلون الصين على روسيا .

ولكن ما النتائج بالنسبة الى الأطراف المعنية مباشرة فى شبه القارة ، وهى بنجلادش وباكستان والهند ، وما احتمالات المستقبل بالنسبة اليها؟

ان أخطر مشكلة تواجه الدولة الجديدة هى الناحية المالية التى تقتصل بأعمال التعمير من جهة ، والتنمية من جهة أخرى . فيقدر وزير التعمير أن عدد المساكن التى أصابها الدمار يتراوح بين ٥ ، ٦ ملايين مسكن . كذلك يرى المراقبون أن بنجلادش سوف تحتاج خلال العامين الأولين من وجودها الى مبلغ يتراوح من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ مليون دولار (٨٠٠ - ١٠٠٠ جنيه استرليني) ، ولما كانت الموارد الذاتية لا تستطيع توفير هذا المبلغ كله ، فلابد فى هذه الحالة من الاتجاه نحو الخارج . وبالبلاد الاجنبية التى يمكن أن نقدم المعونة هى الاتحاد السوفييتى ، والولايات المتحدة والصين . غير أن موقف الدولتين الأخيرتين رهن بالعلاقة التى سوف تنشأ بين كل منهما وبين بنجلادش ، فاذا اعترفتا بها ، وأقامتا معها علاقات عادية ، ففى هذه الحالة قد يقدمان لها حاجتها من العون الذى يخدم تقديمه أغراضاً متعددة : التعويض عن النكسة التى أصيبتا بها ، منع تغلغل النفوذ السوفييتى عن طريق تقديمه المعونة الاقتصادية والعسكرية ، اضعاف الارتباط بين بنجلادش والهند . غير أن هذا يتطلب من بنجلادش أن تسير فى خط سياسى جديد هو حسن الجوار مع الجميع ، وعدم الانحياز الى طرف معين أو أطراف معينة .

وعلاوة على ذلك فالموقف الداخلى فى بنجلادش ليس هادئاً تماماً ، أو على الأقل يمكن أن يضطرب حبل الاستقرار . والسبب فى هذا الاحتمال هو التيارات السياسية والمذهبية المتعارضة ، فهناك التيار الموالى للسوفييت يقابله مثله يفضل الاتجاه نحو الصين .

وتواجه باكستان العديد من المشكلات . فهناك أولا وقبل كل شىء الناحية المالية ، فاذا لم تقبل بنجلادش نصيبها من ديون باكستان قبل الحرب ، وتبلغ أكثر من ٣٠٠٠ مليون دولار ، فسوف يقع العبء كله

على الجناح الغربى ، ومعنى هذا أن التسديدات السنوية سوف تشكل ما يزيد على ٣٠ فى المائة من حصيلة العملات الاجنبية . وعلى باكستان أن تحاول الوصول الى اتفاق مع الدائنين بشأن « موراتوريوم » والا فان مشروعاتها للتنمية لن تسير بالمعدل الواجب .

لكن ، قد تلقى باكستان وسيلة للانقاذ تتمثل فى ألمانيا الغربية واليابان . وهذا يعنى أن تستبعد من برنامجها فكرة الذئب أو الحرب ، وبذلك تستطيع أن توفر نصف انفاقاتها الحالية وتوجه الوفرة نحو التعمير والتنمية .

والمشكلة الرئيسية الثانية التى تواجه باكستان تتمثل فى العلاقات مع كل من الهند وبنجلادش . وواضح أن مشكلة كشمير يجب التماس حل لها حتى يتسنى قيام علاقات عادية مع الهند . أما بنجلادش فالأمر متوقف على اعتراف اسلام آباد بها ، وعلى قبول الأخيرة ارجاع الأسرى من أبناء الغرب .

ولقد أثبتت الأحداث عقم سياسة الأحلاف ، وربما ترى باكستان أن من الخير لها الانسحاب من الحلف المركزى وحلف جنوب شرقى آسيا ، فكلاهما عبء عليها ، ولم تجن من وراء عضويتها سوى الشكوك من جانب جيرانها الأقوياء . ومن ثم يتوقع البعض أن تنتهج باكستان هذه السياسة وأن تعمل على توثيق علاقاتها بالبلاد الاسلامية المجاورة وهى افغانستان وايران وتركيا . أما الهند فكسبت هبة ومكانة عالية ، فهى لم تنزل هزيمة بباكستان فحسب ، ولكنها تحدث أيضا اثنتين من العظماوات : الولايات المتحدة والصين . معنى هذا أن الهند أصبحت القوة المؤثرة فى شبه القارة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد اقتربت من باب الدخول الى أسرة القوى الأعظم العالمية .

ولكن هناك مشكلات يتعين أن تكون موضع الدرس العميق ، وهى العلاقات مع الاتحاد السوفييتى والصين والولايات المتحدة وبنجلادش ذاتها . تقول الايكونوميست : « لقد جعل الاتحاد السوفييتى من نفسه القوة الأعظم المجاورة للهنود والصديقة لهم . وسوف تبدأ الآن المكافآت فى التحقيق . فالمفروض أن يتطلع الهنود الى روسيا لتزودهم بنسبة (م ١٦ - العلاقات السياسية)

أكبر من امدادات الاسلحة ، وأن يكونوا أوفر استعداداً للتصويت في
الامم المتحدة على النحو الذى يرضيها . . ويمكن أن يتوقع الحزب
الشيوعى فى الهند الموالى للسوفييت أن يحصل على مزيد من أصوات
الناخبين ، ومن الممكن تماماً أن يجد السيدة غاندى تصغى اليه باهتمام
يزيد عما كان عليه الحال من قبل . وسوف نجد المعارضة المحافظة
للسيدة غاندى صعوبة أكبر فى المحاولة ضد الاغراء فى تجربة الاقتصاد
الماركسى » .

هذه تكهنات . حقيقة كان للدعم السوفييتى دوره ، ولكن من الصعب
تصور أن يتحول العرفان بالجميل الى نوع الخضوع أو التبعية من
جانب الهند بسكانها الذين يقربون من ٥٠٠ مليون . ولدينا المثل يضربه
لنا الخلاف الذى تفجر بين الصين والاتحاد السوفييتى .

ولمقاومة أية اتجاهات من التى أشارت اليها الايكونوميست ،
وحرصاً على عدم اثارة شكوك الولايات المتحدة وكذلك الصين بوجهه
خاص ، ورغبة فى تعدد مصادر المعونة الخارجية من الناحية الاقتصادية
سوف تجد الهند من صالحها أن تكون علاقتها طيبة مع هاتين الدولتين .
وفى الوقت نفسه سوف يتعين على نيودلهى التزام أشد الحذر فى تعاملها
مع بنجلادش حتى لا تثير فى نفس الأخيرة مشاعر تنبثق من التعصب
القومى .

وثمة ناحية لها أهميتها . قلنا انه نتيجة لأحداث شبه القارة اقتربت
الهند من أن تكون فى عداد القوى الأعظم . وهنا يخشى أن تندفع نحو
بناء قوة عسكرية ضخمة وهذا كفيل بأن يلقى عبئاً ثقيلاً على التنمية .

واخيراً : ما احتمالات المستقبل ، المنظور أو البعيد ، بالنسبة الى
هذه المنطقة ؟ ان البلاد الثلاثة فى شبه القارة ، فى حاجة بعضها الى
بعض ، فهى ذات موارد طبيعية وبشرية ضخمة ، وهى سوق واسعة
الى حد كبير . وما من شك أن التعاون - ان لم يكن التكامل - الاقتصادى
يكون عاملاً قوياً للاسراع بالتنمية .

ولهذا يمكن أن نتصور احتمالين : أولهما - ولعله الأقرب - الاتفاق
على قيام نوع من الاتحاد الجمركى بين الدول الثلاث ، والثانى ، ولعله
الأهم من حيث آثاره ، هو قيام نوع من الاتحاد الكونفيدرالى بينها .

(ج) الدعوة الانفصالية فى جنوب السودان

تعتبر مشكلة جنوب السودان من النتائج المتخلفة عن النظام الاستعماري ، فقد عملت الادارة البريطانية على تغذية نزعات قبلية هناك وتحويلها بحيث تتخذ طابع دعوة الى فصل الاقليم عن بقية السودان . وفى سبيل هذه الغاية راحت تركز بقوة على مازعمت أنه فوارق سلالية وجغرافية بين القسمين الشمالى والجنوبى من هذا القطر . وكذلك منحت تشجيعاً كبيراً لبعثات التبشير لممارسة نشاطها الدينى بتحويل الوثنيين من قبائل الجنوب الى المسيحية وممارسة نشاطها التعليمى الذى يغرس النزعات الانفصالية .

هذه السياسة البريطانية ازاء الجنوب بدأ تنفيذها بصورة عملية منذ عام ١٩٢٤ ، بهدف منع روح القومية من الانتقال من مصر عبر شمال السودان الى جنوب السودان والى الممتلكات البريطانية الأخرى فى شرق أفريقية ، وذلك تمهيدا لفصل مديريات الجنوب الثلاث ومى بحر الغزال والاستوائية وأعمالى النيل ، وضمها الى الممتلكات المشار اليها .

وفى سبيل تطبيق هذه السياسة قامت الادارة بطرد من فى الجنوب من المسلمين ومن ينطقون بالعربية ، سواء كانوا من أبناء الشمال أو من المصريين أو الوافدين من بلاد أخرى عربية أو أفريقية . وصدر مرسوم « المناطق المغلقة » الذى أدخل نظام الجوازات بقصد منع دخول آخرين الى الجنوب . وبذلت الجهود لحض أبناء الجنوب على عدم الانتقال الى الشمال سعياً وراء فرص العمل ، أو حتى للزيارة . وصيغت برامج التعليم بغرض القضاء على كل آثار الثقافة الاسلامية والعربية .

ولهذا كان فى مقدمة المطالب التى تقدم بها مؤتمر الخريجين فى عام ١٩٤٢ : الغاء مرسوم المناطق المغلقة ، والغاء الاعانات الحكومية التى تمنح لمدارس الارساليات الدينية وتوحيد البرامج التعليمية فى الشمال والجنوب .

وكان من المتوقع ، وقد استعد السودان للاستقلال ، أن تلعب القوى الخفية من أجل فصل الجنوب ، فحدث تمرد فى أغسطس ١٩٥٥ من جانب القوات الجنوبية فى بلد جوبا ، لكى يكون مقدمة لثورة شاملة

فى الاقليم كله . ولكن تم القضاء على التمرد وأعيد الأمن والنظام الى فصايبهما . ومنذ ذلك التاريخ أخذت العلاقات تسوء بين الجنوب والشمال ونشأت حركة ترمى الى فصل المديرىات الثلاث ، وهذه الحركة هى « الاتحاد الوطنى الافريقى بالسودان » Sudan National Union

ويرمز اليه باسم « سانو » SANU وفى عام ١٩٦٣ تكونت حركة عسكرية سرية لمساندة سانو ، وتعرف باسم أنيانيا (١) .

وفى عام ١٩٦٤ طرد رجال الارساليات الدينية ، واتخذت اجراءات عسكرية ضد المتمردين وترتب على ذلك التجاء أعداد كبيرة من الأهالى الى البلاد المجاورة ، مثل أثيوبيا وأوغندا والكنغو وجمهورية أفريقية الوسطى .

وأخذت القوى الخارجية تعمل على تدعيم حركة التمرد وراحت تزود المتمردين بالسلاح والمعدات سرا ، وتدريب أعداداً منهم على القتال وحرب العصابات ، وبعثت بأعداد من المرتزقة لمعاونتهم ومعظمهم ممن سبق أن اشتركوا فى الحركات الانفصالية التى وقعت فى الكونغو (زائير حالياً) ونيجيريا .

وكانت اسرائيل من العوامل التى لعبت دوراً ، ذلك أنها رأت فى النضال الناشب فى جنوب السودان فرصة طيبة لغل أيدى جيش عربى على الأقل وأبعاده عن جبهة السويس (٢) .

وخلال السنوات التالية لاستقلال السودان بذلت محاولات متكررة من أجل ايجاد حل لمشكلة الجنوب . وفى ١٠ مارس ١٩٦٥ عقد مؤتمر مائدة مستديرة اشترك فيه ممثلون عن أحزاب الشمال والجنوب ، وحضره مراقبون من ٧ دول افريقية . اقترح الشماليون حكومة اقليمية فى الجنوب يكون لها برلمانها وهيئتها التنفيذية ولجنة خدمات ولجنة للتنمية وجامعة . وانقسمت آراء الأحزاب الجنوبية ، فأراد البعض انشاء دولة

(١) αΑυεΑυγ هو اسم يطلق على سم نوع من الحيات .

(٢) Regional Autonomy brings Peace to Southern Sudan, by B. Ammar, (New Middle East, March - April 1972, P. 13)

فيدرالية تشمل السودان ، وأراد فريق آخر دولة منفصلة فى الجنوب ،
وأما دعاة الوحدة فأيدوا الوضع القائم آنذاك ، ولكن يلاحظ أنهم لم
يشاركوا فى المؤتمر لأن الأحزاب الأخرى هددت بمقاطعته اذا اشترك
الوحدويون فيه .

وفى النهاية اتفق الفيدراليون والانفصاليون على اجراء استفتاء
حول : الحكم الاقليمى ، أو الاتحاد الفيدرالى ، أو الانفصال . ولغاية
٣٠ مارس لم يكن قد تم اتفاق بين الشماليين والجنوبيين ، فأحيل
الموضوع الى لجنة من ١٢ عضواً ، تمثل جميع الأحزاب فيما عدا
الوحدويون من أهل الجنوب .

وفى هذه الأثناء وافق المؤتمر على برنامج عاجل يتضمن اعادة
اللاجئين ، واعادة النظام ، والحرية الدينية ، وعدم تقييد نشاط
الارساليات الذى يقوم به سودانيون ، وتدريب الجنوبيين للعمل فى
الجيش والبوليس والخدمة المدنية .

فى يونيه ١٩٦٥ أجريت انتخابات فى السودان أسفرت عن تشكيل
حكومة ائتلافية سرعان ما واجهتها الصعاب بشأن مشكلة الجنوب ، فقد
اشتد نشاط المتمردين فى جوبا وواو . وفى ٢٥ يونية من العام التالى
استقال محجوب وخلفه فى رئاسة الوزارة صادق المهدي . وفى هذه
الأثناء كانت قد أجريت الانتخابات التكميلية فى الجنوب ، فجاء الى
الجمعية التأسيسية ٣٦ منهم ١٠ يمثلون حزب « سانو » .

ثم وقعت ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، فبادرت على الفور الى معالجة
مشكلة الجنوب . وفى العاشر من الشهر التالى أعلن الرئيس نميرى
خططا لتدريب الجنوبيين لشغل مراكز المسئولية ثم تولى الحكم الذاتى
فى النهاية .

وتفاوتت ردود الفعل فى الجنوب . فأعلنت « حكومة النيل
المؤقتة » ومركزها كمبالا رفض المقترحات وكررت تصميمها على تحقيق
الاستقلال التام لدولة النيل . وبدأ أعضاء « جبهة تحرير آزانيا » على
استعداد للتفاوض مع الخرطوم ، ولكن أنيانيا ، وهى الجناح العسكرى ،
أعلنت فى يولية أنها لن تبحث أى حل يقصر عن الاستقلال التام .

وبرغم اخفاق المحاولة ، الا ان حقائق صلدة ازدادت وضوحاً فى
فطر الخرطوم : ان حل مشكلة الجنوب ضرورة ملحة اذا أريد توجيه
موارد السودان كله وطاقاته لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،
وأى حل يرجى له النجاح يجب أن يكون مبنياً على البراجماتية بمعنى
أنه يجب ايجاد صيغة توافق بين وحدة السودان من جهة ومطالب أهل
الجنوب من جهة أخرى .

وكان موقف المتمردين قد أخذ يتدهور بالتدريج ، فقد تمكنت
حكومة الخرطوم من تحسين علاقاتها مع جيرانها وبذلك سدت طرقاً كان
يتسرب منها التأييد والعون لجماعة الانفصاليين . وكان لموقف أثيوبيا
أهميته ، فقد كانت إحدى البلاد التى اتجه اليها اللاجئون من أهل
جنوب السودان ، كما كان السودان مكاناً يلجأ اليه أعداد من أبناء
أرتريا . ومن ثم كانت هناك مصلحة مشتركة للدولتين للوصول الى
تفاهم .

وكانت النتيجة أن عقدت اجتماعات فى أديس أبابا بدأت فى
٣ فبراير ١٩٧٢ وانتهت فى ٢٧ فبراير بتوقيع اتفاق سلام بين حكومة
الخرطوم والزعيم العسكرى فى الجنوب وهو جوزيف لاجو . وأصدر
قميرى والجنرال لاجو الأوامر بوقف إطلاق النار فى الجنوب . أما
المشكلات المتعلقة بفرع سلاح الجماعات المتمردة السابقة وادماجها فى
الجيش ، فتركت الى لجنة عسكرية مشتركة من الحكومة وممثلى أنيانيا .
كما تقرر أيضاً تشكيل لجنة دولية لا للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار
فحسب ، ولكن أيضاً لاعداد الترتيبات اللازمة لاعادة اللاجئين الى ديارهم .
وتتضمن هذه اللجنة مراقبين من أثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير والصليب
الأحمر الدولى ومجلس الكنائس العالمى والمندوب السامى لشئون
اللاجئين والتابع للأمم المتحدة .

وبنص الاتفاق على منح عفو عن جميع الثوار السابقين ، وتشكيل
مجلس تنفيذى أعلى يرأسه رئيس تنفيذى منه ، ويكون هذا المجلس
مسئولاً أمام برلمان منتخب أو مجلس شعب اقليمى . ويكون للمديريات
الثلاث استقلال ذاتى فى جميع شئونها باستثناء الدفاع ، والشئون
الخارجية ، والمواطنة ، وجوازات السفر والهجرة ، والتخطيط والتجارة

الخارجية ، والعملية والمالية ، والمواصلات السلكية واللاسلكية والنقل
الجوى والنهرى ، والمحاسبة العامة وتخطيط التعليم العالى .

وطبقا لهذا الاتفاق يحتفظ السودان بوحدته فى ظل حكومة مركزية ،
تشرف على التشريع المتعلق بجميع المسائل القومية . وتظل اللغة العربية
اللغة الرسمية للدولة ، ولكن تكون الانجليزية لغة العمل فى الجنوب
هى واللغات المحلية الرئيسية .

وتقرر أن تجرى الانتخابات بالاقتراع العام لاختيار أعضاء برلمان
الجنوب ، وذلك خلال ١٨ شهراً . والى أن يتم هذا يتولى الحكم فى
الجنوب مجلس تنفيذى من عشرة أعضاء هم ورئيسه يعينهم الرئيس
نميرى بعد التشاور مع زعماء الجنوب .

وثمة نقطة مهمة أوضحتها الوزراء السودانيون الذين اشتركوا فى
مباحثات أديس أبابا وهى أن برلمان الجنوب لن تكون له سلطات تعرقل
تشريعات الحكومة المركزية حتى ولو كانت تمس الجنوب . وكل
ما يستطيع المجلس الجنوبى أن يفعله هو أن يعيد مثل هذا التشريع الى
رئيس الدولة بـرجاء سحبه أو تعديله أو ارجائه . ولكن اذا لم يستجب
رئيس الدولة أو البرلمان القومى للطلب ، أصبح التشريع نافذا . هذا
من جهة ، ومن جهة أخرى لا يمكن تعديل أو الغاء القانون الذى يمنح
الاستقلال الذاتى للجنوب ، الا بموافقة أهله وبأغلبية الثلثين فى استفتاء
يجرى لهذا الغرض .

الفصل السابع عشر

من مبدأ هالشتاين الى الانفتاح على الشرق

بتسليم ألمانيا بلا قيد ولا شرط لم يعد للدولة الألمانية ، رايخ بسمرك والقيصر وهتلر ، ثمة وجود ، وهو حادث خارق للمألوف فى حد ذاته . وفى مكانها كان الحلفاء قد اتفقوا على انشاء مجلس رقابة يضطلع بالمسئولية ويضع سياسة مشتركة تطبق فى جميع المناطق المحتلة .

وفى الخامس من يونية ١٩٤٥ أصدر الأعضاء الأربعة الأطليون فى مجلس الرقابة تصريحاً فى برلين جاء فيه أن حكومات الدول الأربع سوف تقرر من الآن فصاعداً حدود ألمانيا أو أى جزء منها ، ووضع ألمانيا أو أى جزء هو جزء منها فى الوقت الحاضر . أما برلين وبرغم وقوعها فى منطقة الاحتلال السوفييتى فتحتلها الدول الأربع وتحكمها هيئة أو سلطة تمثل الحلفاء (يطلق عليها بالروسية اسم « كوماندا تورا Kommandatura

وأسفر مؤتمر بوتسدام (١٧ يوليه - ٢ أغسطس ١٩٤٥) عن الاتفاق على الأمور الآتية التى تمس ألمانيا :

١ - عدم تقسيم ألمانيا وأن تعين تنفيذ برنامج للامركزية ، ويعامل البلد باعتباره وحدة وتضم ادارات مركزية معينة .

٢ - وافقت بريطانيا والولايات المتحدة على أن تؤيدا عند وضع تسوية السلام ضم الاتحاد السوفييتى للنصف الشمالى من بروسيا الشرقية بما فى ذلك مدينة كونجسبرج .

٣ - الى أن يتم التخطيط النهائى لحد بولندا الغربى تبقى الأراضى الألمانية السابقة الواقعة شرقاً ، نهري أودر - نايس Oder - Neisse

(بوميرانيا وسيليزيا والجزء الجنوبي من بروسيا الشرقية) بالإضافة الى دانزج ، تحت الادارة البولندية ، ويجب ألا تعتبر هذه الاراضى كأنها جزء من المنطقة السوفييتية .

وبرغم هذه الترتيبات سرعان ما ثبت فشل الخطط المراد بها انتهاج سياسة مشتركة فى ألمانيا ومعاملتها بوصفها وحدة اقتصادية واحدة . وهذا راجع الى عوامل مختلفة منها معارضة فرنسا التى ساءها عدم اشتراكها فى مؤتمر بوتسدام . كانت تحبذ تجزئة ألمانيا حتى تحول دون ظهور دولة ألمانية موحدة مرة أخرى . كذلك يلاحظ أن الاتحاد السوفييتى عمد منذ البداية الى اغلاق أبواب المنطقة الشرقية ورفض رفع التقارير عما يفعل فيها الى مجلس الرقابة . وأهم من ذلك كله انهيار التحالف الذى كان قائما بفعل الحرب - ان كان له ثمة وجود حقيقى - بين الاتحاد السوفييتى من جهة وبريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى .

واذ لم يتوصل المنتصرون الى اتفاق على سياسة اقتصادية مشتركة لألمانيا كلها ، قرر الأمريكيون والبريطانيون أن يتصرفوا تحت مسئوليتهم ليعالجوا مشكلات الجوع والبطالة وتكدس السكان فى المناطق الغربية . « ومهما يكن ما قد يقوله الروس ، فلا البريطانيون ولا الأمريكيون بدأوا فى هذه المرحلة فى التفكير جديا فى بناء ألمانيا لتكون حليفا ضد الاتحاد السوفييتى . كانت المشاعر التى خلقتها الحرب من القوة بحيث تمنع ذلك الأمر ، وظلت تولد تناقضات فى السياسة مثل تحطيم الصناعة الألمانية . كانت دوافعهم هى أولا عملية بدلا من أن تكون سياسية ، وهى الحاجة الى دفع الاقتصاد الألمانى الى التحرك من جديد اذا لم يكن المراد أن يصبح الشعب الألمانى الذين كانوا مسئولين عنه ، عبئا لا يطاق على اقتصاداتهم (١) » .

وتمشيا مع هذا الاتجاه وافق البريطانيون على ادماج منطقة احتلالهم مع المنطقة الأمريكية ، وظهرت المنطقة الثنائية الى عالم الوجود فى أول

(١) (Europe Since Hitler) by Alan Bullock (The International Affairs, January 1971, p. 9)

« تصدر هذه المجلة عن Chetham House فى انجلترا »

يناير من عام ١٩٤٧ ، وهذا الاجراء الذى اتخذ لأغراض اقتصادية بحتة هوجم من جانب الاتحاد السوفيتى ، كما قوبل بعدم الرضاء من قبل فرنسا التى أمكن اجتذابها الى وجهة نظر حليفتيها الغربيتين ، فيما بعد .

توحيد مناطق الاحتلال الغربى وقيام جمهورية المانيا الاتحادية :

وسلمت السلطات الامريكية والبريطانية مسئوليات ادارية كثيرة الى الالمان ، وأقامت حكومات فى الولايات . وخلال عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ أجريت انتخابات أسفرت عن قيام « برلمانات » للولايات التى تتكون منها المناطق الخاضعة للدول الغربية الثلاث ، وكانت الاحزاب الثلاثة التى انتصرت هى : الاتحاد الديمقراطى المسيحى D.U ، والحزب الديمقراطى الحر F.D P والحزب الاشتراكى الديمقراطى S.P D وفى أول يناير ١٩٤٨ شكل فى المنطقة الثنائية « مجلس اقتصادى » ألمانى من ٥٢ عضوا انتخبتهم البرلمانات . وفى ٧ يناير ١٩٤٨ حدث تحول بالغ الأهمية ، حيث أدخل تغيير على تشكيل ووظائف هذا المجلس بغرض خلق نواة حكومة ألمانية مستقبلية ، فضعف عدد أعضائه ، وأنشئ مجلس ثان Landerrat يضم ممثلين اثنين عن كل ولاية .

وفى لندن عقد مؤتمر يضم المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا والأراضى الواطئة ولوكسمبورج ، وضع برنامجا للمناطق الغربية الثلاث أهم ما تضمنه :

— انشاء جمعية تأسيسية وحكومة ألمانية اتحادية (فيدرالية) للمناطق الثلاث .

— اصدار قانون يحكم العلاقات بين الحلفاء والسلطات الالمانية .

— ادماج المنطقة الفرنسية مع المنطقتين الامريكية والبريطانية ، اقتصادياً .

— تكوين هيئة دولية للإشراف على صناعتى الفحم والصلب فى حوض الرور .

كان رد الفعل من جانب موسكو عنيفاً ، فسحبت ممثلها من مجلس الرقابة فى ٢٠ مارس ، وراحت تقيم العقوبات فى وجه الاتصال بين برلين والمناطق الغربية الثلاث ، ثم فرضت حصاراً على برلين ابتداء من صيف ١٩٤٨ .

وفى أول سبتمبر ١٩٤٨ اجتمع فى بون مجلس برلمانى من ٦٥ عضواً (جرى انتخابهم من جانب مجالس الولايات) تحت رئاسة كونراد أديناور من حزب « الاتحاد الديمقراطى المسيحى » ، بقصد اعداد مشروع دستور .

وطبقاً لمشروع مارشال حصلت ألمانيا الغربية على معونة اقتصادية على نطاق واسع ، وهذا - بالإضافة الى الاصلاح النقدى الذى طبق اعتباراً من ٢٠ يونية ١٩٤٨ ، أدى الى انتعاش اقتصادى رائع بحيث أنه فى النصف الثانى من نفس العام كان الانتاج الصناعى قد ارتفع الى ٧٥٪ تقريباً من مستواه قبل الحرب ، كما تضاعف انتاج الصلب .

وفى عام ١٩٤٩ اجتمع وزراء خارجية الدول الغربية الثلاث فى واشنطن حيث أكملوا ترتيبات ادماج المنطقة الفرنسية ، وفى ١٠ أبريل صدر قانون جديد ينظم الاحتلال ، منح سلطات كاملة من الحكم الذاتى للدولة الألمانية الغربية الجديدة . وبصدوره انتهى المجلس البرلمانى من مناقشة « القانون الأساسى » للدولة الجديدة وأقره فى ٨ مايو وأقره الحكام العسكريون مع بعض تحفظات أهمها استبعاد برلين الغربية ، ثم صدقت عليه برلمانات الولايات ، وبدأ تنفيذه فى ٢٣ مايو .

وفى ١٤ أغسطس ١٩٤٩ أجريت أول انتخابات اتحادية خرج منها كل من الحزبين المسيحى والاشتراكى بثلث الأعضاء ، وانتخب أديناور مستشاراً للجمهورية الاتحادية بأغلبية صوت واحد . وفى ١٢ سبتمبر انتخب تيودور هس من الحزب الديمقراطى الحر رئيساً للجمهورية .

سياسة أديناور : مقوماتها وأهدافها :

لم يقف أديناور عند حد كونه مستشار ألمانيا الاتحادية ولكنه شغل أيضاً منصب وزير الخارجية . وحتى بعد اسناد الشؤون الخارجية الى

هنريخ فون برنتانو في ١٩٦٥ ، ظل أديناور هو الذي يتخذ القرارات الرئيسية بل ويتولى المفاوضات مع الدول الأجنبية .

كان أول مبدأ تقوم عليه سياسته الخارجية هو الاصرار على وحدة المانيا وضرورة القضاء على الانقسام الذي ولدته هزيمتها في الحرب العالمية الثانية . فقال في عام ١٩٥٣ : « أقسم بالنيابة عن الشعب الالمانى كله : لن نستريح أو نهذا حتى تتحد ألمانيا كلها من جديد ، في سلام وحرية » .

ولما عرض عليه الاتحاد السوفييتى انشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين توجه الى موسكو في سبتمبر ١٩٥٥ حيث وافق على العرض السوفييتى . ولما كان للاتحاد السوفييتى سفير فى ألمانيا الديمقراطية ، وحتى لا يكون هذا سابقة تحتذى ، أعلن أديناور بعد عودته أن الجمهورية الاتحادية « تعتبر انشاء بلاد ثالثة لها معها علاقات رسمية ، علاقات دبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية عملاً غير ودى يقصد به تعميق انقسام ألمانيا » . وبهذا التصريح عبر المستشار الالمانى عن مبدأ هالشتاين وهو المبدأ الذى قبلته الدول الغربية الثلاث فى اتفاقات لندن لعام ١٩٥٤ وهو أن ألمانيا الاتحادية هى الممثل الوحيد لألمانيا ككل .

وكان من رأيه أنه ما دام تقسيم ألمانيا قد تم باتفاق الحلفاء الأربعة ، فإن على هؤلاء تقع مسئولية إعادة توحيدها ، وعلى هذا الأمر الأخير يتوقف نزع السلاح فى العالم . ولقد حاولت الدول الأربع حل المشكلة فى مؤتمر برلين (٢٥ يناير - ١٧ - فبراير ١٩٥٤) ومؤتمر جنيف (٢٧ أكتوبر - ١٦ نوفمبر ١٩٥٤) دون جدوى نظراً للتعارض بين وجهتى النظر الغربية والسوفييتية . كانت الدول الغربية الثلاث ترى إعادة توحيد ألمانيا شرطاً يجب أن تكون له الأولوية على الأمن الأوروبى ، بينما كان الاتحاد السوفييتى يجعل هذا الأمر شرطاً مسبقاً . وبعد أزمة برلين الثانية عقد وزراء خارجية الدول الأربع مؤتمراً فى جنيف (مايو - أغسطس ١٩٥٩) ولكنه انتهى الى غير اتفاق . وكان من المقرر أن تجرى مناقشة المشكلة فى مؤتمر القمة المقرر عقده فى باريس خلال مايو من العام التالى ، ولكن الاجتماع لم يتم بسبب حادث طائرة التيجسس الامريكية التى أسقطها الروس فى بلادهم عشية انعقاد المؤتمر .

أما المبدأ الرئيسى الثانى فى سياسة أديناور الخارجية فقوامه تحالف غربى تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية ، وقيام نوع من الوحدة الأوروبية على أساس التوفيق والاتفاق بين المانيا وفرنسا . بل يمكن القول أن الرجل ، أكثر من سواه من الساسة الأوروبيين ، كان يتطلع الى خلق « ولايات متحدة أوروبية » . وانبعثا من هذه الأفكار انضمت بلاده الى « الجماعة الأوروبية للفحم والصلب » ، ووافق على مشروع جماعة الدفاع الأوروبية الذى لم تقره الجمعية الوطنية الفرنسية ، ووقع على اتفاقيتى روما بشأن السوق المشتركة ووكالة الطاقة الذرية (اليوراتوم) .

هذا الايمان بفكرة الوحدة الأوروبية ناشىء من اعتبارات عملية لها شأنها . فهى تتيح أملا أمام الشعب الألمانى الذى لم تعد عليه الوطنية المتعصبة بغير الهزيمة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وهى توفر لألمانيا مزايا اقتصادية ضخمة اذ تفتح الأسواق الأوروبية أمام صناعاتها ، كما أنها الدرع الذى يمكن ، بالإضافة الى قدرات الولايات المتحدة النووية ، أن يدرأ عن ألمانيا الغربية بالذات خطر التوسع السوفييتى حيث كانت قوات سوفياتية ضخمة تقف على مقربة من حدودها ، فضلا عن قيام نظم من الحكم فى دول وسط أوروبا موالية للسوفييت . وأكثر من هذا كان أديناور يدرك عمق مشاعر المرارة فى نفوس الشعوب الأوروبية نتيجة ما عانتها على أيدي ألمانيا هتلر ومن هنا فالوحدة تسمح لألمانيا بالعودة الى المجتمع الدولى على أساس المساواة مع بقية أعضائه .

بداية التحول فى سياسة المانيا الاتحادية :

كانت سياسة بون كما يوضحها المبدأ الأول الذى أسلفنا الإشارة اليه ، تقوم فى جوهرها على أساس رفض انقسام ألمانيا ومن ثم قيام دولة ألمانية فى الشرق ، ورفض التغييرات الإقليمية التى فرضتها الهزيمة وخاصة من ناحية اعتبار خط أودر - نايس هو الحد الغربى لبولندا . غير أن هذه السياسة السلبية خلال الخمسينات ، ما لبثت أن عملت فحسب على دعم الأوضاع القائمة ، ومن ثم بدأت رياح التغيير تهب عليها .

وكان أول خروج على هذه السياسة على أيدي جرهارد شرودر ، وزير الخارجية فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٦ ، حينما سعى الى عقد

اتفاقات تجارية وتعيين بعثات تجارية فى كافة أرجاء أوروبا الشرقية ، وبدأ ببولندا (١٩٦٣) . كان هذا الاتجاه من جانب شرودر يعبر عن ضرورة التحرك الإيجابى إذا كان لألمانيا أن تتغلب على العداء المتولد من الحرب ، وخاصة إذا كان يراد تحقيق أى تقدم نحو إعادة توحيدها . وكان واضحاً فى الوقت نفسه أن بون تهدف الى عزل ألمانيا الشرقية ، ومن ثم كان لابد من أن يكون للأولى ممثلون فى بلاد شرق أوروبا حتى يتسنى لها شرح قضيتها والدفاع عنها . الا أنه يلاحظ أنه من الناحية العملية لم تسفر سياسة شرودر عن نفع سياسى كثير ، باستثناء رومانيا التى جرت معها مفاوضات فى أواخر عام ١٩٦٦ من أجل إقامة العلاقات الدبلوماسية ، وشهد العام الأخير أيضاً مبادرة سلام من جانب الرجل عندما اقترح - من بين أشياء أخرى - تبادل التصريحات بنبذ استخدام القوة مع جميع دول شرق أوروبا . الا أنه فى الوقت نفسه أعاد ترديد فكرة أن حدود ألمانيا هى نفسها الحدود التى كانت قائمة فى عام ١٩٣٧ ، وذلك الى أن توضع معاهدة سلام نهائية . وهذا التباين إنما يعكس وجود خلاف فى صفوف الأحزاب فى ألمانيا الغربية .

وسارت حكومة المستشار كيسنجر خطوة أبعد فى الخروج عن سياسة الماضى السلبية ، فجرى اقتراح بإنشاء علاقات دبلوماسية مع الشرق ، كما تحدث الرجل بتفهم عن رغبة بولندا فى أن تعيش فى أرض ذات حدود آمنة ، وهذا القول ينم عن مزيد من المرونة فيما يختص بخط أودر - نايس .

وبينما لم يكن هناك أى تفكير فى الاعتراف بألمانيا الشرقية الا أن حكومة بون اقترحت خطوات عملية معينة فى محاولة لتضييق الثغرة التى تفصل بين الدولتين الألمانيةيتين ، ومن هذه الخطوات تخفيف قيود السفر ، ووضع ترتيبات لتلاقى أفراد الأسر المقيمين فى كلا البلدين ، وتبادل المطبوعات . غير أن بانكوف أصرت على ضرورة أن تعترف بها بون أولاً ، وراحت ألمانيا الشرقية وبولندا تلتزمان التأييد من جانب موسكو من أجل منع أية دولة شيوعية من أن تحذو حذو رومانيا التى وافقت على تبادل التمثيل الدبلوماسى مع ألمانيا الاتحادية فى أوائل عام ١٩٦٧ . وبفضل تأييد موسكو أمكن أثناء هنجاريا وبلغاريا عن اتخاذ خطوة مماثلة ، ولم تستجب لبون سوى يوغوسلافيا .

وأثارت سياسة دوبتشيك أملا في بون من ناحية تسوية الخلافات مع تشيكوسلوفاكيا ، ولكنه أمل تحطم نتيجة تدخل قوات حلف وارسو في الدولة الأخيرة في أغسطس ١٩٦٨ . وعندما أصر كيسنجر على أن حكومته تأمل في تحسين العلاقات والقضاء على المخاوف وكسب الثقة ، ردت موسكو بالاستشهاد بالمادتين ٥٣ ، ١٠٧ من ميثاق الأمم المتحدة وأنهما تعطيانهما الحق في التدخل في ألمانيا إذا اعتقدت - أي موسكو - أن التطورات في ألمانيا تعتبر تهديداً للسلم .

ولكن ما لبثت موسكو أن عادت الى منهج الاعتدال ، وبدأت علامات في ربيع عام ١٩٦٩ تنم عن رغبة في تخفيف التوتر ، بحيث أمكن في يولية ، لوزير خارجية البلدين ، براندت وجروميكو ، الايحاء بأن هناك نقطة تحول في العلاقات . وأهم من هذا ما سبق أن اقترحه جومولكا قبل ذلك بشهرين ، من إعادة العلاقات بين وارسو وبون الى المجرى الطبيعي ولم يجعل الاعتراف بألمانيا الديمقراطية شرطا مسبقا ، ولهذا الأمر الأخير مغزى واضح .

براندت وسياسة الانفتاح على الشرق :

غير أن التحول الحقيقي في سياسة ألمانيا الاتحادية انما جاء مع الانتصار الذي حققه الاشتراكيون بزعامه ويلبر براندت في الانتخابات العامة التي جرت في سبتمبر ١٩٦٩ ، مما أتاح له تشكيل حكومة جديدة برئاسته والبدء في تنفيذ سياسته القائمة على مبدأ «الانفتاح على الشرق» ويقول الدكتور ثيو سومر Theo Sommer نائب رئيس تحرير داي زاييت Die Zeit الألمانية أن هذه لسياسة ليست محاولة من جانب ألمانيا الغربية للسير بمفردها ازاء البلاد الشيوعية ، في عزلة مجيدة ، ولكن الأحرى أنها جزء من سياسة غربية متسقة نحو الكتلة الشرقية . فبالنسبة الى استراتيجية كينيدي للسلم ، ومفهوم جونسون عن التورط السلمى ، وفكرة ديجول عن التعاون في ظل تخفيف التوتر ، وعصر المفاوضات الذي تحدث عنه نيكسون ، وجهود الحكومات البريطانية المتعاقبة لتخفيف حدة التوترات - تكون سياسة براندت نتيجة منطقية وان جاءت متأخرة . لكن سياسة « الانفتاح على الشرق » لا تغطي كل سياسة بون الخارجية ، فهناك « سياسة الانفتاح على الغرب » وان كانت

أقل لفتا للنظر ، وبدونها ما كان فى الامكان حمل بومبيدو على الموافقة على انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة (١) .

تولى براندت المستشارية رسمياً فى ٢١ اكتوبر ، وفى ٢٨ من الشهر ذاته أصدرت حكومته بياناً توضح فيه السياسة التى تعتزم السير وفقاً لها . يبدأ البيان بأن وضع التأكيد على وحدة جميع الألمان وعلى الحاجة الى الحيلولة دون أى تباعد بين جزئى الشعب الألمانى يزيد على ما هو كائن ، ثم قال : « ان الاعتراف الدولى من جانب الجمهورية الاتحادية بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، خارج عن الموضوع . وحتى اذا وجدت دولتان فى ألمانيا ، فليست كل منهما غريبة عن الأخرى ، ولا يمكن للعلاقات بينهما الا أن تكون ذات طبيعة خاصة » .

فى هذه العبارة الأخيرة تخلت حكومة براندت علناً وبصورة سافرة — وان تكن غير مباشرة تماماً — عن دعوى كونها الممثل الوحيد لألمانيا ككل ، وهذا تنازل بالغ الشأن . ولعل الحكومة كانت تأمل أن هذا الاعتراف بوجود الدولة الشرقية يكفى لاقناع الأخيرة ببحث اقامة نوع من علاقة خاصة داخل اطار تحكمه معاهدة يتم الاتفاق عليها .

وأكثر من هذا أعاد والتر شيل وزير الخارجية فى حكومة بون ، تفسير مبدأ هالشتاين فقال انه « بينما يجرى عدم تشجيع الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، الا أنه لن يعود يعتبر عملاً غير ودى » ، وفى هذا القول الغاء غير مباشر لهذا المبدأ الذى أصبح فعلاً غير ذى موضوع .

ان أساس سياسة براندت ناحية الشرق ، ينبثق من حقيقة واقعة هى أن ألمانيا قد هزمت فى الحرب العالمية الثانية ويجب أن تتحمل نتائج الهزيمة . ولما لامه فرانز جوزيف شتراوس لانه « استسلم » أمام الروس فقبل بدون مقابل يحصل عليه ، الحدود التى أسفرت عنها الحرب ، كان جوابه بأنه — أى شتراوس — « ينتظر منا ان نكسب حرب خسرها هتلر . فلنكف عن الأحلام ! »

(١) من مقال له بصحيفة دى فاينانشيال تايمز بتاريخ ٤ اكتوبر ١٩٧١ .

وأمام الصحفيين فى واشنطن قال : « ان ميثاق الأطلسي وبرلين الغربية حقائق ، ولكن ميثاق وارسو والدولتين الألمانيين والحدود البولندية حقائق أيضاً . من هذه القاعدة يجب أن نبدأ السير » . والمعنى المستفاد من هذا كله أن السياسة الجديدة مبنية على الاعتراف بوجود دولة ألمانية ثانية ، وعلى الافتراض الضمنى بأن التوحيد هو اختيار غامض بالنسبة الى مستقبل بعيد (١) .

ولما أشير اليه من جانب بعض الصحفيين بأن يحاول اللعب بين الشرق والغرب ، كان رده أن الحرب الباردة لا تشكل حلاً للمستقبل ، وأن تخفيف التوتر هو الذى سوف يسمح تدريجياً بارساء أساس الأمن الأوروبى .

وفى رأى نائب رئيس تحرير داي زاي (٢) أن الدافع على سياسة براندت ليس الرغبة فى الابتعاد عن الغرب والارتقاء فى أحضان الشرق ، كما لا تكون العوامل الاقتصادية وراءها ، لأن تجارة ألمانيا الاتحادية مع بلاد الكتلة الشرقية لا تتجاوز ٥% من مجموع تجارة هذه الدولة الكلى . وحتى فى حالة انفراج العلاقات فليس من المتوقع أن تزداد بشكل له وزنه . أما الدوافع الحقيقية فى نظره فتلاثة :

(أ) الدافع السيكلوجى وهو التكفير عن الذنب ، أى عن الجرائم التى ارتكبتها نظام المانى سابق (فى عهد النازى) .

(ب) الدافع الفلسفى وهو الإدراك بأنه ما من شخص يمكن أن يشن حرباً بطريقة إجرامية ويخسرهما ثم يتوقع أن يخرج منها سليماً لا يصاب بسوء أو جراح . وعلى ذلك فبمجرد الإدراك بأنه لم يعد هناك أمل فى الانتصار فى الحرب ، فسوف يزول معه حتماً الأمل فى توحيد ألمانيا .

(ج) الدافع السياسى ومؤداه أنه نظراً لحالة الجمود النووى الدائم على ما يبدو ، والذى لا تبدو فيه أى من القوتين الأعظم قادرة على

(١) ثيوسومر ، مصدر سابق .

(٢) شرحه .

(م ١٧ - العلاقات السياسية)

يفرض حلول على المشاكل البارزة على خصمها ، فان ألمانيا الغربية لا يعود
فى وسعها احتمال الصراعات مع العالم الشيوعى .

والهدف من هذه السياسة أن تكون أسلوباً وسطاً فى ألمانيا المقسمة
وأوروبا المقسمة ، وتخفيفاً للمخاوف المتبادلة ، ووسيلة تعمل على
تحسين الاتصال بين الناس والشعوب .

البدء فى الانفتاح بطريقة ايجابية :

أشرنا الى البيان الذى أصدرته حكومة براندت أثر تشكيلها ، ولكن
الاستجابة من جانب ألمانيا الديمقراطية كانت سلبية فى أول الأمر ، وبعث
أولبرخت بمشروع معاهدة الى رئيس ألمانيا الاتحادية هينمان ، بتاريخ
١٨ ديسمبر ، لم يقف فيه عند حد المطالبة بالاعتراف الدولى الكامل
ببانكوف ، ولكنه طالب أيضا بقبول أن تكون برلين الغربية كيانا
entity مستقلا ، وهو شرط ما كان فى امكان أية حكومة ألمانيا غربية
أو الدول الغربية الثلاث الأخرى أن ترضى به .

ازاء هذا الموقف من جانب ألمانيا الشرقية والذى تعارض مع الاتجاه
فى غيرها من دول شرق أوروبا وفى الاتحاد السوفيتى ، أثر براندت أن
يتجه ناحية موسكو وكانت قد بدأت المناقشات بين الطرفين من أجل
عقد اتفاق يقضى بنبذ استخدام القوة . ولم تبدأ المباحثات مع بولندا
الا فى ٥ فبراير ١٩٧٠ .

وفى ذلك الوقت كان وفد ألماني غربى برئاسة ايجون باهر
Egon Bohr قد وصل الى العاصمة السوفيتية لمواصلة المناقشات التى
سبق أن بدأها السفير الألمانى هناك . وسارت بانكوف فى الاتجاه ذاته
عندما اقترح رئيس وزرائها ويلي شتوف Willy Stoph الاجتماع مع
براندت فى ١٩ أو ٢٦ فبراير . وأخيرا تم الاتفاق على أن يعقد الاجتماع
فى أرفورت يوم ١٩ مارس ، على أن يعقبه اجتماع آخر فى كاسل فى ٢١
مايو .

حقيقة لم يسفر الاجتماعان عن نتائج ايجابية ملموسة ، ولكن تكمن
أهميتهما فعلا فى كونهما قد عقدا ، وهو ما يحدث لأول مرة منذ فرض
الانقسام على ألمانيا .

وفى ١٢ أغسطس ١٩٧٠ تم التوقيع بموسكو على معاهدة عدم اعتداء بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا الاتحادية . وتنص المادة الثالثة على أن السلام لا يكون ممكنا الا اذا لم تكن الحدود موضع نقاش بشأنها ، كما تقرر بصفة خاصة أن خط أودر - ناييس الذى وصف بأنه الحد الغربى لبولندا ، وكذلك الحد مع ألمانيا الديمقراطية ، حدود لا يمكن انتهاكها . كذلك لا تتوقف هذه المعاهدات على عقد اتفاقات مع بولندا وتشكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية .

وبالإضافة الى ذلك هناك خطاب تقرر فيه الحكومة الألمانية أن المعاهدة لا تستبعد توحيداً سلمياً من جديد لألمانيا فى المستقبل ، كما بعثت بمذكرة الى الدول الغربية تؤكد فيها أن حقوق الدول الأربع بصدد ألمانيا كلها وبرلين لا تتأثر بالمعاهدة من أى وجه من الوجوه .

الحقيقة أن الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية الأوروبية حققوا مكاسب ضخمة . فنبت استخدام القوة معناه فى الواقع اقرار من جانب بون بالتغيرات الإقليمية والأيدىولوجية الناتجة عن الحرب . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ولكنه يشمل ما يمس بلاد شرق أوروبا الأخرى خلاف بولندا وألمانيا الشرقية . والنص على الحد مع ألمانيا الديمقراطية اعتراف فى وثيقة رسمية بهذه الدولة من جانب بون .

وقبل ذلك بأيام تم التوقيع بوارسو فى ٧ ديسمبر على اتفاق يجعل العلاقات بين ألمانيا الاتحادية وبولندا تسير فى المجرى العادى . والنص الرئيسى فيها هو الاعتراف بخط أودر - ناييس كالحد الفاصل بين البلدين .

شهد عام ١٩٧١ أحداثاً بالغة الأهمية . وفى أوروبا تم صوغ اتفاق بشأن برلين الغربية ، تلك المشكلة التى كانت تسمم العلاقات بين ألمانيا الاتحادية خاصة والغرب عامة وبين الاتحاد السوفيتى بصفة رئيسية . كذلك أعلن الرئيس نيكسون اعتزامه القيام بزيارة الى موسكو فى عام ١٩٧٢ . وفى آسيا الشرقية توجه فريق أمريكى من لاعبى تنس الطاولة الى بكين ، كما أعلن الرئيس نيكسون أنه قبل دعوة للذهاب الى الصين الشعبية .

فى ظل هذا الجو الذى يوحى بانفراج فى العلاقات الدولية بوجه عام ، وفى العلاقات بين القوى الكبرى بصفة خاصة، توجه براندت الى الاتحاد السوفييتى حيث التقى مع بريجنيف فى شبه جزيرة القرم ، ودامت الزيارة ثلاثة أيام انتهت فى ١٨ سبتمبر ببيان مشترك جاء فيه أن النقاش دار حول المسائل المتعلقة بالتصديق على المعاهدات ، والحاجة الى ضمان الأمن فى أوروبا . وامتدح البيان الاتفاق بشأن برلين باعتباره خطوة عظيمة فى الطريق الى تخفيف التوترات الأوروبية والدولية .

وتحدث عن « جعل العلاقات عادية بين ألمانيا الغربية والشرقية » ، وأشار الى أن « من أهم الخطوات فى هذا الاتجاه دخول هاتين الدولتين فى الأمم المتحدة والأجهزة المرتبطة بها » . ولما سأل الصحفيون الألمان الهر براندت عن هذه النقطة بالذات قال ان الإشارة الى العضوية لا تحمل أية دلالة على تحول جديد . وأضاف أن موضوع دخول الدولتين فى الأمم المتحدة قد ذكر رسميا عندما وقع فى العام السابق على الاتفاقية السوفيتية .

وأضاف البيان أن موضوع الأمن الأوروبى شغل « مكانا هاما » فى المناقشات ، وتم الانفاق على وجوب اشتراك الولايات المتحدة وكندا فى مثل هذا المؤتمر ، وأن بون وموسكو « ستواصلان التشاور فيما بينهما ومع حلفاء كل منهما وغيرهم من البلاد الأوروبية ، حول الخطوات اللازمة لجعل مؤتمر كهذا فى حيز الامكان » .

ولا شك أن البيان يعكس اهتماما واضحا من جانب الاتحاد السوفييتى بمسائل ثلاث تشغل المحل الأول فى استراتيجيته السياسية :

- مسارعة البوندستاج الى التصديق على المعاهدتين المعقودتين فى العام السابق مع الاتحاد السوفييتى وبولندا (١) .

- وضع حل نهائى لموضوع انقسام ألمانيا وذلك بالتفاهم مع بون على السعى الى دخول الدولتين الألمانيتين فى الأمم المتحدة ، مما يمكن أن يكون تمهيدا لاعتراف من جانب بون بالدولة الشرقية .

- السعى الى تحقيق فكرة عقد مؤتمر لبحث موضوع الأمن الأوروبى .

(١) وافق هذا المجلس فى مايو ١٩٧٢ بعد معركة بين حكومة براندت والمعارضة .

الفصل الثامن عشر

مشكلة برلين

استولى السوفييت على برلين فى أول مايو ١٩٤٥ ووضعت تحت اشراف الدول الأربع بناء على اقتراح تقدمت به اللجنة الاستشارية الأوروبية فى عام ١٩٤٤ وأيدته اتفاقات يالتا وبوتسدام . وشكلت لادارة المدينة قيادة تمثل الحلفاء ، على ما سلف القول ، ولكنها ما لبثت أن شلت لنفس الأسباب الأساسية التى حالت دون اتخاذ المنتصرين سياسة مشتركة ازاء المانيا .

أشرنا الى الاتفاق الذى تم الوصول اليه فى لندن عام ١٩٤٨ وكيف أنه أثار رد فعل عنيفا من جانب الاتحاد السوفييتى . فلما راح الغربيون ينفذون اصلاحا نقديا فى ألمانيا الغربية بادخال عملة جديدة فى ٢٠ يونيه من العام نفسه بادر ستالين الى فرض حصار على برلين الغربية ، قمين - اذا نجح - أن يجعلها فى حالة عجز اقتصادى بحيث ينتهى الأمر بضمها الى ألمانيا الشرقية .

وهنا نسأل عن السبب الذى من أجله أقدم ستالين على هذه الخطوة اذ لم يخطر بباله أن الغرب سوف يجد وسيلة يتغلب بها على الحصار المضروب . ليس ثمة تفسير سوى أنها كانت اختبارا متعمدا للقوة ، فهو ما كان ليقوم باجراء عنيف كهذا لو لم يكن مقتنعا بأنه اذا وصل الأمر الى حد المواجهة فان البريطانيين والأمريكيين سوف يقبلون الاذلال المترتب على التراجع بدلا من أن يخاطروا بحرب ، « ويبدو أن ستالين كان متأثرا الى حد كبير بضعف الغرب ووثاقا من أن أمريكا سوف تتعرض فى ظرف عامين أو ثلاثة أعوام لازمة اقتصادية فتضطر الى الانسحاب من أوربا» (١) .

غير أن ستالين أساء تقدير امكانيات الدول الغربية بوجه عام

والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص ، اذ قامت هذه الدول باقامة جسر جوى لنقل المؤن والمواد الى برلين الغربية وفوتت على السوفييت غرضهم ، برغم أن هذه العملية تكلفت ١٧٠ مليون دولار . وهنا قرر ستالين رفع الحصار فى ١٢ مايو ١٩٤٩ . لَكِنْ هُنَاكَ أسبابا أخرى أسهمت فى اتخاذ هذا القرار ، ذلك أن الدول الغربية اتخذت تدابير مضادة بالنسبة الى مواصلات ألمانيا الشرقية ، كَمَا قَرَضَت الحُظْر على السلع الاستراتيجية التى كان يجرى من قبل تصديرها الى بلاد الكتلة الشرقية .

وعاد خروشوف فى عام ١٩٥٨ فأثار أزمة برلين عندما اقترح إلغاء نظام الاشراف الرباعى وجعل برلين مدينة حرة منزوعة السلاح . وفى عام ١٩٦١ اقترح السوفييت أن تضمن الأمم المتحدة الوضع المطلوب ، فأعلن جروميكو أمام الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة أن « الحكومة السوفييتية على استعداد لأن تقبل كضمانات بوضع المدينة الحرة » كتائب من قوات البلاد المحايدة أو قوات تابعة للأمم المتحدة » . وفى عام ١٩٦٢ قدم خروشوف نفس التنازلات ، بل وأعلن أنه يقبل وجود قوات للحلفاء الغربيين « بشرط أن تكون القوات السوفييتية ممثلة أيضاً بصفة جزئية فى برلين الغربية » . وفى أبريل من العام نفسه اقترح أولبرخت أن حرية الوصول الى برلين الغربية يمكن ضمانها عن طريق لجنة تحكيم رباعية أو جهاز يعهد اليه بالعمل على احترام الانتقال السلمى بين برلين الغربية وألمانيا الاتحادية .

لم يكن الاقتراح السوفييتى يهدف الى قطع الاتصال ببرلين الغربية أو الاستيلاء عليها ، فقد كان خروشوف من الواقعية بحيث يدرك أن الغرب لن يقبل بمثل هذا الاستسلام الذى يؤدي حتما الى فرض سياسة الحياد على ألمانيا ، وعزلة أمريكا ، وسيطرة الاتحاد السوفييتى على أوروبا كلها . ان أهداف خروشوف كانت خلاف هذا . وفى حالة جعل برلين مدينة حرة فلن تستطيع الدول الغربية وألمانيا الاتحادية القيام بأى نشاط سياسى أو حتى دعاية بالراديو ضد الاتحاد السوفييتى وألمانيا الشرقية بوجه خاص والكتلة الشيوعية بوجه عام . كذلك يهم موسكو وبانكوف ألا تظل برلين الغربية تمثل فى نظر الألمان ذكرى العاصمة الألمانية القديمة وأنها يمكن أن تصبح من جديد عاصمة لألمانيا يتم توحيدها على أيدي بون . وفضلا

عن ذلك فتحييد برلين الغربية لا يجعل منها ملجأ يستقبل الهاربين من ألمانيا الشرقية .

ولقد عبر خروشوف عن بعض هذه المعانى بقوله فى ١٣ يولية ١٩٦٢ :
« طالما تبقى قوات الاحتلال الأمريكية والفرنسية والبريطانية فى برلين الغربية فانها سوف تلعب دور المهيخ وترفع درجة الحرارة فى العلاقات بين الدول » .

وبعد قيام حكومة براندت فى ألمانيا الغربية وانتهاجها سياسة الانفتاح على الشرق ، وبعد أن تقدمت دول حلف وارسو باقتراح الدعوة الى مؤتمر لبحث موضوع الأمن الأوربي ، عاد الحديث الى ضرورة تقرير وضع برلين الغربية . بدأت المباحثات بين الدول فى ٢٠ مارس ١٩٧٠ ، يل ان بون أرجأت التصديق على المعاهدات التى وقعتها مع الاتحاد السوفييتى وبولندا الى أن يتم الاتفاق حول برلين الغربية .

وكانت الدول الغربية ، فضلا عن ألمانيا للاتحادية ، تطالب بضمانات بشأن نقاط جوهرية ثلاث هى ال *Zus* الثلاث (كما يتحدث عنها الألمان) وهى :

١ - حرية الوصول الى برلين الغربية للأشخاص والبضائع بطريق السكك الحديدية والسيارات *Zugang* . «

٢ - حرية دخول أهل برلين الغربية الى برلين الشرقية *Zutritt* ،
٣ - الاعتراف بالصلوات الاقتصادية والمالية والسياسية بين برلين الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية *Zoordnung*

ويرجع تصلب الدول الغربية الثلاث الى الأسباب الآتية :

- (أ) تأييد ألمانيا الغربية باعتبارها عضوا فى حلف الأطلسي .
(ب) التمسك بالاتفاقات التى جرت بعد الحرب وخاصة اتفاق بيوتسدام .
(ج) ضرورة أن يقدم الاتحاد السوفييتى شيئا ملموسا وعمليا مقابل

الاعتراف بالحالة الراهنة Status quo من الناحيتين الأيديولوجية والاقليمية فى أوربا ، وهو اعتراف فى صالحه .

(د) حان الوقت كى يضع الاتحاد السوفييتى حدا للتهديد الدائم بقطع الصلات بين ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية ، بأن يطلب من ألمانيا الديمقراطية أو يسمح لها بهذا القطع وقتما يشاء ، بحيث أنه لو شاء الغربيون التدخل فى حالة وقفها فسوف يجدون أمامهم القوات السوفييتية وما يترتب على ذلك من أخطار مواجهة نووية .

(هـ) لم ينس الغربيون حصار ١٩٤٨ لخنق برلين الغربية ، ولا اقتراح خروشوف فيما بعد بإلغاء نظام الإشراف الرباعى وجعل برلين مدينة حرة .

الا أنه برغم ما كان السوفييت يبدونه من تشدد ومن إصرار على مطالبهم الا أنه كان واضحا لذوى النظرة الثاقبة من الدبلوماسيين الغربيين والمعلقين السياسيين أن الكرملين حريص على الوصول الى اتفاق لأن بقاء المشكلة البرلينية معلقة مع وجود التوتر فى العلاقات بين موسكو وبكين معناه أن الاتحاد السوفييتى يشترك فى حرب باردة على جبهتين . ثم جاءت المفاجأة غير المنتظرة عندما أعلن الرئيس نيكسون أنه سوف يقوم بزيارة بكين . هذا الحادث كانت له ردود فعل واسعة ودفع السوفييت الى المبادرة بتحريك سياسى فى أكثر من ناحية تمثل - من بين أشياء أخرى - فى تعديل موقفهم من برلين ، فدبت الحياة بقوة فى مباحثات سفراء الدول الأربع .

وفى الثالث من سبتمبر ١٩٧١ وقع هؤلاء السفراء على اتفاق مهما كانت قيمته الحقيقية فهو يمثل حدثا تاريخيا لأنه أول اتفاق بين العسكريين الشرقى والغربى منذ اتفاق ١٩٤٤ المؤقت بشأن برلين .
وفيما يلى النقاط الرئيسية فى الاتفاق .

أولا : أحكام عامة :

توافق الحكومات الأربع على أنه ينبغى ألا يكون فى المنطقة تهديد بالقوة واستخدامها وأن الخلافات يجب أن تحل بالوسائل السلمية فقط .

سيحترم الأربعة بصورة متبادلة حقوقهم ومسئولياتهم الفردية
والمشتركة التي تظل دون تبدل .

ويجب ألا يتبدل الوضع الحالى .

ثانيا : أحكام تتعلق بالقطاعات الغربية من برلين :

(أ) تصرح حكومة الاتحاد السوفييتى بأن تنقل الأشخاص والبضائع
المدنية بطريق الترانزيت بين قطاعات برلين الغربية والجمهورية الاتحادية
الألمانية عبر أراضى جمهورية ألمانيا الديمقراطية لن يعرقل .

(ب) تصرح الحكومات الغربية الثلاث بأن الروابط بين قطاعات
برلين الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية سيحافظ عليها وستعزز ، مع
الأخذ فى الاعتبار بأن هذه القطاعات تظل لا تشكل جزءا مكونا من
جمهورية ألمانيا الاتحادية ولا تحكم بواسطتها .

(ج) تصرح حكومة الاتحاد السوفييتى بأن المواصلات بين قطاعات
برلين الغربية والمناطق المتاخمة لهذه القطاعات ، وكذلك مع جمهورية
ألمانيا الاتحادية ستحسن . وسيتمكن المقيمون الدائمون فى القطاعات
الغربية من السفر ، فى رحلة أو فى زيارة الى هذه المناطق لأسباب انسانية
وعائلية وثقافية ودينية وتجارية وسياحية ، بشروط مماثلة للتي وضعت
للأشخاص الذين يتوجهون الى هذه المناطق .

وتضمن الاتفاق الملاحق التالية :

١ - أبلغت حكومة الاتحاد السوفييتى الحكومات الغربية الثلاث :

أولا - أن تنقل الأشخاص والبضائع المدنية بطريقة الترانزيت بين
قطاعات برلين الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بطريق البر والسكة
الحديدية والطريق المائى عبر أراضى جمهورية ألمانيا الديمقراطية سيسهل
ولن يعرقل . وسيلقى هذا التنقل المعاملة السهلة والسريعة والتفضيلية التي
تنص عليها الأعراف دولية .

ثانيا - لذلك : يمكن استعمال سيارات مختومة بالرصاصة لنقل

البضائع المدنية ، وستقتصر المراقبة على التدقيق فى إختام الرصاص والوثائق المرافقة للسيارات .

ب - بالنسبة الى السيارات التى لا يمكن ختمها بالرصاص ، كالشاحنات المكشوفة ، ستقتصر اجراءات المراقبة على الكشف على الوثائق التى تصاحبها . وفى الحالات الخاصة التى يكون فيها سبب كاف للاشتباه بأن السيارة غير المختومة بالرصاص تحتوى على أشياء يراد توزيعها على الطريق التى ستسلك أو على أشخاص أو أشياء حملت أثناء الطريق ، يمكن تفتيش حمولة السيارة غير المختومة .

ج - يمارس التفتيش فى القطارات وسيارات الأوتوكار المباشرة بالتدقيق فى بطاقات الأشخاص الشخصية .

د - الأشخاص الذين يستعملون سيارات فردية لن يدفعوا رسم الدخول ، ولا يجرى تفتيشهم ولا احتجازهم . ولا يمنعون من المرور الا فى حالات خاصة وخاصة سوء الاستعمال المتعمد لطرق الترانزيت لأغراض لا علاقة لها بالغرض من الرحلة .

هـ - تدفع حكومة ألمانيا الاتحادية تعويضا سنويا الى جمهورية ألمانيا الديمقراطية عن رسم الدخول وغيره من النفقات العائدة للمرور .

٢ - العلاقات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية :

تبلغ الحكومات الغربية الثلاث الحكومة السوفيتية : (١) أنه ستجرى المحافظة على الروابط بين القطاعات الغربية من برلين وجمهورية ألمانيا الاتحادية وتنميتها مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القطاعات تظل لاتشكل عنصرا مكونا لجمهورية ألمانيا الاتحادية . (٢) لا يقوم رئيس الحكومة والجمعية والمجلس ومجلس الشعب الاتحادى ، بما فيها لجانها وكتلها وغيرها من هيئات جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فى القطاعات الغربية من برلين بأعمال دستورية أو رسمية تتعارض مع أحكام الفقرة ١ . (٣) ستمثل حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية فى القطاعات الغربية من برلين بمكتب اتصال دائم .

وقد أوضح السفراء الغربيون الثلاثة فى رسالة إلى المستشار الاتحادى الشروط التى تتمكن معها لجان مجلس الشعب والمجلس الاتحادى من الانعقاد فى القطاعات الغربية .

٣ - المواصلات بين شفى برلين :

أبلغت الحكومة السوفياتية والحكومات الغربية أن :

- المواصلات ستتحسن وان المقيمين الدائمين فى القطاعات الغربية من برلين سيتمكنون من السفر الى الجمهورية الاتحادية الالمانية بنفس الشروط الموضوعة للأشخاص الآخرين :

- ستوسع المواصلات الهاتفية والبرقية .

٤ - تمثيل البرلينييين فى الخارج :

أبلغت الحكومات الغربية الحكومة السوفياتية أن :

١ - الحكومات الثلاث تحافظ على حقوقها ومسئولياتها المتعلقة بالتمثيل الخارجى لمصالح القطاعات الغربية من برلين والمقيمين الدائمين فيها .

٢ - فى الحدود التى لا تمس فيها مسائل الأمن والوضع ، توافق الحكومات الغربية على :

أ - أن بإمكان الجمهورية الاتحادية الالمانية توسيع خدماتها القنصلية الى المقيمين الدائمين فى قطاعات برلين الغربية .

ب - يمكن توسيع الاتفاقات والترتيبات التى عقدتها الجمهورية الاتحادية الالمانية الى القطاعات الغربية .

ج - تستطيع الجمهورية الاتحادية الالمانية تمثيل مصالح القطاعات الغربية فى المنظمات والمؤتمرات الدولية .

د - يستطيع المقيمون الدائمون فى قطاعات برلين الغربية الاشتراك فى المبادلات والمعارض الدولية مع مشتركين من الجمهورية الفدرالية الالمانية .

٣ - تسمح الحكومات الثلاث بأن يفتح فى القطاعات الغربية من برلين قنصلية سوفياتية عامة تعتمد لدى السلطات المختصة للحكومات الثلاث .

وقد اخذت الحكومة السوفياتية فى رسالة الى الحكومات الغربية الثلاث ، علما بهذه الترتيبات .

بروتوكولات :

واخيرا يتضمن اتفاق حل قضية برلين بروتوكولين يتعلقان بوضع جوازات سفر البرلينيين الغربيين الراغبين فى السفر الى الاتحاد السوفياتى ، وباقامة قنصلية عامة سوفياتية فى برلين الغربية .

وستعتمد هذه القنصلية العامة لدى السلطات المختصة للحكومات الثلاث ، وسيكون طابع نشاطاتها قنصليا ، ولا يتضمن أى وظائف سياسية ولا تشمل الشئون التى لها علاقة بالحقوق او المسئوليات الرباعية .

« والحكومات الثلاث (الغربية) مستعدة للسماح بزيادة النشاطات التجارية السوفياتية فى قطاعات برلين الغربية . وتتضمن هذه الزيادة فتح مكتب لجمعيات التجارة الخارجية السوفياتية التى تتمتع بالوضع التجارى المسموح لها بالشراء والبيع باسم جمعيات التجارة الخارجية باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وباستطاعة كل من شركات « سوروزبوشينا » و « برودنتورع » و « نوفواكسبورت » أن تفتح ، فى القطاعات الغربية من برلين مستودعا فى المنطقة الحرة حيث تستطيع خزن وايداع بضائعها .

وباستطاعة وكالة « انتوريست » التى لها مركز فى القطاع البريطانى من برلين ، توسيع نشاطاتها وبيع التذاكر وقسائم السفر الى الاتحاد السوفياتى وإلى البلدان الاخرى . وبامكان شركة ايروفلوت « ان تفتح وكالة لها لبيع تذاكر السفر وخدمات الشحن » .

واضاف البرتوكول ان تعيين الموظفين فى القنصلية العامة والمنظمات التجارية السوفياتية المأذونة سيعرض على السلطات المختصة للحكومات الثلاث لآخذ موافقتها .

ويتعلق البروتوكول أخيراً بعدد الموظفين السوفياتيين فى برلين .
تحدد موظفى القنصلية لا يمكن أن يتجاوز العشرين من الرعايا
السوفياتيين .

وأخيراً تضمن حل قضية برلين « بروتوكولا ختاميا » سيوقع على
أثر المحادثات بين الدولتين الألمانيةين . ويتعلق بأشكال المشاورات
الرباعية بغية تأمين « احترام الالتزامات المقطوعة وتقويم الوضع وفقا
للاتفاق الرباعى والبروتوكول هذا ، وذلك فى حال حدوث صعوبات
خطيرة » .

وعلى أثر التوقيع على الاتفاق أدلى السفراء الأربعة بتصريحات .
فقال السفير السوفيتى :

« لقد تفاهمنا على واحدة من أكثر القضايا الدولية تعقيدا وأكثرها
مسببا للتوترات منذ ربع قرن » وقال : « أن الاتحاد السوفياتى يعتبر
توقيع اتفاقية برلين خطوة هامة لتعزيز السلام والأمن فى وسط أوروبا » .

واستطرد ابراسيموف قائلا :

« من الخطأ النظر الى الاتفاقية من منظار من ربح أو من خسر
أكثر من الآخر » .

« شىء واحد واضح حول هذه الاتفاقية هو : أنها لا تمثل انتصارا
لدولة على دولة أخرى وبالتحديد لأية دولة من الدول الأربع الكبرى التى
اشتركت فى المحادثات » .

وأوضح رش بأن الرئيس نيكسون كان قد ذكر سابقا أنه يريد عهدا
من المفاوضات عوضا عن المجابهة ، وأن زيارته لبرلين فى شباط عام
١٩٦٩ هى أول خطوة فى هذا الاتجاه .

وقال رش أن نيكسون ساهم مباشرة فى انجاح المفاوضات حول
برلين . وأردف قائلا : « خلال المحادثات أرشدنى الرئيس نيكسون
ووجهنى أكثر من مرة » .

« ومضى السفير الأمريكى قائلاً : « ان الرئيس نيكسون يعتبر الاتفاقية خطوة مشجعة نحو تخفيف التوترات فى أوروبا وان الرئيس الأمريكى أيضاً يرحب بهذه الاتفاقية كدليل على رغبة الاتحاد السوفياتى للانتقال من المجابهة الى المفاوضات فى علاقاته مع الغرب » .

تصريح السفير البريطانى :

وتعقب سفير بريطانيا السير روجر جاكلنج باسم وزير الخارجية البريطانى السير اليك دوجلاس هيوم فقال : « هذه بالفعل مناسبة تاريخية وهامة » .

لقد أسفرت المفاوضات التى استمرت ثمانية عشر شهراً عن توقيع أول اتفاقية يتم الوصول اليها بين الدول الأربع الكبرى منذ عام ١٩٤٩ حول برلين . وأضاف قائلاً : « أن مراحل أخرى من التفاهم لا تزال أمامنا » .

تصريح السفير الفرنسى :

ووصف السفير الفرنسى الاتفاقية بأنها « وثيقة هامة تتضمن جميع العناصر الحيوية لتسوية أزمة برلين » .

الفصل التاسع عشر

دبلوماسية البنج-بنج مقدماتها ودوافعها

فى عام ١٩٥٠ جعل الرئيس الأمريكى هارى ترومان من المعروف أنه لن يقف فى وجه محاولة تستهدف نقل العضوية فى الأمم المتحدة الى نظام الحكم الجديد فى الصين اذا وافقت على هذا الاجراء سبع من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن (١) . وبرغم أنه لم توافق على هذا سوى خمس دول من بينها المملكة المتحدة ، وجميعها من الدول التى اعترفت بجمهورية الصين الشعبية ، فقد كان واضحاً أنه اذا لم تقع تطورات مضادة فسوف تتحقق ، عاجلاً أو آجلاً ، الأغلبية التى تشترطها الولايات المتحدة . ولكن قبل أن ينتصف العام وقع أول هذه التطورات وكان المسرح هو شبه جزيرة كوريا .

الحرب الكورية :

فى ديسمبر من عام ١٩٤٣ أصدرت الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تصريحاً فى القاهرة وعدت فيه كوريا بالاستقلال عندما يحين الوقت المناسب ، وفى العام التالى تشكلت حكومة مؤقتة . وفى مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥ أعلن الحلفاء أن نصوص تصريح القاهرة سوف تنفذ .

وعندما دخل الاتحاد السوفييتى الحرب ضد اليابان فى ٨ أغسطس

(١) يذكر هاريسون سالسبورى الذى كان مراسلاً لصحيفة النيويورك تايمز فى موسكو ، أنه فى أواسط نوفمبر ١٩٤٩ طلب دين أتشيسون من عدد من رؤساء البعثات الأمريكية فى الصين رأيهم ، فأشاروا بالاعتراف بالنظام الجديد . ولكن متاعب الرئيس ترومان مع المعارضة فى الكونجرس ، حالت دون الأخذ بالنصيحة .

١٩٤٥ . التزم بتأييد استقلال شبه الجزيرة ، وفى ١٢ أغسطس دخلت قواته من الشمال بينما دخلت القوات الأمريكية من الجنوب . ولأغراض العمليات العسكرية المتصلة بتنفيذ استسلام القوات اليابانية قسمت كوريا الى منطقتين ، سوفيتية وأمريكية ، عند خط العرض ٣٨ .

جرت محاولات لتوحيد البلاد ولكنها لم تسفر عن نتيجة عملية ، وهنا قررت الولايات المتحدة رفع الأمر الى الأمم المتحدة ، وفى ١٤ نوفمبر ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة قراراً يدعو الى اجراء انتخابات فى كوريا كلها تحت اشراف « اللجنة المؤقتة لكوريا والتابعة للأمم المتحدة » . وكان الغرض انتخاب جمعية وطنية تضع مشروع دستور وتقيم حكومة للبلاد . رفضت القيادة السوفيتية دخول اللجنة الى منطقتها ، وإزاء هذا أجريت فى ١٠ مايو ١٩٤٨ الانتخابات فى المنطقة الجنوبية تحت اشراف اللجنة الدولية . وصدر الدستور فى يولية ، وفى ١٥ أغسطس أعلن قيام « جمهورية كوريا » رسمياً ، واعترفت بها الأمم المتحدة (١٢ ديسمبر) باعتبارها الحكومة الوحيدة فى كوريا كلها وأوصت بسحب قوات الاحتلال . وكان رد الفعل المقابل أن أعلن فى ٩ سبتمبر ١٩٤٨ قيام « جمهورية كوريا الديمقراطية » فى القسم الشمالى من البلاد ، وفى ٢٥ ديسمبر أعلن الاتحاد السوفيتى انسحابه الكامل . ولم يمض عام على هذه الأحداث حتى برز عنصر جديد فى الشرق الأقصى ، حيث أعلن فى أول أكتوبر ١٩٤٩ قيام « جمهورية الصين الشعبية » بعد انتصار الشيوعيين بقيادة ماوتسى تنج وانسحاب شيانج كاي شيك ورجاله الى تايوان (فورموزا) .

وفى فجر ٢٥ يونية ١٩٥٠ عبرت قوات كوريا الشمالية خط العرض ٣٨ . وبعد ذلك بيومين قرر البيت الأبيض ارسال قوات الى كوريا حتى قبل الحصول على قرار من مجلس الأمن ، ووضع وحدات من الأسطول السابع فى مضيق فورموزا . واجتمع المجلس (٦/٢٧) وأصدر قراراً أخذ فيه علماً « مع القلق الشديد بالهجوم المسلح على جمهورية كوريا من جانب كوريا الشمالية » ، ودعا القرار الى وقف العمليات الحربية على الفور وانسحاب القوات الشمالية ، كما طلب فى الوقت نفسه من أعضاء « الأمم المتحدة » المساعدة فى تنفيذه . ويلاحظ أن الاتحاد السوفيتى

كان مقاطعاً المجلس منذ يناير ، وهذا يفسر عدم استخدام حق النقض
وفى ٧ يولية أصدر المجلس قراراً بإنشاء قيادة موحدة وأن يعين لها
أمريكي • ووقع اختيار واشنطن على الجنرال مكارثر •

وفى أكتوبر عبرت القوات الدولية بقيادة مكارثر خط العرض ٣٨
واتجهت بسرعة نحو نهر يالو Yalu الذى يشكل الحد الفاصل بين
كوريا الشمالية والصين • هنا أحست الصين بالخطر يقترب منها ، وفى
أواخر نوفمبر بدأت تتدخل عن طريق « متطوعين » ودار القتال بين
مد وجزر ، وأخيراً تم فى ٢٧ يولية ١٩٥٣ التوقيع على اتفاق هدنة • وفى
١٧ نوفمبر من العام التالى وقعت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة على
معاهدة تعهد بموجبها كل من البلدين بالعمل « من أجل مواجهة الخطر
المشترك ، طبقاً لآلياته الدستورية » •

هذه الحرب أساءت الى العلاقات بين بكين وواشنطن لسنوات كثيرة ،
فقد تحملت الصين بسببها خسائر فادحة فى الأرواح • كذلك يلاحظ أنه
فور نشوب الحرب فرضت الولايات المتحدة المحظر على التجارة مع
الصين ، ثم ضغطت على حلفائها الغربيين فحذوا حذوها فى العام
التالى •

تأثير التدخل الأمريكى فى الهند الصينية :

لم يمض وقت على انتهاء الصراع فى كوريا حتى نشأت أزمة فرنسا
فى الهند الصينية ، وشكا الغرب من أن الصين كانت تقدم مساعدات
ضخمة للقوات التى تقاتل الفرنسيين • وكان الرئيس أيزنهاور ووزير
خارجيته جون فوستر دلاس قد استقر رأيهما على تطبيق سياسة « تطويق
الصين » وساورتهما فكرة إنقاذ فرنسا عسكرياً حتى ولو أدى ذلك الى
خطر الدخول فى حرب مع الصين • غير أن انتونى ايدن استطاع أن
يجمع مؤتمراً يضم خمس دول من بينها الصين ، وأن يخرج منه باتفاقات
جنيف التى قضت بانسحاب فرنسا من المنطقة وعدم تدخل الدول الأخرى •
لكن الولايات المتحدة ما لبثت أن نشرت مظللتها على فييتنام الجنوبية
يوجه خاص ، وهذا الموقف عمل على تسميم العلاقات أكثر فأكثر بين
واشنطن وبكين •

(م ١٨ - العلاقات السياسية .)

ازدياد تدهور العلاقات بين أمريكا والصين :

وتوالى الأحداث والتطورات لتزيد الهوة عمقا واتساعا . وفى ٣ فبراير قرر أيزنهاور عدم تحييد مضيق فورموزا ، وأن الأسطول السابع سوف يواصل حماية حكومة تايوان . وقامت الأخيرة فى ٩ مارس بأول غارة على الصين البرية . وفى سبيل توفير الحماية المشار إليها ، تم التوقيع فى عام ١٩٥٤ على اتفاقية بين الطرفين للدفاع المتبادل ، وبمقتضاها تعهدت الولايات المتحدة بحماية تايوان وبسكادورس ضد « الهجوم المسلح والنشاط التخريبى الشيوعى الموجهين من الخارج ، ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسى » .

وفى أغسطس من العام نفسه استؤنف القتال بين الصينتين (بكين وتايبيه) بقصف عنيف لجزيرتى كيموى Quemoy وماتسو Matsu من مواقع حصينة على شاطئ الصين الشعبية . وبعد محاولات انزال قوات فى الجزيرتين ، بل وغارة قام بها على فورموزا جماعة من الكوماندوز ، خففت بكين الضغط خلال الخريف ، وعادت سفن الأسطول السابع الى قواعدهما فى الفلبين وكانت قد تحركت واتخذت مواقع من أجل الدفاع عن أرخبيل كيموى .

ونشبت أزمة جديدة فى أغسطس ١٩٥٨ عندما أقامت الولايات المتحدة فى فورموزا خلال العام السابق ، صواريخ تحمل رؤوسا ذرية شكلت تهديداً مباشراً للصين الشعبية . وهنا قررت الأخيرة ضرورة حل مشكلة فورموزا بأسرع ما يمكن ، وبدأ قصف كيموى فى ٢ أغسطس . وقدر لهذا الأمر أن يزيد من حدة الشقاق بين بكين وموسكو لان الاتحاد السوفييتى كان يرى أن الصين تسعى الى خطته الرامية الى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة .

وتمشيا مع سياسة تطويق الشيوعية بوجه عام والخطر الصينى بوجه خاص ، وقعت الولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلند فى عام ١٩٥١ على اتفاقية للدفاع عن الباسفيك تعرف باسم ANZUS ، ثم أنشأت فى العام التالى « مجلس الدفاع عن الباسفيك » . وأسفر اجتماع مانيلا فى سبتمبر ١٩٥٤ عن قيام حلف جنوب شرقى آسيا .

وفى أوائل سبتمبر ١٩٥١ اجتمعت اليابان مع أعدائها السابقين ،
فى مدينة سان فرانسيسكو لتوقيع معاهدة صلح تنص على الأمور الآتية .
- استعادة اليابان سيادتها الكاملة على جزرها الأربع ومياهها
الاقليمية .

- اعتراف اليابان باستقلال كوريا ، والتنازل عن كل حقوق فى
فورموزا ، وبسكادورس ، وكوريل ، وسخالين الجنوبية ، والجزر التى
كانت موضوعة تحت انتدابها فى اعقاب الحرب العالمية الأولى .

- توافق اليابان على أى اقتراح تتقدم به الولايات المتحدة لوضع
جزر ريوكو Ruyuku وبونين Bonin تحت الوصاية الدولية .

- تنازل اليابان عن جميع « الحقوق والمصالح الخاصة » فى الصين.
وتم التوقيع على المعاهدة (٨ سبتمبر) من جانب ٤٩ دولة .
وحضر الاتحاد السوفييتى المؤتمر ولكنه لم يوقع عليها .

وفى اليوم نفسه وقعت اتفاقية منفصلة تسمح للولايات المتحدة بأن
تقيم قوات برية وجوية وبحرية فى اليابان وحولها ، مع الوعد بعدم
منح حقوق مشابهة الى أية دولة ثالثة دون الموافقة الامريكية . ولم تدخل
المعاهدة وميثاق الأمن فى دور التنفيذ الا فى ٢٨ أبريل من السنة التالية ،
وبعد ذلك بوقت قليل انتهى الاحتلال الامريكى لليابان .

وظلت موسكو طيلة أربع سنوات تعترض على انضمام اليابان الى
الأمم المتحدة ، وأخيراً فى أكتوبر ١٩٥٦ تم التوقيع فى موسكو على
تصريح مشترك لاعادة العلاقات العادية بين البلدين . وبعد ذلك بشهرين
تمت الموافقة على طلب الانضمام الى المنظمة العالمية .

الولايات المتحدة تعرقل انضمام الصين الى الأمم المتحدة :

هذا التدهور فى العلاقات بين واشنطن وبكين انعكس على موضوع
انضمام الأخيرة الى الأمم المتحدة . فخلال الفترة ١٩٥١ - ٦٠ حدثت
تحركات لاثارة الموضوع فى الجمعية العامة ، وكان يتزعمها الاتحاد

السوفييتى الى أن ازدادت حدة الصراع بينه وبين الصين ففتر حماسه ، فتبنت الهند الموضوع ولكن ما لبثت أن تخلت عنه بعد اشتداد خلافها مع الأخيرة بشأن الحدود . وعلى أى حال ، فتحت تأثير الضغط الأمريكى كان التصويت يتم دائما ضد مناقشة مسألة العضوية .

وأخيراً ، فى عام ١٩٦١ ، سمح بالمناقشة . ومرة أخرى تحت الضغط الأمريكى لم يسمح للصين بالانضمام ، بسبب حيلة لجأت اليها الولايات المتحدة ومؤداهما أن مقعد الصين يعتبر « مسألة مهمة » ضمن نطاق المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا يعنى ضرورة توافق أغلبية الثلثين .

وإذا استثنينا عام ١٩٦٥ عندما تعادل المؤيدون والمعارضون ، كانت الأصوات المؤيدة أقل عددا من الأصوات المعارضة . وكانت انجلترا تصوت مع كلا الجانبين ، فهى معترفة دبلوماسيا بالصين الشعبية ، كما أنها فى الوقت نفسه حليفة للولايات المتحدة . وبعد عام ١٩٦٥ تضاعلت فرص الصين بسبب التطرف الذى صاحب « الثورة الثقافية البروليتارية » ، وأوقفت بكين علاقاتها الدبلوماسية العادية مع كثير من البلاد الأخرى .

ويلاحظ أنه لما انسحبت أندونيسيا من الأمم المتحدة صرخت بكين مطالبة بإنشاء منظمة منافسة ، وأعلنت أنه قبل أن تنضم هى الى الأمم المتحدة يجب طرد ممثلى تايوان وكذلك جميع الأعضاء الذين تعتبرهم « دمية أمبريالية » ، والغاء قرارات عاسى ١٩٥٠ و ١٩٥١ التى وصمتها هى وكوريا الشمالية بالعدوان .

المفاجأة : دعوة فريق بنج بنج أمريكى الى الصين :

هكذا كانت العلاقات الأمريكية - الصينية حتى اذا ما حل شهر أبريل من عام ١٩٧١ أعلن أن فريقا من لاعبي تنس الطاولة الأمريكيين ومعهم ثلاثة من رجال الصحافة الأمريكية قد وجهت اليهم الدعوة لزيارة الصين ، وقد تحدث شوان لاي فيما بعد فقال ان القرار بالدعوة اتخذه ماو نفسه عندما كانوا فى اليابان .

كان الاعلان مفاجأة ظلت أنبأؤها تحتل العناوين الرئيسية فى معظم صحف العالم وخاصة فى البلاد الغربية ، وتستأثر بالاهتمام الكبير

من جانب المراقبين والمعلقين ، لأن هذه الزيارة هى الأولى من نوعها منذ قيام نظام الحكم الجديد فى الصين فى أول أكتوبر ١٩٤٩ . وفى هذا قالت صحيفة دى وشنطن بوست الأمريكية « يستحق كل من فريق تنس الطاولة والرئيس الكثير من الفضل لاسهامها فى بدايات مايمكن أن يكون مع مرور الوقت انفراجاً مهماً وان كنا لا نقول تاريخياً » (١) . وفى ١٤ أبريل تحدث شوان لاي الى الفريق فقال : « فى الماضى كانت الاتصالات بين شعبى الصين والولايات المتحدة عديدة جداً وانقطعت لوقت طويل . والآن ، فانكم بتقبلكم دعونا قد فتحتم صفحة جديدة فى علاقات الشعبين الصينى والأمريكى . وانى لعلنى ثقة من أن هذا البدء من جديد لصداقتنا سوف يقابل بالتأكيد بتأييد أغلبية شعبينا » (٢) .

وفى اليوم نفسه جاء رد الفعل الأمريكى حين أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون أن حكومته اتخذت التدابير الآتية :

– الترخيص بالتصدير المباشر الى الصين للسلع غير ذات الطبيعة الاستراتيجية ، كما سيتم الترخيص بالاستيراد المباشر لسلع معينة من الصين .

– تسهيل منح تأشيرات السفر الى الولايات المتحدة ، للزوار من الأفراد أو المجموعات من الصين .

– اعتزام تخفيف القيود المفروضة على العملة ، وذلك بغرض السماح للصين باستخدام الدولارات الأمريكية .

– سوف يسمح لشركات البترول الأمريكية التى تعمل فى الخارج بتقديم الوقود للسفن والطائرات من وإلى الصين (باستثناء السفن الصينية من أو الى فييتنام الشمالية وكوريا الشمالية وكوبا) .

– سوف يسمح للسفن أو الطائرات الأمريكية بحمل البضائع الصينية بين الموانئ غير الصينية والولايات المتحدة وسوف يسمح للسفن

(١) وردت فى الهيرالد تريبيون بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٧١ .

(٢) الصحف البريطانية بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٧١ . ويلاحظ أن الزعيم الصينى

كان يتحدث دائماً عن الشعب الأمريكى وليس عن الحكومة الأمريكية .

المملوكة للأمريكيين وتحمل علامات أجنبية ، بزيارة الموانئ الصينية أو الرسو فيها .

وفى مقابلة مع رؤساء التحرير قال ان هدف الادارة هو أن تكون العلاقات عادية ، وكذلك إنهاء عزلة الصين عن المجتمع الدولي . وفى تعليق له مساء يوم الجمعة الموافق ١٦ أبريل قال انه تناقش مع أسرته فى موضوع السفر اذا طلبوا رأيه بشأن المكان الذى يمكن أن يتوجهوا اليه بقضاء الاجازة ، فأشار بآسيا ، « قلت انى أمل أنكم سوف تتمكنون عاجلا . . . من الذهاب الى الصين لمشاهدة المدن العظيمة والشعب . والواقع ، يساورنى الأمل فى أن أتوجه اليها فى يوم من الأيام . ومع كل فلست متأكداً من أن هذا سيحدث وأنا أشغل منصبى هذا » (١) .

فى الطريق الى ذوبان الجليد :

والسؤال الذى يثير الاهتمام بالدرجة الأولى هو : هل كان الأمر مفاجأة فى الحقيقة سواء من جانب واشنطن أو بكين ، أم أن الزيارة كانت ذروة أعمال مهدت لها قبل ذلك بسنوات ؟

كان من رأى الديموقراطيين - وهم بعيدون عن الحكم - إعادة النظر فى السياسة الأمريكية ازاء الصين . وفى عام ١٩٥٧ حث السناتور ليندون جونسون زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ آنذاك ، على اتخاذ « نظرة جديدة » على الأقل فيما يتعلق بالتجارة بين البلدين ، ولكن هذه الدعوة كانت تلقى المعارضة من جانب دلاس والسياسة القائمة فى ذلك الحين ، وعندما تولى جونسون الرئاسة فيما بعد واصل التحدث عن الصين بأسلوب أقل تصلبا وخاصة بعد أن تبخرت الفكرة القديمة التى كانت تعتبرها العوبة فى يد موسكو (١) . غير أنه سرعان ما ازداد تورطا فى فييتنام فى عام ١٩٦٤ والأعوام التالية ، مما اعتبرته بكين تدخلا فى شئون جيرانها الجنوبيين ، وربما تهديدا محتملا لها هى نفسها . ومن ثم طالماظلت لفيتنام الأولوية الرئيسية فى السياسة الأمريكية ، لم يكن فى الامكان عمل شئ بالنسبة الى العلاقات مع بكين .

(١) الصنداي تلجراف بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٧١ .

(١) الايكونوميست فى ٢٧ مارس ١٩٧١ .

ومن كلام الرئيس نيكسون خلال الحملة الانتخابية فى عام ١٩٦٨ ،
وعلى مايؤيده الذين كتبوا سيرة حياته ، أوردت لوموند (٢) قوله :

« أصبحت سياستنا تجاه الصين مهمة للغاية منذ الشقاق بين الصين والاتحاد السوفييتى . لست من الذين يظنون أن من مصلحة الولايات المتحدة تكوين ائتلاف عظيم مع الاتحاد السوفييتى من أجل احتواء الصين الشيوعية . . سوف يكون هذا الأمر خطيراً جداً فى الأجل الطويل بالنسبة الى السياسة الأمريكية اذ فى غضون عشر سنوات لن يأت التهديد الأشد خطراً للسلم ، من الاتحاد السوفييتى ولكن من آسيا . ومن أجل هذا يجب علينا خلال فترة الرئاسة القادمة أن نجعل المسئولين فى الصين الشيوعية يصلون الى النتائج التى يبدو أن قادة الاتحاد السوفييتى استخلصوها بشأن الأخطار التى تترتب على صراع عالمى . ان السوفييت لم يتغيروا بدواعى الود ولكن لأهم اضطروا الى التفكير . لقد تغيروا بسبب حلف الأطلنطى ، وبسبب التهديد النووى خلال أزمة الصواريخ الكوبية ، وبسبب قوة الولايات المتحدة . »

« عندما ننظر الى اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام الجنوبية ، نرى بلداً انتاجها ضعف انتاج الصين . وبفضل المعونة من الولايات المتحدة وأوروبا ، فسوف تصبح هذه البلاد أشد قوة وأقل تعرضاً للشيوعية ، وفى النهاية يمكن ويجب أن تشكل قوة عسكرية تعمل كحاجز على الأقل بين الصين الشيوعية والولايات المتحدة . وعندما يتحقق هذا ، وفقط عندما يتحقق ، فسوف يبدأ الصينيون يفكرون بنفس طريقة السوفييت . وعندئذ سوف يكون من الممكن ومن الواجب بدء الحوار » .

ويلاحظ أن نيكسون كان يستخدم دائماً عبارة « الصين الشيوعية » ، ولكنه فى رسالة « حالة العالم » الموجهة الى الكونجرس بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٧١ ، تحدث عن « جمهورية الصين الشعبية » وهو استخدام لفت أنظار المراقبين الذين اعتبروه تحولا فى التفكير الأمريكى وبداية اتجاه جديد .

وثمة خطوات عملية - وان تكون محدودة - اتخذها الرئيس

(٢) بعددها الصادر فى ٢٥ فبراير ١٩٧١ .

نيكسون يمكن أن تتخذ دلالة على سياسة يعتزم انتهاجها . ففي أبريل ١٩٧٠ سمح للشركات الصناعية بأن تبيع أنواعاً من السلع للصين ، على خلاف الحظر المفروض منذ عام ١٩٥٠ ، كما أنه في دورة ١٩٧٠ للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، توقف عن معارضة انضمام الصين الشعبية إلى المنظمة العالمية ، وذلك خروج على السياسة التقليدية الأمريكية .

وللفقرات الآتية مغزاها . « عندما مثل وزير الخارجية أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في مارس ١٩٦٩ ، قرر أن من مصلحة الولايات المتحدة خفض التوترات القائمة منذ وقت طويل بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية ، والسعى لفض خلافاتنا ، والتحريك نحو علاقات بناءة بدرجة أكبر . وأبان أننا نرحب بتجديد اللقاءات من أجل متابعة أمثال هذه الأهداف (١) » .

وفي أواخر مارس ١٩٧١ تحدث جورج ماك جفرن Me Govern العضو الجمهوري بمجلس الشيوخ الأمريكي ، فدعا إلى إعادة النظر في السياسة الأمريكية إزاء الصين ، إذ أنه باستثناء فييتنام « لا توجد مهمة أشد إلحاحاً تتصل بالسياسة الخارجية ، توجه هذا البلد » ، وراح يقدم مشروع قرار يطالب الإدارة :

- ١ - بتأييد انضمام الصين إلى الأمم المتحدة في الدورة القادمة .
 - ٢ - بالسعى إلى إنشاء علاقات دبلوماسية مع بكين بوصفها « الحكومة الشرعية الوحيدة للصين » .
- ومن الدعاة إلى السياسة الجديدة كان السناتور ماثياس Mc. C. Mathias الذي طالب بإلغاء القرار الخاص بفورموزا والصادر في عام ١٩٥٥ ، وهو القرار الذي خول للرئيس أيزنهاور وخلفائه سلطة استخدام القوات الأمريكية لحمالية فورموزا وجزر بسكادورس المجاورة لها ، وأن تحمى - إذا رأوا ذلك - جزر كيموي وماتسو .

(١) United States Foreign Policy 1969-1970 . A Report of the Secretary of State, p. 42 . (Department of State Publications March, 1971) .

ولم يقف التمهيد لمحاولات اذابة الجليد عند حد وشنطن ، ولكننا ،
نلمس دلائل عليه من ناحية بكين أيضاً . ففي حديث أدلى به شو ان لاي
للصحفي الأمريكي ادجار سنو Edgar Snow بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٦٠ ،
حدد المبادئ التي تتمسك بها بلاده ، فقال ان جميع الخلافات
بين الصين والولايات المتحدة وبما في ذلك ما يتعلق بموضوع فورموزا ،
يجب تسويتها بطريقة المفاوضات السلمية دون اللجوء الى استخدام
القوة أو التهديد . وثانياً ، يجب على الولايات المتحدة أن تقبل سحب
قواتها المسلحة من فورموزا ومضيق فورموزا على أن تبدأ بعد ذلك
المناقشات بشأن وسائل تنفيذ الانسحاب . وباختصار ، اذا كانت الحكومة
الأمريكية تريد أن تنبذ سياستها القائمة على العدوان والتهديد ضد الصين ،
فسوف يكون النقاش ممكناً . وأضاف الزعيم الصيني : « لا يوجد صراع
أساسي بين الصينيين والأمريكيين ، المهم هو الصداقة (١) » .

وفي تصريح عن سياسة الصين ازاء الولايات المتحدة ونشرته
Peking Information في ١٣ مايو ١٩٦٦ قال شوان لاي « ان الصين لن
تأخذ المبادرة في اثاره حرب مع الولايات المتحدة . ان الصين لم ترسل
أية قوة الى هاواي . والولايات المتحدة هي التي احتلت أرضا صينية هي
مقاطعة تايوان . وبرغم ذلك بذلت الصين جهوداً لكي تطلب عن طريق
المفاوضات بأن تسحب الولايات المتحدة جميع قواتها المسلحة من مقاطعة
تايوان ومضيق تايوان . وخلال عشر سنوات أجرت مباحثات مع الولايات
المتحدة ، أولاً في جنيف ثم في وارسو ، حول هذه المسألة المتعلقة بالمبدأ
والتي لا تسمح بأي تنازل من أي نوع » . ومن هذا يبدو أن الصين تعتبر
أن وضع فورموزا هو الذي يشكل أكبر العقبات في وجه قيام علاقات
عادية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقول الكاتب جوردون بروك - شيبيرد في مقال بعنوان « الصين
تتسلق الجدار » بصحيفة الصنداي تلجراف البريطانية (١٨ أبريل
١٩٧١) ، انه خلال عام ونصف قبل دعوة فريق تنس الطاولة كانت بكين
تعود بالتدريج نحو العالم الخارجى كله وليس نحو الدول الغربية فحسب ،
وبذلك تنهى العزلة التي فرضتها على نفسها ، الى جانب الجراح الأخرى

(١) صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٧١ .

التي أصيبت بها خلال الثورة الثقافية . ففي عام ١٩٦٧ كان هناك رئيس بعثة دبلوماسية واحد ، من بين ٤٣ ، ظل في مكانه دون أن يستدعى . ولكن في صيف ١٩٦٩ بدأ بعضهم في العودة الى مقار أعمالهم ، وبحلول نوفمبر كان عدد العائدين ٢٩ ثم ارتفع الرقم الى ٣٦ في مارس ١٩٧١ .

والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي طرأ عليها بعض التحسين .

واذن فان ما خرج من بكين خلال زيارة الفريق الأمريكي كان مجموعة من حركات محسوبة بعناية في عملية تستهدف قيام علاقات عادية بين البلدين ، وكان الرأي قد استقر عليها قبل ذلك بعامين .

ولاحظ الكاتب نفسه تحولا في نغمة بكين ازاء الأمم المتحدة فتعامل المنظمة على أنها مكان يمكن في ظل ظروف معينة أن تحتل فيه الصين موقعا .

وذكرت صحيفة سكوتسمان (١) البريطانية أن وزير خارجية كندا كشف أن الصين طلبت من الكنديين أن يؤيدوا انضمامها الى الأمم المتحدة . وتضيف الصحيفة أن صحافة بكين عبرت عن الشكر للموقف العادل الذي اتخذته دول عدم الانحياز في مؤتمرها المنعقد في لوساكا في سبتمبر ١٩٧٠ والذي طالبت فيه بمنح الصين العضوية برغم أن هذه الدول استندت في مطلبها هذا الى مبدأ « العالمية » الذي يجب أن تقوم عليه المنظمة .

ومما يلفت النظر كدلالة على المرونة التي أخذت تتسم بها السياسة الخارجية الصينية ، قرار بكين بشأن اقامة العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا ، ذلك أن الأخيرة لم تعترف بحق الصين الشعبية في فورموزا وإنما « أخذت علما به » فقط على غرار ما فعلت كندا . معنى هذا أن بكين لم تعد تصر على هذا الأمر بالنسبة الى الدول التي كانت ترغب في الاعتراف الدبلوماسي بها .

أسباب التحرك الأمريكي - الصيني :

وهنا لابد من التسائل عن الدوافع الكامنة وراء هذا التحرك

(١) ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠ .

الأمريكي الصيني . تقول مجلة لكسبريس الفرنسية (١٩ - ٢٥ أبريل ١٩٧١) ان الصين تقع اليوم بين اليابان ، القوة الصناعية الجبارة ، والهند الكثيفة السكان التي يبلغ تعداد أهلها ٤٥٠ مليون نسمة وتستطيع عن طريق المعونة الضخمة التي تتلقاها من الاتحاد السوفييتي فضلا عن المعونة الأمريكية ، أن تخدم حتى قبل عام ٢٠٠٠ أهدافا تسيء الى الصين بقدر ما تفيد السوفييت . ويبدو أن المسؤولين الصينيين قد توصلوا الى النتيجة التالية : الأمريكيون عدو مؤقت . أما الروس فهم الخصم الذى خلقته الجغرافيا وحدده القدر .

ومعنى كلام المصدر الفرنسى أن هناك امكانية التعايش السلمى مع الولايات المتحدة ولو لفترات طويلة ، أما الصراع بين الصين والاتحاد السوفييتي فأمر محتوم اذ تمليه اعتبارات أقوى من ارادة الانسان ان صح التعبير . ولقد سبق أن بينا الكثير من عناصر هذا الصراع وأسبابه العميقة عند حديثنا عن الأزمة التى انفجرت فى العلاقات بين الدولتين ، ولما يكن قد انقضى على قيام النظام الجديد فى الصين سوى بضع سنوات .

وفى رأى جيمس رستون (١) أن المباحثات الدائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بشأن الحد من الأسلحة النووية ، والصراع الذى نشب فى باكستان بين جناحيها الشرقى والغربى ، ومستقبل اليابان وتقدمها الاقتصادى ، هذه مسائل كانت قد وصلت الى مرحلة هامة ، ومن ثم تريد بكين التأكد من أنه سيكون لها صوت فى هذه التسويات بدلا من أن تترك الأمر فى أيدي أمريكا والروسيا .

والصين تعمل جاهدة على الاسراع بالتنمية الاقتصادية لتواجه الزيادة السكانية الكبيرة ، كما أن القوة الاقتصادية تشكل الأساس الصلب الصحيح الذى تقوم عليه القوة العسكرية ، ومن هنا فالصين فى حاجة ملحة الى العالم الخارجى المتقدم وخاصة الولايات المتحدة ، لتزويدها بالسلع الرأسمالية والصلب ووسائل النقل وغير ذلك من أنواع رأس المال ، وذلك بالإضافة الى التكنولوجيا الحديثة .

وثمة تفسير (١) قد يكون له شأنه ، مؤداه أن الصين تهتم بالحقول البترولية المحتمل اكتشافها فى المناطق المغمورة القريبة من شاطئها ،

(١) الهيرالد تريبيون بتاريخ ١٧ - ١٨ أبريل ١٩٧١ .

(١) الديلى اكسبرس بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٧١ .

وكانت تتحدى الشركات اليابانية والأمريكية بشأن استغلالها ، ومن هذا تريد كسب التأييد القانوني من جانب الولايات المتحدة بوجه خاص ، حتى يتسنى لها المشاركة في هذه النعمة البترولية .

والخطر السوفييتي المحتمل كامن أيضاً في أذهان قادة الصين . ففي حديث أحراراهشوان لاي مع الأمريكيين الذين يعملون في الصين أو يزورونها ، عندما دعاهم الى قصر الشعب يوم ٥ أكتوبر ١٩٧١ قال : « هناك مليون من القوات (يقصد الروسية) على حدودنا - جيش ، قوة طيران ، وحدات بحرية في المناطق الساحلية ، أسلحة نووية وصواريخ موجهة . لقد أرسلوا ٣٠٠.٠٠٠ من القوات الى جمهورية منغوليا الشعبية بما في ذلك وحدات صواريخ . ان حكومة منغوليا لم تتصرف كما تصرف التشيك ، اذن ما الغرض ؟ واضح أنها ضد الصين ، لتخلق حالة توتر على امتداد حدودنا » (٢) . معنى هذا أنه اذا تدهورت العلاقات مع موسكو فان هذه القوة العسكرية الضخمة المزودة بأحدث الأسلحة المتقدمة يمكن أن تشكل خطراً كبيراً . وعلى ذلك فمن صالح الصين إنهاء الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة ، فتزداد امكانية ردع أي خطر سوفييتي محتمل .

ولقد كانت السياسة الأمريكية في فييتنام بوجه خاص وفي الهند الصينية بوجه عام مصدر قلق للصين ، ولكن يبدو أنها أصبحت على يقين من أن الولايات المتحدة سوف تنهى وجودها العسكري في فييتنام ، عاجلاً أو آجلاً .

وهنا نذكر ولو على سبيل المفارقة بين المواقف ، أن هذا التحول معناه أن بكين أخذت تتقبل في هدوء وصمت ، حجة ليو تشاوشى الذى أزاحته الثورة الثقافية ، وهذه الحجة هي أن الولايات المتحدة لا تريد الحرب مع الصين بشأن فييتنام أو أى مكان آخر ولكنها تريد الخروج من جنوب شرقى آسيا . ومما يلفت النظر بهذا الصدد أن معظم الدبلوماسيين الذين عادوا الى مقار أعمالهم فى البلاد الخارجية ، وكان قد تم استدعاؤهم خلال فترة تلك الثورة ، هم ممن خدموا فى الأصل فى عهد ليو تشاوشى وتشن يى .

(٢) هيرالد تريبيون بتاريخ ٧/١٠/١٩٧١ .

وثمة دافع آخر يتمثل فى رغبة الصين وكما ذكر وزير خارجية كندا ، فى الانضمام الى الأمم المتحدة ، وهنا يعتبر موقف الولايات المتحدة حاسماً فى الموضوع ، على ما أثبتت التجارب منذ قيام نظام الحكم الجديد فى الصين .

أما من ناحية الجانب الأمريكى ، فهناك أولاً اعتقاد الرئيس نيكسون أن الصين الشعبية سوف تدخل لا محالة فى « الأمم المتحدة » وأن تايوان سوف تطرد من المنظمة . وفى أوائل ١٩٧٠ كانت ٦٣ دولة لها علاقات دبلوماسية مع تايبيه Taipei (عاصمة تايوان) مقابل ٥٣ فى حالة بكين . ومنذ أكتوبر من ذلك العام ، حدث تحول فى موقف عدة دول فاعترفت بالآخرية دول كندا وغينيا الاستوائية وإيطاليا وإثيوبيا وشيلي ونيجيريا والكويت والكمرون ثم اعترفت النمسا . وكان واضحاً أن خمس أو ست دول أخرى سوف تحذو نفس الحذو قبل انعقاد الجمعية العامة فى دورتها العادية لعام ١٩٧١ . ويلاحظ أنه فى دورة ١٩٧٠ صوتت ٥١ دولة فى صالح قبول أوراق اعتماد بكين مقابل ٤٩ فى حالة حكومة تايوان .

ونذكر فى هذا الصدد أن جون فوستر دلاس صاحب سياسة تطويق الخطر الشيوعى فى آسيا ، قال فى أوائل الخمسينات ان الأمم المتحدة يجب أن تمثل العالم كما هو وليس كما تريد أمريكا أن يكون عليه . وأضاف أن الأمريكيين لا يحبون فى الحقيقة توسع الشيوعية فى الصين على الإطلاق ، ولكن اذا كان الشيوعيون يسيطرون عليها بالفعل فعندئذ يجب أن يكونوا فى الأمم المتحدة . هذه النظرة البراجماتية الى الأمور ربما كان لها تأثيرها فيما بعد على تفكير الرئيس نيكسون .

ومن جهة أخرى فالسياسة الأمريكية فى فترة رئاسة نيكسون تقوم على ضرورة - بل وحتمية الخروج من فييتنام الجنوبية ، ان لم يكن على إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى الهند الصينية . والمعتقد أن قيام علاقات طبيعية مع الصين يمكن أن يساعد فى إيجاد صيغة ملائمة لتحقيق هذه الغايات .

وفى هذا المعنى ذكرت مجلة تايم (١) الأمريكية « منذ عام تقريبا صرح روجرز فى مقابلة مع تليفزيون طوكيو أن : الصين الشيوعية هى

(١) بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٧١ .

مفتاح مستقبل الهند الصينية . اذا كانوا سيتحدثون حديثا معقولا حول تسوية ، فنظن أننا نستطيع أن نصوغ تسوية سلمية سريعا جدا » . وهناك أيضا الأمل فى نقل المفاوضات بشأن تسوية فييتنام من اطار مؤتمر باريس (الذى سبق أن أشرنا اليه فى فصل سابق) الى مؤتمر « جنيف » جديد يمكن الخروج منه بدولة فييتنامية جنوبية محايدة بوجه عام ، يكون فيها نفوذ فييت كونج قويا ولكن لا يكون فيها لها نوى نفوذ قوى ؛ وهذا الاحتمال يمكن أن يجعل بكين تشعر بالرضاء اذ تكون فى هذه الحالة قد أبعدت الاتحاد السوفييتى عن فييتنام الجنوبية (١) .

ويمكن القول بأن الولايات المتحدة قد وضح لديها أن الصين ليست لها مطامع أو أهداف خاصة فى الهند الصينية وأن كل مايعنيها هو أن تستقر الأمور فى هذه المنطقة المتاخمة لها أو القريبة من حدودها . وفى هذا المعنى كتبت الايكونوميست البريطانية (٢٧ مارس ١٩٧١) أن المسؤولين فى واشنطن أدركوا أخيراً أن نشاطهم العسكرى هو نفسه مصدر قلق بكين وارتياحها واستيائها . وعندما زار شو ان لاي هانوى فى أوائل مارس ١٩٧١ خلال عملية لاوس ، تحدث عن استعداد الصين لتقديم « أعلى توضيح للقضية الشيوعية فى الهند الصينية » . وفسر خبراء نيكسون هذا الكلام على أنه تحذير جاد بأن الصين سوف تحس أنها متورطة بشدة اذا اقتربت الحرب من حدودها .

الحقيقة أن الحملة ضد الشيوعية ، وهى الحملة الهيستيرية التى اجتاحت الولايات المتحدة فى الخمسينات ، حرصت على ترديد الحديث عما سمته التهديد الصينى . فقالت مثلا ان هدف الصين دائما هو استرداد أراض كانت تعتبرها أجزاء منها . غير أن استقراء التاريخ خلال ربع القرن التالى لوصول الشيوعيين الى الحكم فى بكين ، ينقض هذه الدعوى . فقد قامت الصين بتخطيط الحدود بالاتفاق مع جيرانها ونجحت فى ذلك مع بورما ونيبال وباكستان وجمهورية منغوليا الشعبية وأفغانستان . أما بالنسبة للهند فلم يسبق أن كان هناك تخطيط للحدود على الاطلاق بين الصين من جهة وبريطانيا أو أية قوة أخرى على الجانب الآخر من الهملايا ، من جهة أخرى (٢) .

(١) الايكونوميست بتاريخ ٢٤ يوليه ١٩٧١ .

(٢) The Threat from China, by Neville Naxwell, International Affairs, January 1971, p. 38

وكانت الحملة المشار اليها تركز أيضا على اتهام الصين بأنها خطر على استقرار جيرانها ، بل واستقرار آسيا وحتى العالم كله ، لأنها مصدر سافر وصريح للثورة ، وفى تنفيذ هذا الاتهام ينقل المصدر سالف الذكر (١) عن لين بياو قوله : « بالطبع تنبثق كل ثورة فى بلد من مطالب أهله . عندما يجرى ايقاظ الناس فى بلد وتعبئتهم وتنظيمهم وتسليحهم ، هنا فقط يمكنهم قلب الحكم الرجعى للامبريالية وخدامها عن طريق النضال ، ان دورهم لا يمكن أن يحل محله أو يأخذه أى شعب من الخارج . . . الثورة لا يمكن استيرادها » .

وفى هذا المعنى ينقل نيفيل ماكسوي (٢) عن تشن يى أنه كتب فى عام ١٩٦٣ يقول : ان «الثورة العالمية مسألة خاصة بالبلاد المعنية . فاذا لم تكن البلاد ناضجة للثورة فعندئذ لا تستطيع الصين أن تفعل شيئا بهذا الصدد . ومع كل ، فالصين سوف تؤيد الثورات ضد الامبريالية والظلم . وليس معنى هذا أن نقول اننا وراء جميع الثورات . فكاسترو فى ١٩٥٩ لم تكن له علاقة بنا ، وعلى ذلك لا تستطيع أن تلوم الصين على نجاح الثورة الكوبية . ليست الصين بالمجرم الرئيسى وراء كل ثورة . لا تستطيع أن تشعل الثورة أو تطفئها عندما تريد . . . الثورات تعتمد على الناس أنفسهم - ولكن يجب على الصين أن تؤيد الثورات الأجنبية ، أدبيا وسياسيا . اننا ماركسيون ويجب أن نساندها ! . . . ولكن يجب ملاحظة أن القوات الصينية لن تعبر حدودنا لتشجيع الثورات » . والدليل على هذا علاقاتها مع انجلترا برغم هونج كونج ، مثلا .

ومن الاتهامات أيضا الزعم بأن الصين تصل فى سياستها الخارجية الى حد التهور ، وأنها تفضل الحل بطريق القوة . ولقد تناول شو ان لاي (٣) هذا الموضوع فقال ان الصين تنتهج دائما أسلوب التفاوض : « لقد فعلنا هذا مع العدو الأكبر شيانج كاي شيك لمدة ١٠ سنوات تقريبا » وعندما أشار الى القوات السوفييتية على حدود الصين قال « ومع كل فسياستنا هى التفاوض من أجل حل مسائل الحدود وتحقيق علاقات

(١) ص ١٦٠ .

(٢) شرحه ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٣) من حديثه مع الأمريكيين فى الصين بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٧١ (الهيرالد تريبيون فى ١٠/٧)

جوار طيبة . حتى عندما تجمعت القوات الروسية على الحدود استقبلنا كوسجين فى ٩ سبتمبر ١٩٦٩ فى ميناء بكين الجوى » . ثم أضاف : « نحن لا نحب الصراع المسلح ولا نستثير الآخرين . لا يقف الأمر عند حد أننا لم نذهب الى لونغ أيلاند أو هو نولولو ، بل وحتى مع وجود البحرية الأمريكية فى مضيق تايوان ، فإننا من مؤيدى المفاوضات » .

وفى رأى بعض المراقبين أن تحرك نيكسون أملاه عليه اعتقاده بأن قيام علاقات عادية مع الصين يمكن أن يوفر عاملا يكبح جماح الاتحاد السوفييتى ، ويمكن أن يحمله على تعديل موقفه فى مناطق أخرى مثل أوروبا ، أو مشاكل تهم الغرب بوجه خاص مثل مشكلة برلين الغربية . يضاف (١) الى هذا اعتقاد بأن التقارب مع الصين قد يوصله الى موسكو بطريقة أسرع ، وذلك فيما يتعلق بالوصول الى اتفاق بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

الا أنه يبدو من وجهة نظر الاستراتيجية الكبرى أن الولايات المتحدة وصلت الى نتيجة هامة هى أن وجود « آسيا مستقرة » يجب أن يقوم على أساس توازن المصالح بين أربع قوى كبرى هى : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين واليابان . وفى ضوء مثل هذا التفكير تصبح سياسة تطويق الصين غير ذات موضوع ، ويصبح تحقيق هذا التوازن الذى يستلزم المنافسة السلمية ، يتطلب قيام علاقات عادية مع الصين .

كذلك لا ينبغى اغفال شأن العامل الاقتصادى . فالصين التى تضم شعبا تعدادده ٧٥٠ مليوناً ، وتبذل جهودا جبارة من أجل التنمية ، سوف تكون سوقا محتملة كبيرة أمام المنتجات الأمريكية ، ومجالا طيبا أمام رأس المال الأمريكى والتكنولوجيا الأمريكية .

وفى محاولة لطمأنة الاتحاد السوفييتى من أن الاتجاه نحو اقامة علاقات عادية مع الصين لا يراد به مضايقته أو الضغط عليه ، تحدث رونالد زيجلر باسم البيت الأبيض فقال :

« ببساطة ليس ذلك بالغرض من الحركات التى اتخذت . انها ليست مرتبطة بأى حال بعلاقاتنا مع الاتحاد السوفييتى . لا أظن أن هناك أى شك فى أن المبادرات التى قام بها الرئيس على مدى العامين

(١) الايكونوميست بتاريخ ٢٤ يوليه ١٩٧١ .

الماضيين ، وفى الواقع المبادرات التى اتخذتها بكين بدعوة الأمريكيين الى الصين ، قد قلبت صفحة جديدة فى اتصالاتنا وعلاقاتنا بجمهورية الصين الشعبية » .

ويلاحظ أنه فور اذاعة نبأ دعوة فريق تنس الطاولة الأمريكى الى الصين التزم الاتحاد السوفييتى الصمت فى أول الأمر . وفى ٢٣ أبريل نشرت مجلة Novoye Vremya ما يعتبر أول تعليق سوفييتى على هذا الاتجاه نحو التقارب بين بكين ووشنطن .

بدأت المجلة بأن دعت الصين الى أن تحارب الامبريالية « بالأفعال لا بالألفاظ » ، وقالت ان الزيارة يجب النظر اليها على ضوء الاستراتيجية العالمية لبكين ، ووصفت هدف الصين بأنه تزعم « العالم الثالث » ضد السيطرة من جانب الدولتين الأعظم ، وهذا يكشف بوضوح عن رغبة فى جعل الصين الدولة الأعظم الرئيسية فى العالم . وبعد أن قالت المجلة « وبينما يثير زعماء بكين الصراعات ويعرقلون تخفيف التوتر الدولى ، يحلمون باشتعال صراع مسلح بين أقوى شعبين - الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة » ، وصفتهم بأنهم « يخونون الأصدقاء بسهولة ويتصالحون بسرعة مع من كانوا (أى الزعماء) يدعونهم أعداء لهم » .

انضمام الصين الشعبية الى الأمم المتحدة :

فى ٢ أغسطس ١٩٧١ أعلن وزير الخارجية الأمريكية أن بلاده سوف تؤيد ضم الصين الشعبية الى الأمم المتحدة ولكنها ستعارض طرد الصين الوطنية . وفى ٢٤ سبتمبر أحبطت الجمعية العامة بأغلبية ٦٥ صوتاً ضد ٤٧ وامتناع ١٥ ، محاولة لمنع إدراج موضوع بعنوان « تمثيل الصين فى الأمم المتحدة » فى جدول الأعمال ، وكانت الولايات المتحدة قد اقترحت هذا البند . وأعطت الجمعية الأولوية لمشروع القرار الألبانى ، وهكذا نوقشت المشروعات الخاصة بانضمام الصين تحت عنوان « إعادة الحقوق الشرعية الى الجمهورية الشعبية فى الأمم المتحدة » .

وفى ٢٥ أكتوبر فاز المشروع الألبانى بضم الصين الشعبية وإخراج تايوان ، بأغلبية ٧٦ صوتاً ضد ٣٥ وامتناع ١٧ . وفيما يلى نص القرار :

م ١٩ - العلاقات السياسية (

« ان الجمعية العامة اذ تعيد الى الالذهان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

» وترى أن اعادة الحقوق المشروعة الى جمهورية الصين الشعبية .
أمر جوهري بالنسبة الى حماية ميثاق الأمم المتحدة وبالنسبة الى القضية
التي يترتب على الأمم المتحدة خدمتها بموجب الميثاق .

» وتعترف بأن ممثلى حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون .
الشرعيون الوحيدون للصين لدى الأمم المتحدة وبأن جمهورية الصين .
الشعبية هى واحدة من الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس
الامن .

» تقرر اعادة جميع الحقوق الى جمهورية الصين الشعبية والاعتراف
بممثلى حكومتها الممثلين الشرعيين الوحيدين وطرد ممثلى شيانج كاي .
شيك فورا من المكان الذى احتلوه بصورة غير مشروعة فى الأمم المتحدة .
وفى جميع المنظمات المتصلة بها « .

ردود الفعل

كان رد الفعل الفورى فى واشنطن استياء ظاهرا ، فأعلن رونالد
زيجلر أن الرئيس هاله ذلك المشهد المريع الذى يدل على عداوة شخصية
ضد الولايات المتحدة ، كما راعته التصرفات غير المشرفة من جانب بعض
الوفود والتي أبرزت فى التليفزيون على نطاق واسع ، وهى تصرفات
لا تليق بمنبر دولى ويمكن أن يكون لها تأثير مدمر على تأييد الكونجرس
للأمم المتحدة . ولما سئل عما اذا كانت « الادارة » سوف تساند الجهود
التي تبذل فى الكونجرس لخفض المساهمة الأمريكية فى نفقات الأمم
المتحدة ، وخفض المعونة الخارجية ، لم يدل باجابة مباشرة ولكنه لاحظ
أن بعض الوفود التى استاءت الادارة من تصرفاتها « تنتمى الى بلاد
كان هذا البلد سخيا جدا معها فى المعونة الخارجية » .

ولاحظ بعض أعضاء الكونجرس أن معظم حلفاء أمريكا فى حلف
الأطلنطى - ومنهم بريطانيا - صوتوا ضد أمريكا . وحذر آلوت Allott
عضو الشيوخ عن ولاية كولورادو ، « أن هذا سوف يزيد من صعوبة
الحصول على مساهمات لمنظمة شمال الأطلنطى » .

وبرغم مظاهر الغضب فالحقيقة يمكن أن تكون على نقيضه .
 قالاعلان قبل ذلك بثلاثة أشهر عن اعتزام الرئيس نيكسون زيارة بكين
 لا شك قد أقنع شعوبا كثيرة بأن الاتجاه هو الى جعل العلاقات عادية مع
 بكين . وأهم من هذا أن زيارة كيسنجر الثانية لبكين فى أثناء مناقشة
 المسألة فى الجمعية العامة ، كان لها مغزى لم يفت الكثير من الدول .

ولكن القرار « هو فحسب المظهر المنطقى والحتمى الدال على
 تغيير تاريخى فى سياسات وشنطن الخارجية . لقد أراد الرئيس
 نيكسون أن يحدث هذا ، وتوقع أن يحدث ، ويمكن أن يعتبر النتيجة
 نجاحا لسياساته التى يمكن أن تساعد فى تحقيق وسيلة كريمة ومن
 الناحية الأخرى محتملة ، للخروج من حرب فيتنام » (١) .

أما رد الفعل فى تايوان فيعكسه تصريح أدلى به أحد المسؤولين
 هناك لمراسل صحيفة دى ديلى تلجراف (٢) ، فقال : نحن بلد مستقل ،
 اقتصادنا خير من اقتصاد معظم البلاد ، والميزان التجارى فى صالحنا ،
 ولدينا احتياطات كبيرة جدا من الذهب (٢) . اننا نشعر بخيبة أمل
 بالطبع ازاء التصويت فى الأمم المتحدة ، والسمااء ملبدة بالغيوم الآن
 ولكننا واثقون أن كل شىء سوف يتحسن فى النهاية « . ولكن يضيف
 المراسل أن وراء هذا الكلام يمكن أن تلمس احساسا بالقلق خشية حدوث
 قنازلات أخرى من جانب الولايات المتحدة ، رغبة فى انجاح زيارة

(١) Christian Science; October 24, 1972

(٢) العدد الصادر بتاريخ ٢٨ اكتوبر ١٩٧١ .

(٣) البيانات الآتية تلقى ضوءا :

١٩٧٠	١٩٥٢	
٦٤ر٤	٨	عدد السكان (بالمليون)
٢ر٢	٣ر٧	الزيادة السكانية فى السنة (%)
٣٩٩	١٠٠	الدخل القومى (الرقم القياسى فى ١٩٥٢ = ١٠٠)
٤٠ر٩	٥٢ر٤	المشتغلون بالزراعة (% بالنسبة للسكان)
٢٣٤	١٠٠	الدخل القومى للفرد (١٩٥٢ = ١٠٠)
٩ر٢	٣٥ر٧	الانتاج الزراعى (كنسبة مئوية من الانتاج الكلى)
وفى عام ١٩٧٠ كان الميزان التجارى فى صالحها بمبلغ ٢٤ مليون دولار .		

تيكسون ، حيث يمكن أن تطلب بكين منه سحب المعونة العسكرية لتايوان والتي تبلغ ٤٠ مليون دولار في السنة .

لكن ردود الفعل في الكثير من البلاد كانت طيبة . ففي ستوكهولم قالت الحكومة ان الأمم المتحدة خطت خطوة حاسمة ، ذلك « أن العديد من أخطر المسائل الدولية – ليس أقلها المشكلات في الجبهة الآسيوية ومشكلات نزع السلاح – لا يمكن بطبيعة الحال أن تحل بدون مشاركة الصين » . وقالت بون ان القرار تسليم بالحقائق والعلاقات الدولية ، وقال بيان باسم وزارة الخارجية « ان كل من يسعى وراء تخفيف التوتر الدولي لا يستطيع أن يتجاهل الصين » . واعتبرت باريس القرار انتصارا للدراك السليم والواقعية .

وعدد الكاتب جون جيتينجر (١) بعض الآثار التي توقع أن تنجم من القرار ، فقال ان الهزيمة التي لحقت بسياسة أمريكا عن وجود « دولتين صينيتين » لا بد أن تدعم مركز بكين بألا تقبل حلا وسطا بشأن تايوان ، كما أن من الآثار المرتقبة موجة الاعترافات بالصين الشعبية وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها . فضلا عن ذلك فقد حصل العالم الثالث النامي على نصير في الأمم المتحدة ، فالمشكلات من قبيل مد نطاق المياه الإقليمية ، وخفض التعريفات الجمركية ، والمعونات غير المشروطة ، هذه جميعا سوف تحظى بمساندة الصين . وأهم من هذا أن نفس حقيقة وجود الصين قد يساعد على نقل الميزان السياسي من الشمال المتقدم الى الجنوب النامي .

(١) John Gitting, China, in from the cold and out for what; The Guardian, 27, 1971

الفصل العشرون

الجبـل ينتقل الى ماو

فيخسون يقرر زيارة الصين :

فى الساعة الخامسة والنصف من صباح الجمعة ١٦ يوليو ١٩٧١، يتوقيت القاهرة أذاع الرئيس ريتشارد نيكسون بيانا على الشعب الأمريكى، ينطوى على « تطوير بالغ الخطورة فى موازين القوى الدولية » على حد تعبير صحيفة الأهرام المصرية (٧/١٧) :

– لقد طلبت التحدث اليكم فى التليفزيون الليلة لى أعلن عليكم تطورا هاما فى جهودنا من أجل اقامة سلام دائم فى العالم .

وكما أوضحت فى عديد من المناسبات خلال السنوات الثلاث الماضية فلا يمكن أن يقوم سلام له صفة الاستقرار والدوام دون مشاركة جمهورية الصين الشعبية وشعبها الذى يضم ٧٥٠ مليون شخص ، ولذلك فقد أخذت على عاتقى القيام بمبادرات فى عدة مناطق لنفتح الباب أمام علاقات طبيعية بين بلدينا ، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف أرسلت الدكتور كيسنجر مساعدى لشئون الأمن القومى الى بكين خلال جولته الأخيرة لاجراء محادثات مع شوان لاي رئيس الوزراء . وسيذاع البيان الذى سأقرأه عليكم الآن فى الولايات المتحدة والصين فى الوقت نفسه :

أجرى شوان لاي رئيس الوزراء والدكتور هنرى كسنجر مساعداً الرئيس نيكسون لشئون الأمن القومى محادثات فى بكين فى الفترة من ٩ الى ١١ يولييه ١٩٧١ . .

ولما كان شوان لاي رئيس الوزراء على علم برغبة الرئيس نيكسون فى زيارة جمهورية الصين الشعبية فان رئيس الوزراء قد وجه الدعوة

نيابة عن حكومة الصين الشعبية الى الرئيس نيكسون لزيارة الصين في التاريخ المناسب قبل مايو ١٩٧٢ • وقد قبل الرئيس نيكسون الدعوة بسرور •

ويهدف اجتماع قادة الصين والولايات المتحدة الى محاولة اعادة العلاقات بين البلدين الى سيرتها الطبيعية وكذلك لتبادل الآراء حول المسائل التي تهم الجانبين •

ومضى الرئيس نيكسون يقول :

وانتظارا للتكهنات الحتمية التي ستثيرها اذاعة هذا النبأ ، فانتزع أود أن أضع سياستنا في أوضح اطار ، فان العمل الذي قمنا به من أجل اقامة علاقات جديدة مع جمهورية الصين الشعبية لن يكون على حساب أصدقائنا القدامى •

وليس ذلك العمل موجهاً ضد أية دولة أخرى لأننا نريد اقامة علاقات صداقة مع جميع الدول • ويمكن لأي دولة أن تكون صديقة لنا دون أن تصبح عدواً لأي دولة أخرى • • لقد قمت بهذا العمل لاقتناعي العميق بأن جميع الدول سوف تستفيد من تخفيف التوتر واقامة علاقات أفضل بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية •

وبهذه الروح سوف أقوم بتلك الرحلة التي آمل أن تصبح رحلة من أجل السلام • • سلام ليس من أجل جيلنا فحسب ولكن من أجل الأجيال القادمة على هذه الأرض التي نتقاسمها مع شعوب العالم الأخرى •

كان النبأ مدعاة لذهول ولكنه ذهول مقرون بالآمل • ولعل خير تعبير عن المسألة وان كان بعد الاعلان عن الزيارة بشهور ، هو ما قاله المعقب العالمي والترليمان في حديث أجراه معه رونالد ستيل (١) :

« ان الاتصال بالصين الذي أسفر عن الدعوة هو حقا حادث تاريخي عظيم • انه واحد من أكبر حالات قلب السياسة والتي أعرفها في التاريخ ، حبت أقوى بلد في العالم وأكبر بلد في العالم سكانا قد غيرا تماما دورهما ، كل منهما ازاء الآخر •

(١) ذي هيرالد تريبيون في ١١/١٠/١٩٧١ •

ان نتائج ذلك سوف يستغرق ظهورها وتأثيرها وقتا طويلا ،
ولا يمكن التنبؤ بها الآن . ولكن عندما يكون لديك عالم مقسم الى اثنين
ثم تغيره الى عالم مقسم الى أربعة - الصين ، الاتحاد السوفييتى ،
الولايات المتحدة ، اليابان - فان هذا سوف تتولد عنه نتيجة مختلفة
تماما .

ان مجرد التوجه الى الصين والاستعداد لقبول الدعوة ، هو فى حد
ذاته اعتراف بخطأ ضخم ارتكبته الولايات المتحدة فى بداية الحرب
الباردة . ذلك عندما انحرفنا عن المذهب الأمريكى القديم وهو أن
الحكومة التى نعتزف بها ، سواء أحببناها أو لم نحبها ، هى الحكومة
التي تحكم البلد . هذا الخطأ كانت له نتائج هائلة ، اذ نظرا لأننا اتخذنا
قرار معاملة جمهورية الصين الشعبية على أنها عدو ، عندئذ قدمنا عددا
كبيرا من الوعود والالتزامات لتنفيذ ذلك القرار - مثل السياسة مع
تايوان ومختلف المعاهدات والضمانات التى نثرناها حول الجانب
الشرقى من الباسفيك » .

والواقع أيضا أن ماتقرر على ما جاء فى البيان ، يعتبر خروجا على
السوابق ، فلعله لا توجد سابقة فى العصور الحديثة عن رئيس دولة يزور
بلدا لا توجد بينهما علاقات دبلوماسية ، وكذلك خرج شوان لاي ونيكسون
على السوابق اذ يتفاوضان على أعلى مستوى حول موضوع اقامة العلاقات
الدبلوماسية .

رد الفعل فى الاتحاد السوفييتى :

الذى يهم حقيقة بهذا الصدد هو رد فعل الاتحاد السوفييتى
بوجه خاص . ففى رسالة نشرتها التايمز اللندنية بتاريخ ١٧ يوليه
لمراسلها فى موسكو دافيد بونافيا ، يقول ان الاعلان شىء كانت الحكومة
السوفييتية تتوجس منه خيفة سنوات عدة ، وأن فجائيته سوف تحول
الخوف الى غضب شديد ولكنه كظيم . ومنذ عامين نشرت دراسة فى
موسكو تنبأت بأن الولايات المتحدة سوف تتحرك نحو تخفيف التوتر مع
يكين عن طريق الدبلوماسية السرية طالما تظل الصين معادية للاتحاد
السوفييتى .

ويقول المراسل ان تصور السوفييت للموقف الاستراتيجى هو هذا :
الصين فى حد ذاتها ليست تهديدا خطيرا فى الواقع للامن السوفييتى ،
لان قادتها ليسوا حريصين على المخاطرة بالتعرض للابادة ولا يمكنهم سد
ثغرة الأسلحة . والصدقة الأمريكية لن تغير بصورة جذرية توازن الأسلحة
الغوية الاستراتيجية ووسائل نقلها . « أن الأمر المفجع بالنسبة الى روسيا
ليس هو ما سوف تكون عليه الصين فى المستقبل ، ولكنه ما كان يمكن أن تكون
عليه لولا الشقاق الذى جعلها تفلت من اليد . ان صينا موالية للسوفييت
كانت ستكون المصدر الرئيسى الذى يزود روسيا باللحم والسلع
الاستهلاكية ، وسوقا لا قرار لها تستوعب فائض التكنولوجيا والمصانع
السوفييتية واحتياطيا للمشاة لا ينفذ فى حالة حرب ، وقاعدة بحرية
للتسلط على جنوب شرقى آسيا والباسفيك ، وبرهانا لآسيا وأفريقية على
أن موسكو هى الصديق الصدوق للشعوب غير البيضاء » (١) .

وتناول فيكتور زورزا الخبير فى شئون العالم الشيوعى بوجه عام
وفى الاتحاد السوفييتى بوجه خاص ، الموضوع نفسه (٢) ، فقال ان
الصمت الكثيف الذى التزمه الكرملين يخفى قلقا يقرب من الخوف
الحقيقى مما قد يأتى به المستقبل . لقد نشر النبا فى موسكو مع تعمد
حذف تأكيد نيكسون بأن الاتجاه الجديد فى العلاقات الأمريكية مع الصين .
ليس موجها ضد أى شعب آخر .

وتابع الكاتب عرض نظريته هذه فيقول ان الكرملين قلل من شأن
التأكيد المشار اليه ، وذلك فى تعليقاته على دبلوماسية البنج بنج ، فمجلة
نيوتايمز السوفييتية راحت فى أعقاب رحلة فريق تنس الطاولة ، توحى
بأن هذا سوف يمكن الولايات المتحدة من تحويل اهتمامها ومواردها من
الشرق الأقصى الى « الأقاليم التى تتمكن فيها من مواجهة الاتحاد
السوفييتى - أقاليم مثل البحر المتوسط وأوربا » ، وقالت المجلة ان هذا
يعكس أمل الدوائر الأمريكية التى تريد منع تسوية لصراع الشرق الأوسط ،
وعرقلة ترتيب الأمن الأوروبى ، واعادة العالم الى حافة الحرب » . ان

(١) من مقال ريتشارد سكوت فى صحيفة الجارديان بتاريخ ١٧ يوليه ١٩٧١

(٢) الجارديان بتاريخ ١٧ يوليه ١٩٧١ .

التعارب يمكن أن يحرر قوات صينية موزعة الآن ضد تهديد أمريكي ممكن
أن يحدث ، ولكن يعاد توزيعها ضد روسيا ، وهذا يقرب من « أحياء
الخطط القديمة لتطويق الاتحاد السوفييتي » .

وفى رأى زورزا أن القادة السوفييت يعتقدون ، صوابا أو خطأ ،
أن الصين الماوية تشكل تهديدا لأمن الاتحاد السوفييتي ، وخاصة فى
الأجل الطويل ، أكبر مما تشكله الولايات المتحدة مع كل ما تملكه من
الصواريخ . ويعتقدون فضلا عن ذلك أن الصين والولايات المتحدة يمكن
أن يشتركا فى تصيد الاتحاد السوفييتي ، سواء عن تدبير أو بالاتفاق
السلبى ، وخاصة خلال أزمة دولية مفاجئة .

ويختم الكاتب مقاله : « لكن قد يستقبلون اعلان الرئيس نيكسون
بوجه باسم ، ويرحبون علانية بالتقارب بين أمريكا والصين ، ولكنهم فى
أعماق قلوبهم فى غاية الخوف - ولن ينقضى وقت طويل قبل أن تبدأ
تصرفاتهم ازاء الولايات المتحدة بدلا من ازاء الصين ، تعكس شيئا من
خوفهم » .

ولم يقف الاتحاد السوفييتي ساكنا ازاء هذا التطور الجديد فى
العلاقات الأمريكية - الصينية ، فقام بحملة دبلوماسية واسعة النطاق
تمثلت فى زيارات قام بها قادته الى عدد من بلاد العالم كفرنسا وكندا
مثلا . ثم وقع معاهدة صداقة وتعاون مع الهند ، وترتب عليها وعلى
تمزيق أوصال باكستان ، أن زاد نفوذه فى جنوب آسيا الى حد كبير .
ودلت زيارة غير متوقعة قام بها وزير الخارجية جروميكو الى اليابان فى
يناير ، على أن الروس أرادوا أن يروا اذا كان يمكن أن تصبح ثقلا مضادا
للصين فى شرقى آسيا ، يمكن الاعتماد عليه ، وخلال زيارة قام بها
رئيس وزراء أفغانستان الى موسكو فى مارس ، أعاد كوسيجين الاقتراح
السوفييتي الخاص بتكوين منظمة للمحافظة على الأمن فى آسيا (١) .

« ولكن حتى اذا كان القادة السوفييت مهتمين بتكوين حجر صحى
Cordon Sanitaire ، حول حدود الصين ، فلا يمكن أن يهريوا من »

Nixon' Ghina Pilgrimage, by Rod.rick Mac
Farquhar The World Today, April 1972, 159-160)

منطق العلاقة الصينية الأمريكية النامية ، فيجب على موسكو أن تسعى الى التفاهم مع بكين .

خلال العقدين الماضيين كانت للاتحاد السوفييتى الميزة على كل من أمريكا والصين ، هى كونه الوحيد بين الثلاثة الذى له علاقة عمل مع الاثنين الآخرين . والآن ، ولأول مرة ، فان الأمريكيين هم الذين يقفون فى ذلك الموقف . ومع تزايد القوة النووية الصينية بالتدريج وامكانية بروز مثلث من القوى الأعظم فان الصلة الأمريكية مع الصين تعطىها وزنا دبلوماسيا ازاء الاتحاد السوفييتى . ولا تستطيع موسكو مقاومة هذا ؛لا بأن تعود فتنشئ علاقة عمل مع بكين . . « (١) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل راحت موسكو تنتهج خطا يؤمن ظهرها فى أوروبا ، وكانت النتيجة أن دبت الحياة فجأة فى مباحثات الدول الأربع حول برلين الغربية ، وتم التوقيع على الاتفاق الخاص بهذا الشأن ، كما عملت فى الوقت نفسه على تشديد حدة الدعوة الى عقد مؤتمر للأمن الأوروبى .

لكن أهم خطوة دبلوماسية قطعها الاتحاد السوفييتى كانت بغير شك عندما أعلن الرئيس نيكسون فى ١٢ أكتوبر ١٩٧١ أنه سيزور موسكو فى النصف الثانى من مايو ١٩٧٢ لاجتماع قمة مع القيادة السوفيتية ، وكان ذلك بناء على الدعوة التى وجهها اليه أندريه جروميكو .

نيكسون فى الصين :

وأخيرا ، فى ٢١ فبراير ١٩٧٢ وصل الرئيس الأمريكى الى الصين ، وكان أهم ما استرعى النظر التحفظ الذى شاب استقبال القادة الصينيين له . وأعربت الديلى تلجراف البريطانية (٢/٢٢) عن أسفها لرد الفعل الذى صدر من جانب الهند ، وقالت انه من المؤسف أن تعبر السيدة غاندى عن خوفها من أن تشكل الولايات المتحدة والصين مجموعة ضغط جديدة تحاول أن تفرض ارادتها على الدول الآسيوية ، وذلك برغم التحالف العسكرى السوفييتى - الهندى وبينما لا يزال انتصارها على باكستان ماثلا فى الأذهان . وأضافت الصحيفة أنه لا معنى لأن تدعى انديرا غاندى من جانبها أنها تخشى وقوع عدوان أمريكى على الهند أنه أن تساند

(١) المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

الولايات المتحدة عدولنا صينيا على الهند . على العكس فان تطويق الصين عن طريق الاتحاد السوفييتى فى المحيط الهندى ، يمثل أحد العوامل التى تكمن وراء التقارب الصينى - الأمريكى .

غير أن التحفظ الذى أشرنا اليه سرعان ما حل محله اهتمام واضح من جانب أجهزة الاعلام الصينية بأنباء الزيارة ، فلو حظ أن راديو بكين ، إذاع معظم ما نشرته صحيفة الشعب من أخبار تتصل بالزيارة ، واستدل المراقبون من هذا على أن حكومة بكين تعمل على أن يدرك كل من فى الصين مدى الأهمية التى تعلقها على هذا الحدث ، وهذا الموقف يختلف بكل الاختلاف عن الاتجاه الذى سارت فيه صحيفة الشعب وردده راديو بكين عندما كان نيكسون فى طريقه الى الصين ، حيث تعرض حينذاك للهجوم بسبب تصريحه الذى قال فيه ان السعى لاقامة علاقات طبيعية مع الصين لن يكون على حساب الأصدقاء القدامى للولايات المتحدة . وفى رأى الديلى تلجراف (٢/٢٣) أنه يبدو أن ما قاله نيكسون فى محادثاته مع قادة الصين فى الاجتماعات الأولى معهم قد أشاع السرور فى نفوسهم اذا كان هذا التحول الاعلامى المفاجئ يعتبر معيارا لذلك .

ولقد تساءلت التايمز (٢/٢٢) : ما الدوافع - المحلية والدبلوماسية - التى حملت الحكومة الصينية على احاطة علاقاتها الجديدة التى لم تتحدد معالمها بعد مع الولايات المتحدة ، بمثل هذه الهالة من الدعاية ؟ وما الآمال والحماس والتوقعات السياسية التى تكمن وراء الفضول الهائل الذى استبد بالشعب الصينى ؟ وتضمنت صحيفة الجارديان الصادرة فى اليوم نفسه ، ما يمكن اعتباره جوابا على هذه التساؤلات وأمثالها ، فقالت ان التغطية الاعلامية ما هى الا اعلان للشعب الصينى ببدا عهد جديد فى العلاقات الصينية - الأمريكية .

وتساءل ماكس فرانكل (١) أيضا عن الدوافع - سواء الداخلية أو الدبلوماسية - التى حدثت بحكومة بكين الى استعراض علاقاتها الجديدة والتى لم تكن قد تحددت صورتها بعد مع الولايات المتحدة ، بمثل هذا الحماس المفاجئ ، حتى أنه لم يعد يكفى أن يقال ان قادة الصين أرادوا

(٣) دى هيرالد تريبيون بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٧٢ .

استغلال الزيارة لخدمة أغراضهم فى الخارج ، وهى أولا التقليل من شأن دعاوى الاستقلال التى تطلقها حكومة الصين الوطنية ، وهى ثانيا أن يشعر المنافسون فى الاتحاد السوفييتى بمزيد من القلق تجاه العلاقات الجديدة بين واشنطن وبكين .

ويقول الكاتب المشار اليه انه يبدو أن استقبال الصين للرئيس نيكسون يمثل إشارة رسمية الى أن الولايات المتحدة لم تعد العدو الرئيسى لبكين ، وربما لم تعد تذكر فى عداد الأعداء على الاطلاق . وذلك يجعل الاتحاد السوفييتى بمثابة الخطر الرئيسى من وجهة نظر الصين . وربما أدى ذلك بدوره الى احداث تغيير هام فى الاستثمار وفى نوعية السلاح الصينى الذى كان يزود نفسه بأكثر الأنواع تعقيدا وتقدما باعتبار أن ذلك موجه ضد الولايات المتحدة ، وربما تتجه الصين الآن الى الصناعات الثقيلة التقليدية التى تظهر الحاجة اليها لتوفير نظام دفاعى فعال ضد الروس .

البيان الصينى - الأمريكى المشترك :

وانتهت الزيارة التاريخية بصدور بيان مشترك نورد هنا نصه كاملا :

(أ) قام الرئيس نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بزيارة لجمهورية الصين الشعبية بناء على دعوة من شوان لاي رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية فى الفترة من ٢١ الى ٢٨ فبراير ١٩٧٢ . وكان يرافق الرئيس فى زيارته السيدة قرينته ووليام روجرز وزير الخارجية والدكتور هنرى كيسنجر مستشار الرئيس وبعض الشخصيات الرسمية الأمريكية الأخرى .

(ب) والتقى الرئيس نيكسون بالرئيس ماوتسى تونج رئيس الحزب الشيوعى الصينى فى ٢١ فبراير وتبادل الزعيمان وجهات النظر بشكل جاد وصريح حول العلاقات الصينية - الأمريكية وحول الشؤون العالمية .

(ج) وجرت أثناء الزيارة مناقشات موسعة وجادة وصريحة بين الرئيس نيكسون وشوان لاي حول اقامة علاقات طبيعية بين الولايات

المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية . . وحول الموضوعات
الآخري التي تهم الطرفين . كما أجرى ويليام روجرز وزير
الخارجية الأمريكى وشى بنج وزير الخارجية الصينى محادثات
فى نفس الاطار .

(د) وقام الرئيس نيكسون ومرافقوه بزيارة بكين وبعض المواقع الثقافية
والصناعية والزراعية وتوجهوا كذلك الى هانج شو وشنغهاى حيث
شاهدوا بعض الأماكن الهامة بينما كانوا يواصلون مناقشاتهم مع
الزعماء الصينيين .

(هـ) وقد رأى زعماء جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية
أن مثل هذه المناسبة كانت مفيدة ليعرض فيها كل منهم على الآخر
وجهات نظره حول المسائل المتنوعة بعد سنوات طويلة مضت دون
اتصال بينهما . واستعرض الطرفان الموقف الدولى الذى يشهد
الآن تغيرات هامة وتحولات كبرى وعرض كل منهما مواقفه
ووجهات نظره .

(و) وصرح الجانب الأمريكى بأن السلام فى آسيا والسلام فى العالم
يتطلبان جهودا من أجل تخفيف التوتر القائم واستئصال الأسباب
الجذرية للصدام . وستعمل الولايات المتحدة من أجل سلام عادل
ومؤكد . عادل لأنه يلبي تطلعات الشعوب والأمم نحو الحرية
والتقدم ومؤكد لأنه يلغى خطر العدوان الخارجى وتساند الولايات
المتحدة الحرية الفردية والتقدم الاجتماعى لجميع شعوب العالم
بعيدا عن أى ضغط أو تدخل خارجى . والولايات المتحدة مقتنعة
بأن الجهد من أجل تخفيف التوتر يؤدي الى تحسين العلاقات بين
البلدان ذات العقائد المختلفة من أجل انهاء أى صدام أو سوء فهم
ينتج عن ذلك . ويجب أن تقوم العلاقات بين البلاد على أساس
الاحترام المتبادل وأن تكون لديها الرغبة فى المنافسة السلمية بحيث
تكون النتيجة هى الحكم الوحيد . ولا يجب ان يدعى أى بلد
العصمة من الخطأ ويجب أن يكون كل بلد مستعدا لمراجعة مواقفه
من أجل الصالح المشترك .

(ز) وأشارت الولايات المتحدة الى انه يتعين السماح لشعوب الهند الصينية أن تقرر مصيرها وحدها دون ما تدخل أجنبي . ولقد كان هدف الولايات المتحدة الأساسى دائما هو الحل الذى يقوم على التفاوض كما أن الاقتراح ذى النقاط الثماني الذى قدمته جمهورية فيتنام والولايات المتحدة فى ٢٧ يناير الماضى يعد خطوة نحو تحقيق هذا الهدف .

(ح) وتنوى الولايات المتحدة عند الاتفاق فى التوصل الى تسوية يتم التفاوض عليها سحب كل قواتها الأمريكية نهائيا من المنطقة تحقيقا لهدف تقرير المصير لكل واحدة من دول الهند الصينية .

(ط) وستحافظ الولايات المتحدة على علاقاتها الوثيقة مع جمهورية كوريا وستستمر فى مساندتها كما تؤيد الولايات المتحدة جهود جمهورية كوريا فى بذل المساعى من أجل تخفيف حدة التوتر وتدعيم الاتصالات داخل شبه الجزيرة الكورية . وتعلق الولايات المتحدة أكبر أهمية على علاقاتها الودية مع اليابان وستستمر فى تطوير العلاقات الوثيقة القائمة بينهما .

(ى) وترى الولايات المتحدة تطبيقا لقرار مجلس الأمن فى ٢١ ديسمبر ١٩٧١ أن يظل اطلاق النار سارى المفعول بين الهند وباكستان وأن تنسحب القوات العسكرية الى أراضيها والى ما وراء خط ايقاف اطلاق النار فى جامو وكشمير وتساند الولايات المتحدة حق شعوب جنوبى آسيا فى صنع مستقبلها فى سلام وبعيدا عن التهديدات العسكرية ودون أن تصبح المنطقة ميدانا للتنافس بين الدول الكبرى .

(ك) وأعلن الجانب الصينى . . أنه طالما أن هناك قمعا فهناك مقاومة . والدول تريد الاستقلال والأمم تريد الحرية والشعب يريد الثورة وهو اتجاه التاريخ الذى لا يقاوم وينبغى أن تكون كل الدول صغراها وكبراهها على قدم المساواة . ولا ينبغى أن تعيش فى رعب من الدول الكبرى . وألا ترهب الدول القوية الدول الضعيفة ولن تكون الصين دولة عظمى على الاطلاق وستظل تعارض سياسة السيطرة والقوة أينما كانت .

(ل) وقال البيان / ويعلن الجانب الصينى تأييده يحزم لنضال جميع الشعوب والأمم المقهورة من أجل الحرية والتحرر وأن لشعوب جميع الدول الحق فى أن تختار نظمها الاجتماعية وفقا لرغباتها الخاصة والحق فى صيانة استقلال وسيادة ووحدة أراضي بلادها والوقوف فى وجه جميع أشكال العدوان والتدخل والسيطرة والتخريب الخارجية وأنه ينبغى أن تعود جميع القوات الأجنبية الى بلادها .

(م) ويعرب الجانب الصينى عن تأييده التام لشعوب فيتنام ولاوس وكمبوديا فى جهودها من أجل تحقيق أهدافها وتأييده لاقتراح الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية ذى النقاط السبع وكذلك لدراسة المشكلتين الرئيسيتين فى هذا الاقتراح خلال شهر فبراير الحالى كما يعلن الجانب الصينى تأييده للبيان المشترك الذى أصدره مؤتمر القمة لشعوب الهند الصينية .

(ن) وأكد البيان أن / الصين تؤيد بقوة الاقتراح ذا النقاط الثمانية الذى قدمته حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يوم ١٢ أبريل ١٩٧١ والذى يستهدف توحيد شطرى كوريا بالطرق السلمية .

(س) كذلك تعارض / الصين بشدة بعث وتدعيم النزعة العسكرية اليابانية . ولكنها تساند بقوة رغبة الشعب اليابانى فى اقامة دولة مستقلة ديمقراطية محبة للسلام ومحايدة . كذلك أوضح الجانب الصينى بقوة أنه ينبغى على كل من الهند وباكستان أن يسحبا فورا . . وفقا لقرارات الأمم المتحدة قواتهما من أراضي الدول الأخرى الى خط وقف اطلاق النار عند جامو وكشمير . كما تساند الصين بقوة الحكومة والشعب الباكستانى فى نضالهما من أجل حماية استقلال باكستان وسيادتها . كذلك تؤيد الصين سكان جامو وكشمير فى نضالهما من أجل حصولهما على حق تقرير المصير .

(ع) وهناك اختلافات جوهرية بين الصين والولايات المتحدة بالنسبة لنظمهما الاجتماعية وسياستهما الخارجية . ومع ذلك يتفق الطرفان على أن تتمكن البلاد بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية من اقامة علاقاتها على أساس احترام السيادة والتكامل الاقليمى لجميع الدول وكذلك عدم الاعتداء ضد الدول الأخرى وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى والمساواة فى المكاسب المتبادلة والتعايش السلمى .

(ف) ويجب تسوية الصدامات الدولية على أساس هذه المبادئ دون اللجوء الى استخدام أو التهديد بالقوة . والولايات المتحدة والصين الشعبية على استعداد لتطبيق هذه المبادئ في علاقاتهما المتبادلة . وبمراعاة هذه المبادئ في العلاقات الدولية ، يصرح الطرفان أن :

١ - أى تقدم نحو اقامة علاقات طبيعية بين الصين والولايات المتحدة هو فى صالح جميع البلاد .

٢ - كلا الجانبين يود تخفيف خطر الصدام المسلح الدولى .

٣ - لا يجب على أى من الجانبين أن يعمل على اقامة السيطرة فى منطقة آسيا والمحيط الهادى ويعلن كل من الجانبين معارضته لجهود أى بلد آخر أو أى مجموعة من البلاد لاقامة مثل هذه السيطرة .

٤ - كلا الجانبين ليسا على استعداد للتفاوض باسم طرف ثالث أو عقد اتفاقات مع الجانب الآخر تكون موجهة ضد الدول الأخرى .

٥ - ويرى كل من الجانبين أن اتفاق أى من القوى العظمى مع قوة عظمى أخرى ضد بلاد أخرى وأن قيام القوى العظمى بتقسيم العالم الى مناطق نفوذ يعتبر ضد مصالح شعوب العالم .

(س) وقد بحث الطرفان الخلافات الخطيرة المزمدة بين الصين والولايات المتحدة ويؤكد الجانب الصينى موقفه . . وهو أن مسألة تايوان مسألة أساسية تشكل عقبة أمام عودة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الى الحالة الطبيعية وان حكومة جمهورية الصين الشعبية هى الحكومة الشرعية الوحيدة للصين . وأن تايوان اقليم صينى انضم الى الوطن الأم منذ زمن بعيد . وأن تحرير تايوان مسألة داخلية صينية ليس لأية دولة أخرى الحق فى التدخل فيها . وأن كل القوات والمنشآت العسكرية يجب أن تسحب من تايوان . وأن الحكومة الصينية تعارض بحزم كل الأعمال التى تهدف الى خلق ، صين وتايوان ، أو ، صين وحكومتين ، أو دولتين لصين ، أو تايوان المستقلة ، أو مايؤيد أن وضع تايوان يجب تحديده .

(ق) وأعلن الجانب الأمريكي أن الولايات المتحدة تعترف بأن كل الصينيين على جانبى خليج تايوان يؤيدون وجود دولة واحدة للصين وأن تايوان جزء من الصين وأن حكومة الولايات المتحدة لا تطعن فى هذا الموقف .

(ر) ويقول البيان : ويؤكد الجانب الأمريكى - من جديد - حرصه على أن تسوى مشكلة تايوان بطريقة سلمية وأن يتم ذلك بواسطة الصينيين أنفسهم ومن هذه الزاوية يؤكد الجانب الأمريكى أن هدفه النهائى هو سحب جميع القوات والمنشآت العسكرية من تايوان . وفى انتظار تحقيق هذا الهدف سيعمل الجانب الأمريكى على أن يخفض تدريجيا عدد قواته ومنشآته العسكرية فى تايوان كلما خفت حدة التوتر فى المنطقة .

(ش) ويتفق الجانبان على أنه من المرغوب فيه العمل على توسيع نطاق التفاهم بين الشعبين . ومن أجل ذلك تناول الجانبان فى مناقشاتهما عدة مجالات محددة مثل العلم والتكنولوجيا والثقافة والرياضة والصحافة وهى كلها مجالات تعود للاتصالات وعمليات التبادل التى تجرى بشأنها بالفائدة على الجانبين .

(ص) ويتعهد كل جانب بتسهيل نمو هذه الاتصالات والمبادلات بأقصى قدر ممكن .

(ض) ويرى الطرفان أن التجارة الثنائية مجال آخر يمكن أن يحقق الفوائد المتبادلة . . ويتفقان على أن العلاقات الاقتصادية القائمة على قدم المساواة والمصلحة المشتركة هى لصالح شعوب البلدين . ويتفقان أيضا على تيسير التنمية التدريجية فى التجارة بين البلدين .

(ط) ويتفق الطرفان على أن يظلا على اتصال مع بعضهما بشتى الوسائل بما فى ذلك إيفاء ممثل أمريكى على درجة كبيرة الى بكين من وقت لآخر لأجراء المشاورات الهامة من أجل تدعيم العلاقات الطبيعية بين البلدين ومواصلة تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة .

(غ) ويعرب الطرفان عن الأمل فى أن تؤدى الفوائد المستمدة من هذه الزيارة الى آفاق جديدة للعلاقات بين البلدين . . ويعتقدان أن العودة

(٢٠ - العلاقات السياسية)

بالعلاقات بينهما التي التحالة الطبيعية ليست في صالح الشعبين الأمريكي والصيني فحسب بل وتساهم أيضا في تخفيف حدة التوتر في آسيا وفي العالم . ويعرب الرئيس نيكسون والسيدة قرينته والوفد الأمريكي عن شكرهم لكرم ضيافة حكومة وشعب جمهورية الصين الشعبية ..

كلمة نيكسون :-

في المأدبة التي أقيمت في شنغهاي (١) ألقى الرئيس نيكسون كلمة قال فيها :

« لقد غير هذا الأسبوع وجه العالم » . وبعد أن أشار إلى أن البيان تضمن نقاطا من الاتفاق وأخرى من الخلاف أكد قائلا « ولكن ما قلناه في هذا البيان ليست له أهمية ما سوف نقوم به خلال السنوات المقبلة وهو إقامة جسر بين البلدين اللذين تفصل بينهما مسافة تبلغ ٢٨٠٠٠ كيلو متر ، وذلك يعد عداء ظل بفصل بيننا في الماضي طوال اثنين وعشرين عاما . وما قلناه اليوم يعنى أننا سنقوم ببناء هذا الجسر » .

وأضاف الرئيس الأمريكي أن مباحثاته مع ماوتسى تونج في أول أيام الزيارة ، ومباحثاته مع شوان لاي وغيره من المسؤولين ، قد اتسمت بالصراحة والأمانة والتصميم ، وبصفة خاصة بالاحترام المتبادل .

وأكد بقوة : « ونحن نضم صوتنا - نحن الشعب الأمريكي - إلى صوت الشعب الصيني في تأييد المبدأ القائل بأن شنغهاي أو أى جزء من الصين أو أية دولة مستقلة في العالم لن يتعرض على الإطلاق لأية سيطرة أجنبية أو أى احتلال أجنبي » وأضاف : « وابتداء من مساء اليوم أصبح الشعبان الصيني والأمريكي يمسكان بمستقبل العالم بين أيديهما .. وحيث أننا نفكر في هذا المستقبل ففي استطاعتنا على ما نعتقد ، أن نبني عالما جديدا .. عالما يخيم عليه السلام ، عالما يسوده العدل ، عالما تتمتع فيه جميع الشعوب باستقلالها » ..

ومضى نيكسون يقول : « وأن السير بهذا العمل في طريق النجاح ليتطلب ما هو أكثر من مجرد كلمات ومجرد حروف يتضمنها بيان » ،

(١) لمناسبة اختتام زيارته إلى الصين .

قالكلمات والحروف ليست الا بداية ، ولكن العمل الذى سينتج عنها يجب أن يكون متمشيا مع الروح التى سادت مباحثاتنا . . واذا ما استطعنا أن نعمل معا فوق أرض مشتركة تتيح لنا أن نقيم عليها جسرا يصل بيننا ، وأن نشيد فوقها عالما جديدا ، فسوف تتطلع الأجيال المقبلة الى الشوط الذى قطعناه وتشكرنا على هذا اللقاء الذى أجريناه خلال الأسبوع الماضى . فليكن الشعب الصينى والشعب الأمريكى العظيمان جديرين بهذه الآمال وبهذه المثل العليا فى العالم من أجل السلام والعدل والتقدم للجميع . » . وأدلى كيسنجر بتصريحات قال فيها ان البيان يعد محاولة لاقامة اتصالات طويلة المدى للتوصل الى تحقيق تفهم مباشر بينهما والبدء فى نظام من شأنه أن يؤدى الى تدعيم العلاقات بين البلدين . وأضاف أنه حتى لو أن أمريكا والصين كانتا قد اتفقا على اقامة اتصالات دبلوماسية دائمة سواء عن طريق دولة ثالثة أو عن طريق زيارات دورية يقوم بها موظف أمريكى كبير لبكين فلن تكون هناك بعثة دبلوماسية للصين الشعبية فى واشنطن طالما هناك تمثيل للصين الوطنية بها .

نظرة الى البيان المشترك :

لعل البيان المشترك يختلف عن أمثاله التى تصدر فى أعقاب اللقاءات الدولية ، من ناحية أنه فيما يتعلق بالنقاط موضع الخلاف والتى لم يتمكن الجانبان بعد من التفاهم بشأنها ، راح كل منهما يشرح مواقفه منها . كذلك يمكن أن نلمس فيه قدرا من الاتهام والغموض ، وربما كان هذا هو الذى حمل بعض المسئولين فى الدول الأخرى ، وفى الاتحاد السوفييتى يصفة خاصة ، على الظن بأن الجانبين قد اتفقا على مسائل معينة لم يكشف عنها البيان .

وبعد صدور البيان راح نقاد الرحلة بجملتها يتساءلون : ماذا وراءه؟ وقال أنصارها : لم يكن فى الامكان أن يكون خيرا من هذا . « كلا الفريقين أخفق فى أن يرى أن أهم شىء بصدد تلك الرحلة هو أنها رتبت وتمت . فقد تقابل قادة الصين وأمريكى وتحديثوا بعد اثنين وعشرين عاما من العداء الذى لايلىن . كانت بداية حوار صينى - أمريكى حقيقى ، أى كانت على حد قول نيكسون ، بداية عملية طويلة من بناء الجسور (١) .

(١) رودريك ماك فاركهار ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ .

كانت أعقد مشكلة فى المباحثات هى المتعلقة بمصير تايوان . غير أن الحقيقة الكامنة وراء عبارات البيان المشترك ، هى أن هذه المشكلة سوف تنتهى فى نهاية الأمر ولصالح بكين . لقد أعاد الصينيون تأكيد موقفهم من المشكلة ، وصيغ الرد الأمريكى بدقة الى حد ما ، ولكنه يعتبر تقدما بالقياس الى الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة منذ نشوب الحرب الكورية والذى حددته الرئيس ترومان فى ٢٧ يونيو ١٩٥٠ بأن تقرير وضع تايوان المستقبل « يجب أن ينتظر استعادة الأمن فى الباسفيك ، وعمل تسوية سلام مع اليابان ، أو نظر الموضوع من جانب الأمم المتحدة » . بل إنه تجاوز كثيرا الموقف الذى لخصه كيسنجر فى نوفمبر ١٩٧١ عندما قال للصحفيين « من رأينا أن العلاقة المستقبلية بين الجمهورية الشعبية وتايوان يجب أن ترسم بين تايوان والجمهورية الشعبية » .

وقدم الأمريكيون تنازلا آخر بشأن تايوان ولكنه تنازل ظاهرى أكثر منه حقيقى . لقد أكدوا هدفهم النهائى فى سحب جميع قواتهم ومنشآتهم العسكرية وتعهدوا بالعمل فى هذه الأثناء على خفضها بالتدريج كلما خف التوتر فى المنطقة . ولكن هذا التعهد يعكس سياسة نيكسون بصدد آسيا التى تضمنها « مذهب جوام » وهى العمل على سحب القوات الأمريكية تدريجيا من القارة . فضلا عن ذلك فالقوات الأمريكية فى الجزيرة لا يتجاوز عددها ٩٠٠٠ ولا علاقة لها بالدفاع عن تايوان .

وربما كان التنازل الوحيد الذى قدمه الصينيون بصدد هذه المشكلة هو أنهم - على خلاف عاداتهم - لم ينددوا بمعاهدة الدفاع بين تايوان والولايات المتحدة ، وبالمقابل لم يعد الأمريكيون التأكيد جريا على عاداتهم - بأنهم لن ينقضوها أو يتخلوا عنها .

وإذا طرحنا مشكلة تايوان جانبا فان الطرفين حقا بعض التقدم فى العلاقات بينهما ، فوافقا على أن من المرغوب فيه توسيع نطاق الاتصالات بين شعبيهما فى مجالات العلم والثقافة والرياضة والصحافة ، واتفقا كذلك على تنمية العلاقات التجارية بين البلدين وعلى إجراء مزيد من الاتصالات الدبلوماسية عن طريق سفيريهما لدى دولة ثالثة ، فرنسا مثلا .

وعمل الطرفان على طمأنة أصدقائهما . فأعاد الصينيون تأكيد تأييدهم لمواقف كوريا الشمالية وفيتنام الديمقراطية ؛ وفعل الأمريكيون

الشيء نفسه بالنسبة الى فيتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية ، وشددوا على أهمية علاقاتهم الودية مع اليابان . وأعلن الجانبان أنهما لن يكونا على استعداد للتفاوض نيابة عن أى طرف ثالث ؛ وقررا - ولعل فى أذهانهما الاتحاد السوفيتى - أن تواطؤ أى دولة كبرى مع دولة أخرى ضد بلد ثالث، هو عمل يتعارض مع مصالح شعوب العالم .

ولنا أن نسأل عن المكاسب التى حققها كل من الطرفين من هذا الذوبان للجليد . لقد كسبت الصين الحلول فى الأمم المتحدة محل تايوان التى طردت من المنظمة ؛ وارتفعت سمعتها ولهذا أثره فى الداخل والخارج ، اذ انتقل اليها رئيس أغنى دولة اقتصاديا وأقوى دولة عسكريا، وكسبت أن مشكلة تايوان سوف تحل لصالحها ، كما زادت قوة مركزها ازاء الاتحاد السوفييتى .

وبالنسبة الى نيكسون فقد زادت فرص إعادة انتخابه للرئاسة ، فقد أظهر استفتاء أجراه معهد جالوب فى مارس ١٩٧٢ أن ٥٦% ممن أدلوا بأرائهم ، يوافقون على الانجازات التى حققها الرئيس منذ انتخابه فى عام ١٩٦٨، وكانت هذه النسبة ٥٣%، ٤٩% فى فبراير ويناير على التوالى .

ويرى المراقبون أن الرئيس الأمريكى أراد أن يذهب الى موسكو ومعه ورقة يمكن أن يستغلها فى مباحثاته مع القادة السوفييت . كذلك فانه وقد قطع هذا الشوط فى التقارب مع الصين قد كسب قوة يمكن أن تكبح جماح الاتحاد السوفييتى ، وأن تردع أى خطر محتمل من جانب اليابان فى المستقبل .

والآن ننتقل الى بيان ما أثارته الرحلة من ردود فعل فى البلاد المختلفة .

ردود الفعل فى العالم :

تايوان : ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن الدوائر السياسية فى تايوان شعرت بالارتياح لأنها ترى فيه أن الأمريكيين أوفوا بالتزاماتهم تجاه الصين ، وأعرب المراقبون السياسيون فى تايبيه عن ارتياحهم لنص البيان الذى أعلن أن مشكلة تايوان يجب أن يحلها الصينيون أنفسهم بالوسائل السلمية .

ولكن حكومة فرموزا أصدرت فى اليوم التالى (٢/٢٨) اعلانا انتقدت فيه بعنف البيان الصينى - الأمريكى ، وتضمن النقاط الآتية :

١ - ان حكومة تايبيه هى « الحكومة الشرعية الوحيدة التى انتخبها شعب الصين » أما ما يقال لها حكومة بكين فليست سوى « جماعة متمردة ليس لها أى حق فى تمثيل شعب الصين » .

٢ - النظام الشيوعى هو العدو العام لجميع شعوب الصين ومصدر المتاعب لآسيا وللعالم بأسره .

ان الجهود التى تبذلها حكومة جمهورية الصين والشعب الصينى ، فى الداخل والخارج ، لقلب القانون الوحشى للنظام المشار اليه ، ليست أهدافها انقاذ الصين فحسب ، ولكنها بالمثل انقاذ آسيا والعالم .

٣ - ان مسألة فرموزا لن تحل الا عندما تكون حكومة جمهورية الصين ، وهى الحكومة الشرعية الوحيدة التى انتخبها كل شعب الصين ، قد نجحت فى مهمتها وهى اعادة غزو القسم القارى وتوحيد الصين وتخليص مواطنينا . وواضح أنه ليس هناك أى بديل .

٤ فيما يتعلق بالمبادلات المستقبلية ، التجارية والعلمية والثقافية ، والاتصالات السياسية بين بكين ووشنطن ، فان اعلان فورموزا يؤكد أن الدخول فى أمثال هذه الاتصالات والمبادلات مع النظام الشيوعى يقرب جدا من دعوة الذئاب الى دارك . وتؤكد وزارة الخارجية أن نتائج زيارة الرئيس نيكسون لبكين « تتعارض على طول الخط مع ماكانت تنتظره » وأن بلاد آسيا ومنطقة الباسفيك سوف تكون من أوائل الذين سيعانون من هذا الأمر .

٥ - وبدون أية اشارة الى وعد الولايات المتحدة بسحب قواتها بالتدريج من فورموزا ، أعادت حكومة تايبيه التذكير بشروط نص نشر فى تايبيه فى ١٧ فبراير الماضى تعتبر بمقتضاه كل اتفاق ولو لم ينشر ، لاغيا وباطلا اذا مس حقوق ومصالح جمهورية الصين .

الاتحاد السوفييتى :-

يحدثنا مراسل لوموند فى موسكو (١) بأن قرارا اتخذه فى أعلى المستويات بشأن خلاصة طيبة للبيان المشترك الصينى - الأمريكى ، وعهد بهذه المهمة الى وكالة تاس ، وهذه الخلاصة صحبتها عبارات تحليلية حاولت التزام قدر معين من الحيل . وكصيحة أمل يضع التحليل تأكيدا على أن الصينيين والأمريكيين أعلنوا معارضتهم لأية قوة ترغب فى فرض سيطرة على القارة الآسيوية وكذلك على الباسفيك .

ونشرت صحيفة تروود ، وهى لسان حال النقابات ، الى جانب البيان ، مقالا شديدا يبدو طبقا له أن الصين قررت مساندة « مذهب جوام » ، أى فتنمة الصراع الفينيتنامى حسب رأى واشنطن .

غير أن رد القفل الحقيقى من جانب موسكو أزاء التقارب الصينى - الأمريكى كان الصمت فى أول الأمر ، وهذا الصمت على ما يقول مراسل الصحيفة الفرنسية « يترجم فى آن واحد التحفظ والاعتدال والانتظار ، ولكنه يترجم أيضا حرجا معينا » . ويضيف أنه يبدو أن ثمة أسباب ثلاثة تكمن وراء ما يشعر به المسئولون فى الاتحاد السوفييتى من قلق :

١ - ربما يخفى البيان نقاط اتفاق لم يرد لها ذكر فيه .

٢ - ببحث تطور المساندة الأمريكية لنظام الحكم فى فورموزا خلال السنوات العشر الأخيرة ، فإنه يبدو واضحا أن الولايات المتحدة قدمت تنازلات للصين بصدد هذا الموضوع .

٣ - وبالمقابل يمكن ملاحظة تراجع معين فى موقف يكين بصدد مسألة الهند الصينية .

وفى الخطاب الذى ألقاه ليونيد بريجنيف فى ٢٠ مارس خصص جزءا منه لموضوع التطور الذى طرأ على العلاقات بين الولايات المتحدة والصين الشعبية ، فقال :-

(١) العدد الصادر بتاريخ أول مارس ١٩٧٢ .

« وثمة حادث جذب الاهتمام منذ وقت ليس بالطويل ، هو زيارة رئيس الولايات المتحدة الى الصين ، ومباحثاته مع قادة بكين • فما الذى يمكن قوله عن هذه المسألة ؟

أولا ، أن نفس حقيقة استئناف الاتصالات بين دولتين وجعل العلاقات عادية بينهما ، أمر طبيعى تماما • فلقد كان الاتحاد السوفييتى دائما ضد السياسة الامبريالية التى عملت على عزل جمهورية الصين الشعبية ، ومع الاعتراف السليم بدورها على المسرح الدولى •

ولكن تقييم الاتصالات الحالية بين بكين ووشنطن يتوقف على الأساس الذى تجرى عليه • ان الذين اشتركوا فى اجتماعات بكين ذكروا القليل لشعوبهم وللعالم عن محتوى محادثاتهم وجوهر الاتفاق الذى وصلوا اليه • وأكثر من هذا فقد أوحوا بأنهم قرروا أن كل شىء يتجاوز البيان الرسمى المنشور ، يجب أن يبقى سرا و « لا يناقش » •

لكن من المستحيل اغفال عبارات أدلى بها المشتركون فى مباحثات بكين ، تجعل المرء يظن أن الحوار تجاوز العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين •

والا ، كيف يمكن بخلاف هذا أن نقيم مثلا ما قيل فى مأدبة أقيمت بشنغهاى عن أن « اليوم أصبح شعبانا (أى الأمريكى والصينى) يمسكان فى أيديهما مستقبل العالم كله » ؟

وكما هو معروف ، والى عهد قريب جدا كان النضال المتصل الذى يقوده الاتحاد السوفييتى منذ أيام لينين ، من أجل التعايش السلمى ، يوصم فى بكين بأنه « تنقيحية » و « خيانة للثورة • والآن كانت مبادئ التعايش السلمى موضع التأكيد فى البلاغ الصينى - الأمريكى • لا يمكن بالطبع الا الترحيب بهذا • غير أن المهم ليس وضع هذه المبادئ على الورق فحسب ولكن تنفيذها أيضا •

يجب أن يقال بوجه عام أنه قد جرى التعبير عن أفكار وتكهنات متباينة بخصوص لقاء بكين • ان الأفكار تظل أفكارا ، ولكنى أكرر أن الكلمة الحاسمة سوف تنطق بها الحقائق والأفعال الفعلية • وعلى ذلك

لسنا متعجلين لبدء تقييمات نهائية . سوف يبين المستقبل ، وربما المستقبل القريب ، الأمور على ما هي عليه وعندئذ سوف نستخلص النتائج العملية المناسبة » .

وهذا الذى تحدث عنه الزعيم السوفييتى يعكس قلقا ساور الكرملين من ناحية احتمال وجود اتفاقات سرية تم التوصل اليها بين الأمريكين والصينيين فى بكين ، وهو ما يتفق مع ما أشار اليه مراسل الموند قبل أن يلقى بريجنيف خطابه بثلاثة أسابيع .

وفى اليوم التالى لالقاء الخطاب بعث دافيد بونافيا مراسل التايمز البريطانية فى موسكو ، برسالة نشرتها الصحيفة بعددها الصادر فى ٢٢ مارس ، جاء فى مقدمتها أن التعليقات السوفييتية على زيارة الرئيس نيكسون ، تواصل التأكيد بأن أكثر ناحية من نواحي التطور مدعاة الى التشاؤم ، السرية التى تمت بها المباحثات مع شو ان لاي . « قد يبدو هذا من قبيل الخداع نظرا لان القادة السوفييت ليسوا متعودين على اجراء المفاوضات السياسية على خشبة مسرح البولشوى » . وبعد الاشارة الى ما قاله بريجنيف عن أن روسيا سوف تنتظر وترى قبل أن تسارع الى استخلاص النتائج ، قال المراسل « ولكن هناك رسالة محددة وخطيرة فى التركيز الروسى على سرية مباحثات نيكسون - شو ، فهم ينظرون الى الصين باعتبارها العنصر الرئيسى غير المستقر فى المشهد العالمى ، لا لمجرد أن سياستها الخارجية تتعرض للتحويلات ، ولكن لأن زعامة بكين ، على ما يواصل الروس التذكير به ، قد أظهرت علامات عن عدم الاستقرار فى الشهور الأخيرة القريبة العهد » .

وفى رأى بونافيا أن أكثر ما يقلق الروس هو استحالة رسم خطط لمواصلة الموقف الجديد فى الشرق الأقصى والباسفيك . وحتى القيام بحملات دعائية مناسبة ، أمر محفوف بالشباك : فبلوم الصينيين على استقبال الرئيس نيكسون بينما تستمر الطائرات الأمريكية فى قصف فيتنام ، يعرض الروس أنفسهم لنفس الاتهام عندما يحضر نيكسون الى موسكو فى مايو .

المشكلة من وجهة نظر الروس هى أن منطقة الباسفيك هى المنطقة التى يظهر أنها تشهد الآن أهم التغييرات فى الشؤون الدولية ، وهى فى

الوقت نفسه المنطقة التى لهم فيها أقل نفوذ . وهم لا يمكن أبدا أن يأملوا القضاء فى الأجل الطويل على النفوذ الصينى فى كوريا أو فيتنام ، إلا عن طريق التغيرات العسكرية والاقليمية فى ميزان الشرق الأقصى . وإذا كان خلق ينجلادش نجاحا بارزا للدبلوماسية السوفييتية فى الأجل القصير ، إلا أن هناك أخطارا كثيرة مماثلة ، فمثلا يمكن أن تصبح الدولة الجديدة ساحة صراع بين المصالح السوفييتية أو الهندية ، أو يمكن أن تؤدى إلى مواجهة حادة وجديدة تتورط فيها الصين وباكستان . وفكرة انتشار النفوذ السوفييتى عبر جنوب شرقى آسيا غير ممكنة عمليا فى المستقبل المنظور بسبب أن معظم حكومات هذا الاقليم غير مستقرة وأنها مرتبطة بالنظم الاقتصادية الرأسمالية . ولقد تخلت روسيا عن حركات العصايات فى جنوب شرقى آسيا لأنها من جهة غير قادرة على اقامة نظم حكم ، وهى من جهة أخرى عرضة فى الغالب للوقوع تحت النفوذ الصينى أو السيطرة الصينية . وإذا قررت الولايات المتحدة الانسحاب من جنوب شرقى آسيا فالغالب أن تنتهج الحكومات سياسات التوفيق مع بكين ، وهذا فى حد ذاته كاف لاستبعاد نمو النفوذ الروسى فى الوقت الحاضر .

قد يتطلع السوفييت - على ما يقول الكاتب - الى اليابان ويحاولون اقامة علاقة خاصة معها . « ان موسكو تخشى قطعاً امكانية حدوث ارتباط وثيق بين اليابان وأمريكا والصين ، يسيطر على كل آسيا ويمكن الصين من الوقوف على أقدامها بوصفها تحدياً عسكرياً جباراً للاتحاد السوفييتى » ولهذا يهتمها توثيق العلاقات مع اليابان ولكن الروس تتملكهم الحيرة ازاء الكيفية التى يخطبون بها ود اليابان ، اذ هناك معاهدة الصلح والمشكلات الاقليمية التى يجب تسويتها أولا .

بهذا الاستعراض للاحتتمالات ولكنها كما يبدو من التحليل ليست مواتية أو لن تكون مواتية للاتحاد السوفييتى ، فان الكاتب يريد أن يشدد على جدية القلق الذى يساور قادة الاتحاد السوفييتى بسبب هذا التطور فى العلاقات الصينية - الأمريكية ، وعلى أنهم يعتقدون أن هذا التقارب ينطوى على خطورة تنصل بالصراع مع الصين ، وبموقف بلادهم فى الشرق الأقصى والباسفيك فى الأجل الطويل .

وفى ٢٩ مارس ١٩٧٢ نشرت صحيفة برافدا مقالا عن « السلام والأمن فى آسيا أمر يخص العالم كله » ، يعتبر أول تعليق للصحافة

السوفييتية على زيارة نيكسون ومستقبل العلاقات السوفييتية - الصينية .
وكانب المقال وهو ما يفسكى ، صحفى معروف جرت العادة على اعتبار
أن آراءه تعبر عن موقف بلاده الرسمى . وتضمن المقال النقاط التالية :

- برغم فشل محاولات أمريكا كى تقرر مصير العالم ،لاتزال القوى
المسيطرة فى الولايات المتحدة متشبثة بسياسة « موقف القوة » ، الأمر
الذى تدل عليه زيارة نيكسون للصين بناء على دعوة ماوتسى تونج وشو
ان لاي .

- هناك بين الصين والولايات المتحدة متناقضات عميقة تركت
آثارها على العلاقات بينهما فى الماضى ، وسوف يكون لها تأثير على هذه
العلاقات فى المستقبل . وإذا كانت امكانية « بناء الجسور » قد وجدت
اليوم كما يقول الرئيس الأمريكى فذلك راجع بالدرجة الأولى الى سياسة
قادة الصين القائمين على النظرة المتعصبة للدول الكبرى ، وإلى السياسة
المعادية للماركسية ولوحدة القوى المعادية للامبريالية ، الأمر الذى قرب
(بتشديد الرأى) الدور الذى تقوم به الماوية من السياسة الاستعمارية .

- برغم أنه من السابق للوان الوصول الى النتائج النهائية المترتبة
على المباحثات الأمريكية الصينية ، الا أنه يمكن القول بكل تأكيد أن
المباحثات تشير الى تغييرات جادة فى سياسة الدولتين . فالولايات
المتحدة تتخلى الآن عن سياسة عدم الاعتراف بالصين الشعبية والكفاح
ضد « الخطر الصينى » التى اتبعتها فى الماضى . ومن جهة أخرى فقادة
الصين لا يعتبرون الولايات المتحدة عدوهم الأول ، مما يوضح أن الدولتين
قد توصلتا أو أنهما فى سبيل التوصل الى مواقف معينة برغم ما بينهما
من متناقضات .

- والآن : ما آثار محادثات بكين على احتمالات السلام فى آسيا ؟
لقد التزم الطرفان بالمبادئ الخمسة للتعایش السلمى ، وهما اذ
يتحدثان اليوم عنه فان ذلك يشير الى أن عوامل معينة فى سياساتها قد
تغيرت وأنهما مضطران الى اخفاء أهدافهما الحقيقية .

- وتضمن البيان المشترك أيضا اشارة الى عدم قيام أمريكا والصين
بالسيطرة على آسيا أو المحيط الهندى وأنهما سيقاومان محاولة أية دولة

أو مجموعة دول فرض مثل هذه السيطرة . لا يسع المرء الا الترحيب بهذا الاعلان لأن ذلك يعنى خلق الظروف المناسبة لتحقيق السلام فى آسيا ، ولكن المشاهد أن الولايات المتحدة الأمريكية موجودة فى فيتنام الجنوبية وتايلاند واليابان ، ولا يزال الأسطول السابع يجوب شواطئ جنوب وجنوب شرقى آسيا ، والأسطول السادس يوجه مدافعه الى دول الشرق الأوسط .

والمشاهد أيضا أن القيادة الماوية لا تزال تحتفظ لنفسها بحق التحدث باسم العالم الثالث ، وتقوم بأعمال تخريبية فى الدول المجاورة ، وتتقدم الى الشعوب الأخرى بمطالب اقليمية ، وتزيد من حدة التوتر فى علاقاتها مع الاتحاد السوفييتى والبلاد الاشتراكية الأخرى ، برغم أن الاتحاد السوفييتى قدم أكثر من مبادرة من أجل تحسين العلاقات مع الصين ودعم الأمن فى المنطقة .

— ولذلك يتعين على أمريكا أن توقف فورا عدوانها على فيتنام وأن تسحب قواتها من الهند الصينية ، وتلتزم بقرار مجلس الأمن والجمعية العامة وتتوقف عن تشجيع سياسة اسرائيل التوسعية فى الشرق الأوسط .

أما بالنسبة الى الصين فان للشعوب الآسيوية الحق فى مطالبة قادة الصين بوقف سياسات التهديد والضغط والتدخل فى الشؤون الداخلية ، وبدلا من ترديد نغمة « الاستعمار الاشتراكى » عليها أن تتخلى عن سياسة السيطرة والتخريب ضد الدول المجاورة .

— وبعد أن استعرض الكاتب أهداف السياسة الخارجية السوفييتية قال ان الاتحاد السوفييتى يعمل على أساس امكانية وضرورة قيام سياسة التعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة وبالتالي امكانية تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة . كذلك هو يؤكد تحسين العلاقات مع الصين الشعبية من أجل قيام علاقات حسن الجوار والصداقة بين الشعبين .

هذا المقال يوحى بالعديد من المعانى :

١ — قلق سوفيتى بالغ من السرية التى أحيطت بها المباحثات .

٢ - خوف من احتمال تحول التقارب الصينى - الأمريكى الى تفاهم أو اتفاق يستهدف السيطرة على الشرق الأقصى ومنطقة الباسفيك تمهيدا لاجتثاث أى نفوذ سوفيتى هناك ، حالى أو محتمل .

٣ - التشكيك فى نوايا الصين والأمريكيين الحقيقية عندما يتحدثون عن التمسك بمبادئ التعايش السلمى .

٤ - إحياء برغبة باطنية فى نفس الاتحاد السوفييتى ، فى تحسين علاقاته بالصين وفى الإبقاء على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة .

الهند :

هذا القلق الذى أثارته مباحثات بكين فى نفس الاتحاد السوفييتى ، له نظيره فى نيودلهى . لهذا الانزعاج الذى أحدثه التقارب الصينى - الأمريكى ، سببان رئيسيان على ما يقول بيتر هازلهيرست (١) ، أولهما وأهمهما أن الهنود يروعهم الاحتمال بأن لخصمهم التقليدى ، أى باكستان ، أكثر من علاقة ودية مع كل من الولايات المتحدة والصين ، كما أنهم مقتنعون بأن هاتين الدولتين الأخيرتين سوف تستمران فى استخدام النزاع فى شبه القارة باعتباره المشكلة الدولية الوحيدة التى يسود بشأنها اتفاق كامل بين واشنطن وبكين . ونتيجة لهذا يخشى الهنود أن معادلة تضم الصين وأمريكا وباكستان لن تقتصر على تدعيم أداة باكستان العسكرية وروحها المعنوية المتداعية ، ولكنها قد تميل أيضا الى تشجيع اسلام أباد على الدخول فى حرب استنزاف أخرى مع الهند ، ومعظم الهنود على اقتناع الآن ، سواء كان هذا حقا أو باطلا ، بأن المستر نيكسون ساند باكستان خلال الحرب الأخيرة لكى يخلق فحسب أرضا مشتركة يقف عليها هو والصينيون . . وربما كان هذا الخوف كامنا وراء عبارات الغضب التى صدرت عن السيدة انديرا غاندى ضد ما تضمنه البيان المشترك من اشارات الى كشمير .

والعامل الثانى ، وربما العامل المهم بالمثل ، وراء مخاوف نيودلهى ، يتمثل فى السؤال : كيف ستؤثر المعادلة الصينية - الأمريكية فى توازن القوة فى جنوب وجنوب شرقى آسيا ، اذا وعندما تنسحب القوات

(١) صحيفة التايمز بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٢ .

الأمريكية والبريطانية من المنطقة ؟ فالهند يواجهها الآن كابوس حقيقى
أو وهمى بأن الصين ، بتأييد ضمنى من جانب أمريكا ، سوف تقطع
لنفسها منطقة نفوذ تضم الشعوب الآسيوية الأصغر .

ويستطرد الكاتب الى القول بأنه « من البدهى أنه اذا ازداد اتجاه
جنوب شرقى آسيا نحو بكين ، فان الهنود ومعهم الاتحاد السوفييتى ،
سوف يجدون أنفسهم الى حد كبير معزولين فى جنوب وجنوب شرقى
آسيا » .

وفى رأى الكثيرين من الخبراء فى السياسة الخارجية الهندية ، أن
هناك بديلين أمام نيودلهى . فاما أن تواصل السير مع الاتحاد السوفييتى
كسمسار له على أمل أن تخفيف التوتر بين الصين والولايات المتحدة لن
يقوض محاولات الاتحاد السوفييتى الحديثة لزيادة مجال نفوذه بين
الشعوب الصغيرة فى جنوب شرقى آسيا ، ولكن أخطار الفشل وما يتلوه
من عزلة ، أخطار واضحة . ومن جهة أخرى ، يعتقد كثير من الهنود أن
حكومتهم سوف تتراجع فى حذر وصمت عن العلاقات الوثيقة التى أقامتها
مع روسيا ، وتحاول الدخول فى تفاهم مع الصين .

اليابان :

ولقد كانت الدبلوماسية الأمريكية التى أدت الى زيارة نيكسون
ليكين ، صدمة بالغة لليابان . وبرغم أن البيان المشترك لم يتضمن شيئاً
يسبب انزعاج اليابان ، الا أنه « يجب أن يكون واضحاً للقادة اليابانيين
أنه برغم صلات بلدهم الوثيقة بالولايات المتحدة ، فان واشنطن تتقاسم
مصالح مشتركة معينة مع بكين ازاء اليابان . فلا بد أن أمريكا والصين
تريدان أن تبقى اليابان غير نووية (١) .

كوريا الجنوبية :

وفى كوريا الجنوبية لقى البيان المشترك ترحيباً بصفة عامة ، ولكن
الأوساط السياسية يساورها شيء من القلق فى أن مباحثات بكين قد أدت

(١) Nixon's China Pilgrimage مصدر سابق ص ١٥٩ .

(٢) وكالات الأنباء .

الى اتفاقات لم يشر اليها البيان . ولقد أذاع الحزب الديموقراطى الجمهورى الذى يتزعمه الرئيس بارك شونج هيه أكد فيه أن الزيارة كللت بالنجاح ، ثم أعلن أن مضمون البيان يظهر بكل وضوح فيما يتعلق بتايوان الى أى مدى يصل تحجر القلوب فى السياسة الدولية . غير أن الحزب الديموقراطى الجديد المعارض للحكومة ، أعلن أن انسحاب القوات الأمريكية من تايوان كلما خفت حدة التوتر شيئاً فشيئاً ، من شأنه أن يزيد من خطر توسع بكين فى الشرق الأقصى ، وأضاف أنه أصبح يتعين على كوريا الجنوبية الآن أن تكرر الجزء الأكبر من جهودها للحيلولة دون أن تصبح تايوان أخرى (١) .

ولكن هل الموقف يمثل هذه الخطورة ، أو بعبارة أخرى هل كان يحتمل أن تلقى هذه الجمهورية مصير تايوان المحتمل ؟ يقول رودريك ماك فاركهار : « لقد تخلت كوريا الشمالية على ما يظهر عن الآمال فى تقويض الجنوب بالقوة ، وذلك منذ عام أو عامين مضياً . وفى سيول كان الرئيس بارك يتوقع منذ وقت طويل ذلك الانسحاب (انسحاب القوات الأمريكية) ولا بد أنه يستند سرا الى معرفته بأن جيشه أقوى من جيش الشمال . ولن يشعر بالقلق الا اذا أثبت الأمريكيون أنهم غير راغبين فى تزويدهم بطائرات عسكرية متقدمة كالتى يملكها كيم ايل سوتج » (١) .

فرنسا :

وفى فرنسا أعربت الدوائر السياسية عن الاغتياب بالنتائج التى أسفرت عنها الزيارة والتى تسير فى اتجاه تخفيف حدة التوتر والوفاق والتعاون وكلها أهداف تسعى اليها الحكومة الفرنسية . ورأى المراقبون فى باريس أن أمريكا بتوقيعها على النقاط الخمس الخاصة بالتعايش السلمى ، قد تصالحت مع الصين وأن اتصالاً مباشراً نشأ الآن بين البلدين ، كما يعتقدون أن الصين حققت نجاحاً سياسياً بحصولها على اعتراف من أمريكا بأن تايوان جزء من الصين ، وأن هدف أمريكا النهائى هو سحب قواتها من الجزيرة . أما فيما يتعلق بالهند الصينية فقد ظل كل من الجانبين عند موقفه مع اتفاقهما ضمناً على أنه لم يعد من حق الولايات المتحدة أو الصين التدخل فى التسوية .

(١) مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

الفصل الحادى والعشرون

صين ما بعد ماو ••• ماذا يخبىء المستقبل ؟

فى ٩ سبتمبر من عام ١٩٧٦ أعلنت الصين رسميا وفاة ماوتسى تنج ، فانتتهت حقبة من الزمن كانت بما حفلت به من ايجابيات وماشأبها من سلبيات ، ذات آثار بالغة الأهمية لا بالنسبة الى هذا البلد فحسب ، بل وبالنسبة الى معسكر الماركسية - اللينينية من جهة والى المسرح الدولى بمعناه الشامل من جهة أخرى ، وهى آثار يقدر لها أن تستمر مع ما قد يطرأ عليها من تطورات ، لسنوات كثيرة قادمة . ويمكن أن نقول بإيجاز ان وصول الحزب الشيوعى الصينى بزعامة ماوتسى تيج الى السلطة كان حدثا تاريخيا لا يقل شأننا عن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية ونشوب الثورة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر والثورة البلشفية بالروسيا فى عام ١٩١٧ .

عند ما تسلم الشيوعيون الحكم فى أكتوبر ١٩٤٩ كانت الصين أكبر بلد من الناحية الديموجرافية ، وكان « ميثاق » الأمم المتحدة الصادر فى عام ١٩٤٥ قد اعتبرها من الأعضاء الدائدين فى مجلس الأمن التابع للمنظمة العالمية . وبرغم هذا لم يكن فى الامكان اعتبارها من العظماء أو بتعبير أدق ، فى مرتبة القوتين الأعظم آنذاك وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، اذ أنها لم تملك القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية التى تؤهلها لشغل هذا المركز الدولى العظيم . وعند وفاة ماو كانت الصين قد حققت قدرا من النجاح فى تطورها الاقتصادى والاجتماعى ، وأصبحت بعد نضال دبلوماسى بارذيات التأييد الدولى لها ، عضوا دائما فى مجلس الأمن ، وأرست الأسس التى يمكن أن تكفل لها - فى الوقت المناسب - أن تتطلع الى مكان فى صف القوتين الأعظم .

التحديث والانفتاح

لم يمر شهر على وفاة ماو حتى فوجيء الرأي العام فى الصين وفى خارجها ينبأ اعتقال جماعة عرفت منذ ذلك الحين باسم « عصابة الأربعة » ومنهم زوجة الزعيم الراحل ، وذلك بتهمة محاولة اغتيال هوا كوفنج Hua Kuo Feng الذى خلف ماو فى زعامة الحزب ورأس الوزارة أيضا .

كان اعتقال الجماعة ضربة محسوبة للعناصر المتطرفة التى عاشت الثورة الثقافية البروليتارية وتشيعت بأفكارها واتجاهاتها ، وهى الثورة التى سبق أن هزت دعائم المجتمع الصينى وعطلت مسيرته الاقتصادية بوجه خاص واساعت الى صورته فى العالم الخارجى . وكان هذا الاجراء تمهيدا لعملية تصفية الماوية أو تصفية جوانبها السيئة بمعنى آخر ، فهو يحاول أن يفعل فى الصين ما سبق أن بدأه خروشوف بالنسبة الى الستالينية . وهذا الذى أقدم عليه قادة البلاد الجدد كان انتصارا للعناصر المعتدلة التى ترى أن يكون للاعتبارات العملية أولوية على الجوانب النظرية المترتبة ، بمعنى أن لا تقف الأخيرة فى طريق التطور والتقدم .

كان الحكام الجدد يرون ضرورة العمل من أجل التحديث الذى يشمل الزراعة والصناعة والقوات المسلحة ، أى رفع قدرات البلاد الاقتصادية والعسكرية الى المستويات العصرية بحلول عام ٢٠٠٠ . وفى الريف ويبلغ عدد أهله ما يقرب من ٧٠٠ مليون نسمة ، تقوم السياسة الجديدة على تشجيع الفلاحين على زراعة المزيد من المواد الغذائية فى قطع الأرض الخاصة بأن يبيعوا انتاجهم فى أسواق حرة أنشئت حديثا فى المدن الريفية . وفى عام ١٩٧٨ مثلا زيدت أجور نحو نصف الطبقة العاملة فى الصناعة بالقياس الى ما كان عليه الحال فى عام ١٩٧٧ . وتهدف الصين الجديدة الى انتاج ٦٠ مليون طن من الصلب فى عام ١٩٨٥ و ٦٠٠ مليون طن من الحبوب الغذائية . وهناك تفكير فى شق قناة طولها ٥٠٠ ميل لنقل مياه نهر اليانجتسى حيث مناطق زراعة القمح الجافة .

وبرنامج التحديث هذا يتطلب توفير الامكانيات اللازمة من الأموال

(م ٢١ - العلاقات السياسية)

والتكنولوجيا المتقدمة ، وتبدو أهمية عنصر المال اذا علمنا أن الدراسات اليابانية تجعل تكاليف برنامج التحديث فى حدود ٣٠٠ بليون دولار خلال ثمانى سنوات . كان ماو وخاصة عندما بدأ حملته المعروفة باسم « القفزة الكبرى الى الأمام » ، يرى الاعتماد على الذات والاستقلال عن المؤثرات الأجنبية . أما خلفاؤه فيرون ضرورة الانفتاح على اليابان وأوروبا والولايات المتحدة لأنها المصادر الوحيدة القادرة على تزويد الصين بما يلزمها من المنتجات والمعدات والخبرة والمال . وهذه النظرة الجديدة تفسر الى حد كبير الاتجاهات التى رأى القادة الجدد أن تسير سياستهم الخارجية أى الدولية فيها .

العلاقات مع اليابان

فى عام ١٩٧٢ تم التوقيع على معاهدة صلح بين اليابان والصين الشعبية ونشأت من ثم ، العلاقات الدبلوماسية . وأعقب ذلك التوقيع على اتفاقيات بشأن التجارة والطيران المدنى والملاحة وصيد الأسماك .

وفى أواخر عام ١٩٧٤ أعربت الصين عن رغبتها فى معاهدة سلام ، وبدأت المفاوضات بين الطرفين ولكنها طالت بسبب ما تضمنه الدستور الصينى الجديد (الذى تمت الموافقة عليه فى عام ١٩٧٥) من أن الصين تعارض سيطرة القوى العظمى ، مما جعل اليابان تتردد خشية إثارة غضب السوفييت .

وفى سبتمبر من عام ١٩٧٥ قدمت الصين وثيقة عرفت باسم « المبادئ أو الشروط الأربعة لتفسير العداء للهيمنة » hegemonism ولم تكن موجهة الى أى طرف ثالث ، ولم تنطبق على مناطق معينة فى القارة الآسيوية ، كما أنها متمشية مع روح ميثاق الأمم المتحدة . الا أن تشدد السوفييت فى موضوع الجزر التى تطالب بها اليابان ، وادراك الأخيرة لضخامة الامكانيات التى تتيحها برامج التحديث الصينية أمام رؤوس الأموال والتكنولوجيا والصناعة اليابانية ، وحرصا على أن لا تترك المجال خاليا أمام منافسة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، نقول أن هذه الاعتبارات أثرت فى موقف اليابان وقللت من خوفها من اغضاب الاتحاد السوفييتى ، وكانت النتيجة أنه تم فى ١٢ أغسطس ١٩٧٨ التوقيع على

معاهدة سلام وصداقة بين اليابان وجارتها الآسيوية . وكان الذى وقع على المعاهدة فى طوكيو Teng Hsiao — P'ing نائب رئيس وزراء الصين والذى سبق أن عين فى هذا المنصب فى يولية ١٩٧٧ .

العلاقات مع الاتحاد السوفييتى

فى سبتمبر ١٩٦٩ ، وبعد جنازة هوتشى منه ، اجتمع كوسيجين وشو ان لاي فى بكين لتدارس الخلاف بين الصين والاتحاد السوفييتى . كان الخلاف راجعا الى أن الصين طالبت باجراء مفاوضات حول عمل تغييرات فى الحدود ، ولكن موسكو لم تكن تسلم حتى بإمكانية اجراء أى تغيير .

ثم طلبت الصين أمرين هما : فض الاشتباك بين قوات الجانبين المسلحة فى المناطق المتنازع عليها ، ثم التفاوض بشأن مشكلة الحدود . وكان رأى السوفييت أن الأمر الأول معناه انسحاب من طرف واحد ، وبذلك يتركهم بدون حماية على امتداد آلاف الأميال . وفى ٢٦ فبراير ١٩٧٤ طالب الصينيون بأن يعيد السوفيت الموقف الى ما كان عليه فى أوائل الستينات بسحب قواتهم من منغوليا والتراجع على امتداد الحدود الصينية / السوفيتية .

وراح الطرفان يتبادلان الاتهامات . لكن يرى البعض أن الاتحاد السوفييتى ارتكب عدة أخطاء بعد وفاة ماو ، فقد أضاع فى عام ١٩٧٦ فرصة التصالح مع نظام الحكم الصينى الجديد ، وأضاع فى أوائل العام التالى فرصته من حيث منع اليابان من توقيع معاهدة السلام والصداقة مع الصين ، بسبب رفض أى تفاهم بشأن الجزر الصغيرة اليابانية الشمالية التى سبق أن احتلها فى عام ١٩٤٥ . وفضلا عن هذا فإن قادة الصين الجدد عملوا على إبعاد كوريا الشمالية عن موسكو وتحقيق مزيد من التقارب مع بكين .

ولقد أصيب الاتحاد السوفييتى بنكسات أخرى منها برنامج الصين للتحديث عن طريق المعسكر الغربى ، واتجاه حلف الأطلنطى الى زيادة الانفاق العسكرى فى الوقت الذى رفضت فيه رومانيا اجراء أو اتجاهها

ممثلا من جانب دول ميثاق وارسو . ويرى بعض المراقبين أن انتخاب بابا بولندي يمكن أن يخلق سلطة تضعف من السيطرة السوفييتية في شرق أوروبا . وأخيرا - وليس آخرا - فإن المكاسب التكنيكية التي حققها الاتحاد السوفييتي في أنجولا واليوبيا واليمن الديموقراطية وأفغانستان دفع بخصومه الى الانزعاج من ناحية أهدافه واتهموه بأن له نزعات توسعية ، وهو اتهم حرص قادة الصين على استغلاله .

ومن الأمثلة على هذا الأمر الأخير الزيارات التي قام بها هوا كو فنج الى عدد من البلدان ، فبدأ بزيارة رومانيا في ١٦ أغسطس ١٩٧٨ وقال في خطاب كله كياسة : « في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأورباتمد الامبريالية و الهيمنة أيديها وتلجأ باستمرار الى أعمال التغلغل والتقويض والعدوان والاستغلال » . لم يذكر الرجل الاتحاد السوفييتي بالاسم ولكنه جعل الهيمنة مرادفة للامبريالية . وغادر رومانيا في طريقه الى يوغوسلافيا فوصلها في الحادي والعشرين من الشهر نفسه ، وهذا اليوم يعيد الى الذاكرة احتلال قوات الاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو الأخرى لتشيكوسلوفاكيا قبل ذلك بسنوات . وامتدح تيتو لأنه قاوم محاولة استخدام كويا لتحطيم سياسة عدم الانحياز ، وكان المفهوم أن هوا كان يقصد الاتحاد السوفييتي . وفي ٣٠ أغسطس غادر المسئول الصيني يوغوسلافيا متوجها الى ايران .

اعتراف الولايات المتحدة بالصين الشعبية

سبق أن تحدثنا عن الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون الى بكين في عام ١٩٧٢ ، وتعهد الطرفان في بيان شنغهاي بالعمل من أجل تطبيع العلاقات بين بلديهما . الا أن شيئا من هذا انقبيل لم يتم بسبب فضيحة ووترجيت ، ومشكلة فيتنام ، وموت ماوتسي تنج ، فضلا عن مشكلات أخرى . وظل الحال كذلك الى أن تولى كارتر رئاسة الولايات المتحدة ، فبعث في أوائل عام ١٩٧٨ الى بكين بمستشاره لشئون الأمن القومي بريجنيسكي الذي كان الصينيون يكتنون له تقديرا كبيرا بسبب آرائه المضادة للأهداف السوفيتية ، وخوله أن يبلغ مضيفيه أن الولايات المتحدة قد استقر رأيها على تحقيق تطبيع كامل للعلاقات .

وبعد عودته الى بلاده أعطت الحكومة لرئيس مكتب الاتصال الأمريكى فى بكين المستر ليونارد وودكوك Leonard Woodcock سلطة كاملة للتفاوض مع الصينيين . وتعددت الاتصالات بين ممثلى الجانبين ، وأخيرا تم الاتفاق على الأمور الآتية :

١ - إقامة علاقات دبلوماسية اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ .

٢ - تنهى الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الدبلوماسية الرسمية مع تايوان ؛ وتلغى اتفاقية الدفاع المتبادل الموقعة فى عام ١٩٥٤ والتي تلزم الولايات المتحدة بضمان أمن تايوان العسكرى ؛ وتسحب القوات الأمريكية الباقية فى الجزيرة ، ولم يكن عددها يزيد فى الواقع على ٧٠٠ .

٣ - تبادل السفراء فى أول مارس ١٩٧٩ .

وأضاف الرئيس كارتر وهو يعلن بنود الاتفاق أن تنج هسياوبنج نائب رئيس وزراء الصين سوف يزور واشنطن فى نهاية شهر يناير لاجراء سلسلة لم يسبق لها مثيل من مباحثات القمة . ورغبة فى تهدئة السوفييت قال البيان المشترك ان هذه الخطوة لم تتخذ لأسباب عابرة وتكتيكية أو استجابة لمواقف معينة ، وهو تعبير دبلوماسى معناه أن العمل الذى أقدم عليه كارتر ليس موجها ضد الاتحاد السوفيتى برغم أن البيان استنكر « الهيمنة » ، وهى التعبير الصينى عن نزعة التوسع السوفيتية . (١)

الا أن ما فعله كارتر كان فى الواقع اعترافا بحقيقة قائمة واجهها العالم قبل ذلك بوقت طويل . وثمة دافع آخر للرئيس الأمريكى هو أنه بالانفتاح على الصين وبتأييد حملة الأخيرة على الهيمنة السوفيتية ، واجه الاتحاد السوفيتى بتحد جديد . وفى رأيه أيضا أن هذه الخطوة لن تحول دون استمرار سياسة الوفاق ، بل ربما تجعل الاتحاد السوفيتى أكثر رغبة فى عقد الاتفاقية المعروفة باسم سولت رقم (٢) . ويجب أن نضيف أن من أهداف الولايات المتحدة استخدام التجارة والمصالح

(١) مجلة تايم الأمريكية بعددها الصادر فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ .

المتبادلة لربط الشعوب فى شرق وجنوب شرق آسيا ، ابتداء من
سنغافورة الى اليابان .

أما عن ردود الفعل فيما وراء البحار (١) فان رئيس الوزراء
اليابانى ماسا يوشى أو هيرا Masayoshi Ohira أبلغ كارتر تليفونيا
أن هذه الحركة « سوف تسهم فى سلام واستقرار آسيا » . وأعربت سيول
(كوريا الجنوبية) عن الأمل فى أن يؤدى هذا التطور الى استئناف
المباحثات مع بيونجيا نج (كوريا الشمالية) بشأن توحيد شبه الجزيرة .
وأحست تايلاند الموالية للغرب بأنها أقل عزلة ، كما أن هذا التقارب
الأمريكى / الصينى الملموس بعث الطمأنينة فى قلوب دول رابطة شعوب
جنوب شرق آسيا . وقال رئيس تحرير « بوست » التى تصدر فى بانكوك
« انها حركة طيبة تعيد الولايات المتحدة الى الساحة فى هذا الاقليم » .
وعبرت الحكومة البريطانية عن تأييدها القوى للخطوة الأمريكية ، كما
أصدرت حكومة المانيا الاتحادية بيانا يثنى على ما حدث .

(١) المصدر السابق .

الفصل الثاني والعشرون

اليابان : عملاق اقتصادى

وقزم عسكرى

فى عام ١٨٦٨ دخلت اليابان فى المجتمع الدولى الحديث بعد أن أرغمها الكومودور بيري الأمريكى بزوارقه المسلحة ، على فتح أبوابها أمام التجارة والسفن الأجنبية . وفى عام ١٩٦٨ ، وبعد قرن كامل شهد إنجازات ضخمة كما عرفت فيه اليابان أضخم هزيمة اضطررتها الى الاستسلام بلا قيد ولا شرط فى عام ١٩٤٥ والى قبول احتلال أجنبى لأراضيها ، نقول أنه بعد انقضاء تلك الفترة القصيرة فى أعمار الشعوب ، اذا باليابان تحتل المركز الثالث من ناحية حجم المنتج القومى الاجمالى ، ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى . وفى عام ١٩٧١ كانت قدرتها الانتاجية أربعة أمثالها فى أفريقية كلها ، وضعفها فى أمريكا اللاتينية ، وتعادل القدرة الانتاجية لآسيا والشرق الأوسط مجتمعين ، بما فى ذلك الهند والصين بمئات ملايينهما من السكان ، وثروة الشرق الأوسط الهائلة من الذهب الأسود .

فى عام ١٩٥٠ كان هذا المنتج ١٠ بلايين دولار ، فزاد الى عشرة أمثاله بحيث وصل الى ١٠٠ بليون فى عام ١٩٦٦ أى خلال ١٦ سنة . وكان معدل النمو يزيد قليلا على ١٢ فى المائة فى السنة خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٥ ، ولكنه عاد بعد ١٩٦٦ فاستأنف المعدل الكبير السابق .

وفى عام ١٩٧٠ ارتفع الى ١٩٦ بليون . وتبدو أهمية هذا الرقم اذا قورن بمثيله فى الولايات المتحدة (٩٢٣) والاتحاد السوفيتى والسوق المشتركة ذات الدول الست آنذاك . والأرقام التالية عن متوسط النمو السنوى فى المنتج القومى الاجمالى توضح أن اليابان تتزعم العالم فى عملية

النمو الاقتصادى ، والأرقام خاصة بالفترة القريبة العهد ١٩٦٥ - ١٩٧٠ :

البلد	متوسط نمو المنتج (%)
اليابان	١٢ر١
ايطاليا	٦ر٠
فرنسا	٥ر٨
الأراضى الواطئة	٥ر٠
ألمانيا الغربية	٤ر٥
بلجيكا	٤ر٢
الولايات المتحدة	٣ر٢
بريطانيا	٢ر٠

ويتنبأ هرمان كاهن Herman Kahn من معهد هدسون ، أنه لن يمر وقت طويل حتى تلحق اليابان بالاتحاد السوفييتى لتشغل المحل الثانى من حيث حجم المنتج القومى الاجمالى . ويقدررون ، وعلى أساس معدل للنمو أقل قليلا من المعدل الحالى ، أن يصل المنتج القومى الاجمالى فى اليابان فى سنة ٢٠٠٠ الى حوالى ٣٠٠٠ بليون دولار ، أى ثلاثة أمثاله فى الولايات المتحدة الآن . ومن هنا يتحدث بعض الكتاب عن القرن الحادى والعشرين بأنه « قرن اليابان » .

وبصدد هذا النمو الكبير والسريع الذى شهدده الاقتصاد اليابانى منذ عام ١٩٦٣ بوجه خاص لاحظت مجلة الايكونوميست البريطانية فى عام ١٩٦٣ ، أن اليابان « أعظم معمل للنمو الاقتصادى فى عصرنا هذا » ، ثم راحت فى عام ١٩٦٧ تصفه بأنه يمثل « واحدة من أشد القفزات الى الأمام فى الاقتصاديات العالمية ، اثاره وغراية » .

غير أن الحقيقة البارزة فى هذا النمو المذهل ، انما تتمثل فى تقدم الصناعة حيث زاد الانتاج الصناعى خلال الفترة العشرية ١٩٥٥ - ١٩٦٥ الى أربعة أمثاله . ولعل بعض أرقام عن صناعات مختارة توضح هذا الأمر بما لا يدع مجالا للشك :

+ فى عام ١٩٦٧ تم فى اليابان بناء سفن حمولتها ٧٤١٦ ألف طن أى بنسبة ٤٧ر٥ فى المائة من حمولة السفن التى بنيت فى العالم وهى ١٥ر٨ مليون طن . وفى السنة نفسها قامت أحواض السفن فى العالم ببناء ٦٩ سفينة ضخمة ، حمولة الواحدة منها أكثر من ١٠٠ ألف طن ، منها ٥١ سفينة بنيت فى اليابان . كما كانت هناك طلبات ببناء ٢٠٦ سفينة من نفس الحجم ، وكان نصيب اليابان ١٠٣ سفينة أى النصف . وأكثر من هذا ، شغلت اليابان المركز الأول فى بناء ناقلات البترول العملاقة ، حمولة ٢٠٠ ألف طن فأكثر .

X بالنسبة الى صناعة الحديد والصلب وهى أعظم مقياس ملموس للتقدم الصناعى ، تجاوز الانتاج (بالمليون طن) ٦٧ فى عام ١٩٦٧ وكان ٢٠ر٤٠ فى عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٠ على التوالى ، ولم يزد عن ١٠ ملايين طن فى بدء الخمسينات . وهى الآن ثالث دولة بالعالم فى انتاج الصلب .

X كانت أعظم منتج فى العالم لماكينات الحياكة (٤ ملايين بنسبة ٤٢ فى المائة من الانتاج العالمى) والدراجات على اختلاف أنواعها ، وانتزعت مركز التفوق من ألمانيا فى صناعة آلات التصوير (٤ ملايين) .

X وتحتل المركز الأول فى انتاج أجهزة الراديو الترانزستور والميكروسكوبات الالكترونية ، والمركز الثانى فى أجهزة التلفزيون (٥ر٥ مليون فى عام ١٩٦٨) والصناعة الالكترونية والألمنيوم .

وخلال السنوات الأربع ١٩٦٧ - ١٩٧٠ زادت الصادرات اليابانية أربعة أضعاف بحيث اقتربت قيمتها فى ١٩٧٠ من ٢٠ بليون دولار ، وكانت الصادرات الى الولايات المتحدة نفسها نحو ثلث صادرات اليابان كلها ، وهذا يفسر أحد العوامل الرئيسية الكامنة وراء ما قرره أمريكا فى أغسطس ١٩٧١ من زيادة الرسوم الجمركية على الواردات ، بنسبة ١٠ فى المائة . وكان معدل نمو الصادرات اليابانية السنوية فى الفترة سالف الذكر ، أكثر من ٢٠ فى المائة ، وبلغ ٣٠ فى المائة خلال النصف الأول من عام ١٩٧١ .

وفى عام ١٩٦٨ مثلا ، بلغت المعونة الخارجية التى قدمتها اليابان نحو ١٠٤٩ مليون دولار .

وثمة عوامل كثيرة أسهمت فى تحقيق هذه المعدلات المثيرة من النمو،
تعمل فى مقدمتها الجهود الكبيرة التى بذلت من أجل تحقيق التغيير
التكنولوجى . وفى عام ١٩٦٤ مثلا ، خصص ما نسبته ١٤ فى المائة من
المنتج القومى الاجمالى للانفاق على البحث والتطوير . حقيقة تقل هذه
النسبة عن مثيلتها فى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد
السوفييتى . ولكن ينبغى أن يلاحظ فى الوقت نفسه أن نصف الانفاق على
البحث فى هذه البلاد الأربع موجه الى الأغراض العسكرية ، ومن ثم
فالجهد المبذول فى الأبحاث المتصلة بالأغراض المدنية ، أعلى نسبيا فى
اليابان .

كذلك بذلت جهود فى ميدان التعليم ، فاقت مثيلتها فى البلاد
الأخرى المتقدمة ، وفى الخمسينات زاد عدد المهندسين ، مثلا ، الى ثلاثة
أمثاله . والبيان التالى عن عام ١٩٦٤ ، يوضح مدى صحة هذه الحقائق،
لذ يتضمن أعداد العلماء والمهندسين المشتغلين بالأبحاث (بالالف) :

الولايات المتحدة	٦٩٧	بريطانيا	١٦٠
الاتحاد السوفييتى	٤١٦	ألمانيا الغربية	١٠٥
اليابان	١٩٧	فرنسا	٩٦

وفى عام ١٩٦٣ ترجم مركز الاعلام للعلم والتكنولوجيا ٢١٠ ألف
من الأبحاث العلمية . وفى معظم الادارات الحكومية والمؤسسات الكبيرة
وحدات للأبحاث ، أكثر منها فى البلاد الأوروبية . ويقوم رجال الأعمال
والموظفون الحكوميون بالزيارات المستمرة الى البلاد الخارجية للحصول
على الأفكار الجديدة . وهذا بالإضافة الى الانفاق الكبير على استيراد
التكنولوجيا ، مثل شراء براءات الاختراع ، وأحدث أنواع الآلات
والمعدات والأجهزة .

بعد الحرب العالمية الثانية كان الاستهلاك الحكومى أقل منه فى أى
بلد آخر بسبب عدم الانفاق على التسليح ، كما أدى التضخم الى زوال
معظم الدين العام فخف العبء الذى كان يمثل بالنسبة الى ميزانية الدولة .
لكن الحكومة طبقت نظاما من الضريبة التصاعدية ضمن أن تزيد إيراداتها
بأسرع من زيادة المنتج القومى الاجمالى . وعلى ذلك توافرت للحكومة

مدخرات كبيرة جدا كانت تمثل ٨٪ من المنتج القومى الاجمالى خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٥ ، وكانت مصدرا لتمويل حوالى ربع الاستثمارات الكلية . استخدمت بغض المدخرات لتمويل الاستثمار الحكومى المباشر ، ولكن فى الوقت نفسه وجه قدر طيب منها لتمويل المشروعات الخاصة . وفى هذا لعبت البنوك والمؤسسات المالية دورا بالغ الأهمية . وكانت أرباح الشركات مرتفعة جدا ، ولكن سياسة التيسير الضريبية سمحت ، بل وشجعت على إعادة استثمارها . وبذلت الجهود الضخمة لتشجيع الناس على الادخار . كل هذه العوامل ساعدت على رفع معدل الادخار الاجمالى إلى حوالى ثلث المنتج القومى الاجمالى خلال السنوات ١٩٥٣ - ١٩٦٥ ، أى حوالى ضعف مستوى الفترة ١٩١٣ - ١٩٣٨ .

والأمر الذى ينبغى التشديد عليه بهذا الصدد ، هو ارتفاع معدل الاستثمار الحقيقى فقد بلغ ٢٨ر٣ فى المائة من المنتج القومى الاجمالى (١٩٥٣ - ٦٥) وهى نسبة أعلى منها فى أى بلد آخر كما يتضح من البيان الآتى :

البلد	النسبة (%)
ألمانيا الغربية	٢٣ر٣
إيطاليا	٢١ر١
الأراضى الواطئة	٢٣ر٤
النرويج	٢٦ر٧
فرنسا	١٨ر٩
كندا	٢٣ر٤
الاتحاد السوفييتى	٢٤ر٠
الولايات المتحدة	١٧ر٩
بريطانيا	١٥ر٧

أشرنا الى عدم الانفاق على التسليح كأحد العوامل الكامنة وراء النمو الاقتصادى . وفى التقرير الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن عن السنة المالية ١٩٦٦ - ١٩٦٧ مقارنة بين معدلات الانفاق العسكرى فى عدد من البلاد الكبرى ، ومنها تتضح ضالة ما تنفقه اليابان :

الانفاق بالنسبة للفرد (بالدولار)	كثافة مشوية من المنتج القومى الإجمالى	الانفاق (بالمليون دولار)	البلد
١٠	٠.٠٩	٩٦٣	اليابان
٧٦	٣.٣٦	٤٣٣٥	ألمانيا الغربية
٩١	٤.٣٤	٤٤٦٥	فرنسا
١٢٠	٦.٣٤	٦ ٨١	بريطانيا
١٢٩	٨.٠٩	٢٩٨٠٠	الاتحاد السوفيتى
٢٤٦	٩.٣٢	١٧٩٥٠	الولايات المتحدة
٨	١٠.٠٠	٦٥٠٠	الصين

وحتى الانفاق على « قوة الدفاع عن النفس » كان معتدلا جدا ،
ففيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٢ هبطت نسبته الى ميزانية الدولة من ١٩ر٣
الى ٨ر٥ فى المائة . وكانت الميزانية العسكرية فى السنة المالية ١٩٦٣ -
١٩٦٤ تمثل ٨ر٤ فى المائة من مجموع الميزانية ، مقابل ٢٢ فى فرنسا ،
٢٦ فى بريطانيا ، ٣٤ فى ألمانيا الغربية ، ٥٣ فى الولايات المتحدة .
ولم تتجاوز ٧ر٢٥ فى المائة من ميزانية ١٩٦٨ - ١٩٦٩ .

ما معنى هذا كله؟ معناه « ان الوفرة الذى حققته اليابان والمزايا التى
يستمدّها البلد من عدم محاكاة الدول الكبيرة الأخرى فى سياستها التقليدية
للقوة ، لا تقاس فحسب بأرقام الميزانية من أجل الانفاق . هناك مزايا
مهمة كثيرة جدا لا يمكن التعبير عنها بالأرقام : حقيقة أن ألّوفا من الأيدي
انعامة الاضافية تتوافر للعمل الايجابى والبناء ، وأن الألّوف من الرؤوس
الاضافية تتركس للتقدم عن طريق الصناعة والتجارة ؛ وأن الصناعة ، وخاصة
الصناعات الثقيلة والهندسية ، تعمل من أجل نمو الانتاج والمصانع المنتجة ،
بدلا من اخراج الانتاج الضخم لتخزين عتاد الحرب (١) » .

Robert Guilan, The Japanese Challenge ()
[translated from the French by : Patrick G, Brien],
London, 1970, p. 204

ويستطرد المصدر السابق فيقول : « ما على المرء الا أن يقارن تاريخ الدول الكبيرة الأخرى منذ الحرب . الولايات المتحدة : سباق من أجل الأسلحة الذرية مع صواريخ عابرة للقارات وصواريخ مضادة للصواريخ ، تكلفة أسطول وقوة جوية جبارين ، عبء سياسة الشرطى على امتداد العالم ، الحرب الباردة والتدخل العسكرى ، الحرب فى فيتنام ، واذا لم يكن ذلك كافيا فتكلفة السباق الى القمر . . . الاتحاد السوفييتى : نفس الزيادة غير المتناسبة فى الانفاق غير الانتاجى ، التسلح ، الأسلحة الذرية ، الجيوش التقليدية الضخمة ، التأييد العسكرى للدول التابعة ، ومرة أخرى السباق من أجل الوصول الى القمر . . . انجلترا : عبء الابقاء على سياسة امبراطورية بعد أن قضى على الامبراطورية نفسها ، مسئوليات « الاستعمار الجديد » المقلقة ، تكلفة الاحتفاظ بقواعد باهظة شرقى السويس سنوات وسنوات ، ثمن العضوية فى النادى الذرى وهو ثمن يكاد لا يمكن احتماله . . . فرنسا : العواصف والدمار المترتب على انهيار الاستعمار ، الحرب فى الهند الصينية ، الحرب فى الجزائر ، وعندما عاد السلام الاشتراك فى سباق الأسلحة الذرية والهيدروجينية . . . وثم الصين : اقتصاد بلد شديد الازدحام بالسكان ولا يزال متخلفا بصفة جزئية يسحقه الانفاق على الأسلحة الذرية ، التأثير الاقتصادى الذى يسبب الشلل والمترتب على تلك القاعدة الشديدة وهى السياسة أولا فى الداخل والخارج » (١) .

على نقيض هذا : فقدت اليابان مستعمراتها فكان ذلك غنما أكثر منه غرم ، اذ تخلصت من عبء المحافظة على أية مستعمرات كانت تبقى ، واخلت ماد أية ثورات كان يمكن أن تنشب فيها . ومنذ عام ١٩٤٥ لم تشتبك أو تشتبك فى أية مغامرات عسكرية فى أى مكان بالعالم ، ولم تحاول أن تتدخل بالقوة المسلحة فى أى بلد آخر . وهى الدولة الكبرى الوحيدة التى لم تشأ أن تدخل فى السباق النووى برغم أنها تملك من القدرات البشرية والصناعية والتكنولوجية ما يمكنها من مجاراة القوى العظمى فى هذا المضمار . وانفاقها على برنامج الفضاء ضئيل جدا ، فقد كان فى عام ١٩٦٥ يمثل ٣٧٪ من الانفاق المماثل فى الولايات المتحدة ، وكان يمثل ٣٣٪ فى عام ١٩٦٨ ، والمبالغ المخصصة له خلال السنوات الخمس التالية لعام ١٩٧١ لم تتجاوز ٢٣٠ مليون جنيه انجليزى . لأن « البلد من الواقعية

(١) المصدر السابق .

بالقدر الكافى بحيث تشعر أنها فى غير حاجة أيا كانت للذهاب الى القمر .
عندما تضم جميع مواردها ، بعضها الى بعض ، فلن يكون ثمة فائض ؛
كل شىء هو موضع الحاجة اليه من أجل تنمية أراضيها الصغيرة» (١) .

ليس معنى هذا أن الهزيمة شلت معنوية الشعب أو قضت على
طموحه . بالعكس كان لليابان طموحها فى أن تعود فتحتل المركز اللائق
بها وسط القوى العظمى ، ولكنها اختارت طريقا آخر ، طريق التفوق
الاقتصادى ، « فى العصر الذرى يجب على البلد الذى يرغب فى أن
يكون قويا ، أن يعتمد فى قوته على الاقتصاد ويجب ألا يعود يعتمد على
الأسلحة » (٢) .

فعلى أثر هزيمتها ، وفى اللحظة التى ظن الناس أن الفقر قد سحقها
تمادا وأنه محكوم عليها بأن تظل فى مركز وضيع الى الأبد ، كانت اليابان
تسعى نحو هدف جديد ، هو أن تجعل اقتصادها يلحق بأعظم القوى
الغربية تقدما فى سباق المنافسة الدولية ؛ وبمجرد أن أدركت هذا الهدف
رفعت مستويات الرؤية فى الستينات ، وأصبحت تتطلع الى المركز الثالث
بين القوى الكبرى فى العالم ، ومن هنا كان التركيز الشديد على الاقتصاد ،
أولا وقبل كل شىء . ولكن : كيف كان يمكن لليابان أن تكسب هذه المعركة
الاقتصادية لو أنها بددت قوتها ، كما سبق أن فعلت ذات مرة ، فى معارك
عسكرية أو حتى فى مجرد الاستعداد لها ، وفى حملات ، أو فى مشروعات
عايتها الوحيدة لاغير هى رفع مكانة البلد ؟ (٣) « هنا أحد مفاتيح نجاح
اليابان ، ومفتاح على جانب كبير من الأهمية .

هذا التقدم الكبير الذى يبشر باحتمالات أكبر ، كان قمينا أن يثير
سؤالا على أعظم درجة من الأهمية والخطورة بالنسبة الى المستقبل ،
مستقبل العلاقات بين القوى الأعظم وخاصة فى منطقة الباسفيك . هذا
السؤال هو : هل يرضى هذا العملاق الاقتصادى بأن يبقى قزما عسكريا ؟
وبعبارة أخرى : هل تعود النزعة العسكرية الى اليابان بعد أن حقق هذا
البلد تفوقه الاقتصادى ؟ وبالذات : هل تعتمد اليابان الى انتاج سلاحها

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

(٢) شرحه ، ص ٢٠١ .

(٣) شرحه ، ص ٢٠٢ .

النوى ؟ ولعل السؤال الأخير اكتسب أهمية منذ أن فجرت الصين قنبلتها الذرية الأولى فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ فى صحراء تكلاما كان Taklamakan بوسط آسيا ، ثم نجحت فى ١٧ يونيو ١٩٦٧ فى تفجير قنبلتها الهيدروجينية . ربما لم يثر الحادثان خوفا أو ذعرا فى اليابان ، أو رد فعل يطالب بالعمل على توفير رادع نووى . ولكن ما من شك أنهما دفعا البعض فى اليابان الى مناقشة الموضوع المتصل بأمن بلادهم ، وخاصة اذا سحب الأمريكيون مظلتهم النووية . وفى أبريل من ١٩٦٨ تمكنت اليابان من الحصول على البلوتونيوم من اليورانيوم المستهلك فى أحد مفاعلاتها الذرية ، وبذلك صار واضحا تماما أنها قادرة على انتاج القنبلة النووية . وفى السنة ذاتها قرر الجنرال يوشيفيوسا أمانو رئيس مجلس الدفاع المشترك ، أنه لو أخفارت اليابان انشاء نظام من الأسلحة النووية لاحتاجت الى فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات ، أى أنها تستطيع امتلاك هذه الأسلحة فى عام ١٩٧٣ أو ١٩٧٨ . وطبقا لهذا التقدير يكون فى إمكانها أن تملك فى عام ١٩٧٥ مخزونا من هذه الأسلحة يتكون من نحو خمسمائة قنبلة (١) .

ويتناول هذا الموضوع ، وهو عودة اليابان الى التسلح ، الكتاب والمعلقون من حين لآخر . وخاصة بعد أن صار واضحا أن الولايات المتحدة تعتزم أنها وجودها السكرى فى المنطقة . فيلاحظ EdOin O Rzachauer فى بحث بعنوان « المثلث الخطر - الولايات المتحدة واليابان والصين » (٢) ، أن الجيل الحالى فى اليابان نشأ فى ظل السلام ، وشاهد ما أضفاه على بلادهم من النعم الاقتصادية ، كما شهد الجيل القديم كيف قادته القيادة العسكرية من قبل الى الكارثة . ولم ينس اليابانيون هيروشيما ونجازاكي ، ومن ثم لا يرون لهم حافزا على العودة الى التسلح والانفاق عليه ، ويمكنهم أن يوفرُوا مثل هذا الانفاق على الأغراض العسكرية وتوجيهه نحو النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن كما يرى الكاتب المشار اليه ، ماذا يحدث اذا ما انسحبت أمريكا أو قللت من التزاماتها . عندئذ سوف يتعين على اليابان أن تملأ

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .

(٢) Fatefal Triangle, New York Magazine, September

19; 497 .

الفراغ وأن تحمى مصالحها الاقتصادية ، ولا سبيل الى هذا الا بالقوة العسكرية والسياسية ، اذ لو واصلت الوضع الحالى لكان قائما على المفارقة: عملاق اقتصادى وقزم عسكرى .

وهذه الفكرة ذاتها تناولها جون تيلى (١) فيقول انه اذا ظلت اليابان هوائية باستمرار وحليفا ضروريا بصورة حيوية للبلاد غير الشيوعية وغير المتورطة أو غير المنحازة فى حوض الباسفيك ، فلا بد أن يأتى اليوم الذى فيه تبدأ اليابان تلعب دورا عسكريا فى سبيل المحافظة على استقرار المنطقة وفى جنوب شرقى آسيا على وجه الخصوص . ان أمريكا آخذة فى الاقلال من مساهمتها والتزاماتها العسكرية ، ولا تستطيع أستراليا أن تسد الثغرة تماما ، كما أن الشعوب الأخرى غير قادرة على أن تتولى الدفاع عن أنفسها . المصدر الوحيد الذى يمكن أن يقدم المساهمة العسكرية هو اليابان . واذا ظهر أن هذه المساهمة ضرورية بسبب سياسات هانوى وبكين ، فقد عَظُر اليابان فى وقت ما الى تقديمها . ويختتم الكاتب تحليله بقوله أن بلاد حوض الباسفيك آخذة فى أن تدرك أن اليابان لا يمكن أن تبقى الى الأبد عملاقا اقتصاديا ولكن قزما عسكريا .

غير أن هذه المفارقة الصارخة بين القوة الاقتصادية العملاقة والعجز البالغ من الناحية العسكرية ، لا تعنى أن من السهل أن تعود العسكرية الى السيطرة على الحياة على نحو ما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الثانية . فأولا ، سوف يصطدم أى اتجاه من هذا القبيل بالعقبة الدستورية الممثلة فى المادة ٩ من الدستور الصادر فى عام ١٩٤٧ ، والتي تتضمن النص الخطير الآتى :

« اذ يصبو الشعب اليابانى فى اخلاص الى سلام دولى قائم على العدل والنظام ، فانه ينبذ الى الأبد الحرب بوصفها من حقوق سيادة الأمة ، وينبذ التهديد بالقوة أو باستخدامها كوسيلة لفض المنازعات الدولية » .

ثم :

« وحتى يتحقق هدف الفقرة السابقة ، لن يتم الاحتفاظ أبدا بقوات

John Tiley, Enigmatic position in World Affairs, (١)

„ The Scotsman Mareh 28, 1971 “

بحرية وبحرية وجوية فضلا عن امكانيات الحرب الأخرى . ولن يعترف بحق الدولة فى الحرب » .

بهذه النصوص التزمت اليابان بنبذ الحرب واستخدام القوة أو التهديد بها ، وعدم بناء قوات مسلحة . وحتى عندما أنشأت قوة متواضعة فانها أطلقت عليها اسم قوة الأمن ثم غيرته الى قوة الدفاع عن النفس . ولكن ، حتى لو أمكن تعديل الدستور بقصد التخلص من المادة سالفة الذكر ، فان هناك اعتبارات قوية أخرى تجعل من الصعب أى اتجاه الى التسلح على نطاق واسع ، وبخاصة أى اتجاه الى انتاج الأسلحة النووية . فالحرب العالمية الثانية لا تزال ذكرياتها الأليمة فى الأذهان ؛ كما أن الازدهار الاقتصادى والرخاء اللذين تنعم بهما البلاد اليوم هما بغير شك من نتائج سياسة نبذ الحرب وعدم الانفاق على التسلح .

ومع كل ، لنفرض أن هذه الاعتبارات أغفلت ، ونفرض بوجه خاص أن اليابان أنتجت قنابلها النووية كدرع أمان ضد أى عدوان محتمل أو تهديد به ، ولحماية مصالحها الاقتصادية فى منطقة الباسفيك ، فان النتائج التى يمكن أن تنجم من هذا التحول الخطير لابد وأن تجعل اليابان تفكر أكثر من مرة قبل الاقدام عليه .

ان الصين تتحدث الآن عما تدعوه عودة العسكرية الى اليابان ، بل ويساورها قلق وشك من هذه الناحية . ولا شك أن هذه المشاعر سوف تصل الى الذروة اذا ما أصبحت اليابان نووية ، فتتدهور العلاقات بين البلدين ، ويصعب أن تقف الصين مكتوفة الأيدى ، وهى لم تنس بعد ما عانتها فى الثلاثينات بوجه خاص على أيدي العسكرية اليابانية .

ولا يقف الأمر عند حد الصين بل ان عودة اليابان الى التسلح سوف تثير الشكوك والمخاوف فى كثير من بلدان حوض الباسفيك وفى جنوب شرق آسيا بصفة خاصة ، وكلها بلاد كانت هدفا لأطماع الامبريالية فى اليابان .

وثمة سؤال له أهميته : هل يؤدى امتلاك القنبلة الذرية الى تحسين مركز اليابان العسكرى ؟ يجيب مؤلف « التحدى اليابانى » على السؤال (م ٢٢ - العلاقات السياسية)

فيقول : « بدلا من أن تزيل القنبلة اليابانية التهديد الصينى ، فإنها سوف تزيد من حدته وتجعله يقترب بدرجة أكبر . كذلك سوف تسبب قنبلة يابانية قلقا شديدا فى الاتحاد السوفييتى . وتعرف كل من بكين وموسكو أن هجوما ذريا واحدا يمكنه أن يمحو اليابان ، ولن تكون لدى الأخيرة نفس امكانيات الرد الثأرى . فى الحقيقة لا تشكل قنبلة يابانية الا درجة طفيفة جدا من الردع . فبصرف النظر عن تأخر اليابان الفنى فى الأسلحة النووية فهي تعاني من مساوئ جغرافية ساحقة » (١) .

فلو فرض أن شنت اليابان هجوما نوويا على الاتحاد السوفييتى ، فسوف يتعين أن يغطى مناطق شاسعة ، ويكون من الصعب عليه للغاية أن يدمر القواعد الذرية السوفييتية المخبأة فى مجاهل الصحراء فى آسيا الوسطى أو فى سيبيريا المترامية الأطراف . أما ان كان الهجوم موجها ضد الصين فلن تكون له الفاعلية المطلوبة ، وبدلا من ذلك سوف يتحطم على الصخرة الممثلة فى سكان هذا البلد الذين يعدون بالمئات من الملايين ، وهى الصخرة التى تحطمت عليها أطماع العسكريين اليابانيين فى فترة ما بين الحرب العالميتين .

على النقيض من هذا نجد اليابان هدفا سهلا لآى هجوم نووى ساحق يشنه عليها الاتحاد السوفييتى أو الصين . فمساحتها صغيرة الى حد كبير بالقياس الى هاتين الدولتين ويتركز السكان وكل النشاط الاقتصادى فى مناطق قليلة وقريبة . والحق ، « سوف يترتب على القاء عدد من القنابل أن لا يعود لليابان وجود من الناحية العملية » (٢) . وما من شك أن هذه الحقيقة لا تغيب عن صانعى السياسة اليابانية .

غير أن هذا الموقع الجغرافى نفسه الذى ينطوى على أفدح الأخطار بالنسبة الى اليابان فى حالة حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية ، يمكن أن يشكل فى الوقت نفسه درعا يحميها ويكفل لها السلامة والأمن اذا اختارت فى سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية ، وخاصة مع القوى الأعظم ، أسلوب السلم والحياد ، أى الابتعاد عن المغامرات العسكرية . وعن الانحياز الى قوة ضد أخرى . أجل ، « انه يمثل أقوى ضمان بالأمان ،

(١) مصدر سابق ، ص ٢١١ .

(٢) شرحه .

ويعنى أن اليابان تستطيع أن تظل على الدوام بلداً يبقى خارج أى نوع من الحرب . فالواقع أنه إذا كان هناك جزء من العالم يمكن ضمان السلام فيه عن طريق الاتفاق بين جميع الأطراف المعنية ، فهذا الاقليم هو اليابان والباسفيك الشمالى ؛ يمكن كفالة السلام لا بالمواثيق العسكرية من النوع الذى كان فوستر دلاس يتخيله ولكن باتفاق متعدد الأطراف يراد به ضمان حياد اليابان وصيغتها السلمية . البلد فى موقع خارق للمألوف للغاية إذ أنه محوط بالقوى الذرية الأعظم الثلاث فى العالم . . . ومن صالح جيران اليابان الثلاثة الأبقاء على توازن سلمى فى هذه المنطقة « (١) .

من الناحية النظرية على الأقل ، يستطيع كل واحد من هؤلاء الجيران الثلاثة أن يحطم اليابان ويبيدها بفضل ما يملك من قدرات عسكرية ضخمة وبخاصة النووية منها ، ولكنه سوف يجد على الفور أن الجارين الآخرين يقفان بالمرصاد ويجب أن يعمل حساباً لهما . ومن صالح الثلاثة أن تبقى اليابان على مسافة متساوية من كل منهم ، وألا تتحاز الى جانب أحدهم ضد الاثنين الآخرين .

وهم يعلمون أنه لو فكر أحدهم فى شن هجوم على اليابان بقصد إخضاعها فسوف يجد الاثنين الآخرين يهبان الى نجدتها ، لا لسبب سوى الدفاع عن مصالحهما ، أولاً وقبل كل شيء . لنفرض مثلاً أن الصين ساورتها فكرة كهذه ، فهنا لن يقف الاتحاد السوفييتى ساكناً ، على ضوء التنافس أو الصراع بينه وبين الصين ، إذ يدرك أن نجاح الصين فى مغامرة كهذه سوف يزيد من نفوذها فى المنطقة ويزيد من خطرها على الأجزاء الآسيوية منه . وإذا فرض وجاء الهجوم من جانب الاتحاد السوفييتى ، فالأمر الذى لا شك فيه أنه سوف يدفع بالصين وبالولايات المتحدة الى التدخل : الصين لأن نجاح السوفيت يؤدى الى تطويقها ، والولايات المتحدة بصفتها من بلاد حوض الباسفيك من جهة ، ولعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع أستراليا ونيوزيلند مثلاً ولمصالحها فى الفلبين من جهة أخرى .

على ضوء هذه الاعتبارات يرى البعض (٢) أن من واجب اليابان

(١) المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

(٢) شرحه ، ص ٢١٢ - ٢١٣ .

– فى المستقبل – أن تسعى الى عقد ميثاق مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والصين الشعبية لحمايتها ضد كافة أشكال العدوان ، بأن ينص على أن أى هجوم من جانب أى من هذه القوى الثلاث سوف تعقبه عمليات الثأر من جانب الاثنتين الأخريين . وفى الوقت نفسه تتعهد اليابان من جانبها بأن تنتهج سياسة قائمة على الحياد وعدم الانحياز ، تحرم الدخول فى أى تحالف وأى اشتراك فى سياسة الكتل العسكرية أو الأيديولوجية ، وأى حملات عسكرية فيما وراء البحار .

قد يبدو الاقتراح وجيها وان كان لا يتعلق طبعا بالمستقبل القريب ، وقد يرحب به الأطراف المعنية جميعا بما فيهم اليابان . ولكن يجب أن لا ننسى أمورا مهمة يجب أخذها فى الاعتبار :

أولا ، هل تقنع اليابان بميثاق من هذا القبيل لحمايتها ، وفى الوقت نفسه تبقى على ضعفها العسكرى الحالى اعتمادا على تعهدات دولية يمكن فى يوم من الأيام ولسبب أو آخر أن يتحلل منها الموقعون عليها فتصبح قصاصات من الورق وحسب ، أم تحاول الى جانب هذا الميثاق المقترح أن تبنى لنفسها قدرات عسكرية – غير نووية – يمكن أن تردع تهديدا بعدوان ولكن لا تجعل فى امكان اليابان القيام بعدوان على الغير ؟

ثانيا ، هل يرضى الشعب اليابانى والأجيال الجديدة منه التى تسيت الهزيمة وهيروشيما ، أن يبقى مصير البلد معلقا على الآخرين ، وهو الذى يشغل مركزا متفوقا بين الاقتصاديات العالمية ؟ وبعبارة أخرى، هل تقبل الكرامة القومية وضعا من هذا القبيل ؟

ثالثا ، فلكى يمكن اخراج الاقتراح الى حيز التنفيذ لابد من ازالة عقبات قائمة الآن وبعضها يمس سيادة اليابان كالنصوص فى معاهدة الأمن مع الولايات المتحدة ، والبعض الآخر يمثل أجزاء آلت الى الاتحاد السوفييتى نتيجة للحرب العالمية الثانية .

وأخيرا – وليس آخرا – فاليابان تدرك بغير شك أهمية موقعها الجغرافى بالنسبة الى جيرانها الثلاثة ، وتعلم أنهم لا يمكن أن يسمحو

لاى منهم بمحاولة اخضاعها . وهنا قد يسأل فريق من الرأى العام اليابانى : ولماذا ندخل فى ميثاق كهذا طالما بين هؤلاء الجيران من المتناقضات الأساسية ما يكفل لليابان الحماية الواجبة من حيث الواقع وان لم ينص عليها فى وثيقة دولية أو ميثاق متعدد الأطراف ؟

ننتقل الآن الى القاء نظرة سريعة على العلاقات بين اليابان من جهة وهؤلاء الجيران الأقوياء كل على حدة ، من جهة أخرى .

بالنسبة الى العلاقات مع الولايات المتحدة يلاحظ أن الأخيرة رضخت للضغط اليابانى ووافقت على إعادة جزر أوكيناوا الى السيادة اليابانية . وهى تقدر قيمة اليابان فى صراع القوة فى الشرق الأقصى وحوض الباسفيك ، ومن ثم تحرص على أن تبقى العلاقات الودية ، وفى هذا قال الرئيس نيكسون فى الرسالة التى بعث بها الى مجلس الشيوخ مع مشروع اتفاقية استعادة اليابان لسيادتها على أوكيناوا :

« ان احتمالات التعاون بين اقتصادينا ، وهما أعظم اقتصاد انتاجا بالعالم وأعظم اقتصاد دينامى بالعالم ، هذه الاحتمالات ضخمة بشكل واضح » ثم حذر فقال :

« ان المشكلات الداخلة فى نسيج السلام فى آسيا والباسفيك سوف تشكل تحديا لنا بغير شك . فاذا اتبعت كل من اليابان والولايات المتحدة طريقا مستقلا ، فستكون هذه المهمة أشد صعوبة » .

من هذه العبارات يتكشف أن الولايات المتحدة ترى من صالحها استمرار العلاقة الحالية الخاصة مع اليابان ، بمعنى أن يكون هناك محور يضم واشنطن وطوكيو فى المجال السياسى على الأقل . ولكن يلاحظ الأمريكيون :

١ - أنهم هم الذين تحملوا عبء الدفاع عن اليابان طيلة الفترة التالية لانتهاى الحرب العالمية الثانية ، وكان العبء يتمثل فى انفاق نحو بليون دولار فى الشهر ، بينما لم تنفق اليابان على ما تدعوه « الدفاع عن النفس » الا أقل من ١٪ سنويا من المنتج القومى الاجمالى مقابل نسبة

تتراوح من ٣ الى ٩ فى المائة فى البلاد الأخرى وهذا الانفاق الضئيل كان من العوامل الرئيسية التى أسهمت فى تقدم اليابان الاقتصادى .

٢ - أن اليابان استغلت هذا الوضع ، الى جانب انشغال الولايات المتحدة بمشاكل الشرق الأقصى وجنوب شرقى آسيا ، فضلا عن التورط فى مناطق أخرى بالعالم ، للتسلل الى الأسواق سعيا وراء تصدير المنتجات ورأس المال .

٣ - أنها استغلت أيضا سياسة بلادهم التجارية المرنة فراحت تغزو أسواقهم حتى كانت الصادرات الى السوق الأمريكية تشكل حوالى ٣٠ فى المائة من الصادرات اليابانية الكلية .

٤ - أن اليابان لم تقابل هذه الروح السمحة - على حد قولهم - الا بعكسها ، فأغلقت أبوابها فى وجه الكثير من السلع الأمريكية ووضعت عوائق كثيرة فى طريق الشركات والاستثمارات الأمريكية . ولم تكن تستورد فى الغالب سوى المواد الغذائية والأولية فكأنها تعامل الولايات المتحدة كما تعامل البلاد المتخلفة أو الأقل نموا (١) .

أما من جهة اليابان فهناك ما يدعو الى استيائها من الولايات المتحدة :

١ - تعتقد اليابان أن معاهدة الأمن المعقودة مع الأمريكيين إنما تخدم مصالحهم قبل مصالحها ، ولا تريد أن يشنوا حروبهم فى الباسفيك من قواعد يابانية ، كما أن وجود تسهيلات فى أجزاء من بلادها للأسلحة أو النظم النووية الأمريكية بشكل خطرا محتملا وهى لم تنس بعد هيروشيما ونجازاكي . كذلك تدرك أن هذه المعاهدة تثير الشكوك فى نفس الصين وتحول - من بين أسباب أخرى - دون قيام علاقات طيبة بين هذين البلدين الآسيويين .

٢ - سخطت اليابان على الاجراءات الاقتصادية التى أصدرها الرئيس نيكسون فى أغسطس ١٩٧١ واعتبرت الضريبة الإضافية البالغة ١٠ فى المائة على أنها موجهة ضدها بوجه خاص . . . وكذلك بسبب الخلاف

حول صناعة الفسيج ، استأنت من قرار الرئيس الأمريكى بتطبيق نظام الحصص عليها (وكوريا الجنوبية وهونج كنج وفورموزا) ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٧١ اذا لم يتم اتفاق حول هذه المسألة بين البلدين . وعلى ضوء أمثال هذه الاعتبارات تعتقد اليابان أن علاقاتها التجارية مع أمريكا سوف تتجه الى الضعف بسبب اتجاه الأخيرة نحو سياسة الحماية الجمركية ، ومن ثم تتساءل : اذن ، ما جدوى معاهدة الأمن هذه مع الأمريكين ؟ .

٣ - كان رد الفعل فى اليابان بشأن ما أعلنه نيكسون عن اعتزامه زيارة الصين الشعبية شعورا بالغضب بسبب عدم استشارتها قبل اتخاذ هذا القرار . لقد ظلت اليابان تقف من بكين نفس الموقف الأمريكى تقريبا مما أساء اليها اقتصاديا على الأقل ، وهاهى ذا وشنطن تغير من سياستها دون أن تقيم وزنا لحليفاتها أو صديقتها على الأقل .

ولقد بلغ من قوة رد الفعل هذا أن راح نقاد رئيس الوزراء ايرا - كو ساتو يطالبونه بالاستقالة ، واشتعل الشعور القومى المطالب بمزيد من الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية .

وبالنسبة الى العلاقات مع الصين الشعبية نلاحظ ما يأتى :

أولا : من ناحية الصين :

(أ) لا تزال تذكر سياسة اليابان العدوانية التوسعية قبل الحرب العالمية الثانية .

(ب) وتتحدث عن عودة الروح العسكرية الى اليابان .

(ج) وتشهد تزايد القوة الاقتصادية لليابان بحيث أصبحت ثالث دولة صناعية فى العالم .

(د) وتعتقد أن هذه القوة الاقتصادية لابد وأن تغرى اليابان بالعودة الى التسلح من أجل المحافظة على هذه القوة الهائلة .

(هـ) تشعر بالسخط لأن اليابان لا تزال محتفظة بعلاقاتها

الدبلوماسية مع تايوان ، فكأنها تتبنى سياسة وجود دولتين صينيتين وهذا بالإضافة الى ما بين اليابان وتايوان من علاقات اقتصادية كبيرة .

(و) وهى مستاءة أيضا من بقاء معاهدة الأمن المعقودة مع الأمريكيين وترى فى هذا دليلا على أن اليابان لا تزال تسير فى فلك الولايات المتحدة .

ولكن من جهة أخرى قد ترى الصين من صالحها أن تقوم بينها وبين جارتها الآسيوية علاقات طبيعية :

– لكى تحول دول حدوث تقارب يابانى – سوفييتى، على حسابها ، خاصة وهى تلمس جهودا حثيثة ومطرودة من جانب الاتحاد السوفييتى، لتنمية علاقاته الاقتصادية والسياسية مع اليابان .

– تبت الطمأنينة فى نفس اليابان مما يدفع الأخيرة الى التقليل من ارتباطها بالسياسة والأهداف الأمريكية .

– ان ابقاء العلاقات بين البلدين فى حالة التوتر ، قد يدفع اليابان – وخاصة والمظلة الأمريكية توشك أن ترفع عنها – الى العودة الى التسلح من قبيل الدفاع عن النفس ضد أى أخطار محتملة ، وقد يشمل هذا اتجاهها الى انتاج الأسلحة النووية وهو ما ترهبه الصين أو لا ترغب فيه على الأقل :

ثانيا : من ناحية اليابان فهناك ادراك قوى – وخاصة فى صفوف رجال الأعمال – بالحاجة الى تحسين العلاقات مع الصين التى يمكن أن تشكل سوقا أمام المنتجات والاستثمارات اليابانية . ولا شك أن هذا الادراك قد اشتد بعد التقارب الأخير بين الصين والولايات المتحدة وما يحتمل أن ينطوى عليه من امكانيات أمام التجارة والأموال والتكنولوجيا الأمريكية .

ويلاحظ بالنسبة الى الاتحاد السوفييتى أنه منذ اشتد الخلاف بينه وبين الصين ، راح يظهر اهتماما متزايدا بتطوير علاقاته مع اليابان . فضلا عن هذا فهو يشعر بالحاجة الى الأموال والخبرات اليابانية فى تنمية عناصر مهمة من الثروة الطبيعية فى شرق سيبيريا .

غير أن قيام علاقات طبيعية بين البلدين يتطلب أولا عقد معاهدة صلح نهائية ولكن هناك عقبة لا بد من تذليلها ، وهى أن الاتحاد السوفييتى استولى فى نهاية الحرب العالمية الثانية على القسم الجنوبى من جزيرة سخالين وعلى جزر كوريل وهابوميه Habomais وشيكوتان ، وما من شك أن اليابان سوف تجعل إعادة هذه الأجزاء شرطا لقيام أية علاقات طبيعية أو ثمنا لآى مساهمة اقتصادية تقدمها . حتى الآن يبدو أن الاتحاد السوفييتى لا يوافق على هذا المطلب ، ولكنه قد يفكر فى إعادة تسلك الجزر فى حالة ما اذا تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان فيعمل على اجتذاب الأخيرة الى جانبه ، أو فى حالة ما اذا اشتد العداء أو التهديد الصينى ضد كل من روسيا واليابان .

إن الولايات المتحدة تعتزم أن تنسحب بالتدريج من آسيا ، وفى هذه الحالة فالدولة التى تستطيع أن تملأ الفراغ المتخلف هى اليابان ، كذلك ترى أمريكا أن استراليا هى حليفها الآخر الذى سوف يملأ ثغرة ينركها الانسحاب الأمريكى من منطقة شرقى الباسفيك ، ومن ثم فالعلاقة بين اليابان واستراليا ذات أهمية حيوية بالنسبة الى مستقبل الاقليم . ويلاحظ بهذا الصدد توسع فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال السنوات الأخيرة .

أما موقف دول جنوب شرقى آسيا من اليابان فأشد تعقيدا . فهذه البلاد سبق أن كانت ضحية للسياسة التوسعية اليابانية ، وتخشى أن تعود النزعة العسكرية الى اليابان . ولكنها فى الوقت نفسه فى حاجة الى الرخاء الذى يمكن أن تأتى به التجارة والمعونة والاستثمارات اليابانية ، وإن كان بعض هذه البلاد ينظر الى المعونة الاقتصادية اليابانية على انها نوع أو شكل من الامبريالية الاقتصادية نظرا لأن معظم هذه المعونة مرتبطة بشراء بضائع يابانية .

وتولى اليابان الأمن فى جنوب شرقى آسيا اهتماما كبيرا لسبعين رئيسيين ، أولهما أهمية أسواقه بالنسبة الى المصدرين اليابانيين ، وثانيهما أن الاقليم يتحكم فى طريق الملاحة الهام من اليابان الى الشرق الأوسط وأوربا . ومن هنا يمكن أن تسهم المعونة فى دعم الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة .

ولهذا نلاحظ أن اليابان عنت كثيرا بموضوع المعونة الاقتصادية ،
فقدمت هي والولايات المتحدة أكبر مساهمة فى بنك التنمية الآسيوى ،
وكان لليابان دورها فى انشاء شركة الاستثمار الخاصة لآسيا ، وهى
منظمة مخصصة لتسهيل انتقال رؤس الأموال الخاصة من البلاد المتقدمة
الى رأس مال الشركات الخاصة فى البلاد النامية . ويضم المساهمون فى
هذه المؤسسة الشركات الرئيسية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا
وأوروبا واليابان . . ويبدو أن ظهور هذه الشركة الى عالم الوجود يرجع
الى حد كبير الى جهود رئيس مجلس ادارة بنك فيوجى اليابانى .

وكانت اليابان صاحبة المبادرة فى الاجتماع الوزارى السنوى للتنمية
الاقتصادية فى جنوب شرقى آسيا ، وعقد أول اجتماع له فى عام ١٩٦٦ ،
وضم ماليزيا وسنغافورة واليابان واندونيسيا وتايلاند وكمبوديا ولاوس ،
فضلا عن اليابان . وهو منبر لمناقشة التعاون الفنى والاقتصادى بين
الاعضاء . وهو من الناحية غير الرسمية مكان لقاء يمكن أن تجرى فيه
المفاوضات بشأن المعونة اليابانية الثنائية .

الفصل الثالث والعشرون

الدعوات لى مؤتمر للامن الاوروبى

أفى ١٠ فبراير من عام ١٩٥٤ ، وخلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع المنعقد فى برلين ، قدم مولوتوف وزير الخارجية السوفييتى نص مشروع « الاتفاق الأوروبى العام عن الأمن الجماعى » . وفى مؤتمر رؤساء هذه الدول بجنيف فى العام التالى اقترح الاتحاد السوفييتى - من بين أشياء أخرى - انشاء نظام للامن الأوروبى على أن يحل فى نفس الوقت محل حلفى الأطلنطى ووارسو - ونستطيع أن ندرك السبب الرئيسى وراء هذه الخطوات السوفييتية إذا عرفنا أهمية عام ١٩٥٤ حيث تم فيه التوقيع على اتفاقات باريس التى تخول إعادة تسليح ألمانيا الغربية وخلق اتحاد يضم اتحاد أوروبا الغربية .

ويتصل بهذه التحركات من جانب الاتحاد السوفييتى المشروع الذى اقترحه وزير خارجية بولندا ، راباكى ، بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى وسط أوروبا بما فيها ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .

وفى ٦ يولية من عام ١٩٦٦ أصدر مؤتمر الدول الأعضاء فى ميثاق وارسو ، والمنعقد فى بوخارست ، تصريحاً جاء فيه : « ... حتى يكون فى الامكان خلق الأسس التى يقوم عليها السلم والأمن فى أوروبا ، هناك علاقات واجبة بين الدول ، وتنبتق من ضرورة فض المنازعات الدولية بطريقة سلمية ، وذلك إلى جانب نبذ التهديد بالقوة واستخدام القوة » ، وكذلك يجب أن تبنى العلاقات بين الدول على مبادئ : السيادة ، والاستقلال الوطنى ، والحقوق المتساوية ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ، واحترام سلامة أراضي كل دولة .

ووجه المؤتمر نداء طالب فيه بالعمل على تحقيق الأمور الآتية :

- إلغاء القواعد الأجنبية .
- سحب القوات الأجنبية .
- تخفيض القوات العسكرية للدولتين الألمانييتين على أساس اتفاق
- يحدد طريقة التنفيذ .
- إصدار القرارات اللازمة للتقليل من خطر المواجهة النووية .
- إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، مع ضمانات من الدول النووية بأنها لن تستخدم هذه الأسلحة فى المناطق المشار إليها .

وكان الأمن الأوروبى هو الموضوع الرئيسى فى البيان المشترك الصادر فى أعقاب اجتماع وزراء خارجية دول ميثاق وارسو (١١/٣٠ - ١٩٧١/١١٢/١) ، ثم فى البيان المماثل الذى أصدره المجلس الوزارى لدول حلف الأطلسى أثر اجتماعه بعد ذلك بأيام قلائل .

ومن كلتا الوثيقتين نتعرف على وجهات نظر الأطراف المعنية بصدد مفهوم الأمن الأوروبى ، وعلى ما بينها من تباين وما يعترض اخراجها الى حيز التنفيذ من عقبات .

يقول البيان الأول : « . . . وثمة فهم متزايد بأن مؤتمرا أوروبا شاملا هو عمل يتفق مع هدف تحويل العلاقات بين الدول الأوروبية بالتدريج ، مما يجعل فى الامكان التغلب على انقسام القارة الى تجمعات سياسية وعسكرية . وكانت هناك دلالات على تقارب جوهري بين وجهات النظر عن مضمون عمل المؤتمر الذى يجب أن يسهم فى اقامة نظام من الالتزامات يلغى أى تهديد بالقوة أو استخداما فى العلاقات المتبادلة بين الدول فى أوروبا ويكفل مراعاة مبادئ سلامة أراضي الدول واحترام سيادتها ، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، والمساواة بين الدول جميعا واستقلالها . كذلك تجلى تقارب فى الأفكار بصدد مشكلة توسيع التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى والثقافى بين البلاد الأوروبية . »

وقد عبر الوزراء عن ثقة حكوماتهم بأن خطوات نشيطة يتخذها جميع الذين يهتمون بالانتقال من أوروبا يسودها التوتر والنزاع الى أوروبا

يزقرف عليها السلام الدائم ، هذه الخطوات قادرة على التغلب على تأثير تلك القوى (المعارضة للدعوة) » .

ويختتم الوزراء بيانهم بالعبارات الآتية : « وبناء على تعليمات حكوماتهم يقاسد الوزراء حكومات جميع الدول الأوروبية ، وكذلك حكومتى الولايات المتحدة وكندا ، أن تبدأ دون إبطاء الاستعدادات العملية من أجل مؤتمر أوربي شامل بحيث يكفل دعوته فى عام ١٩٧٢ » .

وفى البيان الصادر عن الاجتماع الوزارى لدول حلف الاطلنطى تطالع ما يأتى :

« وذكر الوزراء أنهم فى اجتماعهم بلشبونة أعلنوا استعدادهم لاجراء محادثات متعددة الأطراف يراود منها أن تؤدى الى مؤتمر عن الأمن والتعاون فى أوربا بمجرد أن تكون المفاوضات بشأن برلين قد انتهت الى نتيجة ناجحة . وفى ضوء التطورات المشجعة التى سلفت الاشارة اليها (فى بنود سابقة من البيان) أكدوا استعدادهم للبدء فى مثل هذه المباحثات بأسرع ما يمكن » .

« واعتبر الوزراء أن مؤتمرا للأمن والتعاون فى أوربا يجب ألا يعمل على ادامة الانقسام الذى حدث فى أوربا بعد الحرب ، ولكن بدلا من ذلك أن يسهم فى تحقيق التوفيق والتعاون بين الدول المشتركة وذلك ببدء عملية خفض للجواجز التى لا تزال قائمة . وعلى ذلك أعاد الوزراء التأكيد بأن المؤتمر يجب أن يعالج بطريقة ملموسة الأسباب الكامنة وراء التوتر فى أوربا والمبادئ الأساسية التى يجب أن تحكم العلاقات بين الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية » .

« . . . وأخذ الوزراء علما بتقرير المجلس بصدد مؤتمر عن الأمن والتعاون فى أوربا . ولقد بحث هذا التقرير مجالات أربعة للنقاش فى مثل هذا المؤتمر :

(أ) مسائل الأمن بما فيها المبادئ التى تحكم العلاقات بين الدول ، وبوإحدى عسكرية معينة من الأمن ،

(ب) مزيد من حرية انتقال الناس والمعلومات والأفكار والعلاقات الثقافية ،

(ح) التعاون فى ميادين الاقتصاد والعلوم التطبيقية والتكنولوجيا^٢
والعلم اليحت ،

(د) التعاون لتحسين بيئة الانسان .. »

« وأكد الوزراء من جديد .. اعتقادهم .. بأن خفضا متبادلا ومتوازنا للقوات فى وسط أوربا يحافظ على مصالح الأمن المشروعة لجميع المعنيين ، سوف يحافظ على الأمن وينمى الاستقرار فى أوربا ، ويقدم مساهمة مهمة فى تخفيف التوتر وتحسين العلاقات بوجه عام بين الشرق والغرب » .

« وأكد هؤلاء الوزراء الأهمية التى يعلقونها على التدابير التى تقلل من أخطار المواجهة العسكرية وبهذا تنمى الأمن فى أوربا . ولاحظوا أن مؤتمرا للأمن والتعاون فى أوربا يجب أن يتناول هذه المسائل بطريقة مناسبة » .

« وأعاد هؤلاء الوزراء تأكيد الموقف المعروف للحلف وهو أنه لاينبغى خفض قدرته العسكرية الشاملة الا كجزء من نمط تخفيضات متبادلة للقوى ومتوازنة من حيث نطاقها وتوقيتها » .

« ولاحظوا نمو الجهود العسكرية السوفيتية فى السنوات الحديثة والدلائل على أن الاتحاد السوفيتى يواصل تقوية كل من قواته النووية والاستراتيجية وقواته التقليدية ، وخاصة القوات البحرية . وعلى ذلك اتفقوا على الحاجة الى اجراء التحسين المستمر والمطرد فى قوات حلف الأطلسى التقليدية والمحافظة على قوات نووية تكتيكية واستراتيجية ، كافية وحديثة ، حتى يتسنى ضمان أن يظل الرادع فعالا على جميع المستويات ولكى يتفادى اضعاف الأساس الذى يقوم عليه السعى من جانب الحلف الى تخفيف التوتر » .

هذا عرض موجز لبعض الخطوات الرئيسية فى الدعوة الى وضع نظام للأمن الأوروبى . ويلاحظ أن المبادرة جاءت فى الأصل من الاتحاد السوفيتى ، ولقد ظل المعسكر الذى تمثله دول ميثاق وارسو هو الذى يطالب باستمرار بعقد مؤتمر من أجل هذا الغرض . وهذا الحرص من

جانب هذا المعسكر راجع الى أسباب يمكن أن نتعرف عليها من استقراء -
العناصر التى يرى أن أى اتفاق للامن يجب أن يشتمل عليها وهى :

(أولاً) الاعتراف بالحدود التى تمخضت عنها الحرب العالمية
الثانية .

(ثانياً) الاتفاق على نبذ استخدام القوة بين الدول الأوروبية ذات
النظم الاجتماعية المختلفة .

(ثالثاً) اتخاذ تدابير بخصوص نزع أو تقييد السلاح على مستوى
إقليمى .

(رابعاً) خلق الظروف لتنمية التعاون فى كافة المجالات بين الدول .

(خامساً) عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، واحترام
الاستقلال الوطنى والسيادة .

بالنسبة الى النقطة الأولى فهذه معناها أن يعترف الغرب بصفة
نهائية ورسمية بكافة التغييرات الإقليمية التى تمت نتيجة للحرب العالمية
الثانية لصالح بلاد كالاتحاد السوفيتى وبولندا على وجهه الخصوص ،
وبالتغييرات الأيديولوجية التى تمثلت فى قيام النظام الاشتراكى فى دول
أوروبا الشرقية . وأن يعترف أيضاً بأن انقسام ألمانيا هو حقيقة من حقائق
التاريخ المعاصر ، ومن ثم يعترف بوجود دولتين ألمانيتين لكل منهما
استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها . وهذا يمكن أن يساعد تصفية
آثار الحرب بعقد معاهدات صلح مع الدولتين ، وقيام علاقات طبيعية على
مختلف المستويات وفى شتى المجالات بينهما ، وانضمامهما الى الأمم
المتحدة أما النقطة الثانية ففيها المزيد من التأكيد للأولى ، بالنص على
عدم استخدام القوة أو التهديد بها من أجل نقض هذه التغييرات .

وتطبيق محتوى النقطة الثالثة يمكن أن يتخذ التدابير الآتية على
سبيل المثال .

— الأخذ بالفكرة التى سبق أن دعا اليها مشروع رابا كى من حيث
انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى وسط أوربا .

– الغاء القواعد العسكرية الأجنبية .
– انسحاب القوات الأجنبية الموجودة حالياً فى بلاد أوربية غير
بلادها الأصلية .

– اجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة فى قوات المعسكرين الشرقى
والغربى .

– حل كل من حلف الاطلنطى وميثاق وارسو .
وما من شك أن هذه التدابير فى جملتها هى فى صالح دول شرق
أوربا بوجه عام والاتحاد السوفييتى بوجه خاص . فانشاء المنطقة المجردة
من الأسلحة النووية معناه بالدرجة الأولى تحريم تملك ألمانيا الاتحادية
خاصة لهذه الأسلحة سواء بأن تقوم بانتاجها أو بأن تمددها بها الولايات
المتحدة ، وهذا يبعد شبح خطر يؤرق الاتحاد السوفيتى . والغاء
القواعد الأجنبية معناه ألا تكون للولايات المتحدة مثل هذه القواعد فى
أى من بلاد أوربا الغربية . حقيقة فقدت القواعد العسكرية الكثير من
أهميتها السابقة نتيجة لاختراع الصواريخ بعيدة المدى والصواريخ
العابرة للقارات . ومع كل ، وفى حالة عدم استخدام الأسلحة النووية
التي تحملها الصواريخ ، فالقواعد العسكرية يمكن أن تنطلق منها
القاذفات الاستراتيجية الثقيلة . فاذا بقيت القواعد ووصلت العلاقات بين
الغرب والشرق الى حد المواجهة العسكرية ، فان القاذفات الغربية
والقاذفات الأمريكية بوجه خاص يمكن أن تنطلق من هذه القواعد لضرب
أهدافها فى الاتحاد السوفيتى الذى لن تفصله عن القواعد الا مسافات
قصيرة نسبياً ، ومعنى انسحاب القوات الأجنبية خروج القوات الأمريكية
من أوربا وعودتها الى بلادها .

وأجراء تخفيضات فى القوات العسكرية التى يملكها معسكرا الاطلنطى
ووارسو ، لابد وأن يلقى ترحيباً لا بسبب أنه يقلل من عوامل التوتر ومن
ثم من أخطار المواجهة العسكرية ، بل ولأنه يخفف أيضاً من الأعباء
المالية ويحرر أموالاً نشدت إليها حاجة الدول لتنمية اقتصادياتها . ولكن
أجراء التخفيضات المشار إليها عملية بالغة التعقيد اذ تصطدم بمجموعة
من الأسئلة التى لابد أولاً من إيجاد أجوبة عليها مقبولة من كلا الطرفين :
فما المعايير التى تحكم التخفيض ؟ هل ينص على أن يكون وفق نسبة

معينة من أعداد القوات البرية وأنواع الأسلحة ؟ قد يكون اتخاذ نسبة كهذه وسيلة سهلة وخالية من التعقيدات ، ولكنها تغفل فى الوقت نفسه عاملا بالغ الأهمية وهو الاختلاف التكنولوجى بين الأسلحة الموجودة حالياً . وحتى اذا وافق الطرفان على هذه الوسيلة فان التقدم التكنولوجى الذى يمكن أن يحققه أحدهما فى المستقبل ، يمكن أن يقلب النسبة رأساً على عقب ويجعلها فى صالح طرف دون آخر .

وبالنسبة الى حل حلفى الأطلنطى ووارسو ، فالمعروف أن الأحلاف العسكرية ما هى الا دلالة أو تعبير عن التوترات الدولية . فقد نشأ ميثاق الأطلنطى لأن أوروبا التى أنهكتها الحرب وجدت فى الحماية الأمريكية ضمانا لها اذا ما نشب صراع بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، وكان رد الفعل فى الشرق انشاء حلف وارسو .

ومنذ ذلك التاريخ تغيرت الظروف كثيراً عما كانت عليه . فابتدعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى نظاماً للدمار المتبادل بالصواريخ العابرة للقارات ، الأمر الذى أمكن أن يستبعد أوروبا الغربية كعامل فى المواجهة العسكرية بين الدولتين الأعظم ، وبعبارة أخرى لم يعد الدفاع عن أوروبا الغربية لازماً بشكل مباشر لأمن الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن جهة أخرى زادت أوروبا الغربية ثراء واستقراراً سياسياً وثقة بالنفس ، وكلها متغيرات سوف تزداد أهميتها بعد توسيع نطاق السوق الأوروبية المشتركة . وهناك دولتان تملكان قدرات نووية على نطاق صغير، والمنطقة ككل قادرة على خلق قدرات نووية أكبر لو شاءت .

وحقق الاتحاد السوفيتى التعادل مع الولايات المتحدة فى الأسلحة النووية ، ويعمل على انشاء قوة بحرية كبيرة . وفى الوقت نفسه تواجهه على حدوده الشرقية تعقيدات عسكرية جديدة لا يمكن التكهّن بنتائجها ، على الأقل فى المستقبل المنظور . ومن هنا بدأ الغرب يرى أن حلف الأطلنطى لم يعد يستجيب لهذه التطورات . وقد سبق أن تحدثنا عن الأحلاف العسكرية ورأينا أنها قد فقدت فعاليتها ، ومن ثم فحل حلفى الأطلنطى ووارسو كأحد ترتيبات الأمن الأوروبى ، لا يعدو أن يكون تقريراً لامر واقع .

(م ٢٣ - العلاقات السياسية)

ولكن فكرة وضع نظام للأمن الأوربي كانت تقابل بالشك من جانب الكثير من الدوائر الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . فيقال مثلا ان حلف الاطلنطي لم يفعل شيئا أبداً لمنع النفوذ السوفيتي من الامتداد والانتشار ، وعلى ضوء هذه الحقيقة فالسوفييت لن يخسروا شيئا باعطاء تأكيدات في وثائق رسمية بأنهم لن يفعلوا هذا مستقبلا ، بل بالعكس سوف يكسبون كثيراً بخروج القوات الأمريكية من أوروبا والغاء قواعد الأمريكيين ، وعموما بابتعاد أمريكا عن شئون القارة .

هذه الفكرة أوضحها أو شرحها أرنو دي بور شجريف في تحليل بعنوان «مشروع الكرملين العظيم» (١) . يقول الكاتب ان صانعي السياسة الذين التقى بهم يعتبرون أن الصين هي «عامل مساعد ولا أكثر من هذا» في تفسير التحركات السوفييتية ، وفي رأيهم أن العامل الأهم أن الروس يرون أن عالم الأطلنطي الذي عرفوه منذ عام ١٩٤٥ على وشك الانهيار ، وأن التحالف الغربي أخذ في أن يتحطم ، ومن ثم فعليهم أن يستغلوا هذا الانقسام ليصبح الاتحاد السوفييتي « القوة المشرفة الرئيسية في أوروبا » . وهم يبنون حساباتهم على اعتبارات عدة في مقدمتها أن رغبة أمريكا في البقاء قوة عالمية global power أخذه في التناقص باطراد وأن واشنطن تخلت عن سياسة التفوق الاستراتيجي على الاتحاد السوفييتي . وأخذت بسياسة التعادل معه ، وهذه الأخيرة بدورها تسير في طريقها الى الزوال ، وكثير من الأمريكيين يطالبون بخروج القوات الأمريكية من أوروبا ، بل وهناك أصوات تدعو الى نوع من العزلة .

وفي رأى الكاتب أن سياسة الكرملين الآن تتمثل في العمل على تعميق الشقاق في صفوف الغرب ، وأن من الأدوات التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض مؤتمر الأمن الأوربي المقترح . ان روسيا تريد من المؤتمر تجميد الحالة الراهنة Status quo في أوروبا حتى توجه اهتمامها الى الصين . هذه النظرية غير قوية ، فالوضع الراهن مجمد بالفعل طيلة السنوات الخمس والعشرين الأخيرة . ان للكرملين - كما يقول الكاتب - هدفا أشطموحا ، هو تغيير الحالة القائمة باحلال السلام السوفييتي

The Kramlins's Grand Design, by Arnand de (١)
Borchgrave, Newsweek, October 10, 1974 .

محل السلام الأمريكى ، فالروس يريدون خروج القوات الأمريكية من أوروبا ، وعندئذ يزداد النفوذ الروسى فى أوروبا .

وفى رأى شتراوس (١) أن السوفييت يسعون الى مؤتمر الأمن الأوروبى من أجل تحقيق الأهداف الآتية :

- جعل الالتزام الأمريكى ازاء أوروبا يبدو ضعيفا من الناحية السيكولوجية وغير ذى موضوع .

- تقليل قيمة الحلف الغربى عن طريق تقديم نظام وهمى للأمن بينما يظل الحلف الشرقى سليما لا يمس ، بسبب تسلط الاتحاد السوفييتى .

- عرقلة اتجاه أوروبا الغربية الى التكامل عن طريق تقديم آمال وهمية .

- مد التسلط السوفييتى على أوروبا الغربية .

ويشير الغربيون الى أن فكرة خفض المتبادل لقوات الطرفين العسكرية فى أوروبا ، هى فى صالح الاتحاد السوفييتى الذى له ٢٥ فرقة فى وسط أوروبا مقابل ٥ فرق أمريكية . ويضيفون أن القوات المسلحة تحت قيادة حلف الأطلنطى قد خفضت بمقدار الربع منذ عام ١٩٦٦ بسبب انسحاب فرنسا وخفض كندا مساهمتها بمقدار النصف . وفى نفس الفترة زاد عدد الجنود السوفييت وراء نهر الفستولا فى اتجاه الغرب بحوالى ١٦٣ ألفاً .

ويتجلى التفاوت بين قوات الجانبين فى وسط أوروبا من الوقائع الآتية (٢) :

١ - لحلف الأطلنطى ٢٤ فرقة بين جبال الألب وساحل الدنمرك الشمالى ، بينما لدى حلف وارسو ٥٧ فرقة فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا

(١) Asymetry and in quallty between the forces of East and West Europe, by : Franz Josef Strauss

(صحيفة التايمز البريطانية بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٧١) .

(٢) المصدر السابق .

والمانيا الشرقية ، وان بدت الصورة أفضل اذا عرفنا ان الفرقة الغربية أكثر عدداً .

٢ - عدد القوات المقاتلة والقوات المساعدة فى أوربا الغربية حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ أو ٧٠٣ر٠٠٠ (بانضمام الفرنسيين) . وفى القسم الشرقى من أوربا ٨٥٥ر٠٠٠ جندي ، ولكن قوة النيران أكبر بسبب الواحدات شبه العسكرية التابعة للبوليس والأحزاب الشيوعية .

٣ - عند حلف وارسو ١٣٦٥٠ دبابة مقابل ٦٦٠٠ دبابة لدى حلف الأطلنطى .

ويضاف الى هذا أن لدى الروس فى غرب روسيا ٢٩ فرقة ، ٦٥٠٠ دبابة .

٤ - عند الشرق ٤٤٨٠ قاذفة خفيفة وطائرات أرضية مساندة مقابل ٢٨٠٠٠ لدى الغرب + ٣٤٠٠ اعتراضية (مقابل ٥١٠ عند حلف وارسو) . ويملك الغرب ٤٠٠ من طائرات الاستطلاع مقابل ٢٨٠ لدى حلف وارسو .

وفيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو مبدأ ينبثق من ميثاق الأمم المتحدة ، وكان أحد المبادئ الرئيسية التى أقرها مؤتمر باندونج ، فان بعض الغربيين يحاولون التذكرة باستمرار بتدخل القوة السوفييتية فى المجر عام ١٩٥٦ ، وتدخل قوات حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وبما أطلقوا عليه مبدأ بريجنيف عن السيادة المحدودة ، ثم يتساءلون عما اذا كان الوصول الى اتفاق بشأن الأمن الأوروبى يمكن أن يحول فى المستقبل دون تدخل مماثل فى بلد كرومانيا مثلاً اذا انتهج سياسة يعتبرها الاتحاد السوفييتى خروجاً على ما يعتبره الخط العام لسياسة دول شرق أوربا .

ولكن برغم هذه الشكوك فقد أخذ رأى عام غربى يزداد نمواً باطراد، يتقبل فكرة الأمن الأوروبى ويتحدث عن الحاجة الى اخراجها الى حيز التنفيذ ، وذلك راجع الى أسباب كثيرة :

(أولاً) يبدو أنه أصبح واضحاً لدى دول أوربا الغربية أن الاتحاد السوفييتى لم يعد الخطر الذى كانت تخشاه فى الخمسينات . فالاتحاد

السوفييتي لم يحاول العدوان على أي منها ، ولم يحاول التدخل في، شئونها ، وكل ما يعنيه هو أن يستقر الوضع الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية ، وأكبر دليل على هذا كان حرصه الشديد على عقد اتفاق مع ألمانيا الاتحادية . وهو مهتم بصفة رئيسية بالتنمية الاقتصادية. وهذا يتطلب شرطين، أحدهما تخفيف التوتر واستبعاد احتمالات المواجهة العسكرية ، والآخر هو الاستفادة من التقدم التكنولوجي في دول أوروبا الغربية الرئيسية . وفضلا عن هذا فهو يرى من صالحه استقرار الأوضاع في أوروبا ليوجه اهتمامه إلى حدوده الشرقية مع الصين . ومن جهة أخرى أصبحت أوروبا الغربية قوة اقتصادية ضخمة أخذت في الازدياد ، وهذا في حد ذاته يمكن أن يشكل رادعا ضد أي عدوان محتمل أو تهديد بالعدوان . وبعبارة أخرى تستطيع أوروبا الغربية أن تتعامل مع القوى الأعظم في العالم على مستوى من التعادل على خلاف ما كان عليه حالها في الخمسينات مثلا .

(ثانياً) تدرك أوروبا الغربية أن مصير الولايات المتحدة هو إلى الخروج من القارة ، أي إنهاء وجودها العسكري بعبارة أخرى . وفي حالة سحبها لقواتها ، وفي غياب أي اتفاق مع المعسكر السوفييتي، فسوف تضطر إلى بناء قدرات عسكرية مما يشكل عبئا ماليا ضخما . وربما كانت ألمانيا الاتحادية أكثر إدراكا لهذه الحقيقة ولعل هذا يفسر سياسة براندت التي انتهت بالتوقيع على اتفاقيتين مع الاتحاد السوفييتي وبولندا .

(ثالثاً) وفي الولايات المتحدة نفسها بدأت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي تدخل في مرحلة جديدة ، أو أخذت تسير في طريق الانتقال من عصر المواجهة إلى عصر التفاوض ، وهو الانتقال الذي يعتبر قرار الرئيس نيكسون بزيارة موسكو في عام ١٩٧٢ من أبرز الأمثلة عليه . وهذا اعتراف غير مباشر بأن الخطر السوفييتي لم يعد كما كانت تتخيله،

وفضلا عن هذا فإن سياسة الرئيس نيكسون كما عبر عنها فيما أصبح يعرف باسم «مذهب جوام» ، تقوم على التخلي عن دور أمريكا القديم، دور الشرطي الذي يحافظ على النظام والأمن في العالم وليس معنى هذا أنها تتخلى عن التزاماتها إزاء حلفائها ، سواء في أوروبا أو آسيا أو غيرها

من مناطق العالم ، ولكن معناه أن تنبذ أسلوب التورط العسكرى المباشر على نحو ما حدث فى كوريا ثم من بعد ذلك فى فيتنام ، بعد أن ثبت عقم هذا الأسلوب ، وأصبح موضع الرفض من جانب الشعب الأمريكى نفسه .

هذا الاتجاه الجديد يتضمن بالضرورة إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى أوروبا . وحتى لا يكون سحب القوات الأمريكية من هناك مثيراً لانزعاج حلفاء أمريكا الأوربيين ، فقد يكون فى وضع نظام للأمن الأوروبى ما يحقق هدفين رئيسيين : أولهما تحقيق سياسة إنهاء الوجود العسكرى ، وثانيهما وضع ترتيبات مع الشرق تكفل أمن وسلامة هؤلاء الحلفاء فى أوروبا الغربية .

(رابعاً) أصبح الغرب على اقتناع بأن التغييرات الإقليمية والأيديولوجية التى تمت فى أوروبا نتيجة للحرب العالمية الثانية ، أصبحت حقائق لا سبيل إلى الجدل بشأنها ومن ثم يجب تقبلها بهذه الصفة . ولقد كان خوف «الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا من أى محاولات من جانب الغرب بنقض هذه الأوضاع الجديدة ، من أكبر عوامل التوتر ومن أخطر بواعث الاحتكاك . ومن ثم فاقتناع الغرب بهذه الحقيقة سوف يقضى على هذا الخوف سواء أكان حقيقياً أم وهمياً ، واذن يعتبر وضع نظام للأمن الأوروبى اقراراً بواقع موجود بالفعل ، وخطوة عملية فى سبيل وضع حد لهذا التوتر الذى شاب الموقف الأوروبى .

الفصل الرابع والعشرون

لقاء القمة الأمريكى - السوفييتى

واتفاقية سولت الأولى

لم يكد العالم يفيق من أثر المفاجأة التى تولدت من الاعلان عن دعوة فريق تنس الطاولة الأمريكى الى الصين الشعبية ، ثم عن اعتزام الرئيس ريتشارد نيكسون التوجه الى بكين ، حتى جاءت مفاجأة أخرى عندما أدلى الأخير بالبيان الآتى فى مؤتمره الصحفى الذى عقد فى ١٢ أكتوبر ١٩٧١ .

« . . . اتفق قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى الاتصالات بينهما خلال العام الماضى ، على أن اجتماعا بينهما سوف يكون مرغوبا فيه بمجرد أن يكون قد تحقق تقدم كاف فى المفاوضات على المستويات الأقل . وفى ضوء نواحي التقدم الحديثة فى المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التى دارت بين البلدين ، فقد تم الاتفاق على أن يعقد مثل هذا الاجتماع فى موسكو فى الجزء الأخير من مايو ١٩٧٢ . وسوف يستعرض الرئيس نيكسون والقادة السوفييت جميع المشاكل الكبرى بغرض تحقيق تحسين آخر فى علاقاتهم الثنائية وتشجيع آمال السلام العالمى . »

ثم قال رداً على سؤال عن علاقة هذه برحلته الى الصين : « الرحلتان مستقلتان . اننا ذاهبون الى بكين لمناقشة مسائل ذات أهمية ثنائية هناك ، وسوف أتوجه الى الاتحاد السوفييتى لغرض مناقشة مسائل تخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . وأى من الرحلتين ليس الغرض منها استغلال ما قد يوجد بين الشعبين من اختلافات . . . الرحلتان تتمان بغرض اقامة علاقات أفضل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وعلاقات أفضل بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية . »

وكأنما أراد أن يفسر الموعد الذى حدد لرحلته الى موسكو فقال،
أنهم شعروا بأن مايو من عام ١٩٧٢ سوف يكون الوقت الذى يكون فيه
التقدم على عدد من الجبهات قد بلغ النقطة التى يمكن لاجتماع على
أعلى مستوى أن يكون ذا أثر فعال .

وفى بيان أن الاجتماع المقرر نتيجة مترتبة على التقدم الذى حققه
البلدان خلال العامين ونصف العام قبل ذلك ، أضاف : « لقد وقعنا
اتفاقية بشأن قاع البحر ، واتفاقية بشأن الأسلحة البيولوجية . . والخط
الساخن والحرب العارضة ، وأهم من هذه جميعاً بالطبع . . الاتفاق
بشأن برلين » .

ومن هذا يتضح أن القرار بزيارة العاصمة السوفيتية لم يكن مفاجأة.
بالمعنى الفنى الدقيق . وفى هذا يحدثنا جاك أمالريك مراسل لوموند
الفرنسية بعددها الصادر فى ١٤ أكتوبر ١٩٧١ ، أن المسئولين فى واشنطن
كانوا يؤكدون فى السر أن السوفييت أثبتوا أنهم يملكون قدراً كبيراً من
البراءة منذ أن عرفوا بأمر رحلة نيكسون الى الصين ، وفى ١٩ سبتمبر
(١٩٧١) نقل أندريه جروميكو الدعوة الى الرئيس الأمريكى . ومن
هنا يمكن أن نفهم بدرجة أكبر السبب الذى من أجله هذا بعض معاونيه
أنفسهم غداة زيارة وزير الخارجية السوفيتى الى واشنطن ، على
« النعمة الجديدة » التى يتخذها الكرملين . ويضيف آلان جاكوب فى
الصحيفة ذاتها وفى نفس التاريخ ، أنه كانت هناك دلائل منذ ابتداء
الصيف توحي باحتمالات هذا اللقاء ، والدليل هو النشاط الذى دب فى
المباحثات بشأن برلين الغربية . وبعد اعلان زيارة نيكسون الى الصين
شك البعض فى أن يقبل السوفييت أن تجيء زيارة بلدهم بعدها ، ولكن
بودجورنى ورفاقه تغلبوا على هذه الحساسية .

وفى محاولة للربط بين الزيارتين أكدت الفايانانشيال تايمز (١٤
أكتوبر ١٩٧١) أنه بعد أن أفاق القادة السوفييت من صدمة الخبر عن
زيارة بكين ، قرروا مواصلة إقامة الجسور مع بقية العالم . وبطبيعة
الحال فإن إقامتها مع الولايات المتحدة ، زعيمة حلف الأطلسى والمعسكر
الرأسمالى ، تكتسب أولوية بوجه خاص .

غير أن المسألة ربما تمتد الى ما قبل موضوع التقارب العلنى بين الولايات المتحدة والصين الشعبية . فخلال عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ لوحظ فى واشنطن تصلب الروس بصدد المشكلات الكبرى بين الشرق الغرب ، وخیل الى نيكسون ومستشاريه أن السوفييت على استعداد للعیش فى ظل التنافس الشديد ضد كل من الصين والولايات المتحدة ، بينما يحاولون تحسين العلاقات مع ألمانيا الغربية واضعاف النفوذ الأمريكى فى أوروبا وغيرها .

وكانت استجابة نيكسون أن أبدى استياءه بشدة ، فذكرهم بأن الاتفاقات بشأن الأسلحة ، وتخفيف التوترات فى وسط أوروبا ، وتصحيح الأوضاع فى جنوب شرقى آسيا وتحسين العلاقات التجارية - كل هذه المسائل وإن لم تكن تتصل بعضها ببعض بشكل مباشر ، تتوقف على وجود جو من التعاون . ورأى القوم أيضا فى وشنطن أن الاضطرابات التى وقعت فى بولندا أكدت للقادة السوفييت الحاجة الى الاستقرار فى العلاقات بين الغرب والشرق فى كل أوروبا ، وهذا الاستقرار يتطلب فى نظرهم ، تقليل التوترات مع جميع البلاد الغربية وخاصة الولايات المتحدة . ولعل مبادرات الرئيس الأمريكى فيما يتعلق بالصين زادت اهتمام السوفييت بالهدوء على الجبهة الغربية ، فراحوا يضغطون على ألمانيا الديمقراطية من أجل العمل على الوصول الى اتفاق حول برلين الغربية ، وتبادلوا التأكيدات مع نيكسون بأنهم وأمريكا قد توصلوا الى قرار سياسى بالوصول الى اتفاق حول رقابة محدودة على الأسلحة ، وحركوا اتفاقات هامشية تتعلق بالاتصال بين الطرفين فى حالات الطوارئ وبالحوادث فى البحار ، وبالأسلحة البيولوجية .

اول زيارة لرئيس أمريكى منذ اجتماع يالتا :

ويلاحظ أن نيكسون سبق أن زار موسكو وليننجراد وغيرهما فى عام ١٩٥٩ ليمهد الطريق من جهة أمام زيارة يقوم بها رئيس الوزراء السوفييتى نيكيتا خروشوف فى أواخر ذلك العام نفسه ، وأن يناقش من جهة أخرى زيارة يمكن أن يقوم بها الرئيس أيزنهاور للاتحاد السوفييتى . وفى موسكو دخل نائب الرئيس نيكسون فى « حوار المطبخ » المشهور مع خروشوف .

وعندما عاد نيكسون الى موسكو فى عام ١٩٦٦ كشخص عادى اذ لم يكن نائباً لرئيس الجمهورية حينذاك ، حاول إجراء مناقشات مع القادة السوفييت ، فأعرضوا عنه اذ كانوا يرتابون فيه ويرون فيه خصماً سافراً وعنيفاً للشيوعية والبلاد الشيوعية ، ورجلا متعلقا بالحرب الباردة . ولكن السوفييت ما لبثوا أن أخذوا يغيرون رأيهم فيه بعد أن تولى رئاسة الجمهورية وبعد أن راح يؤكد منذ عام ١٩٦٨ أن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد انتقلت من عصر المواجهة الى عصر المفاوضة .

لقد قام نيكسون بزيارة موسكو الأولى فى عام ١٩٥٩ وهو نائب لرئيس الجمهورية ، وقام بالثانية فى عام ١٩٦٦ بصفته الشخصية ، أما الزيارة التى أعلن أنه سيقوم بها وهو رئيس للدولة ، فتعتبر أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية خلال سبعة وعشرين عاما منذ توجه الرئيس فرانكلين د . روزفلت الى يالتا فى عام ١٩٤٥ لاجتماع قمة مع جوزيف ستالين وونستون تشرشل .

غير أن هذه الفترة شهدت زيارتين قام بهما للولايات المتحدة اثنان من رؤساء الوزارة السوفييت . ففي ١٥ سبتمبر ١٩٥٩ وصل خروشوف وامتدت زيارته حتى ١٧ من الشهر نفسه . وعند وصوله الى واشنطن أعلن أفكاره بقوله : « الحرب لا تسمح بخير لأحد والسلام يعود بالفائدة على الجميع . . . » لقد جئنا اليكم بقلب مفتوح وبأحسن النوايا . أن الشعب السوفييتى يريد أن يعيش فى السلام وفى الصداقة مع الشعب الأمريكى .

لقد وضع الزعيم السوفييتى نصب عينيه ثلاثة أهداف ، أولها اعطاء صورة طيبة عن الشيوعى الذى يمثل إحدى أعظم قوتين فى العالم ، فقال لضيفيه : « لسنا السود الذين تتصوروهم . ونحن لا نأكل الأطفال . اننا نأكل كل نفس الأشياء التى تأكلونها ، قليلا من اللحم ، وقليلا من البطاطس » .

وجرت اللقاءات السياسية الأخيرة فى كامب دافيد Camp-David فى يومى ٢٦ و ٢٧ سبتمبر ، وخلالها تحدث أيزنهاور وخروشوف عن المسألة الألمانية ، وعن تنمية المبادلات التجارية والثقافية ، وأعلنا أن جميع

المشكلات الدولية المعلقة يجب فضها « ليس بالقوة ولكن بالطريق السلمى عن طريق المفاوضات » . وجاء فى البلاغ المشترك أن « مشكلة نزع السلاح هى أهم المشكلات التى تواجه العالم اليوم . وسوف تبذل الحكومتان كافة جهودهما من أجل الوصول الى حل بناء لهذه المشكلة » .

بعد هذا اللقاء ظل العالم يتحدث عن « روح كامب دافيد » التى يمكن أن تجعل السلام يرفرف على العالم بأسره ، وبدأ الاستعداد لعقد اجتماع فى باريس يضم رؤساء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا ، ولكن الاجتماع تحطم قبيل انعقاده مباشرة عندما أسقط السوفييت طائرة تجسس أمريكية فوق اقليم سفردلوفسك Sverdlovsk وأسروا قائدها باورز . هذا الحادث نفس روح وأسروا قائدها باورز . هذا الحادث نفس روح كامب دافيد وأوقف أى حوار بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وهدد باستئناف الحرب الباردة ويعنف .

أما الزيارة الثانية للولايات المتحدة فقام بها أليكسى كوسيجن فى يونيه ١٩٦٧ . كان رئيس الوزراء السوفيتى قد توجه الى نيويورك ليحضر دورة الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة والتى دعيت الى الانعقاد فى أعقاب الحرب العربية - الاسرائيلية التى نشبت فى أوائل ذلك الشهر نفسه .

كان كل من جونسون وكوسيجن يتوق الى اللقاء والتباحث ، ولكن من أيهما تأتى المبادرة ؟ كذلك كان هناك خلاف حول المكان الذى يجتمع فيه الرجلان ، فجونسون لا يريد التوجه الى نيويورك ، وبالمثل لم يكن الزعيم السوفيتى يرغب فى الذهاب الى واشنطن . وأمكن حل الاشكال بأن نزلا ضيفين على رئيس جامعة جلاسبورو بولاية نيوجرسي والتقىا فى ٢٣ يونيه حيث تناول حديثهما مشكلة الشرق الأوسط ومشكلة قيبينام وموضوع انتشار الأسلحة النووية . ثم قررا معاودة الاجتماع فى الخامس والعشرين من الشهر . وأكد كوسيجن أن اللقاءات هيات فرصة مفيدة لمقارنة مواقف الطرفين من المشكلات الدولية والثنائية . وصرح جونسون قائلاً : « لقد حققنا نواحي تقدم جديدة بغرض تحسين فهمنا للأمور » . غير أن وجهات النظر ظلت متباينة ، ومع كل أسفرت اللقاءات عن نتيجة مهمة اذ تقرر السير قدما بالمباحثات من أجل عقد اتفاق لمنع انتشار الأسلحة النووية .

مراحل فى العلاقات بين البلدين :

برغم أنه لم تحدث مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية ، إلا أن العلاقات بين البلدين تعرضت لحالات من الجزر والمد ، أى من التباعد والتقارب النسبيين .

ويقول الأمريكيون ان السبب الرئيسى فى تدهور العلاقات مع السوفييت يكمن فى عدم التزام ستالين بمقررات مؤتمر بوتسدام المتعلقة باجراء انتخابات ديموقراطية فى البلاد التى حررها الجيش الأحمر من النازى . كانت الحكومات التى تكونت فى أوروبا الشرقية فى أواخر عام ١٩٤٤ وفى العام الذى تلاه ، حكومات ائتلافية حقيقية بوجه عام تضم الشيوعيين والأحزاب الديموقراطية الأخرى . إلا أنه فيما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ وخاصة فى أواخر ١٩٤٧ ، حلت محل هذه الحكومات نظم تعتمد على الشيوعيين وحدهم ، وأيقن الغرب أن هذا التحول كان بتشجيع أو بضغط من الاتحاد السوفييتى ولمصلحته . وكانت اليونان فى حالة حرب أهلية كان الشيوعيون هناك يتلقون خلالها المساعدات من جيران اليونان الذين يسيطر عليهم السوفييت . وإذا أخذنا فى الحسبان الصراع الأيديولوجى بين الرأسمالية والشيوعية ، والآلام التى عاناها الاتحاد السوفييتى فيما بين عامى ١٩٤١ و ١٩٤٥ على يد ألمانيا الهتلرية ، وطبيعة ستالين الاستبدادية التى تثير الشكوك فى نواياه وأهدافه ، فقد كان حتما أن يزداد الافتراق بين الشرق والغرب .

وفى أوائل عام ١٩٤٧ وعد ترومان بتقديم المعونة العسكرية لليونان . وفى منتصف العام نفسه جاء عرض مشروع مارشال بتقديم المعونة الاقتصادية الأمريكية لأوروبا ، وهو عرض رفضته دول شرق أوروبا بتأثير الضغط عليها من جانب ستالين . ولم يمض وقت قليل حتى تكون الكومنثورم ليربط الأحزاب الشيوعية فى العالم ، ليعقب ذلك فرض النظام الشيوعى على جميع حكومات شرق أوروبا .

وبالنسبة الى الغرب كان الانقلاب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا (فبراير ١٩٤٨) والذى أعقبه مصرع الاشتراكى مازاريك ، آخر دليل.

على التهديد السوفييتى . فى الواقع لم يكن ثمة دليل أبدا على أن السوفييت يعتزمون بالفعل الهجوم على غرب أوروبا ، ولكن - من وجهة نظر الغرب - كان الدليل وافرا على استخدامهم العنيف للقوة .

وفى مارس ١٩٤٨ وقعت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا على اتفاقية للدفاع فى بروكسل ، لم تلبث أن حلت محلها فكرة اقامة نظام دفاعى موحد . هذه الفكرة أيدها مجلس الشيوخ الأمريكى ؛ وفى مارس ١٩٤٩ ولدت منظمة شمال الأطلسنطى التى كان ميثاق وارسو ردا عمليا عليها من جانب الاتحاد السوفييتى . وشهدت نفس السنة تأسيس ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية ، ووقف النظامان الرأسمالى والاشتراكى وجها لوجه فى أرض الرايخ الألمانى .

ثم نشبت الحرب فى شبه جزيرة كوريا واتخذت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى موقفين متعارضين . وتحت ضغط تلك الحرب أعد أعضاء حلف الأطلسنطى استراتيجية لمواجهة احتمال خطر مماثل تتعرض له ألمانيا الاتحادية . وكان هذا يعنى حتما إعادة تسليح هذه الأخيرة واندماجها فى نظام الأطلسنطى ، وبدأ جيشها يحتل مكانه من جديد فى عام ١٩٥٥ .

وتمثلت الحرب الباردة فى نواحي عدة أخرى ، أولها الحصار الذى فرضه ستالين على برلين الغربية ثم اضطر الى رفعه على ما بيناه من قبل . وخلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦١ هدد خروشوف بتغيير الوضع القائم فى برلين الغربية ، وراح فى عام ١٩٦١ يطلق نيران التهديد والوعيد . وفى أغسطس من العام نفسه أقام الألمان الشرقيون حائط برلين .

وشهد العام التالى أخطر أزمة تعرضت لها العلاقات الأمريكية - السوفييتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهى أزمة الصواريخ التى زود بها الاتحاد السوفييتى كوبا ، والتى أشاعت الخوف من تحولها الى مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يستخدم فيها كل طرف ما تضم ترسانته من أسلحة الدمار الشامل النووية ، ولكن الأزمة انتهت عندما قبل خروشوف سحب صواريخه من الجزيرة .

وكان التدخل الأمريكى فى الهند الصينية بوجه عام ، ثم التورط العسكرى الكبير فى فيتنام ابتداء من عام ١٩٦٤ من عوامل اشتداد التوتر بين الدولتين الأعظم . وفى مارس ١٩٦٥ سلم بيان من وزارة الخارجية

السوفييتية الى السفير الأمريكى ف . كولر فى موسكو ، جاء فيه « . . . أن أعمال الولايات المتحدة لا تتفق مع البيان بشأن الرغبة فى تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتى . . . وفضلا عن ذلك فهذه الأعمال تقوض الأساس الوحيد الذى يمكن أن تبنى عليه العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، أى مبدأ التعايش السلمى » .

وفى أزمة الشرق الأوسط التى نشأت عن حرب يونية ١٩٦٧ ، اتخذت كل من الدولتين موقفا يتعارض مع موقف الأخرى .

غير أن هذه السلبيات تقابلها إيجابيات فى الوقت نفسه ، فى مقدمتها توقيع الدولتين فى عام ١٩٦٣ على اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية ، فاعتبر ذلك بمثابة خطوة - ولو محدودة - فى طريق وقف التسابق المحموم فى ميدان التسلح النووى - وبعد ذلك بسنوات تم توقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية .

وكدلالة على قيام روح من التعاون ، وقع الطرفان على اتفاقية لها أهميتها من هذه الناحية . فرغبة فى منع صدام نووى قد يكون مبنيا على سوء فهم أو حادث عرضى ، وافقت الدولتان على تحسين إمكانية الاعتماد على الخط الساخن ، وذلك باستخدام الأقمار الصناعية لاجراء الاتصال بينهما . ووافقا على أن يخطر كل منهما الآخر عن أى إطلاق للأسلحة النووية دون صدور أوامر بهذا الشأن ، وأن يخطر كل منهما مقدما عن أى إطلاق يدفع بالصاروخ الى ما وراء حدود أراضيه ونحو أراضى الآخر . وكذلك اشترك الطرفان فى تقديم اتفاقية تحريم الأسلحة البيولوجية والبكتريولوجية الى الأمم المتحدة .

خطر يحدق بالزيارة :

قبل أن ينتهى أبريل ١٩٧٢ شنت فيتنام الديمقراطية مع قوات الحكومة الثورية المؤقتة فى فيتنام هجوما ضخما وعلى نطاق واسع ، وأخذت معاقل قوات سايجون تتهاوى .

وثبت فشل سياسة الفتنة التى كان نيكسون يعتمد عليها ويرى فيها الوسيلة التى تجعل فى الامكان انهاء الوجود العسكرى الأمريكى ، مع الابقاء على نظام حكم ثيو فى فيتنام الجنوبية من جهة أخرى .

واعتقدت حكومة نيكسون أن توقيت الهجوم وأن حجمه الكبير الذى لم يسبق له مثيل ، مقصودان من جانب هانوى وموسكو بغرض اضعاف مركزه قبل توجهه الى الأخيرة التى كان من المقرر أن يصل اليها فى ٢٢ مايو .

وازاء الورطة التى وقعت فيها واشنطن أذاع الرئيس الأمريكى يوم ٨ مايو بيانا خطيرا استهله قائلا :

« فى الأسبوعين وحدهما منذ أن عرضت استئناف المفاوضات شنت هانوى ثلاث عمليات هجوم عسكرى جديد فى جنوب فييتنام . وفى ذينك الأسبوعين زاد الخطر من فرض حكم شيوعى على أهل فييتنام الجنوبية البالغ عددهم ١٧ مليونا ، ووصل الهجوم الشيوعى الآن الى النقطة التى عندها يهدد بصورة خطيرة أرواح ٦٠.٠٠٠ من القوات الأمريكية الذين لا يزالون فى فييتنام .

لم يبق أمامنا الا حلان فى هذه الحرب .

أولا ، وفى وجه غزو ضخم ، هل نتنحى ونعرض أرواح ٦٠.٠٠٠ أمريكى للخطر ونترك الفيتناميين الجنوبيين لليل طويل من الارهاب ؟ هذا لن يحدث . وسوف نفعل كل ما يتطلبه الدفاع عن الأرواح الأمريكية والشرف الأمريكى .

ثانيا ، فى وجه العناد الكامل على مائدة المؤتمر ، فهل ننضم الى عدونا لاقامة حكم شيوعى فى فييتنام الجنوبية ؟ هذا أيضا لن يحدث . لن نعبر الخط من الكرم الى الغدر .

ان أمامنا الآن اختيارا واضحا وصعبا بين ثلاثة أساليب للعمل : سحب جميع القوات الأمريكية فورا ، استمرار المحاولات للتفاوض أو العمل العسكرى الحاسم لانهاء الحرب .

وبعد أن قال انه يعلم أن الكثيرين من الأمريكيين يحبذون الانسحاب الفورى وأن هذا العمل سوف يكون سهلا جدا من وجهة نظر سياسية ، أعلن أنه يرفض هذا السبيل لأن « التخلّى عن التزامنا هنا والآن فى فيتنام

سوف يعنى تسليم ١٧ مليوناً من الفيتناميين الجنوبيين الى الطغيان والارهاب الشيوعيين . . . ان هزيمة أمريكية فى فيتنام سوف تشجع هذا النوع من العدوان فى جميع أرجاء العالم » . أما الحل الثانى فهو الذى طالما حبذته الولايات المتحدة والذى ستستمر فى بحثه . وأضاف أن المفاوضات تستدعى وجود شخصين ، والواقع أن الفيتناميين الشماليين يرفضون بغطرسة أى حل عن طريق التفاوض لا تفرض فيه الولايات المتحدة حكماً شيوعياً على ١٧ مليوناً من الفيتناميين الجنوبيين يرفضون هذا الحكم » .

وبعد هذا العرض للحلول قال « لقد وصلت الى نتيجة وهى أنه يجب حرمان هانوى من الأسلحة والعتاد مما يعتبر ضروريا لها من أجل مواصلة عدوانها » . ثم أعلن أنه أمر باتخاذ الاجراءات التالية :

– بث الألغام عند مداخل جميع الموانى الفيتنامية الشمالية بحيث يمنع الدخول اليها ، وبحيث يمنع أيضاً جميع العمليات البحرية الفيتنامية الشمالية انطلاقاً من هذه الموانى .

– صدرت الأوامر الى القوات الأمريكية باتخاذ الاجراءات المناسبة داخل المياه الإقليمية التى تطالب بها فيتنام الشمالية ، وذلك بغرض منع تسليم أية امدادات اليها .

– قطع جميع وسائل المواصلات بالسكك الحديدية وغيرها ، وذلك الى أكبر حد ممكن .

– سوف تستمر الضربات الجوية والبحرية ضد الأهداف العسكرية فى فيتنام الشمالية .

ومضى نيكسون يقول ان هذه الاجراءات لا تستهدف أية دولة أخرى، وأنه تم ابلاغ أصحاب السفن الموجودة فى موانى فيتنام الشمالية بأن هذه السفن منحت مهلة قدرها ثلاثة أيام للخروج دون خطر من الموانى ، وبعدها سيبدأ مفعول الألغام ، وأية سفينة سوف تحاول مغادرة هذه الموانى ستفعل ذلك تحت مسئوليتها .

ثم وجه الرئيس الأمريكى كلمة خاصة الى موسكو :

« انى أوجه بوجه خاص تعليقاتى الليلة الى الاتحاد السوفييتى ،
اننا نحترم الاتحاد السوفييتى كقوة كبرى . ونعترف بحق الاتحاد
السوفييتى فى الدفاع عن مصالحه عندما تكون مهددة ؛ ويجب على
الاتحاد السوفييتى بدوره أن يعترف بحقنا فى الدفاع عن مصالحنا .
ما من جنود سوفيت مهددون فى فيتنام . ان ستين ألفا من الأمريكين
مهددون .

« اننا نتوقع منكم أن تساعدوا حلفاءكم ، ولا يمكنكم أن تتوقعوا
منا سوى أن نواصل مساعدة حلفائنا . ولكن علينا وعلى جميع القوى
العظمى الا تساعد حلفاءنا الا بغرض الدفاع عن انفسهم وليس بغرض شن
عمليات الغزو ضد جيرانهم والا فان قضية السلام - القضية التى نعلق عليها
كلنا أهمية كبيرة - سوف تتعرض للخطر بصورة خطيرة .

« لقد أحرز شعبانا تقدما له شأنه فى مفاوضاتنا فى الشهور الأخيرة
القريبة العهد . ونحن قريبون من اتفاقات كبيرة بشأن الحد من الأسلحة
النووية والتجارة وحشد من المشكلات الأخرى . ولسنا نطالبكم بالتضحية
بمبادئكم أو بأصدقائكم ولكن لا ينبغى أن تسمحوا لعناد هانوى أن يمحو
الآمال التى أعددناها سويا بمثل هذه الروح من الصبر » .

« وكأنا أراى تذكر الاتحاد السوفييتى بالزيارة التى يعتزم القيام
بها الى موسكو ، موحيا من طرف خفى بأنها قد تتعرض للإلغاء ، فقال :

« اننا ، نحن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، على عتبة علاقة
جديدة يمكن أن تخدم ليس فقط مصالح بلدينا ولكن تخدم قضية السلام
العالمى . نحن مستعدون للاستمرار فى بناء هذه العلاقة . واذا أخفقنا
فى هذا فسوف تقع المسئولية عليكم » .

وفى ١١ مايو أصدر الاتحاد السوفييتى بيانا جاء فيه :

« أعلنت حكومة الولايات المتحدة تصاعدا جديدا فى أعمالها العدوانية
فى فيتنام ، وفى أعمال تزيد من تعقيد الموقف فى جنوب شرقى آسيا ،
وتحمل فى طياتها نتائج خطيرة بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين .

« لقد أعلن رئيس جمهورية الولايات المتحدة فى بيانه الصادر فى ٨ مايو ، أنه أصدر تعليماته بوضع الألغام فى مداخل موانى فييتنام الشمالية بغرض منع وصول السفن الى هذه الموانى ، كما أمر بتكثيف القصف الجوى لأراضى جمهورية فييتنام الديمقراطية ، وبصفة خاصة ضرب السكك الحديدية ووسائل المواصلات الأخرى .

وتابع البيان :

« ان وضع الألغام بالقرب من موانى جمهورية فييتنام الديمقراطية ، ومحاولة منع السفن الأجنبية من دخول مياهها الإقليمية ، يشكل تهديدا مباشرا لسفن وأرواح بحارة عدد من الدول التى تحمل البضائع الى أهالى جمهورية فييتنام الديمقراطية . ان أحدا لم يعط الولايات المتحدة حق وضع حد لحرية الملاحة فى المياه الدولية وتعتبر الاجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة انتهاكا واضحا للمبادئ المعترف بها بوجه عام للملاحة . ان الاتحاد السوفييتى يرى أن أعمال الولايات المتحدة غير مقبولة لأنها تهدد حرية الملاحة وتعرض للخطر سلامة السفن السوفيتية وغيرها من السفن المتجهة الى موانى جمهورية فييتنام الديمقراطية ، وسوف يستخلص الاتحاد السوفيتى من هذا النتائج اللازمة . ان حكومة الولايات المتحدة سوف تتحمل مسئولية النتائج التى يمكن أن تترتب على عملها غير القانونى » .

ثم تساءل :

« . . ماذا يمكن أن يحدث لو قام عدد من الدول باتباع نفس المسلك الأمريكى فى فييتنام ، ردا منها على العمل الذى قامت به الولايات المتحدة من جانب واحد والذى يهدد المصالح المشروعة لعدد من الدول وأمن سكانها » .

ووجه الحديث الى واشنطن :

« ان الحكومة السوفيتية ترى أنه يجب قيام الولايات المتحدة بدون ابطاء بإلغاء الاجراءات الخاصة بفرضها الحصار البحرى على شواطئ فييتنام الديمقراطية ، بما فى ذلك تعطيلها للمواصلات البرية فى

جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وضع حد للأعمال العدوانية الأمريكية ضد فيتنام الديمقراطية واحترام حق حرية الملاحة والتجارة الدولي .

« وان الحكومة السوفييتية لتعبر عن أملها فى أن تشاركها وجهة نظرها هذه حكومات وشعوب الدول المحبة للسلام . »

كانت الاجراءات العسكرية التى أمر بها الرئيس نيكسون مقامرة أثارت تكهنات بأن زيارته الى موسكو لن تتم وأن مؤتمر القمة لن يعقد . بل ربما انطوت على احتمال حدوث مواجهة عسكرية مباشرة مع الاتحاد السوفييتى اذا حاول ازالة الألغام أو اذا تعرضت السفن التابعة له وأرواح يحارثها للخطر . لقد كان من بين الدوافع وراء ذلك التصعيد الخطر للحرب فى الهند الصينية ، الأمل فى أن يتدخل الاتحاد السوفييتى فيضغط على فييتنام الديمقراطية كي توقف الهجوم الذى شنته أو تقلل من حدته وقوته على الأقل ، ذلك أن هانوى ما كانت لتقوم بمثل هذا الهجوم الشامل والواسع النطاق لولا ما تلقته قبله بوقت كاف من الأسلحة والمعدات العسكرية من الاتحاد السوفييتى . ويبدو أن بعض المسئولين فى ادارة نيكسون اعتقدوا أن هذا العمل من جانب موسكو كان المقصود من ورائه اضعاف هيبة الولايات المتحدة واذلالها ، ومن ثم تستطيع موسكو أن تتوجه الى مؤتمر القمة من مركز قوة جديد ، يضاف الى مركز القوة الذى اكتسبته فى جنوب آسيا نتيجة الحرب بين الهند وباكستان . ولهذا شك بعض المراقبين فى أن نيكسون أراد بالاجراءات العسكرية فى الهند الصينية أن يجر موسكو الى فخ منصوب فتقدم هى نفسها على الغاء مؤتمر القمة .

ولكن لوحظ أن البيان السوفييتى الصادر اثر التصعيد الأمريكى كان معتدلا نسبيا . فاذا استبعدنا عبارات التنديد بالامبريالية الأمريكية ، وبالأعمال العدوانية الأمريكية ، وبخرق الولايات المتحدة للمبادئ الدولية المعترف بها التى تحكم الملاحة فى المياه الدولية ؛ واذا استبعدنا أيضا عبارات التأييد لفيتنام الديمقراطية ، نقول اذا فعلنا هذا كله لوجدنا أن البيان خلا من التهديدات التى تنذر بالخطر أو باحتمال حدوثه ، بل لم يتضمن أية إشارة يمكن أن يشم منها رائحة اتجاه أو تفكير بشأن مستقبل اللقاء بين الرئيس وقادة الكرملين . وبعبارة أخرى أن الصمت الذى

التزمته موسكو ازاء اتمام اللقاء ، انما كان يخفى عملية موازنة دقيقة
هين نتائج الالغاء ونتائج اللقاء .

لم يكن من السهل اتخاذ قرار . فقبول الاجتماع بنيكسون فى الوقت
الذى يحاصر فيه سواحل بلد صديق لروسيا، أيديولوجيا وسياسيا، لابد وأن
يفتح الباب أمام الذين يتهمون الاتحاد السوفييتى بأنه يهادن الامبريالية،
وأنه يغلب المنافع السياسية والاقتصادية على الاعتبارات الأيديولوجية ،
ويضع مصلحته الذاتية فوق وحدة المعسكر الاشتراكى .

ولكن للمسألة نواحي أخرى لها أهمية كبيرة ، وتفسر رد الفعل
المعتدل نسبيا . ففي ذلك الوقت كان مصير المعاهدتين السوفييتية
والبولندية مع ألمانيا الاتحادية معلقا فى الميزان ، وكان موقف المعارضة
يهدد بعدم تصديق البرلمان الألمانى عليهما ، وهما معاهدتان يعلق عليهما
الاتحاد السوفييتى أهمية بالغة لأسباب سبق أن أشرنا اليها . فلو تدهورت
العلاقات بين موسكو ووشنطن الى الحد الذى يؤدي الى الغاء لقاء القمة
المرتقب ، فالأكثر احتمالا أن تضغط أمريكا على بون ولو بطريق غير
مباشر وأن تشجع المعارضة الألمانية وينتهى الأمر برفض التصديق على
المعاهدتين ، وتنتهى معهما احتمالات تخفيف التوتر فى أوروبا وعقد مؤتمر
للأمن الأوروبى .

وفضلا عن هذا فقد كان السوفييت يأملون أن يسفر مؤتمر القمة عن
اتفاق للحد من الأسلحة الاستراتيجية وعن اتفاق بشأن التبادل التجارى ،
وهذان ينطويان على منافع واضحة وطويلة الأمد تفوق أى كسب سياسى
يمكن أن يحصلوا عليه من اتخاذ موقف متشدد وتقدير عون أكبر لفيتنام
الديموقراطية . وثمة خطر محتمل آخر وهو أن مثل هذا الموقف قد يدفع
بالاتحاد المتحدة الى زيادة توثيق علاقاتها بالصين الشعبية .

وثمة ناحية أخرى جديرة بالاعتبار . فيبدو أن الاتحاد السوفييتى
كان واثقا من أن الموقف فى الهند الصينية يميل بشدة الى جانب فييتنام
الديموقراطية ، وأن الهجوم الذى شنته سوف يحقق أغراضه المتوخاة منه
مرغم الاجراءات العسكرية الأمريكية ، وأن نظام الحكم فى سايجون
أصبحت أيامه معدودات . فاذا صحت هذه الحسابات فعندئذ لا يكون من

السياسة أو المصلحة الغاء اجتماع موسكو المنتظر والتضحية بكافة المنافع
التي يمكن أن يحققها للاتحاد السوفييتي ولمصالحه العليا .

من الدوافع الكامنة وراء اللقاء :

والواقع أن الطرفين السوفييتي والأمريكي كانا حريصين على أن يتم
اللقاء بينهما ، وألا يسمحا لأحداث هامشية أن تؤثر فيه . فهو جزء من
سياسة التعايش السلمي التي بدأها خروشوف منذ خطابه أمام المؤتمر
العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، والتي لم تكف القيادة التي خلفته
عن إعلان التمسك بها . وهو من جهة أخرى يتفق مع الاتجاه الجديد الذي
أعترم نيكسون أن يجعل السياسة الأمريكية تسير فيه والذي عبر عنه بأنه
الانتقال من عصر المواجهة الى عصر المفاوضة . ومن هنا يمكن اعتبار
اللقاء ترجمة عملية لهذه الخطوط الرئيسية لسياسة القوتين الأعظم
ولمواقفهما كل ازاء الأخرى .

كذلك كان من المهم بالنسبة الى الدولتين الوصول الى اتفاق بشأن
الحد من سباق التسلح الذي يلقي على مواردتهما أعباء ثقيلة لعل في
الأرقام التالية ما يلقي ضوءا عليها : (١)

نفقات الدفاع		نفقات الدفاع بالنسبة		نفقات الدفاع إلى	
بالبليون دولار		للفرد الواحد (بالدولار)		المنتج القومي الاجمالي //	
١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٧٠
٧٦٥٧٠٥	٧٨٥٧٤٣	٣٧٣	٨٥٧	٨٥٨	٨٥٨
٥٣٩٠٠	٥٥٥٠٠٠	٢٢٢	١١٥	١١٥	١١٥
الاتحاد السوفييتي		الولايات المتحدة			

ولا شك أن العبء الواقع على الاتحاد السوفييتي أفدح منه في حالة
الولايات المتحدة ، فقوته الاقتصادية دون مثيلتها الأمريكية ، وكذلك الشأن
بالنسبة الى المنتج القومي الاجمالي في كلا البلدين . وعلى ذلك فالحد
من سباق التسلح يحزر موارد كبيرة للاتحاد السوفييتي في أشد الحاجة اليها
لتطوير اقتصاده بما يسمح بتلبية مطالب الشعب من السلع الاستهلاكية.

(١) من تعليق كتبه محمد عبد المنعم في « الاهرام » بتاريخ ٢٧ مايو
سنة ١٩٧٤ .

بوجه خاص . وعلى ضوء الفرق بين دخل الطرفين القومى يمكن القول بأن نفقات الدفاع فى الاتحاد السوفييتى هى على حساب الضروريات ، بينما قد تكون فى الولايات المتحدة على حساب الكماليات .

ومن أجل التنمية الاقتصادية يمكن أن يستفيد الاتحاد السوفييتى من التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأمريكية . وتقول المصادر الأمريكية أن من الأهداف السوفيتية ذلك المشروع الضخم لإنشاء خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعى من الحقول السيبيرية الى الموانىء السوفيتية الغربية أو الجنوبية حيث يجرى تحويله الى سائل ؛ وتقدر تكاليف هذا المشروع بما يصل الى ٣ بلايين دولار . وتقول مجلة نيوزويك أيضا (١٩٧٢/٥/٢٢) ان من المتوقع أن تتركز الصادرات السوفيتية على الغاز الطبيعى والبترول وغيرهما من المواد الأولية ، مما يزود السوفيت بالعملات الأجنبية اللازمة لتمويل وارداتهم . وتضيف أن من المعروف أن روسيا مهتمة بشراء ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار من المواد الغذائية من الولايات المتحدة خلال السنوات العشر القادمة .

ومن جهة أخرى أصبح الاتحاد السوفييتى قوة عظمى وخاصة من الناحية العسكرية ، ووسع نطاق التزاماته فى أكثر من منطقة ، ولا شك أن إنهاء التوتر الحاد مع الولايات المتحدة يمكنه من أن يلعب دورا أكبر على المسرح العالمى . والمعروف أيضا أنه حريص على نجاح فكرة الأمن الأوروبى ، ولا ريب أن قيام علاقات طيبة مع الولايات المتحدة شرط أساسى لإخراج الفكرة الى حيز التنفيذ . وأخيرا ، وليس آخرا ، يجب ألا ننسى المخاوف التى تساور الاتحاد السوفييتى من ناحية الصين ، ويهمه ألا تزداد العلاقات بين الأخيرة والولايات المتحدة توثقا على حسابه . وقد عرضنا لهذه الناحية فى فصول سابقة .

أما من ناحية الولايات المتحدة فيلاحظ أنها أصيبت فى الآونة الأخيرة بضربات متلاحقة فى شبه القارة الهندية ثم فى الهند الصينية ، وتأمل فى أن الاتحاد السوفييتى قد يمكن لها الخروج من المنطقة الأخيرة محتفظة بكرامتها . كذلك ينبغى أن نذكر أن أسواق الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا تنطوى على امكانيات تجارية واسعة بالنسبة الى الولايات المتحدة .

زوال المخاوف :

وفى يوم ٢٢ مايو وصل الرئيس نيكسون الى موسكو . وفى حفل العشاء الذى أقيم ألقى هو والرئيس نيكولاى بوجدورنى كلمتين ، نورد هنا نصهما كاملا ، اذ حدد كل طرف المبادئ التى يتمسك بها .

كلمة الرئيس نيكسون

أن شجاعة الشعب الروسى ، الذى دافع ببطولة جيلا بعد جيل ، عن هذه المدينة ضد الغزاة ، تظهر هذه النقطة الواضحة : الطريق الوحيد للدخول موسكو هو دخولها فى سلام .

نستطيع جميعا أن نحس بالتاريخ فى هذا القصر الكبير . هنا كرفاق فى السلاح ، التقى الروس والأمريكيون ليضعوا البعض من القرارات الرئيسية للحرب العالمية الثانية ، ضاربين مثلا عن التعاون فى وقت الحرب الذى قضينا وقتا طويلا فى انتهاجه فى زمن السلم . وهنا فى هذا الأسبوع ، فلتقى داخل هذه الجدران لنتخذ قرارات يمكن أن تساعد على تمهيد الطريق الى السلام لجميع العالم .

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كلاهما قوة عظيمة . وشعباها شعوب عظيمة . وفى تاريخ شعبينا الطويل لم يقاتل أى منا الآخر فى الحرب . فلنتخذ الآن قرارات تساعد على أن تضمن أننا لن نفعل هذا أبدا . فى المستقبل .

الشعب الأمريكى يريد السلام . وأعرف أن شعوب الاتحاد السوفييتى تريد السلام . وأملى الحار هو أن نتمكن نحن بوصفنا ممثلى شعبينا ، من العمل سويا لنضمن أن جميع أهل الأرض يمكن أن ينعموا ببركات السلام .

إن اجتماعات القمة فى الماضى كانت تذكر بسبب « الروح » التى انطوت عليها . ويجب أن نجاهد لجعل قمة موسكو جدرة بالذكر بسبب جواهرها .

لقد أثبت ما يزيد على عامين من الاعداد الدقيق ، جدية غرضنا

المشترك ، وجاء بنا الى هذا الاجتماع على استعداد لعمل اتفاقات ملموسة .

منذ وقت ليس بالطويل جدا ، كان اهتمامنا مركزا على مواقفنا النسبية من ناحية القوة ، ولكن فى عصر نووى حيث لا وجود لشيء مثل الأمن فى تفوق القوة ، فان الدول العظمى تعلمت هذه الحقيقة من حقائق الحياة : ان الاتفاقيات المبنية على افتراض ضعف طرف لن تعمل الا على أن تجعله يضاعف ثانية جهوده من أجل اللحاق بالآخر ، ولكن فرصة الدوام أكثر بكثير أمام الاتفاقيات المبنية على الاحترام المتبادل .

بسبب أن كلينا مستعد للسير على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، فأننا نتقابل فى لحظة يمكن فيها أن نجعل التعاون السلمى حقيقة .

وحتى نحقق أكبر فائدة من هذه الفرصة ينبغي أن نعتزف بأنه بينما الكثير من خلافاتنا أساسية وعميقة ، فلدينا مصلحة مشتركة قوية فى السلام والأمن .

يجب أن نعتزف ان على القوى النووية العظمى مسئولية خطيرة بأن تمارس ضبط النفس فى أية أزمة وأن تقوم بعمل ايجابى لتفادى المواجهة المباشرة .

وعلى الدول الكبرى تقع مسئولية كبرى . وعندما لا تكون القوة مرتبطة بالمسئولية يتعرض السلام للخطر . فلنستخدم قوتنا للحفاظ على السلام ، بل يجب أن نعتزف أن من مسئوليات القوى الكبرى التأثير على الدول المتنازعة كي تعدل سلوكها .

دعنى احدد ما اعتقد انها رغبات كلينا فى الاسبوع الحالى :

أولا - نريد استكمال العمل فى الامور التى وصلت من خلال المفاوضات الى نقطة حاسمة . أن المسائل الثنائية يمكن ان تكون نقطة انتقال ، ويمكن لدولتينا ان تعمل سويا فى مجال استكشاف الفضاء والقضاء على الامراض وتحسين الظروف المحيطة بنا . كما ان التقدم فى مجال التعاون الاقتصادى سيفيد دولتينا ، ان اكبر نظامين اقتصاديين

فى العالم يعيشان فى عزلة عن بعضهما • ولكن الفرصة فى اقامة علاقات تجارية جديدة تفتح أفقا هائلة للتقدم من أجل صالح شعبيينا •

ان اهتمام العالم ينصب أساسا على امكانية عقد اتفاق مبدئى بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية • انها المرة الأولى التى تسعى فيها الدول الكبرى الى فرض قيود على نطاق اهم نظم التسلح لديها • ان التوصل الى اتفاق فى هذا الشأن يمكن ان يساعد دولتيينا على انهاء سباق التسلح الخطير والذى لا يخلو من الخسائر ، والاتجاه نحو مزيد من الانتاج من أجل السلام • ومن شأن اتخاذ موقف ايجابى من هذه المسائل الثنائية ان يعطى دفعة جديدة لحل القضايا الخاصة بمناطق العالم الأخرى •

لقد اعلنت امام مواطنى الولايات المتحدة ، فور أن توليت مهام الرئاسة ، ان الوقت قد حان كى ننتقل من عصر المواجهة الى عصر المفاوضات • ويمكن لهذا الاسبوع ان يقف دليلا على ان عهد المفاوضات بين أكبر قوتين فى العالم قد بدأ • امامنا طريق مفاوضات شاق ، ولا بد ان الساسة الذين يتعاملون مع الخلافات الحقيقية سيواجهون نصيبهم من العقبات • فلا بد ان هناك اختلافا فى المصالح والسياسات ، وهو أمر لن يمتنع احد عن الاشارة اليه • ولكن التنافس الصحى ينبغى أن يتخذ له أساسا من الرغبة فى التعاون وتبادل الرأى فى المسائل البالغة الاهمية •

ومن ثم فاننا لا نلتقى فى جو من حسن النية وحسب ، أو اننا نلتقى لمجرد ابرام الاتفاقات التى ارجو ان يتم توقيعها • بل اننا نلتقى لنبدأ عهدا جديدا فى تاريخ العلاقات بين دولتيينا العظيمتين •

ان الولايات المتحدة التى تتطلع الى هذا المستقبل ، لتبدي استعدادها للتعاون مع جميع الدول من أجل اقامة عالم يسوده السلام وتتمتع فيه كل دولة بحق تقرير مصيرها •

كان هناك شعور بالاعجاب المتبادل بين شعبيينا عندما تعاوننا سويا على هزيمة عدو مشترك فى زمن الحرب • وتعلمنا الاحترام المتبادل كخصوم فى فترات التوتر التى سادت بعد الحرب ، فلنتعلم الآن كيفية العمل سويا فى وقت السلم • ولنذكر أننا بالبداية فى رفع اعباء المواجهة

المسلحة عن كاهل شعبينا ، اننا نزيد آمال شعوب العالم فى السلام . ولم يحدث من قبل ان واجه شعبانا مثل هذا التحدى أو ذلك الهدف الأكبر . فلنكن جديرين بالآمال التى يعلقها علينا الشعب السوفييتى والشعب الأمريكى وكل شعوب الأرض ، لأننا نعمل سوية نحو اقامة عالم يسوده السلام .

كلمة الرئيس بودجورنى

اسمحوا لى ، باسم مجلس رئاسة الاتحاد السوفييتى ، أن أحييكم ، المستر نيكسون وقرينتكم وكل من رافقكم ، فى زيارتكم للاتحاد السوفييتى . هذه أول زيارة رسمية يقوم بها أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية فى تاريخ العلاقات بين بلدينا . وهذا فى حد ذاته يجعل زيارتكم والاجتماعات بينكم وبين الزعماء السوفييت حدثا خطيرا . ان نتائج المحادثات سوف تحدد سلفا فى كثير من النواحي مستقبل العلاقات بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة . وسوف يكون لنتائجها ، بوضوح ، تأثير على التطورات الأخرى فى الموقف الدولى اما نحو سلام دائم وأمن دولى أكثر قوة أو توتر أشد .

لأننا نبدأ من حقيقة ان الاتصالات الشخصية وتبادل الآراء بصراحة بين زعماء الدول يساعد البحث عن قرارات مقبولة بشكل متبادل تتفق مع مصالح الشعوب والمحافظة على السلام ، والتغلب على الصعوبات التى يثيرها اختلاف المنشأ والشخصية .

ومن ثم نعلق أهمية كبيرة فى الاتحاد السوفييتى على المحادثات السوفييتية / الأمريكية التى ينبغى أن تغطى مجالا واسعا من القضايا . ونحن نقرب من هذه المحادثات من مواقف واقعية وسنبذل كل جهد بما يتفق مع مبادئ سياستنا للوصول الى نتائج ايجابية ونحاول تحقيق الآمال ، التى علقنا فى بلدينا وفى بلاد أخرى على اجتماع القمة السوفييتى - الأمريكى فى موسكو . ونتوقع اقترابا مماثلا من الجانب الأمريكى .

السيد الرئيس ، لقد عقدتم اليوم بالفعل اجتماعا مع ليونيد بريجنيف ، السكرتير العام للمجنة المركزية ، بدأ خلاله تبادل الآراء بشأن المشاكل التى تواجه العلاقات السوفييتية - الأمريكية والموقف الدولى الراهن .

ان مبادئ سياستنا فى الشئون الدولية وفى العلاقات مع الدول الأخرى ، ومن بينها الولايات المتحدة ، معروفة جيدا . واصلت مرة أخرى فى الآونة الأخيرة بشكل محدد وواضح فى القرارات التى اتخذها المؤتمر الرابع والعشرون لحزبنا وفى الاجتماع المكتمل للجنة المركزية الذى انتهى لتوه . وقد استرشدنا وننوى ان نسترشد بلا انحراف بهذه المبادئ فى انشطتنا العملية . ان الاتحاد السوفييتى ، بالعمل مع دول المجتمع الاشتراكى وجميع قوى السلام الأخرى ، يهب دائما للدفاع عن السلام ، وتحرير الاجيال الحاضرة والمستقبل من خطر الحرب ومن كوارث نزاع نووى وللقضاء على مصادر الحرب .

اننا نؤيد تحولا جذريا تجاه تخفيف التوترات الحالية فى جميع تقارات العالم ، وتحرير الشعوب من عبء التسليح الثقيل ، وتسوية سياسية سلمية للمشاكل عن طريق المفاوضات وان توضع فى الاعتبار بطريقة ملائمة تطلعات وارادة الشعوب وحقوقهم غير القابل للتحويل فى تقرير مصيرهم بانفسهم دون تدخل وضغط من الخارج .

وحتى فى السنوات الأولى للدولة السوفيتية الشابة ، أكد مؤسسها لينين ضرورة وأمكانية التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . واليوم ، كما حدث من قبل ، فان الاتحاد السوفييتى على استعداد لتنمية وتعميق علاقات التعاون التجارى والروابط المتبادلة مع دول ذات انظمة اجتماعية مختلفة .

وهذا ينطبق تماما على العلاقات مع الولايات المتحدة ايضا بمعنى ان التعايش السلمى لا بد الا يقتصر على تغيب الحرب . عندما نقول ذلك ليس هناك استثناء بالنسبة للولايات المتحدة فى سياسة التعايش السلمى التى نتبعها ، هذه الكلمات يؤيدها نضالنا الفعلى من أجل تحسين وتنمية العلاقات السوفيتية الأمريكية . ويرى الاتحاد السوفييتى انه من الممكن والمرغوب فيه ليس إقامة علاقات طيبة فحسب ولكن ودية ايضا بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، وبالتاكيد ، ليس على حساب أى دول أو شعوب ثالثة .

• وأنه من المنطقى أن اختلاف الانظمة الاجتماعية ، واختلاف المواقف التى تنتهجها دولتنا بشأن عدد من المظاهر الهامة جدا للسياسات العالمية

يخلق تعقيدات خطيرة فى العلاقات السوفييتية - الأمريكية ونحن لا نقلل من قدرها ، بأى حال . ولكن برغم وجود خلافات فى المبادئ ، إلا أن هناك عوامل موضوعية تحدد تشابه المصالح وتتطلب أن يعمل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بنفس الطريقة لدفع خطر نشوب حرب عالمية ، وإزالة آثار الحرب الباردة من العلاقات السوفييتية - الأمريكية وتخليص هذه العلاقات بقدر الامكان من كل ما جعلها معقدة فى الماضى ويعوقها حتى الآن .

إن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، وهما الدولتان المتقدمتان فى العلم والتكنولوجيا ، تتمتعان بإمكانات اقتصادية وموارد طبيعية غنية . وقدم شعبنا مساهمة ضخمة فى إثراء الثقافة العالمية . كل هذا يصلح كأساس متين يجعل من الممكن ، مع توافر الاتفاق المتبادل ، إقامة تعاون سوفييتى - أمريكى فى معظم المجالات المختلفة ، وتنفيذ مشاريع على نطاق ضخم جديدة بالمستوى الذى وصل اليه الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى العالم الآن .

إن شعبينا قد أرسيا تقاليد الاحترام والصداقة المتبادلتين . إن ذكرى كفاحنا المشترك فى سنوات الحرب العالمية الثانية ضد المانيا النازية واليابان التى سادتها الروح العسكرية ، مازالت ماثلة فى أذهان الشعب السوفييتى . والواقع أن تحالف دولتنا خلال الحربين العالميتين هو أمر بالغ الأهمية فى حد ذاته .

وفى ظل ميثاق الأمم المتحدة ، يشغل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة مقعد العضوية الدائمة فى مجلس الأمن ، ومن ثم فهما مدعوان للقيام بدور هام فى الحفاظ على السلام الدولى ، بالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء فى مجلس الأمن . ولقد اثبتت التجربة أن نجاح دولتنا من خلال الجهود المشتركة فى تحقيق توازن معقول بين مصالحها ، يفتح الآفاق أمام حل الصراعات والازمات الحادة ، وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الهامة ، وبعبارة أخرى ، فإن قيام تعاون بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة بروح من حسن النية ، وتحسين العلاقات السوفييتية - الأمريكية ، من الأمور المرغوب فيها لصالح قضية السلام . ونحن نبدأ من زاوية أن المحادثات السوفييتية - الأمريكية

متشجع على حل المشكلات الدولية الملحة بما يعود بالفائدة على الشعبين
الأمريكي والسوفييتي ، وشعوب العالم والسلام العالمى .

ونحن نعتقد ، يا سيادة الرئيس ، ان زيارتكم ستتيح لكم والمسز
نيكسون مشاهدة الكثير فى بلادنا ، والاقتناع بأن الشعب السوفييتي
ملتزم بالسلام .

الاتفاقات التى وقعها الطرفان :

وقع الطرفان عدداً من الاتفاقات تشمل التعاون فى الأبحاث
المتعلقة بأمراض القلب والسرطان ، وتلوث الأنهار والفضاء . وأخيراً ،
فى مساء يوم الجمعة ٢٦ مايو تم التوقيع على اتفاقية للحد من الأسلحة
الاستراتيجية ، وهى بغير شك أهم هذه الاتفاقات . ونقدم هنا عرضاً
موجزاً للمفاوضات التى دارت منذ عام ١٩٦٩ حول هذا الموضوع ،
ثم نتناول الاتفاقية الأخيرة .

التفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية :

Strategic Arms Limitation Talks ، SALT

بدأت هذه المباحثات فى فيينا فى نوفمبر ١٩٦٩ . وهنا نتساءل
عن أهداف الدولتين الأعظم من وراء هذه المباحثات بينهما . ان الولايات
المتحدة تريد رادعا مضمونا بمعنى أنها تريد أن تكون قادرة على القيام
بانتقام لا يمكن تقبله تماماً بعد أى هجوم روسى يمكن تصوره . وهذا
الهدف يمكن أن يحققه الحد من الأسلحة الاستراتيجية لأنه يفرض قيوداً
على القوات السوفييتية التى قد تدمر الصواريخ الأمريكية أو القاذفات
على الأرض أو فى الجو . وانتاج الأسلحة الاستراتيجية يمكن أن يحقق
الهدف نفسه عن طريق ابتداء أسلحة أكثر أو وسائل دفاع أفضل مما هو
موجود حالياً .

وبالنسبة الى السوفييت فقد ظلوا طويلاً يرون فى قواتهم النووية
الاستراتيجية نوعاً من المساندة الجبارة للجيش الذى ظلت قدرته على
احتلال أرض العدو الهدف الرئيسى فى أى حرب . غير أن هذا الخط
من التفكير مالبث أن أخلى مكانه لنظرية أخرى تركز على الحشد الواسع

النطاق للقوات النووية الثقيلة التي لا علاقة لها بما يحدث على الأرض :
إن إنشاء قوات كبيرة جداً قادرة على توجيه الضربات الى قواعد
الصواريخ الامريكية فى الولايات المتحدة ، هو الذى حرك الامريكيين.
نحو السعى الى نوع من التقييد يتم الاتفاق عليه .

ولو كان الروس يهتمون مثل الامريكيين بابقاء رادعهم فى امان
من الهجوم المباغت ، لسعوا بالتاكيد الى الحد من رؤوس الحرب
المتعددة التى يجرى فى الولايات المتحدة تطويرها وتوزيعها ،
بصورة مبدئية . فهذه سوف تزيد الى حد كبير من أعداد المتفجرات
النووية التى يمكن أن يستخدمها الامريكيون ضد القوات السوفييتية فى
هجوم مباغت . واذا حقق الجيل الثانى منها مزيداً من الدقة لكى
يعوض صغر قوتها التفجيرية ، لعادت قوات الصواريخ السوفييتية
فأصبحت معرضة للتهديد .

لكن الذى حدث خلال المباحثات أن أيدى السوفييت اهتماماً
كبيراً بالمقترحات الأمريكية الخاصة بالصواريخ الدفاعية ABMS وهناك
قدم الامريكيون اقتراحات ثلاثة بصدده الصواريخ :

١ - الغاؤها كلية .

٢ - أن يقتصر كل من الجانبين على الدفاع عن هيئة القيادة
القومية (أى واشنطن وموسكو فقط) .

٣ - أن يستمر كل جانب بالدفاعيات المبنية على هذا النوع من
السلاح ، على ألا يتجاوز الخطط المقررة حالياً .

اختار السوفييت الاقتراح الثانى ، ولكن تمسك الامريكيون دائماً
بأن الخطر على دفاعيات الصواريخ المضادة للصواريخ لن يكون فى حيز
الامكان الا اذا ارتبط بقيود تفرض على حشد الصواريخ السوفييتى .

وأخيراً فى ٢٠ مايو ١٩٧١ أعلن البيان التالى ، فى واشنطن
وموسكو فى وقت واحد .

« ان حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى ،
بعد استعراض سير مباحثاتهما حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية ،

قد اتفقتا على التركيز هذه السنة على وضع اتفاق للحد من توزيع نظم الصواريخ المضادة للصواريخ .

واتفقا أيضاً على أنهما ، الى جانب عقد اتفاق للحد من نظم الصواريخ الدفاعية ، سوف تتفقان على تدابير معينة بالنسبة الى الأسلحة الاستراتيجية الهجومية .

ان الجانبين يسلكان هذا السبيل اقتناعاً منهما بأنه سوف يخلق طروفاً أنسب لمزيد من المفاوضات للحد من جميع الأسلحة الاستراتيجية ، وسوف تجرى هذه المفاوضات بنشاط .

هذا البيان يدل على أن كلا من الطرفين قدم تنازلاً . كانت الولايات المتحدة تصر على عقد صفقة تشمل كلا من الصواريخ المضادة للصواريخ والصواريخ الاستراتيجية (الهجومية) ، بينما كان الاتحاد السوفييتى يصر على اتفاق بشأن الموضوع الأول فحسب كمرحلة أولى . ولكن باتفاق الطرفين على اعطاء الأولوية لموضوع الصواريخ المضادة للصواريخ قدم الأمريكيون تنازلاً عن موقفهم السابق بحجة أن السوفييت وافقوا فى الوقت نفسه على بحث تلك « التدابير المعينة بصدد الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية » .

وكان البيان السوفييتى - الأمريكى موضع ترحيب ملحوظ ، وعلق عليه أوثانت ، سكرتير عام الأمم المتحدة ، بأنه يمكن أن يسهم فى كسر الجمود فى المفاوضات المعقدة التى طال أمدها . وأضاف أنه سيرحب بأى تحرك من جانب الطرفين لمناقشة التخفيض المتبادل لقواتهما فى أوروبا .

وفى اليوم الذى صدر فيه البيان أصدر البيت الأبيض بياناً عن قوة الطرفين من الصواريخ :

الاتحاد السوفيتى

الولايات المتحدة

يانتصاف عام ١٩٧١ يجب أن يكون لديه :	- ١٠٥٤ صاروخاً عابراً للقارات من طراز مينيتمان Minuteman
- ١٥٠٠ صاروخ (ترتكز على قواعد أرضية) طويلة ومتوسطة المدى .	- ٦٥٦ صاروخاً ينطلق من الغواصات وهو من طراز بولاريس Polaris
- ٤٠٠ صاروخ ترتكز على الغواصات .	أو بوسيدون Poseidon
- ما بين ١٧٥ ، ١٩٥ قاذفة ثقيلة .	- ٥٦٩ قاذفة ويدخل فى هذا كله صواريخ مزودة برؤوس حربية متعددة .
ويكون المجموع الكلى حوالى ٢٠٠٠ سلاح يمكن اطلاقها .	وهذا يمثل ٤٠٠٠ سلاح .

واستمرت المباحثات بعد ذلك ، وانقضت شهور قبل أن يتفق الطرفان على تحديد عملى لماهية السلاح الاستراتيجى . وأصر المفاوضون السوفييت على أن ذلك يشمل القاذفات المقاتلة الأمريكية الموجودة فى أوروبا إذ يعتبرونها خطراً إذ يمكنها أن تحمل الأسلحة النووية . أما الأمريكيون فكان موقفهم يتمثل فى اعتبار هذه الطائرات أسلحة تكتيكية ومن ثم لا ينطبق عليها مفهوم السلاح الاستراتيجى . وعندما أمكن التغلب على هذا الخلاف بين وجهتى نظر الطرفين ، نشب خلاف آخر إذ رفض المفاوض السوفيتى مناقشة موضوع تحديد عدد الغواصات الحاملة للصواريخ . ولكن أمكن تذليل هذه العقبة أيضاً . وهكذا أصبح الطريق ممهداً للاتفاقات التى تم التوقيع عليها خلال مؤتمر القمة على ما سبق أن بيناه .

وتحتوى هذه المواثيق الأخيرة على جزئين :

(أولاً) اتفاقية ذات أجل غير محدود بوضع حد للأسلحة النووية الدفاعية ABM وان احتفظ كل من الطرفين بالحق فى الانسحاب من الاتفاقية إذا قرر أن أحداثاً خارقة للمألوف قد عرضت مصالحه العليا للخطر ، على أن يخطر الطرف الآخر بقراره هذا قبل الانسحاب بستة

أشهر ، وأن يتضمن الاخطار بياناً بتلك الأحداث التي يعتبر أنها تعرض مصالحه العليا للخطر .

وتسمح الاتفاقية لكل من الطرفين بالاحتفاظ بشبكتين من الصواريخ الدفاعية ، احدهما حول عاصمة كل منهما ، والأخرى لحماية منصات إطلاق الصواريخ الهجومية . وكل شبكة من اثنتين في كل دولة تضم ١٠٠٠ من الصواريخ الدفاعية . وبهذا سوف تتمكن الولايات المتحدة من مواصلة إنشاء شبكة الصواريخ من طراز سيفجارد Safeguard عند جراند فوركس Grand Forks بولاية داكوتا الشمالية وفى هذه الأثناء سوف يوسع الاتحاد السوفييتى الشبكة التى تضم ٦٤ صاروخا من طراز جالوش Galosh والتى تحمى العاصمة موسكو الآن ، وأن يضيف درعا واقياً الى أحد مواقع صواريخه الهجومية أيضا .

وهذا الترتيب الذى تم الاتفاق عليه يمثل حلاً وسطاً بين الموقف السوفييتى الذى كان يرى أن يدافع كل بلد عن عاصمته فقط ، والموقف الأمريكى الذى كان يطالب بحماية شبكة أو جهاز الأسلحة الهجومية .

وبغرض التأكد من التقيد بنص الاتفاقية تنص المادة (١٢) على ما يأتى :

١ - يستخدم كل طرف ماتحت تصرفه من الوسائل الفنية للتحقق ، وذلك بطريقة تتماشى مع مبادئ القانون الدولى المعترف بها بوجه عام .

٢ - يتعهد كل طرف بأن لا يتدخل فى وسائل التحقق الفنية التى يستخدمها الطرف الآخر تمشياً مع الفقرة السابقة .

٣ - يتعهد كل طرف ألا يستعمل تدابير متعمدة للاخفاء تعرقل قيام وسائل التحقق الفنية القومية من الالتزام بالمعاهدة .

معنى هذا أن الاتفاقية خلت من النص على التفتيش على الطبيعة ، واكتفت الولايات المتحدة مثلاً بتعهد سوفييتى تضمنته المادة (١٢) سالف الذكر ، بعدم التعرض للوسائل الفنية ، كأقمار التجسس الصناعية مثلاً ، التى تراقب الالتزام بالاتفاقية .

(م ٢٥ - العلاقات السياسية)

وتنص المادة (١٣٠) على إنشاء لجنة استشارية يقومان من خلالها :
بالأمور الآتية :

- (١ -) بحث المسائل المتعلقة بتطبيق الالتزامات التي أخذها كل طرف على عاتقه وما يتصل بذلك من مواقف يمكن اعتبارها مبهمة .
- (ب) أن يقدم كل طرف باختياريه ، المعلومات التي يعتبرها الطرف الآخر ضرورية من أجل التأكد من التقيد بالالتزامات المنصوص عليها .
- (ح) نظر المسائل التي تنطوي على تدخل غير مقصود في وسائل التحقق الفنية التي يملكها كل طرف .
- (ع) بحث التغييرات الممكنة في الموقف الاستراتيجي التي يكون لها تأثير على نصوص الاتفاقية .
- (هـ) الاتفاق على إجراءات وتواريخ تدمير أو إزالة الصواريخ الدفاعية أو مكوناتها في الحالات المنصوص عليها في الاتفاقية .
- (و) النظر كلما كان ذلك مناسباً ، في الاقتراحات بشأن تدابير أخرى تستهدف الحد من الأسلحة الاستراتيجية .
- (ثانياً) الاتفاق المؤقت الخاص بتجميد الأسلحة الهجومية . وفيما يلي النصوص التي يشتمل عليها :
- عدم الشروع في بناء قواعد أرضية ثابتة جديدة لاطلاق الصواريخ الموجهة وعابرة القارات ابتداء من أول يولية ١٩٧٢ .
- التعهد بعدم تحويل القواعد البحرية الى قواعد أرضية .
- قصر عدد الأجهزة الموجودة في الغواصات الحاملة للصواريخ على العدد الموجود حالياً .
- السماح لكل طرف بأن يستخدم وسائل التحقق التي في حوزته وبطريقة تتفق ومبادئ القانون الدولي وذلك لضمان احترام الاجراءات المنصوص عليها في الاتفاق .

– الاستمرار فى مباحثات الحد من الأسلحة الهجومية
والاستراتيجية .

– يسرى الاتفاق لمدة خمس سنوات . ولكل طرف الحق فى الانسحاب
إذا طرأت أحداث غير عادية بموضوع الاتفاق .

وتحدث الدكتور هنرى كيسنجر عن الاتفاق المؤقت فقال ان الحد
الأعلى على الغواصات المسلحة بالأسلحة النووية ، يحتوى على ثغرة
يمكن أن تسمح للسوفييت بالوصول الى مركز التفوق فى هذا الميدان ،
فضلا عن احتفاظهم بتفوقهم فى الأعداد فى ميدان الصواريخ الهجومية
العابرة للقارات . ثم أضاف ان تفوق السوفييت فى هذا المجال سيكون
ياهظ التكاليف بالنسبة اليهم ، لأنه سوف يقتضى منهم ابطال بعض
منصات الصواريخ المقامة فى البر ، والاستغناء عن بعض الغواصات
القديمة من أجل صنع غواصات من طراز أحدث .

ووصف ملفين ليرد وزير الدفاع الأمريكى ، اتفاق الحد من الأسلحة
الاستراتيجية بأنه « خطوة أولى كبرى » فى وقف سباق الأسلحة النووية ،
وأكد أنه سوف يميل الى ابطاء الاتحاد السوفييتى فى تطوير أسلحته ،
وبذلك يدعم موقف أمريكا الاستراتيجية . وأضاف أن حكومة بلاده سوف
تواصل تنفيذ برنامج تريدنت الذى يقضى بإنشاء طبقة جديدة من
الغواصات لتحمل صاروخا قادراً على الوصول الى أهداف تبعد ٦٠٠٠
ميل ، فضلا عن قاذفة جديدة وهى ب – ١ لتحل محل القاذفة من الطراز
ب – ٥٢ .

غير أن الوزير الأمريكى عبر أيضاً عن القلق ازاء معدل انشاء
الغواصات فى الاتحاد السوفييتى ، متنبأ بأنه اذا استمر المعدل على ما هو
عليه فسوف يصل عدد ما يملكه الاتحاد السوفييتى من غواصات من طراز
يولاريس الأمريكى الى ٩٠ غواصة بحلول عام ١٩٧٨ .

ان معنى تجميد قوات الصواريخ الهجومية العابرة للقارات
التي تطلق من قواعد أرضية ، هو أن يكون لدى الولايات المتحدة ١٠٥٤
صاروخا مقابل ١٦٠٠ أو ١٦١٨ للاتحاد السوفييتى . وقصر عدد الغواصات
الحاملة للصواريخ على الغواصات الموجودة حالياً أو التى هى قيد

الانشاء ، يجعل للاتحاد السوفييتى ٤٢ غواصة مقابل ٤٨ للولايات المتحدة .

لكن ينبغى ملاحظة أن هذه الميزة العددية الظاهرية التى حققها الاتحاد السوفييتى ، مضللة ذلك أنها تغفل ناحية مهمة وهى ما يملكه الطرفان من الرؤوس النووية ، حيث لدى الولايات المتحدة ٥٧٠٠ منها مقابل ٢٥٠٠ عند الاتحاد السوفييتى (١) .

وثمة ثغرات أخرى فى اتفاقيات موسكو ، منها (٢) :

١ - أنها لا تذكر شيئاً عن ٥٥٠ مقاتلة / قاذفة أمريكية موجودة فى أوروبا ، وعن ٧٠٠ صاروخ سوفييتى من المدى المتوسط ، مصوبة نحو أوروبا الغربية .

٢ - عدم وضع قيد على عدد أو قوة الرؤوس النووية التى يمكن تثبيتها فى العدد المسموح به من الصواريخ ، أو على بعض التحسينات والتطويرات من قبيل نظم التوجيه المتحسنة بالرادار . وبعبارة أخرى فالجانبان أحرار فى مواصلة تزويد صواريخهما بالرؤوس النووية المعقدة بأسرع ما يقدران عليه .

وفيما يلى بيان مقارن (٣) عما يملكه الطرفان من الأسلحة الهجومية :

نوع السلاح	الاتحاد السوفييتى	الولايات المتحدة
مقاتلات تكتيكية	٤٣٠٠	٥١٠٠
قاذفات استراتيجية	١٤٠	٥٣٠
صواريخ تطلق من الغواصات	٥٨٠	٦٥٦
صواريخ عابرة للقارات تطلق من البر	١٦٠٠	١٠٥٤
غواصات حاملة للصواريخ	٣٢	٤١ (٤)
رؤوس نووية	٢٥٠٠	٥٧٠٠

(١) نيوزويك فى ٢٩ مايو ١٩٧٢ .

(٢) شرحه .

(٣) شرحه .

(١) منها ٣١ من طرا بولاريس ، ١٠ من طراز بوسيدن .

وتواصل مجلة نيوزويك الحديث فتقول ان هذه الاعتبارات أدت ببعض الخبراء الى التنديد بصفقة الحد من الأسلحة النووية على أنها « عديمة القيمة من الناحية العملية » ، وهم يشيرون الى أنه خلال الثلاثين شهراً التي استغرقت المباحثات الى أن أمكن الوصول الى هذه الاتفاقات ، زاد السوفييت من قوتهم من الصواريخ العابرة للقارات والتي تنطلق من البر ومن الصواريخ التي تنطلق من الغواصات ، بحوالى ٥٠ فى المائة ، ويقولون - أى الخبراء - انه لا يزال فى إمكان الجانبين فى الشهور القادمة ، الاستمرار فى تحسين أسلحتهما الاستراتيجية . وبرغم كل ذلك ، ترى المجلة أن الموثيق ليست خالية من الأهمية ، ذلك أن الحوار الذى استمر أكثر من العامين ونصف العام خلال مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وفر لكل من الجانبين فرصة غير عادية لينفذ الى التفكير الاستراتيجى لخصمه ؛ كما يعتقد معظم المراقبين أن نجاح محادثات « سولت - ١ » تكون بمثابة رفع الستار لاجراء محادثات « سولت - ٢ » .

ولقد قال أحد الدبلوماسيين الغربيين : هناك أشياء كثيرة غير مقبولة فى الاتفاقيات الجديدة ، ولكن أهميتها تكمن فى المدى الذى تعكس فيه الاعتراف الأمريكى - السوفييتى المتبادل بالحاجة الى التعاون فى ميدان الأسلحة النووية ، ومن هذه الناحية يكون من المؤكد أن الاتفاقيات ستساعد على جعل العالم مكاناً أكثر أمناً .

تعقيبات على الاتفاقية :

فى الكلمة التى وجهها الرئيس نيكسون فى الاذاعة والتليفزيون الى الشعب السوفييتى من القاعة الخضراء بقصر الكرملين ، وفى تقييمه لما أسفرت عنه رحلته قال عن اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية : « ان أهم ما فى الأمر أننا قمنا بخطوة تاريخية أولى على طريق الحد من الأسلحة الاستراتيجية . هذا الاتفاق حول السيطرة على الأسلحة لا يستهدف اعطاء ميزة لأحد الطرفين على الطرف الآخر ، ذلك أن بلدينا قويان وكل منهما يحترم قوة الآخر ، بينما يحتفظ كل منهما بالقوة النووية للدفاع عن استقلاله . غير أنه فى سباق غير محكوم للتسلح بين دولتين كبيرتين لن يكون هناك منتصر وانما الجميع سيخسرون . »

وأن شعوب بلدينا وشعوب العالم بأسره ستكون هى المنتصرة حتى توصلنا
معاً الى الحد من الأسلحة » .

ووزعت وكالة تاس أول تعليق سوفيتى رسمى جاء فيه :

« . . . وسيدخل يوم أمس الموافق السادس والعشرين من مايو
١٩٧٣ ، التاريخ كيوم اتخذت فيه خطوة كبيرة فى الطريق المؤدى الى
الحد من سباق التسلح . ان الأصداء المسموعة فى موسكو من كافة أرجاء
العالم ، تشهد على أن التوقيع على الاتفاقيتين يعتبر فى كل مكان حدثاً
له فى الواقع أهميته التاريخية ، وهو تقييم عادل حقاً .

« والمعروف جيداً الخطر البالغ الذى يثيره فى عالمنا الحاضر سباق
التسلح بالأسلحة الاستراتيجية الصاروخية الحديثة التى تهدد بخطر
اندلاع نزاع صاروخى نووى ، وتحرم الأهداف الخلاقة من أموال طائلة .
فيجب أن يساعد الاتفاقان المعقودان فى موسكو على إيقاف سباق
التسلح . والاتفاقان لا يستجيبان لمصالح كلتا الدولتين فحسب ، بل
ويستجيبان أيضاً لمصالح الأمن الدولى ككل .

« . . . ولا شك أن الاتفاقين المبنيين على مراعاة مبدأ الأمن
المتساوى مراعاة تامة يستطيعان أن يفتحا الطريق الذى يؤدى الى
محددات حول التدابير التى تتخذ فيما بعد فى مختلف مجالات نزع
السلح » .

وينتهى التعليق بالعبارة الآتية عن الاتفاقين وهى أنهما « ظفر
كبير لشعبى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى تخفيف حدة التوتر
الدولى ، وهما نصر لكل الشعوب المحبة للسلام لأن الأمن والسلام هما
هدف الشعوب المشترك » .

وكانت هذه النتيجة التى أمكن الوصول اليها موضع التعليق من
جانب الصحف . فكتبت الجارديان (٥/٢٧) أن الاتفاق حتى فى حالته
النهائية ، قد يظهر بعيداً عن الأخطار المباشرة التى تهدد العالم ؛ ولكن
ذلك ينبغى ألا يخفى أهميته الحقيقية .

فمن الناحية العملية يسمح الاتفاق للروس والأمريكيين بوضع حد
على الموارد المخصصة للتدمير ، ويفتح الطريق أمام تدابير من أجل
خفض مخزون الصواريخ وليس تقييده فقط .

وهو من الناحية الرمزية يتفوج اجتفاحاً تاريخياً ، ويمثل كما مثلت اتفاقية حظر التجارب النووية واتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، التزاماً أوسع من جانب الطرفين إزاء البشرية يزيد عما يدين به كل منهما لبقاء أو انتشار نظامه السياسي . ولكن الاتفاق لا يزال محدوداً من حيث آثاره على أمان العالم من الحرب النووية ؛ فهو لا يزال يدع كلاً من القوتين الأعظم ولديها من الصواريخ لكى تحطم كل منهما الأخرى أكثر من مرة . وثانياً فالإتفاق الرئيسى هو الذى يحدد عدد الصواريخ الدفاعية . فالذى يقضى الإتفاق بتقييده ، هو قدرة كل جانب على الدفاع عن نفسه ضد الهجوم وليس قدرته الهجومية . ومع كل اتفاق نيكسون - بريزنيف لا يقف بمفرده ؛ فهو جزء من سلمة من التدابير لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، بدأت بالمعاهدتين السوفييتية والبولندية مع ألمانيا الغربية ، واستمرت خلال أسبوع القمة فى الاتفاقات الصغيرة عن التلوث والصحة وأبحاث الفضاء . وهذه الاتفاقات سوف تستمر مع اتفاق يمكن الوصول اليه حول التجارة بين الاتحاد السوفييتى وأمريكا ، ويعد ذلك فالبنية تتجه الى اكمالها بمؤتمر للأمن الأوربى .

وفى رأى صحيفة الديلى تلجراف (٥/٢٧) أن اتفاق الأسلحة النووية نفسه لا يكاد فى هذه المرحلة أن يزيد عن كونه رمزاً ، وإن كان واضحاً أنه رمز مهم . انه رمز لأن جميع التطورات الممكنة والخطيرة حقاً لا تزال كامنة فى المستقبل فالعلم الروسى الخاص بالرؤوس النووية المتعددة لا يزال متخلفاً وراء علم أمريكا ، ولكنه قد يحقق مفاجئة تجعل للروسيا تفوقاً عددياً هائلاً . وتختتم الصحيفة مقالها الافتتاحى بالقول ان اتفاق موسكو وان كان موضع ترحيب ، فهو فى حـد ذاته لا يضمن السلام .

وتناول هنرى ستانهوب الموضوع فى مقال بعنوان « معادلة الردع المعقدة » فركز على ناحيتين ، احدهما التخلف السوفييتى الحالى فى عدد الرؤوس النووية ، وقال ان الأسبقية فى تطوير الأسلحة نادراً ما تدوم أكثر من ثلاث أو أربع سنوات ، وبذلك فبحلول عام ١٩٨٠ يمكن أن يملك السوفييت نحو ١٠٠٠٠ من الرؤوس النووية المتعددة (MIRV)

والنقطة الثانية هى التحسين المطرد فى دقة الاصابة بالصواريخ ، فالتحسينات فى الدقة تعادل فى أهميتها ستة أمثال الزيادة النسبية فى

قدرتها التفجيرية ، « وبعبارة أخرى ضاعف وقتك وأنت فى الحقيقة
تضاعف تفجيرك عشر مرات » .

وفى رأى الكاتب . أن الانفاق لن يوقف سباق الأسلحة ولكن ينبغى أن
يجعله يبطىء . أن التعادل كلمة يصعب تعريفها ، وخير منها كلمة « كفاية » .
فكلا الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة يملكان كفايتهما من نظم الأسلحة
ومن أساليب الكشف عما يفعل كل منهما ، بحيث أمكنهما توقيع مثل هذا
الاتفاق وأن يضمننا الالتزام به ، نصا وروحا . أن المسألة كلها تدور حول
الردع لا التحدى .

وفى تحليل لوكالة الأنباء الفرنسية أن الدوائر الدبلوماسية ذكرت أن
فرص قبول الصين للاتفاق السوفييتى - الأمريكى للحد من الأسلحة
الاستراتيجية ، محدودة ، خاصة وأن دوائر العاصمة الصينية كانت تلتزم
الصمت التام إزاء أنباء مؤتمر القمة . وإذا كان الاتفاق يعنى ، ولأول مرة ،
أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد قبلتا الخضوع لقيود فى المجال
النووى ، فانه على ما يبدو ، ينبغى اجتياز مراحل أخرى نحو الحد من
الأسلحة النووية كشرط لقبول الصينيين مبدأ تطبيق نظام حقيقى لنزع
السلح .

ويضيف التحليل أن الصين كانت تعلن دائما أن تفوق الدولتين
الأعظم فى هذا المجال ، يعنى ممارسة نوع من التهديد لبقية دول العالم ،
واجبار دول أخرى بالتالى وخاصة الصين ، على امتلاك أسلحة من هذا
النوع . ولقد دأبت الصين منذ يولييه ١٩٦٣ على المطالبة بحظر وتدمير
المخزون من الأسلحة النووية ، وبعقد مؤتمر قمة تشترك فيه جميع دول
العالم لبحث هذه المشكلة . وتبدو الخطوة التى خطتها فى موسكو ، غير
كافية لإقناع الصينيين بأن التهديد النووى من جانب الدولتين الأعظم قد
توقف أو قل بصورة جوهرية . هذا التهديد لا يتمثل فى نظرهم فى مخزون
الأسلحة النووية فحسب لدى هاتين الدولتين ، ولكن يتمثل أيضا فى انشاز
هذه الأسلحة فى مختلف أنحاء العالم سواء كان ذلك فى صورة قواعد ثابتة
أو على هيئة غواصات أو طائرات استراتيجية أو قواعد عسكرية خارج
حدود الدولتين .

ولقد عكست المواقف الأخيرة للصين فى الأمم المتحدة وجهة النظر هذه التى سلفت الإشارة إليها ، ولا يبدو أن اتفاق موسكو سيكون كافيا لاثناء الصينيين عن موقفهم واقناعهم بأن موقف الدولتين الأعظم أصبح أقل تهديدا .

مؤتمر القمة يختتم أعماله .

وأخيرا ، فى ٢٧ مايو ١٩٧٢ انتهى مؤتمر القمة يتوقيع الجانبين الأمريكى والسوفييتى على وثيقتين هما « مبادئ أساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اتحاد الجمهوريات السوفييتية » و « بيان مشترك » . ونورد هنا النص الكامل لكلا الوثيقتين .

اعلان المبادئ

« مبادئ أساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية » وبين اتحاد الجمهوريات السوفييتية :

« ان الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، اذ يسترشدان بالتزاماتهما ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وبالرغبة فى دعم العلاقات السلمية لكل منهما مع الآخر ، وكذلك بالرغبة فى وضع هذه العلاقات على أثبت أساس ممكن .

واذ يدركان الحاجة لبذل كل جهد من أجل ازالة خطر الحرب ، وخلق الظروف التى تشجع على خفض التوترات فى العالم ، ودعم الأمن العالمى والتعاون الدولى .

واذ يعتقدان بأن تحسين العلاقات السوفييتية - الأمريكية ، وتنميتها على نحو يعود على الجانبين بالنفع فى مجالات مثل الاقتصاد والعلوم والثقافة ، سيؤديان الى خدمة هذه الاهداف ، والاسهام فى تحسين التفاهم المتبادل والتعاون المتسم بروح العمل ، دون الاضرار بأى شكل بمصالح الدول الثالثة .

« واذ يعيان أن هذه الاهداف تعكس مصالح الدولتين » فقد اتفقا على ما يلى :

أولا -

أنهما سيتطلقان من تصميم مشترك ، مفاده انه لا بديل فى العصر الذرى لادارة علاقاتهما المشتركة ، على أساس التعايش السلمى . ان الخلافات فى المذهب ، وفى النظم الاجتماعية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ليست عقبات فى سبيل التنمية الثنائية للعلاقات العادية ، على أساس مبادئ السيادة والمساواة وعدم التدخل فى الشؤون الدولية والمزايا المتبادلة .

ثانيا -

ان الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تعلقان أهمية كبيرة على منع نشوء وتطور مواقف يمكن أن تسبب تفاقم خطيرا فى علاقاتهما . ومن ثم فانهما سيبدلان كل ما فى وسعهما لتجنب المجابهات العسكرية ، ومنع نشوب حرب ذرية . وسيعملان دائما على ضبط النفس فى علاقاهما المتبادلة ، وسيكونان مستعدين للتفاوض وحل الخلافات بالوسائل السلمية . وستجرى المناقشات والمفاوضات المتعلقة بالقضايا البارزة بروح التبادل والوفاق المشترك والنفع المتبادل .

ويدرك الجانبان أن بذل الجهود من أجل الحصول على مزايا لجانب واحد على حساب الآخر ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، أمر لا يتفق مع هذه الاهداف .

ان متطلبات الحفاظ على العلاقات السلمية ودعمها بين الولايات المتحدة الأمريكية . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، هى الاعتراف بمصالح أمن الطرفين القائمة على مبدأ المساواة ، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها .

ثالثا -

ان الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . لهما مسئولية خاصة ، وكذلك سائر الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن ، فى بذل كل ما وسعهما لتجنب نشوب صراعات أو نشوء

مواقف تؤدي الى زيادة التوترات الدولية . وبناء على ذلك ، فإنهما سيسعيان الى تشجيع الظروف التي يمكن أن تعيش فيها كل الدول في سلام وأمن ، وألا تتعرض فيها لتدخل خارجي في شئونها الداخلية .

رابعاً -

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ينويان توسيع الأساس القانوني لعلاقاتهما المتبادلة ، وبذل الجهود اللازمة ، حتى يمكن تنفيذ الاتفاقات الثنائية التي عقدها ، والمعاهدات والاتفاقات المتعددة الاطراف التي شاركا فيها معا ، بأمانة واخلاص .

خامساً -

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استعدادهما لمواصلة عملية تبادل وجهات النظر بشأن المشاكل ذات الاهمية المشتركة ، واجراء عملية التبادل هذه ، اذا لزم الامر ، على أعلى المستويات ، بما في ذلك عقد اجتماعات بين زعماء الدولتين .

وترحب الحكومتان بزيادة الاتصالات المثمرة بين ممثلي المجالس التشريعية في الدولتين ، وتعملان على تيسير هذه الزيادة .

سادساً -

سيواصل الجانبان جهودهما لتحديد الاسلحة ، على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف . وسيواصلان كذلك بذل جهود خاصة من أجل تقييد الاسلحة الاستراتيجية . وسيعقدان اتفاقات محددة ، تهدف الى تحقيق هذه الأغراض كلما كان ذلك ممكناً .

ويرى الجانبان ، كهدف نهائي لجهودهما ، تحقيق نزع السلاح العام والشامل ، وانشاء نظام فعال للامن الدولي ، طبقاً لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها .

سابعاً -

يرى الجانبان في الروابط الاقتصادية والتجارية عنصراً هاماً وضرورياً

فى دعم علاقاتهما الثنائية ، ومن ثم تشجيع نمو هذه الروابط بشكل نشيط وسيعملان على تيسير التعاون بين المنظمات والمشروعات المتصلة لكلا البلدين ، وعقد الاتفاقات والعقود المناسبة ، بما فى ذلك الاتفاقات والعقود الطويلة .

وسيسهم الجانبان فى تحسين الاتصالات الجوية والبحرية بينهما
ثامنا -

يرى الجانبان أن من المفيد والمناسب ، فى هذا الوقت ، تنمية اتصالاتهما وتعاونهما المتبادل فى مجال العلوم والتكنولوجيا . وسيعقد الجانبان الاتفاقات المناسبة المتعلقة بالتعاون المموس فى هذه المجالات ، كلما كان ذلك ملائما .

تاسعا -

يؤكد الجانبان عزمهما على تعميق روابطهما الثقافية ، وتشجيع الالمام الاكمل بالقيم الثقافية لكل منهما . وسيعملان على تشجيع الظروف الأفضل للسياحة والمبادلات الثقافية .

عاشرا -

ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الى ضمان بناء روابطهما وتعاونهما فى جميع المجالات المذكورة ، وفى أى مجالات أخرى ، ضمن مصلحتهما المتبادلة ، على أساس ثابت وطويل الأجل . وسيعملان على انشاء لجان مشتركة أو غيرها من المجالس فى جميع المجالات - كلما كان ذلك ممكنا - لاعطاء صيغة دائمة لهذه الجهود .

حادى عشر -

لا تدعى الولايات المتحدة الأمريكية أو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لنفسهما أى مطالب ، ولن تعترفا بأى مطالب من أحد آخر بشأن حقوق أو مزايا خاصة فى الشؤون العالمية . وهما يعترفان بالمساواة فى السيادة بين جميع الدول . ويسلمان بأن تنمية العلاقات الأمريكية - السوفياتية ، ليست موجهة ضد دول ثالثة وضد مصالحها .

ثانى عشر -

ان المبادئ الأساسية الواردة فى هذه الوثيقة لا تؤثر على أية التزامات تكون قد اضطلعتا بها فيما يتعلق بدول أخرى .

البيان المشترك

وقد أعلن البيان المشترك الذى وقعه نيكسون وبريجنيف :
« غطت المناقشات مجالا واسعا من القضايا ذات الاهمية المشتركة ، وكانت صريحة وشاملة . وحددت بدقة أكثر تلك المجالات التى توجد فيها فرص تنمية وتعاون أكبر بين الدولتين ، وكذلك المجالات التى يختلف فيها موقف الجانبين .

« وأقر الجانبان وثيقة بعنوان : « مبادئ أساسية للعلاقات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » ، ووقعها الرئيس نيكسون نيابة عن الولايات المتحدة ، والسكرتير العام بريجنيف ، نيابة عن الاتحاد السوفيتى ، مسترشدين فى ذلك بالرغبة فى وضع العلاقات الأمريكية - السوفيتية على أساس أكثر ايجابية واستقرارا ، وواضعين فى الاعتبار مسئوليتهم فى الحفاظ على السلم العالمى ، وتيسير تخفيف التوتر الدولى .

« والجانبان مقتنعان بأن نصوص تلك الوثيقة تفتح امكانيات جديدة لتنمية العلاقات السلمية والتعاون الذى يعود بالنفع على الجانبين ، بين الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

« وقد اتفق الجانبان ، بدراسة شتى مجالات العلاقات الثنائية بينهما ، على ان تحسين العلاقات أمر ممكن ومرغوب فيه . وقد أعربا عن عزمهما الاكيد على العمل وفقا للنصوص الواردة فى الوثيقة المذكورة .

« ونتيجة التقدم الذى أمكن احرازه فى المفاوضات التى سبقت اجتماع القمة ، وخلال الاجتماع نفسه ، تحقق التوصل الى عدد من الاتفاقات الهامة . وسيؤدى ذلك الى زيادة التعاون الثنائى فى مجالات الاهتمام المشترك ، وكذلك فى المجالات المتصلة بقضية السلام والتعاون الدولى .

أولا - المسائل الثنائية تحديد الأسلحة الاستراتيجية

« أعطى الجانبان اهتماما أوليا لمشكلة التقليل من خطر الحرب ،
الذرية . وهما يعتقدان أن الحد من التنافس فى مجال الأسلحة :
الاستراتيجية ، سيكون من شأنه الاسهام بشكل هام وملموس فى هذه
القضية .

« ويعلق الجانبان أهمية كبيرة على معاهدة تحديد الشبكات
الصاروخية المضادة للصواريخ ، والاتفاق المؤقت المعقود بينهما على تدابير
معينة فيما يتعلق بتحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية .

وتشكل هذه الاتفاقات ، التى عقدت نتيجة المفاوضات فى موسكو ،
خطوة هامة صوب الحد من سباق الأسلحة ، وانهاؤه فى آخر الأمر . انها
تعبير محدد وملموس عن عزم الجانبين على الاسهام فى تخفيف التوتر
الدولى ودعم الثقة بين الدول ، وكذلك تنفيذ الالتزامات التى أضطلعوا
بها فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (المادة السادسة) .

« والجانبان مقتنعان بأن انجاز الاتفاقات السالفة ، خطوة عملية
صوب انقاذ البشرية من خطر حرب ذرية . وبناء على ذلك ، فان هذا
الانجاز يتفق مع المصالح الحيوية للشعبين الأمريكى والسوفييتى ، وكذلك
مع المصالح الحيوية لسائر الشعوب جميعا .

« ويعتزم الجانبان مواصلة المفاوضات الايجابية لتحديد الأسلحة
الهجومية الاستراتيجية ، واجراء هذه المفاوضات بروح النية الحسنة
واحترام المصالح المشروعة لكل من الجانبين ، ومراعاة مبدأ الأمن المتكافئ .

« كذلك فان الجانبين مقتنعان بأن الاتفاقية التى تتناول وسائل
التقليل من خطر نشوب حرب ذرية بينهما - والموقعة فى واشنطن خلال
سبتمبر ١٩٧١ - لا تخدم مصالح الشعبين السوفييتى والأمريكى فحسب ،
بل ومصالح البشرية كلها .

العلاقات التجارية والاقتصادية

« اتفق الجانبان على التدابير التى تستهدف اقرار ظروف أفضل
لتنمية الروابط التجارية والاقتصادية بينهما . وهما متفقان كذلك على أن

العلاقات الواقعية قائمة بالنسبة لزيادة الروابط الاقتصادية ، وهذه الروابط يتعين انماؤها على أساس النفع المتبادل ، وطبقا لشرائع التعامل الدولى التى تلقى قبولا عاما .

« وقد قرر الجانبان ، اعتقادا منهما بأن أى اتفاق تجارى بينهما سيخدم هذه الأهداف ، أن يستكملا فى المستقبل القريب العمل اللازم لعقد مثل هذا الاتفاق . كما اتفقا على أن من المرغوب فيه اتخاذ ترتيبات ائتمانية لتنمية التجارة المتبادلة ، وبذل جهود مبكرة لحل سائر القضايا المالية والاقتصادية . كذلك تم الاتفاق على أن التسوية الخاصة يعقد الاعارة والتأجير ، ستكون موضع مفاوضات تجرى فى نفس الوقت مع مفاوضات الاتفاق التجارى .

« وقد قرر الجانبان ، اعتقادا منهما بأن أى اتفاق تجارى بينهما سيخدم بين البلدين ، ومن أجل العمل على وضع ترتيبات محددة « انشاء لجنة تجارية مشتركة ، تحدد أول اجتماع لها فى موسكو فى صيف عام ١٩٧٢ »

« وسيعمل كل جانب على تشجيع وضع ترتيبات عمل فعالة بين المنظمات والشركات فى كلا البلدين ، وكذلك تشجيع التوصل الى عقود طويلة الأجل .

التعاون فى مجال الصحة :

« عقد الجانبان اتفاقا بشأن التعاون فى مجال الصحة - وهو بمثابة بداية مثمرة لمشاطرة المعلومات - والتعاون فى الحملات - على عدوين مشتركين ، هما : المرض والعجز . وسوف تركز جهود الابحاث الاولى فى البرنامج على مشاكل الصحة التى تهم العالم جميعا : السرطان ، وأمراض القلب ، وعلوم الصحة البيئية . وسوف يتسنى هذا التعاون من بعد ، ليشمل مشاكل صحية أخرى ذات أهمية مشتركة .

العلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة :

« يلاحظ الجانبان أهمية الاتفاق على المبادلات والتعاون فى المجالات العلمية والفنية والتعليمية وغيرها ، خلال عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، والموقع فى موسكو فى ١١ أبريل ١٩٧٢ . ان الاستمرار والتوسع فى هذه

المبادلات الثنائية فى تلك المجالات سيؤدى الى تفاهم أفضل ، ويساعد على تحسين الحالة العامة للعلاقات بين الدولتين .

التعاون فى الفضاء

« أكد الجانبان ، وهما يضعان فى اعتبارهما الدور الذى يلعبانه فى مجال الاستكشافات السلمية للفضاء الخارجى ، أهمية تحقيق مزيد من التعاون الثنائى فى هذا المجال . وقد اتفق الجانبان ، على ان تتم أول تجربة التحام مشترك بين مراكب الدولتين ، بروادهما ، فى عام ١٩٧٥ ، على أن تتضمن التجربة زيارات من رواد كل جانب لسفينة الجانب الآخر .

ثانياً : القضايا الدولية

أوروبا :

« وخلال المناقشات حول الموقف الدولى سجل الجانبان ان هناك قطورات ايجابية نحو تخفيف التوتر فى أوروبا .

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ينويان القيام بمزيد من الجهود من اجل تأمين مستقبل سلمى لأوروبا ، خال من التوترات والازمات والصراعات ، منطلقين فى ذلك من ادراكهما لأهمية التطورات التى تجرى فى أوروبا بالنسبة للسلام العالمى ، ومن أن الحربين العالميتين قد نبعتا من أوروبا ، وانهما يشتركان مع القوى الأخرى فى مسئوليات والتزامات بحكم اتفاقيات وضعت لهذا الغرض .

« وان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى متفقان على ضرورة احترام سيادة أراضي جميع الدول فى أوروبا .

« ان الجانبين يريان فى الاتفاقية الرباعية الموقعة فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ والخاصة بالقطاعات الغربية فى برلين مثالا طيبا على التعاون المثمر بين الدول المعنية ، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، ويعتقد الجانبان أن تنفيذ هذه الاتفاقية فى المستقبل القريب - بالإضافة الى الخطوات الأخرى - سيؤدى الى مزيد من تحسين الموقف الأوروبى ، ويساهم فى ايجاد الثقة الضرورية بين الدول .

« وقد رحب الجانبان بالاتفاقية الموقعة بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٢ أغسطس ١٩٧٠ ، وسجلا أهمية مواد هذه الاتفاقية ، وكذلك الاتفاقيات الأخرى التي تم توقيعها أخيرا في خلق الثقة بين الدول الأوروبية .

« أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على استعداد للقيام بمساهمات مناسبة في الاتجاهات الايجابية بالقارة الأوروبية في سبيل التوصل الى انفراج حقيقي ، ومن أجل تطوير علاقات التعاون السلمي بين الدول في أوروبا على أساس مبادئ وحدة الأراضي ، وعدم السماح بانتهاك الحدود ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة على أساس السيادة والاستقلال ونبذ استخدام قوة أو تهديد بها .

« وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي متفقان على اجراء مشاورات متعددة الأطراف توصلنا الى عقد مؤتمر للامن والتعاون في أوروبا يمكن أن تبدأ بعد التوقيع على البروتوكول الرباعي النهائي لاتفاقية ٣ سبتمبر ١٩٧١ وأن الحكومتين متفقتان على أنه يجب الاعداد لهذا المؤتمر بحرص حتى يمكن له أن يبحث بشكل ملموس المشاكل المحددة والخاصة بالامن والتعاون ، وبذلك يساهم في التخفيف التدريجي الاسباب التي تكمن وراء التوتر القائم في أوروبا . ويجب عقد هذا المؤتمر في موعد يتم الاتفاق عليه بين الدول المعنية ، ولكن دون تأخير كبير .

« ويجب التوصل الى اتفاقيات مناسبة بين الدول المعنية حول اجراءات المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع في اجتماع خاص وبأسرع ما يمكن من الناحية العملية .

الهند الصينية :

« وقد أوضح كل جانب وجهة نظره بخصوص الحرب المتصلة في فيتنام ، والموقف في منطقة الهند الصينية ككل .

« وقد أكد الجانب الأمريكي الحاجة لانهاء الصراع العسكري بأسرع ما يمكن ، وأكد من جديد التزامه بالمبدأ القائل أن المستقبل السياسي لفيتنام الجنوبية يجب أن يترك لشعب فيتنام الجنوبية لخصه يقرر بنفسه ، بعيدا عن التدخل الخارجي .

(م ٢٦ - العلاقات السياسية)

وأوضح الجانب الأمريكى، وجهة نظره القائلة بأن، أسبرع وأنجح
منبيل لتحقيق الاهداف المذكورة انفا هو من خلال المفاوضات التى تؤدى
الى عوذة جميع الأسرى الأمريكىين فى المنطقة (الى وطنهم) وتنفيذ
وقف اطلاق النار فى منطقة الهند الصينية كلها تحت اشراف دولتى، وأن
يتبع ذلك انسحاب جميع القوات الأمريكية الموجودة فى فيتنام الجنوبية
خلال فترة أربعة أشهر، وأن تترك المسائل السياسية لشعوب الهند
الصينية لتقررهما بنفسها.

» وقد أعادت الولايات المتحدة تأكيد استعدادها للدخول فى
مفاوضات جادة مع الجانب الفيتنامى الشمالى من أجل تسوية الحرب
فى الهند الصينية على اساس عادل للجميع .

» وأكد الجانب السوفيتى تضامنه مع الكفاح العادل لشعوب فيتنام،
ولاوس، وكمبوديا، ومن أجل حريتهم واستقلالهم وتقدمهم الاجتماعى،
وان الاتحاد السوفيتى اذ يؤيد بحزم مقترحات جمهورية فيتنام
الديمقراطية، وجمهورية فيتنام الجنوبية والتى تقدم أساسا واقعيًا
وبناء لحل مشكلة فيتنام، فإنه يدعو الى وقف قصف جمهورية فيتنام
الديمقراطية، والانسحاب الكامل والتمام لقوات الولايات المتحدة الأمريكية،
وجلبائها من فيتنام الجنوبية، حتى تتوفر لشعوب الهند الصينية امكانية
تقرير مصيرها بنفسها ودون تدخل خارجى .

الشرق الأوسط :

» بسط الجانبان موقفهما من هذه القضية، وهما يؤكدان تأييدهما
لتسوية سلمية فى الشرق الأوسط طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

» ويؤكد الجانبان، وهما يلحظان أهمية التعاون البناء للأطراف
ال المعنية مع السفير يارتج، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة،
رغبتهما فى الاسهام فى نجاح مهمته، ويغلنان كذلك استعدادهما لأن
يلعبا دورهما فى تحقيق تسوية سلمية فى الشرق الأوسط . ان تحقيق
مثل هذه التسوية، فى نظر الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى،
من شأنه فتح آفاق لاعادة الموقف فى الشرق الأوسط لحالته الطبيعية
والسماح بوجه خاص ببحث خطوات أخرى لتحقيق استرخاء عسكرى
فى تلك المنطقة .

نزع السلاح :

« أعرب الجانبان عن موقفيهما حول قضايا الحد من السلاح ونزعه . ويسجل الجانبان أن أعمالهما المشتركة والمتوازية خلال السنوات الأخيرة قد سهلت التوصل إلى عقد معاهدات لتقييد السلاح ، أو لمنع بعض أنواع الأسلحة التي تعد خطيرة للغاية . وبسجل الجانبان كذلك أن هذه المعاهدات قد لقيت ترحيباً من جانب الغالبية العظمى من دول العالم ، وهي الدول التي اشتركت في توقيع هذه المعاهدات .

« ويرى الجانبان أن الاتفاق الخاص بتحريم تطوير وإنتاج وتخزين أسلحة الجراثيم والأسلحة السامة ، والذي ينص على ندمر الموجود منها هو إجراء جوهري من أجل نزع السلاح ، وأنهم - بالاشتراك مع بريطانيا العظمى - قد تبادلوا وثائق هذا الاتفاق الذي أصبح مفتوحاً لتوقيع جميع الدول . إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيواصلان جهودهما من أجل التوصل إلى اتفاقية دولية خاصة بالأسلحة الكيماوية .

« إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، انطلاقاً من الحاجة التي أن يَصْنَعَا في حسابهما مصالح أمنهما على أساس مبدأ التكافؤ ، ويدونان الاساءة التي مصالح أمن دول ثالثة ، سيشتركان بشكل إيجابي في المفاوضات التي تستهدف صياغة تدابير جديدة من أجل الحد من مباق الأسلحة وإنهاءه . والهدف النهائي هو نزع السلاح العام والشامل ، بما في ذلك نزع السلاح الذري ، تحت إشراف دولي مشدد ، ويمكن لمؤتمر عالمي لنزع السلاح أن يلعب دوراً في هذه العملية .

دعم الأمم المتحدة :

« ميعمل الجانبان جاهدين على دعم فعالية الأمم المتحدة على أساس المراعاة الدقيقة لميثاق المنظمة . وهما يعدان الأمم المتحدة أداة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، تثبط المصادمات وتنمي التعاون الدولي وبناء على ذلك فإنهما سيبدلان وسعهما لتأييد جهود الأمم المتحدة من أجل صالح السلم الدولي .

« وقد أكد الجانبان أن الاتفاقيات وأوجه التفاهم التي أمكن التوصل إليها في مفاوضات موسكو ، وكذلك طبيعة هذه المفاوضات ومحتواها ،

غير موجهة بأي شكل ضد أية دولة أخرى . وهما يعملان انطلاقاً من ادراكهما لدور ومسئولية وحقوق سائر دول المعنية ، وكذلك الالتزامات والاتفاقات الدولية القائمة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه .

« ويعتقد الجانبان أنه أمكن في خلال المحادثات التي جرت على أعلى مستوى احراز نتائج ايجابية . وهذه النتائج تدل على أن من الممكن ، رغم الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في النظم الاجتماعية والمذهب والمبادئ السياسية ، تنمية تعاون بين شعوب الدولتين يعود بالنفع على الجانبين ، لصالح دعم السلام والأمن الدولي . » وقد أعرب الجانبان عن رغبتهما في مواصلة الاتصال الوثيق بمصدد عدد من القضايا التي كانت موضع النقاش . كما اتفقا على أنه من المفيد إجراء مشاورات منتظمة بشأن القضايا ذات الأهمية المتبادلة ، بما في ذلك الاجتماعات على أعلى مستوى .

« وقد دعا الرئيس نيكسون ، اعراباً عن تقديره لكرم الضيافة الذي لقيه في الاتحاد السوفييتي ، السكرتير العام بريجنيف والرئيس بودجورنى ورئيس مجلس الوزراء كوسيجين ، لزيارة الولايات المتحدة في وقت ملائم للجانبين ، وقد لقيت هذه الدعوة القبول »

ماذا حقق المؤتمر ؟

بصدور الوثيقتين : اعلان المبادئ والبيان المشترك انتهى مؤتمر القمة الأمريكى - السوفييتى الذى انقضت شهور طويلة فى الاعداد الدقيق المحكم للخطط التى تؤدى الى عقده والتى - وهو الأمر الأهم - تكفل له بالنجاح . ولقد تكشف للمراقبين أن كافة التحركات التى سبقته من قبيل رحلات كيسنجر السرية الى بكين وباريس وموسكو كانت من أجل هذا الغرض ، بل أن الرحلة التى قام بها الرئيس نيكسون الى بكين كانت من حيث توقيتها بمثابة أداة من أدوات الضغط من جانب الولايات المتحدة . قد تختلف الآراء حول قيمة النتائج التى أسفر عنها المؤتمر ، وعن احتمالات الالتزام بالمبادئ التى أعلنت وبالاتفاقات التى وقعت ، ولكن القيمة الحقيقية تكمن فى كون المؤتمر قد عقد .

وكأى اجتماع من هذا القبيل هناك الجوانب الايجابية والجوانب السلبية . فمن الأولى أن المؤتمر كشف عن رغبة واضحة تساور القوتين

الأعظم فى الانتقال من التعايش المعرض للهزات وشتى الاحتمالات ، الى التعاون الذى يغطى الكثير من المجالات . ولعل أهم انجاز حققه المؤتمر كان التوقيع على الاتفاقية الخاصة بالأسلحة . من الناحية النظرية تتوقف فعالية أمثال هذه الاتفاقات على استعداد ورغبة البلدين فى الالتزام بها ، وعمليا وهو أمر سوف يكشف عنه المستقبل ولكن يجب أن يلاحظ بالمقابل أن لديهما حافزا قويا على وضع حند لهذا التسابق المدمر على امتلاك الأسلحة النووية .

وهذه الرغبة التى نشير اليها سوف يدعمها قيام تعاون أوثق فى الميادين الأخرى ، سواء ما تم الاتفاق بشأنها كالطب وأبحاث الفضاء والتكنولوجيا ، أو ما ينتظر الوصول الى اتفاق بصدها مثل العلاقات التجارية والاقتصادية . ومن الخطوات ذات الأهمية النص على تشكيل لجان مشتركة فى جميع الميادين حيث يكون هذا ممكنا من الناحية العملية ؛ وذلك لضمان أن تقوم الروابط والتعاون بين الطرفين على أساس ثابت وطويل الأمد .

وجوهر الاعلان هو بغير شك المبادئ الثلاثة الأولى التى يتعهد فيها الطرفان بانتهاج سياسة التعايش السلمى ، والعمل على فض خلافاتهما بالوسائل السلمية ، وتشجيع الظروف التى تعيش فى ظلها جميع الدول فى سلام وأمن . انها مبادئ نبيلة ، فاذا طبقت فعلا وبإخلاص لفتحت صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات السياسية ؛ وتحقيق هذا رهين بالمستقبل .

ومن الايجابيات أن الطرفين أعربا عن اتفاقهما على أن من المستحسن عقد مؤتمر للأمن الأوروبى واجراء التفاوض حول التخفيض المتوازن المتبادل للقوات فى أوروبا . ولكن ينبغى أن يلاحظ أن كلا من المشكلتين تعالج على حدة فى البيان المشترك ، فالاستعدادات لعقد مؤتمر الأمن يجب أن تبدأ بعد التوقيع على بروتوكول برلين ، أما الاستعدادات الخاصة بموضوع القوات المشار اليه فتبدأ بمجرد أن يكون هذا ممكنا من الناحية العملية .

قد يقال ان المبادئ التى تضمنها « الاعلان » هى نفسها التى اشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة الذى وقعه الطرفان فى عام ١٩٤٥ . ويمكن أن نقارنها بالنقاط الاثنتى عشرة التى نادى بها الرئيس ويلسون قبيل انتهاء

الجرب العالمية الأولى . « مثل هذه النظرة المتسمة بالحذر الطبيعية ، ولكنها فى هذه الظروف الخاصة لا تصيب الهدف . » فى الثلاثين عاما منذ أن حاربت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى جنباً الى جنب ضد عدو مشترك ، كانا يحاولان إيجاد طريق وسط يتناسب حاجتهما وأمزجتهما . « وبالنسبة الى معظم الفترة فقد أخفقاً بصورة محزنة فى هذا السعى . قد يكون من السابق للأوان كثيراً القول أنهما نجحاً الآن ، ولكن يمكن القول الآن أنهما وضعاً معياراً جديداً للسلوك » (١) .

وقد يقال أيضاً أن ما وقع عليه الطرفان هو أشبه بميثاق عدم اعتداء بينهما ، وكثيراً ما أثبت التاريخ أن موثاق عدم الاعتداء لا تزيد على أن تكون قصاصات من الورق يمزقها أحد الأطراف إذا قضت بذلك مصلحته أو إذا خيل إليه أن ميزان القوة النسبية قد مال إلى ناحيته بشكل ملحوظ . ولكن ، مقابل هذه النظرة ، يجب أن تؤخذ فى الحسبان ظروف العصر النووى . فالبلدان يملكان مافيه الكفاية من أدوات الرعب بحيث أن التفكير فى استخدامهما يعتبر عملاً انتحارياً أو جنونياً ، وفى هذا يكمن الضمان فى التقيد بميثاق عدم الاعتداء إذا اعتبرنا أن هذا الاصطلاح ينطبق على الوثائق التى وقعت فى موسكو .

فاذا انتقلنا الى السليبيات وجدنا على رأسها عدم التوصل الى اتفاق بشأن فييتنام وكذلك حول عقد اتفاق شامل للتجارة . ويبدو أن المسألة الثانية مرتبطة بالأولى ولو بطريق غير مباشر . فالولايات المتحدة تدرك أهمية الاتفاق التجارى بالنسبة الى السوفييت ولهذا أرجأت السير فى الطريق اليه كوسيلة ضغط أملا فى أن يعملوا - من وراء الكواليس - على مساعدتها فى الخروج من ورطتها فى الهند الصينية .

وفى الوقت نفسه فالاتفاق التجارى يتطلب أيضاً تسوية مشكلة الديون المستحقة للولايات المتحدة والتى حصل عليها الاتحاد السوفييتى خلال الحرب العالمية الثانية طبقاً لقانون الاعارة والتأجير ، والتى تقدرها بعض المصادر الأمريكية بحوالى ٨٠٠ مليون دولار .

ومهما يكن من أمر « فالقمة لم تحل أية مشكلة كبرى ولكنها خلقت مناخاً يهيئ الأمل بالنسبة الى المستقبل (٢) » .

(١) صحيفة التايمز البريطانية بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٢ .

(٢) الفانيانشيال تايمز بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٢ .

الفصل الخامس والعشرون

سيولت رقم (٢٠٠٢) :

الاتفاقية الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية النووية

بعد أن تم التوقيع على الاتفاقية الأولى للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بدأت المباحثات من أجل إبرام الاتفاقية الثانية للتغلب على نواحي النقص في الأولى، ولمواجهة ما ظهر على التوازن الاستراتيجي من تغيير نتيجة توصل الاتحاد السوفيتي إلى إنتاج تعقيدات فنية من جهة، وما أخذ يطرأ على سياسة الوفاق بين القوتين الأعظم من فتور. وأخيراً تم في فيينا التوقيع في ١٨ يونيو من عام ١٩٧٩ من جانب الرئيسين الأمريكي (كارتر) والسوفيتي (بريجنيف) على وثائق لاتفاق بين الطرفين وتشمل :

١ - الاتفاقية

٢ - البروتوكول الملحق بها

٣ - اتفاق عام وتفاهم مشترك بالنسبة إلى الاتفاقية

٤ - رسالة بريجنيف إلى كارتر بشأن القاذفة السوفيتية المعروفة باسم باكفاير

ومن دراسة التفاصيل المعلنة يتضح أن الاتفاقية شملت أربعة مجالات : (١)

أولا وضع حدود عددية احصائية للوسائل النووية الاستراتيجية ،
ثاني للصواريخ والقاذفات ، منع تجديد حد أقصى للوسائل متعددة الرؤوس ،
وذلك من الحد الاجمالي

(١) من تحليل اللواء الركن ضياء الدين زهدى نشرته مجلة الشباب الدولية
(التي تصدر عن مؤسسة الأهرام) .

ثانياً تخفيض عدد الوسائل النووية الاستراتيجية التي سمحت بها اتفاقية سولت الأولى ، وذلك للوصول الى الحد الأقصى . والواقع أن هذا ينطبق بوجه خاص على الاتحاد السوفيتي الذي سوف يتعين عليه الغاء حوالي ٢٥٤ من الوسائل الموجودة لديه وذلك قبل أول يناير ١٩٨١ . ، بينما تلغى الولايات المتحدة ٣٣ قاذفة من طراز ب ٥٢ .

ثالثاً فرض قيود على التحسينات النوعية في مختلف الأسلحة : سواء من حيث زيادة أو انقاص حجم الصواريخ ، أو زيادة قوة رؤوسها ، أو ادخال أسلحة جديدة .

رابعاً تحقيق توازن أساسى بين الدولتين فى الوسائل النووية الاستراتيجية .

وفيما يلى نصوص الوثائق التى سلف ذكرها .

الاتفاقية الموقعة فى فيينا بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٧٩ (١) :

أن الولايات المتحدة الأمريكية ، واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، وهما المشار اليهما فيما يلى بطرفى المعاهدة .

لعلى وعى وادراك بالعواقب المدمرة التى يمكن أن تلحق بالانسانية نتيجة للحروب النووية .

وانطلاقاً من المبادئ الرئيسية للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والتى اعلنت فى ٢٩ من مايو ١٩٧٢ .

ومع تعليق أهمية خاصة على الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ومع تصميمهما على مواصلة جهودهما بدءاً باتفاقية الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للقذائف والاتفاقية المؤقتة للتدابير الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية التى وقعت فى ٢٦ من مايو ١٩٧٢ .

واستناداً الى اقتناعهما بأن التدابير الاضافية ، المنصوص عليها فى هذه المعاهدة ، والخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية

(١) ترجمة المقدم محمد مصطفى مهدى شحاتة كما نشرتها مجلة السياسة الدولية

سوف تسهم فى تحسين العلاقات بينهما ، وتساعد فى الاقلال من خطر نشوب حرب نووية ، وتدعم السلام والامن العالميين .

وبوعى من الطرفين بالتزاماتهما الواردة فى المادة السادسة من معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية .

واسترشادا بمبادئ المساواة والامن العادل .

وادراكا منهما بأن دعم الاستقرار الاستراتيجى يتوافق مع مصالح كل منهما ، كما يتوافق مع مصلحة السلام الدولى .

وتأكيدا من الطرفين على رغبتهما فى اتخاذ المزيد من تدابير الحد والتخفيض للأسلحة الاستراتيجية ، سعيا نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل .

واعلانا منهما عن نيتهما فى إجراء مفاوضات فى المستقبل القريب ، بغية تحقيق المزيد من خطوات التحديد ، والتقليل للأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

المادة الأولى :

يتعهد كل من الطرفين ، طبقا لنصوص هذه المعاهدة ، بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية كما وكيفا ، وممارسة الحد من تطوير طراز جديد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، واتخاذ التدابير الاخرى الواردة بهذه المعاهدة .

المادة الثانية :

تعريفات :

١ - المقصود هنا بقواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات (ICBM) أى القواذف الارضية للصواريخ الموجهة القادرة على عبور مدى يتجاوز أقصر مسافة بين الحدود الشمالية الشرقية من الجزء القارى لأرض الولايات المتحدة الأمريكية ، وبين الحدود الشمالية الغربية من الجزء القارى لأرض اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، وهو المدى الذى يزيد على خمسة الاف وخمسة مائة كيلو متر .

٤ - قواذف الصواريخ الموجهة التي تطلق من الغواصات (SLBM) أى قواذف الصواريخ الموجهة والمقامة على الغواصات العاملة بالطاقة النووية ، أو هى قواذف الصواريخ الموجهة الحديثة ، والمقامة على الغواصات بصفة عامة ، بغض النظر عن أنواع هذه الغواصات .

٣ - القاذفات الثقيلة :

أ - بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الحاضر ، هى القاذفات من طراز ب - ٥٢ ومن طراز ب - ١ . وبالنسبة لإتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، هى القاذفات من طراز توبولوف - ٩٥ ومن طراز ميغيشتشيف .

ب - أما فى المستقبل ، فالقاذفات الثقيلة ، هى تلك الطرز من القاذفات القادرة على تنفيذ مهام القاذفات الثقيلة ، بأسلوب يجعلها تمسائل أو تتفوق على القاذفات المدرجة بالفقرة الفرعية (١) المذكورة أعلاه .

ج - كما تعد من القاذفات الثقيلة ، طراز القاذفات المجهزة للصواريخ الحوامة القادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلو متر .

د - وتدخل ضمن القاذفات الثقيلة كذلك ، طراز القاذفات المجهزة للصواريخ الموجهة جوا سطح (ASBM) .

هـ - تعد من الصواريخ الموجهة جو سطح ، أى صواريخ قادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلو متر ، ومحملة على إحدى الطائرات ، أو على حواملها الخارجية .

و - المقصود بقواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، وقواذف الصواريخ الموجهة التي تطلق من الغواصات ، المزودة بالرؤوس المتعددة ذاتية التوجيه وذات الرجعة (الممكن اعادتها الى الأرض) (MKV) قواذف الطرز المطورة والمختبرة ، بغية إطلاق الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، أو الرؤوس المتعددة ذاتية التوجيه ، ذات الرجعة .

ز - الصواريخ الموجهة جو سطح ، المزودة بالمركبات المتعددة ذاتية

إلتوجيه، ذات الرجعة،، هي الصواريخ المندرجة تحت الطرز التي تم اختبارها اثناء الطيران، بمصاحبة المركبات المذكورة .

٧ - الصواريخ الموجهة الثقيلة العابرة للقارات ، هي الصواريخ الموجهة التي يزيد ثقلها ، عند الاطلاق أو اثناء الطيران، عن اثنى الصواريخ الخفيفة من النوع المذكور ، والمستخدم بواسطة الطرفين، حتى تاريخ توقيع هذه المعاهدة .

٨ - الصواريخ الحوامة (Cruise) هي مركبات موجهة اليا ، ذاتية الحركة ، قادرة على اطلاق الأسلحة ، ويمكنها البقاء طائفة مستخدمة الحمل الايرودينامي ، فوق الجزء الاكبر من ممر طيرانها ؛ وهي التي يتم اختبارها للطيران ، بالاطلاق من احدى الطائرات ، أو بتركيبها عليها ، وهذه هي الصواريخ المشار اليها في الفقرة الفرعية (أ) و (ب) من المادة التاسعة .

المادة الثالثة :

١ - يتعهد كل طرف ، عند وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ، ، بأن يحد من قاذفات الصواريخ الموجهة عابرة للقارات . وقاذفات الصواريخ الموجهة التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة ، ومن الصواريخ الموجهة جو سطح ، بحيث لا يتجاوز العدد الاجمالي لها ٤٠٠ وحدة .

٢ - يتعهد كل طرف ، بدءا من أول يناير ١٩٨١ ، بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة، بحيث لا يتجاوز العدد الاجمالي لها ٢٥٠٠ قطعة ، وبالبدا في الحد من تلك الأسلحة التي تتجاوز هذا العدد الاجمالي في ذلك التاريخ .

٣ - يحق لكل طرف ، في حدود الأعداد الاجمالية المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ، وطبقا لشروط هذه المعاهدة ، أن يحدد مكونات تلك الاعداد .

٤ - تشمل الاعداد الاجمالية المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ، على الحد الأقصى من الصواريخ الموجهة جو سطح ، التي يمكن أن تحملها قاذفة واحدة ، من طراز معقد لحمل هذا النوع من الصواريخ ، ومجهزة للقيام بمهمة عمليات واحدة .

٥ - لا تدخل ضمن الاعداد الاجمالية المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ، القاذفات الثقيلة المعدة فقط لحمل الصواريخ الموجهة جو سطح .

٦ - سيتم تنفيذ التخفيض لاعداد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، للالزام لوضع شروط الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة موضع التنفيذ ، طبقا لنص المادة الحادية عشرة .

المادة الرابعة :

١ - يتعهد كل طرف ، بالألا يبدأ فى انشاء قواذف ثابتة اضافية للصواريخ الموجهة العابرة للقارات .

٢ - يتعهد كل طرف ، بالألا ينقل القواذف الثابتة للصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، الى أماكن أخرى غير أماكنها الحالية .

٣ - يتعهد كل طرف ، بالألا يحول قواذف الصواريخ الموجهة الخفيفة العابرة للقارات ، أو قواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات من طراز أقدم مستخدمة قبل عام ١٩٦٤ ، الى قواذف للصواريخ الموجهة الثقيلة العابرة للقارات . من طرز مستخدمة بعد ذلك التاريخ .

٤ - يتعهد كل طرف ، فى مجال تحديث وتبديل صوامع قواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، بالألا يزيد الحجم الداخلى الاصلى لصومعة القاذف بنسبة تزيد على ٣٢ فى المائة . ويحق للطرفين ، فى حدود النسبة المذكورة ، أن يقررا ما اذا كانت هذه الزيادة فى القطر أو فى العمق الاصيلين للصومعة ، أو فى كلا البعدين .

٥ - يتعهد كل طرف :

١ - بعدم تزويد مناطق الانتشار لقواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، بأعداد من الصواريخ المذكورة ، تزيد زيادة لا تتفق مع المتطلبات المألوفة للانتشار والصيانة والتدريب والاستبدال .

ب - بعدم تزويد مواقع الاطلاق الخاصة بقواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، بتسهيلات للتخزين ، وعدم تخزين الصواريخ من النوع المذكور ، بقدر يزيد على متطلبات الانتشار المألوفة .

ج - بعدم تطوير أو اختبار أو اقامة نظم بها اعادة تلقيم قواذف الصواريخ الموجهة عابرة القارات .

٦ - يتعهد كل طرف ، طبقا لشروط هذه المعاهدة بالألا يضع تحت حوزته ، فى أى وقت ، أسلحة استراتيجية هجومية من المشار اليها فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة ، بأعداد زائدة على المألوف فى أى برنامج عادى .

٧ - يتعهد كل طرف ، بعدم تطوير أو اختبار أو اقامة صواريخ موجهة عابرة للقارات ، يزيد وزنها ، عند الاطلاق أو أثناء الطيران ، على أثقل صاروخ من النوع المذكور ، مستخدم لدى الطرفين عند تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة .

٨ - يتعهد كل طرف ، بالألا يحول القواذف الأرضية للصواريخ الموجهة غير العابرة للقارات ، الى قواذف للصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، وعدم اجراء التجارب والاختبارات المرتبطة بهذا النوع من التطوير .

٩ - يتعهد كل طرف ، بعدم اجراء اختبارات الطيران للصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، وألا يقيم طرزا جديدة منها ، وهى طرز الصواريخ الموجهة العابرة للقارات التى لم يتم اختبارها ، بهذا الأسلوب ، حتى أول مايو ١٩٧٩ . الا أنه بامكان كل طرف أن يختبر ، بهذا الأسلوب ، ويقيم طرازاً جديداً من الصواريخ الموجهة الخفيفة العابرة للقارات .

١٠ - يتعهد كل طرف ، بالألا يضع أو يجرى اختبارات الطيران للصواريخ الموجهة عابرة للقارات ، بعدد من المركبات ذات البرجعة ، يزيد على الحد الأقصى المستخدم فى أول مايو ١٩٧٩ .

١١ - يتعهد كل طرف ، بالألا يجرى اختبارات الطيران ، أو يقيم صواريخ موجهة عابرة للقارات من النوع الجديد المسموح به فى الفقرة التاسعة

من هذه المادة ، مزودة بعدد من المركبات ذات الرجعة ، يزيد على الحد الأقصى المستخدم في أول مايو ١٩٧٩ .

١٢ - يتعهد كل طرف ، بالألا يجرى اختبارات الطيران ، أو يقيم صواريخ موجهة تطلق من الغواصات ، مزودة بعدد من المركبات ذات الرجعة ، يزيد على الحد الأقصى للمركبات ذات الرجعة (أى ١٤ مركبة) المستخدمة في اختبار الطيران لصاروخ من ذات النوع لدى الطرف الآخر ، ويكون قد تم اختباره قبل أول مايو ١٩٧٩ .

١٣ - يتعهد كل طرف ، بالألا يقيم صواريخ موجهة جو سطح ، أو يتجرى اختبارات الطيران لتلك الصواريخ المزودة بعدد من المركبات ذات الرجعة ، يزيد على العدد الأقصى (أى ١٠ مركبات) للمركبات المستخدمة في اختبار الطيران لصاروخ من ذات النوع لدى الطرف الآخر ، ويكون تم اختباره قبل أول مايو ١٩٧٩ .

١٤ يتعهد كل طرف ، بأنه لن يقوم فى أى وقت بتزويد القاذفات الثقيلة المجهزة لحمل الصواريخ الحوامة القادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلومتر ، بأى عدد من تلك الصواريخ المذكورة يزيد على ٢٨ ويزيد على عدد هذه القاذفات الثقيلة .

المادة الخامسة :

١ - يتعهد كل طرف ، فى نطاق الاعداد الاجمالية المنصوص عليها فى الفقرات ١ ، ٢ من المادة الثالثة ، بأن يحد من عدد قواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، والصواريخ الموجهة التى تقذف من الغواصات والصواريخ الموجهة جو سطح المزودة بمركبات متعددة ذات الرجعة ذاتية التوجيه . كذلك يتعهد كل طرف ، بأن يحد من القاذفات الثقيلة المعدة للصواريخ الحوامة ، القادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلو متر ، حتى عدد اجمالى لا يزيد على ١٣٢٠ قطعة .

٢ - يتعهد كل طرف ، فى نطاق العدد الاجمالى المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من هذه المادة ، بأن يحد من عدد قواذف الصواريخ الموجهة

العابرة للقارات ، والصواريخ الموجهة التي تقذف من الغواصات ،
والصواريخ الموجهة جو سطح المزودة بالمركبات المتعددة ذات الرجعية
وذاكية التوجيه ، حتى عدد اجمالي لا يزيد على ٢٠٠٠ قطعة .

٣ - يتعهد كل طرف ، في نطاق العدد الاجمالي المنصوص عليه في
الفقرة الثانية من هذه المادة ، بأن يحدد من عدد قواذف الصواريخ
الموجهة العابرة للقارات ، المزودة بالمركبات المتعددة ذات الرجعية ذاتية
التوجيه ، حتى عدد اجمالي لا يزيد على ٨٢٠ قطعة .

٤ - الاعداد الاجمالية المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية
من هذه المادة ، هي الحد الأقصى من الصواريخ الموجهة جو سطح التي
يمكن أن تحملها قاذفة واحدة ، من طراز معين يحمل هذا النوع من
الصواريخ ، ومزود بمركبات متعددة ذات الرجعية ذاتية التوجيه ، مجهزة
لقيام بمهمة عمليات واحدة .

٥ - يحقق لكل طرف ، في حدود الاعداد الاجمالية المنصوص عليها في
الفقرات الاولى والثانية والثالثة من هذه المادة ، وطبقا لشروط هذه
المعاهدة ، أن 'يقرز' مكونات تلك الاعداد .

المادة السادسة :

١ - تنطبق التحددات المنصوص عليها في هذه المعاهدة على الأسلحة
التالية :

٤ - الصالحة للعمليات .

ب - التي في المراحل النهائية للإنشاء .

ج - الاحتياطية أو المخزونة أو المحفوظة .

د - الجاري فحصها واصلاحها ، أو تحديثها ، أو تحويلها

٥ - تعد للأسلحة الاتية تحت المراحل النهائية للإنشاء :

١ - قواذف الصواريخ الموجهة التي تطلق من الغواصات ، والموجودة
على غواصات بدأت بحالتها التجريبية .

ب - الصواريخ الموجهة جو سطح ، وذلك بعد خروج الطائرة المعدة لاستخدام هذا النوع من الصواريخ ، من مكان التصنيع ، أو بعد انتهاء تجميعها ، أو تحويلها ، بغية اعدادها لاستخدام هذه الصواريخ .

ج - الأسلحة الاستراتيجية الهجومية الأخرى التى يتم فى النهاية تجميعها فى جهات تصنيعها ، أو فى جهات أخرى تقيم فيها الأطوار الأخيرة للتجميع .

٣ - قواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، وقواذف الصواريخ الموجهة التى تطلق من الغواصات ، ومن طراز ينطبق عليه التحديد المنصوص عليه فى المادة الخامسة ، كذلك القواذف التى تم تحويلها إلى قواذف من طراز ينطبق عليه ذلك التحديد ، ستخضع للتحديد المذكور كما يلى :

أ - للقواذف الثابتة للصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، عندما تصل عمليات تحويلها إلى المرحلة الدالة ، بصفة قاطعة ، على اتمام التحويل .

ب - قواذف الصواريخ التى تطلق من الغواصات ، الموجودة على غواصة تبحر للمرة الأولى ، بعد اتمام تحويلها .

٤ - الصواريخ الموجهة جو سطح ، الموجودة على قاذفة تم تحويلها من قاذفة من طراز معد لاستخدام صواريخ من نفس النوع ، وغير خاضعة للتحديد المنصوص عليه فى المادة الخامسة ، إلى قاذفة من طراز معد لاستخدام صواريخ من نفس النوع ، وخاضعة للتحديد المذكور ، ستخضع لذلك التحديد عند خروجها من جهة التصنيع ، أو الجهات الأخرى التى يداخلها التحويل .

٥ - القاذفة الثقيلة من طراز غير خاضع للتحديد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة ، تخضع لذلك التحديد ، عند خروجها من جهات التصنيع ، أو الجهات الأخرى التى تم فيها تحويلها إلى قاذفة ثقيلة من طراز معد لاستخدام الصواريخ الحوامة القادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلو متر . والقاذفة من طراز غير خاضع للتحديد المنصوص عليه فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة ، ستخضع

لذلك التحديد ، وللتحديد المنصوص عليه. فى الفقرة الاولى من المادة الخامسة. ، عند خروجها من جهات التصنيع ، أو الجهات الاخرى التى تم بداخلها تحويلها الى قاذفة من طراز معد لاستخدام الصواريخ الحوامة القادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلو متر .

٦ - سيستمر خضوع الأسلحة الخاضعة للتحديد المنصوص عليه فى هذه المعاهدة ، لهذه التحديدات ، حتى يتم نزعها أو تدميرها ، والا انتهى خضوعها تبعاً لتدابير يتم الاتفاق عليها .

٧ - سيتم اتفاق الطرفين ، فى نطاق اللجنة الاستشارية الدائمة ، وبأسلوب يتفق مع شروط المادة السابعة عشرة ، على تدابير من شأنها تفسير شروط هذه المادة .-

المادة السابعة :-

١ - لن تنطبق التحديدات المنصوص عليها فى المادة الثالثة ، على قواذف الاختبار والتدريب الخاصة بالصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، ولا تلك الخاصة بالصواريخ التى تطلق من الغواصات ، ولا على قواذف المركبات الفضائية الخاصة بالاستكشاف وباستخدام الفضاء الخارجى .

وتعد من قواذف الاختبار والتدريب الخاصة بالصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، والصواريخ التى تطلق من الغواصات ، كل ما ينحصر استخدامها فقط فى الاختبار أو التدريب .

٢ - يوافق الطرفان على الآتى : -

أ - لن تكون هناك زيادة ذات شأن فى عدد قواذف الاختبار والتدريب الخاصة بالصواريخ الموجهة العابرة للقارات . والصواريخ الموجهة التى تطلق من الغواصات ، أو فى عدد قواذف الاختبار والتدريب الخاصة بالصواريخ الموجهة الثقيلة العابرة للقارات .

ب - لن يتم بناء أو تحويل قواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، بداخل مجالات الاختبار ، الا لأغراض الاختبار والتدريب فقط .

(م ٢٧ - العلاقات السياسية)

ج - لن يتم تحويل قواذف الاختبار والتدريب الخاصة بالصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، أو تحويل قواذف مركبات الفضاء ، الى قواذف للصواريخ الموجهة العابرة للقارات الخاضعة للتحديدات المنصوص عليها فى المادة الثالثة .

المادة الثامنة :

١ - يتعهد كل طرف بـ/لا يجرى اختبارات الطيران لصواريخ حوامة :
قادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلو متر ، ولصواريخ موجهة -
جو سطح ، تطلق من طائرات غير القاذفات ، وبـ/لا يقوم بتحويل مثل
هذه الطائرات ، الى طائرات معدة لاستخدام مثل هذه الصواريخ .

٢ - يتعهد كل طرف ، بـ/لا يحول طائرات غير قاذفة الى طائرات قادرة
على تنفيذ مهام القاذفات الثقيلة كالمشار اليها فى الفقرة الفرعية (ب) ،
من المادة الثانية

المادة التاسعة :

١ - يتعهد كل طرف ، بـ/لا يطور ، أو يختبر ، أو يقيم :

أ - الصواريخ الموجهة القادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلو
متر ، والمحمولة على مركبات عائمة ، غير الغواصات ، أو القواذف
الخاصة بمثل هذه الصواريخ .

ب - قواذف الصواريخ الحوامة ، المعدة للاستقرار على قاع المحيط ،
أو على قاع البحر ، أو على قيعان المياه الاقليمية أو الداخلية ، أو فيما
تحت تربة تلك الأماكن ، أو القواذف المتحركة لمثل هذه الصواريخ التى
لا تتحرك الا وهى متصلة بقاع المحيط ، أو بقاع البحر ، أو بقيعان
المياه الاقليمية والداخلية ، أو الصواريخ الخاصة بمثل هذه القواذف .
ج - الأنظمة التى من شأنها وضع اسلحة نووية ، أو أى نوع آخر من
أسلحة الدمار الشامل ، فى مدار حول الأرض .

د - القواذف المتحركة الخاصة بالصواريخ الموجهة العابرة للقارات .

هـ - الصواريخ الموجهة التى تطلق من الغواصات التى يزيد ثقلها عند الإطلاق ، أو اثناء الطيران على أثقل الصواريخ الموجهة الخفيفة العابرة للقارات ، المقامة بوساطة الطرفين فى تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، أو قواذف الصواريخ المماثلة التى تطلق من الغواصات .

و - الصواريخ الموجهة جو سطح التى يزيد ثقلها ، عند الإطلاق ، أو اثناء الطيران ، على أثقل الصواريخ الموجهة الخفيفة العابرة للقارات ، المقامة بوساطة الطرفين فى تاريخ توقيع هذه المعاهدة .

٢ - يتعهد كل طرف ، بالألا يجرى اختبارات الطيران ، من احدى الطائرات للصواريخ الحوامة القادرة على اجتياز مدى يزيد على ٦٠٠ كيلو متر ، والمزودة برؤوس حربية متعددة وذاتية التوجيه . وبالألا يقيم مثل هذه الصواريخ على احدى الطائرات .

المادة العاشرة :

طبقا لشروط هذه المعاهدة ، فانه يمكن تحديث واستبدال الأسلحة الاستراتيجية الهجومية .

المادة الحادية عشرة :

١ - سيتم فك أو تدمير الأسلحة الاستراتيجية الهجومية التى ستجاوز الاعداد الاجمالية المنصوص عليها فى هذه المعاهدة ، وكذلك الأسلحة الاستراتيجية الهجومية المحرمة بموجب هذه المعاهدة ، وذلك طبقا لتدابير يتم الاتفاق عليها فى نطاق اللجنة الاستشارية الدائمة .

٢ - سيبدأ فك أو تدمير الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، الزائدة على العدد الاجمالى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الثالثة ، فى تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، وسيتم اكتمال الفك أو التدمير ، فى غضون الفترات التالية لهذا التاريخ كالاتى : أربعة شهور لقواذف الصواريخ الموجهة العابرة للقارات ، وستة شهور لقواذف الصواريخ الموجهة التى تقذف من الغواصات ، وثلاثة شهور للقاذفات الثقيلة .

٣ - سيبدأ فك أو تدمير الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، الزائدة على العدد الاجمالى المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة ،

متأخرا عن أول يناير ١٩٨١ وسينفذ طوال فترة الاثنى عشر شهرا التالية ، وسيتم اكتمال الفك أو التدمير ، ليس متأخرا عن ٣١ ديسمبر ١٩٨١ .

٤ - يستكمل فك أو تدمير الأسلحة الاستراتيجية الهجومية المحرمة بموجب هذه الاتفاقية ، فى غضون أقصر فترة زمنية ممكنة يتفق عليها ، ولكن ليس متأخرا عن ستة شهور من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

المادة الثانية عشرة :

يتعهد كل طرف ، بغية ضمان تطبيق وفعالية هذه المعاهدة ، ألا يتحايل على شروط هذه المعاهدة عن طريق أية دولة ، أو دول أخرى أو بأى أسلوب آخر .

المادة الثالثة عشرة :

يتعهد كل طرف ألا يتحمل أية التزامات دولية تتعارض مع هذه المعاهدة .

المادة الرابعة عشرة :

يتعهد كل طرف ، فور وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، بأن يبدأ فى مفاوضات فعالة بغية الوصول ، فى أقرب فرصة ، الى اتفاق على تدابير اضافية للحد وللتخفيض من الأسلحة الاستراتيجية ، كما يأمل الطرفان أن يصلا قبل عام ١٩٨٥ ، الى اتفاق للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، ليحل محل هذه الاتفاقية عند انقضائها .

المادة الخامسة عشرة :

١ - سيكون لكل طرف ، بغية توفير ضمان الاذعان لشروط هذه المعاهدة ، أن يستخدم وسائل التحقق الفنية الوطنية المتاحة له ، وذلك بأسلوب يتفق مع مبادئ القانون الدولى المعترف بها بوجه عام .

٢ - يتعهد كل طرف بالألا يتدخل فى وسائل التحقق الفنية الوطنية التابعة للطرف الآخر والعاملة طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة .

٣ - يتعهد كل طرف ، بالألا يستخدم تدابير الاخفاء المتعمدة التى تعوق أعمال التحقق بالوسائل الفنية الوطنية المنصوص عليها فى شروط هذه المعاهدة .

ولن يتطلب هذا التعهد ، أية تغييرات فى عمليات الانشاء أو التجميع أو التحويل أو الفحص الجارية .

المادة السادسة عشرة :

١ - يتعهد كل طرف ، قبل اطلاق أى صاروخ موجه عابر للقارات، وفقا لخطة موضوعة ، بابلاغ الطرف الآخر مسبقا ، عن هذا الاطلاق ، ويتكرر الابلاغ لكل حالة اطلاق الفردية للصواريخ المذكورة ، اذا كانت فى حدود مجالات الاختبار ، أو من مناطق الانتشار لقواذف هـ هذه الصواريخ ، غير المخطط لها أن تصل الى ما وراء أراضى كل طرف .

٢ - سيتفق الطرفان ، فى نطاق اللجنة الاستشارية الدائمة ، على التدابير اللازمة لوضع نصوص هذه المادة موضع التنفيذ .

المادة السابعة عشرة :

١ - وبغية تدعيم الغرض من نصوص هذه المعاهدة ، وتنفيذا لها ، فإنه من المقرر أن يستخدم الطرفان اللجنة الاستشارية الدائمة المؤسسة حسب مذكرة التفاهم الموقعة فى ٢١ من ديسمبر ١٩٧٢ بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، والمتعلقة بتأسيس لجنة استشارية دائمة .

٢ - سيقوم الطرفان ، فيما يتعلق بهذه الاتفاقية ، وفى إطار اللجنة الاستشارية الدائمة ، بالآتى :

١ - النظر فى المسائل المتعلقة بتطبيق التعهدات المقطوعة والمتعلقة بالمواقف التى يمكن أن يكتنفها اللبس .

ب - التطوع بتوفير المعلومات التى يعدها أى من الأطراف ضرورية
تدعم الثقة فى تطبيق التعهدات المقطوعة .

ج - النظر فى المسائل المتعلقة بالتدخل غير المتعمد فى الوسائل
الفنية الوطنية للتحقق ، وفى المسائل المتعلقة بالاعاقة غير المتعمدة
للتحقق بالوسائل الفنية الوطنية ، طبقا لشروط هذه المعاهدة .

د - النظر فى التغييرات المحتملة فى المواقف الاستراتيجية ذات
الصلة بشروط هذه المعاهدة .

هـ - الاتفاق على تدابير لاستبدال وتحويل وفك أو تدمير الأسلحة
الاستراتيجية الهجومية ، وذلك فى الحالات المنصوص عليها فى شروط
هذه المعاهدة ، كذلك الاتفاق على تدابير لاخلاء مثل هذه الأسلحة فى
نطاق الأعداد الاجمالية ، عندما تكون غير مطابقة للتحديدات المنصوص
عليها فى هذه المعاهدة ، وفى جلسات دورية للجنة الاستشارية الدائمة ،
كذلك ابلاغ كل طرف للآخر ، طبقا للتدابير السابق ذكرها ، بالأنشطة
التي تتم ، وبالأنشطة التي فى طور الاعداد ، وذلك مرتين سنويا على
الاقل .

ز - النظر ، كلما كان ذلك ملائما ، فى الاقتراحات المحتملة التي
من شأنها المساعدة على تنفيذ هذه المعاهدة ، بما فى ذلك الاقتراحات
التي من شأنها ادخال تعديلات مطابقة لشروط هذه المعاهدة .

ح - النظر ، كلما كان ذلك ملائما ، فى الاقتراحات الخاصة
بالتدابير الاضافية التي تحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية .

٣ - سيصون الطرفان ، فى نطاق اللجنة الاستشارية الدائمة ،
درجات السرية للبيانات المتفق عليها الخاصة بأعداد الأسلحة الاستراتيجية
الهجومية التي قررتها مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الامريكية
وبين اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية الموقعة فى ١٨ من يونيو
١٩٧٩ .

المادة الثامنة عشرة :

يمكن لكل طرف ، أن يقترح تعديلات لهذه المعاهدة ، والتعديلات التي يتم الاتفاق عليها ، ستوضع التنفيذ ، طبقا للتدابير التي تحكم وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

المادة التاسعة عشرة :

١ - ستخضع هذه المعاهدات للمصادقة طبقا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل طرف ، وستوضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، في تبادل وثائق التصديق ، وستظل سارية المفعول حتى ٣١ من ديسمبر ١٩٨٥ إلا في حالة إذا ما استبدلت في تاريخ سابق ، باتفاق اضافي يحدد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية .

٢ - ستسجل هذه المعاهدة طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

٣ - سيحق لكل طرف ، في مجال ممارسته لسيادته الوطنية ، أن ينسحب من هذه المعاهدة ، إذا ما قرر أن أحداثا غير عادية ، متعلقة بمضمون هذه المعاهدة ، قد هددت مصالحه العليا ، كذلك سيخطر الطرف الآخر بقراره هذا ، قبل الشهور الستة السابقة للانسحاب من المعاهدة ، وسيتضمن مثل هذا الاخطار ، بيانا بالأحداث غير العادية التي يعدها الطرف القائم بالاطار ، مهددة لمصالحه العليا .

نص البروتوكول المرفق بالاتفاقية :

« ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي المشار اليهما يعد ذلك بالطرفين ، بعد أن اتفقتا على تحديدات للأسلحة الهجومية الاستراتيجية في الاتفاقية ، قد اتفقتا على قيود (تحديدات) اضافية لمدة سريان هذا البروتوكول ، وهي كما يلي :

المادة الاولى :

يتعهد كل طرف بعدم فتح قواذف متحركة للصواريخ الباليستكية عابرة القارات ، أو بتنفيذ تجارب طيران للصواريخ الباليستكية عابرة القارات من مثل هذه القواذف .

المادة الثانية :

يتعهد كل طرف بعدم فتح صواريخ كروز ذات مدى أكبر من ٦٠٠ كيلو متر ، على قواذف من قواعد بحرية ، أو من قواذف برية . ويتعهد كل طرف بعدم اجراء تجارب طيران لصواريخ كروز ذات مدى أكبر من ٦٠٠ كيلو متر ، مجهزة برؤوس متعددة من قواذف من قواعد بحرية ، أو من قواذف برية . ولأغراض هذا البروتوكول ، فإن الصواريخ كروز ، هي مركبات توصيل سلاح بدون طيار ذاتية الحركة موجهة والتي تحافظ على طيرانها باستخدام قوة الرفع الأيروديناميكية طوال أغلب مسارها والتي يتم اختبار طيرانها أو فتحها من قواذف مفتوحة بالبحر أو على البر ، أي صواريخ كروز بحرية أو صواريخ كروز برية على التوالي .

المادة الثالثة :

يتعهد كل طرف بعدم اجراء تجارب طيران أو فتح صواريخ باليستية جو أرض .

المادة الرابعة :

يعتبر هذا البروتوكول جزءا أساسيا من الاتفاقية وتبدأ فعاليته في نفس يوم بداية العمل بالاتفاقية ، ويستمر العمل به حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ، ما لم يستبدل قبل ذلك باتفاق على قيود أخرى لتحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . «

من دراسة نص البروتوكول ، يتضح انه يهدف الى وضع قيود على ادخال اسلحة وذلك من خلال منع تجارب الطيران ، أو فتح تلك الأسلحة ولكنه لا يمنع اجراء البحوث أو التجارب بدون طيران .

ففي المادة الأولى ، يتعهد الطرفان بعدم فتح قواذف متحركة للصواريخ الباليستية عابرة القارات ، أو اجراء تجارب طيران لتلك الصواريخ من تلك القواذف ويقول آخر ، لايبقى للولايات المتحدة سوى اجراء البحوث والتجارب الثابتة للصواريخ المتحرك عابر

القارات . ولكن يمكنها - مثلا - تصميم القواذف اللازمة واختبارها بل واجراء تجارب طيران باستخدام صواريخ اخرى اقل مدى من الصواريخ الباليستكية عابرة القارات (ولكن لايمكن تجربة الصاروخ س ٢ أو س ٣ ترايدنت منها) ، كما يمكن تطوير وتجربة وفتح الصاروخ الباليستيكي المتوسط (ببرشنج ٢ ذو مدى ١٠٠٠ ميل) للاستخدام فى المسارح الحربية ، والذي لا تنطبق عليه شروط هذه الاتفاقية أو البروتوكول .

كما يمكن للاتحاد السوفييتى الاستمرار فى تطوير وتجربة وفتح الصواريخ س ، س ١٦ - وقواذفها والتي تعتبر من الطبقة المتوسطة وليست عابرة للقارات ، ولكنه لا يمكنه اجراء تجارب اطلاق من ذلك القاذف مع تركيب المرحلة الثانية لذلك الصاروخ ، حيث تتوفر له عندئذ ، قدرة الصواريخ الاستراتيجية عابرة القارات .

وتعنى المادة الثانية ، موافقة الاتحاد السوفييتى على فتح الولايات المتحدة لصواريخ كروز تطلق من الجو ذات مدى اكثر من ٣٧٩ ميلا (٦٠٠ كيلو متر) ولكن منع فتح مثيلاتها على قواعد برية أو بحرية . ويرجح أن يكون السبب فى ذلك ، هو حرمان اوربا الغربية من مثل هذا السلاح ، اذ يمكن عندئذ فتح الاف منه باراضيتها ، ولا يمكن التحقق من اعدادها لصغر حجمها ، وسهولة اخفائها . أما سبب قبول زيادة المدى للصواريخ كروز التى تطلق من الجو ، فهو انها ستحل فى الاستخدام محل الصواريخ (صواريخ الهجوم الجوى قصيرة المدى) ذات السرعة العالية والتى لا يمكن الدفاع ضدها ، خاصة بعد قبول الطرفين ، فى اتفاق سابق ، تقييد الدفاعات ضد الصواريخ الباليستكية ، بينما ترددت انباء فى الصحافة العالمية ، بنجاح السوفييت فى اجراء تجارب لاسقاط الصواريخ كروز الجوية باستخدام الصواريخ المضادة للطائرات سام - ١٠ والمقاتلات ميغ ٢٥ وميغ ٢٧ . وتسمح نفس المادة باجراء البحوث والتجارب اللازمة ، بما فيها تجارب الطيران للصواريخ كروز من قواعد برية أو بحرية ذات مدى اكثر من ٣٧٩ ميلا (٦٠٠ كيلو متر) ولكن على ان تكون ذات رؤوس فردية ، وليست ذات رؤوس متعددة . أى ان المنع هنا ، هو على الفتح فقط (ادخالها فى الاستخدام) .

وفى جزئها الثانى ، عנית المادة الثانية بتقديم تعريف متفق عليه الصاروخ كروز ، ويعنى الاصطلاح « مركبات توصل سلاح » بدون النص على كلمة نووى أو ذرى ، أنها تنطبق على الصواريخ كروز بأى رأس حربي ، سواء كانت شديدة الانفجار تقليدية (خوفا من استخدامها لتدمير قواعد الصواريخ لدقتها العالية) أو كيميائية أو حارقة أو بكتريولوجية ، ولكنها لا تنطبق فى نفس الوقت على طائرات الاستطلاع الصغيرة بدون طيار (RPV) أو على تلك الصواريخ فى حالة تجهيزها برؤوس بها أجهزة استطلاع فقط . كما أن النص على كونها ذاتية الحركة ، وبدون طيار ، وتحافظ على الحركة باستخدام قوة الرفع الايرودينامكية ، يعنى أن كلمة كروز (والتي هى فى الواقع لاتوضح حقيقة السلاح فى اللغة الانجليزية أو الروسية) تنطبق على السلاح المماثل للصواريخ توماهوك الامريكية وشادوك السوفييتى ، ولكنها لا تنطبق على الصواريخ ذات خط المرور المنخفض Depressed Trajectory والتي تواردت الانباء باجراء القوتين الاعظم بحوث انتاجها ، وذلك لانها تسير بقوة الدفع الصاروخية ، وليس بقوة الرفع الايروديناميكية (أى انها ليست ذاتية الحركة) .

وتتعلق المادة الثالثة بالصواريخ الباليستيكية جو/أرض فتمنع اجراء تجارب طيران او فتحها ، ولكن تسمح باجراء البحوث اللازمة . والواضح أن ذلك المنع سيسرى على محاولات الولايات المتحدة استخدام الطائرات ذات البدن العريض (س ٥ جالاكس أو ٧٤٧ الجامبو) لاطلاق الصاروخ - MX أوس ٢ أوس ٣ ترايدنت منها اثناء الطيران ، لانه سيعتبر صاروخ جو / سطح فى هذه الحالة .

والنص فى هذه المادة على انها صواريخ بالستيكية ، يعنى انها لاتنطبق على الصواريخ ذات المدى الاقل جو سطح ، مثل الصواريخ SRAM الامريكية .

أما المادة الرابعة والتي تحدد مدة سريان البروتوكول - فتوحى بالأمل فى التوصل الى اتفاق جديد ينتظر أن يجرى قيودا أكثر من ذلك ، فى وقت ما قبل نهاية عام ١٩٨١ .

رسالة الرئيس بريجنيف عن القاذفة باكفاير

ولحل مشكلة القاذفة السوفييتية باكفاير والتي وافق الجانب الامريكى على عدم اعتبارها من بين الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، سلم الرئيس بريجنيف يوم ١٦ يونية ١٩٧٩ الى الرئيس كارتر ، البيان المكتوب التالى :

« يخطر الجانب السوفييتى الولايات المتحدة ، أن الطائرة السوفييتية طراز تو ٢٢ م والمعروفة فى الولايات المتحدة باسم باكفاير: ، هى قاذفة قنابل متوسطة المدى ، وان الاتحاد السوفييتى لا ينوى إعطائها قدرات تسمح لها بالعمل عبر القارات . وفى هذا المجال ، يعلن الجانب السوفييتى انه لن يزيد مدى عمل هذه الطائرة بالطريقة التى تمكنها من توجيه ضربات ضد أهداف على أراضى الولايات المتحدة . كما أنه لا ينوى توفير هذه القدرات ، عن أى طريق آخر بما فيه إعادة التزود بالوقود أثناء الطيران . وفى نفس الوقت يعلن الجانب السوفييتى انه لن يزيد معدل انتاج هذه الطائرة على معدل الانتاج الحالى » .

اعلان المبادئ. ووثيقة الاتفاق العام

وأخيرا فانه على غرار اتفاقية سولت الاولى ، يقدم اعلان المبادئ الملحق باتفاقية سولت الثانية الخطوط العامة للمحادثات لتحديد الاسلحة الاستراتيجية والتي ينتظر أن تبدأ فور المصادقة على الاتفاقية وبدء العمل بها : أما وثيقة الاتفاق العام والتفاهم المشترك بالنسبة لاتفاقية سولت الثانية ، فيمكن بتساهل شديد. اعتبارها مذكرة تفسيرية متفق عليها لشرح مواد الاتفاقية .

الفصل السادس والعشرون

من مناطق الخطر

مقدمة جغرافية

(أولا) التدخل السوفيتي في أفغانستان

تبلغ مساحة أفغانستان حوالي ٦٥٧ ألف كيلو متر مربع ، ويقدر عدد سكانها بحوالي ١٩ مليون نسمة منهم مليونان من البدو الرحل . ودين الشعب هو الاسلام الذي دخل البلاد في القرن التاسع الميلادي . وفي الشمال الشرقي تقع جبال هندوكوش التي يصل ارتفاعها الى ٧٥٠٠ متر فوق سطح البحر . أما الوسط فهضبة يتراوح ارتفاعها من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، وصيفها حار وشتاؤها بارد ، ولايتجاوز متوسط المطر ٥٠٠ ملليمتر في السنة . وإلى الجنوب الغربي تأخذ الأرض في الانحدار الى حوض سيستان الذي يقع على عمق ٥٠٠ متر تحت سطح البحر .

والتربة بوجه عام فقيرة ، وتنمو أعشاب ترعاها الأغنام والماعز . أما أودية الأنهار فخصيبة ، وحيث يتوافر الري يزرع القمح والشعير والفاكهة والقطن وتتمثل الثروة المعدنية في الفحم والغاز الطبيعي ، ويوجد الأخير في الشمال الشرقي ويصدر الى الاتحاد السوفييتي بواسطة أنبوب لهذا الغرض . والصناعة متأخرة بوجه عام ، والمواصلات صعبة بسبب وعورة الأرض . وأهم صادرات أفغانستان صوف الكراكون والجلود الخام والمذبوغة والقطن والفاكهة .

نبذة تاريخية

وتاريخ أفغانستان وفي العصر الحديث بوجه خاص ، يحدده موقعها الجغرافي اذ أنها تتاخم روسيا والصين وباكستان وإيران ، كما يطل جزء من ساحلها على المحيط الهندي . ففي القرن التاسع عشر مثلاً كانت البلاد مسرحاً للتنافس بين بريطانيا وروسيا ، فقد كانت الأولى

• تخشى امتداد النفوذ الروسى مما يعرض للخطر قبضتها على الهند .
• وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تبنى
اهتماما رغبة فى إبعاد النفوذ السوفييتى عن حلفائها فى المنطقة وفى
- جنوب شرقى آسيا •

ففى الفترة ١٨٣٨ - ١٨٤١ زحف نحو ٣٠.٠٠٠ من الجنود
الانجليز والهنود فى محاولة للسيطرة على أفغانستان خشية ازدياد
النفوذ الروسى ، وكانت نتيجة هذه العملية التى عرفت فيما بعد باسم
الحرب الأفغانية الأولى أن من ٤٥٠٠ جندى انجليزى فى تلك الحملة
لم يبق سوى واحد على قيد الحياة • وفى الوقت نفسه قتل الأفغان ٣٠٠٠
روسى قادمين من الشمال •

ولما تمكن الروس من كسب صداقة الحاكم الأفغانى شير على
Shir Ali عاد الانجليز فغزوا أفغانستان مرة ثانية وقلبوا شير على ،
وبدا الصدام بين الدولتين الأوربيتين محتوما • ولما قتل القيصر
اسكندر ٥٠٠ من الأفغان هدد الانجليز بالحرب فتراجع الروس •

وفى عام ١٩١٧ وقع الانجليز والروس اتفقا يؤكد سلامة أراضى
أفغانستان تحت سيطرة بريطانيا • وفى عام ١٩١٦ أعلن الملك أمان الله
خان استقلال بلده ورضخت بريطانيا للأمر الواقع بسبب ما كانت تعانيه
من متاعب فى الحرب العالمية الأولى • وأعلنت معاهدة السلام الموقعة
فى أغسطس ١٩١٩ حياد أفغانستان •

وخلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٩ كان أمان الله يناضل ضد محاولات
انجلترا بسط نفوذها • وحاول الاتحاد السوفييتى انتهاز الفرصة وعرض
المساعدة ، ولكن سقوط الملك بسبب اضطرابات داخلية ، كان ضربة
للسوفييت • وفى ٨ أكتوبر ١٩٢٩ اقتحم الجنرال محمد نادر خان
القصر الملكى ونادى بنفسه ملكا • انتهج الحاكم الجديد سياسة حذرة
ومحافظة ، وأعاد للمذهب السنى أهميته فاكسب ارتياح الشعب •
ولكنه اغتيل فى عام ١٩٣٣ فخلفه ابنه محمد ظاهر شاه •

الاتجاه الى اليسار

وفى الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٢ بدأت تظهر تيارات يسارية أخذت تشكل خطورة على اتجاه البلاد السياسى ، مما أدى الى وقوع انقلاب أبيض فى سبتمبر ١٩٥٣ ضد رئيس الوزراء ، قاده محمد داود خان ابن عم الملك وزوج أخته .

وفى عهد ظاهر شاه وحكم محمد داود (١٩٧٣ - ١٩٧٨) كان الاتحاد السوفييتى صاحب النفوذ الأكبر ، وبلغت المعونات التى قدمها لأفغانستان ١٥٠٠ مليون دولار على امتداد السنوات ١٩٥٣ - ١٩٦٧ ، مقابل ٤٥٥ مليوناً من الولايات المتحدة ، ٧٠ مليوناً قدمتها الصين .

وفى ١٧ يولية ١٩٧٣ تزعم محمد داود انقلاباً فعزل الملك والحكومة وأعلن الغاء الملكية والأخذ بالنظام الجمهورى ، وتولى منصب رئيس الوزراء وكان الاتحاد السوفييتى أول دولة اعترفت بنظام الحكم الجديد . وتحسنت العلاقات مع الاتحاد السوفييتى الذى قدم حوالى ١٠٠ مليون دولار اسهاماً منه فى الخطة الخمسية للتنمية .

الا أن داود مال به أن أطيح به بعد خمس سنوات . وفى ٢٧ أبريل من عام ١٩٧٨ وقع انقلاب يسارى لقي فيه محمد داود مصرعه . وفى أول الشهر التالى تولى مجلس الثورة العسكرى الحكم وأعلن رئاسة محمد نور تراقى للدولة والحكومة ، وأطلق على البلاد اسم « جمهورية أفغانستان الديمقراطية » .

صراع بين الماركسيين

حاول تراقى اجراء اصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية تضمنتها بوجه خاص ثلاثة قرارات :

- القرار رقم (٦) الذى ألغى أو خفض ديون الفلاحين ، وكان ثلاثة أرباع الأسر من الفلاحين تعاني من مديونية مزمنة .

- القرار رقم (٧) ويحرم دفع مهر فى حالة الزواج .

– القرار رقم (٨٠) ويقوم على اعطاء أرض لنحو ٧٠٠ ألف من الفلاحين المعدمين . . وتبدو أهمية هذا الاجراء اذا ذكرنا أن . . حوالى ٥٪ من الملاك كان فى حوزتهم مايقرب من نصف مساحة الأرض . ومن ثم كان القرار أداة للقضاء على الاقطاع ، وضربة لنفوذ كبار رؤساء القبائل والعشائر . وفى الوقت نفسه تقرر . . ألا يزيد ما يملكه الفرد الواحد على ما يعادل ١٥ فداناً .

كان طبيعياً أن تثير هذه الاجراءات ردود فعل ساعد عليها ماوجه الى رجال نظام الحكم الجديد من اتهامات من قبيل التبعية للاتحاد السوفييتى من جهة ، ومحاولة نشر الاحاد ، مما ترتب عليه نشوء اضطرابات فى الكثير من أرجاء البلاد . وزادت حكومة تراقى الطين بلة اذ عمدت الى اعتقال الكثيرين من الافغانيين القلائل ممن حصلوا على تعليم يؤهلهم لخدمة النظام الجديد .

وفى ٢٨ مارس ١٩٧٩ عين حفيظ الله أمين رئيسا للحكومة وكان معروفا بميوله اليسارية المتطرفة . ولكن ما لبث أن دب الخلاف بينه وبين تراقى فقاد انقلابا فى ١٦ سبتمبر من العام نفسه ومات الأخير فى القتال الذى نشب .

لكن يبدو أن السوفييت مالبثوا أن غضبوا من أمين ، فقد كان هو الشخصية القوية وراء تراقى والسياسات التى أثارت القبائل ودفعت البلاد فى طريق الحرب الأهلية . . كذلك كان هو الذى حطم حزب الشعب الذى أوصله الى الحكم ، وقتل وسجن الكثيرين من رجاله بما فيهم أغلبية حزب أو جماعة بارشام التابعة لبابراك كارميل ، وامتلات السجون بأعداد كبيرة من خصوم النظام الجديد سواء من صفوف معارضى الماركسية أو من الماركسيين الذين انقلب عليهم ونكل بهم أمين ، كما كان كثير منهم مجرد رجال أعمال أو يمتون بصلة القربى الى الموظفين السابقين . وكان الجيش بلا قيادة فعالة وتحطمت معنوياته بسبب عمليات التطهير التى أجراها حفيظ الله ، والحرب غير الناجحة ضد ثوار القبائل ، وهروب الكثيرين من أفراد القوات النظامية وانضمامهم الى الثوار .

وهكذا تجمعت الظروف التي كان لابد أن تؤدي إلى سقوط حفيظ الله أمين بعد أن أصبح وجوده في الحكم عاملاً يهدد مستقبل الثورة والنظام الماركسي في البلاد . واتخذ الاتحاد السوفييتي مجموعة من الخطوات ، فراحت ناقلات الجنود تهبط في مطار كابول عشية عيد الميلاد ، ثم تمكنت من إبطال تأثير الحاميات الأفغانية المتمركزة في العاصمة وحولها . وفي ٢٧ ديسمبر تحركت القوى المعادية لأمين فقتلوه مع الكثيرين من أقاربه وأتباعه . وأخذت القوات السوفيتية تنتشر عبر البلاد لحماية المدن الرئيسية ، وتمركزت إحدى الفرق عند الطرف الأفغاني من ممر خيبر المؤدي إلى باكستان . وفي مساء أول يوم من العام الميلادي الجديد ظهر بابر الكارميل على شاشة التلفزيون لأول مرة .

توقيت التدخل السوفييتي

وكان توقيت العملية السوفيتية محسوبا بدقة ، إذ تتم في فصل الأجازات الذي يخيم فيه الهدوء على العالم العربي من جهة ، ومع الثلوج التي تشل نشاط الثوار في جبال أفغانستان ، وتوتر العلاقات بين الثورة الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية .

ذكر الرئيس الأمريكي كارتر أن بريجنيف أبلغه تليفونيا في ٢٨ ديسمبر أن القوات السوفيتية « دعيت لحماية أفغانستان من تهديد خارجي من جانب طرف ثالث » . وبعد يومين قالت صحيفة برافدا أن التهديد جاء من جماعات مضادة للثورة تمولها الولايات المتحدة وعددها ٥٠٠٠ دربوا في باكستان على أيدي ضباط من المخابرات المركزية الأمريكية ومن الصينيين والمصريين والانجليز وغيرهم . ويلاحظ أن كلمة « دعيت » أريد بها إضفاء الشرعية على التدخل السوفييتي بمعنى أنه تم بناء على طلب الحكومة الأفغانية الجديدة تطبيقا لمعاهدة الصداقة والتعاون التي سبق عقدها بين أفغانستان والاتحاد السوفييتي في الخامس من ديسمبر ١٩٧٨ (١) .

١. في مساء ٢٧ ديسمبر أعلن راديو كابول أنه تمت محاكمة واعداد حفيظ الله أمين من جانب مجلس الثورة ، وأن الحكومة والمجلس طلبا مساعدات عاجلة سياسية واقتصادية وعسكرية ، من الاتحاد السوفيتي الذي وافق عليها استنادا إلى معاهدة الصداقة والتعاون بين الدولتين .

ردود الفعل العاجلة (١)

أثار التدخل السوفييتي ردود فعل سريعة في مختلف أرجاء المساحة الدولية . ففي ٢٩ ديسمبر أعرب الرئيس الروماني شاوشيسكو عن أمله في « نبذ القوة » في نقاط «القلق بالعالم» ، ولكنه رفض أن يذكر أسماء . وأعلنت حكومة يوغوسلافيا أن كل تدخل أجنبي أيا كان شكله أمر غير مقبول . وأعربت ألبانيا عن سخطها ازاء أفعال أمريكا ضد إيران ، و « والامبريالية الاشتراكية الروسية » في أفغانستان . واشتركت الدول الغربية في استنكار ما حدث ، فتحدثت بون عن الناحية الخطيرة للمسألة . وأبلغت فرنسا السوفييت أن الغزو يحتمل أن يبدأ قلعا مشروعا بشأن السلام ، والاستقرار في المنطقة . وأبلغت المسز تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا أنها أحست بقلق عميق . وفي اجتماع خاص في بروكسل في أول يناير ١٩٨٠ مع وارين كريستوفر نائب وزير الخارجية الأمريكية ، ناقش سفراء دول ميثاق الاطلنطي امكانية مقاطعة دورة موسكو للالعاب الاولمبية . وأصدر الحزب الشيوعي الايطالي وهو أقوى الأحزاب الشيوعية الاوربية ، أشد هجوم على عمل روسي منذ غزو تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ .

وحاولت وكالة تاس طمأنة البلاد الاسلامية بقولها ان نظام الحكم الجديد ، على خلاف سلفه ، سوف يحترم المبادئ الاسلامية . ولكن اشتركت البلاد الاسلامية مع غيرها غير الاسلامية في ابداء الانزعاج بسبب الغزو . فقالت تركيا ان التحرك الروسي «خطير ويثير الانزعاج» وقال صادق قطب زاده وزير خارجية ايران ، ان روسيا استغلت النزاع بين ايران والولايات المتحدة . واتهم الايرانيون الروس بارتكاب عدوان ضد كافة الشعوب الاسلامية ووصموا الدولتين الأعظم بأنهما شيطانان تواطئا على اقتسام العالم بينهما ، وأيدوا القلق بوجه خاص خشية أن تشق المساعدات السوفييتية طريقها الى المنشقين الايرانيين من أهل بلوخستان . ووصف الرئيس الباكستاني الغزو بأنه خرق كبير لسيادة الدول . أما بكين فوصفت ماحدث بأنه خطوة تمهد للسيطرة على كل جنوب شرقى آسيا ، وأنه بالطبع تهديد لامن الصين .

(١). مجلة الايكونومست البريطانية بتاريخ ٥ يناير ١٩٨٠ .

(م ٢٨ - العلاقات السياسية)

تفسير للمواقف

ننتقل الآن إلى اللقاء. مزيد من الضوء على مواقف الدول والتكتلات الدولية . فقد أحست الولايات المتحدة أن التدخل السوفييتي أزال منطقة عازلة ومن ثم عرض للخطر منطقة الخليج العربي. ذات الأهمية الحيوية من حيث بترولها الذي لاغنى عنه للاقتصاديات الغربية . وهذا التدخل يمكن أيضا إذا واثته الظروف في المستقبل أن يمتد إلى باكستان وإيران . وفي ضوء هذه الاعتبارات أعلن الرئيس الأمريكي كارتر التزام بلاده بالمحافظة على أمن باكستان وقرر رفع حظر بيع الأسلحة لها . وكوسيلة ضغط أو احتجاج أوقف شحن كميات من القمح إلى الاتحاد السوفييتي سبق التعاقد بشأنها ، فضلا عن حظر شحن المعدات التكنولوجية المتطورة ، كما تقرر إعادة النظر في كافة العلاقات الاقتصادية والثقافية مع البلد الأخير ، وهدد بمقاطعة دورة الألعاب الأولمبية المقرر عقدها في العاصمة السوفييتية . وهذه السياسة الأمريكية الجديدة كانت تشمل الاتجاه إلى سياسة تسليح الصين والتقرب من دول المنطقة بوجه خاص وبلاد العالم الثالث بوجه عام . وبالفعل قام مستشار شؤون الأمن القومي ووزير الدفاع الأمريكي بزيارة المنطقة .

ألا أن هذه الإجراءات لم يكن من المقرر أن يكون لها تأثير فعال من ناحية انسحاب القوات السوفييتية . فمن جهة كان العرض الأمريكي بتقديم معونة إلى باكستان محدودا فلم يستجب له حكام الأخيرة . ولم يكن وقف شحنات القمح بالعامل المؤثر إذ أن بلادا أخرى من كبار منتجي القمح أبدت استعدادا لتعويض الاتحاد السوفييتي ، بل أن المنتجين الأمريكيين أنفسهم اعتبروا قرار حكومتهم بمثابة أذى أثقلته بهم وليس عقوبة توقع على الاتحاد السوفييتي . أما عن الألعاب الأولمبية فإن أغلبية الدول وكثير منها من حلفاء أو أصدقاء الولايات المتحدة ، رفضت فكرة المقاطعة بسبب عدم جدواها من جهة ، ووجوب الفصل بين الرياضة والسياسة من جهة أخرى . وفيما يتعلق بوقف تزويد الاتحاد السوفييتي بالآلات والمعدات المتطورة ، فإن بلادا أوروبية أخرى سوف تتقدم للمء الفراغ .

ونظرت فرنسا فيما يبدو إلى الغزو السوفييتي على أنه شيء لا

يدعو الى القلق ، كما اعتبرت تشدد كارتر مرحلة عابرة وموقفا سياسيا
أكثر اتصالا بالانتخابات ، ولولا مشكلة الرهائن الأمريكيين فى ايران
لكان كارتر أكثر ميلا الى المهادنة .

وتساءلت بعض الدوائر الفرنسية لماذا استغرق الرئيس الأمريكى مثل هذا
الوقت الطويل قبل أن يثيره التدخل السوفيتى الذى بدأ قبل ذلك
بسنوات ثلاث عندما راحت موسكو تبعث بالأعداد الكبيرة من المستشارين
الى كابول وتجاهلت واشنطن الموضوع . وتقول مجلة نيوزويك بعدها
الصادر فى ٣ مارس ١٩٨٠ أن فرنسا اتهمت كارتر ولامته على سذاجته
التي تجلت بصدد موضوع حقوق الانسان والأخلاقيات الدولية ، وعندما
تحول الى سياسة أكثر واقعية اتهمته بالافتقار الى الحسم .

وكان قادة دول أوروبا الغربية يعتبرون المشكلة الأفغانية بعيدة
عنهم ، فلا تمس مصالحهم بشكل مباشر ولا تستأهل تعريض سياسة
الوفاق الدولى للخطر . وكانوا فضلا عن هذا جد حريصين على تجنب
العودة الى أساليب الحرب الباردة .

وفى ختام مؤتمر دول الجماعة الاقتصادية الأوربية المنعقد فى
لوكسمبورج اتفقوا فى ٣٠ يونيه ١٩٨١ على مبادرة اقترحها اللورد
كارنجتون وزير خارجية بريطانيا ، وتتكون من مرحلتين ، أولاها
عقد مؤتمر بشأن أفغانستان فى أكتوبر أو نوفمبر ، يخصص لمشكلة
التدخل الخارجى فى أفغانستان وكيفية حمايتها من العدوان الخارجى ،
ويشارك فيه الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن الى جانب باكستان
وايران والهند ورئيس المؤتمر الاسلامى ، وربما أيضا ممثلون عن الشعب
الأفغانى . أما من يكون هؤلاء الممثلون فقد تجنب الوزير البريطانى
باستمرار اغفال المسألة حتى لا تتعرض المبادرة للفشل . أما المرحلة
الثانية فتختص بالأمن الداخلى فى أفغانستان ، مع التمهيد لتحقيق
اعتراف دولى بها كدولة محايدة ؛ ويشترك فى هذه المرحلة جميع
الاطراف المعنية فى النزاع .

وقبل ذلك بشهرين راح اللورد كارنجتون يستشف ردود فعل
الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين . وفى عمليات جس

النبيض هذه أعربت واشنطن عن موافقتها على الفكرة . أما موسكو فلم ترفضها مباشرة ويبدو أنها شجعت الرجل على السير فى الطريق الذى اختاره ، بل وأبلغت ويلي براندت أثناء زيارته لها أنها تقبل تسوية سياسية يجرى التفاوض بشأنها ، تحول دون التدخل فى أفغانستان من الأراضى الإيرانية والباكستانية وتضمن وضع عدم الانحياز بالنسبة الى هذا البلد (١) .

وقرر اللورد كارنجتون السفر الى موسكو لعرض الموضوع على القادة السوفييت .

أما عن ردود الفعل بالنسبة الى المبادرة الأوربية فقد أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية الترحيب بها ، وصرح دين فيشر المتحدث باسم الوزارة أن ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية أيدى استعدادة لحضور المؤتمر أو ارسال ممثل شخصى عنه ، وإن كان من السابق لأوانه تحديد الموقف الأمريكى لأن ذلك متوقف على موافقة السوفييت على المبادرة .

وفى موسكو ذكرت المصادر السوفييتية أن الاقتراح الأوربى بشكته الحالى غير مقبول تماما الا اذا اعتبر مجرد قاعدة للعمل تقبل التعديل . وأضافت هذه المصادر أنه اذا كان اشتراك الصين واستبعاد نظام الحكم فى كابول من المباحثات حول انسحاب القوات السوفييتية أمرين يصعب الموافقة عليهما فان اجراء نقاشى دولى فى حضور ممثلين عن الشعب الأفغانى أمر غير مسموح به . واكتفت وكالة تناس للأنباء بتأكيد رفض حكومة كابول رسميا لآى اقتراح يقضى بتدويل المشكلة ، وأكدت من جديد أن السبيل الوحيد لتسوية الأزمة الأفغانية يكمن فى اتفاق سياسى مثلما اقترحته الحكومة الأفغانية باجراء مفاوضات مع جيرانها وهى باكستان والهند ، وضمن انتهاء عمليات التدخل الأجنبى ، والانسحاب التدريجى للقوات السوفييتية .

ومع كل ، فقد استقبلت موسكو وزير الخارجية البريطانى ولكن لم يسفر اللقاء عن نتائج ايجابية .

(١) مجلة نيوزويك بعددها الصادر فى ١٣ يوليه ١٩٨١ .

وحلل ضياء الحق موقف باكستان فقال ان أفغانستان وباكستان تشكلان الباب الخلفى الى الخليج ، والطريق المباشر الى المحيط الهندى ، وقال انه حاول تحذير وشنطن من هذا منذ أول انقلاب ماركسى فى كابول فى أبريل ١٩٧٨ ، ولكنه لم ينجح فى هذا . وأضاف أن حجر الزاوية هو « علاقتنا بالصين التى قدمت لنا قوة أدبية ومعنوية هائلة ، فحصلنا منها على معونات قيمتها بليون دولار تقريبا منذ عام ١٩٦٦ . لكن الغزو أحدث تغييرا جذريا فى معادلة القوى . ان القوة السوفييتية تقف على عتبة دارنا ، ومن ثم فالجغرافيا تملئ علينا تفاهما مع جارتنا ، وكذلك مع ايران والهند .

الأمر الآخر المهم هو ما اذا كانت الولايات المتحدة وحلف الاطلنطى يهتمان بالعمل خارج أوروبا على نحو ما يعمل الاتحاد السوفييتى . فاذا كانت الولايات المتحدة مهتمة فعليها أن تنمى ارادتها السياسية . انها لم تجين فى الماضى وكان الاتحاد السوفييتى يعرف ذلك . أما الآن فقد أصبحتم عاجزين لانكم هدمتم سياسة الاحتواء . وماذا وضعتم مكانها ؟ فراغ كبير . عند ما خسرتم فى فييتنام عدتم الى بلادكم ويكيتم ، وعندما طرد السوفييت من مصر قرروا أن يسعوا وراء ليبيا بدلا منها .

فى اليوم التالى لانقلاب كابول أعرب المسئولون الهنود عن معارضتهم للتدخل الخارجى فى الشئون الداخلية لأفغانستان ، ولكنهم انتظروا ثلاثة ايام قبل أن أصدروا نداءا للسوفييت بالانسحاب . وحتى النداء المشار اليه كان خاليا من الحماس .

والظاهر أن الهند تخشى قيام الولايات المتحدة بتقديم أسلحة الى باكستان التى يعتبرها الهنود عدوتهم الدائمة ، وتعتقد أن هذه الاسلحة سوف توجه ضدها وليس ضد الروس ، ومثل هذا الشعور يساور الباكستانيين ازاء الاسلحة السوفييتية للهند ، فيقولون انها سوف توجه ضدهم وليس ضد الصين .

وكان موقف نظام الحكم الجديد فى ايران يتسم بالازدواج . فمن

(١) نيوزويك بالعدد الصادر فى ١٤ يناير ١٩٨١ .

نجهة ، كانت الثورة الايرانية تؤيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية التقدمية كما أعلنها تراقى مثلاً . ولكنها من جهة أخرى ، وباعتبارها ثورة اسلامية ترفض الشيوعية والالحاد وتؤيد الثوار المسلمين الأفغان . واصر مجلس الثورة الايراني بيانا أدان فيه التدخل السوفييتي ، وتوالت تصريحات المسؤولين برغم أن السوفييت أحبطوا محاولات الولايات المتحدة استصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على إيران ، (١) . أما الحزب الشيوعي الايراني فأيد الحكومة الأفغانية الجديدة برئاسة بابراك كارميل الذي حاول عبثا التقرب الى النظام الايراني .

وكان لزاما أن يتخذ العالم الاسلامي موقفا من التدخل السوفييتي العسكري في أفغانستان . ففي الفترة الممتدة من ٢٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٠ اجتمع في اسلام آباد عاصمة باكستان ، ممثلو ٣٦ دولة اسلامية تضم نحو ٩٠٠ مليون مسلم ، وذلك هو المؤتمر الاسلامي الحادي عشر المنبثق عن منظمة المؤتمر الاسلامي التي قامت في عام ١٩٦٩ .

وكان واضحا منذ البداية أن تناقضات كبيرة تخيم فوق جو المؤتمر وتحول بالقطع دون موقف اجماعي أو موحد .
وتضمن مشروع القرار المقدم الى المؤتمر :

- وجوب انسحاب القوات السوفييتية فورا من أفغانستان .
- تعليق عضوية أفغانستان في منظمة المؤتمر الاسلامي حتى يتم رحيل آخر جندي سوفييتي .
- مقاطعة دورة الألعاب الاولمبية المقرر عقدها في موسكو .

(١) ذكرت صحيفة الاويزرفر البريطانية أنه في الساعات المبكرة من صباح ٢٨ ديسمبر ١٩٧٩ توجه السفير السوفييتي في ايران ، وهو فلاديمير فينوجرادوف ، لمقابلة أية الله خوميني في مدينة قم ، ليشرح له السبب في ارسال قوات سوفييتية الى أفغانستان لا أحد ما دار بين الرجيين من حديث ، ولكن أكبر الاحتمال أنه كانت هناك محاولة اجراء صفقه فتعد موسكو بالتصويت ضد أي مشروع قرار بفرض عقوبات على ايران ، مقابل رد فعل هادئ من جانب الاخيرة ازاء الغزو السوفييتي لافغانستان .

– قطع العلاقات الدبلوماسية مع أفغانستان •

– ادانة الغزو السوفييتى •

ولكن المشروع لم تؤيده سوى ٢٥ دولة ، وتحفظت احدى عشرة دولة

على مقاطعة الدورة الأولمبية ، كما تحفظت ست دول منها الجزائر والعراق
بهايران وليبيا ، على قطع العلاقات الدبلوماسية مع أفغانستان •

لماذا التدخل ؟

ولابد أن يقفز الى الذهن السؤال عن البواعث الكامنة وراء التدخل
السوفييتى • وهنا تتعدد الآراء ومنها سعى السوفييت الى الاشراف على
مناطق اتاح البترول فى الخليج تمهيدا للسيطرة عليها اذ يقال انهم
يتوقعون ابتداءً من عام ١٩٨٠ عجزا فى الطاقة يقدره البعض بنحو
١٨٠ مليون طن من النفط سنويا • ومن الاسباب أيضا الاقتراب من المياه
الدافئة ، ذلك الحلم الروسى القديم ، كذلك استكمال حلقة تطويق الصين
وهى العدو الذى يقض مضاجع السوفييت • وكان السوفييت يخشون
أيضا فشل ثورة أقامت نظاما ماركسيا ، وبدا لهم خطر وجود دولة غير
صديقة أو حتى لا يمكن السيطرة على الأحداث فيها • وأخيرا ، وليس
آخرا ، يعتبر البعض من المراقبين الاجراء السوفييتى عملا وقائيا فى
الآجل الطويل وهو تحصين ٣٥ مليون مسلم يعيشون فى جمهوريات
آسيا الوسطى ويتبعون الاتحاد السوفييتى •

وأيا كانت الدوافع ، ومهما تفاوتت ردود الأفعال ، فالأمر الذى
لا سبيل الى الشك فيه هو أن هذا العمل السوفييتى جزء من الصراع بين
القوتين الأعظم دون الوصول الى مرحلة المواجهة المسلحة بينهما •

(ثانيا) الحرب العراقية – الإيرانية

كان شهر يناير من عام ١٩٧٨ بداية ثورة ايران ضد الشاه ونظام
الحكم الملكى ، وفى فبراير من العام التالى عماد آية الله خومينى من منفاه •
وفى ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ شنت القوات المسلحة العراقية هجوما عبر الحدود

الفاصلة بين العراق وايران لتحرير شريط من الأرض مساحته ١٢٠ كيلو مترا مربعا ، يقع على الحدود بين « القوط » و «ماندلى » ، وعلى أرض يؤكد العراق أنها فى نطاق سيادته بموجب معاهدتى القسطنطينية والجزائر لعامى ١٩١٣ و ١٩٧٥ على التوالى . وهكذا بدأت الحرب بين الجارتين . وفى رأى بعض المراقبين بصدد توقيت الهجوم أن العراق ربما وجد الفرصة مواتية لاتزال الهزيمة بجار كانت العلاقات معه تتوتر بين الحين والآخر ، فمن جهة كانت الأحوال الداخلية فى ايران تتسم بالاضطراب والفوضى ، والبلد فى حالة انقسام وتتصارع فيه جبهات تتفاوت اتجاهاتها السياسية والاجتماعية . ومن جهة أخرى كانت القوات المسلحة الايرانية قد عانت الكثير نتيجة عمليات التطهير المتعاقبة التى أجراها نظام الحكم الجديد ، ومن جهة ثالثة كانت هناك نزعات انفصالية فى بعض الأقاليم التى تسكنها أقليات غير ايرانية ، وهى نزعات كانت تهدد سلامة أراضى ايران .

أهمية الخليج العربى ومضيق هرمز :

واضح مما أوردناه عن تحرير ذلك الشريط من الأرض على ما ذكرت البيانات العراقية أن مشكلة الحدود الفاصلة بين البلدين تعتبر فى مقدمة الأسباب التى أدت الى الحرب .

ويقع العراق فى رأس الخليج العربى ، بينما تطل ايران على الساحل الشرقى للخليج بعد أن سيطر على عربستان التى احتلتها فى عام ١٩٢٥ وغيرت اسمها الى خوزستان . وتمثل هذه الأخيرة أفضل أرض زراعية فى منطقة رأس الخليج ، وتبلغ مساحتها نحو ١٢٠٠٠ ميل مربع . ويلتقى نهرا دجلة والفرات فيكونان مجرى واحداً هو شط العرب الذى يصب فى الخليج العربى ويشكل الحدود المشتركة بين البلدين .

ويمتد الخليج العربى من مصب شط العرب شمالا حتى ساحل عمان جنوبا . ولا يتجاوز طول هذا الخليج ٦١٥ ميلا ، أما العرض فيتراوح من ٢١٠ ميل فى أوسع أجزائه عند قطر ، الى ٣٥ ميلا فى أقل أجزائه اتساعا وهو مضيق هرمز . وأجزاؤه الشمالية والغربية والجنوبية تضم البلاد العربية الآتية وهى العراق والكويت والمملكة العربية السعودية

والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية وسلطنة عمان • وتقع الأخيرة • عند الطرف الشرقى الأقصى للخليج وتشرف على مضيق هرمز •

ولمنطقة الخليج أهميتها البالغة لاسبب موقعها الاستراتيجى فحسب ولكن أيضا بسبب ضخامة انتاجها من النفط الذى تقرب الصادرات منه من نصف صادرات العالم الحر من هذا النوع من الطاقة ، على مايتضح من الأرقام التالية :

صادرات النفط كنسبة مئوية من صادرات

(بالمليون برميل يوميا) العالم الحر من النفط

المملكة العربية السعودية	٨ر٩	٢٩٧
العراق	٢ر٢	٧ر٣
دولة الامارات العربية	١ر٦	٥ر٣
الكويت	١ر٢	٤
ايران	٠ر٧	٢ر٣
قطر	٠ر٥	٢ر٧

وترجع أهمية مضيق هرمز الى موقعه اذ أنه يربط الخليج العربى بـخليج عمان ، ويقع بين الساحل العمانى فى الغرب وساحل ايران من ناحية الشرق • ويعتبر المضيق شريان الحياة البترولى للعالم الصناعى المتقدم ، فتمر به يوميا ١٠٠ ناقله تحمل حوالى ٤٠% من احتياجات الدول الغربية من البترول على النحو التالى :

من احتياجات أوروبا الغربية	٦٢%
من احتياجات اليابان	٧٣%
من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠%

وهذه الأرقام تفسر القلق الذي انتاب هذه الدول بوجه خاص عند تشوب الحرب بين العراق وإيران ، إذ لو أغلق المضيق في وجه الملاحاة لعانت تلك البلاد مجاعة خطيرة من ناحية الطاقة يمكن أن يكون لها تأثير قاتل على اقتصادها .

لكن يلاحظ أن هذا الخطر لم يتحقق . فمن جهة كان المخزون العالمى من النفط حوالى ٥٠٠ مليون برميل . ومن جهة أخرى لم تحاول أى من الدولتين المتحاربتين التدخل فى الملاحاة عبر المضيق خشية اقدام الولايات المتحدة والدول الغربية بوجه عام على اتخاذ اجراء عنيف ، ولاريب أن القوة الأمريكية للتدخل السريع كانت نوعا من تحذير غير مباشر . أضف الى هذا أن العالم كانت فيه وفرة من الانتاج البترولى تزيد عن الطلب . كما يلاحظ فى الوقت نفسه أن الدول التكنولوجية المتقدمة عمدت الى أنواع أخرى من الطاقة حتى لا يضار جهازها الصناعى بوجه خاص ، ومن هنا ذكرت التقارير أن الحاجة الى النفط قلت بنسبة ٤٪ منذ عام ١٩٧٩ الى ما بعد تشوب الحرب بقليل .

اتفاقيات الحدود :

جرت محاولات متكررة على امتداد سنوات طوال بهدف تخطيط الحدود التى تفصل بين العراق وإيران . فطبقا لمعاهدة أرضروم الثانية فى عام ١٨٤٧ تنازلت الدولة العثمانية للإمبراطورية الفارسية عن « المحمرة » وجزء من أراضيها على الضفة اليسرى لشط العرب . وهذا التنازل لم يشمل شط العرب الذى يعتبره العراق نهرا داخليا يقع فى أراضيها ، بينما اعتبرته إيران نهرا دوليا ومن ثم تكون الحدود فى وسط النهر . وفى عام ١٩١٣ عقدت اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية فى القسطنطينية وهى أول محاولة لتعيين الحدود ، وعلى أساس ان يتم هذا الاجراء فى العام التالى . وبظهور العراق بعد الحرب العالمية الاولى ورث حقوق الدولة بموجب اتفاقيتى ١٨٤٧ و ١٩١٣ .

وعقدت الدولتان العراقية والايرانية معاهدة لتخطيط الحدود فى عام ١٩٣٧ ، ويمقتضاها اعترفت ايران بصحة تسويات الحدود التى تمت فى عهد الدولة العثمانية وهذا معناه الاعتراف بسيادة العراق

على شط العرب . ولكن دخل تعديل طفيف لصالح ايران هو تنـازل العراق عن ٧ كيلو مترات أمام عـبدان ومثلها مقابل خورمشهر . الا أن ايران ألغت هذه المعاهدة فى ١٩ أبريل ١٩٦٩ بأجراء من طرف واحد ، ويترتب على الالغاء أن تحصل وحدها على رسوم المرور فى شـط العرب ، وأن ترفع السفن التى تعبره العلم الايرانى .

هذا العمل كان لابد أن يثير العراق الذى اعتبره خرقا لاتفاق تم الوصول اليه عن رضا ، وتصاعد التوتر ووقعت اشتباكات مسلحة بين الطرفين . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل راحت ايران تطالب بالسيادة على البحرين ، وازاء تكرار المطالبة أرسل سكرتير عام الأمم المتحدة مبعوثا لتقصى الحقائق وتقرير مصير الشعب البحرانى الذى اختار الاستقلال وتحقق له ذلك فى عام ١٩٧١ .

وأقدمت ايران على خطوة أخرى فاستولت على جزر ثلاث تقع فى وسط المضيق وهى طنـب الكبرى وطنـب الصغرى وأبو موسى ، وذلك فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ . والجزر الثلاث تابعة لامارة رأس الخيمة وتبعد الأولى والثانية مسافة ٦٠ ميلا عن رأس الخيمة ، ٢٠ ميلا عن ساحل ايران . وهنا قطع العراق العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب موافقتها على ما فعلت ايران .

ولم يكن العراق هو وحده الذى اثاره الاستيلاء على الجزر الثلاث التى تتحكم فى الملاحة فى المدخل الجنوبى للخليج عند مضيق هرمز ، بل وتدخلت جامعة الدول العربية التى أصدر مجلسها قرارا فى ١١ مارس ١٩٧٢ ، أكد فيه على عروبة الجزر ، وأدان احتلالها بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج وتينافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة والمعاهدات الدولية ، كما حمل بريطانيا المسئولية لتخليها عن التزاماتها الدولية بعد جلائها عن الجزر .

ولم يكن فى وسع العراق اللجوء الى القوة المسلحة فى ذلك الحين بسبب تفوق ترسانة السلاح الأمريكى فى ايران اذ كانت الولايات المتحدة تعتبر الشاه الشرطى الذى يحافظ على الأمن فى منطقة الخليج وبالتالي يحمى المصالح الغربية عامة والأمريكية بصفة خاصة . فضلا عن هذا كان

العراق مشغولا الى حد بعيد بالقتال ضد الأكراد وكانت ايران تساعدهم .
وتزويدهم بالسلاح . ولهذا ففي أثناء اجتماع الأوبك UPEO في الجزائر
تم التوقيع على اتفاقية مصالحة بين العراق وايران في ١٦ مارس ١٩٧٥
أهم ما فيها :

(١) يحدد الطرفان الحدود الفاصلة بينهما على أساس بروتوكول
الاستانة لعام ١٩١٣ والاتفاقية الشفوية في عام ١٩٢٤ الخاصة بالحدود .

(٢) العمل على الثقة والأمن المتبادلين :

وبموجب الاتفاقية تنازل العراق عن مطالبه في شط العرب ، أما
ايران فالتنازل من جانبها تمثل في الامتناع عن مساعدة أكراد العراق
مما أتاح له تصفية المشكلة الكردية .

وفي ١٣ يونيه تم التوقيع في بغداد على معاهدة تحديد وحسن
جوار وتضمنت اعلان مبادئ وأرفق بها ثلاثة بروتوكولات : الأول وهو
خاص بالحدود بين البلدين ، الثاني خاص بتعيين الحدود البرية .
ملتزما ببروتوكول عام ١٩١٣ ومحاضر أعمال لجنة تخطيط الحدود
(١٩١٤) وبروتوكول طهران (١٥ / ٣ / ١٩٧٥) وأعمال مؤتمر وزراء
الخارجية في بغداد (٢٠ - ٤ - ١٩٧٥) وفي الجزائر (٢٠ - ٣ -
١٩٧٥) ، والثالث يفصل بين الطرفين في شط العرب الوسط الذي
يفصل الممر الملاحي الرئيسى عندما تكون حركة الجزر في الشط عند
أدنى نقطة .

وفي ١٧ مارس ١٩٧٧ وافق مجلس الثورة العراقي على قانون
يوضح بشكل نهائى الحدود بين البلدين ويعتمد التخطيط الجديد على
ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية الخاصة بتحديد الحدود وحسن الجوار .

ولكن العراق ما لبث أن ألغى اتفاقية الجزائر في ١٧ سبتمبر
١٩٨٠ .

تسوية حسابات قديمة

ويبدو أن العراق كان يتوقع من الثورة الايرانية أن تعيد النظر في

مطالبه وأن تعيد أيضا الجزر الثلاث التي سبق أن أستولت عليها في عام ١٩٧١ ، ولكن هذه الآمال تحطمت فحكومة الثورة لم تقل عن العصر الملكي تمسكا بالمكاسب الماضية . وما لبثت العلاقات بين البلدين أن توترت . فاتهمت المصادر الايرانية العراق بالحصول على الأموال من عملاء الشاه في العراق والكويت بقصد تهريب الأسلحة إلى الأقلية العربية في إقليم خوزستان . وراحت أجهزة الاعلام الايرانية تتحدث عن الاضطهاد الذي يلقاه الشيعة في العراق ، وهؤلاء كانوا يتعاطفون مع الثورة الايرانية يدافع من الوحدة المذهبية ، وكتبت صحيفة « الثورة » العراقية بعدها الصادر في ١٤ يونيه ١٩٨٠ تقول ان عرب ايران يتعرضون لحرمان في حقوقهم السياسية ثم أعلن العراق عن اكتشاف مؤامرة للتخريب تساعدها ايران ، ولم تتردد الحكومة العراقية في اعدام محمد باقر الصدر زعيم الشيعة العراقيين .

ويبدو أن تسوية الحسابات القديمة كانت عاملا لا يجوز التقليل من شأنه . فمن جهة أراد العراق أن يثار لما كان يناله على عهد الشاه ، ولم ينس الخوميني للعراق أنه طرده من أراضيه بعد أن قضى ١٥ عاما في المنفى .

الميزان العسكري

أما وقد نشبت الحرب راح الخبراء والمحللون والمعقبون يحاولون التكهّن بالنتيجة وفي هذا اعتمدوا على القدرات العسكرية للطرفين ، فنشرت مجلة نيوزويك الامريكية البيان التالي (بعدها الصادر في ١٩٨١/١٠/٦) المستقى من تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية:

العراق	ايران	
٢٢٠.٠٠٠	٤١٥.٠٠٠	قوات برية
١٨٠٠	١٧٠٠	دبابات
٣٣٩	٤٤٧	طائرات حربية
٤	٧	سفن حربية رئيسية
٤١	١٧	سفن محاربة صغيرة
١٢٠٠	١٩٠٠	مدافع مضادة للطائرات

ردود الفعل

أثار نشوب الحرب ردود فعل فى مختلف أنحاء العالم • وفى
بكين طلب رئيس وزراء الصين من العراق وإيران تسوية خلافتهما
عن طريق المفاوضات وتوخى الحذر من تدخل الولايات المتحدة أو
الاتحاد السوفييتى • وفى بون صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية
أن حكومته تشعر بقلق شديد إزاء تطور الصراع الإيرانى العراقى وتأمل
ألا يتفاقم الموقف •

أما القوتان الأعظم فيبدو أنهما كانتا ترغبان فى أن لا ينتصر أى من
الطرفين المحاربين وأن يستمر فى استنزاف طاقتهما وإمكانياتها البشرية
والعسكرية والاقتصادية ، ومن هنا أعلنت الدولتان الأعظم التزامهما
بموقف الحياد من الحرب •

فإذا انتقلنا إلى العالم العربى فإننا نجد فيه تيارات متعارضة ،
فالسعودية والكويت تقدمان المعونات المالية والمساندة الأدبية للعراق
حتى يعمل على توسيع دائرة الحرب ضد إيران الثورة التى كانت تقف
موقفا عدائيا من نظم وحكومتى البلدين • وقدم الأردن واليمن الشمالية
بعض المساعدات والتسهيلات العسكرية • واكتفت دولة الإمارات العربية
وقطر والبحرين عمان بالتأييد السياسى ، وعزفت عن تقديم المعونة المالية
أو العسكرية خوفا من رد الفعل الإيرانى • أما سوريا وليبيا والجزائر
فآيدت إيران وأمدتها ببعض المعونات العسكرية والاقتصادية ، وبطريق
خفى غير مباشر فى أغلب الأحيان • ووجه سكرتير عام الأمم المتحدة
نداء إلى طرفى النزاع يناشدهما وقف إطلاق النار ودعا إلى عقد جلسة
لمجلس الأمن لبحث العوامل الكامنة وراء الأزمة •

ومن العرض الموجز الذى قدمناه نستطيع الحكم بأن الطرفين
المتحاربين هما الخاسران أولا وأخيرا ، وأن الرابح الحقيقى هو القوى
العظمى التى لا تريد للمنطقة الاستقرار • وأن وقوف الولايات المتحدة
والاتحاد السوفييتى على الحياد الظاهرى إنما هو جزء من الصراع بينهما •

تم بحمد الله وفضله

محتويات الكتاب

مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة

٩	آراء ومشروعات من الاغريق حتى الثورة الفرنسية
١٧	قرن من السلام النسبي
٢٦	- عصبة الأمم : التجربة العظمى
٣٨	- محاولات دعم النظام الجديد
٤٢	- نذر الشر وبداية الانهيار
٤٧	- الطريق الى الهاوية أو فوضى دولية شاملة
٥٢	- التنظيم الدولي الجديد أو الأمم المتحدة
٨٧	- من النتائج السياسية للحرب العالمية الثانية
١٠٠	- انهيار النظام الاستعماري
١٢٢	- الحرب وتغير ميزان القوى
١٢٨	- المواثيق والمنظمات الاقليمية
١٦٠	- الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية
١٨٣	- الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتي
١٩١	- (١) من مخلفات العصر الاستعماري
٢٢٦	- (٢) من مخلفات العصر الاستعماري
٢٥٦	- من مبدأ هالشتاين الى الانفتاح على الشرقة
٢٦٩	- مشكلة برلين
٢٧٩	- دبلوماسية البنج بنج
٣٠١	- الجيل ينتقل الى ماو

- ٣٢٨ - صين ما بعد ماو . . ماذا يخبىء المستقبل.
- ٣٣٥ - اليابان : عملاق اقتصادى وقزم عسكرى
- ٣٥٥ - الدعوات الى مؤتمر للامن الاوروبى
- ٣٦٧ - لقاء القمة الأمريكى - السوفىيىتى
واتفاقية سولت الاولى
- ٤١٥ - اتفاقية سولت الثانية
- ٤٣٦ - من مناطق المخطر
X التدخل السوفىيىتى فى افغانستان
X الحرب العراقية - الايرانية

رقم الايداع : ٨٢/٣٣٤٧

الترقيم الدولى : ١ - ٠٠٧ - ١٠٠ - ٩٧٧

دار الشباب للطباعة

١٥ شارع العباسية - القاهرة

ت : ٨٣٩٧٣



Bibliotheca Alexandrina



1523091